

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَحْرَمٌ أَفْئِدِي

شرح مسالك

الشيخ محمد بن صالح بن أحمد

مكتبة الشريعة

مسكنه في مكة المكرمة

الجلد الثانی من محرم

اعاظم علمادین بر ذات محترم آصحبہ خدمت بیور مشدر

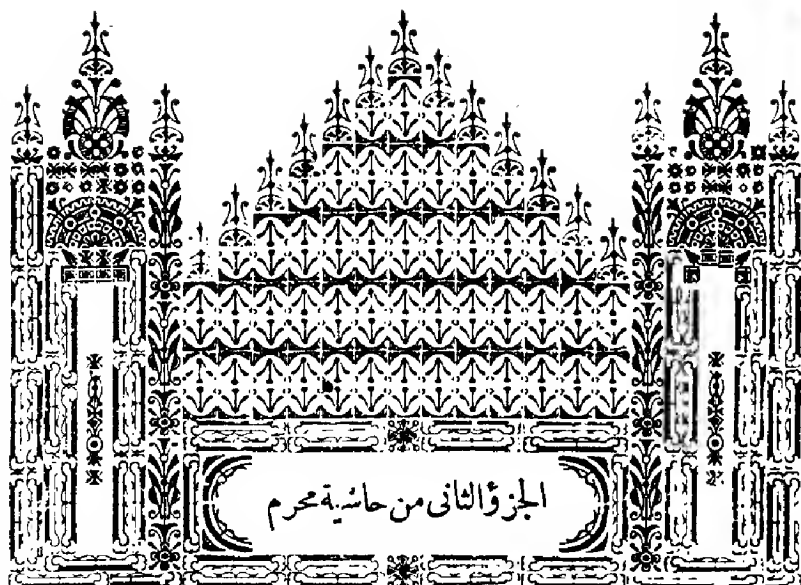
معارف نظارت جلیہ سنک ۲۹۵ نومرولی وفی ۲۹ جادی الآخر ۳۱۸ وفی
۱۱ تشرین اول ۳۱۶ تاریخلی رخصتنامہ سبلہ طبع اولمشدر .

سنہ

۱۳۲۰

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ - کونٹھ فون ۸۴۳۲۶۴



الجزء الثاني من حاشية محرم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده. وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة
للفاضل التحرير الشهير بمحرم اقضى عامله الله تعالى بلطفه الحنفى حاشية مفيدة لمعاني
شرح مولانا الجامي قدس سره العالى على كافي ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول
الشارح المزبور في باب البديل (وان اختلفا فهو ما فهمتا متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف
مدلول البديل ومدلول البديل منه في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكون
الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف
الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبد الله بن صالح ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير
العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم ما نقص
من هذه الحاشية مهمة بعض فضلاء الزمان ورجو من نظرو طالع من الاخوان ان لا ينظر
الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير ونسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشأن
الخطير. والله على كل شئ قدير. قال الشافعا عن الشيخ الرضى (قال الشافعى)
اى في شرح الكافية في هذا المقام (وانما الى الان) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى)
اى بحيث تبين المغايرة الكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا يرى
عطف البيان) اى شيئا وانا بما من التوابع (الابدال الكل) واستدل عليه بان سيويه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعنى
سيويه ومن البديل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله يدخلك وقوله (وما قالوا) من تنمة
كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذى قالوا وه مبتدأ وخبره قوله فالجواب
(من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البديل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحثية يعنى في كونه مقصودا

الانقسام لكن لا يخفى على
اخذانه لا يعرف بذلك تلك
الانقسام على الوجه
المطلوب وتعريف المستثنى
بانه المذكور بعد الا
واخواتها محالفا لما قبلها انفا
واشباتا كذلك فانه تعريف
للمستثنى بحيث يصدق على
كل من التصل والنقطع
ولا يميز احدهما من الآخر
وقد صرح المصنوع بان
تعريفه كذلك وانما قال
يتعذر تعريفه على وجه يميز
احدهما من الآخر به وهذا
كما قال محتم بالضرورة
وقوله ثم نقول آه باطل
ايضا لما عرفت من عدم
حصول الامتياز المطلوب
بالتعريف واذا تمهدت
هذا عرفت فساد قول
الفاضل انه ليس مفهوم عام
بل هو لفظ مشترك لانه من
قبيل المفهوم العام المنقسم
الى قسمين المتقابلين وليس
بلفظ مشترك موضوع لكل
واحد من المعنيين المختلفين
وضعا مستقلا وبه تبين
بطلان قول الهندي ان
قليل هذا ينقسم الكل الى
الاجزاء وذلك ظاهر ولا
تقسم الكلى الى الجزئيات
لانه يكون متواطفا لا
مشتركا قيل يمكن من
الاخير بارادة ما هو
مشترك بين القسمين على
وجه عموم المجاز فانه كلى
متواطىء كالحبوان وكل
من التصل والنقطع من
جزئيات ذلك المفهوم
الكلى كالعبد المص الى
هذا حيث قال وهو فصله

الذي يتميز به عن المنقطع
(قوله) عن متعدد قليل اي
عن المراد منه بان يكون
المستثنى قرينة انه ليس
المراد جميع المتعدد كما هو
مدلول اللفظ لا عن حكمه
حتى يلزم التناقض با دخاله
في الحكم واخرجه بل
الحكم على التعدد بعد
اخراج المستثنى عنه ولك
ان ترد به انه مخرج عن
النسبة الى المتعدد بان ترد
جميع التعدد ونسب التي
اليه فتأتي بالاستثناء
لاخرجه عن النسبة ولا
تناقض لان الكذب سفة
بالنسبة المتعلقة للاعتقاد ولم
ترد بالنسبة افادة الاعتقاد
بل قصدت النسبة ليخرج
عنه شيك ثم تفقد الاعتقاد
وهذا غاية ما ينسرى في
تحقيق المقام ولا ينجح كلام
غيري الاطالة الكلام وان
شئت الوصول فاستمع لا
تلي عليك بالقبول واعلم ان
في تحقيق معنى الاستثناء
ثلاثة اقوال منهم من يقول
الاستثناء مبين لفرض
التكلم بالمستثنى منه فهو مثل
التخصيص عنده هؤلاء في
المعنى لا فرق بينهما الا من
جهة وجوب الاتصال بصيغ
مخصوصة وهو غير مستقيم
لجوازه عندي عشرة الا
درها والعشرة نص في
مدخولها ولا يصح ان
يقال ان التكلم بعشرة اراد
بها تسعة وذكر الاواحدا
ليبين مراده لبطان
النصوصية واجام
البحويين على ان الاستثناء

من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اي جي لبيان متبوعه لالكونه مقصودا
من النسبة (والبيان) اي المين بكسر اليااء (فرع المين) بفتح اليااء (فيكون المقصود) اي
من النسبة في عطف البيان (هو الاول) اي هو المين المتبوع لا المين التابع (فالجواب)
اي عن قولهم هذا في بيان الفرق (اما لان لم ان المقصود في بدل الكل) اي مثل
جاءني اخوك (هو الثاني فقط) اي من غير دخل للقصده المتبوع (ولا في سائر الابدال) اي
وايضالا ينحصر القصد في الثاني فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتغال
(الا) بدل (الغلط) اي فاننا سلم ان المقصود في غير بدل الغلط هو الثاني فقط وحاصل ما قالوا
في بيان الفرق ادعاء انحصار القصد في الثاني وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار في غير بدل
الغلط ومنه وقع الاشتباه الذي ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر المقصود في الثاني وجاز
ان يكون المتبوع داخلا في كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل
فانه مباح اشتراك في ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل الش من طرف المحجب تحقيق بعض
المحققين فقال (وقال بعض المحققين في جوابه) اي في الجواب عن المذكور (الظاهر) اي
الراجع (انهم) اي ان القائمين في الفرق (لم يردوا) اي من قولهم ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اي المتبوع في البدل (ليس مقصودا بالنسبة
اصلا) اي لا باسالة ولا تبعا كما في بدل الغلط (بل ارادوا) اي بقولهم هذا (انه) اي متبوع
البدل (ليس مقصودا اصليا) اي اوليا ولا منافاة في ان يكون مقصودا لاقادة فائدة اخرى
(والحاصل) اي حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت) (اي انت فيه)
اي في هذا القول (الاسناد الى الاول) اي الى اخوك (وجئت) اي انت (بالثاني) اي بلفظ
زيد (تمتله) اي للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد
موضعا للمراد ومينا لان الاخ الجائي هو الاخ الذي يسمى زيد الا غيره من عمر ووبكر
(فالثاني) جواب ان اي قصدت ذلك فاللفظ الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا
للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) اي الى زيد قصد اوليا (وجئت بالاول) اي
باخوك المتبوع (توطئته) اي لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة
في الاسناد) اي لا قصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرار ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم
جيبته للايضاح (وح) اي وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به)
اي تلك النقول (مقصودا) اي مقصودا واصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر
(والثاني) وهو مبتدأ (اي بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اي جزء المبدل منه نحو
صربت زيدا راسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اي بدل الاشتغال) وقوله (بينه) خبر مقدم
وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اي المبدل منه) وقوله (مبالسة) مبتدأ مؤخر والمجئ
خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير المبالسة اي المراد بالمبالسة ما تقع بينهما
مبالسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اي الى التابع الملابس (اجمالا)
لكونه سببا للاستظهار الى المقصود (نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اي بقوله اعجبني

زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمعلق بالا عجب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التي يتعلق بها الاعجاب (ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد بنسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلية في الذات واماما تكون غير داخلية فهو قوله (وكذا في سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيد احماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعني تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في محبتها) اى في محبة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابس المذكورة (بغيرها) وفسره بقوله (اى تكون تلك الملابس) للاشارة الى ان قوله بغيرها ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحتزبه عن الملابس بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى في قوله بغيرها (ما) اى ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزء من البدل) اى بعكس النوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابس) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينية وبغير كون البدل جزء من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلنك) فان المبدل منه وهو القمر جزؤ من البدل وهو فلنك وهذا اشارة الى وقوع الخلاف في ادخال هذا النوع في انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب واثبت سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشئ رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال) وليست هذه المناقشة بمعبر فان عدم تطبيق المثال بالمثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجوازه وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اى في هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التي هي جزؤ البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم يجعل النجاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خاصا) اى غير داخل في بدل الاشتمال (ولم يسم ببدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل في الاقسام

التصل اخر اجه مبطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا المعنى واحد من غير تقدير الاول المعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت لتسعة عبارتين احديهما تسعة والاخرى عشرة الا واحد وهو ايضا غير مستقيم لان اقاطمون بان التكلم بقوله عندى عشرة معبر بالعشرة عن مدلولها الذى هو خمدان وبالا عن معنى الاخراج وبالا واحد عن انه مخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقيم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها على مدلولها معنى آخر ثم هو بطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه لم يبعد بكلمات مركبة وضعت لمعنى تعرب في وسطها هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب قال المصن والذى حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء وبيانه انه اذا قال له عندى عشرة وقصد اليها الى انفرادها بمجملتها ثم اخرج الدرهم منها كان ما قربه اولافا ثانيا فيلزم الكذب في احد الاسمين فعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله فانه اذا قال فليتب فيه الف سنة الا خمسين عاما واداد بالف سنة جميع مدلولها يكون المعنى لبث الحسين في جهله

المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلة وندرة) وقال الشارح الفجد واني في هذا المقام ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبد اي مستقل باخراج مثل هذا لثقب حيث قال في المفتاح ووجه الحصر عندي هو انا نقول البديل اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببديل الاشتغال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسمان خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلمكه وهذا كله لفظ المفتاح الذي نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الاخر وهو انهم لم يجمعوه قسما خامسا لعدم وقوعه (في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة) اي ليست بشواهد بها على وضع القواعد وانما قال بل قبل ولم يقل وقيل الاشارة الى الترتي في النقل يعني ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله (والرابع) اي من انواع البديل وهو مبتدأ وفسر ما الش بقوله (اي بدل الغلط) وقوله (ان قصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى مخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذي هو صفة الاسم وكان قوله ان قصد عبارة عن القصد الذي هو صفة مخاطب لم يحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الش ان يفسره على وجه يحصل به اتحاد بينهما فقال (اي يكون) يعني الرابع الذي هو بدل الغلط هو اللفظ الذي يوجد (ان قصدا انت) اي بسبب قصدك (اليه) (اي الى البديل) هذا تفسير للضمير المحرور والعائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان قصد بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط لكونه شاملا لبدال الثلاثة لانهم ايضا يقصدوا لغيره الش بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اي بين البديل والمبدل منه لان البديل الثلاثة وان كانت يقصدوا لغيره لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البديل والمبدل منه كالكلية والبيضية وغيرها بخلاف القصد في بدل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت في بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان قصد اي قصدك الى البديل بعد غلطك بسبب من الاسباب كاسهرو والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول المش (اي بغير البديل) تفسير للضمير المحرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير ثم شرع المص بعد تقسيم البديل الى الانواع الاربعة في بيان مسائله واحكامه التي تجوز وما لا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (اي البديل والمبدل) منه للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببديل الاشتغال والغلط لكونهما قريين للضمير وقوله (مرفقين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعني اي معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبديل الكل لان مدلول اخاك المعروف بالاضافة مدلول زيد المعروف بالتعريف وانما مثل الش بهذا الكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتغال نحو اعجبني زيد علمه ومن بدل

الالف ولم يلبث تلك الحنين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا وهذا الذي ذكره ويلزمهم في هذا الباب من الابدال كبديل البعض وبديل الاشتغال ويستعمل على ذلك ايضا وقوعه في كتاب الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم فيستحيل ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد وهو باطل فان زعم الاولون ان الناس ههنا المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين ليتبين به المقصود بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس فيصير المعنى والله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا مما يجزئ المسلم على تجويزه وان زعم الفريق الثاني ان المراد بما سمي بدلا ومبدلا منه عين ما يفهم منه اخر كما في المستثنى عندهم كان اظهر فسادا لان جميع ما تقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه يعود عند على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا فانه يؤدي الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين

الغلط جاءني زيد حمارة (و نكرتين) اي ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءني رجل غلام لك) ومن بدل البعض (نحو جاءني رجل رأس له) ومن بدل الاشتغال (نحو اعجبني رجل علم له) (ومختلفين) اي ويكونان مختلفين في التعريف والتكثير يعني في كون احدهما معرفة وكون الاخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناسية ناصية كاذبة) وقوله مختلفين شامل للصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كما في المثال المذكور وتانيتهما بالعكس ومثاله ما ذكره الش بقوله (وجاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط مختص بالقسم الاولين من المختلفين فقال (واذا كان) وقوله (البديل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحت وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الش حيث فسر قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للإشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالتعت) تفسير الش له بقوله (اي نعت البديل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالتعت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالتعت مبتدأ وخبره محذوف وهو افظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل لاجب توصيفه لثلا يكون البديل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبديل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضي للزوم نقصان المقصود وكال غير المقصود (فاتوا) اي اوردوا محاب اللغة (فيه) اي في مثل هذا البديل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (اتكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اي للنقص الذي (فيه) اي في البديل حال كونه (من نقض النكارة) اي من نقض النكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التي هي انقص الوجوه ومثله المصنف بالاية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناسية) وهو المبدل منه المعرفة (ناصية) وهو البديل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البديل النكرة ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل البديل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبديل من اي بديل كان (ظاهرين) اي اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو جاءني زيدا خوك) هذا مثال لبديل الكل ايضا والامثلة من غير ظاهرة (ومضميرين) اي ويجوز ان يكون المبدل منه والبديل ضميرين غير ظاهرين سواء كان متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو الزيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بديل من ضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الش بالغائبين لما سيجي من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون المبدل منه ضميرا والبديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وتانيتهما كونه بالعكس نحو (اخوك ضرب زيدا) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بديل من زيدا الذي هو الاسم الظاهر ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبديل

جميعا عبارة عن المستطيعين وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو المستقيم المنقطع عنه الاشكالات كلها ما افروا منها وما لزمهم ان المستثنى منه وكذا المبدل منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد والمستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بديل البعض داخل في المبدل منه والتناقض بجي زيد واتقاء محبة في جاءني القوم الازيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قوله الازيدا فان نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورأيت غلاما طريقا الى الجزئين معالكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل لكل واحد منهما للاعراب اعراب الجزء الاول وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه افضلا لمكن لا بدله من التقدم له وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة وبذلك التفصيل تبين انه لا يصح تفسير المتعدد بالمراد منه كما فعله القائل هذا مع كونه تصفالا يرتكب مبنى على الثاني من القولين المزيفين وفيه فساد آخر

وهو انه ادعى الاخراج
عن المراد من التعدد وزعم
المراد منه ما عدا المستثنى
على ما عليه القول الثاني كما
دل بقوله بان يكون المستثنى
قربة انه ليس المراد جميع
التعدد كما هو مدلول اللفظ
ولم يدرك الاخراج لانه
لا يكون داخل فيه حتى
يكون محرجا فادري وهمه
الى القول بما معناه
ان المستثنى غير
منهما بما يستحقه المفرد
اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك المواقع وما في من
اجزاء المنسوب اليه يجر
ان استحق الجر كالضاف
اليه وينبغي ان استحق
التبعية كما في التوابيع الخمسة
وان لم يستحق شيئا من
ذلك نصب كالمستثنى تشبيها
بالمفصول في محييه بعد
المرفوع وان كان جزء
العمدة في بعض المواضع
محوجا في القوم الازيدا
لان المجموع هو المسند
اليه فزيدة الكلام ان
دخل المستثنى في جنس
المستثنى منه ثم اخراجه
بالاواخواتها انما كان قبل
استناد الفعل او شبه اليه
فلا يلزم التناقض في نحو
جاء في القوم الازيدا لانه
بنزلة قولك القوم المخرج
منهم زيد جاؤني ولا في
نحوه على عشرة الا درجته
لانه بنزلة قولك العشرة
المخرج منها واحده على

ظاهر من مضمير بدل الكل (من الكل) يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر
بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اي لا يجوز ان
يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر
يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرعه الشر في دليل عدم
جواز الابدال من ضمير المتكلم والمحاطب فقال (لان المضمير المتكلم والمحاطب اقوى)
في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اي من الاسم الظاهر كما سيأتي في بحث المعرفة
فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب
الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلما ابدل الظاهر) اي ولو جعل
الاسم الظاهر بدلا (منهما) اي من المضمير المتكلم والمحاطب حال كونه (بدل الكل يلزم
ان يكون المقصود) الذي هو البديل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود)
الذي هو البديل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشار الى وجه
تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اي لكون بدل الكل ما يكون مدلول الاول بعينه يلزم
ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين
الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط) فان البديل في
هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله
(فان المانع فيها) اي الذي يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمحاطب (مفقود)
اي غير موجود (اذ) اي لانه (ليس مدلول الثاني فيها) اي في هذه الثلاثة (مدلول الاول)
حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها
في الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اي فيجوز ان يقال في بدل البعض (اشتريتك نصفك)
فتصفك بدل من ضمير المحاطب المنصوب (واشتريتني نصفني) فتصفي بدل من ضمير
المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتني وهذا ان المثالان لبديل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال
(اعجبتني علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال المحاطب (واعجبتك علمي)
فان علمي مرفوع محلا في هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان
الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المحاطب في ضربتك (وضربتني الحمار)
فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم (عطف البيان) وهو مبتدأ
وقوله (تابع) خبره اي هذه القول (شامل لجميع التوابيع من الصفة والعطف والبديل
والأكد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابيع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى
فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على
معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معني
فيه او لا (واحترز) اي المصنف (به) اي بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البديل
والأكد والعطف بالحروف ايضا توابيع غير الصفة ودخلت في التعريف واداد المعروف
اخراج هذه الثلاثة منه فقال (بوضوح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله

تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به)
 اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لان المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى
 احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والثا كيد) لانه
 يقرر امر متبوعه لانه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف اليان لكون المقصود منه
 ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواد عن التعريف اراد
 الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف اليان لا يوضح
 المتبوع (ان يكون عطف اليان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض
 صورته ليس باوضح من متبوعه (بل يبنى) فى عطف اليان (ان يحصل من اجتماعهما)
 اى من اجتماع التابع المتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الافراد)
 اى لم يحصل من التابع على الافراد او من المتبوع على الافراد واذا لم يلزم الاوضحية
 (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول
 الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (قابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لا قسم كنية
 امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو
 حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله
 ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على
 الافراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الافراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس
 كنيته باحفص ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا
 الكلام (انه) اى الشان (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت
 خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى
 (بعيد) عن هذا المحل (واتى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراه) مشتق من الدبر وهو
 علة فى البعير فسر له العصام بقوله ريش پشت وهى على وزن حمراء صفة لناقة (محجفاء) وهى
 صفة اخرى لها اى يقال لها اغر (نقاء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من
 النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة
 الامر اى اعطى ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى
 الله تعالى عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه
 عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب
 (والله ما تقب لناقة اى ليس بها علة النقب كازعمت) (ولادبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما
 آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب ما يوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من
 الزاد وغيره على بعيره (ثم استبطل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصاء صفار
 او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجمل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان
 الاعرابى لم يركب عليها بل يمشى خلف بعيره * اقسام بالله ابو حفص عمر * مامسها فى
 نقب ولا دبر * وقوله مامسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان فخر) وهذا اعتذار

نصب استحق له لكونه
 نائب مناب المستثنى منه
 فح لا بد من قيد تام ليم
 الضابطة وليس بشئ
 وايضا فيه ان اتصاب اليوم
 فى المثال المذكور ليس
 لوقوعه موقع المستثنى منه
 (قوله) الفعل المتقدم او
 معنى الفعل بتوسط الا
 قيل نقضه المص بقولنا
 القوم الا زيدا اخوتك
 ولعل الشارح لم يلتفت اليه
 لعدم وثوقه على المثال
 وجواز ان يكون منصوبا
 وليس الامر كما زعمه
 اذ لا كلام فى جواز هذا
 التركيب والمراد هو
 النقض بجواز هذا ليس
 الا بل عدول الشارح عن
 ذلك لقبوله ما اجاب به
 الرضى وتقصيه الكلام
 ان المص قال فى الايضاح
 العامل فيه المستثنى منه
 بواسطة الاقال لانه ربما
 لا يكون هناك فعل ولا
 معناه فيعمل نحو القوم
 الا زيد اخوتك قال
 الرضى هذا لا يرد الا على
 مذهب البصريين ولهم
 ان يقولوا ان فى اخوتك
 معنى الفعل وان كان من
 اخوة النسب اى يشتبون
 اليك بالاخوة وكذا فى
 امثاله فجاز ان يعمل العامل
 الضعيف ذميا تقدم عليه
 لتقوية بالا هذا جوابه

ولا يخفى ان ثبوت معنى
الفعل في اخوتك عنوع
والأويل بذلك تصف
غير صحيح وعلى تقدير
التسليم يكون العامل ح
في غاية الضعف ومثله لا
يسمى فيما قبله بالاتفاق
فالحق ما ذهب اليه المص
قوله عطف على قوله بعد
الامر كذلك وما قبل من
انه يوجب ان يجب لنصب
في المستثنى في قولنا ما
جاء في غير زيد القوم وفي
قولنا جاء في القوم غير
حار ليس بشئ لثبوت
قوله ومخفوض بعد غير
فهذا قد سد سبيل
ذلك التوهم ومنه يعلم
ان قوله بعد الا متوسط
بين منقطعاً ونحو مما يناسب
حذقه واعلم ان المصنوع
في الشرح على ان شرط
ان يقدم احد جزئي الكلام
مثل قوله ما جاء في الاخاك
احد فلو قلت الازيد ما
جاء في اخوتك لم يحجز
(قوله) وما في محل النصب
على الحالية هذا متعين
وما قبل الاحسن ان خلافي
تقدير زمان مخالف اي
زمان خلازيد كما في مذ
سافر يطابق في المعنى
ما خلا وهم ومن هذا
التقيل وما قبل في قوله
قدس سره اي النصب
بهما ناعه في أكثر الاستعما
لان الانسب ان يجعل

للاعرابي من طرف عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا
الحلف كاذباً لانه يكون حينئذ يميناً غموساً من الكبائر فيكون فاجراً به واعلم انه ليس في الواقع
من طرف عمر رضى الله عنه يجوز لانه يمين على ظنه فيكون يميناً لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال
الاعرابي الاديب ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه مع ظهور عدائه وشفقته لا يحلف
كاذباً ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادى) في مكان يسمع مقالبه
(جمل) اي فشرع عمر (اذا قال) الاعرابي (اغفر له اللهم اللهم ان كان فجر) اي في وقت قوله
هذا (قال) عمر رضى الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره لاهتمامه اي اللهم صدق الاعرابي
يعنى قبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء على كمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلى الوادى الى
مكان الاعرابي (حتى التقي) اي التقى عمر والاعرابي (فاخذ) عمر (بيده) اي بيد الاعرابي
لتطفاه (فقال) عمر رضى الله عنه متفحصاً عن حال الناقة ومتطلباً الصدقة (ضع) امر من وضع
(عن راحلك) اي انزل ما عليها الحمل (فوضع) اي الاعرابي امتثالاً لامره (فاذا هي نقة)
اي الناقة ناقة نعباء (عجفاء) على ما خبر به (فحمله على بيمره) اي فاعطاه بغير نفسه (وزوده)
واعطاه زاداً (وكساه) واعطاه كسوة ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظي بين تركيب
يجوز فيه كون الاسم عطف بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلاً فقال (وفصله) اي فصل
عطف البيان ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اي فرقة) وقوله (من البدل) متعلق
بالفصل (لفظاً) وتفسير الشارح بقوله (اي من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله
لفظاً تمييز من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اي فصل شئ من عطف البيان
وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسر به بقوله اي من حيث الاحكام اللفظية
يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوي الذي يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل
وقول الشارح (واقع) اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا ابن بان يكون ظرفاً
مستقراً او متعلقاً واقع (في مثل) انا ابن التارك البكري بشر (ثم اشار الى بيان الفرق
فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكري) اي الذي جعل مضافاً اليه
التارك (جاز) اي جاز كونه عطف بيان من البكري وهذا حكمه اللفظي الذي يجوز في
عطف البيان وهو انه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اي ان جعل لفظ
بشر في هذا التركيب (بدلاً منه) اي من البكري (لم يحجز) اي لم يحجز كونه بدلاً وهذا حكمه
اللفظي الذي لا يجوز في البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان
كل تركيب يجوز فيه قامته مقامه جاز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يحجز كايته الشارح بقوله
(لان البدل) اي انما لم يحجز ان يكون بدلاً لان البدل يكون (في حكم تكرير العامل) وهو لفظاً
التارك ههنا (فيكون التقدير) اي تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر وهو)
اي تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اي في بحث الاضافة وقوله (في الضارب
زيد) بدل من قوله فيما سبق اي ذكرنا في بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز
وهو كون المضاف ضمة معرباً باللام وكون المضاف اليه اسماً مجرداً عن اللام وكونه مضافاً

بإضافة لفظية لأن شرطاً جواز الإضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظي في المضاف فقط
 أو في المضاف إليه فقط أو في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لا يجوز ثم
 أن هذا المصراع للأسدي أراد اظهار شجاعته ثم أراد الش أن يذكر مصراعه الثاني ليظهر
 معنى الاول فقال (و آخره) أي آخر البيت قوله ﴿عليه الطير ترقبه وقوعاً﴾ اعلم أن
 التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلاً تاماً
 متعدياً وبمعنى صير فيكون فعلاً ناقصاً ولما احتمل ههنا المعنيان أراد الش أن يذهب عليهما وعلى
 اعرابه في كل من المعنيين فين أو لا على تقدير كونه من الأفعال الناقصة فقال (وعليه الطير
 ثاني مفعول التارك) يعني على تقدير كون التارك بمعنى المصير أي بمعنى جعل يكون قوله
 البكري مفعوله الاول ويكون عليه خبر مقدم والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة منصوبة المحل
 عنى انها مفعول ثان له والمعنى أنا ابن الرجل الذي هو جاعل البكري عليه الطير ههنا أي
 هذا الأعراب وهو كونه مفعولاً ثانياً (أن جعلناه) أي أن جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير
 والأي) وان لم نجعل قوله انتارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أي فتركيب
 عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكري المضاف إليه وهذا محتمل وجهين أحدهما
 أن يكون عليه ظرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له والآخر أن يكون عليه خبر مقدم
 والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف نحو كنهه فوه إلى
 في وإلى الوجهين أشار بقوله (وقوله ترقبه) أي جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو
 الانتظار وأصله ترقب بتائين فحذفت أحدهما وهي (حال من الطير أن كان) لفظ الطير
 مرفوعاً حال كونه (فاعلاً عليه) وهو الوجه الاول والمعنى أنا ابن الرجل الذي ترك البكري
 والحال أن عليه الطير مترقباً ثم أشار إلى الأعراب على الوجه الثاني فقال (وان كان) أي
 لفظ الطير (مبتدأ فهو) أي تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن في عليه) أي الضمير
 الذي انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) أي وقوله وقوعاً
 (جمع واقع) كالشبهو جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه أي) الطيور مترقبة حال كونها في
 الترقب (واقعة حوله) أي حول البكري (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) أي لاخراج
 (روحه) وقوله (لأن الإنسان ما دام فيه رفق) أي علامة حيازة (فان الطير لا ترقبه) توجهه
 ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لأنه لو كان ميتاً لوقفن عليه لاجل الأكل ولكن لما ترقبين
 علم أنه لم يمت بعد ولا يخفى ما في هذا البيت من اظهار شجاعته أبيه والاقتحار بالانساب إليه
 وفهم أن أعوان البكري جنباً كله حتى لم يقدر وأعلى التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد
 المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه أن له فرقا معنويًا أيضاً أراد الشارح بيانه فقال (واما
 الفرق المعنوي بينهما) أي بين عطف البيان والبدل (فقدتين) أي ظهر (وباسبق) أي في
 تعريضهما بأن البدل تابع مقه وبالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم أراد الشارح أن يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان في تركيب أنا ابن التارك البكري وبين عطف البيان الذي يكون
 مثلهما فقال (والمراد) أي مراد المصنف (بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما) أي كل

المستثنى المنقطع والمستثنى
 مجزأ مختار فيه النصب
 (قوله) تقديره خلوزيد
 وعدو عمر ولا حاجة إلى
 هذا البيان لفهمه مما
 يأتي في آخر الكلام على أنه
 يرد عليه أن الفعل
 المسند إلى الفاعل
 المستتر إذا صار في تقدير
 المصدر يكون في تقدير
 المصدر المضاف إلى الفاعل
 فيكون تقديره خلوزم
 من زيد (قوله) أي وقت
 خلوم قبل الظ خلو
 بعضهم وكذا في قوله وقت
 مجاوزهم ولا وجه
 للاقتصار على التوجيهين
 لاحتمال رجوع ضمير ما
 خلال الجائي ولا وجه
 لهذا القول لأن الفاعل
 المذكور هو القوم فلا يصح
 تقدير البعض وكان منشأ
 توهم عدم دخول زيد في
 القوم وقد عرفت فساد
 ودعوى لزوم تقدير
 الجائي أيضاً مما لا يصدر
 عن له أدنى مسكة (قوله)
 أي حال كون المستثنى
 واقفاً محل يكون متأخراً
 عن الاقبال لاختفاء في محنة
 هذا التوجيه إذا البيان
 المتعارف في هذا المعنى
 ويجوز فيه النصب بعد
 إلا ولا معنى لأن يقال
 في محل واقع بعد إلا
 ولا معنى لا يقال في محل
 واقع بعد إلا لو كان كلمة
 فيه في يجوز كما نقله الشارح

لفظه (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التي ليست فيها الالف واللام (للمعرف)
 باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعروفة باللام
 ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان
 من الرجل المعرف باللام الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام
 فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدل لانه وهذا
 البيان المراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا اليت فيكون
 المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر يريده ما
 هو مثله في تلك الهيئة اراد الشئ ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجهه واعم
 من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يتمتع (ان يراد به) اى بقوله في مثل انا بن
 التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب
 الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم
 اى المراد فى مثل ما انا بن التارك البكرى بشره كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز
 (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول
 خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت
 كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى
 ذكرناه او لا فاذا اريد به هذا (فيقتاول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ
 (صورة النداء ايضا) اى كما يتاول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وزيدا) فقوله
 يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصدا معينا وزيد يجوز ان يكون
 عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على
 لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق في بحث المنادى كما قال (بالتوئين مر فوعا حملا
 على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو
 النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم
 عطف البيان حيث قال النص في بحث المنادى وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد
 والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه
 عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين
 ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيد بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم
 كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال في بحث المنادى
 ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين
 فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (الظهر) من المعنى الثانى
 فوجه الاظهر بان النص لم يقل نحو انا بن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى
 هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح
 (والثانى) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اى اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية

ف قوله فيما بعد الا بدل من
 قوله فيه بدل البعض من
 الكلام وليس مما بلغت
 اليه ازباب التهي لان ما
 استدل به على حجة التكرار
 لا يناسب بالمقام وذلك
 لان النص لم يقل ويجوز
 فيه النصب بعد الا بل فيما
 بعد الا فاحتج الى تصوير
 المعنى في صورة الحال كما
 ذهب اليه قدس سره او
 بيان انه بدل كما قاله الهندي
 ولا يخفى على الاربيب
 رجحان محنتا الشارح
 قدس سره وان لم يرض
 به القائل (قوله) ولم يشترط
 ان لا يكون منقطعا ولا
 مقدما ما ذكره من وجه
 عدم التقييد ضعيف اذ
 عادة النص استثناء التأخر
 عن الحكم العام المتقدم
 المتأخر للمتأخر لا العكس
 فعدم التقييد هنا يوجب
 اخراجه عن الحكم السابق
 ولا يقضى تقديمه اخراجه
 عن هذا الحكم ويمكن
 ان يقال لو لم يكن حكم
 المستثنى المتقدم والمتقطع
 في كلام غير موجب ايضا
 تقدم لكان ذكر قوله او
 مقدما وقوله او متقطعا
 بعد قوله وهو منصوب
 اذا كان بعد الا غير الصفة
 في كلام موجب نحو الا فائدة
 فيه فلم اتطرق الى عمومها فيما
 سبق فلم يحتج هنا الى التقييد
 بعدم كونه مقدما مالم لا وجه
 ان يقال اختيار البدل فيما
 يصور فيه البدل ولا يمكن

ان الثاني شامل الى صور اخرى من المنادى (وغيره كما عرفت (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسمه الشئ بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح) لاحد (الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الا لمن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا للمعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرفه ماهية المبنى المطلق (اذا) اى لانه (ولم يعرفها) اى لو لم ماهية المبنى على اطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) على اطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى لفظ المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب سؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وهذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما هو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقريته تخصيص الموصول بالاسم وتفسير به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح او اضافة لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى عم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة الالامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده باننا لا نسلم ان بينهما عموم مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا و غير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغة (والامر بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث فسر الشئ قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وموانه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب هو المشابهة وال مثبت فى تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة هى المشاركة فى الكيف

فى المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا فى النقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للفظ ولا يمكن اللفظ فى الاستثناء لان معناه على الرواية كما تقدم فلذا لم يخرج الى التقييد بما يخرج النقطع والتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع فى ذكره فاستثنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى التقدم كذلك قيل وقد اراد الشارح قدس سره بذلك الرد على الهندى حيث قال فى قول المص ويختار البدل اى فى المستثنى متصل مؤخر ليخرج النقطع والتقدم على المستثنى منه بان حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه وحكم النقطع قد يتناوبان لا يجوز فيهما الا النصب فبعد هذا لم يبق حاجة الى التقييد كذلك لاخراج ذلك اذ لا يخطر ببال من احاط بما سبق جواز النصب وكون البدل فى مختار فى هذين القسمين لما تقدمت هذه الخاطرة يقول فى هذا التوجيه نظر لانه ح يلزم الاستثناء عن قوله فى كلام غير موجب ايضا لانه احتراز عن كلام

موجب وقد علم حكمه
فيا سبق ودفعه ظاهر
لاصحاب القطرة السليمة
(قوله) فالمراد بالفرغ
الفرغ له ولك ان تستغنى
عن هذا التكلف بان
تجعل المفرغ وصفا
للمستغنى بحال متعلقه
فيكون المأل المفرغ
عامله وان تجعل
المستغنى مفرغا عن
اعرابه العامل فيكون
المستغنى مفرغا والعامل
مفرغا له هكذا قيل
والوجه ما قاله الشارح
قدس سره قال المص
وهذا الذي يسميه
التعويون الاستثناء
المفرغ لانه فرغ له
العامل قبل فعذف
المستغنى منه وجعل
اعرابه لما بعد الا
وسى باسمه وان كان
في المني مخرجا من
مستغنى منه محذوف
الآثرى ان معنى ما قام
الازيد ما قام احدا لا
زيد والا لم يستثم
الاستثناء ولم يفهم
قال وما يدل على انهم
اعتبروا ذلك قولهم
ما قام الاحمد وامتناع
قام هند لان هند
في قولك قام هند
فاعل في التحقيق وقولهم

والمناسبة اعم منه مطلقا فهو الممررب هو عدم المشابهة وهو تقيض الاخص المطلق
ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين
الاعم الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض الممررب مبنيا وبعض المبنى ممرربا هو باطل لانه
مستلزم لبطالان التعريفين طردا وعكسا واما اذ فسر المشابهة بالمناسبة فيكونا بينهما تباين
كلى فلا يجوز ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره
المشابهة ولذا اوردته على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة)
اي المناسبة المذكورة في تعريف المبنى (بانها) اي مناسبة الاسم المبنى لبنى الاصل من الامور
الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد المبنى (معنى مبنى
الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اي فان اين اسم مبنى
(يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام
جزؤ معناه فيكون متضمنا معنى همزة الاستفهام التي هي مبنى الاصل لكونها
حرفا ضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (او شبهه) عطف
على قوله بتضمن اي المناسبة اما شبه الاسم المبنى (له) اي لبنى الاصل (كالمبهات) من
الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (قلنا) اي فان كل ذلك من المبهات (تشبه الحرف
في الاحتياج الى الصلة) كان الموصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
على قوله الى الصلة كان الموصوف من المبهات يحتاج الى الصفة في تعيين معناه نحو مررت
بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة (او غيرها) اي او يحتاج الى غير الصلة
والصفة من الاحتياج الى المرجع في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله
بتضمن اي المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اي موقع مبنى الاصل (كترال)
من اسماء الافعال (فانه) اي لفظ ترال (واقع موقع انزل) لان قولهم ترال بيتا مثلا في موقع
قواهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلة) اي المناسبة اما حاصلة
بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اي للاسم الواقع (موقعه) اي موقع مبنى الاصل (كفجارج)
لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى يافاجرة لكنها مشاكلة لترال الذي هو واقع موقع
انزل (او وقوعه) اي او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اي موقع الاسم الذي
(اشبهه) اي اشبه مبنى الاصل وذلك (كالنادى المضموم) اي كالنادى الذي يبنى على الضم
وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اي فان علة بانه (واقع موقع كاف الخطاب)
لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قدر اظهاره يكون ادعوا وك قوله (المشابهة)
بالجر صفة الكاف في كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اي التنادى المضموم
واقع موقع الكاف الاسمي في كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمي الذي هو
الضمير مشابه للكاف الحرفي الذي في ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد

ما قام الا عند الفاعل في
التحقيق هو المستثنى منه
وهند مستثناة ولكنه
لاحذف المستثنى منه تفرغ
العامل له فعمل فيه عمله
في المحذوف (قوله)
وهو اى والحال ان المستثنى
قبل ذلك ان يحمل الواو
للمطف ويجعل هو عطفا
على المستثنى منه وفي غير
الموجب عطفا على غير
مذكور وعلى اى تقدير
يمكن جعل الضمير عائدا
الى المستثنى منه بل ما هو
في غير الموجب حقيقة
المستثنى منه دون المستثنى
ثم قيل والاوجه ان يحمل
الضمير راجعا الى عدم
ذكر المستثنى منه ويجعل
قوله وهو في غير
الموجب جملة مبطوفة
على ما سبق يعنى
وعند الذكر في غير
الموجب ليفيد الكلام
الا ان يستقيم المعنى
يصح عدم الذكر في
الموجب فصحح استثناء
قوله الا ان يستقيم المعنى
بلا تكلف واما على
التوجيهات الاخر فهو
مستثنى من فعوى الكلام
لاى يرب على حسب
العوامل في الموجب وقتا
من الاوقات الا ان يستقيم
المعنى وانت خبير بان
الحال متعين وما ذهب
اليه القائل سمح
لا يلفظ اليه الا من
له عرج (قوله) بان

مبنى الاصل والكاف في نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة للمبنى الاصل
الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك
الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة للمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل
بالواسطة وقوله (في نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة
الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما
يكون مثالا (فيمن) اى في مذهب القارى الذى (قرأ) اى قرأ لفظ يومئذ (بالفتح) اى بفتح
الميم واما في مذهب من قرأ بالجر فهو وعنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور
بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبني الذى هو اذا الذى هو
مضاف الى جملة كان كذا عوض عنها التثوين كان لفظ اليوم مبني على الفتح ومجرور واحلا
اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف
الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى
مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع في تعريف
النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبني ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب
او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على
الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمراد بالمركب المثبت في
تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم
ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبني وهو الذى لم
يقع مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه عامله)
فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى
هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والفاء تقريرية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما
ليس بمركب مع عدم تحقق عامله - واما كان مركبا في نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره
قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى
الالف واللام والموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من
المركبات الاضافة وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب
وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمر و غلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده
ومع هذا كله مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب
مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره
(معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام في هذا التركيب وهو زيد وعمر وبكر معرب
لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبني
على نوعين دون المعرب حيث اورد في تعريف المبني بل هو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه

يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل العموم
كان عليه قدس سره
ان يكتفى بهذا القدر لان
ما ذكره من المثال خارج
عمان فيه وقوله او يكون
هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمتنى منه بعض
معين غير محتاج اليه بل
غير صحيح لانهم صرحوا
باعتبار العموم في مثل
قرأت الايوم كما ولم
يجوزوا كون المتنى منه
بعضا معينا في هذا الباب
مطلقا قال المص
والكثير في هذا الباب
الوقوع في غير الموجب
لان المتنى منه محذوف
ولا بد من تقديره معنى
وانما يقدر عاما من جنس
المشترك او هذا التقدير
يستقيم مع النفي الا ترى اي
انك اذا قلت ما ضربني الا
زيد استقام تقديره ما
ضربني احد ولو قلت
ضربني الازيد لم يستقم
مثل افراد ذلك بوجه
وقد جاء قلبا في الموجب
حيث استقام المعنى كقولك
قرأت الايوم كذا لانه يجوز
ان يقرأ الايام كلها الا يوما
بخلاف ضربني الازيد فانه
لا يستقيم ان يضربه كل احد
ويستقيم زيدا هذا كلامه
وعليه غيره وانما وقع
النارح في ذلك عدم صحة
كون المراد بالتقدير فيه
جميع ايام الدنيا وانت خبير

قال المبنى على نوعين احدهما ما تناسب مبنى الاصل والثاني ما وقع غير مركب فقال (ولما كان
المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكية لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان
المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم يكون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثاني
بالعكس لان المتبر في المعنى عدم التركيب وفي المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعترى)
عطف على كان اي ولما اعتبر (فيه) اي في المعرب (امر ان) احدهما (التركيب) لانه قال في
تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل
وقوله (كان) جواب لما يعني لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اي الاسم الذي انتفى (فيه)
مجموع هذين الامرين) يعني المشابهة والتركيب (اما بانتفاءهما معا) اي وذلك الانتفاء يعني
انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل
(بانتفاء احدهما فقط) اي بانتفاء احدهما من ذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى
فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التي بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب
الاضافة المعدودة كما ذكرنا و ثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم
المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب
لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعني بجواز كذبهما او يصدق
احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهو ما في قوله او غير مركب (ههنا) اي في تعريف
المبنى (لتنع الخلو) يعني انه لا يجوز في المعنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق
احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة
وعدم التركيب اذا كذبا ما علم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم
التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل
ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذي هو المعرب فبقيت
في المبنى الصورتان الثلاث التي تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق
عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثاني فكما
في نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل
يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثاني اعني عدم التركيب وكذب الاول اعني
المناسبة كما في التركيب الاضائية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد و غلام عمر وفاته
يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير
مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحثي عصام الدين انه يمكن ان يحمل
اول منع الجمع بان يكون المراد بقوله ما مناسب انه ما مناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير
مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء
المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبنائه ولا يصدق عليه ان عدم

تركيبه سبب لبنائه بل سبب بناءه مناسبة لبنى الاصل سواء كان مركبا او لا وقوله وانما
اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب في تعريف المبنى حيث قدم
التركيب في تعريف المغرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما
اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفى المغرب والمبنى) وقوله (تقدما وتأخيرا)
اما تميزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين
من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة في تعريف
المغرب فيما قال هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب في
تعريف المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل ووقع غير مركب او مفعولان مطلقان من
اختلف اى اختلافا تقدما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف
الترتيب المذكور لا يثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهوما
وجودى) وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف المغرب وقوله (لشرفه) علة
للايثار يعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى ليكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه
لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه
ليس فعلا لفاعل الفعل الممثل لان الاختلاف مستند الى الترتيب والا يثار فعل المصنف
الهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافا يثار ثم شرع المصنف
في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى)
تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات واخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع
الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس فى بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا
المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى
يازيدون القاب المبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف فى الاول
والواو فى الثانى ولا يترجم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لا ناقول انه خلاف الظاهر
لان الضمير رجع الى المبنى المعروف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى
التصحيح الاقيدان احدهما ان كون الالقاب للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث
حركات واخره فاندفع به الاول وتانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف
على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات واخره اندفع هذا ايضا
وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص
التعريف للمبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها فى المغرب اذا الظاهر فى الاضافة هو التخصيص
وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا
التعريف بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او
البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف

بان تحقق معنى المصوم هنا
لا يتوقف على اعتبار ايام
الدينايل على عموم ايام
القارى وهو المراد من
غير اعتبار الاسبوع او
الشهر وما اتى به من الا
لا يتجه شئ منهما ولا يحتاج
فى دفعهما الى ما ذكره
من الوجه الغير الصحيح
وذلك لانهم لا يجوزون
نحو قولك مامات الازيد
وما خلفى الا بجر
العدم صحة تقدير العام
المنضبط به ذلك الباب
وعدم توجه الثانى ظاهر
مما قلناه لان ميناه فاسد
فاضك بالثنى على ان هذين
السؤالين لا يجتمعان
لان الاول مبنى على
ما هو الصحيح من
وجوب عموم المستى
منه والثانى على عدمه
وجواز خصوص
المستثنى منه فان كان
الامر هو الثانى لا
يجوز الاتيان بالسؤال
الاول متبعا فلا يجوز
الثانى وقوله «فيكون
المبنى زيد دائما على
جميع الصفات الصحيح
دام زيد على جميع
الصفات (قوله)
وقال الشارح الرضى
يمكن اه عبارة
الشارح الرضى هكذا
ولما قل ان يقول احمل
الصفات التبعة
على ما يمكن ان يكون
مثله عليها عمالا يتناقض

ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني) التي هي الضم والفتح والكسر والوقف (في المعرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمر ومثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمر ومكسور وكذا في نحو لم يضرب مثلهما ساكن (وبالعكس) اي ويذكرون انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجروا الجزم في المبني ولا يخصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعني لا يذكرون القاب المبني في المعرب ولا القاب المعرب في المبني مع ان المصنف عبر في صدر الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمه رفا الخ اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التي هي المعبر عنهما (لا يعبر عنهما) اي عن الحركات والسكنات (البصريون الابهذه بالاقاب) اي لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يقولون ان يازيد مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لان) اي لا المراد به وان هذه الالقاب اي الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اي بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اي الاعن الحركات والسكنات (لانهم) اي البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اي يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كامر) اي كالاتلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال اي المصنف الذي هو على مذهب البصريين) بالضمه رفا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمه والفتحة والكسرة التي هي القاب المبني ولو لم يحز التعبير بهذا في مذهبهم لم يحز التعبير للمصنف به الكونه ذاهبا الى مذهبهم لما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص البصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراي في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة مع انه ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باخر الكلمة كما عرف في بيان حكمهما حيث قال في المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا قامين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثاني ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة لبنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه)

واستنتج من جلستها العلم كما قيل في ما زبد عالم في الصفات المنفية او احل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه قلت امكن ان يجتمع فيه الصفات الاسفة العلم كما حلت هناك على المبالغة في اثبات الوصف ولا يخفى ان الاول يخرج المستنتج منه عن العموم الى الخصوص فلا يصح جدا والثاني مدفوع بما ذكره الفاضل الشريف من انه اذا حل قولنا ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه لصفة العلم ويلزم من ان ذلك يحمل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدم نظرا الى كمال العلم وتصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واما اذا حل ما زال زيدا لا عالم على المبالغة كان معناه دام زيدا على جميع الصفات الاعلى صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المدومة عنه في حكم الوجود له نظر الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه ساجدة (قوله) واذا

وقوله (اي حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب على بناءه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثري لا يبين بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل ان حكم كون فحار مثلاً انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل فلا شك ان الحكم به اثر لكونه مذبوا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المذهب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اي آخره المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقاً) توطئة وتربية للفائدة من التقيد حيث قال (بل) (لا يختلف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المبنى الا يختلف آخره اصلاً سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافي هذا الاختلاف آخره في بعض المواضع لعله اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ علة لهذا القيد اي وانما قيد المص عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المبنى (لا لا يختلف العوامل) بل لعله اخرى (نحو) اختلاف سكون من في قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضاً (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهي) وقوله (اي المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكراً اراد ان يصححه بقوله (د التانيث) اي جمل ضمير المبنى مؤنثاً ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لا عراب لفظ الاصوات لانه لم يكن مضافاً اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على الاسماء لافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اي لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اي انما يكون كذلك وقلنا به لتصدير المص (بحث الاصوات فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفاً على الافعال لكان المص في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض الظروف) اي المبنى بعض الظروف ولما غير المص اسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد الش ان يذكر وجه تفيره فقال (وانما قال) اي المص (بعض الظروف) ولم يقل الظروف كما في امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اي لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اي بل بعضها مبنية ولو قال الظروف او كل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الش الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اي الابواب التي ذكرها المص في اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اي من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلاً لا بد من ان يقال في المضمرات انها لم تكن مبنية واي مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل في الاسماء الاعراب) دليل اقوله لا بد

تمت البدل قيل لا يعني ان هذه المسئلة من تمه اختصار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل ثم قيل وكان التكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المذهب على حسب العوامل برشد اليه قوله ومن معه جاز ليس زيد الا قائما وامتع ما زيد الا قائما وكأنه لم يتعطن لكون الفرض المسوق له الكلام ببيان احوال المستثنى من الابدال والعمل يقتضي العامل وكون بيان حاله احق بالتقدم من بيان حال شيء من احواله فتدبر (قوله) اي برأفة قبل يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضم من غير سبق ذكر لتعيينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وانضافه الى زيد على وجه التنزيه من غير ملاحظة تنزيه الله تعالى اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برأ الجي زيدا من نفسه جل امتاع الجي واتقارؤه عنه بمنزلة تنزيهه اياه وهذا

الحجاي وانما لزم هذا ذكر علة في بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل في الاسماء ان تكون
معربة والحاصل انه لا بد في بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ما هو الاصل
في البناء فقط (واذا كان) اي اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء
(فلا بد عند ذلك) البناء على الحركة (من علتين اخريين) اي من العلتين اللتين هما غير العلة التي
كانت علة لبنائه (احديهما) اي احدي هاتين العلتين (علة البناء) اي علة كونه مبنيا (على الحركة)
لانه خلاف الاصل (فان الاصل) في البناء السكون (فاذا مبنيا على الحركة التي هي خلاف
الاجل يقتضي لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اي واخرى العلتين اللتين لا بد منهما
في بناء المبنى على الحركة هي علة البناء (للمحركة المعينة) من الفتح والضم والكسرة وهي (انها)
اي الحركة المعينة من هذه الثلاث (لما) اي لا ي (اخترت) اي تلك الحركة من الثلاث (دون
الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضم لم يبن على الفتح دون الكسر والضم ويزيد مثلا
لم يبن على الضم وتزال من اسماء الالهال لم يبن على الكسر ثم اعلم ان الس اشارة بقوله فانه ثمانية
ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكك على الحصر في الثمانية من لزوم خروج
بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من
الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا في قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التي
ليست بمعنى الامر لان فعال التي تكون بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال
كاسيائي تصدق على ما كان بمعنى الماضي او الامر وكذا خمسة عشر وبطريك فانها مبنيان مع
انها لم يدخلا في اقسام المركبات ولما عتونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب
اسماء الافعال وهكذا في غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب في اصطلاح طائفة
من مسائل متنوعة ولا تنحصر في مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام
الدين ثم المص شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هي عادته
فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها
خبره يعني المضمر الذي هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لتكلم وما يوجب ان يعلم ههنا ان
في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء
الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلي تحته افراد كافي وضع سائر
الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم يستعمل في كل ما ورد في المتكلم
نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولي ولنا واياي واياها فيكون الوضع على هذا المسلك عاما
والموضوع له ايضا عاما وانهم مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا
اذا قلنا انا زيد فاما موضوع لهذا المتكلم واما مفهومه وهو ما وضع لتكلم مثلا آله الملائكة ذلك
الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما قرر في علم الوضع واذا
قرر هذا فقول المص ما وضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالعنى انه وضع لمفهوم
المتكلم مع افراده واذا كان الثاني فعناه انه وضع يستعمل في كل من المتكلم الخاص الذي هو
الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمحاطب والغائب الاستغراق يعني لكل

تقدير صحة في دل
جاء في القوم حاشا زيدا
لا يصح في مثل ضرب
القوم عمر حاشا زيدا
لان الضرب لا يكون
فيه فاعلا وان اعتبر
على سبيل التجوز كما
لا ينبغي (قوله) منكور
اي منكرا لا يعرف
باللام قيل يشعر
كلامه بان النكر
احتراز عن المرف
باللام ولا وجه
لتخصيص الاحتراز به
اذهو احتراز عن كل
مرف مضافا كان
نحو جاءني اخوة
زيد الاعمر فانه لا
يصح فيه الحل على
الصفة او اسم الاشارة
نحو ما جاءني هؤلاء
الا زيد او اسم
موصول نحو ان
الناس الا الذين آمنوا
لني خير والاوجه
انه يجب جملة تابعا
لنكر ليصح جملة
صفة لان غير الا يصلح
وصفا لمرفة فكذا
الا المحمول عليه
وليس بجنى لظهور
كون المراد بهذا القيد
اخراج المرف باللام
نحو ما جاءني الرجال او
القوم الا زيد فانه
احتمل ان يراد به
استغراق الجنس
فيصح الاستثناء
واحتمل ان يشار به

متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشئ المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) الى
 من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره
 وانما قيد بالحيتية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى
 المتكلم من اظهر الكلام كان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم
 الذى يحكى عن نفسه نحو ضربت او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو
 انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بالا يزيد لانه لما قال انا حكى عن
 نفسه بانا وما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه
 الخطاب اعم من ان مخاطب بانه وان مخاطب بغيره فال موضوع له الخطاب هو الاول ولذا قيده
 الشئ اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه
 اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له
 غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشئ لانه
 حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد (يا) لتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع
 له الضمير من (يتكلم به اى من يتكلم بانه مثلا (او) (المخاطب اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو
 الموضوع له من (مخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى
 لشخص (يتكلم به) اى بانه (وانت) ايضا موضوع (لمن) اى لشخص (مخاطب به) اى بانه
 والفرق بين ما ارتضى الشئ من حمل كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره
 الشئ هو حمل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لفهوم المتكلم والمخاطب لا
 لفظهما والقريئة فى حمل قيد الحيتية على هذا قوله فيما بعد ونخرج بهذا القيد لفظا المتكلم
 والمخاطب والمراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم
 اما لفظه ومفهومه او ذاته فالاول ليس المراد حد وكلام المص يحتمل الثانى والثالث قوله
 (ونخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى نخرج بقيدان المضمرا ما وضع
 حده هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المنصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره
 عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ونخرج بقيد الحيتية ويحتمل
 ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال
 المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المنصف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة
 على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان
 المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين
 لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة
 بعده يعنى ونخرج بقيدان المضمرا ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره افعلا المتكلم
 والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن مخاطب لانهم موضوعان للمتكلم والمخاطب
 لعدم التعبيرين الموضوع والموضوع له ولان لفظي المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة
 كلها) اى سوا كانت افعلا المتكلم او مخاطب او الغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة

الى جماعة يعرف
 المخاطب ان فيه زيدا
 فلا يتعذر ايضا الا
 ستثناء الذى هو
 الاصل فى الا كما قاله
 قدس سره وصرح
 به الرضى والهندي
 وغيرهما واما نحو
 هؤلاء فان اخمل
 ان يشار به الى جماعة
 يعرف المخاطب ان
 فيه زيدا فيكون
 بهذه الحيتية داخل
 هؤلاء ولو سكت عن
 المستثنى الا انه لا
 يدخل فى اطلاق
 الجمع المعروف فلا
 يصح الاحتراز بالجمع
 المنكور عنه ولا يلزم
 من ذلك الاخلال به
 لظهور اسره بعد
 هذا اللهم الا ان يقال
 الجمع المعروف انما يقابل
 الجمع المنكور لا المنكور
 وح كان على القائل ان
 يمنع سداد قوله اى
 منكور وقدمه وقوله
 ان الناس الا الذين
 آمنوا لى خسر
 تمثيل كون المستثنى
 دخلا فى الجمع المعروف
 الواقع اسم موصول
 سهو وما زعمه اوجه
 مخالف لصرح عبارة
 المص فتبصر (قوله)
 نحو جاءني رجال الا
 واحدا القائل ان يقول
 هذا غير داخل فيه
 لانه لو سكت عن

للاغائب) أى موضوعه للغائب (مطلقا) أى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكروهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) أى والمضمر ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) أى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت (موضوعه للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرط فيها) أى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطاً فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراط لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطاً لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا ومعنى او حكما) اما تميز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى اقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب أى قدما لفظيا ومعنويا او حكما فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف أى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) أى المص (بالتقدم اللفظى ما يكون) أى قدما ما يكون (المتقدم) أى اللفظ المتقدم (ملفوظا ما قدما تحقيقا) بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا (مثل ضرب زيد بعلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وعلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) أى او التقدم اللفظى يكون قدما ما تقدير الاتحقيق بان يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديره يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب علامه زيد) فعلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المحرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير تقديره لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على تقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احدها هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدركا للملفوظ واما ما قيل انه محل فحمل لان المصنف لما ذكر لفظا ما بقلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما هذا لا ينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع آخر ولا يمتزى ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب علامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام فى متناه اثنان أى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) أى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) أى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) أى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) أى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدرا الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل منفهما من اعدلوا (فكأنه)

المستثنى فى هذا المثال لم يتعين دخوله فى المستثنى منه لانه لا يشمل جميع الرجال واحتمال دخوله غير مضر بل هو المطلوب والا لمخرج جاءنى رجال الا زيد من الباب (قوله) ويتندر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بتعين قيل فان قلت ما كره لا يفيد الانذار الاستثناء المصل وهو لا يكتفى فى الحمل على الصفة بل تندر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول وعدم خروجها عنها يبين قلت نفى الدخول يبين افاد الدخول بشك فاذا ما ذكره المطلوب وبعد فيه نظر لان عدم الدخول يبين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكتفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تندر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البديل قلت رده المص بأنه لا يكون الا فى غير الموجب وليس التنى ضمن الاستفاد ومن كلمة لو كان لصريح والتنى ضمن الذى هو كالمصريح انما

اي فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة
لفظا مقدما ومؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام
بالياء التحية يطلق على التأخر من الكلام كان السياق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن
المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين في بعض المواضع كذكره المحشى حسن جلي في
حاشية المطول اي ذلك المعنى الذي هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اي من ما قبل الكلام
الذي هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصر حاو يدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى
ولا بويه) وهو الذي ذكر في آية الميراث في سورة النساء وهي آية يوصيكم الله في اولادكم ولم يذكر
في هذه الآية مرجع ضمير ولا بويه لاحقيقة ولا تقدير ابل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل) اي هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اي في باب ذكر الميراث (مورثا) اي ميتا تاركا واذا
دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه) اي فصار كأنه (تقدم ذكره
معنى) اي ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولا بوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه
الآية داخلة في المتقدم الحكمي والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما
او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمننا والتزاما صار التقدم معنويا وقال في الامتحان
وكذا قوله تعالى . حتى توارت بالحجاب . اذا العشى يدل على توارى الشمس وهي مرجع
المستر في توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى . انا نزلناه في ليلة القدر . اذا النزول في ليلة القدر
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى . شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن . وكذا
قوله تعالى . ما ترك على ظهرها من دابة . فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى . كل من عليها فان . وقال صاحب الامتحان ان
في قول ذلك البعض والحاق الآيات الثلاث بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان
المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يحمل من التقدم الحكمي انتهى ثم قال واما التقدم
الحكمي بتصدر اموال وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمي كما قال فيه
اللفظي والمعنوي هو ان مراد المصنف غير معلوم في الحكمي لان بعض المصنفين كالبيضاوي لم
يذكر التقدم الحكمي اصلا وقال الفاضل البركوي رحمه الله في امتحانه وانما لم يذكره المصنف لان
في ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر فيه قول الرضى التقدم الحكمي ان يكون المفسر
مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير فتقول انه وان لم يكن مقدما على
الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اي الرضى
فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت التفخيم
والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر
من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز انتهى فغاية ما في الباب بعد التلي والتلان
الحكمي يأتي لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشيء منه وثانيهما قصدا لالحاكم مثلا قولهم المستر في
حكم الملفوظ معناه الحاجة بحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه قاعلا ومؤكدا او

هو للباو اقل واي
ومتصرفاته وواقعة
الرضى ورد ايضا
بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الا
ستثناء وفيه انه يتعين
البدل عندهم في
كلمة التوحيد ولا
يجوز الاستثناء وفيه
انه لا وجه للنظر اذ
المعتبر في دخول
المستثنى دلالة اللفظ
المستثنى منه عليه عند
عدم التعرض لذكر
المستثنى ولا ينبغي ان
هذه مرتبة اليقين
دون الظن بقوله
وطريق الظن يمكن
في الاستثناء ثم قوله
لان التعدد يستلزم
الغايرة قبل فعل هذا
معنى قوله تعالى (لو
كان فهما آية
الا الله) لو كان
فيهما آله غير الله
باعتبار كون الجميع
غير الله ولا ينبغي ان
المبتاد من وصف
الجميع بالغايرة لشي
ان لكل جزء منه
غير ذلك الشيء
قولنا وجل غير زيد
بمعنى ان كل رجل
منها غيره لان الجميع
من حيث الجميع غيره
وكيف لا ولا فائدة
في وصف الجميع
بغايرة الواحد
فالوجه ان وصف

معطوقا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو محجة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في الجواز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقدم الحكمي حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المص محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الش العلامة (واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به) اي انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اي لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصول الى لقوله جئ واللام في التعظيم متعلق بالقصد يعني وانما جئ بمثل هذا الضمير الذي لم يتقدم مرجعه لظهور قصده لتعظيم القصة التي تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعني حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده مبهمه) وقوله (ليعظم وقوعها في نفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصول ايضا يعني ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضي ظهورها وظهورها يقتضي عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضي ذكرها مبهمه (فيكون ذلك) اي الابهام ثم التفسير (البلغ من ذكره اولا) اي ابتداء (مفسرا) اي حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اي ذلك الصنع (كأنه في حكم المائدة الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذي هو موضوع لما تقدم ذكره (المهودينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذي هو من المعارف يعني المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا لمفسرا لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر في قوله فانما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصدا التعظيم يعني انما جاء التقدم الحكمي في ضمير الشأن لان قصدا التعظيم لا يوجد الا في فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمي لانه يوجد فيه وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل قاعل نعم ضمير اثنائا مستتر من غير سبق مرجع ومفسر بالكرة التي بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكر بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانساب ان يكون من التقدم اللفظي التقديرى فاعرف وره رجلا على ان يكون الضمير مبهم مفسرا بالكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فهنا هم لما كان للمضمر قسيما متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصالها بها واتصالها عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان بين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اي المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قبل هذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسيما) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمفصل) هو (استقل بنفسه) وانما تقدم المتصل في الاجال وقدم المنفصل في التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه

الالهة بنير الله يعني انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شي منها الله وهذا ظهر انه يصح الاستنباط ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بين هذا البيان وهذا من جملة الاوهام اما اولا فلان كلامه قدس سره لا يقتضي كون الجميع من حيث الجميع غيره تعالى كون وهذا محالا لا سبيل اليه لانه يجوز ان يكون فرد منها ثابتا غير ما ير له وهذا محال بالضرورة بل مقتضى ما قاله انه لو كان فرد منها غيره تعالى موجود الحاصل التمدد المستلزم كثرة المايرة اي وجود غير الله من الالهة وقد اتقت تصا فهو صريح في ان الالهة صفة لها باعتبار كل الافراد كلا افراديا لا مجموعيا واما ثانيا فلان الكلام في معنى قوله عز وجل لو كان فيهما آلهة الا

كالملكة المتصل والملكة ومقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمنى
المستقل بنفسه يعني ان الضمير المتفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما يحتاج في تلفظه
الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى
هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبیان للاحتياج المعبر
فيه وهو كون الضمير كالجزم من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى
ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزم منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير
المتفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كون كالجزم (سواء كان)
اى الضمير المتفصل الغير المحتاج (مجاورا للعامل نحو مانت منطلقا) لان ما فى هذا هو المشبهة
بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان
كان مجاورا ومحتاجا الى عامل الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ والايكون كالجزم المتصل
به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو مضربت الاياك) لان اياك وان لم يكن مجاور للعامل الذى
هو مضربت بل كان مجاورا لالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبدأ بياك
ولما فرغ من تعريف المتفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل) (بنفسه)
وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمرة (به) اى باملة وانما قال
فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان متنيا فى الاول وكان ما قبله اعم
من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء
كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو للاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصر
فى الاتصال بالعامل فان المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به
(ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزم منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم
المضمرة باعتبار ما قبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمرة) اشارة
الى مرجعه واحترز به من ارجاعه الى احد القريين من المتصل والمتفصل ليكون هذا التقسيم
تقسما آخر للمضمرة اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به
يتماز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلاثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر
امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن
المضمرة بهذه الصفات التى هى مختصة بالعرب يعنى وانما عبر عن المضمرة بالمرفوع واخويه اقيام
المضمرة فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر العرب مثل كونه مبتدأ وخبر او فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه وقوله (واقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولا تقسام
الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان
الحصر العقلى قاضيا يكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمتفصل فى هذه
الاقسام الثلاثة وكان الاستقرار قاضيا يكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقرا
فقال (قالا ولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير الاولان وقوله (كل واحد منهما)
اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان

الله لا يخفى انما
زعمه من وقوله
ذا وجه الالهة
يكون كل منها غير
الله لا يكون معنى النظم
الجليل فانه لا يبقى
ح معنى لقوله لفسدنا
وبهذا ظهر عدم صحة
قوله لان وجود
الالهة يستلزم عجز
كل منها فلا يكون
شيء منها الله لان
الاستدلال لم يكن
بهذا الطريق وبذلك
سقط ما فهمه من
جواز الاستثناء
المتقطع فان منبأه
هذا المعنى المخالف
الصرح النص (قوله)
قال فى البيت شذوذ
ان آخر ان قبل
الاولى فى قوله الا
الفرقان شذوذان
آخر ان احدهما
وقوعه صفة كل
دون ماضيف اليه
وثانيها الفصل بينه
وبين موصوفه بالخبر
وكان المعنى اراد
التنبيه على ان البيت
مما لم يتحاش فيه من
استعمال ليتأكد
كون الا صفة فيه
شاذا وكان الشاعر
قصد الظرافة فى جعل
لفظ الفرقدين شاذ
رعاية للناسبة بينه
وبين معناه فانه شاذ
عن الاخوة واقول

يحتمل ان يكون الا
شرطا اى لا يكون
الفرقدان اى لا يوجد
فالذى ان يوجد
الفرقدان لكان اخ
مفارق اخيه فلا
شدوذ في البيت
اصلا وانت خير
بانه لو جعل المنسك
به الا الفرقدان لكان
الاولى ذلك واما
اذا كان المنسك
بالبيت الحادى
فلا وجه لان
يقال في قوله
الا الفرقدان لا
تراه من التفاخر
وما جوزه من كون
الاشراط فهو بحيث
لا يذهب اليه وهم
ذى فهم (قوله)
وهند الكوفيين
الح قيل يعنى في
نصبها على الظرفية
خلافا للكوفيين فعنى
قوله النصب على
الظرف ان اعرابها
النصب لا غير وذلك
النصب على كونها
ظرفين ابدالاً على
الحكاية حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم
ما اشار اليه الشارح
من ان في قول المص
على الظرف مساحعة
والمراد الظرفية
ليس بضرورى
بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى

يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف الجرور كاسيأتى وقوله (قديمان) وقد صرفت الفائدة بهذا
التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان
المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا في الضمير فلا يعدل عنه الا مانع يمنع الاتصال
وسياق ذكر الموانع منه (ومن فصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصل مع انه
خلاف الاصل (لانه من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا (وانا ثالث)
وقوله (اى المضمر الجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو الضمير الجرور (متصل
فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد الجرور المنفصل (لانه لا مانع
فيه) اى في الجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) في المضمر وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا
يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال (وستعرف المانع
من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمر
تفسير) للمشار وهو مبتدأ وقوله (خمس انواع) خبر ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله
(المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيهما (المنفصل
اى) المرفوع المنفصل كانه (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها
المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (الجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه
فيه ثم شرع المص في تفضيله فقال (التوع) (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير
للتوع الاول الاول اى يريد المصنف بالتوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر
للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطلق الخبر وهو قوله (ضربت) بالمبتدأ
وهو قوله التوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال التوع الاول من الضمائر ضمير نحو
ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من التكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح
ان يعينه فقال (على صيغة التكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى
مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنا على صيغة التكلم الح يعنى بفتح الضاد والراء وسكون
الباء يضم التاء الح والقرينة في هذا إعادة النحاة في الابتداء من التكلم كاسيأتى (وضربت)
وقوله (على صيغة التكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كأن التكلم على صيغة
(الواحد) لاله ولغيره كما في ضربنا (المجهول الماضى) كان الاول معلومه يعنى بضم الضاد وكسر
الراء وسكون الباء يضم التاء وقوله (المتهمين اولهما) اشارة الى متعلق الجار في قوله (الى
ضربن) والمراد بالاولى هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم
الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و)
(ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول متهمى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول
الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المص
(بالتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير التكلم اعرف المعارف) كاسيأتى في باب المعرفة
وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل
دالا على تقديم التكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب

فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربت وضربن مفعيها (لانه) اى لان
ضمير الغائب (دون المكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها
المصنف اولها ومتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما قول (ضربت)
بضم التاء المعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لثنيتها
(ضربتم) لجمعه ضربت بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع المؤنث المخاطبة
(ضرب) للمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنيتها (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد
والراء والباء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستتره ايضا (ضربنا) لثنيتها
(ضربن) لجمعهما وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون ان تصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ
مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم وثابتة فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة
فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونافى المتكلم مع الغير والالف فى الثانى والتون فى جمع
المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع)
(الثانى) وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين
من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتها (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث
الغائبة كاعده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء
للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لثنيتها (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما)
لثنيتها (انتن) لجمعه (هو) للمفرد المذكر الغائب (هما) لثنيتها (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث
الغائبة (هما) لثنيتها (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان انت مركبا من ان
ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجموع المركب او احدهما
والاخر لبيان احوالها اراد ان يبين ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن)
هو ان اى التون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبائها (اجماعا) اى اجمعا وفيها اجما
(والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى اخرات واخواتها من التاء المتحركة
بالحركات الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احوال) اى على احوال
الضائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والثنية) اذا كانت
مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة بالتاء والواو فى الجمع المذكور وبالتاء والتون
فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد
بكسر التاء وفى الجمع بالتون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا محل صحيح وانما
هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان
الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما رادوا اختصاصها بضموا الفظان اليها فان
قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب الباب عبارة الباب قيل هذا لا يدفع
الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى التى فى نحو
فت سبان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد

ان نصب بناء هل
الظرف فان سوى
صفة الظرف فى
الاصل اقيم مقامه
فنصبه بناء هل
موصوفه الذى هو
الظرف ثم قيل قال
الرضى ما فقد ان
سوى فى الاصل
مكانا سوى قال الله
تعالى مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم
الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار
بمعنى المكان ثم استمر
لبنى البديل كما استمر
له لفظ المكان فقبل
انت الى مكان عمرو
اى بدله ثم استعمل
بمعنى البديل فى
الاستثناء ثم جرد
من معنى البديل
لمجرد الاستثناء وقد
عرفت من هذا
التحقيق انه ظرف
فى الاصل لافى حال
الاستثناء ولا يخفى
عليك ان قوله هذا
اعنى وقد عرفت من
هذا التحقيق انه
ظرف فى الاصل
بنافى ما سبق
ان سوى صفة
الظرف فى الاصل
فنصبه بناء هل
موصوفه الذى هو
الظرف وكذا قوله

فمن قوله نصب على
الظرف ان اعز ابهما
النصب لا غير وذلك
النصب على كونهما
ظرفين ابدا عما يساعده
هذه الدعوى فتبين
كون الامر كما فسر
الشارح قدس سره
عند القائل ايضا
وان مخالفة هذه من
قيل وقوعه في حبس
وبعض على ان المص
قد صرح بان اتصا
بهما فانه قال هذه
مذهب سيويه وهو
عنده طرف من حيث
المعنى لانك اذا قلت
جاء في اليوم سوى زيد
فكانك قلت مكان
زيد ولم يسمع منهم الا
منصوبا فلذلك التزام
فيه النصب ثم انه تحقيق
الرضى صريح في انه في
الاصل ليس وقد
استفاد القائل منه
ذلك (قوله) ومعرفة
اي الاخوات ومنهم
من جوز رجوع
الضمير الى كان
واخواتها لان
كان التي ثبت لها الخبر
لم تعرف بعد وفيه
ما فيه (قوله) والمراد
بمعية المستند
لدخولها ان يكون
استناده الى اسمها
واقام بعد دخولها على
اسمها وخبرها قيل
فيه ان اخذ الخبر في

الشارح بالايجام الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلوى والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اي)
المنصوب المتصل وهو (اي) المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من
النوع الثالث (المتصل) اي الذي اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو) (ضربني) منتبها (الى
ضربني) ثم قال الش طريق التفصيل (ضربني) للمتكم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكم
مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنيته (ضربكم) لجمعهم (ضربك) بكسر الكاف
للمخاطبة (ضربكما) لثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب
(ضربهما) لثنيته (ضربهم) لجمعهم (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لثنيته (ضربهن)
لجمعهم المؤنث (و) (القسم الثاني) من القسمين للمنصوب (المتصل) اي الذي اتصل (بغير
الفعل) من الحروف النواصب التي تنصب اسمها (نحو) (اني) لانه ضمير متكم منصوب
لكون اسم ان متصلا بعامله الذي هو ان وقوله (انما) للمتكم مع الغير (انك) بفتح الكاف
للمفرد المخاطب (انكما) لثنيته (انكم) لجمعهم (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما)
لثنيته (انكن) لجمعهم (انه) للغائب منتبها (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اي) المنصوب
المتفصل وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف قوله الثالث والرابع وقوله اي
المنصوب المتصل والمنصوب (المتفصل) تفسير ان النفس الثالث والرابع وهو مبتدأ
وقوله (اي) خبره وهذا للمتكم وحده (ايانا) للمتكم مع غيره (ايك) بفتح الكاف
للمفرد المخاطب (ايكما) لثنيته (ايكم) لجمعهم (ايك) بكسر الكاف للمخاطبة (ايكما)
لثنيته (اياكن) لجمعهم (اياهم) منتبها (الى اياهن) ثم بين الش الاختلاف الواقع في اياه
واخواته فقال (وفي اياى اختلافات كثيرة) مبني على ان الضمير فيها هل هو ايا وحده
او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه قيل الخليل والاختلاف والمأزني
ان الاسم المضممر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها القولهم فايها وايا الثواب وهو ضعيف
لان الضمير لا يضاف فايها وايا الثواب شاذ وقال الزجاج والسير في ايا اسم ظاهر مضاف الى
المضممرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكما لها اسماء وهو ضعيف اذ ليس
في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كفاؤها واياه وقال بعض الكوفيين وابن
كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بابا وادامة لها تصير بسببها منفصلة قال الرضى
وليس هذا اقول بسبب من الصواب وقال سيويه وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به
بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والحطاب واطار الشارح في هذا
مذهب سيويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا والواحق) اي وما يتصل به بعده من الهاء
والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اي اتدل على انه متكم كاياء في اباى وناى اياها
(والمخاطب) كالكاف في اياى (والغيبه) كالهاء في اياه (والافراد) كايك واياه (والثنية) كايها
واياكما (والجمع) كياهن واياهن وكاياكم واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين في
بيان دليل هذا المذهب وذلك ان الواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت
في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواحق المتصلة حروف تدل على احوال

المقصودين كانا يا مشترك ثم شرح في بيان النوع الخامس الذي هو الجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى الشرح هنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسير الخامس كما ذكر في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامى) وهو خبر للغلام وقوله (مثال المتصل بالاسم اى لفظ غلامى مثال المضمر الجرور المتصل الذى اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامى وقوله (مثال المتصل بالحرف) تفسيره اى لفظلى مثال للمضمر الجرور المتصل الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من الجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين فقال (غلامى) هذا مثال الجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا) مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكور المخاطب ثم ترك باقى الامثلة لظهورها وهى غلامكما غلامه غلامهما غلامهم وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى فقال (و) (لى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للمفرد المخاطب وكذا الكما لكم لك انما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجارئة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل (ان تكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والمغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (سته) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضموا المتكلم) اى لفهوم المتكلم او لمن يتكلم (لفظين بملان) بالاشتراك المعنوى (على ستة معان كضرب وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لسته معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصلة به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (ضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشارك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكور والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكور يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة اى) ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المتى) بدل بعض من اربعة اى احد المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو نثية (المذكر والمتى المؤنث) اى نثية المؤنث (والجمع المذكور والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكور ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضموا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربت وضربت لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقبل (وواحد) اى وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربت بما

تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية السند لا دخولها ان يكون اسنادها واقعا بمدخولها وبمدقية نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها ولا يخفى انه من ثلثة التامل لان الشارح قدس سره ليس بصدد تعريف الخبر بل كلامه صريح فى بيان المراد بالبعدية المسأخوذة فى تعريفه وماتى به القائل ليس امروراء ما ذكره قدس سره واما نظره الثانى فغير وارد لان المراد بكون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية انها من دواخل ذاتها وما صدق عليه هذه الجملة دون مفهومها الحاصل بعد تحقق الاسناد وهذا ظاهر فانه لولا كذلك لا يتسیر لنا ان نتكلم بقولنا كان زيد قائما مثلا لا يبدان قول زيد قائم وهو ضرورى البطلان (قوله) وذلك اذا

كان الاعراب فيهما
 اوفى احدهما لفظيا قيل
 اشارة الى ان اطلاق
 كلام المص ليس على
 ما ينبغي ولا من قيد
 ويمكن دفعه بان المص
 لا جعل حكمه حكم
 خبر المبتدأ استثنى عنه
 كون تعريفه ما تعارفين
 تقديره فان ليس له هذا
 الحكم من احكام
 الخبر واما امتناع
 التقديم فيها اذا اتنى
 الاعراب فيهما
 والقرينة فليس
 من احكام الخبر بل
 من احكام الفاعل
 والمفعول ولا بد ان
 يقول وذلك اذا
 كان الاعراب فيهما
 اوفى احدهما لفظيا او
 كان هناك قرينة تدل
 الخبر برشده قوله
 فيما بعد وكذلك اذا
 اتنى الاعراب اه
 والظاهر ان مراد
 الشارح قدس سره
 ليس الاعتراض على
 المص بل بيان
 اشتراكه مع خبر
 المبتدأ في جميع الاحكام
 السالفة الا في
 صورة التقديم فلا
 يجزى الاعتراض بذلك
 وقوله ولا بد ان يقول
 اه يشهد بسوء الفهم
 لان المراد بيان مادة
 الخلاف بين الجزئين
 وذلك عند كون
 الاعراب فيهما اوفى

(مشارك بين المتنى المذكور) اذا كان تنبيه ضربت وضربتم (والمتنى المؤنث) اذا كان تنبيه ضربت
 وضربتن ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقايضة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب
 حكم المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعا لاربعة معان واللفظ الواحد
 موضوعا لمعنيين ولما توهم ان تنبيه الغائب ليس كتنبيه المخاطب والقياس وفيه قياس مع الفارق
 لان تنبيه المخاطب لفظ واحد وتنبيه الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مفيران اجاب بقوله (فان
 الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لتنبيه المذكور (وضربتا) لتنبيه المؤنث (هو الالف
 المشترك بينهما) اى بين المذكور والمؤنث والوحدة المعبرة بالنظر اليه (والثاء) اى التى فى ضربتا
 (حرف تأنيث) اى لبيان تأنيثه لانها ضمير حتى يكون مانعا لوجهه والحاصل ان ما به الاشتراك
 غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع
 الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل
 ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من انواع
 اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم
 فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة
 للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خمس) اربعة منها مقابلة
 وهى المفرد المذكور والمؤنث والمجموع المذكور والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تنبيه (والغائب)
 اى وعين للغائب المذكور مع مؤنثه (خمس) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ
 الموضوع (ثنتى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمس للمخاطب وخمس للغائب وقوله
 (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب
 وستة للغائب (فاذا كان لكل (اى اكل) واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه
 والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (انثى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى) يعنى اللفظين
 المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى
 الكلمات اثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعا لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع
 الخمسة فى المعاني الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (وبنوا) اى بين اهل التصريف (لذلك
 الامور) اى لوضع كل لفظ معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة اتعينه له (ومناسبات)
 بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم
 النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره
 فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات
 فيها فقال (المرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة واسما لافعال
 الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كجافى القاموس واما مصدر بوزن العاقبة بان يكون اصله
 خاصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ
 على مذهب من جوزوه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا
 وهذه الجملة امام مترضة او حالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا وتأوذا ما للتأنيث والنقل

او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنسوب والمجرور المتصلان) قصير
 للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر فيه اضافى بالنظر الى المتصلات والى المتفصلات
 قدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يتم فيه الاستتار والقصر فيه من قيل قصر الصفة
 على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنسوب والمجرور فقوله
 فالمر فوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانها فضلة) دليل لعدم وجود الاستتار فى
 المنسوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذان النوعان لكونهما فضلة فى كلام لا عمدة فيه
 وقوله (والمر فوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمر فوع المتصل
 يعنى انما اختص الاستتار بالمر فوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعة
 (ومو) اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى الحدث
 والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه
 مشبه بالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب
 ذكر الفاعل وجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكر وا دليلا لهدم هذا الوجوب
 فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى فجوزوا المدحاة (فى باب الضائر التى وضعها للاختصار)
 وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ للاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للى وقوله
 (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى جواز النحاة استتار الفاعل مع
 كونه واجب الذكر تمتع الحذف لان الضائر موضوعه للاختصار كان معارضا لكونه واجب
 الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لو وجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
 وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعل ترجيح الاستتار اللازم
 للاختصار يعنى انما رجعوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ
 الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب
 حيث قال فى الاستشهاد له (كايحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه
 لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف
 (دليل على ما) اى على الحرف الذى (الذى) (الذى) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه هنا الحذف اى
 على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر
 للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى
 الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غيره ضرورة وفى
 غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من الضمائها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار
 كراهة تسمير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى
 بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا
 ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بخلاف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر
 كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كايحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب
 ههنا جواز الاستتار فبعد الضم هذه المقدمة يتدفع هذا بان المراد من الادلة ثبات جواز

احدهما نظما وامام
 جواز التقديم باعتبار
 تحقق القرينة المبنية
 للخبر وعدم جوازه
 باعتبار عدم تحققها
 فهما متوافقان فيه كما
 ارشدك اليه الشارح
 قدس سره فلا يصح
 ان يقال وذلك اذا
 كان الاعراب فيها
 اوفى احدهما لفظيا او
 كان هناك قرينة تبين
 الخبر (قوله) خبر كان
 وهو ركن لا خبر
 كان واخواتها اشارة
 الى رفع ما اورده
 الرضى بعد ان فسر
 ما عليه بقوله لى حامل
 خبر كان واخواتها
 من انما كان يبنى
 للمص هذا الاطلاق
 لانه لا يحذف من هذه
 الافعال الا كان
 واعترض عليه بان
 اجماع الضمير الى
 مجرد خبر كان
 والسابق خبر كان
 واخواتها بلاسيا
 وقد سبق ضائر يرجع
 كل منها الى خبر كان
 واخواتها قال المعترض
 ولك ان يحمل الضمير
 واجالى خبر كان
 واخواتها ويحمل
 قوله فى مثل الناس
 مجزون قيده
 يخصه بكان وانت
 خير بان الاعتراض
 عليه بيمد ما ذكره

الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكتابة المذكورة ثم انما كان مقضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صيغة اراد الشى دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص في بعض الصيغ وهى ما ذكرها المص بقوله (في) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشى للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احتراز عن الثنية والجمع (المذكر) احتراز عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيها بدو وقوله (اذالم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد غير مسند الى ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحت راجع الى زيد (و) (لواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشى فيما بين حرف العطف ومطوفا على الواحدة المؤنثة للاحتراز عن ثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احتراز في الاول ولكن قدم الشى الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن في العبارة وقوله (اذالم تكن مسندة الى الظاهر) يحتزبه كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير او مؤنث المستتر تحت راجع الى هندا ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شى زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضرب ضمير ابارزا فاعلاله اراد ان يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة لتأنيث لا لضمير المرفوع) اى لانه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كفى هذا المثال علم انه ليس فاعل قوله (وفي) (انفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستر ايضا في متكلم المضارع وقوع وقوله (سواء كان) متى او مجموعا (واحد او فوق الواحد مذكر او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستر في المتكلم مطلقا اى سواء كان متى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المتى المذكور والمؤنث فيشمل اربعة معان وهى المتى المذكور والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله واحد ايشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحت هوانا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذى هو عبارة عن اربعة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان لضرب موضوع للمتى والجمع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المقتولة عن الشارح هكذا كما قلنا عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله متى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله متى او مجموعا وهو

عن الفهم واختيار ما لا يستقيم لمن جهة اللفظ ولا من جهة المعنى بما يتعجب منه (قوله) ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة قيل جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص فى مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى التل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم قبل فاحفظ هذه التكمة الجلية وعليك بحيط بانها لا تليق بالحفظ لان الامر ليس كذلك بل التل المضاف الى هذه الجملة يراد به مثل هذه الصورة دون ما هو اهم منها بدليل قوله ويجب الحذف في مثل امات الخ فلا يصح ان يقال بانه اعم من مثلها وانما قال كذلك لان المعنى على ذلك اى ان هذه المسئلة ونظائرهما يجوز فيها اربعة اوجه وهذا لا يستفاد من قوله فى ظاهرها كما لا يخفى وبه يظهر سر تفسير الشارح الضمير بهذه

من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله متى او مجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندي عن قوله متى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالنسخ جمع بين اللفظ الغير وبين المتغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المتى لا يطلق على اثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلا ن فاعلمه وقوله (و) (لواحد المذكور) (المخاطب) عطف على ما قبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما فسر بالواحد لانه لو كان متى او مجموعا يكون المضمير فيهما بارزا وقوله (المذكور) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد للمخاطب المذكور (نحو تضرب واضرب) فان فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (لواحد) (الغائب والغائبة) وهما ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا في المضارع الواحد للغائب والواحدة للغائبة له لكن لما كان الاستدراك فيهما غير واجب جازان يكونا مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان يقيد بان استقارهما فيها ليس مثل ما قبله ما بل الضمير مستتر فيها (اذا لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستدراك ما مثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب) فان الضمير المذكور فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما بقوله (والصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعنى ان الضمير المرفوع مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقتها لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف وبالتعت او على عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا مبميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسر الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعال التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او متى او مجموعا مذكر او مؤنثا) تفسيره ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى ما قال فى اعراب مطلقا به ظرف زمان اى زما مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل او غيرهما وسواء كان مفردا او غيره والا حسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستدراكا تراهما كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستدراك فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقامم الزيدان) فلا يكون مستتر اقامم لكونه متممدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربت مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا

الصورة دون هذه الجملة (قوله) اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير قبل يبنى ان يحمل ضمير جزؤه الى المظروف لالى الطرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قاله الرضى انه ليس مراد التكلم انه ان كان فى عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود التكلم وما بصدد ذلك لجعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الطرف وهو من جملة الاوهام لان كلام الرضى لا يندفع بهذا التفسير الخالى من الفائدة بل يتأكد به ويتقوى لظهور ان مراد التكلم بالجزاء ليس الا جزاء العمل وذلك ان الرضى قال التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرأى تقول بما قتل به ان سيفا قسيف وان خنجرا فخنجر فتقول تنظر فيه فان جازم كان المحذوف بعد ان تدبر فيه او مة او نحو ذلك كما فى قوله الناس

(والتزيدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحت وقوله (وليس الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدرد ان الاستتار في مفردات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجموع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وفاعلين كافي الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومررت بضاربين هذا مثال لحالة الرفع ثم هذان المثالان ان قرى باؤها بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤها مقلوبان من الالف وان قرى بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤها مقلوبان من الواو (والضماثر لا تتغير عن حالها) في جمع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقضى عاملها تثنية الفعل يكون الفا وان اقضى جمعه يكون واو وان اقضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضرب بين هذا التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) ان في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو ما باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحت لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقضى فاعلا متنى في الاول وجمعا في الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضماثر لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذامن الحجب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تمة الابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هي ضمير فاعل (في تضربين والنون) اى وان النون (في يضربون) وكذا في تضربين (والواو) اى وان الواو (في تضربون) وكذا في يضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تتغير) اى هذه المذكورات من الضماثر لا تتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره وعدم تغيرها دليل على كونها ضماثر وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف التثنية والجمع) اى الالف حرف دال على تثنية الواو وحرف دال على جمعها (وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان تكونا ضميرين ضميرين كما كانتا في الفعل يعنى حاصل الفرق انه ما حرفان في الصفة واسمان في الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضماثر الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين اصل في الضماثر وبأى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الش بقوله (اى لا يجوز) لان السوغ بمعنى الحواز وبقوله (لضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل) وهو صوفه

عجزون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خبر جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خبر معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيئا لان له اعمالا وفي تلك الاعمال خيرا ولان في يده او في صحبته وقت القتل سيئا قال وهذا الذى قلبا في المعنى ضعيف فانظر هل ترى سبيلا الى ادفاع ذلك بما ذكره القائل واقعا كلا (قوله) اى لان كنت نيل رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان الفتوحة جاءت يعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا الاختلاف مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه لانه ان كان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان ذكره المص متباعدة للبصريين فالتركيب ماضى والقاضى بما هو الحق

الضمير وفائدة التفسير في قوله (اي مرفوعا كان او منصوبا) تعميم المتفصل الى التوعين يعني ان الاصل في الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل عنه الالفة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المتفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شيء) من الملل (الا لتعذر المتصل وقوله (اي لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام في تعذرا جلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الش فيما قبل بقوله لاجل شيء وقوله (لان وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر) دليل لكون الاتصال اصلا فيه وقوله (فتى امكن) تريع لكونه هو الاصل يعني اذا كان الاتصال اصلا فتى امكن اي الاتصال الذي هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اي لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذي هو الانفصال الا في الموضع الذي يمتنع فيه اتيان المتصل الذي هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الش (اي تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اي ذلك التعذر ثابت (بالقديم) وقوله (اي تقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذي هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عاملة) يعني اذا اريد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عاملة تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقديم على عاملة لا يمكن ان يتصل به دليل للتعذر في تلك الصورة يعني اذا قدم على عاملة لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذا الاتصال) به (انما يكون باخر العامل) دليل للملازمة اي انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عاملة لان الاتصال المعتبر في الضمير انما يكون بانصالة باخر العامل لا باوله لان الاصل في العامل التقديم قوله (او بالفصل) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام في قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشي عصام الدين انه لا حاجة الى تفسير بها لانه لا يفيد الاتعلق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لدل فائدة الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه معنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعني ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذي يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد لا يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يمتنع لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقدم نحو زيد اضربت وجواز الانفصال يختص بالفصل الذي لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما في ضربت زيدا انا وقوله (اذا الفصل يتاقى الاتصال) دليل لقوله تعذر الاتصال يعني انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض يتاقى الاتصال اللازم للاتصال وقوله (وبركه فوت الغرض) دليل لاستثناء اللازم يعني ولان ترك الفصل يقتضي فوت الغرض المقصود ومحمله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وانتهما ترك الانفصال فالاول للاول والثاني للثاني ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله يعني ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اي حذف عاملة) تفسير للحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف

(وقوله)

الاستعمال فا قال الشيخ الرضى لا يرى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التطبيق واما اللفظ فلفول الشاعر اباخراسه اما انت ذا نفره فان قولى يا اكلمهم الضمير لحي فاه الصرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير قبل قبله اي لا تقتصر والكوفيون مستثنون من ذلك فيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التطبيق بل لا بد من اثبات التركيب فيما بينهم استحباب وقوله وزيدت لفظا ما بعد ان في موضع كان هو ضمنا بدل على ان لفظا ما زائدة وفي بحث لاتهم لم يعد واما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة قال الرضى ما في حيثما ليست مزيدة لانه قطع حيث من الاضافة وبعلم من قوله هذا ان الزائدة مالم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض منع زيادتها وفيه غلط

منها ان الرضى لم يقل
بما نقله عنه من بيان
مساعدة المعنى واللفظ
ومنها ما زعم ان قوله
وزيدت لفظة ما بعد
ان في موضع كان
عوضا منها يقتضى
كون ما زائدة
فاعترض عليه وليس
كذلك بل هو صرح
بانها ليست بزايدة
وكانه وقع فيه من قوله
زيدت حيث وهم ان
التعبير كذلك يدل على
كون ما زائدة ولا يخفى
ان امثال هذا محملا
يليق بشان المحصلين
ونقل كلام الرضى
بعبارة ليتكشف نور
الحق ويضمحل دجى
الباطل قال ويجب
حذف كان بعد ا
معو ضمتها ما نحو قوله
اباخر اشارة امانت ذا
تقر فان قوى لم يأتهم
الضبع اى لان كنت
فحذف حرف الجر
جواز على القياس
المذكور في المقول
له ثم حذف كان وايدل
منه ما فوجب الحذف
لتلايم بين الموضع
والموضع منه واجاز
المبرد ظهور كان على
ان مزيدة لا عوض
ولا يستند ذلك الى
سماع ثم ادغم التون
لساكنة في الميم
وجوبا فبقى الضمير
المرفوع المتصل بلا

وقوله (لا يه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه
اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما
تمذر الاتصال لعدم ما يتصل به يبين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله يبنى ان يراد حذف
عامله دونه يبنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد
هنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل
المقدر نحو زيد اضربه لانه عامل زيد او هو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل
به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون الهامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير
ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل
الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لا متاع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل
ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه ح يلزم اتصال
الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو مجتمع فتبين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل
محذوف او بين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم لان
العامل فى زيد اضربه هو لفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل
اللفظى فى اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح
فى اثباته بقوله او يكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل
حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان قيد بقوله (والضمير) اى والحال
ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر
لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال
(خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه
وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على قيد المص يعنى انما خص تعذرا للاتصال بالحرف فى المرفوع
لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو انى
وانك) لانها ضمير ان منصوبان متصلان باملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل
ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز
الانفصال وقوله (او يكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الش (اى
كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسمه له وقوله (مسند اليه) خبره
وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف للمسند وقوله (صفة بالرفع
قائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأييد الصفة غير حقيقى وقوله (جرت)
صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول
الش (اى تلك الصفة) تفسير لرجع هى وقوله (كاشنة) تفسير لتعلقه له (له) وايدان بكون
هى مبتدأ وله ظر فاستقر اخبر يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال
يستند اليه صفة جرت على غير فاعلها. قوله (فانه لو لم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا

في تلك الصورة يعني لو لم ينفصل (الضمير) في هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اي التباس غير الفاعل (في بعض الصور) اي في بعض صور هذا الباب وان لم يلزم في بعض صور اخرى مثال الصورة التي التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المحرور راجع الى عمرو قوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التي هي جرت على عمر والذي ليست هي له بل لزيد ثم فصله الش بقوله (فانه لو قيل) اي فلو لم ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (التبس على السامع ان الضارب زيد عمرو) يعني التبس ان ضمير ضاربه الذي تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو وبان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اي مرجع ضمير ضاربه (عمرو) لانه) اي لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اي الى الذي استتر تحت ضاربه (بخلاف) اي هذا القول فيه التباس بخلاف (ما) اي بخلاف الذي القول (اذا قيل ضاربه هو) باراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل الضمير في هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اي مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو) اي المرجع الذي هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر في باب الارجاع ان يرجع الى قريبه الذي هو عمرو وهما وقوله (والا لاجابة) اشارة الى ان المقضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لاجابة (اليه) اي الى انفصاله هاتم الشارح لما قال ان الالتباس يختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه) اي حمل على ذلك البعض (ما) اي الصورة التي (لا التباس فيه لا طراد الباب) اي لتكون الصورة التي لا التباس فيها والصورة التي التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اي المص (من هي له لا) اي لم يقل (ما هي له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هي له اعني انه متعلق بالمتن اي لم يقل ما هي له بل لفظ ما كان الا بيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمتن دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعني ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعني انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعني بالاصل هو العقلاء انتهى وقال المحشي عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر جانب الش بانبات المقدمة المنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرقه والله اعلم ثم شرع في امثلة المنفصل الذي تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اي هذا مثال للتبذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا ما وجدته من اسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقديمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اي هذا المثال مثال

(لذكر)

عامل متصل به فعمل منفصلا فصار امانات وتقول ايضا ما زيد قائم قت وقال الكوفيون ان الفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجي ان الفتوحة شرطية قالوا الفراء ثان في قوله تعالى ان فصل اي فتوح الهزمة وكسرها بمعنى واحد اي معنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما لمعنى فلان معنى (قوله) امانات ذاتفر البيت ان كنت ذاعدد فليست بفرد واما اللفظ فليجى الفاء في ندا البيت وفي قوله اماقت واما انت مر محلا فانه يكلاما نائيا وما تندر مع عطف امانات بفتح الهزمة على اماقت بكسر الهزمة وهو حرف شرط بلا حذف قال والبصريون يقولون امانات منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان الفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط ليكون الشرط محذوفا

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لفرض وهو) اى الفرض (التخصيص
ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وذالايحصل الا بالفصل بالا
وبمعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) للتعذر (لحذف العامل) المحذوف هو ما قدره
بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذف
واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فافصل لذلك (وانا زيد) (مثال كون
العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معتوبا) فان ائلا كان مبتدأ كان عامله
معتوبا فمذرا اتصال المفعول اللفظى بالعامل المعنوى (ومانت قائما) (مثال كون العامل
حرقا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرقا (والضمير) اى والحال ان
الضمير المذكور فيه زمر فروع) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد
ضاربه هى) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه
(صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية (على غير من) اى
على غير فاعله اذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح
(فانه) اى الشأن (اسند اليه) اى الى لفظى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو
غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبر اله) اى الزيد (وهى) اى
والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى يهتدى فى الواقع لانها هى الضاربة
لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة
(اذا كان هى) اى لفظى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لأن كيدا) اى لا يكون هذا
المثال من هذا القبيل اذا كان لفظى تأ كيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا
تحت راجعا الى هند ويكون لفظى تأ كيدا كذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان
يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأ كيدا (لكن) اى هذا المثال على ذلك التقدير
(داخلا فى صورة الفصل لفرض التأ كيدا) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك
يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأ كيدا بان هى فى هذا المثال هل
هو فاعل على انه داخل فيها نحن فيه او تأ كيدا على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه
لفظى ههنا (تأ كيدا لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة
المذكورة (بدليل نحن الزيدون) والعمرى (ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس فاعل
لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحت وهو ضمير جمع المذكور ولما كانت الصفة غير
مختلفة بالنية والمخاطبة والمتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظهم ولفظا تم ولفظ
نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرى وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم
فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحت وهو نحن بالتفصل حتى لا يلبس غير الفاعل بالفاعل
(وروى عن الزمخشري) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرى ضاربهم نحن
اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ
نحن (فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ افراد لم يستتر تحت ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون

لازما ولما كان معنى
الشرط ههنا ظاهرا
قال سيويه دخل فى
ان معنى اذا قاما بمعنى
اذا واذا ما شرطية
بلا خلاف قال ولا بد
عند البصريين من
تقدير فعل يعمل فى
الجار والمجرور اعنى
فى امانت ذاقر الذى
هو بمعنى لان كنت
ولا يصلح ان يكون
ذلك لم يأكلهم لان
مفعول خبر ان لا
يتقدم عليها وايضا
بمد الفاء لا يعمل فيها
قبل الفاء الامع اما
الشرطية اما ظاهرة
او مقدرة فيقدر
البصريون امانت ذا
نفر تقتصر وتتكرر
ويبنى على هذان
يكون قوله الله بكلام
جواب اما فث
والعامل فى امانت
مر محلا محذوف اى
يكلك الله لاجل
ارتحالك قال وكذا
تكلف والاولى ان
يقول ان الشرطية
كثيرة الاستعمال مع
كان الناقصة فان
حذف شرطها جازا
لم يغير حرف الشرط
عن صورتها نحو ان
سيفافيف وان حفا
وان كذبا وكذا
حذف شرطها وجوبا
مع مفسر كما فى ان زيدا
كان متعلما وان

مفردا مذكرا فالرجعان وهما الزيدون والعمر ون لا يساعده و قوله (كقَالَ) يحتمل ان يكون
 نقلا لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعدم ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار
 بالتمثيل صورة لا لبس فيها) يعني الزمخشري اختار في التمثيل الصفة المذكورة باللفظ ضاربهم
 بالا فرادولا التباس في كون نحن فاعلا لتعيينه في هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع
 لانه لما كان بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (لثبت الحكم) اي حكم
 وجوب الانفصال (في صورة اللبس بالطريق الاولى) يعني اذا وجب انفصال الضمير في صورة
 لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كقَالَ اشارة الى كلام المصنف
 يعني كون نحن في هذا المثال كقَالَ به المصنف في تمثله في المتن بقوله هند زيد ضاربتة هي لانه
 مثال لا التباس فيه لان ضاربتة لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى
 زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفًا على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف هذا المثال
 ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسأله من حيث جواز
 الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف في
 هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد اذ الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز)
 اي قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما
 ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب مخاطب فالاول متصل
 بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذا مرفوع كالجزء
 من الفعل فكانه) اي فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اي بين مجموع الفعل وفاعله
 (والضمير الثاني) اي وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء
 (فيجب اتصاله) اي اتصال الضمير الثاني بالفاعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع
 المحس في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الش هذه المسئلة بقيد
 احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اي اجتماع الضميرين وتاسيها قوله (وعدم كون) اي وعلى
 تقدير عدم كون (احدهما) اي احدا الضميرين (مرفوعا) ليحتراز بالقيد الاول عن كون الضمير
 واحدا بالقيد الثاني عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما)
 بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اي احدا الضميرين) وقوله (اعرف)
 بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاخذ والتفصل عليه هو ما فسر الشارح بقوله
 (من الاخر) وكون احدهما مرفوعا من الاخر بان يكون احدهما متكلما والاخر مخاطبا او ظاهرا
 او يكون احدهما مخاطبا والاخر غائبا ثم بين فائدة التقيد باصريه احدهما في اجراء حكم التخيير
 فقال (احتراز) اي فائدة هذا القيد احتراز (عما) اي عن الضميرين اللذين (اذنا ساويا)
 في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او غائبين (نحو اعطاهما اياه) فان كلا الضميرين في هذا
 المثال غالبا وليس احدهما مرفوعا من الاخر في تقدير حكم التخيير فيدخل في الحكم الذي سياتي
 وهو قول المصنف والا فهو منفصل وذكره الشارح هنا بقوله (حيث يجب الانفصال في
 الثاني) اي في ثانيا الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال في صورة كون احدهما

حذف شرطها
 وجوبا بلا مفسر
 وجب تغيير صورتها
 من كسر الهمزة الى
 فتحها لان يقال لها على
 وضعها الاصل مع
 قطعها وجوبا عن
 مقتضاها الاصل بلا
 مفسر هو كالموض
 مستكره فاذا غيرت
 من حالها الوضعي سهل
 حذف شرطها على
 سبيل الوجوب لانها
 تصير كالتا ليست في
 الظاهر حرف
 الشرط ولا يذعن من
 ما تكون كاللغة لها
 من مقتضاها اعني
 الشرط لم لا يخلو لها
 عند ذلك من ان
 يحذف منها كان مع
 اسمها وخبرها او
 تحذف مع اسمها
 وحدها فان كان الاول
 وجب في جزائها الفاء
 بوزن بها ان اما في
 الاصل حرف شرط
 لان الفاء علم السببية
 فهي بها لا تنفرد صورة
 حرف السببية اعني ان
 وان سقط على سبب
 الوجوب جميع اجزاء
 السبب اعني كان مع
 اسمها وخبرها وذلك
 نحو اما زيد فنطلق اي
 اما يمكن في التنياسي
 فزيد منطلق اي ان
 يكن شيء موجودا
 يوجد انطلاقه اي هو
 منطلق لا محالة فلا بد
 اذن من اقامة جزء
 من الجزاء مقام الشرط

اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعني انه اما وجب الانفصال في الثاني في هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح في صورة عرفية احدهما للتقديم الذي يقتضي جواز الانفصال في الثاني هو كون المتقدم اعرف ولما انتفت هذا العلة المر جحة للتقديم تعيين وجوب الانفصال الثاني منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اي ان كان احدا الضميرين اعرف ووردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اي احدا الضميرين) تفسير اضمير قدمته لانه راجع الى احدا المضاف في قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحدا الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذي هو اعرف) يعني ان الاحد الذي قدم معين واضافه للعهد الخارجي وهو اعرفهما وقوله (على الاخر) متعلق بقدمته اي قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اي قوله وقدمته احتراز (عما) اي عن الصورة التي (اذا كان الاعرف موخرا) لنكتة اقتضت تأخيرها اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف وان كان يكون مقتضيا لتأخيرها في اول الوجهة (نحو اعطيتك) فان احدا مفعولى اعطيت ضمير غائب وانهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو اعرفهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لا عطيته لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اي انفصال الضمير الثاني وقوله ليعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعني انما يلزم انفصاله (ليعذر المتكلم) اي ليصح اعتذار المتكلم (في تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذي حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول اني وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اي ليعذر المتكلم وثلا يلحقه (طعن في اول الوجهة وان كان) لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيرها وقوله (بايرادها) من قيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعذر وقوله لا يلحقه يعني انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اي ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اي الذي هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذي اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكي سيبويه نحويز الاتصال) في صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اي كماع الجمهور في صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعني ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جواز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتوك) ثم قوله وحكي سيبويه اي وحكامه عن النحاة بلا التزام محتمة كذا في النصاب وقال بعض المحشين في الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثاني وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الاخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي الذي هو مفعول عن الترجيح اللفظي كذا في الحواشي الهندية وحكي النصاب ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه نفسه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع مثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الحيار)

لانه لم يبق منه شيء كما
يجي في حرف الشرط
وان كان الثاني فالفاء
غير لازم بل يجوز
حذفها والاثنيان بها
نحو اما زيد مطلقا
انطلقت واما انت ذا
نفران تومي واما فتح
الهمزة ان الشرطية
من دون حرف
الشرط كما اثبتته
الكوفيون فليس
بمشهور هذا كله من
كلامه او ردناه بطوله
لنضمنه استيفاء الخط
من المحل مع كون ما
تقرده حقيقا بالقبول
(قوله) اسم ان
واخواتها وستعرفها
اي الاخوات (قوله)
اي لنفي صفة الجنس
وحكمه قبل يكني
تقدير الصفة ولا
حاجة الى تقدير
معطوف يشير اليه قوله
وحكمه ويمكن ان
يقال لم يشير بقوله
وحكمه الى تقديره بل
اشار الى بيان معنى نفي
صفة الجنس من انه
ليس بمعنى نفي وجود
الصفة بل نفي حكمه
وهو بونه للجنس
ولك ان تبقى صفة
الجنس على ظاهرها
لان المتى في الاغلام
رجل طريف لنفي
جنس طرافة الرجل
فكانت قلت لا طرافة
رجل وانت خبير بان
مراد الشارح قدس
سره بهذا التفسير
افادة ان النفي ما جرى

عليه وهذا سر
المطف وما ذكره
القائل من قوله ولك
ليس امروراء هذا
فان الصادق على ما
ذكره ليس الاما
ذكره قدس سره
(قوله) لكن اكثر
منها قيل في كون
المفعول به وفيه وله
كذلك نظر لان
المجرور بواسطة
حرف الجر والواقع
موقع الفاعل كثير
جدثم بيل والاولى ان
يقال كان المنصوب من
اسم لخصوصا باسم
فما بينهما وكان المنصوب
اهم بالبيان فدعا ذلك
الى بيان هذا الاسم
وتعريف مفهومه
بمخلاف سائر المنصوب
فان المنصوب منها لم
يخص باسم والاول
ليس بشئ لان اسم لا
لا يكون منصوبا الا
باجتماع ثلثة شرائط
فلوا احتمل واحد منها
لم ينصب بمخلاف سائر
المنصوبات فان بعضها
بلا شرط وبعضها
بشرط شئ فظهر من
ذلك ثلثة هذا وكثرة
ما عدها واما الثاني
فليس بعيد بل هو
مختار المص فانه قال لما
كانت ترجمة هذا
الفصل بقولهم
المنصوب وجب ان يحد
بما يكون منه منصوبا
فلذلك ذكرت هذه
الشرائط لئلا يترجم باسم
لا لا تنفي بان يقال

جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى
جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اي الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسر به
صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (في) (الضمير) (الثاني) ظرفا لقوا ومتعلقا
للفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار
بقوله (ان شئت اورده) اي الضمير الثاني (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله
(باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت
الضمير الثاني متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اي بسبب
الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لا عرفيته لزم ان يعتبر
فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزية ثم فسر الشق الثاني
المنفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اورده متفصلا) ويجوز ذلك ايرادك الضمير الثاني
منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثاني من غير المرفوع
منفصلا ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اي انما جاز فيه ان تورده منفصلا بسبب
انه يجوز ذلك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) اي بانفصال الثاني (بما) هو اي بسبب الضمير الذى
(يفصله) اي يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير
القائب وبين العامل ههنا (وان كان متصلا) ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما
المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى القائب وتانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما
اورد المص مثال الاول اراد ان يورد مثال الثاني فقال (و) (نحو) (ضربك) ثم الش اراد
تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما
الضمير المتكلم المجرور والمتصل لكونه مضافا اليه وتانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فتح
قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثاني ايضا كما قال (ليس احدهما)
اي الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا
للمصدر يكون مرفوعا نبح يكون مخالفا للشرط الثاني اراد الش دفع هذا التوهم فقال (مجر
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور
بالاضافة اي باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا
والاعتبار بمحله القريب فيقال انه ضمير مجرور متصل والضمير الثاني منصوب متصل لكونه
مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو
قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف
الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا لكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت
الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اي فجاز لك (الوصل) اي اتصال الثاني (باعتبار عدم
الاعتداد) اي بسبب اعتبارك لعدم (الاعتداد بالفصل) اي بانفصاله (بالتصل) اي بسبب الضمير
المتصل (ولك) اي جاز لك (الفصل) اي بجعل الضمير الثاني منفصلا (نحو ضربى اياك
للاعتداد) اي بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اي بانفصاله (بالتصل) ولما فرغ المص من

المسئلة التي حكمها بالتخير شرع في المسئلة التي حكمها وجوب الانفصال فقال (ولا) وفسره
 الشي قوله (اي وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساوي في المعرفة ككونهما غائبين او مخاطبين
 او متكلمين وهذا الاشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول وقوله (او يمكن ولكن ما قدمته)
 اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعني وان لم يكن احدا الضميرين اعرف من الاخر او يكون
 احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اي الضمير الثاني) تفسير
 للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خير للمبتدئ والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيده اي لا يجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان في الباب السابق ثم
 شرع الشي في ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اي اما تعيين الانفصال على
 تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلذا يلزم الترجيح في تقديم احدا المتأخرين على الاخر) يعني
 لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لم يترجح احدا المتأخرين اي احدا
 المتساويين في المعرفة (فيما) اي في اللفظ الذي (هو) اي ذلك اللفظ مع ما يتصل به كالكلمة
 الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه لا حذف في باب اعطيت (بلا مرجح) لان
 المرجح في صورة الاول هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احدهما من الامرين لم
 يوجد مرجح يقتضي تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر
 لانهما اذا عارضتا اقطا والمرجح جعل الثاني منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اي واما تعيين الانفصال ووجوبه على تقدير كون احدهما
 اعرف ولكن ما قدمته (فلما اهتمت) اي فالانفصال اكرهتهم (تقديم الانقص) وهو الاعرف
 الذي لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما في ضربتك او معنى كما في اعطيتك اياه
 وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اي على
 الاقوى الذي هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لا اعطيت
 و لكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه
 ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا
 مرجح اي زائد على الاعرفية فبحرورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون
 احدهما اعرف (نحو) زيدا (اعطيتك اياه) كما قال الشي (مثال) اي هذا مثال (لما) اي للضميرين
 اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعني ان احدهما ليس
 باعرف في هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيتك) (ايالك) وانما فسر الش
 باعطيتك للاشارة الى ان قوله اياك عطفت على قوله اياه والتقدير نحو اعطيتك اياك (مثال) اي هذا
 مثال (لما) اي للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اي الاعرف (ضمير المخاطب)
 وهو اياك (ولكن ما قدمته) للكتبة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل التي تعين فيها احدا الامرين
 من ارادته متصلا ومنفصلا وتخبر فيها المتكلم في اراد ايهما شاء شرع في المسئلة التي اختير فيها
 احدا الامرين مع جوازها فقال (والمختار) اي الذي يكون مختارا للاجتماع من الامرين (في
 خبر) (باب) (كان) اي اذا وقع الضمير خبر الهو زاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد

هو المسند اليه بعد
 دخولها لكن اوليته
 غير ظاهرة بل الظاهر
 كون مختاره قدس سره
 اولي لانه يظهر به وجه
 ترجحة هذا الفصل
 بقوله المنصوب بلا
 قوله ولا يبعد ان يقال
 اشارة الى امكان
 تزييف ما هو المختار
 المصوب به من كون
 المنصوب بلا بعضا من
 اسم لا وفيه ان اعتبار
 كون المبني منه منصوبا
 محلا يلزم ان يكون
 المرفوع ايضا كذلك
 لانه ايضا في محل لو
 وقع فيه الاسم الجابري
 على تلك الشرائط
 لا ينصب وايضا لو كان
 المبني داخلا في
 المنصوب بلا لاصح
 الاحتراز عنه والا
 خراج عن حده وقد
 فعلوا ذلك (قوله)
 لك على النسخ المشهور
 رة من تمة المتأخرين قيل
 هذا بعيد جدا اذ لا يقال
 لا غلام رجل لك بل
 لا غلام لك فالاولى انه
 قصد في احدي المتأخرين
 حذف خبر لا وذكره
 على طبق ما سبق انه
 بحذف كثير اوله اقدم
 مثال الحذف وذلك
 القول سيد كاتري
 (قوله) والكسري
 جمع المؤنث السالم بلا
 تنوين نون في
 العبارة بان ليس ما
 ينصب به الكسري بلا
 تنوين فذكره في تعيين
 ما ينصب به غير

بالحبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لاهام انه مختص بكان ولذا
فسره بقوله (اي خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير
والافلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والخيار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اي
مثاله قولك وكنت اياه في اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما ورد قوله كان زيد
قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح
في بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو
الاصل فقال (لانه) اي انما اختار الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان في الاصل خبر المبتدأ)
لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا)
وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان
عامله اي عامل خبر المبتدأ (ممنوع) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال
ولذا اختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح في بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز)
اي جواز امر جوا (ان يكون) اي خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اي كما يجوز جواز اراجحه
ان يكون منفصلا (نحو) كسسته في قولك (كان زيد قائما وكسسته) وانما جاز ذلك (لانه) اي لان خبر
باب كان (شبه بالمفعول) في وقوعه بعد الفعل وقاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير
المفعول) في مثل زيدا (ضربته واجب الاتصال في شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال)
لكون اللازم في المشبه به وجود منزلة على المشبه (فلا اقل) في فائدة التشبيه ونمرته وقوله (من)
ان يكون جائزا للاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعني لاحكم اقل من جواز الاتصال لان
الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم
المشبه به لم يحصل منزلة المشبه به على المشبه فروعي للجائين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه
لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا استدرك
الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) في خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله
كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للاتصال يعني تعارض
المرجعان احدهما يرجع الانفصال والاخر يرجع الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه
الاولوية ما ذكره المحقق عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقة لكونها لازم الذات وكونه
مشابها بالمفعول تشبيهية وهي لازم الصفات فرعاية الحقيقة اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع
المصنف في بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب
اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (في الاستعمال) ولما انفهم
منه ان الضمير الذي يعدلوا به لا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال
كما ستعرف من مثال المتن الذي سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله
(انفصال الضمير) اي وجه كون الضمير (المرفوع) الذي (يبدلوا) منفصلا في اكثر الاستعمال
ثابت (لكون ما) اي لكون الاسم الذي وقع (يبدلوا) مبتدأ ههنا انصب خبر الكون وقوله
(محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اي الى آخر الضمائر وفسر الشارح

مستحسن (قوله) على ما ينصب به فان قلت كان الاظهر الا خصر ان يقال على الفتح كما ذكره النحويون فلم خالفهم بالعدل عنه قلت ليشمل بالثنية والجمع كانه عليه المص حيث قال هذا اولى من قولهم مبنى على الفتح فانما تقول لا غلامين لك وايس منيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك فاذا قلنا على ما ينصب به يشمل ذلك كله (قوله) والياء المتوحيه ما قبلها قبل والانسيب ان يكون الاعراب المحل للمعرب بالحروف الذي ين عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلام رجل كان منصوبا بالياء وما فيه ظاهر (قوله) لان الاضافة ترجع جاب الاسمية لانها من خواص الاسم وفيه وجه آخر ذكره المص قائلوا وانما يخفى المفرد معه لانضمته من معنى الحروف ولم يبين المضاف ولا المشبه به لان الاضافة مألوفة لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء تركيب فكم تركيب اكثر من كلمتين والاول القوي وما قبل في تفسير قوله لان الاضافة اي الاضافة الى المفرد ليس كايبنى (قوله)

فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل بكافى بك وضربك (وقع) اى لكنه واقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير مرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وقع موقع المجرور) اى وقع المجرور والمتصل وكذلك الضمير فى لولا كما كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف الجر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قوله لولا كذا كان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجود كفى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولا كذا (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كاذهاب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بتأصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قيل عطف الشئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا ليكون من قيل عطف الشئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث لحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال الحنفى العصام ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والممول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكون فاعلا مسمى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل فى المعنى اى فى كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) كما تصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على ما نقله من قاعدة ان بعض الضائر واقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ما سبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولان تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) وازافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قيل اضافة السبب المسبب اى نون هى سبب الوقاية او ببيان اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله (مع اليا) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ او

والحقيق ان المحذوره والمنصوب بلا وذلك ليس الا التكررة المتصلة المفردة ولا يلزم من ذلك وجوب انتصاب ما هو كذلك فلا يلزم المحذور ولا يحتاج الى قيد يخرج تلك التكررة فى صورة وجوب التكرير بل لا يصح لان معنى ذلك الجواز فكما يجوز اعمال لا كذلك يجوز الفاؤه عن العمل وتصيل ذلك على ما قاله الرضى ان لا التبرئة انما تعمل لتأنيها لان وجه الشبهة ان ان اللبابة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة لللبابة فى النفي لانها فى الجنس فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفي والاثبات تشابهتا فعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى انما تعمل لتأنيها الفعل بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقارنة فعل هذا نقول انما لم تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها فى الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ

من الضمير المستتر في قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اي ياء المتكلم) وباعث التفسير ظاهر
وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب
حال من ضمير الظرف المستتر انتهى ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله
مع الياء خبر الان المقام فيمن جعله ان نون الوقاية في اي وضع الضمائر يحتاج اليها وافادتها بها يحتاج
اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها فقصد آخر والله اعلم وقوله
(في الماضي) متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتبيين على ان لزومها
للماضي ليس بمقيد بشرط بل لحوق ياء المتكلم بسبب لزومها واسطة له بخلاف المضارع كما سيأتي
انه مشروط بشرط لا شيء وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتنق) متعلق بقوله لازمة اي
لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضي اي) آخر الذي هو مبنى امام على الفتح كافي المفرد او
فيما اتصل به نون الجماعة وضمير المفرد المخاطب نحو ضربتني وضربتني وضربتني او السكون
كما اذا اتصل به الواو او الالف او التاء في المفرد الغائبة نحو ضربتني وضربتني وضربتني او على
الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضربتني او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة
المفردة نحو ضربتني ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاخر في كل منها (على الكسرة المختصة)
اي عن الكسرة التي هي مختصة (بالاسم) اي بالاسم المعرب وقوله (التي) صفة ثانية للكسرة
التي واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعني انما تجب المحافظة عن الكسرة التي
(هي اخت الجذر) اي مشبهة بالجذر في كونها في آخر الكلمة وعلم من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها
لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت الجذر لان وجه الشبه هو كونها في آخر الكلمة ولا
يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسرة انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اي سميت
تلك النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذي فهم من مجموع قول المعصم والشر (نحو ضربتني)
وكذا ضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
لازمة) اشارة ان قوله وفي المضارع عطف على قوله في الماضي والمعطوف في حكم المعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله ولذا فصل الشارح بين حرف المعطف والمعطوف بما فصل يعني كان نون
الوقاية لازمة في مطلق الماضي كذلك لازمة (في المضارع) واستدرك الشارح بقوله (لكن
لامطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المعصم يعني ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على اطلاقه
كافي الماضي (بل حال كونه) اي كون المضارع (عربا عن نون الاعراب) وهي نون التثنية والجمع
المذكور والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربيني وتضربيني واما نون
جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة في كل حال المضارع ولا تختلف
بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اي عن نون هي الاعراب) اشارة الى ان اضافة
النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضربني) وكذا تضربني ويضربني ويضربني
وتضربني واما لزوم تلك النون في ذلك المضارع العاري عن نون الاعراب (لتنق) اي لتحفظ
تلك النون (آخر المضارع ايضا) اي كما تحفظ آخر الماضي (عن تلك الكسرة) وهي الكسرة

جنس حتى ينفق
الجنس بانقائها وكذا
لم تعمل في المصنوع
بينه وبينها لا ذكر نام
ضعف عملها فلا يقدر
على العمل في العبد
عنها وكما يجوز العمل
في الفصول لم يجوز بناؤه
ايضالا لان الموجب البناء
تضمن من الاستغناء
قبة ودليل تضمنها
لا التبرئة فلما بعد
دايلها ضعف اصرا
التضمن قال ثم تقول
ويجوز لا ذكر نام
ضعف عملها ان تلتفيا
مع كون التني تكرة
غير مفصلة ويجب
في المواضع الثلاثة اي
التي التني فيها لا اما
وجوبا كافي المعرفة
والمفصول واما جواز
كافي التكرة المتصلة
تكرير لا ولا يجب
ذلك اذا اعتمدت او ثبتت
اسما وذلك لان
المقصود قيام القرينة
على كونها نون الجنس
وعند الالف لا يحصل
ذلك الا بالتكرير
بخلاف النصب والبناء
فانها لا يكونان الا مع
لا التبرئة ووجه القول
ان التكرة المفردة
المتصلة بلا تنصبا
ويجوز الفاء لا عن
العمل فيها لضعفها فاذا
اعتمدت فلا تكرر فاذا
التني فالتكرير
واجب ليكون قرينة
دالة على معناها هي
نفي الجنس فان نفي

التي في الحقيقة واجاز
ابو العباس وابن
كيسان عدم تكرير
لا في المواضع الثلاثة
واغايتمرض المص
لمسورة كون هذه
النكرة غير معبولة
لان المقيدان كونها
معبولة منصوبة فلا
ساس لهذه الصورة
بما هو فيه قوله هذا
جواب دخل مقدور على
قوله وان كان معرفة
قبل وعلى التعريف
بانه غير جامع وقاسبق
ما يرشد الى فساد
فانها بحسب التوجيه
تريد على ما بينه الشارح
قدس سره في انشاء
بيان تلك الوجوده
الحقة (قوله) عطف
مفرد على مفرد وخبر
ها محذوف لم يقل
وخبرها محذوفان
بنيها على ان المحذوف
خبر واحد لهما لانها
بحكم المائلة في حكم
واحد كما ان زيد اوان
عمرا قائمان وقيل لا
حول ولا قوة في حكم
لا ولا حدة اذ ماله لا
شي من الاصلين الا
بالله والدال اي لا حول
ولا قوة موجود ولم
يقول موجودان وهذا
غير مستقيم لان المعنى
المتى لا حول عن
المصبة ولا قوة على
الطاعة لا بتوفيق الله
ولا رجوع لنا من
المعاصي ولا طاعة لنا
من مشقة الدين من
الشي يؤمرنا في اداء

المختصة بالاسم يعني الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر
المضارع اما صرف فوع بالضمه واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالحزم واما محذوف والكسرة
مخالفة له على جمع التقادير وانما قيدنا بالكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة
نضربين) على صفة المفرد المخاطبة يعني كسرة باء نضربين خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ
عنها (لانها) اي لان كسرة باء نضربين مثلا واقعة (في الوسط حكما) اي لاحقيقة لانها في الحقيقة
في آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير في كل حالة والنون في حالة رفعه كانت الكسرة بسبب
لحوقها في الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفو را) حيث كسرت النون لا لتقاء الساكنين
(و) كسرة لام (قل الحق) لانها مجز ومان او الثاني في حكم المجزوم وحركت النون واللام
بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لعمري وضها) اي لعمري وض
الكسرة فيها ولم تلزم نون الوقاية في امثالها واما فراغ المصنف من بيان المواضع التي التزم فيها
اتيان النون شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان
المراد بالنون ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اي مع النون
المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور والحل
على انه صفة للنون المعرب باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة
للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر في امثال هذا المقام الاسم المعروف باللام وقوله (اي
في المضارع) تفسير للضمير المجزور يعني اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهي نون
الثنية والجمع المذكور والمخاطبة (و) (مع) (لدون وان اخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان
بقوله (يعني ان) بفتح الهمزة (وكان ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا الثلاثتهم
اختصاص هذا الحكم بما في آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (غير) خبر
المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامر من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر
الامر من فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجع اشار
اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البناءية) يعني يجوز ذلك في هذه الكلمات اتيان نون الوقاية
في او اخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها
وفي بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذي فيه نون الاعراب
وان اخواتها لان حركاتها البناءية اما كسرة كافي يضربان واما فتحة كافي البواقي واذالم
تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لما قتها ياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التي بنيت عليها (و)
اما المحافظة (على السكون) فصاحلة (في لدن) لانه لو لم تلحق النون به لزم تحريك نون لدن
بالكسر فيزول سكون آخر هاتم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعني يجوز ذلك ترك اتيان
نون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحركا) اي لتحرك المتكلم (عن اجتماع
النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع في كل من تلك الكلمات
بل تجتمع في بعضها وهي ان وان ولكن وكان واما في لدن فتجتمع فيها النونان وكذا في يضربان
ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التقلب ولما لم يمتش هذا الحكم في لعل وليت اشار الى
تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اي ولو كان ذلك الاحتمال اجتماعا

الزكوة والصدقة
وغيرها الا بالقدرة
الرضى ويجوز على
مذهب يبيح ان
يقدر بعد ما خبر الهمما
مما اى لاحول ولا
قوة لنا اى موجودان
لنا ان مذهبه ان لا
للمتوح اسمها لا تعمل
عمل ان في الخبر فمما
في موضع الرفع فلا قوة
مبتدا مطوف على
مبتدا والقدر مرفوع
منه خبر المبتدا لا خبر لا
فيكون الكلام جملة
واحدة نحو زيد وعمر
وضاريان ويجوز ايضا
عنده ان يقدر لكل
واحد منهما خبرا لا
حول موجود لنا ولا
قوة موجودة لنا
فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره
وهو ان لا المفتوح
اسمها عاملة في الخبر
عمل ان كما عملت فيه لا
النصب اسمها
فيجوز ايضا ان تقدر
لها مع خبرا واحدا
وذلك الخبر يكون
مرفوعا بلا الاول
والثانية معا وما وان
كافا عاملين الا انها
متاثلان فيجوز ان
يسمى في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان
زيد وان عمرا قائمان
كاتبنا شي واحدا وانما
المتع ان يعمل عاملان
مختلفان في حالة واحدة
عملا واحدا في ممول
واحد قياسا على امتناع
حصول اثر من

حكما بان مجتمع مع النون الحكمي (كافي لعل) لانه ليس في آخره نون بل فيه لام ولكن اللام
في حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون وقوله
(في المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك في ليت فقال (وحلا على اخواتها)
يعنى وانما يجوز ترك النون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره نون ولا ما هو
في حكمها بل فيه نون ولا قرب مخرجها من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز
فيه حلا على اخواتها (كافي ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان استويا في الجواز
فقال (ويختار) وقوله (لحقوق نون الوقاية) تفسير لنا ان نائب الفاعل المستتر في يختار يعنى ويكون
لحقوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت
اى يميز من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مالع) وهو اجتماع التواتر الذي
هو علة الترك وهذه العلة معدومة (في ذاتها) اى في ذات ليت لانه ليس في آخره نون ولا ما هو
في حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذي يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل
ولا يصار) اليه الا لضرورة صادقة عن العدول عنه ولا يخفى ان قول ويختار بمنزلة الاستثناء
من مسألة التخير (و) (في) (من وعن ولد وقط) اى ويختار لحوقها ايضا في من وعن ولما كان
لفظ قد احتملا للحرف الذي يختص بالفعل وهو قد التحقيقية او التقليلية اراد الشارح دفع
هذا الاحتمال فقال (وما) اى لفظ قد وقط راد بهما ما هو (يعنى حسب) اى الاسمان لان المراد
بقده الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسمية ظاهرة
لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استبانا وانما كان المحقوق مختارا في الكلمات المذكورة (للمحافظة
على السكون) اى على سكون او اخرها (اللازم الذي) اى السكون الذي (هو الاصل
في البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون
آخرها سا كذا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لان لم جريان دليل الاختيار في كلمة
لدن لان تمام العلة هو الضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم
اشار الى ما هو المختار في لعل فقال (وعكسها) (اى عكس ليت) هو مبتدا وقوله (لعل) خبره
وقوله (في الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس في معناها وفي غيره من الاحكام
بل في كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى التثني كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى
العكس هو ان المختار (فيها) اى في لعل (ترك النون) الذي هو عكس امانيان وانما كان ترك
النون مختارا في لعل (لقل التضمين) وهو تشديد اللام في آخرها بخلاف ليت لانه ليس
في آخرها تضييف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين قل
ليس في غير هاتم شرع في مسألة ضمير الفصل فقال (وتوسط بين المبتدا) اى يقع او يدخل بين
المبتدا (والخبر) قال بعض الشراح وانما قال بتوسط للاحتراز عن الضمير الذي يتقدم او يتأخر
انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدا مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل
التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله
بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوامل) اى قبل دخول
العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذي هو المبتدا لان

وبين اقام الخبر الان (وبعدها) (اي) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما
 (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا
 بعد دخول العوامل اللفظية اما خبره اليكذما باقيا على حقيقتيهما وهي الابتدائية
 والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا في المعاصم وعلله بان المراد بالمبتدأ
 والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع
 على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان قول ضمير مرفوع فاعل المص عن هذا
 التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اي المصنف (ضمير مرفوع) على
 مقتضى الظاهر والواو في ولم يقل اما عطفة اي قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل
 ان تكون استينافية بان يكون جوا بالسؤال المقدر (لما كان الاختلاف) اي لوجود الاختلاف بين
 النجاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اي في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر
 (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الحليل انه حرف وعند غير الحليل انه اسم لكن لا محل له
 من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال
 الكسائي بالاول والفرابي الثاني وهذا هو الاختلاف الذي نقله ابن هشام والرضي نقله على
 خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا
 الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جملة حرقا لم يكن ضمير اعنده لان الضمائر
 من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظا الصيغة سواء
 كان ضمير الاول او لا وقوله (متفصل) بالجر صفة مرفوع هو انالي هن كاسبق وقوله (مطابق)
 صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله
 افراد) نحو زيد هو القائم وندكر او تانيئا وتكلمنا) نحو اني انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم
 (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النجاة فقال (ويسمى) وقوله
 (هذا المرفوع) تفسير لنايب الفاعل المستتر فيسمى اي ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك
 الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا
 للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثاني اراد ان يحتمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر
 فقال (وذلك التوسط) اي توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (يفصل)
 اي كي ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في يفصل بقوله (ذلك المرفوع المتفصل المتوسط)
 وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اي بين كون الخبر) تفسير للضمير
 المجرور في كونه اي انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون ما بعده (نعما) لما
 قبله (وخبر) اي وبين كون الخبر خبر اله يعني انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب في كونه سببا
 للتمييز فيما يلبس الخبر بالنعت وفيما لا يلبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون
 المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصاح لهما) اي في التركيب الذي يصلح ما وضع في
 مقام الخبر ان يكون نعتا او ضم مبتدأ بان يوجد فيه شرط كون نعتا من التعريف وغيره فيلبس الخبر

مؤثرين ويجوز
 عندهم ايضا ان يقدر
 لكل واحد منهما على
 خياله هذا كلامه
 وبذلك كله ظهر انه كان
 اللازم للشارح قدس
 سره ان يتأني بوجود
 دان بدل قوله موجود
 وان يقول في الصورة
 الثانية من الوجه الاول
 اي لا حول موجود
 ولا قوة موجودة الا
 بالله لان المقدر هو
 الجرد دون الاستثناء
 والظاهر من قوله
 قدس سره فعند
 خبر الجملة الاولى
 استثناء عنه خبر الجملة
 الثانية ان الخبر هو
 الاستثناء وهذا هو
 كما ترى ومن العجائب
 ما قيل على قولك ذلك
 اي فحذف خبر الجملة
 الاولى استثناء عنه خبر
 الجملة الثانية من انه
 يستفاد من هذا ان
 خبر الجملة الثانية
 مذكور وقد سبق انه
 موجود فينبغي ما تفر
 فالاولى ان يقال سابقا
 وخبر ما بالله فانه كفر
 لانه اذا قيل لا حول
 ولا قوة بالله يكون
 المعنى تقبها عن الله
 تعالى علوا كبيرا
 (قوله) فلان لازادة
 قيل جوز الشيخ
 الرضي كون لاني
 فتكون ملغاة لجواز
 الفاها بضم ط التكرير
 والتكرير ولا يجب
 الالغاء في كليهما بل
 يجوز الاختلاف بينهما

في هذا التركيب بالتمتع فيحتاج الى التمييز واما في التركيب الذي لم يصلح فيه ما وضع في موضع الخبر ان يكون نقا بان لم يوجد فيه شروط التعتية فهو ما قاله الشارح (ثم اتسع) اي اعطى الرخصة في الاستعمال (فادخل) اي ادخل بسبب الرخصة لا بسبب الاحتياج الى التمييز (فيما) اي فيما فيه الالتباس وقوله ما ناب فاعل لا دخل اي ادخل في انواع التركيب الذي فيه ليس التركيب الذي (لا ليس فيه وذلك) اي سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كافي قوله كان زيد هو القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما صرفت ان انصفا نابعة للموصوف في الاعراب (وكون المبتدأ) اي وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لا ليس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (وغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق بأتسع اي اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التي لا لبس فيها (على صورة اللبس) اي على الصورة التي لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض واعلم ان الشئ انما حمل قوله ليفصل على كونه سبيلا للتوسط ولم يحمل على كونه سبيلا للتسمية لقربة السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سبيلا الوجه التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينظر الخبر فجئت بالفصل لتبين كونه خبرا وقال الخليل وسيدويه سمي فصلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبر ومال المصنفين الى شئ واحد الا ان تقديرها احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كاعتماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسط بشرط شئ لا مطلقا شرع المصنف في بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشئ الضمير المحرور بقوله (اي شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير هذا ولم يقل وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب مع عدم المانع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين ولهما (ان يكون الخبر معرفة) في تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اي وشرطه الاول كون الخبر معرفة ثم ذكر الشئ علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما ابصار الية للاحتياج الى شئ آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اي الفصل (فيها) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني امرين الذي هو شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او افعل من كذا) الخبر صيغة افعل التي استعملت بمن لا بالفت واللام ولا بالاضافة وقوله (لاحقا بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه يعني انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن يكون ما يحق بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة للمحقق بها الذي هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لا متاع اللام) دليل لاحقا يعني انما الحق افعل من المعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم بقوله (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم

في الالفاء والاعمال وفيه غلطان احدهما ان الرضى لم يجوز هذا الوجه كون الثانية نعتي الجنس بل قال والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الثانية زائده لتأكيد نفي الفعل كافي قوله ما جاءني زيد ولا عمرو وثانيهما انه لا تكرير في هذه الصورة لان اللفظة ح تكون لا الثانية والتكرير انما يتصور لو كانت اللفظة لا الاولى وانما وقع القائل فيه من عدم ضبطه الوجه فان ما قاله من مجوز الرضى واقع لكن في الوجه الخامس دون الثاني كما سخط عليه (قوله) ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد هذا على مذهب غير سيبويه واما عنده فلا مساغ لذلك لان خبر لاحول مرفوع عنده لا يندد امه وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر كما هو كذلك عند غيره فيرتفع الخبر باملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حiale (قوله) وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه مجوز ان يكون رفعه لالفاء عمل لا قبل له وجه ضعف اظهر مما ذكره واوهو انه مجوز ان يكون لا

منقسم ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المص مثالا الاول واقتصر على المثال الثاني احتاج الى بيان وجه الاختصار وايضا يلزم على المص ان يأتي مثلا ليكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المص فى عبارته (على مثال) اى على آتيان مثال (افعل من كذا بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثاني اى واقتصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاختصار على تمثيل افعل من ليعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاختصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرةهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده لكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال المصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة وانما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتاجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فى الاشارة الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة ومحل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى المرفوع الذى يسمى فضلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات المنصوبات والخجورات لا لفظا ولا تقدير الاحمال (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم المحل له من اعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف يمكن لاعلى صورة من الصور المختصة بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده التحليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمنوية وهذا كالملة اقول لامة مقتضى الاعراب لانه لما وجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسب البعد (الغناء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المستورة على الاسم فيقتضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا وتقديرا كفى العرب او محلا كافى للمبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المص على تقدير

يعنى ليس ولا تكون
حاملة اذ ليس ههنا ما
يدل على عملها من
نصب الخبر والضعف
عملها بالاستغناء لهما
قبل وانما قال وضعف
وجه ضعف الاول ولم
يقبل ضعف ضعف
الاول اشارة الى ان
الظاهر ان المص
ضعف رفع الاول فى
الاستعمال ولا يلزم
من ضعف توجيه
الضعف اندفاع
الضعف فى الاستعمال
فان مداره على كثرة
الاستعمال وقلته
وكلاهما من الاوهام اما
الاول فظاهر لان
الاعتراف بكون لا
يعنى ليس فى التركيب
ونفى عملها فبانه من
الاسم المرفوع والخبر
المنصوب المقدولا
يتصور اجتماعهما
فبين له حظ من
المرية او اقتدار على
احمال الفكر والروية
واما الثانى فلان كلام
المص صريح فى ان
ضعف الوجه و
قوتها من جهة اللفظ
من غير نظر واعتبار
الى طرف الاستعمال
وكيف يتصور حواز
هذا التوهم مع ثبوت
قوله وامارقم الاول
فتح الثانى فوجه ان
الاولى جعلت لا المشبهة
بليس فلذلك قيل على
ضعف لان استعمال لا
يعنى ليس قليل واما
فتح الثانى فواضع هذا

كلامة وبه ظهور وجه
قول الشارح قدس
سره وضعف وجه
ضعف رفع الاول
واختيار هذا على
وضعف ضعف على
ان الضعف نفسه لا
ينسب الى الضعف فلو
قبل كذلك لما صح
بدون تقدير الوجه
واعلم ان الضعف
والمعترض بذلك هو
الرضى ولا يخفى عليك
ان الغرض من وجوب
التكرير فائدة ان لا
لنفي الجنس ملغاة عن
العمل في اللفظ كما
صرحوا به واعترف
نفسه بذلك وهذا لما
يكون اذا لم يردبلا
الثانية معنى لفظ وهذا
لا يتصور الا في صورة
كون لا الثانية زائدة
ولا يجوز ان يكون
ملغاة مثلها لانها تكرر
ح مثلها فيجب التكرير
ولا يحصل تكرير
الثانية بالاول لان
التكرير ذكر الشيء
مرة اخرى فهو انما
يحصل بالذكر الثاني
واذا تمهدت هذا
عرفت انه لا مجال
لحصول شرط لا للغة
بذكر لا الثانية العاملة
فيها بعده وان قوله
وتطابق الاسمين
اعرابا ليس بمستقيم
(قوله) والا يلزم ان
يكون قوله الاباقه
منصوبا وصرحوا
بريدانه يلزم في صورة
اعتباره جملة واحدة

ان لا يكون له محل ثم شرع في هل المذهب الذي على تقدير كونه اسماله محل من الاعراب فقال
(وبعض العرب بمجمله مبتدأ) اي بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجمل المسمى
الى بعض العرب ليس معناه الحقيقي بقربته كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وان
خير بان اصل العرب لم يسموا الا لفاظ بالالفاظ التي اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما
بل اطلاق هذه الالفاظ على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشان يفسر
الجمل بتفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اي بسنمه له) اي بعض العرب يستعمل
ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملابسا (بمبحث) اي بالحيتة التي (بمحكم النحاة) اي بمحكم النحويون
الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالفاظ المحصورة قوله (بكونه) متعلق بقوله بمحكم
اي يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رآوا فيه من المعنى الذي يقتضيه الحكم بكونه مبتدأ
ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعني وان لم يكن الجمل بمعنى الاستعمال
على ما فسر به وابقى على معنى الحقيقي واستدل الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان
العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اي الاسم الذي وضع بالوضع الصناعي على الفهم الذي يحصل
فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجمل بما فسر فاسناد الاستعمال
الملا بسل تلك الحيتة صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجمل بمعنى الحكم
بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجمل استعماله في افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى
تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعمالوه والحقوه في عداد
المفهومات التي وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما في العصام والمالم
يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جملة مبتدأ بالاعراب الذي فيها ذكر بعده
فقال (وما بعده) اي والاسم الذي بعد الفصل (خبره) اي خبر ذلك الفصل ثم شرع الشان
في بيان الاعراب الجائز في قوله خبره فقال (فقوله خبره) اي لفظ خبره في قول المصنف يحتمل
اعرابين احدهما قوله (امامه) فروع على انه خبر (اي خبر للموصول (والجملة) اي وجملة ما بعد
خبره (حال) اي جملة اسمية حالية والوارد فيها للحال من قوله مبتدأ يعني بعض العرب يجعل الفصل
مبتدأ حال كون ما بعده خبره ونأى الاعرابين ما قال (او منصوب) اي فقوله خبره ما منصوب
(عطفا) اي حال كونه معطوفا (على ثاني مفعولى يجعله) ومو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة
والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعني ويجعلون ما بعد الفصل خبره فهذا
الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على مفعولى عامل واحد ثم
اراد الشارح ان يذكر العلامة التي يعرف بها جملة مبتدأ فقال (وانما يعرف من العرب جعله
مبتدأ) مع ان العلامة التي هي الاعراب مفقودة في ذلك الفصل فلا يعرف في نفسه بل يعرف
(برفع) اي برفعهم (ما) اي الاسم الذي (بعده) اي يقع بعد الفصل كاقروا (في مثل) قوله
(كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكافرى برواية شاذة في قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون برفع الظالمون وفي قوله تعالى ان ترن انا قل منك برفع اقل والمراد بقوله
في مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب

في هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوب بالكونه خبر الكنت اذا رفع على تقدير وجود قراءة
الرفع فيه تعين كونه خبر المبتدأ الذى هو الفصل (و) في مثل قولك (علمت زيدا هو المطلق)
لان المطلق في هذا المثال ان قرئ بالتصبيح يكون مفعولا ثانيا علمت وان قرئ بالرفع يكون
خبر المبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض
الاخر وكان ما ذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر
التوجيه الذى تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اى وقع في بعض
نسخة هكذا (متندا ما بعده خبر بدون الواو) في اول قوله ما بعده (وحينئذ) اى وحين اذا كان
بالواو او حين اذ لم يكن بالواو (الرفع) اى رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز حينئذ كونه
معطوفا على المفعول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون الموصولات مبتدأ وخبره خبرا
والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله لكنه فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة
الاولى مع كون الثانية اخصر ليعرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية
الحالية بذكر الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مفعولا لمطابقتها للنسخة الثانية والله
اعلم ولما فرغ المصنف من مسألة ضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له ضمير الشأن فقال
(وبتقدم قبل الجملة) ولما اورد في الحواشى الهندية بان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذا الغرض
يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد فقال (ويراد
لفظ قبل التأكيذا لتقدم) ليعني انه ليس بمحشوز اذ كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيذا
تأكيذا معنويا لكونه بعد تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيذا ما دفع توهم التجوز او عدم
الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى
هذا التأكيذا لدفع توهم التجوز في التقديم وانما يشوهم التجوز فيه لان تقديم الضمير (على
مرجه غير مفعول) ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ثم ذكر وجه آخر لدفع
توهم كونه حشوا بحمله على التأنيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشويان يحمل لفظ قبل
على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهى (ان يقال معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير
غائب (ويقع) اى الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة
التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر
لدفع الانتقاض نحو الشأن هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا
انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم فلهذا قيد التقدم وخصه بكونه متقدما من غير سبق
مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة
لان الضمير في ذلك التركيب وقع مقدما لكنه يسبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)
اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل الجملة اولا) اى قبل
المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبليته الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اى فلكون التقدم
المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اى المصنف قوله

ان يحمل العطف من
قبل عطفا المفرد على
الفردان يكون قوله
الا بالله خبر لهما
فيكون منصوبا لكونه
خبرا للاول ويكون
مفعولا ايضا لكونه
خبرا لثاني وثى
واحد لا يكون
مفعولا منصوبا في
حالة واحدة وهذا
مبنى على ما ثبت عليه
من السهولة الظاهرة فان
الا بالله لا يكون خبرا
للاول بل هو استثناء
بعد تمام الكلام بتقدير
الخبر لهما والعجب من
الشارح قدس سره انه
صرح في عدة مواضع
من تلك الوجوه بمجواز
ان يقدر لها خبر واحد
وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة واذا
كان الثابت عنده ذلك
اى كون المستثنى مع
اداة الاستثناء خبرا في
هذه الصورة كيف
يقول بتقدير خبرا
وخبرين فانه ان
اعتبر جملة واحدة لا
يكون الخبر فيه مقدرا
بل مذكورا وان اعتبر
جملتين يكون المقدرا
خبرا واحدا دون
خبرين ولا عزوى
ذلك فان الانسان جبل
على نقصان ولكن
رفع عن الامه الخطاء
والنسيان (قوله) اما
الاستفهام حقيقة تب
الشارح قدس سره
بذلك على ان مقصود
المصنف حصر المعنى في

يتقدم (قوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التي تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كإني في تفسيرها بحصة معينة أراد أن يفسر الجملة هنا بقوله (أي قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم أن الفائدة في تفسير الجملة في قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفي تفسيرها في قوله الاتي وفسر بالجملة بقوله أي هذه الحصة المعينة انما هي اترية الفائدة بذكر الثاني بالاسم الظاهر اذا الظاهر في العبارة ان يقول يفسر بها بعد ولما ذكر في موضع الضمير الذي هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذي هو خلاف مقتضاء اشار الى ان الجملة في الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثاني الحصة المعينة ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضي كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجهاً وجهاً ولكن اعترض عليه العاصم بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المص بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاء لانه لما فسر بقوله ويقع مقدماً اقتضى كون المتقدم متأخراً وهذا التوجيه اخراج مقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاء والثاني انه لما قيد قوله بمقدم ما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيد للتقدم وادخل في المراد في دفع توهم الحشو وقد صرفت فيه له لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقاً لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وازافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبة عن مقتضاء انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلاً بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة بغير الضمير او محملة معترضة وقال ايضا في وجه تفسير الجملة في قوله قبل الجملة بقوله اي قبل هذا الجنس من كلام ان هذا التفسير من الشارح لارد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اي يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال وفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الش التوهم بان الجملة في الموضعين متغايرة فقال الحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه الش من اداء التباير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غالب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشأن) ان كان داخلاً في القاعدة لجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية وازافة الضمير الى الشأن من قبيل اضافة الدال الى المدلول اي الضمير الذي يبنى الشأن وقول الش (اذا كان مذكراً) قيد للتسمية بضمير الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له ليسمى تحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين من وضع هذا الاسم يعني اذا وقع الضمير مذكراً يسمى ضمير الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية ونعزم على الحصر يعني ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكراً بضمير الشأن وانما هي للرعاية بين كونه مذكراً وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا لكون الضمير راجعاً الى لفظ الشأن المذكور لتحصيل المطابقة بينه وبين

الثلة وليس كازمه
الهندي من انه قصد
الى الصوم حيث قال
ونحوها كالا نكار
والقدير وغيرهما من
مولدات الاستفهام
فان هذا ليس بثبت
(قوله) فيجب انتصاب
الاسم بعد ما نحو الا
زيدا فذكرته قبل في
وجوب الانتصاب
بحسب الجواز ان يكون
بمدكلة العرض فعل
لازم نحو الا يزيدنزل
الا ان يتكافى ويقال
اراد وجوب انتصاب
الاسم بعد ما في باب
الاضمار على شريطة
التفسير وكان لم يسمع
كلام الاندلسي وقوله
لقد علم ان لافي العرض
تعمل فيها بعد ما كما
تعمل فيه اذا كانت في
الخبر وهذا غير صحيح
لانها اذا كانت عرضة
من حروف الافعال
كان ولو حروف
التخصيص فيجب
انتصاب الاسم بعدها
كافي اولاك الا زيدا
تكرمه ولا يكون من
قبيل ما ذكرتم فويل
يتصور صحة قول القائل
بعد ذلك كلافاته لا
مساس لهذا بصورة
كون الفعل متعدياً او لا
زما ولا سبيل الى
ارجاع دعوى
الوجوب الى صورة
الاضمار على شريطة
التفسير كما لا يخفى على
التأمل (قوله) ولست
اسم لا المبني قبل يعني

مرجهه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح
بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا)
تقييد ايضا لتسمية بالقصة يعنى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير وقعا على صيغة
المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا تو جد الرعاية
لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى
في الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا او مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن
تأنيته) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العدة فيها) اى
في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعدة هى المسند اليه لانه لكونه ذانا وموضوعا كافى الجملة
الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو
وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (الناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن
هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مهمما
ومفسرا بها وحاصلة تحصيل المناسبة بين المفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو
قوله تعالى فاذا هم ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لاتسمى الابصار وانما
قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز
تذكره ايضا اذا كانت العدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان
كونه مذكر اذا كانت العدة فيها مذكر الان ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسم تأنيته وان كان
قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العدة في استحسان هذا الاراد لانه لو كان المؤنث فضلة
او كالفصلة نحو انها بنيت غرفة لا ختار تأنيته بل يكون الامر ان متساويين فيه ولما كان ذلك
الضمير مهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة
المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى
اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كاعرفت وقوله (لاهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى
يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او القصة لكونه ضمير أمهما لعدم سبق مرجعه
ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى
بعد ذلك لا الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها
صفة للجملة بتقدير متعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من
ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر الشئ بعد وانما اختير تقدم هذا الضمير
على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاحلال له لان ذكر الشئ مهمما ذكره مفسرا
او وقع في النفس تعظيها واجلالا وللايقوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم
يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب بطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة
من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كاسبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة
المذكورة في قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تباين في اللفظ والمعنى فيحتاج الى تكتة في اختياره

المبنى اشارة الى مهبود
وهو المبنى من اقسام
اسم لا وح خرج عنه
نحو لاء بارد اذ كان
بارد ليس نعت اسم
المبنى فانه نعت للاح
لا نقوله والمبنى في قوله
ونعت المبنى اشارة الى
ما بنى على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة
اليه اصلا ولا وجه
لهذا القول فانه من
قيل التصريح بما علم
ضمنا والتفصيل لما
سبق من الاجمال
(قوله) مفردا حال من
ضمير مبنى قيل لا وجه
يدعو الى حمل بعض
قيود الحكم او صافا
للموضوع وبعضها
احوالا والاظهر
ولت مبنى اول مفرد
عليه ثم قيل ولك ان
تجعل مفردا حال من
ضمير في الاول وعليه
حالا من ضمير مفردا
فيكون حال كل عامل
عليه ويكون الضيقات
كلها للموضوع
والاول ركيك كثرى
والثاني فاسد بحسب
اللفظ والمعنى (قوله)
اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا
قبل زاد في كلام المتن
قيدى والصواب ما
ذكره المتن مطلقا
اذا الكلام في المعطف
على اسم لا واذا كان
المعطوف معرفة تميز
المعطف على المبتدأ ولا
يتصور المعطف على
اسم لا واذا كان

الظاهر مقام الضمير كما هرفت في ضمن التوجيه الثاني الذي ذكره الشارح بقضوان ولا يبعد لان
هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون
جملة يسمى ضمير الشأن داخل في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون
معتزة وكان الرجوع عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده ثلاث توجه عليه
لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الرجوع منهما فقال (والظاهر) اي الرجوع (ان
قوله) اي قول المص (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (جملة معتزة)
اي جملة معتزة في اثناء القاعدة خبر ان قوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اي ليس بقيد مخرج
او مدخل وقوله (ليس داخل في بيان القاعدة) كالتأكيده لم يلزم لكونه ابيان الواقع لان ما لا
يكون قيد الاحتراز عن خروج فرد ودخوله يكون خارجا لبيان القاعدة يعني الرجوع
ان يكون جملة يسمى جملة معتزة وقيد او قويا لا احترازا او غير داخل في الجملة المبنية لقاعدة
ذلك الضمير ثم اثبت كون الرجوع هذا التوجيه باس من احدهما ما ذكره بقوله (فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم) اي في حكم بيان القاعدة وقال المحشي المصام عليه بالانسلم ان كون
عدم المدخلية في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في
البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقيد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون
على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه
التسمية او لا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعني ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة يشترط
ان لا يكون تابا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج
ان ما له دخل في القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع في الدليل الثاني لاثبات عدم
المدخلية فقال (وايضا) اي كاي بدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية
بدل ايضا على خروج شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعني انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اي يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة
بعد مستدركا زائدا او ما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخل في القاعدة باطل اما
الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة داخل في القاعدة يكون مغنيا عن قوله
يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرا بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير
فجرد قوله يسمى ضمير الشأن افاد ما افاده قوله يفسر فليزمن ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا
زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما
الظاهر في الضمائر ان يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد بين كونه مبهما وذلك القيد
قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض
آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فلي هذا) والقائه في فلي فصيحة والجار متعلق بقوله
انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعني اذا دفع لزوم الاستدراك
بجمل قوله على عدم المدخلية فليزمن على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج له فمعا الى حمل التقدم على

المطوف بتكرير لا
ايضا يجوز المطوف
على اللفظ والحمل
وقوله فحكم ما علم فيما
سبق لا يوجب التقيد
لاخراجه لان ما سبق
ما يعلم من هذا المقام
ولا يذهب عليك ان
الشارح قدس سره
لم يرد بذلك التنبيه على
وجوب ذكر هذين
القيدين واخلاق المص
بما بل اراد بيان المعنى
بان امر جواز الامر
ين في اي صورة ولا
ينفي جواز الامرين
في مثل لا حول ولا قوة
ايضا كيف وجوازها
مذكور فيها بل
يقول صورة التكبير
لا تخفى بجواز
الامرين بل فيها دور
وراء هذين وقد سبق
بيانها على التفصيل
فالفرض الان يتعين
بافادة غير ذلك
(قوله) ولم يجعل في
حكم التصل لمظنة
الفصل قبل لا حاجة الى
جملة مظنة الفصل بل
يكفي في منع البناء
الفصل بالمعطف وكانه
لم يلتفت الى فصل
المعطف فلهذا هو
على حرف واحد وهو
ضعيف اذ لم يكن
وحتى فصل كثير
وليس على حرف
واحد الا حرفان
وليس بمستقيم لان
التعليل بذلك لم يكن
لمنع البناء كيف وقد
صرح قدس سره بان

معنى ان المراد بتقديم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبوق المرجع لانه (لولا لم يحمل التقديم) في قوله
 ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرنا) في انشاء قوله ولا يبعد حيث قال متقدما من غير
 سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد
 الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى ضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعا
 الى الشأن) اى الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملة (خبر اعنه) اى عن الضمير
 (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم على الجملة)
 يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية
 بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطابق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراده قوله (فانه
 باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلق لدفع النقض وتقرير الدفع هو اننا لانسلم جريان
 هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه
 فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا
 الايراد يحتمل ان يكون معارضة في المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان
 الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج
 الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة لا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان
 يكون معنا كما قرأناه بان يقول لانسلم جريانها وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله
 فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشأن) لا يخرج عن الابهام بالكلية (لان لفظ الشأن مبهم
 ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه في الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع)
 اى الابهام الحاصل في هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شأن زيد قائم لا
 شأن غيره من الجمل (كلا لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعلا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون
 قوله فانه الخ مستند الى ان كان السؤال الوارد مقرر اعلى طريق المعارضة ويكون ابطلا للسند
 ان كان مقرر اعلى طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع
 الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا يستقضى بالمثال المصنوع واليه مال
 عصام الدين ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله
 واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشأن والقصة) تفسير لضمير يكون
 لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشأن او بالقصة يعنى ويجوز ان يكون
 ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا
 وبارزا) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا
 خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك المطف ههنا لكون المستترا والبارز قسم القسم
 يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى
 الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله
 واستتاره وبروزه ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا
 بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك

امتناع البناء لمكان
 العاطف بل علل وجه
 عدم كونه في حكم
 المتصل كما ان يزيد
 وعمر وكذلك وجود
 العاطف لا يمنع حكم
 الاتصال كما في هذا
 المثال بل المانع له الفصل
 بلا كما لا يخفى (قوله)
 يعنى ان الاصل في مثل
 هذين التركيبين قبل
 طوى ما اشتمل عليه
 الشروح في هذا المقام
 من انه جواب سؤال
 مقدرو هو انك قلت
 اسم لا المفرد التكرة
 مبنى ومثل لا باله ولا
 غلاى له مع افرادها
 وتكثيرها معرب لانه
 محل له الا دلل على
 اعرابها حتى ينتقض
 بهما فالحق بان يحمل
 تحقيقا لهذين التر
 كيبين من غير تقدير
 سؤال وهذا من
 عجائب الاوهام فان
 الشارحين لم يذهبوا
 الى ان جواب سؤال
 مقدر على ما ذكره
 وكيف يوجه العدول
 من تقدير السؤال
 بعدم الدلالة على
 اعرابها مع ثبوت
 الاجماع عليه بل عدم
 التقدير انما هو لعدم
 ظهور السؤال قال
 الرضى يعنى المص
 بقوله ذلك ان الكثير
 ان يقال لا بل لولا
 غلامين له فيكونان
 مبنيين على ما ذكر
 وجاز ايضا على قلة
 لكن لا الى حد

الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كعرفت (وان كان) اي وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح)
صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اي لاستتار الضمير (فيه) متعلق بـ يصلح (كان) اي يقع
الضمير (مستترا والا) اي وان لم يكن العامل معنويا او كان افظيا ولكن لا يصلح لاستتار
الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى واهل ما قام عبد الله وكان اول مفعول باب علمت نحو
قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اي يقع الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار
(مثل هو زيد قائم) (مثال) اي هذا مثال (للمنفصل) اي الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ
وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على راي بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اي هذا مثال
(للمتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر في كان على ان يكون اسما وجملة زيد قائم بفسره
والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اي هذا
مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال
في الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعول باب علمت
كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ومثال
الثالث انه زيد قائم ومثال قائم ومثال الرابع كاسبق في بيت الشاعر اعلم انه بقي ههنا شئ وهو ان
الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كونه العامل
معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرقا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال
المصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحته ان يقال ان كان معنويا او حرقا هو مرفوع كان
منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا او الافيانز انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ما هو
متفق عليه وهو المبتدأ الذي عامله معنوي واسم ما فكونه مرفوعا بها ليس يمتنع عليه لانه مختص
بلغة واماني بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف في بيان جواز حذفه وفي
تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اي حذف ضمير الشأن ولما كان قوله
وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح
الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن
اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثاني بان يكون
محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون نسبيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال
من الضمير المحرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعني ان
حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اي
جائز مع ضعف) وقوله (بمخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا
يعني ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بمخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكور
(مرفوعا فانه لا يجوز) حذفه (اصلا) اي لا بالضعف ولا بالقوة انما لا يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا (لكونه) اي لكونه المرفوع (عمدة) اي في الكلام لو وقع مبتدأ وعمدة لا يجوز
حذفها الا باقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازها) اي اما جواز

لتعذر في المتن وجمع
المذكر السالم وفي
الاب والاي من بين
الاسماء الستة اذا وليها
لام الجر ان تعطى حكم
الاضافة محذوف توفي
المتن والمجموع
واثبت الالف في الاب
والاي فيقال لا غلاي
لك ولا ملسلي لك ولا
اباله ولا اخاله فتكون
معربة اتفاقا هذا كلامه
وبه نبين المقام واتضح
المرام (قوله) اي
مشاركة اسم لاجن
يضاف قبل لافرق بين
التوجيهين في المال
وانما التفرقة في حل
تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركته تارة
الى اسم لا المضاف
اطهار اللام وبارجاع
ضمير له الى المضاف في
اصل معنى الاضافة
وهو الاختصاص
والتعريف متفرع
عليه لمخصوص المواد
وبارجاع ضمير
مشاركته تارة الى مثل
هذين التركيبين
وبارجاع ضمير له الى
تركيب يشتمل على
الاضافة وهو
اختصاص قوله في
اصل معناه اشارة الى
ان التعريف في
الاضافة زائدة على
اصل المعنى وح لا
يكون قوله الا ان بين
الاختصاصين تفاوت
كما يستفاد من كلام
المص بل زائدة عليه
ويحتمل ان يكون معنى

الحذف في المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اي فلكونه المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضمير منصوب بصورة ان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اي واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اي فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد اي) يلزم لحذفه حذف الضمير الذي يراد ايراده (بلا دليل عليه) اي بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد ثم شرع في التمثيل استشهاده بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اي مثال المنصوب الذي حذف مع ضعف شعر (ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وخطيبا) اي انه من يدخل قاسم ان ضمير شان ومن من كل المجازاة ويدخل بكسر اللام قبل شرط والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلقى مجزوم بحذف الالف في آخره على انه جزء الشرط والجزاء جمع جؤذرو هو ولدا البقر والمراد ههنا قتيان يشبهن في الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد انصارى صادف هناك ولدا نائشبهن باولاد البقرة وانما عملت في ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل عمل ان في من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضي الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كالم المجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه في حالة كونه منصوبا بان الخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعني جاز حذفه في كل موضع يكون دلالة الضمير منصوبا على انه اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) اي في وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الاناظره اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اي حذفه بنية الاضمار) يعني حذفه من اللفظ لا من التية كما سبق (ههنا) اي في موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اي مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اي المراد بنى الامكان الخاص الذي ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنفي الضعف بل لنفي الجواز ومثال في التنزيله (كقوله تعالى وآخردعوهم) اي آخردعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى هو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح في بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اي ذلك اللزوم اعني لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اي الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح

اصل معناه هو اصل الاختصاص او يكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لا بين الاختصاصين تقاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تقاوتا من مضمونات كلام المعص وهو اجدد بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقيدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كالا يخفى على من فهمه اظهر ومن البين انه لا سبيل الى اعتبارها واحدا بحسب المال فان حاصل الوجه الاول كون التشبيه لمشاركته للمضاف بعد جملة اسم لافي هذه الصورة اي زيادة الالف وحذف النون في الاختصاص وحاصل الثاني عكس الاول لان اعتبار التشبيه لمشاركته له حال كونه في صورة لا ياله ولا غلامين بدون زيادة الالف وبإثبات النون في الاختصاص فعل هذا يكون المشاركة لا ب له ولا غلامين له وعمل الاول يكون هو مشاركا بل المشارك

ح لا اباله ولا غلاى له
وهذا لا سبيل الى
الشك فيه وان كنت
في ريب بعد ذلك
تطيك بالمثل في كلام
الشارح قدس سره
واذا وعيت ذلك
فاستمع لما هو الحق
واعلم انه لا يستقيم
الكلام على ما ذكر
قدس سره ولا لان
التشبيه بالمضاف
واعطاه حكمه له انما
يكون بعد حصول
المصحيح لذلك وهي
المشاركة في اصل
المعنى فلا بد من
حصولها قبل ذلك
والا لمصحح التشبيه به
فان في متعين بحيث لا
سبيل الى احتمال آخر
جدا قال المص تشبيهه
بالضاف لشاركت له
في اصل معناه فيجوز
على ذلك ان تقول لا
اباله ولا غلاى له
فتنطى هذا التثني
احكام المضاف من
ثبات الالف وحذف
النون وهو على هذه
الفة معرب لانه اجري
مجرى المضاف بخلاف
الفة الاخرى اعني
لا ابالك فانه فيها معنى
لانه غير مشبه بالمضاف
وان كان مشاركا له
فيجرى مجرى
المفردات قال وانما شبه
بالمضاف في هذه الفة
القبالة لمشاركته
بالمضاف في اصل معناه
لان معنى نوك اوك
ابك قد اشتراكا في

او بالعكس وانما خفتا (لنقلهما بالتشديد) اي بتشديد النون (الواقع فيهما) اي في المكسورة
والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعني بعد اشتراكهما في ايقاع التخفيف
وفي اللة وجداهل اللة (ان المكسورة المخففة عاملة) اي حال كونها عاملة (في الملفوظ)
ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له ناصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما
ليوفيهن) حيث قرئ ان في التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة في كلا ناصبة ولم يبلغ
عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (في الملفوظ مع ان ان) اي مع ان
لفظان (المفتوحة اقوى شها) اي من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اي للمفتوحة
مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهي كون اولها مفتوحا لم توجد هذه المشابهة
في المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اي المفتوحة (اجدر)
اي البقى من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها من المكسورة (فاذا لم يجدوها) اي المفتوحة
في الاستعمال (عاملة في الملفوظ) اي في الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدر واعملها) اي عمل
المفتوحة المخففة (في ضمير الشأن) اي المقدر والتزموه (لثلازيد المكسورة عليها)
اي على المفتوحة (عملا) اي من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة في حالة تخفيفها في الملفوظ
مع نقصان مشابقتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابقتها (مع انه) اي مع ان لفظان (اجدر به)
اي بالعمل ولما كان في المفتوحة المخففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف
الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم
يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اي فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها في ضمير
الشأن ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اي الضمير المقدر المعمول (لثلافتون التخفيف
المطلوب ههنا) اي لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير ففوت الفرض من تخفيف ان لانها اما
خفتت لتقل التشديد الذي حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون
اقل من الاول وقوله (كايديل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعني يدل
حذف احدي النونين على مطلوبة التخفيف في ان المشددة ولما كان قوله ولم يجوزوا يعني
انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن التثني ههنا هو الامكان العام المقيد بحجاب
الوجود اعني في الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف
التثني قوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اي لما تقوا الضرورة عن الاظهار
واحتمل كلامهم التثني ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على التثني
بيان مرادهم بالامكان التثني فقال (وحكموا) اي انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن
مع ان المفتوحة) دون المكسورة لانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خفت)
اي حاله تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف
من بيان مسائل الضمائر من انواع مبنى شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها
فقال (اسماء الاشارة) وازافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قيل اضافة الدال الى
المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفة للعهد الحار جى بقرينة سبق

ذكر هاو لكون العهد الخارجي أصلا في مقام التعريف ولا يعدل عنه لالضرورة اراد الش
 ان يذكر القيود التي بها حصل تعريفه فقال (اي اسماء الاشياء المعدودة في المبنيات) قوله
 اسماء الاشارة اي الاسماء التي تدل على الاشارة شامل للقوى واغيره لقوله المعدودة في المبنيات
 يخرج منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا
 لغوية ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة
 مبتدأ وقوله (ما وضع) اي الموصول خبره يعني اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من
 التعريف ان يكون للماهية وكان اراد صيغة الاسماء بالجمع منافي له ولم يوجد له مفهوم وكل شئ يشمل
 لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صفة
 الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اي اسماء) يعني ان
 الموصول عبارة عن الاسماء لطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذي وضع لمعنى
 بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اي من الاسماء (لمشاراليه) ولما كان المشاراليه ههنا عبارة
 عن المعنى قريبة كونه الموضوع له فسر الش بقوله (اي لمعنى مشاراليه) يعني ان كل واحد منها
 موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشاراليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة
 التي دل عليها لفظ المشارو منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي يدل عليه قوله
 اشاراليه اي يشاراليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان
 الاشارة عند اطلاقها) اي عند ذكرها مطلقا (حقيقة في الاشارة الحسية) واذا كان المراد
 بالاشارة اشارة حسية لاذنية وكان استعمال اسماء الاشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه
 استعمالا في معناه الموضوع له في الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف معنا (ضمير الغائب
 وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا للتعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا
 موضوع لمعنى يشاراليه يعني الى مرجعه وانما لا يرد (فالها) اي فان الضمائر ليست موضوعة
 للمعنى المشاراليه بالاشارة الحسية بل هي موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
 لاحسية) فاما اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود في الذهن لا الى
 زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله
 تعالى تلك الجنة التي (بما) اي اسماء الاشارة التي (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اي مثل
 ما في هذه الاية لا يدخل في افراد اسماء الاشارة التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة لوجود
 القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشاراليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة في هذا (محمول
 على التجوز) اي على المجازي على الاستعارة المصرية بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس والمشاهد
 في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علته بناء اسماء الاشارة بقوله
 (وانما بنيت) اي اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اي لمشايتها
 (بالحروف) التي هو مبنى الاصل في احتياجها الى الصفة في تعيين معناها كما ان الحروف
 احتاجت الى المتعلق في الدلالة (كسابق) وقائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء
 الاشارة في النوع الاول من المبني اعني انه داخل في نوع ما ناسب مبنى الاصل لافي النوع

هذا المعنى وهو نسبة
 الابوة الى المذكور بعد
 اللام مثلها في الاضافة
 وان اختلفا في ان
 الحذف يفيد قوة
 الخصوصية حتى يصير
 معرفة واثبات اللام
 لا يصير معه كذلك فلما
 اشتركا في اصل معنى
 الاضافة حمل على
 المضاف فاجرى
 مجراه فلذلك قيل لا
 ابالة ولا غلامى له انتهى
 كلامه في وقال في
 الامالى كل نكرة
 نسبت الى منسوب اليه
 باللام وحكمها يختلف
 باعتبار افرادها
 وباعتبار اضافتها
 فالقياس استعمالها
 مفردة لان اللام
 قطعها من الاضافة
 لفظا ومعنى كما في سائر
 الابواب ويجوز على
 غير القياس وهو مع
 ذلك ليس بالكثير
 في الاستعمال اجرؤا
 مجرى المضاف في
 الحكم لا في المعنى
 فتعطي احكام المضاف
 من اعراب مجرى او
 حذف كون حتى كانت
 مضافة فتقول في لا
 ابالك وفي لا غلامين
 لك لا غلامى لك تشبيها
 له بالمضاف لمشاركتها
 له في اصل معنى
 الاضافة من حيث
 كونه منسوب الى الثاني
 على اصل معنى تلك
 النسبة لامل الا
 اختصاص التعريف
 الذي جعلها الواحد

الثاني الذي هو غير المركب ثم شرع في قسميهما فقال (هي) (اي اسماء الاشارة) (ذا) فقلوه
 هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضي عند الشق بقرينة انه
 جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال (حال كونها) اي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان
 المذكر اسم جنس شامل للثنية والجمع اراد الشق ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المتى
 والمجموع بقرينة المقابلة ولما حمل الشق قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه
 انه يلزم ان يكون حالا من الجزأى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المص
 حيث عرف الحال فيما سبق بما تين هيئة الفاعل او المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف
 ما ارتضاه غير مرضي فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر)
 اي ذا (المبتدأ) يعنى هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت
 حالا من الفاعل معنى واعتراض المصام على هذا التوجيه يمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده
 ليس بخبر للمبتدأ بل هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذه
 يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم المصام بعد
 ما بين ركاكة الشارح رجح ان يكون خبر هي محذوف اي خسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر
 خبره كارجحه صاحب الامتحان وزي زاده وغيرهما قول لعل جميع الشارح هذا التوجيه
 وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم بقوله (ولم تاه ذان) معطوف على ذا قبل الربط
 كما هو مرضي الشارح يعنى وذان حال قولها لمتى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا فعنى
 الرفع والنصب والجروعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح
 الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اي ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء
 الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اي في حالة النصب والجرو ثم فسر بما يطابق به مرضيه
 فقال (اي ذان وذين حال قولهما لمتى المذكر) ولما كان لفظ لمتاه حالا وحققا ان تكون
 مؤخره عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم)
 على صيغة المجهول اي قدم لمتاه مع ان رتبته تقتضى تاخره (ليكون الضمير) اي الضمير المجرور
 الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخره عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب
 الثلاثة الباقية) وهي قوله للمؤنث تاو ما عطف عليه والمتاه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك
 الاعراب فقال (فقوله) اي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف
 عليه مقيدا لكل واحد منها) اي من ذا وما عطف عليه (بحال) من كونه للمذكر وللؤنث وغيرهما
 (كان) اي ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبراله) اي للفظ هي ولما كان في
 لفظ ذان لفتان احدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل في حالة
 الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل في حالة النصب والجرو وتانيتهما ان يكون مبنيا على
 ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ في بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه
 مبنيا على الالف (في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجرو) وقوله (منه) خبر مقدم (قوله

معين قال ومن ثم بيني
 ومن اجل ان هذا
 الحكم كان من اجل
 تشبيه باصل معنى
 الاضافة انهم لم يسلطوا
 في لا ب فيها لان هذه
 النسبة ليست نسبة
 الاضافة فلذلك لم تعط
 حكم الاضافة باعتبارها
 بخلاف النسبة التي هي
 بمعنى اللام (قوله)
 لفساد المعنى قيل قال
 المص ولانه لو كان
 مضافا لزم الرفع
 والتكرير وكان لم
 يذكره في المتن لانه
 معارض بانه لو كان
 مفردا لزم عدم الالف
 ووجود النون وكما
 يمكن ان يتدبر عن
 عدم التكرير و الرفع
 بانه لا غير صورة
 المضاف شابه المفرد
 التكرير فلم يرفع ولم
 يكرر ونقول قال في
 الشرح مذهب سيويه
 ومن تابعه ان ما
 ذكرناه مضاف واللام
 لتأكيد الاضافة
 فلذلك كانت فيها احكام
 الاضافة وانما غره
 من ذلك وجه احكام
 الاضافة فظن انه
 مضاف وليس
 بمستقيم لاصرين احدهما
 اننا قطع بان قولهم لا
 اياك يعنى لا ب لك
 ولا خلاف ان لا ب
 لك غير مضاف فوجب
 ان يكون الاخر مثله
 والوجه الثاني ان لا
 هذه اعني التي تنصب
 ما بعده لا تدخل الاعلى

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القليل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ
 ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه
 من هذا القليل على احد الوجوه المقررة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين المراد
 بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان
 بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ههنا بمعنى لعمرو الله هذان مبتدأ وساحران
 خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرة له كذا نقل عنه وانما
 دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح
 نسخة مشتملة لها (والله مؤث) (الواحدة) (نا) اى اسما الاشارة حال كونها موضوعا للمؤث
 الواحدة سبعة احدها ناقص والا قول بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو نا
 فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله
 (قيل هي) اى كلمة ناهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤث الواحدة) وهى اللغات السبع التى
 يذكرها المصنف (لانه) اى اصلها ثابت لانه (لم يثن منها) اى لم يكن شئ من لفظها من اللغات
 (الاهى) اى الانا (وذى) وهى تانية من السبعة الموضوعات للمؤث الواحدة ثم ذكر القول
 الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هي) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة
 انما تكون الاصل (لكونها) اى تكون ذى (بازاء ذال المذكور) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء
 اللغة الموضوعات للمذكر وهى ذا (فيثنى ان يناسبها) اى فيثنى ان يناسب المؤث لمقابلته من المذكور
 فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكن اداة التانيث كما فى تضرين ثم ذكر القول الثالث
 من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تاو ذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروع ولوجود المرجح
 فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (وللقول)
 اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تاو ذى (قد متاعلى سائرهما) اى على سائر
 اللغات الموضوعات للمؤث الواحدة (لقرعيتها) اى لقرعية سائر اللغات (وتى) (قلب الالف)
 من (ياء) وهى ثالث اللغات (وته وذى) وهى خامسها حال كونها (قلب الالف) من تافى ته
 (والياء) اى قلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر (وتهى)
 وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعمها حال كونها (بوصل الياء) اى بحمل الياء موصولا
 (بهاء) بخلاف الاولين (ولمتاه) (اى اثنتى المؤث) (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا
 لمتى المؤث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعوا وهما مفيد
 ان اعمى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر
 ولما اخص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص
 بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى
 المؤث الواحدة (الاتا) اى الالة نادون اللغات السائرة وانما اخص هذا لارادهم (الكثرة

التكرات ولو كان
 مضافا لكان معرفة
 وح يتبع دخول لا
 عليه وصحة دخولها
 دليل على انه غير
 مضاف وذكر فى
 الامالى وجه ثالثا
 وهو انه لو كان معرفة
 لكان لواحد مخصوص
 ونحن نقطع بان قولك
 لا اخالك ليس لواحد
 مخصوص وانما هو تنى
 لجميع الاخوة اما
 باعتبار الزوم واما
 باعتبار نفسه كما فى لا
 رجل افضل منك ولما
 كان اعتبار جانب المعنى
 اقوى اكفنا هناك
 بالتنبه عليه وما ذكره
 الفائل من المارضة
 لا يصح لضرورة ان
 القول بان هذا الذى
 غير داخل فى حقيقة
 ذلك الذى والا لكان
 لوازمه باسرها
 موجودة فيه بل اثبت
 بعض احكامه له تشبيه
 به لا يكون معارضاته
 لو لم يكن هذا خلا
 فى حقيقة ذلك لما ثبت
 فيه هذا الحكم وما
 ذكره فى الاعتذار
 عن سيئويه واكثر
 التعوين ما خوذ من
 كلام الرضى فانه قال بعد
 نقل كلام المص
 واعتراضه عليهم
 وجواب لم يرفع ولم
 يكرر لكونه فى صورة
 التكره والنقض من
 الفصل باللام لا
 يرفع ولا يكرر فكيف
 يرفع ويكرر مع الفصل

دورها على الالسة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى
بعض النحاة (من اختلاف اواخر ذان وذين) فى نثية المذكر (ونان وتين) فى نثية المؤنث وقوله
(باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع
فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير
راجع الى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المحصورة فى نثية ذاو تاوهى ذان وتان
معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف
مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثنى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجهور
النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى
العامل زفهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف
العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لنثية المرفوع وذين وتين)
بالياء (لنثية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على
صورة المعرب اتفاقا لا لقصد الاغراب) اى لان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على
المعاني المتصورة حتى تكون معربة مخالفة لاختلافها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم
كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لبنى الاصل الذى هو
الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ
من هذا الوقوع وهى مع ان الحكم بينها على لوجود علة والى مسلك العقل اولى
من السلوك الى مسلك الوهم (ولجمعهما) (اى لجمع المذكر والمؤنث) (اولا مدوا قصرا)
وتفسير الش بقوله (اى ممدودا ومقصورا) اشارة الى ان قوله مدوا قصر احالا من لفظ اولاء
يعنى من اسماء الاشارة اولاه حال كونها موضوعا لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك
اللفظى وحال كون لفظ اولاء مفعولا بالمدى بوجود الهمزة المكسورة بعد الف بان يكون
مبنيا على الكسرو بالقصر بعدم الهمزة بعد هابان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة
الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا ريد ايراده على
هيئة المقصور (بكتيب الياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوى وقصوى ولما فرغ
المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملاحظات شرع فى مسائلها
من حيث لحوق بعض الحروف بابولها وياخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسماء الاشارة)
تفسير لم يرجع الضمير المنصوب ولما كان اللحق مشعرا بالكون فى الاخبار اذ ان انفسه
على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى)
اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى انه (يدل على اوائلها) بذكره اللحق الاخص واردة
الدخول الاعام وبذكر المقيد واردة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل اللحق)
وانما قيد به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترزه عن الدخول على سبيل الجزئية
والحاصل ان قيد الدخول بلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيد بلى سبيل
اللحق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطفت تفسير للحرق لان اللحق هو

باللام ان لا يرفع ولا
يكسر فكيف يرفع
ويكرر مع الفصل
باللام وهذا الجواب
ليس مستقيم لان اسم
لا المعرب مجرر
اعراب المحذوف منه
نون النثية لا يكون
فى صورة النكرة
(قوله) والغرض من
الفصل باللام ان لا
يرفع ولا يكرر قلنا
هذا الغرض ينال
قواهم فزيدت اللام
تأكيدا للام القدرة
كتيم الثانى فى ايتيم
عدي على مذهب من
قال ان ييم الاول
مضاف الى عددي
الظاهر فكان الفصل
بين المضاف والمضاف
اليه كالفصل وكيف
يصح كون اللام زائدة
لذلك الغرض وقد جاء
الفصل باللام للجمعة
بين المضافين فى
النادى كقوله يا بوس
للجهل ضارا لا قوام
وقال الرضى فى جواب
قوله لا اياك يعنى لا اب
لك باتفاق فوجب ان
يكون غير مضاف مثله
قد اتفقوا ان معنى
الملتزم اعنى لا اياك
ولا اب لك سواء ولم
يتفقوا ان اياك واب
لك بمعنى واحد وقد
يكون المقى من الملتزمين
واحد مع ان السند اليه
فى احدها معرفة وفى
الاخرى نكرة
فالسند اى خبر لا
اياك محذوف اى لا

لعمري (بعد اعتبار اصالتها) اي اصاله اسماء الاشارة بمعنى لا اعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهي) اي حرف التنبيه (كلمة ها) وتأتي هي باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس في الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير بالحقوق ودفع لما يتوهم من اتصاله في الخطاب جزء منها والفاء في فهو ينفي ان يكون للتفصيل اي والهاء في كلمة هذا ليس جزء من اسماء اشارة في الحقيقة وان كان جزء منها في صورة الخط (وانما هو) اي انما لفظها (حرف جي به) اي الحق باوائل اسماء الاشارة (للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي به للتنبيه) اي لفائدة تنبيه المخاطب (على النسبة الاسنادية) اي على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التي بعدها لكونها من الامور التي يجب ويستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم وها ان زيد قائم) وقال البيضاوي في متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال ها ذلك وانما بقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله ما لم يلحق اللام كما اشترط به البيضاوي في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها اي يلحق بعضها الان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورد الشارح الفجوداني عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف للمانع وجد في اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهي افادة التبديد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها التلاويهم عدم جواز الفصل بينهما وبين دافع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ باخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالاخر وكان الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اي باواخر اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال باخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل واردة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاخر لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخل في القاعدة المقررة بانه اذا قبل الجمع بالجمع يراد به اقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اي حرف مخاطب به (وهو) والحرف الذي يتصل بالا واخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اي مسمى الكاف وقوله (تنبيه) مفعول له بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا فاعل - الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع او صل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم بالتنبيه فانصل (على حال الخطاب) اي على حال الشخص الذي وقع به التخاطب باسماء الاشارة لا قوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعني تنبيهها على الحال التي هي جزء من مجموع الافراد (والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت يكون ذلك تنبيها على حال الخطاب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزء من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضائر

ابالك موجودا ما في
لا بلك فهو لك اي
لا ب موجود لك
فالجملة الاولى بمعنى لا
كان ابوك موجود
او الثانية بمعنى لا كان
لك اب فحوى الجملة
واحد مع كون المستند
اليه في احديهما معرفة
وفي الاخرى تنكرة
وهذا ايضا ليس
بمستقيم لضرورة انها
ليسا بيدين بحسب اللفظ
فاذا ثبت الاتفاق على
الحكم باستوائهما ثبت
كون ذلك محسب
المعنى اذ لا واسطة بينه
وبين اللفظ سلطانان
المراد بالمعنى ما هو
اخص من الفحوى
وانه واسطة بينهما
لكن لائم اتحاد
هذين التركيبين بحسب
ايضا الظهور ان حاصل
قوله لا كان ابوك
موجودا انتفاء وجود
اب مخصوص وحاصل
قوله لا كان لك اب
انتفاء جنسه اعم من ان
يكون واحدا او كثيرا
والغايه بينهما ظاهرا
جدا فلا يصح عند
ارادة احدهما التعبير
بما يؤدى الاخر وعدم
تعهد الاب بالنسبة الى
شخص واحد لا عبرة
به لانه امر لا يستفاد
من اللفظ بل من
الخارج على ان مادة
الخطاب لا تختص بهذا
المثال بل تم نحو لا
اخالك فليفرض
الكلام فيه (قوله)

والضائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسما وقد جعل حرفا قاضي وجهما
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال (وانما جعلت هذه
 الكاف حرفا لا متاع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اي تلك الكاف (اسما
 لم يتمتع ذلك) اي وقوع والظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيها ان
 يقول ضربت زيدا وزيدا وهذا الاستدلال باطل للآزم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر
 موقعها وقيل عليه ان الاسم لم يكن جوازا لذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضائر المستترة
 في افعل وفعل وفعل من المتكلمين والمخاطب اسما مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها
 لجوب الاستتار فيها ولو كان جوازا لوقع لازما لمتاع انفكك الاسمية عنها فاجيب
 بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذي يلزمه الجواز هو الذي يكون من مقولة
 الصوت اللفظ والضائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندي بان فيه
 دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال قاله المتحان ولا يخفى هذا كلام على السند واللازم
 اثبات المقدمة الممنوعة واني هذا واجب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه
 الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذلك انبت بسكون الباء فحينئذ
 لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم خطه من الاعراب
 اذ لا يمكن جملة تابع الاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تاكيدا لانه متباين ولا جملة
 مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع
 الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره
 صاحب الامتحان و اشار اليه العصام بتصويره لا يبعد ثم شرع في بيان انواعها فقال (وهي)
 (اي حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف
 الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خسة) خبره وانما جئ في اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر
 ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون ميمه حرفا فارح الحرف يجوز تذكره وتانيته وانما
 ترك ما هو الاول وهو اعتبار التانيث ههنا حتى يكون مقر الحرفية حروف الخطاب لتحصل
 الموافقة بقوله في خمسة كذا في العصام (والقياس) اي الاصل في بيان عدد حروف الخطاب
 (يقضى) ذلك الاصل (السته) لكون الاحوال المعبرة في الخطاب ستة ثلاثة للمذكر الخطاب
 وثلاثة للمؤنث الخطابية ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اي ولما اشترك
 ثنية الخطابين في اللفظ (فرجعت) اي وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله
 (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة في تركيب الشارح لزجه قول المصنف بقوله
 ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اي حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة
 (في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء
 الاشارة يعني) اي يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومتاهما وجمعهما وهي) اي وانواع
 اسماء الاشارة ايضا (سته) لان المعاني فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة
 الى خمسة) كارجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

وانما خص سيويه بهذا
 الخلاف لانه العمدة فيها
 بينهم قيل فيه بحث لانه حكم
 المحقق الشريف قدس
 سره في شرح الكشف
 بان الخليل اعلى كفايته ولا
 ريب في ان الامر كما قاله
 قدس سره وان القائل
 يحرف الكلم عن مواضعه
 فان الشريف قد صرح في
 ذلك الصرح بان سيويه
 اعلى كفايته من الخليل
 وغيره من علماء العربية
 كما لا يشك على من نظري
 اول سورة البقرة قوله
 اولان في بيان الخلاف
 لاتعيين المخالفين قيل لا يخفى
 بعده عن العبارة وليس
 كذلك بل الظاهر ذلك
 فانه لو كان المراد بيان
 المخالفين لوجب تعدادهم
 ولم يفعل ذلك في غير هذه
 المسئلة ايضا والعجب ان
 القائل في كلا الاحتمالين ولم
 يبين ما يحمل عليه الظاهر
 ان الثابت عنده ذهول
 المص عن كون هذا
 مذهب جمهور النحاة
 وذلك من قصور اطلاعه
 فان المص صرح في الامالي
 وغيره بان ذلك مذهب
 اكثر النحاة (قوله) وهي
 زائدة عند البصريين نافية
 مؤكدة عند الكوفيين
 قيل الظاهر ان زيادتها عند
 البصريين ايضا لتأكيد
 النفي وهذا ناقص لما سبق
 من كلامه ان ما الزائد نالا
 يتعلق بها غرض اصلا
 (قوله) اي اسم اشتدل
 لينخرج آه قيل جعل
 الاشتدل بمعنى كون الخبر
 مسموغا عنده فاجاب

لاخراج الحروف الا
واخر الاميين ما اريد
بكلمة ما ولو جعل الاشتغال
بمعنى كون الخبر متعلقا
مذكور الاضافة معنى فيه لم
يحتاج له اليه والاحتياج
ليس لمجرد اخراج
الحروف الا واخر
المذكورة بل لكل مجموع
من الحروف الا واخر
وجزاء آخر لاشتغاله على
الجار كما اشتغاله الاسم وليس
كذا فان معنى اشتغال الشيء
على آخر تحقيقه في ذلك
الشيء ليس الا ولا يخفى ان
عمل الاعراب يشتمل على
علم المضاف اليه لتحقيقه
وثبوت فيه فاحتج الى
جعل ما عبارة عن الاسم
لاخراج ذلك وليست
الحروف الاوائل والا
واسط تشتمل على علم
المضاف لان عمله الاواخر
فلا يصح الا الاحتراز الا
هنا (قوله) والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفة
به لكن المشتغل على علامته
اعمر منه وما هو مشبه به قيل
اشارة بقوله وان كانا
مختصا بما عرفة به الى احتمال
ان لا يكون مختصا بالظاهر
ما عرفة به بان يراد بما نسب
اليه حقيقة او صورة وقوله
ولكن المشتغل على علامته
اعمر منه وما هو مشبه به مبني
على ان يراد به المشتغل على
ذات العلامة لا على العلامة
من حيث انها علامته او
الاشتغال حقيقة او صورة
وقبه انه ينتفض تعريف
المجروح بمثل غلام غير
مجرور ويمكن ان يدف
بان المراد بعلامه المضاف

لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث
اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء. ولما فسر الش الحصة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر
بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها
(لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق
من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها افراغاه او كان كلهما اصولا برأسها ستة وهى
تارذى وتنه وذه وهى فلو اعتبر الافراد فيها كان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى
ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما
وواحد لجمعهما واما اعتبار المص في المضروب فيه الحصة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد
وانما اعتبر المصنف لانواع دون الافراد لانه في صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف
الخطاب لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال
ثم الغاء في قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل
من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل
ولذا فسر الشارح بقوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف
الخطاب الحصة في مضروب انواع اسماء الاشارة الحصة (خمس وعشرين وهى) (اى تلك
الحصة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداء هذا ذاك منتها (الى ذاك) (يعنى) اى
المص بقصد بقوله هذا ان تلك الحصة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا شرت) اى اذا
اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى وارتد الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (واذا
كاذا شرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ
(واذا كم) اى احدها ذاك (اذا شرت الى مذكر) اى المفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء
(و) (على هذا القياس) (ذاك) وتوسيط الش قوله على هذا القياس بين حرف العطف
وبين ذاك لارادة مزج لفظ ذاك فيما قبله من بيان اثنين مواقع الاستعمال والافهنا
اللفظ في كلام المص معطوف على قوله ذاك من قيل عطف احدا جزاء الخبر على
جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الش وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على
القياس الذى قلت بقولى اذا شرت الخ وعلى ارادة المص عطفه على ما قبله وهى
ذاتك في حالة الرفع (وذيتك) في حالتى النصب والجر (اذا شرت) اى اذا اردت
الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال
كونه منتها (الى ذانكن) في حالة الرفع (وذيتكن) في حالتى النصب والجر (اذا
شرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جمعاً مؤنثاً (وكذلك البواقى)
(يعنى) اى يربد المص بالبواقى (تاك) اذا شرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد
مذكر انتها (الى تاكن) يعنى تاك تاكا تاكم تاكا تاكن والمشار اليه فى كلها
مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل
فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تاقى لان تاقى مقلوب تاكامر والى الثانى
اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا شرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن

اي منتها الى تيكن تيك نيكما تيك تيك نيكما تيكن وفوله (وتامك) في حالة الرفع (وتيتك) في
 حالي النصب والجر اذا اشترت الى تنبيه المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتها (الى تانكن
 وتيكن) اذا اشترت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعني تامك تانكما تانكن تامك تانكما تانكن
 (واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشترت الى المذكورين او المؤنثات (واولئك بالقصر)
 اي بغير الهمزة بعد الالف منتها (الى اولانكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف في ذي بانه هل
 يتصل به حرف الخطاب او لا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورد الزمخشري والمالكي
 وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التي تتعلق باسماء الاشارة من حيث
 ما يدخل فيها ويتصل بها شرعا فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اي يستعمل (ذا) يعني من
 غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اي اذا اردت الاشارة الى المشار اليه
 القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اي ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد)
 اي اذا اشترت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اي يستعمل لفظ
 ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اي اذا اردت اشارة الى المشار اليه الذي يقع في
 الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط
 وذلك للبعد حتى يكون الوضع مطابقا لطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر)
 اي المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط) لكونه من الامور النسبية (لا يستحق
 الا بعد تحقيق الطرفين) من البعد والقرب لكونه عبارة عن المتخلل بين الشدين فاعتبر
 جانب التحقيق ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى
 قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال
 اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من
 هذه الكلمات الثلاث) اي ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد
 من ذا والاخرين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا للبعد
 والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اي ولهذا
 لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اي فرق زامن اخويه مثلا باستعماله في القريب
 (مذهبا) اي مذهبا حاصل يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اي
 نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اي لفظ يقال ولم يقل وحي ذا للقريب
 ونحوه من العبارات كما هي عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات
 التي تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اي الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة
 باللام والكاف (وتلك) اي الموضوعة لتنبيه المؤنث مقارنة بالكاف (وتلك)
 اي الموضوعة لتنبيه المذكور مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخيرين)
 تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذاك وتلك يعني انهما تدخلان
 هذا الحكم اذا كانتا نونهما بالتشديد (واولئك) اي الموضوعة لجمع المذكور والمؤنث
 بالاشتراك (باللام) اي اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين الاولين الكاف وقوله
 (اي هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (وكلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ

اليه ما كان حاصله بحرف
 الجر حقيقة وان انعم بما
 اشتمل على علم المضاف اليه
 ليس اولي بتقدير ان لا
 يخص المضاف اليه بما عرفه
 به كما يقتضيه كلمة الوصل
 وقوله قدس سره وان كان
 مخصصا بما عرفه به عدة بين
 تلك الاشارة والمعجب من
 القائل انه تصدى لتسمية
 وهم ذلك بالحاق لفظ لا
 دليل عليه وتوهم انتقاض
 تعريف المجرور بمثل غلاي
 عجيب فانه ليس بمشتمل على
 العلامة لا حقيقة ولا صورة
 والقول بكون المراد بلفظ
 العلامة مجردا لكسرة
 او الفتحة او الياء سواء
 كانت من حركات او اوائل
 الكلم او اواخرها وسواء
 كانت من حروفها اصول
 او زوائد هافساده اظهر
 من ان يخفى ودعوى ن
 هذه مراد الشارح قدس
 سره ومبنى كلامه قرينة بلا
 صرية فان قلت يلزم المصير
 الى ذلك من ادخاله نحو كفي
 بالله مع انه ليس بمضاف
 اليه قلت نظرا لشارحه فيه
 انه وان لم يكن بمضاف اليه
 لكنه مجرور بواسطة
 حرف الجر وكل ما هو
 كذلك فهو مشتمل على
 علامة المضاف اليه فهل
 يلزم من ذلك اخراج
 العلامة عن معناها كالا
 واعلم ان كلامنا هذا مسوق
 لبيان مراد الشارح ونحن
 لانم ذلك بناء على انه لا
 يقصد بالمد الا ما ليس
 بزايد لان الحد باعتبار
 المعاني لا يدخل الامور
 التي لا معنى لها فانه لا

وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذاواخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تغيير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منهما اذا استعمل بتلك الصورة فيكون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه ان لفظه كما فسر به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فافاده المعصم من انه لو كان المراد ذلك لكن على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وتلك وذلك المشددين واولئك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجعلا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك وذاك المخففتين واولئك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وتلك وذاك) حال كونهما (مخففتين واولئك بغير اللام) وقوله (فلمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه) يكون (للقريب) نحو ذلك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذاك وتلك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الياء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض النسخ (كسر الهاء) اذا شددت نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فالمكان) اى ثمة وهنا بلفظية فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسما الاشارة لانه ايضا للاشارة الى المكان كما قال هذا

وؤدى الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المصنف فالامالى وايضا اضافة العلم الى المضاف اليه بعيد الاختصاص فلا يدخل فيه اى في تعريف الجبرور ما لا يدخل في المضاف اليه (قوله) وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه فيه نظر لان المصنف صرح بدخول اللفظ في التعريف كما عطف عليه وكان الشارح قدس سره يخبر كلامه على عدم التام (قوله) وذهب في ذلك الى مذهب سيويه قال فى الترح والجبرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت صررت بزيد فقد أضفت المورود الى زيد بواسطة حرف جر ولذلك سعى حرف جر لانها تخرج معاني الافعال الى الاسماء قال الرضى بنى الاموالا على ان الجبرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد ساء سيويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ماهو المشهور لان من اصطلاح القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اراد به ما يخرج باضافة اسم اليه محذوف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث المعنى فلا شك ان زيدا في صررت بزيد مضاف اليه اذا أضف اليه المورود بواسطة حرف الجر وانت خبير بان العامل على ذلك احاطة افراد الجبرور فلا يحصل الفرض بتأدية المشور (قوله) مراد اقال المصنف احترازه عن مثل

المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوع بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اي لا يستعمل ثمة واخواته (في غيره) اي في غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقي والحسي اي لا يستعمل في غير المكان الحقيقي الحسي سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسي (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لملاقة المجاز يعني انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصرية التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية وغيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للإشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدهما من الاوصاف وقوله (واما ما عداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعني ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ما عداها اي ما عدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالنذكرات ههنا في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما وبين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواق فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره المصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للطرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواق فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المبنى فقال (الموصول) وقوله (اي الموصوت المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام في قوله الموصول لله مدحار جي وقوله (في اصلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (مالا يتم جزءه) وقول النح (اي اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل للعالم ولو كان معرفة لزم معلومته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزء تمييز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم الى فاعله يعني لا يتم جزئيته وقوله (يعني لا يكون جزء تاما) تفسير على طريق يوضح ان التمامية صفة للعجز لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل واذا ايضا ان التني راجع الى القيد اعني نفى التمامية لاجزئية وقوله (ان كان جزء) اي تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزء (تميزا) اي ان كان نصبة على التميز وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار في نحو قواهم ثم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير) عطف على قوله لا يكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير (جزء تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال المصام وبعد جملة فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان في التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسر به لتلك

قوله قلت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواجبه حرف جر تقديره او لكنه محذوف غير مراد واعتراض عليه الرضى بانه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية فيه ظاهر وايضا انت مقرر بتقدير الحرف فيه وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملقوط به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجرباق كانت قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا جبر وجر حرف مقدر فيكون على نحو ما انكر من حدهم العرب بانه يختلف آخره ويغضى الى الدار كما الزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كانت في الفاعل انا محذوف ليعرف فيرفع وقد جعل معرفة حقيقة حاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مراد بآقيا عمله اي الجرب والجواب ان المراد هو الثاني كما دل عليه صريح عبارة قوله فيكون على نحو ما انكر من حدهم العرب ويغضى الى الدار قلنا هذا وما يكون كذلك ويلزم الدور ان لوحد بمظهر الجرب فيه فاعلم ثم قال الرضى اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف جر

الاشارة اولاً لانه لما فسر على التقدير الاول بلا يكون فسر في الثاني بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه في الموصول (ملا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (في كونه جزءاً اولياً) نحل اليه (المركب اولاً) اى انحلالاً اولياً لانه اذا انحل اليه انحلالاً ثانوياً يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصاً لكونه جزءاً الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء الذى لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه ولكنه لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كفى المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلاً جزؤاوى للجملة وتخل الجملة اليه انحلالاً اولياً فان لم يحتاج الى انضمام امر آخر نحو زيد في قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر في كونه جزءاً اولياً فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدئاً يحتاج في كونه مبتدئاً الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول في التعريف ما لا يكون جزءاً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدئاً لا يكون مبتدئاً فلا يكون جزءاً اصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نفي) في التعريف (كونه جزءاً تاماً) بناء على ان النفي يرجع الى القيد (لا جزءاً مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً اولاً (لانه) اى عدم نفي الجزئية ثابت لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب (بعد كونه جزءاً تاماً) بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضاً) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفياً للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزءاً تاماً) لكونه جزءاً الجزء (اولياً) اى ولا اولياً لانه اذا انحلت الجملة اليه تخل اولاً الى مجموع الموصول والصلة وثانياً الى الموصول وحده وهذا يظهر فائدة قيد الكون والانحلال قوله ولا قوله (الابصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشئ الابصلة (وعائد) ولما يوهوم توجه النقص على التعريف بانه باطل لكونه مستلزماً للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منه تبحر المراد فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة في التعريف (مضاهي اللغوى) وهو ما يتصل به (لا الاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير طائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال الخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى فعرفتها اى معرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما يوهوم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة المنوعة بقوله (والقرينة على ان

بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافاً الى زيد لكنه بنفسه لا يحرف الجر كما كان مضافاً اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضاً ولم يحتاج في اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد تعدى اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدي بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملاً من الفعل هذا كلامه وليس ميناء الفعول عما قال المص والغرض ان يندرج فيه اللغوى واللفظى ولا يمكن التشريك بينهما الا بذلك التعريف واذا فصل باخص من ذلك بل يريد الرد عليه بان قولك هذا وقصدك التشريك بهذا الحد بينهما ليس بمستقيم وتقول وبالله التوفيق ان الاسم لا يتغير بنفسه والاسم لا يعمل الجرا لا النيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف في الاضافة اللفظية فكيف يكون المضاف اليه مجروراً والنجاح متفقون على اعتبار حرف الجر في الاضافة اللفظية فانهم يقولون بان العامل في المضاف اليه مطلقاً اما الحرف المقدرا والمضاف لثباته عن الحرف ولا قائل بالفرق هنا بين المضاف اليه بالاضافة اللفظية وبينه بالاضافة المنووبة والشيخ الرضى لو وقع في تلك الخفاقة قد اضطررب في هذا المقام وتعين ما هو العامل في المضاف اليه بالاضافة

المراد بها) اى بصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى) هى (قوله) اى قول المعرف (وعائده فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله (وعائده مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) الخ دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله (وعائده) ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاجراج (مثل اذ وحيت) من تعريف الموصول لانها ليس بموصولين لانها وان وجدت بعدها جملة (و) لكن (ليس) لهامصلة اصطلاحية) لعدم العائده فيها واذا كان لفظ عائده لا يخرج شئ مقار للمعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيد لازما واذا كان القيد لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائده لكونه مندرجا فيه ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (والقائل) اى ويجوز ان نقول (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يتمتع (ان يعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزء الامع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائدها) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان دفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور آخر وكون ذكر العائده مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائده وكان العائده ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائده مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مبنيا على ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائده مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصرح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمته لا مصرحا وقوله (مبالغه) مفعول له للتصريح اى قد تصرح به بعد ما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيت) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائده فى هذه الجملة التى وقعت بعدها اذ وحيت ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزم معها الجملة بذكر العائده ولكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائده ذكره نائبا للاهتمام بشانه ومن الين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مررات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال الهام ولا يخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءه فى تعريف الموصول لغو المدخوله

اللفظية فقال وفى العامل فى المضاف اليه اللفظ اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدرا لا حرف مقدر او كذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل مفعول الفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم لا يعمل الجرا لا نيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه قال ويجوز ان يقال عمل الجر لثابتته للمضاف الحقيقى بجرده عن التنوين والتون لاجل الاضافة فقد ظهر بذلك وقوعه فى حيز وبين وكونه كمن اثبت عليه التنوين واخلط به الطنون فان ما ذكره فى امتناع كون العامل فيه الاضافة او المضاف يدل دلالة قطعية على كون الاضافة اللفظية مشاركة للمعنوية فى اعتبار حرف الجر وقد نفي ذلك وايضا تجوز كون العامل هو المضاف مع قطع النظر عن الحرف ومعناه مناقض لقوله الاسم لا يعمل الجر الا لنيابة عن الحرف العامل وانما وقع فى هذه الورطة من ان يقوم يقولون فى المعنوية ان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ولا يقولون كذلك فى اللفظية بل يصرحون بان مفاهاها ليس الا التخييف لكنه

في مفهوم الصلة يعني مفهوم الصلة التي عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور
 ووقع في محذور آخر وهو اشتغال تعريف المص للموصول على اللغو وهو ذكر ما لا يتم جزءاً
 اللازم عليه ح أن يكتفى بقوله ما لا يكون الاصلة وان يقول ما لا يذكر الاصلة ثم ان قوله وذكر
 العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة
 المعنى الاصطلاحي من الصلة يعني انما لنسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحي وانما
 يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفت فهاهنا بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم
 الاستدراك بذكر العائد انما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك (وقوله) ولما كانت
 الصلة (الخ) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون
 المقصود من قوله وصلته تعريف الصلة لانه في صدد التعريف حيث عرف اول الموصول
 في فهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضائف بينهما
 فاراد الشئ ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف
 الصلة كما نوهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفاً بالاعم بل
 المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة في تعريف الموصول بقوله الاصلة
 (عنيهما) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي
 الذي عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم
 يتحقق في الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان يكون) جملة (خبرية
 او غير خبرية) بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا) جملة (خبرية) فان هذا التخصيص
 لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى ولما كان العائد المذكور في التعريف
 (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضميراً او غيره) بان يكون الانف واللام وغيره من
 العائدات (واذا كان ضميراً) اى وايضا اذا كان العائد ضميراً (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
 (للموصول) بان يكون راجعاً اليه (او لغيره والواجب) اى والحال ان الذي وجب
 في الضمير الذي اشترط في الصلة (ان يكون ضميراً للموصول) وانما ذكر الشئ والواجب
 اهتماماً بان كون الضمير ضميراً للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد
 ضميراً لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل
 بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقاً من ان يكون ضميراً او غيره واذا قيس عليه تأيد
 الموصول بقى على عمومته ورجح العصام كونه عاماً ههنا ايضا وتنبه صاحب الامتحان وقوله
 (عنيهما) جواب لما يعني ولوجوب التخصيصات الغير مفهومة من التعريف عين المص
 الصلة (بقوله) (وصلته) (اى صلة ما لا يتم جزء الاصلة) وعائذ تفسير لمرجع ضمير
 وصلته وانما فسر الضمير بها اول جملة راجعاً الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى
 الموصول ولان السبب لتعين الصلة انما هي الصلة التي ذكرت في تعريف الموصول والتصریح
 بهافي المرجع انما يحصل بذكره مفضلاً بذكره مجعلاً ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع

هغل عن اثبات ذلك فيه
 وتنبه عنه مبني على اعتبار
 معنوي وهذا انما يكون
 بعد تحقق الاضافة وثبوتها
 وهو يتوقف على اعتبار
 الجر كما عرفت فلا يلزم من
 قولهم اللفظة لا تكون
 بمعنى من واللام وعدم
 تقديرها لافادة معنيهما
 عدم اعتبار حرف الجر
 مطلقاً الا ترى ان بعض
 افراد المعنوية من نحو غلام
 زيد لا يجوز فيه تقدير اللام
 لفساد المعنى ولزوم كون
 غلام زيدا نكرة كغلام
 لزيد فاذا وجب اعتبار
 حرف الجر فيه لتصحیح
 اللفظ في اللفظة بطريق
 الاولى (قوله) تنوينه او ما
 يقوم مقامه قبل هذا في
 الاكثر فلا ينتقض بالحسن
 الوجه لان الحقة في الاضافة
 فيه بحذف متعلق المضاف
 اليه ولا ينتقض بكم رجل
 وحواج بيت الله والضارب
 الرجل لان المراد بحذف
 التنوين لاجل الاضافة
 كونه بحيث يجب حذف
 تنوينه لاجلها لو كان فيه
 تنوين ولا يلزم صحة اضافة
 الغلام الى زيد لان الغلام
 ليس بحيث لو كان فيه
 تنوين لسقط بسبب
 الاضافة لانه لو كان فيه
 تنوين لسقط لاجل اللام
 وفيه ان قوله الضارب
 الرجل وقوله الغلام زيد
 الغرض سواء في علة حذف
 التنوين المقدر وايضا هذه
 الدعوى تنافي ما سبق من
 قوله هذا في الاكثر فلا
 ينتقض بالحسن الوجه لان
 الحقة في الاضافة فيه بحذف

الى المذكور في التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو صلته وقوله (او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول) كمعطف التامين الذي هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التي هي المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلته الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المص على الجملة الخبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والنون وغيرهما من الموصولات وضعت لجمعها صفة للمعرفة بواسطة لان الجملة تكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موصوطة للموصولات والصلة يجب ان تكون موصوطة لها قوله (والعائد) مبتدأ خ قوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر في ضمن امر يف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدين وقوله (له) نظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المحرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التبعينات الثلاثة احدهما تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وناسيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير ونالها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتها جملة في الحقيقة بل في معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هي الاصل فيها (لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) اى في الصورة فتكون اسما في الحقيقة وحرفا في الصورة (فحملت لذلك صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كانت جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد اتام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردة صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها في الصورة لكون الموصول الداخلى عليها في صورة الحرف وقال المصام ليس تعرض المص لصلة الالف واللام لعدم دخولها في تعريف الصلة فانها داخلة في تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو في صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سكنت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقيد بقوله فقط ليوحد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانها لم يمدحها عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر في قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وناسيها تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البيان

متعلق المضاف اليه فانه ح يكون البيان كلبا ويندرج نحو الحسن الوجه تحت اضارب الرجل والتحقيق هنا بحيث يظهر ما وقع القائل فيه ان الرضى ذهب الى صحة التقدير في نحو المرفع باللام ايضا حيث قال في شرح قول المص مجردا تنوينه اى التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه تنوين والنون بقدر انه لو كان فيه تنوين الحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ومن حواج بيت الله والاضارب الرجل فعل هذا يكون شاملا للكل ولا يجبه السؤال بجواز الغلام زيد لان الكلام فيما جاز وثبت والمص ايضا صرح بذلك قائلا ردت التنوين وما قام مقامه وكذلك ما ليس فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها لكنه اراد تقديره فيها ليس باللام فلا يشمل عنده نحو الحسن الوجه والاضارب الرجل ويقول بان ما يقوم مقامه اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل نحو الحسن الوجه ايضا حيث حذف ما اضيف اليه فاعل الذى هو كجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكأنه حذف من المضاف المكان الجزئية واما نحو الضارب الرجل فلم يحذف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة ولا حكما لكونه محمول على الحسن الوجه فكان في

حكمة وذلك لان سقوط
التوين من المرف باللام
لا يكون لاجل الاضافة
هذه بل لاجل اللام
(قوله) ثم المتبادر من هذا
التعريف قيل انما قال
المتبادر لانه يمكن تأويل
التعريف بان المراد بواسطة
حرف الجر لفظا او قدرا
اعم من التقدير حقيقة او
حكما ولا يخفى ان هذا
التأويل لا يدخل اللفظ على
رأى من لا يقول باعتبار
الحرف فيها وكلام الشارح
مبنى عليه بل معنى المتبادر
ان الظاهر من كلام القوم
هو ان لاساس للحرف
باللفظة والتعريف مبنى
على اعتباره فهي غير داخله
فيه والهجب من الشارح
انه قال نظر الى كلام القوم
فان الظاهر من كلام القوم
ليس عدم الدخول بل هو
محذور به الشيخ الرضى
وكانه قدس سره لم يلتفت
الى قول الهندي اعلم ان
كلام النحويين دل على ان
الاضافة اللفظية ايضا
بواسطة حرف الجر
(قوله) لانها تفيد معنى
المضاف قبل تبادر منه ان
لسبة المكنوية الى مفاد
الاضافة فانها افادت معنى
المضاف ونجى ان اللفظة
ايضا افادت معنى المضاف
وهو الحنفى فالاولى ان يقال
نسبة المكنوى الى المفادله
وكذا اللفظة فان الاضافة
الاولى تفيد تعيينا او
تخصيصا لمعنى المضاف
والثانية لا تفيد التخصيفا
اللفظ المضاف فلسبة
الاولى الى معنى المضاف

في هذا الحصر ولما سكنت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوها او امثلهما فهم منه
الحصر ولذا قال الخنسي والاولى ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره
الشئ بقوله (اي الموصولات) للابتهاج ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح
رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر)
(والتي) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (للمثنى المذكر)
(واللتان) حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل
الاجوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اي ويكون
لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع) تعيين لكنهما بالالف يعني
لاما مطلقا بل اذا استعملتا في مقام الرفع (والياء) ان يكونان بالياء (في حالة النصب والجر)
(والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى
يقرأ على وزن طوبي كما كانت عليه مؤنث الاول ولا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة
الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه يضم
الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) قال الذي اللذان
الاولى والتي اللتان الاولى (الا انه) اي لافرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاول
(في جمع المذكر) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة
المكسورة ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضمومة ما قبلها وجاء الذين
وكذا اللذان واللتان بخذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولما التبس لفظ الذين
بلفظ الذين في التنبيه اراد دفعه بقوله (كاللذين) وقوله (لجمع المذكر) يعني الذين واللاتين
كلهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان
اللاتين رفعا ونصبا وجر اجمع الذي من غير لفظه ويخذف نونه فيقال اللاتي بهمزة بعد هاء ياء
ساكنة كالفاضي وهو قليل وقد جاء اللاتون رفعا واللاتين نصبا وجر انتهى وقد اهل الشئ
ذكر هذا الثقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاول والذين مختصان بالواو الى العلم فلا
قالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف فيه (واللاتي)
(بالمهزة والياء) اي حال كونه بالمهزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونها
(بالمهزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها (واللائي) (بالياء فقط) اي من غير همزة
وقوله (مكسورة) يعني حال كون تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اي وهما لفتان فيها لكن
اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اي وصل كلمة اللاي (بحرى الوقف)
وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مسكنهم
يسكون الهمزة في لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعني حال كون كل من الكلمات الثلاث
موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اي لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع المؤنث
اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاول (واللاتي واللاتي)
(لجمع المؤنث) يعني حال كونها موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (وجاء في اللاتي

والثانية الى اقله ومن
الظاهر ان الحقة لا تكون
معنى اللفظ لانها صفة اللفظ
من حيث انه لفظ بخلاف
العرف والخصيص فان
الحاصل من ذلك الاصرين
معنى له باعتبار الدلالة عليه
وما اختاره باطل لاستلزامه
ان لا يكون المخصص
والعين هو المضاف ولكان
تقول في بيان وجه النسبة
لا وجب في الاضافة من
اعتبار الحرف اما الداعي
اللفظ والمضى جميعا او
الداعي اللفظ فقط نسوا
الاول الى المعنى والثاني الى
اللفظ تمييزا بين قسميها
بهذا الوجه (قوله)
الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف
اليه اقل لاحاجة الى ذكر
هذا الشرط لانه اذا
صدق المضاف اليه على
المضاف وغيره لاحالة
يصدق المضاف على غير
المضاف اليه لامتناع اضافة
الاخص مطلقا وانت خبير
بان الاستثناء عن هذا
الاشتراط والبيان انما
يكون في صورة سبق ما
يعلم منه امتناع اضافة
الاخص مطلقا (قوله) واما
مسار كل واحد قبل ان
اريد المساواة التي هي قسم
من اقسام النسب كما هو
الظاهر لا يصح التمثيل
بالبيت والاسد لترادفهما
وان اريد المساواة في
الاستعمال بان يصح
استعمال احدهما كالمصح
استعمال الآخر لا يلزم
المقابلة بالاعم والاخص
والمباين الا اذا حملت على

اللات بحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفي اللواتي)
الفرع الثانية بمعنى وجاء في اللواتي ، اللواتي بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح
ان المص قد ذكر ههنا سبع لغات وهي الاول والذين واللاتين واللاء واللاي واللاتي
واللواتي مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكور وهما الذين واللاتين ولفظان
منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتي واللواتي وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق
بينهما بزيادة الشهرة وقتها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتي مع فرعيتها اشهر في
المؤنث (وما) عطف على ما قبله اي الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذي) اي
معناه معنا الذي وهذا بيان مابه الاشتراك بين وما بين من وهو كونهما بمعنى الذي وقوله
(فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد
الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى لا كاي واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو)
عرفت ما عرفته مثال الاستعمال الغالب فيما لا يعقل لان معنى ما في عرفته ليس من ذوي
المعقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اي وقد استعمل لفظ
ما بعد كونه بمعنى الذي فيما يعقل (نحو والساء وما بينهما) حيث ورد في هذه الاية وما بينهما
مستعملا بما مع ان المقام يقتضي ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن)
عطف على ما قبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذي
وقوله (فيمن يعقل) لبيان مابه الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الش
في بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوي فيهما) اي في ما ومن (المفرد والمتن)
والجمع والمذكر والمؤنث) اي يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر
واحد او حجران او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد او زيدان او يزيدون او هند
او هندان او هندات (واي) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذي) كما في الاولين
(نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار) وهذا للمذكر (وايه) للمؤنث
حيث قال (بمعنى التي) نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار (وذو الطائية)
يعني لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الش افظ الطائية بقوله (اي المنسوبة الى نبي طي)
وانما نسبت اليهم (لا اختصاص بجيها) اي بجي ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر
الموصولات (بلفظهم) اي بلفظ نبي طي وهو ايضا (بمعنى الذي) اذا استعملت صفة للمذكر (واتي)
اي بمعنى التي استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر وبثري ذو حفرت وذو طويت)
فان الماماء في وجدي هو قوله بثري عطف على قوله ما ما في فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبر آله
وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول
محذوف كافسره بقوله (اي التي حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت
عطف على ذو حفرت كما قال (واتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى ما
في قوله فان الماماء في وجدي وقوله وبثري ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم للمدح كما هو
الانطباق لمقام الاقتحار (واذ بعد ما) اي بعض الموصولات لفظا ذحال كونه بعد ما (الكائنة)
اشارة الى ان قوله (الاستفهام) ظرف مستقر صفة لما يستقير المتعاقب معرفة مثاله (نحو ما ذا

ما يلزمها فيلزم تكلفات كثيرة وذلك القول قوى لأرفع الإنا يقال تسامح في التثنية للتنبيه على حال المراد أيضاً (قوله) فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف قيل إشارة إلى أنه ينبغي أن يقيد عبارة المص في قاعدة اجنس المضاف بأن يكون أصلاً للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه أصلاً وفيه نظر لأن الإضافة اللامية لا تحسن في ثلاثة رجال وليس المضاف إليه أصلاً للمضاف ويشكل بناءً رجل مطلقاً لأنه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لأنه لا يصح ما هي رجل بل يجب هي رجال إلا أن يقال المراد برجل الجنس والتوحيث للوحدة الجنسية أي ما هي هذا الجنس والكل باطل لأن الشارح قدس سره لم يرد بذلك إفادة قصور كلام المص بل أراد ما يستفاد منه وذلك لأنه لما شرح جنس المضاف بصحة الصدق والحمل عليه وكان ذلك اختلافاً به وتميمه لا ليس منه أزال فساد الصوم بالتنبيه على أن ما سبق من الصدق والحمل معتبر في صورة الأصل كما هو مقتضى لفظ الجنس فإذا قلنا خاتم لافضة يستراب في كون الثاني جنساً للاول وأصله وإذا عكسنا ذلك وقلنا فاضة خاتم لا يكون الثاني جنساً للاول ولا أصله كما هو الظاهر فكل مضاف

صنعت أي ما الذي صنعت) وسيجيء إعرابه في مقام التفصيل (والالف واللام) أي وبعض الموصولات الف واللام وأشار الش به تفسيره بقوله (أي مجموعهما) إلى أن المختار في الف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشرىفتا زاني لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا قالوجه أن يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم أشار إلى معانيهما بقوله (بمعنى الذي) أي إذا دخل على اسم الفاعل أو المفعول المفردين المذكورين (أو التي) أو بمعنى التي إذا دخل على مؤنثهما المفرد (أو التي) أي بمعنى اللذان واللتان إذا دخل على تثنيتهما مذكراً أو مؤنثاً (أو المجموع) أي بمعنى الذين أو اللاتي إذا دخل على جمعهما مذكراً أو مؤنثاً أيضاً ولما فرغ المص من تعداد أسماء الموصول أجمالاً شرع في بيان مسائلها فقال (والعائد بالمفعول) (أي العائد الذي لا يتم الموصول) جزأ (الابه) وهذا إشارة إلى أن الف واللام للعائد الخارجين بأن يكون المراد من العائد ما سبق ذكره صريحاً في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول جزء تاماً وقوله (إذا كان مفعولاً) أي إذا كان العائد مفعولاً للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وحلة (يجوز حذفه) خبره وقوله (إذا لم يمنع مانع) إشارة إلى أن جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميراً منفصلاً واقفاً بعد الأنحو الذي ما ضربت إلا آية فحينئذ لا يجوز حذفه إذ لو حذف لا يعلم أن العائد إلى الموصول هل هو المنفصل الذي يمد إلا أو الضمير المتصل قبل الألف أو الفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع وكذا عائد الف واللام فإنه لا يجوز حذفه للمانع وهو خفاء كونهما موصولاً والضمير أحد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفي علينا أنهما موصول أو حرف تعريف كذا في حاشية العصام ولهذا قيد بقوله إذ لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله (لأنه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعني أنه إنما يجوز الحذف في العائد بالمفعول دون غيره لأن المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع أن الإيجاز مطلوب وقوله (لأنه كان فاعلاً) دليل لعدم جواز الحذف في غيره بالمفعول وإشارة إلى أن القصر المستفاد منه قصر اضافي يعني بالنسبة إلى الفاعل لا إلى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل يعني أن جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لأن الفاعل لما كان عمدة لم يحز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وإنما حمل الش العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لأنه يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ بشرط أن لا يكون الخبر حلة نحو الذي هو زيد يقوم غلامه ولا نظراً نحو الذي هو في داره ويجوز حذفه أيضاً إذا كان مبتدأ في صلة أي نحو قوله تعالى أيهم أشد على الرحمن أي أيهم هو أشد كاسيحي وإذا كان مبتدأ وطالت صلته كقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض والارض الهوى وهو الذي هو في السماء الهوى والمطالاة الصلة بالعطف عليه جاز

الحذف وكذا يجوز حذف الجور بشرط ان يجز بحرف متعين تطلبه الصلة وتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا تعين تؤمر في التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اي بما تؤمر به او بشرط ان يجز باضافة صفة ناصبة له تقدير نحو الذي انضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضاربه اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنه ما عده خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والجور قليل كاقال ايضا في متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ وجور او صوبه شارحه البركوي في زيادة لفظ وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب بمعنى المصنف في زيادة الكثرة لولاها لا وهم اختصاص الجواز واعتذار الشئ العلامة عن المصنف بحمل القصص على الاضافي بقوله لا اذا كان فاعلا لثلاثي يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والجور والمذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذرا التمسيد ضيف والاو لى ان الحذف فيها كتر انتهى ويمكن ان يقتدر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلا واما كثرة الوقوع وقتلته فشيء آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعده ليس بمانع للجواز لان علة الجواز هي كونه فضلا باقية والمانع الذي يكون عدمه شرطاهو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرط للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والجور ولانها مشروط للجواز كما فصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه) يعني ان المفعول العائد الى من محذوف في هذه الآية ثم المص للوسط مسئلة الاخبار بالذي بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشئ بيان فائدة توسيطهم لها فقال (واعلم ان النحاة وضوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اي واما يقوم مقام الذي يعنى به الالف واللام (ومقصودهم) اي مقصود النحاة (من وضعه) اي من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرته تمرين فتمرن در به فتدرب انتهى والتدرب تعودى القاء في المهالك حتى تعود المرأة كما هو عادة الفرس في تعليم الفرس فعنى تمرين المتعلم تعوده في الجملة بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره) اي لتذكير المتعلم (ايها) اي تلك المسائل لانه ميزان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الانتقال ولانه لا بد في الاخبار بالذي من تذكير كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتمييز به يجب ان يكونا ذكرتين حتى يعلم انها لا يخبر عنهما وان الجور مجزى وكاف التشبيه لا يقان مضمربن حتى يعلم انها لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الاتهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

اليه هو اصل المضاف فهو جنس له وكل مضاف ليس باصل فليس بنجنس وبأعكس فينبها تلازم هدت هذا عرفت ان الكلام المص لا يقبل النقيض كذلك وان مثل قوله ثلاثة رجال ومأة رجل ما يعتبر فيه كون المضاف اليه جنسا للمضاف معتبر على ان يكون هو اصلا له فلا محذور (قوله) فتوكل يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك قليل الانسب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافات بيانية واطهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه والاسرايس كازعمه القائل بل كون الاضافة في هذه لامية متعين بحيث لا سبيل الى البيانية وذلك لان شرط البيانية كون المضاف اليه جنسا للمضاف والاخص لا يكون جنسا للاعم وايضا من شرطها صحة الحمل وانت خبير بان لاخص لا يجعل على الاعم (قوله) قلنا نعم لكن لا كانت الاضافة بمعنى فاه قيل هذا كلام ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر ونسبه كثيرون لتهم رتبة التقليد عن الفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل لاطرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالإضافة اليه ايضا لهذا النزول فعنى ضرب اليوم كنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام

وليس هذا الوجه جاريا
في نحو خاتم فضة فافترا
ومن الظاهر ان الداهيين
الى المعنوية في قسمين
يدعون ان الاضافة الى
الظرف ايضا معنى اللام
يقولون معنى ضربت اليوم
ضرب له اختصاص باليوم
بملابسة الوقوع فيه كقول
احد حاملي الخشب لصاحبه
خذ طرفك ونحو كوكب
الحرقاء سهيل اى كوكب
له اختصاص بالرأى الحرقاء
بملابسة انها تشرع في النهي
لاسباب الشاء عند طلوعه
لا قبله كما هو شأن النساء
المديرة المهية للامور في
احيانها واهي التي يقال لها
اضافة لادنى ملابسة كما
صرح الرضى وغيره
فشرح كلامهم بما يخالف
صرح مقامهم ليس بمرضى
لم فيما ذكره الشارح قدس
سره نظر لان شرط البيان
ان يكون المضاف اليه
جنس المضاف محمولا عليه
وشرط الامة ان لا
يكون المضاف اليه فيها
جنس المضاف فلا يمكن
ادراج احد النباين تحت
الاخرى بخلاف الظرفية
فانها ليست بهذه المثابة بل
وافقت شرط الامة على
ان ما ذكره قدس سره في
الجواب ضعيف لا يدفع
السؤال الترجيح بلا
مرجع بالكلية الا ان يقال
هذا الارجاع محمول على
التجوز وارتكاب مجاز
كثير مردود فلذا لم يجر
ارجاع البيانية اليها (قوله)
اى ضرب واقف في اليوم
قبل الظان في يوم فيها هو

وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النجاة (اذ قالوا الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم
الفلائي في الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له انه قبل البيان تعجز وهو غير جائز (طريقة
الاخبار به) اى بالذى (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى بما يجوز
فيه التقديم والتاخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها
(وتدقيق النظر) اى لا بدله ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى في تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب
التدقيق (ان ذلك الاخبار في اى اسم) من الاسماء (يصح وفي اى اسم) منها (يتمتع) كما ستطلع
عليه ما واذ كان الامر كذلك (فاراد المص) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (واذا
اخبرت) وتفسير الشئ لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا
بجاز مرسل تبغى بذكر المسبب الذى هو اخبرت واردة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة
الجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يختلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة
عن ارادة معناه الحقيقي فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضي افاد تحقق الاخبار والحال انه لم
يتحقق بمبدل مستحق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق بخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون
جزء جملة كالمبتدأ والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى او انى او الالف
واللام) للاشارة الى ان الباء في بالذى للاستعانة كالباء في كيت بالقلم من قبيل الاستعانة على
الفعل بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرهما من الموصولات فكأنه قال
اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وما يقوم مقامه قال العصام ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف
واللام واما باقى الموصولات فلا يظهر انه يجرى هذا الاخبار في كلها اى نحو التى والذات
والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة
دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست صلة يعنى ان كون الباء في قوله بالذى يحتمل
ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة
يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
بقوله لان الذى (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الراقعة وانما قلنا ان الظاهر هذا
لان المتفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى
يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى
يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فتح تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذا
(اى) اذا اردت الاخبار بالذى (او قمت كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية) يعنى
الجملة الحاصل بعدها الاخبار انما افسر صدرتها بقوله او قمت الى آخرها لعدم تأنى معنى التصدير
في الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ في صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى
والى ما يقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه المصدر المذكور في ضمن التصدير (و
جعلت موضع المخبر عنه) قوله (اى في موضع ما هو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجملة
وتفسير المخبر عنه بقوله ما هو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (١) استمانه (الذي في الجملة الثانية) بجهة غير معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصدا لاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفي قصص الخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجازا ولي باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده في الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه الحقيقي ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقي بقوله (يعني) اي يريد المصنوع بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (في موضعه الذي كان) اي ذلك الموضع (له) اي الذات الذي يكون مخبرا عنه في الجملة الثانية اي في المال وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعني كان ذلك الموضع موضعا له في الجملة الاولى وقوله (ضمير اليها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اي لكلمة الذي) تفسير لمرجع الضمير في لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اي المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت اللفظ الذي يكون مخبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعا للضمير الراجع الى كلمة الذي (خبرا) (انصب على الحال) اي قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب في اخرته يعني اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذي حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذي هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل اي يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين اخرت يعني (مضى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اي جعلته خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذي يحصل بعده اشياء بتصدريك الذي ويوضعك الضمير الراجع الى الذي في موضع الاسم الذي اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجملتك اياه خبرا عن ما صدر من الموصول ثم مثل له مثلا فقال (فاذا خبرت) وزاد الشارح هنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المصنوع التمثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (او قمتها) اي اوقعت كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بمدا لجمل المخصوص (وجعلت في موضع ما) اي في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه) اي كان مخبرا عنه واخرته وبقي موضعه خاليا وذلك الموضع (في هذه الجملة) اي في الجملة الثانية التي اريد توصيلها (اعني) اي اريد بذلك المخبر عنه الذي اخرج وبقي موضعه خاليا (زيدا) اي لفظ زيدا اي الذي كان مفعولا في الجملة الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذي كان) ذلك المحل (له) اي للمخبر عنه (في الجملة الاولى) يعني في جملة ضربت زيدا (وهو) اي ذلك المحل (محله المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاصراب الذي وجد فيه المفعول لاداة المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو

اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع في اليوم وانت خير بان مراد الشارح قدس سره المادة ان اطرف مستقر وذات متميز لضرورة استحالة كونه لفظا كما هو الظاهر (قوله) موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فان وضعها على ان قيدان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك اطادت التعريف مثلا اذا قلت غلام رآك غلامان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلاماته له منزلة خصوصية بزيد واما يكون اعظم غلاماته او اشهر لكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين مخاطب وبالجمله بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية قال الرضى فلا تظنني من اطلاق قولهم في مثل غلام زيدانه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلاماته غير معين ومعنى غلام لزيد الغلام المعين من غلاماته ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله) وليس يجري هذا الحكم في نحو غيره ومثل كنعو وشبه وغير ذلك قبل يبنى ان لا يكون فرق بين غلام زيد وبين غير اشارة الى معين

مخبر عنه سواء كان موضوع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى
(ضمير اللذي) اي راجعا الى الذي (واخبرت الخبر عنه يعني زيدا) في المثال المصنوع
(وجعلته) اي وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذي و) (قلت الذي ضربته زيد) والواو
في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلا يقتضي الواو
واما باعتبار من ج الشارح الكلام المصنف مع كلامه فيقتضي الواو لانه على هذا معطوف
على جملة الذي هو بعض من كلام الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة
الفعلية من الجمل اراد المصنف ان يبين عليه فقال (وكذلك) (وقسره الشارح بقوله
(اي مثل الذي) للاشارة الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة
اشارة الى لفظ الذي والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله
(الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا في المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء
خبريته ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل
ذلك لان الجمل في حكمهما في جواز الاخبار لافي تجسس الامثال الكلمة الذي في هذا
الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على الها
صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا
في زيني زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعني ان الالف واللام اللتين تدخلان
في الجملة الفعلية حال كونها خاصة فحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك
الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام
وبان تجمل موضع الخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر الخبر عنه خبرا له مثلا اذا
ازدت الاخبار عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام بدأت الفعل الذي هو ضربت
الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول في الاول الضاربة انا زيد والثاني المضروب
الى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبيه المص
بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) (منها) اي من الجملة الفعلية
والا فليس من دأب المص لتليل المسائل كانه عليه العصام ثم اللام في ليصح متعلق بالاشتراط
المفهم من الكلام السابق يعني انما يشترط كون صلته جملة فعلية ثم اراد ان يبين علة
اختصاص الالف واللام في هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون
الاسم الفاعل او اسم المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال
والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم
الفاعل او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذها منه لا يجوز ان يكون صلة
لهما والجملة الاسمية لا يجوز ان تكون صلة لهما لانها مما لا يمكن اخذها منه فان قلت يجوز ان
يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناءها
بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيد او المواخيرك زيد
وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيرك والضمير لا يصح ان يكون صلة
فعلى هذا لزم ان يفيد قولنا اكل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

وبين مثل وغير في عدم
افادة الاضافة التعريف
فيها مع ان الاستعمال فرق
بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخرين
وبالبحث لهذا الكلام فلة
التأمل فان تعريف وصف
الاول باعتبار ما هو عليه
في الحال والاصل او الاصل
فقط وكلاهما متفان في
الاخرين لتوغلها في
الابهام فكيف يصح
القياس (قوله) او المراد
بالتعريف مجرد وخلوه
على انه مصدر المبني للمفعول
فالضى وشرطها ان يكون
المضاف مجردا من التعريف
خاليا عنه ومن العجائب ما
قيل والاظهر ان المراد
بالتعريف ابراده بالتعريف
فانه ما ل ذلك المعنى وان
اراد انه منطوق لفظ المتق
فكلا (قوله) وانما يجب
التعريف لان المعرفة لو
اضيفت الى التكررة لكان
كلها للادنى وهو
التخصيص قيل استعمل
التخصيص في المعرفة وهو
خلاف اصطلاح النحاة
لان التخصيص مندم
تقليل الاشتراك في التكررة
وما هو بمنزلة التخصيص
في التكررة يسمى في المعرفة
توضيحا وهذا من عدم
فهم المحل فان المراد ان مفاد
المفعولية امر ان التعريف
والتخصيص ولا يطلب
شيء منهما باضافة المعرفة
فليس المضاف الانكرة
قال المص وانما شرط
تجريد المضاف من
التعريف لان الاضافة
ان كانت الى معرفة ادى الى

واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذها ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها
 اراد الشارح ان يذكر شروطا لا مكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل
 المبني للفاعل واسم المفعول) اي كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبني للمفعول)
 لا مقابل (بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة افعلية متصرفا) اي ما يجي منه الفاعل
 والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اي لان الفعل الذي لا يتصرف
 (نحو نعم وبئس وحذو عسى وليس لا يجي منه) اي من غير المتصرف (اسم الفعل
 ولا المفعول) فاذا لم يجي منه اسم فاعل ولا مفعول لم يكن اخذها منه واذا لم يمكن اخذها
 منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (في ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط
 وجودي فشرع في بيان شرط آخر عدمي فقال (وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل) اي
 الفعل الذي اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام وحرف لا يستفاد من اسمي الفاعل
 والمفعول منها) اي معنى تلك الحروف ومثال الحروف التي لا يستفاد منها هما كالسين
 وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اي الداخل (في جملة سيقوم زيد)
 وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بني اسم
 الفاعل من سيقوم) اي مثلا (يكون) ذلك المبني (قائما) اي دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل
 من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذي هو تقريب الاستقبال
 (فيفوت معنى السين) الذي هو الغرض من تصدير المضارع به وفي حاشية العصام ان فيه بحثا
 لان السين قيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضي تفيد التقديم فاذا لم يبالوا
 في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يبالوا بفوت ما يفيد السين
 او سوف فانه بمنزلة الزمان ولا نه يجوز ان يؤخذ من الفعل النفي اسم الفاعل المعدول فيقال
 في الاخبار عن زيدا في لا يقوم زيدا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز
 الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلي بالسين وسوف وحرف النفي وغيرها واثبت
 هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة و اريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول
 منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يكن اشتقاق احدهما من الفعل الذي تحلى بهذه
 الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل
 باطل لان هذا الدليل بعينه جاز في اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضي او المستقبل
 لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احدا الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انها جازان واجيب
 بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه لو جاز
 عدم مبالاةهم بفوت ما يفيد الفعل من الأزمنة فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بفوت ما يفيد
 تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعني فوت الغرض المستفاد من الأزمنة في الفعل
 المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرها من الصفات المشتقة تدل على الزمان في الجملة فاذا
 اشتقت من فعل قيد البتة مقارنته بزمان واما التبيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف

الجمع بين التعريفين وهو
 مطروح في لغتهم وان كانت
 الى فكرة لم يستقم لان
 تعريفه ابغى من تخصصه
 وقال الرضى وانما مجرد
 المضاف عن التعريف
 لان الهم من الاضافة الى
 المعرفة تعريف المضاف
 وهو حاصل للمعرفة
 فيكون تحصيلها للحاصل
 والفرض من الاضافة الى
 المنكر تخصيص المضاف
 وفي المضاف المرف
 التخصيص مع زيادة وهي
 التصيين فانظر هل ترى بين
 الاقوال الثلاثة شيئا من
 التخالف (قوله) ولو
 اضيفت الى المعرفة لكان
 تخصيص الحاصل قبل لا
 يخفى ان تحصيل الحاصل
 محال فينتج استحالة
 الاضافة الى المعرفة لان
 المؤدى الى الملح مع
 فلا حاجة الى قوله فنضع
 الاضافة وليس كذلك
 بل المحال حصول الحاصل
 وما يكون تحصيله طلبا
 للحاصل غير محال كيف
 وقد تفعل كثيرا ما مورا
 تعد من قبيل تحصيل
 الحاصل فالمعنى ان اضافة
 المعرفة الى مثله لا يكون
 الا لطلب التعريف وهو
 حاصل بدونها فلا يتبع
 الاضافة لان حصول
 الحاصل محال وكان القائل
 لم ينظر الى شرح الرضى
 فانه مع كونه قائلا بان اضافة
 المعرفة الى مثله تحصيل
 للحاصل يجوز ما مع لانه
 لان مع اجتماع التعريفين
 اذا اختلفا (قوله) لانه في
 هذه الامثلة تعريف

ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض
والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيّد بقيد محمول فلا يلا خط فيه
وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفي ثم شرع المصنف في فائدة ذكر القيود اللازمة في
الاخبار فقال (فاذا تعذر امر منها) وقوله (اي من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير
المجربور في منها وقوله (التي هي تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهي تصدير
الموصول (ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هي
اركان جواز الاخبار واذا جاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (وتعذر
الاخبار) اي لم يجز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر من الاخبارين او لم يوجد ثم
شرع المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار
المذكور فقال (ومن ثمة) والجار متعلق بالمذكور بعدها على منها تعذر سبيل التنازع والمشار
اليه ثمة هو ما فسر الشارح بقوله (اي ومن اجل انه اذا تعذر اخبار) يعني ان الحكم بامتناع
الامر الان يلازم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثمة
تمليية بمعنى اللام والى ان المشار اليه ثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما في اطلاق الاسم الموضوع
للاشارة المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع) (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد
وقوعي (في الضمير الشأن) ثم شرع الشارح تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اي لو فرض
الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشأن مخبر عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل
لامتناع اخبار الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
امر منها وهما امتناع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذي) اي جعل الجملة
الاولى مصدرة بالذي (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المفهم من ظاهر الكلام ان الممتنع
الذي يقتضي الاخبار هو الشئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر
واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدلل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اي تقديم ضمير
الشأن (على الجملة) فيكون تأخيرها منافية لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فكونه سببا موجبا
للتأخير يعني ان هذا الامتناع لترتب الامر من المناقذين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين الامرين هو اجتماع
النقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا للتقديم والا تقديم فرجح مقتضى
كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار (في)
(الموصوف) اي في الاسم الذي كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذي عن هذه
الموصوف فقط (بدون الصفة) اي بان لا يراد الاخبار به مع صفة لانه لو اريد بالموصوف مع
صفة لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اي امتنع الاخبار ايضا
في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد) اي عن الذي هو الموصوف (بدون العاقل) الذي هو الصفة

العرف بل فيها زوال
التعريف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول
تعريف آخر قبل توجه عليه
انه وان ليس فيه تحصيل
الحاصل لكن فيه تضييع
العامل اذ لا فائدة في ازالة
تعريف اللام الموصولة
في الكلمة واحداث
التعريف بطريق آخر
هذا واذك انما يكون
شئنا ان لو كان مفاد
المبادل عين مفاد المبدل به
وليس فليس (قوله) واما
استعمالا فلما ثبت من
الفصحى من ترك اللام
قبل اي ابدأ ثم قبل
والاخصر الاوضح فلانه
مع ما ثبت من الفصحى لا
يخفى بطلانه فان الاستدلال
ليس بدم ثبوت ذلك من
الفصحى بل بانه ثبت منهم
تركه في موضع ذكره فلو
كان الاستعمال به لما تركوه
وليس الداعي افهم التزموا
تركه ولم يجزوا ذكره
صلاحي قيد بابد فان هذا
غير معلوم فلا سبيل الى هذه
الدعوى ولا يصح الا
استدلال بهذا الطريق قال
المصنف واما استعمال
الفصحى فالسبب منهم
ثلاثة الاتوب قال ثلث
الاتوب والديار البلاغ
وقال قساو ادرك خمسة
الاشبار هذا كلامه وبه
ظهر حقيقة ما قلناه مع
فساد وهم القائل (قوله)
تخفيفا لا تعريف ولا
تخصيصا قبل يجوز انما قيد
تخفيفا لا تعريف ولا تخصيصا
ولا يجوز لا قيد الا تخفيفا
لا تعريف ولا تخصيصا
فالاولى ان يقال قيد

(ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف
لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة
بدون الموصوف (لاستزامة) اى لاستزامة الاخبار (وقوع الضمير الصفة) فى الشق الثانى (او
موصوفا) فى شق الاول وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط
فى المثال المذكور لزم تأخير عن محله خبر الموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد
ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فمع يلزم
ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن اللفظ العاقل فقط يلزم
تأخير واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل
فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه
موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (مخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين
حاصل ملايسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبر عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف
والصفة بمجمل المجموع مخبرا عنه (يقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه
لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا ووصفا (و) (كذلك امتنع فى) (المصدر
العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول
بان اريد الاخبار عنه فقط بدون المعمول فلا يجوز (اى الاخبار) فى نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون
الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق
القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار
وهو الضمير المجزوء فى منه (عاملا فى الثوب) ناصباله فلا يجوز اعمال الضمير (مخلاف الذى
عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله
فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع فى) (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من
الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانه اذا خبرت عن قائما
فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم بمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما
امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة
واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفته فى موضعه)
اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى يحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه
المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى
الضمير امتنع ايقاع الضمير موضعه فاذا امتنع ايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لا متاع احد
شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع
الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها (اى لغير كلمة الذى) وفسر الشارح الضمير
المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى

تخفيفا فى اللفظ لا ترفعا
ولا تخصيصا وكان العاقل
اراد ما ذكر فى بعض كتب
البلاغة من ان الذى بلا
الماطلة لا يجمع الذى
والاستثناء لا يشرطه
لان لا يكون متفيا قبلها
بغيرها ويجمع انما بناء على
ان الذى فيه غير مصرح به
اكن لما كان هذا الفرق
او من بيت المنكبوت
كيف وقد جوزوا اجتماع
غير لا من ادوات التى
بالتى والاستثناء لم يكن
مقيدا به كما صرح به
التفتازانى حيث قال وقد
يقع مثل ذلك فى تركيب
المصنفين واعلم ان مراد
الشارح قدس سره قوله
لان ترفعا ولا تخصيصا ليس
ان هذا من تنمة ما ذكره
المصنف فان ذلك لا يجوز
العارف بالسلب الكلام
وطرقة بل يريد افادة ان
القصر انما وقع بالنسبة الى
معنى الاضافة التعريف
والتخصيص فهو فى قوة
ان يقال اى لا ترفعا ولا
تخصيصا (قوله) فى اللفظ
لا فى المعنى قبل اشارة الى
قائمه لذكر قوله فى اللفظ
وفيه بحثان احدهما ان المعنى
لا يوصف بالصفة والتقل
وتأنيها انه يجعل المحصر
بظايره مضافا الى خفة
المعنى اى لا تفيد التخفيفا
فى اللفظ لا فى المعنى فلا
تفيد انه لا تفيد ترفعا ولا
تخصيصا فاقال ان ذكره
فى اللفظ لا لشارة الى وجه
التسمية اقرب منه وان كان
بيدا فلعل الاقرب ان
قال لو قال لا تفيد التخفيفا

الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل بالراجع الى زيد ضربته
 وصدرت الذي واخرت الضمير المنصوب على محله وقلب الذي زيد ضربته هو امتنع
 هذا التركيب (لامتناع تصدير الذي) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير
 (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى والى كلة الذي واذا ارجع ذلك
 الضمير اليها (فبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى
 المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى) (الاسم المشتمل عليه)
 يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلة الذى (نحو
 قولك زيد ضربته غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد
 ضربته غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق
 لزيد الذى هو غير كلة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير)
 اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائدا)
 وهو لا يجوز (واذا جعلته عائدا الى المبتدأ ببقى الموصول بلا عائدا وكل منهما) اى كل واحد
 من هاء المبتدأ بلا عائدا وهاء الموصول بلا عائدا (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد
 اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول
 لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) (والواو استثنائية) وما مبتدأ والاسمية صفها
 وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لالهى الموصولة
 (لا) مالتى هى (الحرفية قائما) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسمان
 (اما كافة) اى مألعة لعملان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما
 بالفتح وكانما وليكنما (واما نافية) اما داخل على الفعل (نحو ما ضرب زيدوا) اما داخل على
 الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المعنى لفظ ما بوصف
 الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصولة فائدين احدهما ان لفظة ما مشتركة
 بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كانتكون
 اسمية تكون حرفية وثانيهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كانتكون موصولة
 كذلك تكون استفهامية وغيرها يصلح به الاستثناء عن وضع باب مخصوص بغيره من المعانى
 وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير
 اسماء الافعال وادرج فى باب ما ليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام
 وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن
 بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيان ما ليس بموصول فى باب ما وليس كذلك لفوات
 الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا
 بالزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم دخولها على
 الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل
 والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو

تبادر الله من الى تخفيف
 المضاف على قياس افادة
 الاضافة المعنوية التعريف
 والتخصيص فى المضاف
 فصرح بقوله فى اللفظ اى
 فى لفظ التكلم سواء كان
 مضافا ومضافا اليه لا تنص
 والاول ثم فان القليل
 مطلقا يوصف بالحقة
 بملاحظة القلة والثاني
 مدفوع بان المقام يعين
 المرام ولا يساعد العمل
 بذلك الظوم ما زعمه اقرب
 يخالف لرضى المعنى فانه
 صرح بما ذكره الشارح
 قدس سره حيث قال شارحا
 لقوله لا تفيد الانخفا فى
 اللفظ لان المعنى كما كان
 الا ترى انك اذا قلت
 صرحت برجل ضارب
 زيدا فعملتهم لم يقصدوا
 الانخفيف فى اللفظ
 والمعنى على ما كان عليه فى
 العمل هذا (قوله) والمراد
 ان اشار اليه بانه قيل لا
 يعنى ان هذه العبارة انما
 يذكر لبناء لاحق على سابق
 واثبات سابق بلا حق ولا
 يثبت المجموع هنا بما ذكر
 اذ لا يثبت عدم افادة
 التخفيف واجب بان
 عدم افادة التعريف يستلزم
 عدم افادة التخصيص لان
 معنى واحدا فى الاضافة
 يوجب التعريف
 والتخصيص وانما تفاوت
 الايجاب بتفاوت المضاف
 اليه فى التعريف والتكارة
 وذلك الايراد لا يندفع
 بهذا الجواب لان ما ذكره
 من الاستلزام هو ودعوى

عرفت ما شريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسما وما بينهما وانما اكتفى الشئ بمثال واحد
اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء تمثيله في الاجمال (واستفهامية) اي ما الاسمية كما تكون
موصولة كذلك تكون استفهامية يعني انها منسوبة الى الاستفهام الذي هو جزء معناها من قبيل
نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فمثال الاول
(نحو ما عندك) مثال الثاني نحو (ما فعلت) وتحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتاب منه
عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما
كانوا يعملون ولذا التحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في
الوقف كما وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار
(وشرطية) اي تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اي بمعنى شئ (اما) موصوفة بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي شئ يعجبك فان معجب مفرد اي ليس بحملة (واما) موصوفة بحملة
نحو ربما تكرر النفوس من الامر لله فرجة كحل العقال وفسر ما الشئ بقوله (اي رب
شئ تكرر النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكرر وقدم عليه
لصدارة اللازمة لرب وحمله نكرة صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج
الغم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشد به الدابة لئلا يمنعها عن القيام والمعنى رب امر
تكره النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية
الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعني
ورب ما تكرر النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك
كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفراج محل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به
(ونامة) اي ما الاسمية تكن نامة يعني غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسر به بعض الشراح
وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعني انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا
صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب
الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجي بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية
بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذي فسر هابه وحصر
الاحتراز عن الامرين ليس تفسير حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عده
ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف
من هذا القيل واما احتياج الصفة الى الموصوف عن قيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل
وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة التامة ولما وقع الاختلاف بين
النحاة في ان التامة هل هي بمعنى شئ المنكر او المعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين
فقال (منكر) اي التامة التي تكون بمعنى شئ انما هي بمعنى شئ منكر (عند ابى على
والشئ المعرف) اي والها بمعنى الشئ المعرف باللام (عند سيدييه) ولما ذهب المصنف

ان معنى واحدا في الاضافة
يوجب التعريف وا
التخصيص جميعا ضروري
البطالان بل الدافع بارتكاب
التجاوز كافي لقوله فلا تليل
تلك القبيلة (قوله) فلا يرد
انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء
التخصيص قبل قد عرفت
دفعه بما هو الاحق
بالاختبار يريد ما سبق
آتيا من الوجه الم (قوله)
ومن جهة انها تفيد تخفيفا
قيل الاولى ان يقال من جهة
انها لا تفيد تقييدا وتقييدا
تخفيفا فترق الضارب بازيد
والضارب زبدي الجواز
والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا في
الامتناع ولو لم تعد
التخفيف لتساويا في الجواز
وما فيه من الفساد اظهر
من ان يخفى (قوله) واجاب
المص عنه في شرحه كلامه
هذا وقد اجازها الفراء
اما لانه توهم ان التعريف
انما دخلها بعد الحكم
باضافة فحصل التخفيف
بالاضافة فلما قصد
التعريف عرف بما يليق به
واما لانه توهم انه مثل
قوله الضارب الرجل
والضاربك وكل الامرين
غير مستقيم اما الاول فلان
الالف واللام هي السابقة
والاضافة انما اتت بعد
الحكم بذهاب التنوين فلا
يستقيم نسبة حذف التنوين
اليها واما الثاني فسيأتي
الكلام عليه (قوله)
وضعف قيل الاولى ان

الى مذهب ابى على قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى فنعما هي) فاذا فسرت على المذهب الاول
 قيل (اي نعم شيئاى او نعم الشئى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه
 بمعنى الشئ المعروف وسيدكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما
 الاسمية صفة بمعنى تكون صفة لتكرة لا فائدة الا بهام فى تلك التكرة (نحو اضربه ضرابا) ثم
 فسر الش بقوله (اى ضرباى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك التكرة بما تعمم الضرب
 بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى التكرة من افادة الا بهام
 وتوكيد التكبر فقال بعضهم انها اسم فعنى مثلاما مثلاما وقال بعضهم انها زائدة وقيل
 انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير والتعظيم او التوين فعنى اضربه ضرابا هو
 ضربا حقيقيا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية
 معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كافى كونها مشتركة
 بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية
 لان من لا تنجى حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انه اقتضاد عند الكوفية بناء على
 تجوزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحو فيه (نحو اكرمت من جاءك
 واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما
 مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى تكون
 شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما
 تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبمعدكونها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله)
 اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه فى مقام الاختيار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (ه وكفى بنا فضلا على من غيرناه حب النبي محمد
 اياناه اى) على (شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا
 مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخر الكنه مقدم فى الرتبة
 لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كفى حب
 نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامتة حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى
 غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فمن
 مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمته خبره وقوله (الافى التامة) استثناء من الظرف المستقر
 وظرف له اى ان لفظا من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة (الافى التامة) (والصفة) يعنى
 لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الش (فان كلمة من لا تنجى تامة ولا صفة) وشار بقوله لا تنجى الى
 ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال المعاصم وفيه
 رد لابي على حيث اثبت محي كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تنجى تامة فاختر المص
 عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المص منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت
 بما لا يعلم وانما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من

يكون من التضعيف بمعنى
 ضعفه التامة فلم يكن
 مؤنونا به ليستدل به وح
 لا يتوجه المصادرة وهذا
 من قلة التدبر لان المراد
 من الفصحاء ليس الا
 العرب العرباء وتضعيف
 التراكيب وتقويتها لا
 ينسب اليهم بل هو فعل
 الادباء ومتسكهم فى ذلك
 ما ثبت من استعماله الفصحاء
 قوله لا اعرفت من امتناع
 الضارب زيد قيل يعنى
 امتناع الضارب زيد
 متقرر بحيث ينبغى ان يرد
 من يخالفه وان كان الاهوى
 فلا يمكن ان يرد قول
 الاهوى وح لا شوب
 للمصادرة وليس بعيد
 فان قلت بل فاسد لان
 اثبات امر وقفيه فى كلام
 العرب انما يكون
 باستعمالهم وعدمه فلا
 يجوز لاحد ان يخالفهم
 ويرد استعمالهم فانهم
 ارباب هذا اللسان ولاننا
 فيه شئ سوى القبول
 والاذعان على ان هذا
 المعنى الفاسد لا يمكن
 اخذه من اللفظ بل فية
 ما يرد وهو قوله ضعف
 اذ لو كان كذلك لوجب
 ان يقال امتنع قلنا لم يرد
 القائل رد ما ثبت من
 استعمالهم باس من عنده
 غير ثابت عندهم حتى
 يتجه ذلك بل ان امتناع
 هذا التركيب ثابت
 بشهادة استعمال اهل
 اللسان ودلالة اصول
 المستفاد منهم بحيث يرد
 من يخالف فى ذلك وان كان
 ممن يستدل بقوله
 وذلك لاستحصالة الجمع

في الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الاناسين او الاناسي او الهنديين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلته وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في الامتحان (واي) اي حكم هذا اللفظ الذي كان معدود من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اي وحكم لفظاية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كن) اي حكمهما مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اي في انتفاء التامة والصفة يعني ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عديم على انه يمكن ان يأخذ مركبا مع اندفاع التوهم بان التاب غير المتني فافهم ولما اكتفى المصنف بالنسب ولم يتعرض لامثله اراد الشان بين الامثلة فقال (فاي الموصولة) اي مثال كلمة اي التي وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاي بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلها (والاستفهامية) اي مثال هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاي مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى ضمير اخوك خبره (والشرطية) اي ومثال كلمة اي التي وقعت شرطية (نحو قوله تعالى اياما يدعو افله الاسماء الحسنی) فقوله اياما منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له اسماء الحسنی جزاء الشرط ومعنى الآية اي اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكر في اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن فداؤه تعالى بهما جائز لان الله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة اي مثال الكلمة التي وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاي منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا في ان اي هل تكون موصوفة بالتكرة بالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخمس الشيخ الرضي كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اي) اي كلمة اي (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة في قوله مررت برجل اي رجل فيلزم على المصنف ان يقول واي كما لا في التامة (فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل) ليست بصفة بل هي (استفهامية) في الاصل (لان معنى مررت برجل اي رجل) ليس معنا توصيف الرجل الاول باي بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم بسئل عن حاله) اي عن حاله التي تكون سببا للمظة لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

وثم في ذلك وامامنا لم يشق امتنع فلما استتره من حال التابع والتبوع ولا ريب في ان مراد المصنفه لرجوعه الى الضارب زيد المحتج لا غير قال في النسخ وانما حكمنا بضعف الواهب المائة الهجبان وبعد ما لان قوله وبعد ما معطوف على المائة الخاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب بعدها فيكون مثل الضارب زيد قال وانما جزؤه بعد التحسين انه ليس مباشرة وانما هو تابع وقد يحتمل في التابع مالا يحتمل في التبوع كما في قولهم رب شاة وسلختها بدرهم ولو قيل رب سلختها لم يجز هذا كلامه وسيأتي لهذا المحل مزيد تحقيق ان شاء الله تعالى (قوله) اللهم الا ان قال قيل اشار الى صفة الواضع لوضوح كمال بعده عن العبارة ثم قيل ولقوله وضمف الواهب المائة الهجبان احتمال آخر من كونه من تمة الاستدلال على قوله ولا قيد الانحقيقا في اللفظ وكذا نظائره يريد القائل انه لاجل اعتبار هذه الامور الثلاثة وجودا وعندما ضعف الواهب الخ وهذا ليس من تصرفات القائل بل هو من جملة ما ذكره الشارح قدس سره كما سيبي قوله فانه يحتمل النصب على المحل قيل فيه ضعف لان

هو الجهل في ذات المسؤل عنه او في صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل اطلاق المسبب على السبب وهي) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان في الحكم الا انى اراد الشان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسر به بقوله (اى كل من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشان كونها معربة بقوله (الاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى ان تقييد المص بقوله وجدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع في البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير الشان بقوله (لا يشار كها) اى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (في الاعراب) اى في كونها معربة (غيرها) اى غير وكل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (الا على اختلاف) اى لا يشارك في كونها معربة بالامع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (في) كلمة (الذان واللتان وفي) كلمة (ذو الطائفة) يعنى اتفاق النحاة في كون بعض الموصولات معربة محصور في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معربة ايضا لكنه معربة بالاختلاف كما في الذان واللتان وذو الطائفة وقد سبق بيان الاختلاف الواقع في الاعراب والبناء في الذان واللتان واما في ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير في استعمال اية نحو قوله فاما رجال موسرون ايستهم فحسبى من ذى عندهم ما كفايها يعنى اما الرجال الاغنياء الذين ايستهم فالذى تكفين من الذى حصل عندهم ما كفاي من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء الجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا في هذا القول وقال في الامتحان وذو الطائفة مبنية في اشهر اللغات لاتصرف تقول جاءني ذو فعل وذو فعلا ورايت ذو فعلا وقد تغير في التذكير والافراد وغيرها اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها محملا على الذى يعنى صاحب نحو هذان ذو اعرف وهاتان ذرا انا اعرف وهؤلاء ذوا انا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للذو نث ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في كل الاحوال انتهى واعترض المصنف على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي واثبات الاعراب الاختلافي لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب الذان وذو الطائفة يعنى انهما ليستان بمعربتين عند المصنف فقوله وهي معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة في الذان وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المص غير منكر لهذا الخلاف يكون حمل على وجه لا يشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمل على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح في بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (واما اعربت) اى انما اعرب كل واحدة من اى

مدار الاستدلال على ان النقل الموق به الجرح ولولا لا احتمال المأنة الهجان النصب على المقولية فلا يحتاج الى دعوى النصب بعد محلا على الحمل وفيه انه لا ينظر الى مراد المستدل بل الى ما استدله فاذا احتمل وجه غير ما اراده يجوز حمله عليه لا محالة وليس الكلام في اضافة الواهب الى المأنة حتى ينصب المأنة لدفعه لانه من قيل الضارب رجل المحمول على الحسن الوجه من جهة انهم شبهوا الحسن الوجه في النصب مع صحة الاضافة بالضارب الرجل فشبهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك انما كان في الحسن الوجه لحيى الالف واللام في الثاني فينبى ان يشبهه ما كان موافقا له في ذلك فهو جائز بالاتفاق ولا يلزم من جوازه جواز الضارب زيد وما يشبهه ليس فيه اللام من المعارف لما ذكرناه (قوله) لزوال التويز باللام قبل لا يكتفى في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضمنية انتفاء ما عطف من المضاف اليه للاضافة كما الحسن الوجه وهما سهو من لان الكلام ليس في بيان سبب انتفاء مطلق التخفيف من جهة الاضافة في بيان انتفاء تخفيف الضارب الرجل من هذه الجهة وذلك انما يكون بيان ما كان

واية مع ان الاصل فيهما هو البناء كونهما معربين على خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيها) اى فى كل واحدة من كلمتى واية (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فليرد) تفرغ على قوله الاضافة الى المفرد فتح لا يرد التقص بكلمة (حيث واذا) لانها وان كانت اسما التزم فيها الاضافة لم تكن الاضافة المترتبة فيها اى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معرفة وتوسط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبتتان مطلقا كما سيجي ولم يتعرض له المص لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مفن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معرفة فى جميع الاوقات والوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين العربيتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما كل واحد منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها التا كدشبهه) اى لوجود تا كد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحرف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لهما المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لهما الاحتياج الاخر فتاكد احتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتياج الى اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لهما) هى لجمعها شبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منهما ومن الغايات (بعض ما يوضحها) ويبيانا لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثنى) اى وانما لم يستثنى المصنف (الموصوفة) اى الحال التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائها) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها فى المستثنى (مثل يابها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها لانه اى لان المصنف (ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اى واية او غيرها (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلية فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)

تخفيفه بسببه (قوله) يعنى سيبويه واتباعه ذلك مخالف لافى شرح الرضى من قوله والضاربة عند سيبويه لا يجوز فيه الا التصب ويحتمل عنده بعد الثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والبردي فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بمذى الام مفردا كان او متنى او مجموعا مجرورا بالاضافة (قوله) فانه لا يحتاج جوزه الى حل فيل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا وهذا مع قطع النظر عما فيه بزيه تصرع المص بان ذلك اشارة الى ان الجواب كذلك انما يحتاج اليه على قول هذا القائل وامامنا ذهب الى انه مفعول وليس يضاف فؤال الفراء متدفع عنه من اصله (قوله) فامجد فاعل المفعول له قيل كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فعق ما قبل الانسان مشتق من النسيان ثم قيل ويحتمل هنا ان يكون مفعولا لقال اى انما جاز عندهم قال كداحلا على المختار والاول ليس بشئ ثم والثانى بين البطلان لفساد المعنى (قوله) وبيانه قال المص واما الضاربك فلانهم حملوه فى صحة

لانه حينئذ يلزم تحصيله الحاصل ثم شرع المص في مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضي التغير في جوابها فقال (وفي) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قوله) فيدان استعمال (ماذا صنعت) ايس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول في محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان ما صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر أي ان ماذا صنعت اي المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظه اذا الموصول ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الرجوع اليه توجيهان في معنى ماذا (احدهما) اي احدا الوجهين وتوسيط الشارح بقوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله (مالذي) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله مالذي لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجه يقتضي ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائما او قاعد فيقتضي ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو مالذي قوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى مالذي بناء على ان يكون (ذا) اي لفظ ذا وحده (بمعنى الذي فيكون التقدير) اي تقدير مجموع الكلام (اي شيء الذي صنعت) فقوله اي شيء مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلة فيقتضي العائد فسر الشارح بقوله (اي صنفته) يعني العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) اي كلمة ما في ماذا (مبتدأ وما) اي والكلمة التي (بعده) بعد ما هو ذا بمعنى الذي ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخر انهم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ) اي حين اذ كان ماذا بمعنى الذي (جوابه) ان يكون المناسب في جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله (اي مرفوع) و اشار المصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذي تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبره ولا يخفى ان ما اختاره الشارح اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) اي على ان اللفظ الذي يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) اي لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (اي الذي) وهو المبتدأ وقوله (صنفته) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب في صنفته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعني انما يكون

(جوابه)

الاضافة على ضاربك الا ترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضميرات متصلا التزاموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف لانهم ابتوا فيه التنوين والتنون لجموعا بين النقيضين لان التنوين والتنون مشعر اني بالتمام والضمير المتصل في حكم تمة الاول فيصير متصلا منفصلا في حالة واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقق تخفيف في ضاربك حلوا لضاربك عليه باب واحد فقد ثبت انه لا يمتنع فيه تخفيف لما منع منع فصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك صحة اضافة الضارب زيد هذا كلامه وانا ذكرناه ليتبين كون المراد ما ذكره الشارح قدس سره ولا يظهر سقوط ما في ثانيا فان الكلام في اعادة هذه الاضافة وعدمها معنى اضافة الاسم الى الضمير المتصل مع قطع النظر عما كان عليه اولا فانه لا يفيد في هذا المقام شيئا الا ترى انك اذا قلت اصل ضاربك ضارب اياك قصدوا التخفيف فعملوا انفصال متصلا وقالوا ضاربك هل يكون الاضافة الى الانفصال مفيد التخفيف كلا (قوله) ولم يحملوا الضارب زيد عليه انه قبل نجه عليه لم يحملوا الضارب زيد على ضارب

زيد فان النسبة بين
الضارب زيد وضارب زيد
كالنسبة بين الضاربك
وضاربك ورد بان منشأ
هذا الاشتباه عدم التأمل
المورث للانباء والا
فكيف يشبه مثله على
الفضلاء والمتأخرين فان
اضافة ضاربك حصل
بها التخفيف في المضاف
والمضاف اليه والضاربك
وان لم يشارك في تخفيف
المضاف ولكن شاركه
في تخفيف المضاف اليه
بخلاف الضارب زيد
وضارب زيد ثم قال اراد
ويقتض من هذا انه
يمكن حل الضاربك على
الختار في حسن الوجه
لمشاركتهما في تخفيف
المضاف اليه بالاضافة
بقي انه لما حصل في
الضاربك التخفيف لا
حاجة فيه الى الحل الا ان
يقال لم يحصل التخفيف
بمخفف قى بل بتبدل
التفصيل بالتفصيل فالحق
بالتخفيف بالمخفف وانت
خير بان كليهما يسا على
شئ بل قد خبط خبط
مشواور كما متي عياء
لا سيما الراد اما القائل
فلان حل الضاربك على
ضاربك وان كان لجره
تشاركهما في كون
المضاف اسم فاعل
والمضاف اليه مفعولا
من مفعولات متصلات
لكن لا يقاس هذا عليه
حق يمكن ان يقال ان
الضارب زيد وضارب
من جنس واحد فاما

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما) اى من السؤال
والجواب (جملة اسمية) ثم شرع في بيان الوجه الاخر وفي جوابه المناسب فقال (و) (الوجه)
(الاخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الاخر الذى هو اسم التفضيل اى
الوجه الاخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى (ماذا مطلقا) (شئ شئ) ولما كان لفظ ماذا في
الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى اى شئ من قيل لفظ واحد دال على
معنى المركب وذا واحد يدل على معنى الذى لم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما في
هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الش (وهنا عبارتان) اى في هذا الوجه يحتمل التعبير
ان (احديهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكما لها) اى بمجموع ما وذا يعنى بيئته الاجتماعية
(بمعنى اى شئ) اى بمعنى اى شئ مأخوذ من المجموع لان اى شئ مأخوذ من ما وحده كفاي
الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى
شئ) اى مجموع اى شئ مأخوذ من ما كما كان في الوجه الاول (وذا زائدة) اى وتكون ذا زائدة
لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين هي العبارة
الاولى وهي (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما عن الاخر في الدلالة على
هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم (انها) كلمة ماذا (بكما لها) اى بمجموعها (بمعنى
اى شئ) فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اى الشأن (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى
بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا
زائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه
الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتمين ان يكون معنى
المجموع منها واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفي العصام والاولى
ان ذا لا تنجى موصولة ولا زائدة الابد ما ومن استفهاميتين والاولى في ماذا هو او من ذا
هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة
لا غير ويحتمل في من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كفاي قوله تعالى ام من
هذا الذى فان هاء التنبيه لا تدخل على اسم اشارة انتهى ما خصا ثم شرع في بيان كيفية
جواب هذا الوجه فقال (و) (حيث) اى وحين اذ كان ماذا بمعنى اى شئ (جوابه)
اى يكون المناسب في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه
المناسب (انصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجاب
به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (اى صنعت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان
ماذا مفعول للفعل الذى بعده ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني
وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخالف فيها اشار الشارح بقوله
(ويجوز في الاول انصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في الثاني رفعه على ان يكون

يجوز في احد ما يجوز في
الاخر اذا لم يصح هو
الاتحاد الجنبى وذلك لا
عرفت من ان حمل
الضاربك على ضاربك
انما هو من جهة جواز
ضاربك بدون حصول
التخفيف بالاضافة فحمل
عليه ذلك ما هو من
جنبه وجواز ضارب
زيد لحصول التخفيف
بها فلا يجوز حمل ما
ما ليس كذلك عليه
لمجرد كونه من جنبه
وبهذا ظهر توجه السؤال
على ما عتونه الشارح
يقوله ولقاتل بحيث لا
سبل الى دفعه ولكن
قد عرفت انه خلاف
المراد بل هو خارج عن
الباب فلا عبرة به واعلم
ان اول من وقع في هذه
الورطة الرضى فانه قال
معتزلا على المس بعد نقل
كلامه من عدم صحة
القياس على الضاربك
لانه محمول على ضاربك
المتنع فيه اعتبار
التخفيف ولا يحمل عليه
الضارب زيد لانه ليس
من بابيه فيه نظر وذلك
لان للفراء ان يقول اذا
جازلك حمل ذى اللام
في الضاربك في وجوب
الاضافة على المجرد منها
له في المجرد دون ذى
اللام وهي اجتناع التقيضين
لولا يصف لما ذكرتها
من باب واحد فهل
اجازنى حمل ذى اللام
في الضارب زيد على

خبر مبتدأ محذوف ولم يستبره المصنف حيث لم يقل والاولى في جوابه او الاحسن وامثالهما
من العبارات الدالة على استحسان قوله (لفوات المطابقة بين السؤال والجواب) معنى عنه لان
من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد
يتخلف ولو كانت واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التي هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التي معانيها معانى
الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبر وقوله الش (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن
الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسرهم بمفرد ليكون المقام مقام التعريف الذى هو
للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكن اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا
بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيحى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لتوعى اسماء الافعال
يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا بمعنى
الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (الذين) بصيغة التثنية اى
بمعنى الامر او الماضى الذين (هما) اى الامر والماضى (من اقسام المبنى الاصل) وكل اسم يكون
معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فقاله بناها) اى علة
بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل)
في وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانساقاضه بالاسماء التي ليست بمعنى الامر
او الماضى فلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فاقيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها
بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج في دفع ما قيل (ان اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر
ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى المضارع) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه)
يتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعنى ما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى
اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لانسلم
لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من تضجر واتوجع
معناها الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باب
معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو
بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عبر عنه) اى عن
كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بتضجر واتوجع (لان المعنى على
الانشاء) اى معناه محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء
(انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى
يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثل بنوعى الفعل من اللازم والمتمدى
فقال (مثل رويد زيد اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيد امثال
(لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيها
ذاك) وفى هيها ثلاث لغات احديها (بفتح التاء) وهو (فى) لفة (الجار وبكسرهما)
اى وثانيها بكسر التاء وهو (فى) لفة (بني تميم وبالضم) اى وثالثها بضم التاء وهو

المجردينها وهو ضارب
زيد في صحة الإضافة لعله
حاصلة في المجرّد دون
ذی اللام وهو حصول
التخفيف بناء على انها
من باب واحد واما المراد
فلفظ ضرورة انتفاء التخفيف
بالإضافة في ضاربك بكلا
جزئيه وانتفاء في
الضاربك ايضا اذ لا
يتصور فيه حصول ذلك
في المضاف اليه كما انه لا
يتصور في المضاف وقد
دل بقوله بخلاف الضارب
زيد وضارب زيدا على
انتفاء التخفيف في كلا
هذين التركيبين ولا
يغني عنه انه اظهر بذلك كونه
عن لا يدرى باب الإضافة
اصلا فان العارف بشئ
بما ذكره وفي اللفظة
من تحقيق المسئلة ومخالفة
الفراء والحامل عليها
والجواب لا يقرب الى
التقول بمثل هذا القول
المخالف لا صرحوا به
من نفس الامر ومن
فروع هذه الفعلة قوله
ويتقدح من هذا انه يمكن
حمل الضاربك على المختار
في الحسن الوجه
لشاركتها في تخفيف
المضاف اليه بالإضافة
فانك قد عرفت انه لا
يحمل على الحسن الوجه
الا ما كان فيه المضاف
والمضاف اليه مرفعين
باللام وانه لا تخفيف
في الضاربك بالاتفاق
ومن فروعها قوله في
الح وقد احطت بحقيقة

(في لغة بعضهم) اي بمعنى بنى تميم او بعض العرب (اي بعد) (مثال) اي قوله هيئات مثال
(لما) اي لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الماضي) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر
وجه تقديم الامر على الماضي لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اي وانما تقدم
المصنف الامر في التعريف على الماضي (لان اكثر اسماء الافعال بمعناه) يعني ان اكثر ما وقع
من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم في التعريف للإشارة الى هذا ثم انه لما اختلف اقوالهم
في هذا الباب في ان اسماء الافعال هل هي موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضي بان يكون
علما له اراد الشارح بين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذي) اي الامر
الذي (حملهم) اي حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيئات (وامثالها)
من الاسماء التي يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اي حقيقة بل هي اسماء (مع تأديتها) اي
مع اي كلامها يؤدي (معاني) الافعال من الامر والماضي وغيرها وقوله والذي مبتدأ وقوله
(امر لفظي) خبره اي الذي حملهم على هذا القول امر لفظي حقيقي يعني نفي الفعلية
عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اي الامر اللفظي الذي هو
الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اي ان صيغ هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال)
اي لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضي والامر الحاضر وقوله (وانها)
عطف على ان صيغها كمطف التفسير او كمطف الخاص على العام يعني وان هذا الامر
الحامل ان تلك الاسماء (لا تنصرف تصرفها) يعني انها لا تقبل التنصرف كتصرف
لافعال بان يكون لها مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله
امر لفظي يعني انه ليس مرادهم بقولهم في مقام الاثبات مع تأديتها معاني الافعال ان اسماء
الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على
ان يكون) اي بناء على ان يكون لفظ (رويدا مثلا موضوعة لكلمة امهل) ثم ايد هذا
بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) اي ليس
القول الذي (قال بعضهم) ناشئ عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعاني الافعال وهو
(ان) انه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيته على الزمان
وبمادته على الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظه اسم للفظ اسكت الدال على معنى الفعل
(فهو) اي لفظه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (للمعناه) اي ليس اسماء الاعلى معناه فقوله
ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره يعني ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع في هذا
الباب لانه لو كان اسم صاعدا لموضوعا للفظ اسكت لفظهم لفظ اسكت في كل وقت من اوقات
اطلاق لفظه وليس كذلك (اذ العربي الفصح) يضم القاف الخالص يعني لان العربي الخالص
(ربما يقول ص) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اي قبله (لفظ
اسكت) ولو كان معناه لخطر بباله وقوله (وربما) ترقى يعني وربما لم يسمعه اي ذلك العربي الفصح
لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اي ولكون اسماء الافعال غير موضوعة
لافاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل

ما كان معناه الامر او الماضي ثم اراد الشان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان
 هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه باننا لانسلم ان
 هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي
 هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان
 معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويدو هيئات (والتبادر) من قوله ما كان بمعنى
 الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو
 معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان التبادر منه
 ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا
 لا يصدق عليه انه اسم ووضوح معنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انها اسمان وضع احدهما
 المعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي
 في معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبين بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اي ما يوزن) يعنى المراد
 من فعال ايس حصره في تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى
 ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال
 فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ ومعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه
 خبر التحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى
 الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحرز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز
 عن كونه مصدرا او غيره كما سيبيى وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي)
 (المجرد) ظرف مستقر صفة الامر هذا اما اختاره الشان والهام وضعفة المعرب المشهور
 بزني زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا واختار في الامتحان كونه ما حالا وقوله
 تعالى مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحيح الحمل لان
 القياس بدون حرف النسبة لا يتجدد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالاتزام حذف حرف النسبة
 حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذواى كونه كذلك ذو قياس
 مثال ما كان كذلك (كزال بمعنى ازل) مشتقان الزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيويه
 والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيويه انه قياسي وقال المبرد انه مسموع
 لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقادى رقم اقدم وليس لاحد يتدع صيغة لم يقلها العرب
 اراد الشان ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيويه وانه كيف يجاب عن الابرار الوارد على
 سيويه فقال (قال سيويه هو) اي كون فعال بمعنى الامر (مطردي الثلاثي المجرد ويرد عليه)
 اي على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقادى رقم اقدم) فيحتاج الى ان ياول قول سيويه وهو
 مطرد (فلهدا تأول بعضهم) وهو اندلسي (قول سيويه) اي قوله مطرد (بانه) اي سيويه (اراد
 بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قاله المبرد لكن لما
 كثرت المسموعات (فكانه) اي فبلغ في الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرته) وفي قوله فكانه

الحال خيرا (قوله) من
 غير اعتبار حذف
 تنوينها قبل متعلق بقوله
 ثم حل لا بقوله مضافا يظهر
 بالتأمل عكس ذلك
 (قوله) وذلك ان يحمل كل
 واحدة منها هذا هو الحق
 الذى لا صرية فيه وما
 سبق من البيان ليس كما
 ينبغي بل هو غير صحيح اما
 اولا فلانه لم ينقل من
 الفراء انه استدلل بهذا
 البيت ووقع في المخالفة منه
 الا ترى الى قول المص
 اجاز الفراء نحو الضارب
 زيدا ما لانه توهم ان لام
 التعريف دخلتها بعد
 الحكم باضافتها فحصل
 التثنية بحذف التنوين
 بسبب الاضافة ثم صرف
 باللام واما لانه قاله
 على ضارب الرجل
 والضارب قاله اذا جاز
 الاضافة فيها مع عدم
 التثنية فليبرز فيه ايضا
 فانه حصر سبب الاجازة في
 هذين الامرين واوكان
 الفرض من اراد البيت
 تزيف ما استدلل به لاصح
 له ذلك واما ثانيا فلان
 قوله لما عرفت من امتناع
 مثل الضارب زيد لعدم
 الفائدة في الاضافة ليس
 بحقيق لان ذلك الامتناع
 انما هو الاضافة المنوية
 واطافة الضارب الى زيد
 على قول من جوز لا
 يكون من اقسام المنوية
 بل هو عنده اضافة اللفظية
 فلا يلزم منه ذلك
 المحذور ولو قيل فيه كما

هو لصواب من اعتناح
مثل الضارب زيد لعدم
حصول التخفيف بالاضافة
لما مع ايضا لزوم
المصادرة على الطلان
المدعي ذلك وقد جعل
دليلا واما ثالثا فليظهر
انه لو كان المراد تزييف
دليل القراء لكان الواجب
ان يقول وابتنع لان
الحكم بضعف دليله لامن
جهة الاستعمال اعتراف
بمجاوز قوله وقد حكم ولا
بامتناع ما جوزه وهذا
باطل بالضرورة لما فيه من
التناقض بين واما اذا
حل على هذا الوجه
الصحيح الدال عليه كلام
المص على التبع الصريح
فلا يتصور ورود شيء
بما ذكر وبما لم يذكر
(قوله) لان لكل من مبنى
التركيب الوضعي
والاضافي معنى آخر لا
يقوم احدهما مقام الآخر
قليل فيه بحث لاني الكل
من ههنا الاضافة
وتركيب الصفة مع معمولةها
معنى آخر وقد قام هيئة
الاضافة في الاضافة
اللفظية مقام هيئة تركيب
العامل والمعمول وهذا
ناش من القول من
تصريح القوم بان المعنى في
الاضافة اللفظية كما كان
ولذا قالوا به لا يفيد شيئا
سوى التخفيف وذاك
ضروري التسليم الا ترى
اذا قلت صرحت برجل
ضارب زيد مكان
في المعنى كصقوك
صرحت برجل زيدا
وتفصيل الكلام ان اضافة

اشارة الى ان الاطراف ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال المعاصم وصاحب الامتحان انه لا يحتاج
الى حمل كلامه على المجاز ليدفع هذا الايراد لان كون الشيء قياسيا لا يقتضي ان يحمي في جميع
المواد فلا ينافي في عدم وروده في مادة القيام والقعود لكونه قياسيا حتى يحتاج الى التأويل وزاد
صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يحمي انعام وكون انتهى ولما كان
مختلفا في كونه قياسيا انما هو في مجيئه من الثلاثي اراد ان يبين ماهو حكمه من الرباعي فقال
(واما في الرباعي) اي واما حكمه في الرباعي (فاثقفوا) اي فاثقت النحاة من سبويه وغيره (على
انه) اي على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اي لم يحمي (الا نادرا) وهذا المعنى الذي
حمل عليه قوله على انه لم يأت الا نادرا هو ما اختاره المعاصم وغيره من المحشين في توجيه كلام
الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعي الا نادرا فلا يجوز
لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعي وما يحمي نادرا هو قر قار وعر عار وليس بوزن فعال بل
ففعال وقر قار بمعنى صوت من التصويت وعر عار بمعنى تلاعبوا اي الصبيان بالعرعة وهي
لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عر عار فاذا سمعوا اخرجوا اليه وتلاعبوا
بتلك اللعبة قال يدعوا وليدموها عر عار قال المبرد قر قار حكاية صوت الرعد وعر عار حكاية
صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافي في الجواب الى المبردان الحكاية لا تنفير فلو كانا
صوتين لقليل قر قار وعر عار بالانف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعي قياس والله
اعلم ثم شرع في بيان باقي المعاني لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال
كونه) للبيان في ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر في خبره الا في اعنى قوله مبنى وقوله
(معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفججار) صفة اخرى للمصدر يعني حال كون
هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما المصدرية وثانيتهما التمريف بنبني ان يكون قوله كفججار
خبر للمبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل فجار لكن الزيني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما
خفي كونه معرفة اشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم يعملون مثل هذا
بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور
واشار الش ايضا بقوله بمعنى الفجرة او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث
والمذكر وايده بما نقله عن الش الرضى حيث قال (قال الش الرضى وهو) اي هذا الوزن (على
ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يحم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيته) وانما قال هذا
لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال مرا او صفة او مصدرا
او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكروا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا
منهم دليل على التردد في كونها مؤنثة كذا في المعاصم ومحصل التردد في الدليل انهم ربما
استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا في استعماله
صفة وعلم الشخص طردا فانها مؤنثان كما يحمي وهذا استدلال عجيب ثم قيل في الاستدلال
على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله انا اقتسمنا خطيتنا بيتنا فحملت برهة واحتملت

الموصوف الى الصفة لكانت
معرفا لشيء عالم يقصد
الذات الاترى انك اذا قلت
مررت بزيد العالم فالتى
بالذات زيد والعالم مجي
الا لفرض الحكم عليه
بالعلم وايضا فان كونه صفة
يقضى له حكم التبعية
وكونه مضافا اليه يقضى
له حكم التالى بالنسبة فكيف
يكون الشيء تبعيا غير تبع
من جهة واحدة وايضا فان
الصفة يقضى ان يكون
باعتبار الموصوف وكونه
مضافا اليه يقضى ان يكون
محفوظا بالاضافة فيؤدى
الى ان يكون الشيء محفوظا
مرفوعا وهو باطل واما
امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها فالكلام فيه
كالكلام فى الاول وزيادة
وهو انه يؤدى الى تقديم
النوع وتأخير المتبوع وهو
عكس حقيقتها ولذلك
امتنع تقديم الصفة على
الموصوف هكذا فى شرح
المص وقال فى الامالى انما
امتنع ذلك لانه لا يخفى انما ان
تضيف باعتبار الذات او
باعتبار المعنى او باعتبارها
جميعا فان اضيفت باعتبار
الذات كان باطلا لانه
يؤدى الى اضافة الشيء الى
نفسه وان اضيفت باعتبار
المعنى فهو ايضا باطل اذ
ليس عالم موضوعا للمجرد
المعنى بل للذات والمعنى
هو التالى ولذلك لو
قلت رجل عالم جازو باعتبار

فجار وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه
علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى القرابة وحمل
كلامه على الاخرى فى التأنيت والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة مونثة بديع
بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعروف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين
التأنيت والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح
بقوله (المؤنث) اشارة الى قول الشارح الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة
المؤنث ولم يجي فى الصفة المذكورة (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
وهو فعال مصدرا كما فسر الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الآخرين) وهما فعال
مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى)
ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى
الفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة
بقوله (عدلا وزنه) وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهرا واما عدلا) اى واما مشابهة عدلا (فلما) اى ثابت للذى
(ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن فى طرف المشبه الذى هو (بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي) يعنى ان تزال مثلا معدول عن الامر الفعلي لقصد المبالغة فى الامر ونظيره
(كفعال) بفتح الفاء وتشديد العين (وقول للمبالغة فى الفاعل) يعنى كان فعال وفعل مجيئان
لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجي فعال فى مكان افعال وانما لم يبين وجه العدول فى ظرف
المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور
او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة
الزينة ظاهرة واما من جهة العدل ففيها شئ على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى
والذى) اى والرأى الذى (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون
هيئات مثلا معدولا عن بدور وبد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى للنحاة
(عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة
(فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذلك الشئ
اى المعدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون
اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعنى
فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل يعدو وامهل واما لها من المعدولات بسبب كونه معدولا
(من عملية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز يعدو العدل ان يقال
انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا
لتحصل المبالغة المقصودة به (فمبنى) اى بالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها

(ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فن اراد الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما في شرح الشيخ الرضى وقال المصام في حاشيته ويرد عليه يعنى رد النقض على قوله والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال ان ثلاث معدود عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة وثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمدول اسم والمعدول منه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقض من قبل اثباتي فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الش بين حرف المعطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في مبنى كاسياتي ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسر به بقوله (اى اعيان من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المص (علما) ايخرج باب فساق) لانه صفة لا علم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال النحاة علم للفجوة والفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكن) (علم للماعى للاعيان) اى لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى المص (مؤثرا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علمائهم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المص لفظه مؤثرا (للتنبية) اى اقصد التنبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الاوقع علما مؤثرا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد قيد وقوعى لا احترازى ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما للمؤث) اى لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للبتداء وقوله (فى) (استعمال اهل) (الحجاز) فقيد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل في بناءه واعرابه انما هو بين اهلها يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذفي كما فى قوله تعالى واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة في الاستعمال لافى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال بمعنى الامر) يعنى انما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها برباب فعل الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان تزال معدول عن ازل وقوله (ومعرب) عطاف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال) (بني تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير اهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما فى الاول وقوله (الامافى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن في معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير للفظ (فى آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راه) فاعل للظرف ويجوز ان

ما جيب ايضا باطل لانهما جيبا ليس اللفظ موضوعا لهما على السواء وهذا الوجه تجرى في منع اضافة الصفة الى موصوفها ايضا (قوله) فلا يقال الى قوله من غير فرق مما يخفف (قوله) ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والمخصوص قيل اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولها كليين ونفخ افراد او تساويين وبالمماثلة في المخصوص ان يكون مدلولها شخصا واحدا والاحمر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين والتساويين الى الآخر وبني ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه ولا يضاف الاخص من حيث انه الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في ائمة ما يومه وقوعه من نحو كل الدارهم وعين الشئ وسيد كرز فاراد دفعه وفيه ان المراد بهذا التعبير اعنى ثبوت المماثلة في العموم والمخصوص ليس الافادة عدم كون احدهما اعم من الآخر او اخص منه واذا انتفى هذان الاحتمالان تبين المماثلة اعم من الترادف والتساوى تفصيل المراد من ثبوت المماثلة في العموم وحده مجتمتع كيف ويلزم على هذا تحقق التساوى بين الكليات بأسرها لتحقق المماثلة في العموم فان كل واحد منها معتبر على

يكون في آخره خبرا مقدما وراه مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كاجوز صاحب
 العرب زني زاده لكن تفسير الشئ بهذا يأتى عنه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعنى
 انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان بنى تميم (اختلافه وافية) اى في ما يكون في آخره راء
 (فاكثرهم) اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين في بناءه) اى ما في آخره راء (واقلمهم) اى
 واقل بنى تميم (لا يفرقون) في هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل
 يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من
 ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى عنداكثرهم ثم اراد
 الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثر بنى تميم باعراب ما ليس
 فيه راء ويبناه ما فيه راء فقال (وجه الاكثر بنى تميم) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو
 (ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون
 الراء (في مخرجها كالمكرر) لوجود صفة الكثرة فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختير
 فيه (البناء) دفعا للثقل العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب
 وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم
 اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا
 لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك في الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق
 مختلفة) وهو بدى وقال في الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال
 المعاصم هذا وجه بدى ذكره الفاضل الهندى اوضحه الش والمشهور في كتبهم وجه
 آخر هو ان الالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسر هانتهى وانما كانت الالة
 مستحسنة لان بنى تميم احرص للالة لاسيما في ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى
 عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سياتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى
 هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر
 من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان
 الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ
 العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها ما منقولة الى
 المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصرا سم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت
 اسم فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصرا سم فعل
 (مثل واللتعجب) فان واهما اصله صوت ثم نقل الى المصادر ولزمت المصدرية وهو ليس باسم
 فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) في انه يكون مفعولا مطلقا
 بالنصب (والثاني) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم
 فعل (مثل صومه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ
 وفاعلها سادامسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية واغريها من الاحكام
 الجارية عند الحاجة في اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها

وجه العموم والا لما كان
 كليا (قوله) واما اذا كان
 للجنس ففيها خفاء قبل
 يزول الخفاء صحة عين الا
 شئ ونفس الالاشئ
 والخفاء انما جاء من جعل
 الشئ شاه لا لغير الموجود
 في الخارج كما هو في اللغة فان
 الشئ في اللغة ما يصح ان
 يخرج عنه وتفصيل ما يزول
 به الخفاء ان الالام الجنسى
 اذا اريد به الاشارة الى
 الطبيعة من حيث هى
 فالعين اعم منه لصدقه
 على فرد من الطبيعة
 والطبيعة بخلاف طبعه
 فانها لا تصدق الا على
 نفسها وان اريد به الطبيعة
 في ضمن الفرد فالعين
 تصدق عليها وعلى الطبيعة
 من حيث هى فلا كلا
 التقديرين يكون العين
 اعم وليس بمستقيم اذ لا
 شئ اعم من الذى كاد
 عليه قوله عز وجل وهو
 على كل شئ قدير والالا
 شئ فرضى ولا يكون
 هو اعم منه بل هو اما
 من افراد الشئ يحمل
 الالاشئ اصرا يصح ان
 يخرج عنه او مبين له وهو
 ظاهر ولا سبيل الى شئ
 سوى هذين جزما فبطل
 ما زعمه من زوال الخفاء به
 والتفصيل باطل ايضا
 لفرورة انه في صورة
 الجنس يعم جميع ما افراد
 ما يصدق عليه فلا تصور
 تخصيصه بطبيعة حتى
 يكون البين منه باعتبار
 قبوله لطبيعة اخرى
 ايضا وهذا في غاية
 الظهور ولكن من لم
 يحمل الله له نورا
 قاله من نورو كان

من الكلام ايضا لان صوتا هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات المجموعات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعني الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اي على الصفة التي (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اي على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اي على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اي صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهي) اي والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فيها) اي فبعض تلك الانواع (ما) اي صوت (بمرض الانسان عند عروض معنى له) اي للانسان من التداية من شيء او التعجب من شيء (كقول المتقدم) اي من تضرع له التداية واراد اظهارها (او المتعجب) اي من يمرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وي) قال في الصحاح هو كلمة تعجب ويقال ويك ويوي لعبد الله وقد تدخل وي على كأن المنخفضة والمشددة تقول ويكأن قال الخليل هي مفصلة تقول وي ثم تبدى فتقول كأن وقال الكسائي هو ويك فادخل عليه ان ومعناه الم تراها اقول ومنه قوله تعالى ويكأن الله ييسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعني حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن مبتدئة ولا خبرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشيء والخبر ما يمكن ان تحكم به على شيء والامر ان محالان هنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اي على ذلك الصوت (بشيء) حتى يكون مبتدئة (او) ان تحكم (به) اي بذلك الصوت (على شيء) حتى يكون خبرا وانما امتنع القدرة بذلك لان وضعه لاظهار التداية والتعجب او الوجود كافي اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجري العادة بما ختة فلم يحتاج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه اوبه فان وقع شيء من هذا الباب مركبا فاما يقصده اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وفاق حكاية صوت الغراب لاما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم واظهار التداية (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجري على اسطر الانسان على سبيل الحكاية) اي هذا الجريان (ا) سبب (ان يصدر من نفسه) اي من ذلك الانسان المتلفظ به (ما) اي لفظ (بشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شيء) من الاصوات (كما اذا قلت غاق فاصدا لاصدار ما) لاصدار لفظ (بشابه صوت الغراب على نفسك وح لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه اوبه) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اي صوت (يصوت به) اي يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية وعلى قصد اظهار معنى بمرضه له وقوله (اما لجر او دماء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير

الاناسب للشارح قدس سره ان لا يترسخ لصوره كونه اعم منه فان بطلان هذا الاحتمال ظاهر من عدم حصول المعنى على اعتبار الشيء عاما لا يقال اذا قلت عين الشيء يصح ان تريد به غير مخصوص بان يكون المعنى عين ما يصح عليه اطلاق الشيء او عين هذا اللفظ لانه على الاول لا يكون عين الشيء امام بل عين ما يطلق هو عليه وهو ليس بعام كذا وعلى الثاني لا يكون نحو فيه لان العهد والجنس المستفاد من اللام لا يكونان بانظر الا الالفاظ ولقد احسن الرضى حيث قال لا فائدة ذلك عين زيد كلام المص ايضا ظاهر بل صريح في كون اللام للمهدفة قال في قوله بخلاف كل الدارهم وعين الشيء فان هذا ليس مثله لان كلا صالح للدارهم وغيرها فاذا اضفت الى الدارهم فقد حصلت فائدة لم يكن وكذلك عين الشيء وما كان مثله فان المضاف يختص بهذه الاضافة لما فيه من صلاحية ان يكون المضاف اليه وغيره قوله ويرد على قولهم اسم مماثل قيل الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله بشرطها تجريد المضاف عن التعريف وكأنه فقل المص من وروده فافخره الى هنا وليس مما يلتفت اليه لانه على تقدير وروده لا يكون

والأخبر مينا على الغفول
بل على كون هذا الموضع
أحق به وأخرى (قوله)
فأجاب عنه بأنه تأويل يحمل
أحدهما على المدلول الخفيل
يتبادر منه أنه يريد بالسعيد
مطلق المدلول وهو بعيد
بل الطريق في تنكير العلم
أن يراد به المسمى به لا
مطلق المدلول فتأويل
سعيد كمرز مسمى بسعيد
هو المسمى بمرز والأظهر
أن يراد بالمرز مدلوله
دون اللفظ وأول السعيد
بمسمى به فيكون من قبيل
إضافة العام إلى الخاص
لا إضافة المدلول إلى اللفظ
وليس من سلامة الفهم
أذ ليس المراد تنكير
المضاف ولا يضم ذلك
من كلامه قدس سره
فضلا من المتبادر بل
التيادد الموافق لما صرح
به المص والرضى وغيرها
أن المراد بالمضاف الذات
وبالمضاف إليه اللفظ وذلك
أنه كما يطلق اللفظ ويراد به
مدلوله يطلق أيضا مع
القرينة ويراد به ذلك
اللفظ الدال قول مثلا
جاءني زيد والمراد ذاته
وتكلمت بزيد والمراد
اللفظ فتجاءني سعيد
كرز أي مقلب هذا القلب
ولا يذهب عليك ما بين
(قوله) فتأويل سعيد
كرز مسمى بسعيد هو
المسمى بمرز وبين قوله
والأظهر أن يراد بالمرز
مدلوله دون اللفظ المتضمن
لكون مسمى تأويله هذا
إضافة المدلول إلى اللفظ
من التناقض وفاد محووز

وح) أي وحين إذا كان المقصود منه ذلك (أيضا) كالتوعين السابقين (لا تقدر أن تحكم عليه أوبه
وهذه الأقسام) أي وهذه الأقسام الثلاثة التي هي أقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لا انتفاء التركيب
فيها) أي في تلك الأقسام فيصدق على كل منها أنه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما
عليه أوبه (وإذا تلفظ بها) أي إذا أريد أن يجري واحدا من هذه الأقسام (على سبيل الحكاية
كما إذا قلت) في النوع الأول (قال زيد عند العجب وي) أي إذا قلت في النوع الثالث (عند)
قصد (أناخة البعير) قال زيد (نخ) أي أذ قلت في النوع الثاني قال زيد (غاق عند حكاية صوت
الغراب) وقوله (فهى) جواب إذا تلفظ أي إذا أريد أن يتلفظ بتركيب من تلك الأصوات مع
العوامل فتلك الأصوات (في هذه الحالة) أي في حالة التركيب (أيضا) كما كانت غير مركبة (مبنية)
من غير تفرقة بين كونها مركبة أو غير مركبة في كونها مبنية (لكن) أي لكن كون الأصوات المركبة
مبنية (لا من حيث أنها أصوات) كما كانت مبنية في حالة عدم التركيب (بل من حيث أنها) أي من
حيث أن هذه الأصوات (حكاية عنها) أي عن الأصوات الساذجة المبنية (والمراد بالأصوات
هنا) أي في القسم الذي عدم من المبنيات (ما) أي أصوات (كانت باقية على ما) أي على حالها التي
(هي) أي الأصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة أنواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم
المنقول إلى المصادر وأسماء الأفعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها
التي ذكرها بقوله وإذا تلفظ إلى آخره يعني أن المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل
على سبيل الحكاية بأن جعلت مقول القول وقوله (وهي بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد
بها هو ما كان كذلك معنى وإنما يكون المراد به ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لأنها باعتبار
كونها محكية (ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لأن الأول كوى في النجب دال بالطبع وأن
الثاني كذاق حكاية للصوت وأصداره على لسان الإنسان تشبيها بشئ لا يخفى أنه ليس بوضع
وكذا الثالث لأنه لم يوضع لأناخة البعير وإنما هو لجرى عادة الله تعالى بأناخته عند اسماءه وما ليس
باسماء ليس بمعنى لأن المبنى الذي هو من أقسام الاسم أخص والاسم أعم منه ونفى الأعم يستلزم
نفي الأخص (وذكرها) جواب للسؤال الذي ورد على قوله ليست بأسماء بأنها إذا لم تكن أسماء
ينبغي أن لا تذكر في عداد الأسماء فأجاب عنه بأن ذكرها أي بأن ذكر النحويين لتلك الأصوات
(في باب الأسماء) إنما هو (لأجرائها) أي لأجرائ تلك الأصوات (بجرها) أي بجرى الأسماء
(وأخذها) أي وأخذ الأصوات (حكما) أي حكم الأسماء بأن حكمت عليها بأنها مرفوعة
محلا لكذا أو منصوبة لكذا (وبنيت) يعني وبعد أجرائها بجرى الأسماء وأخذها حكما الحقت
بالمبنيات منها بالأعزبات (الجرها) أي لجرى الأصوات (بجرى ما) أي بجرى الاسم الذي
(لا تركيب فيه من الأسماء ولما لم يكن كل الأصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا
كما إذا كانت منقولة إلى المصادر وكان بعضها دخلا في أسماء الأفعال ولم يكن المراد بها هذا
الداخل بقرينة كونها بابا آخر أراد الشارح بعد سرده في المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد
من تعريف المصنف فقال (فالأصوات) هذا قفرع لتفسيره بقوله والمراد بالأصوات

وتطبيق تعريف المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان
 الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من
 انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار
 (كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكي به) اى بهذا
 اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بحجم
 او غيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع
 وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكي بقوله (اى اصدر على لسان
 الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد بخ او اخ واما بمشابهة
 نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب
 عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر
 الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبها) مفعول له لقوله
 اصدر وبيان ان فرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظا (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات
 والجمادات ثم احال الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم
 الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله
 ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى
 وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما
 والفرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير مفعول مع
 انه حينئذ لم تحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل
 قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الفرض منه والالكان بيان المبنيات
 فى الكتب النحوية قاصر او تعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على
 الجميع انه حكي به صوت ثم عرف المصنف القسم الاخر من الاصوات فقال (او صوت به
 للبهائم) يعنى القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات
 القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه
 بالحل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه
 صوت به مثلا للبهائم وغيره او قوله (اى لا ناختها) تفسير التصويت يعنى ان التصويت للبهائم
 يكون لا ناختها كنخ مشددة او مخففة لا ناخة البعير (او زجرها او دناها) كخس بكسر الهاء
 وبالسین المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون
 السين لدعاء الغنم (او غير ذلك) نحو سمح لحن الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا فررت ثم
 بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا
 (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حل البهائم على
 هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك

كونه من قبيل اضافة
 العام الى الخاص ظاهر
 لاستدراكه (قوله) والقب
 اوضح من الاسم قيل كون
 القب اوضح انما يظهر
 اذا لم يكن مشتركا لكن
 التكرز مشترك فى
 القاموس الكركز الثيم
 والحاذق وابن عقلة وابن
 دبرة وابن جبروان
 خير بان القب ما يفيد
 تبيين الذات الذى يفيد
 الاسم مع زيادة وصف
 يمدح به الذات او يذم
 فالذات بالقب اشهر منها
 بالاسم وما قلته من
 القاموس لا يستلزم
 خلاف ذلك لان
 الاشتراك كما يكون فى
 القب يكون فى الاسم
 وانما يلزم الخلاف ان لو لم
 يكن الاشتراك فى الاسم
 والمسمى بسميد اكثر
 من ان يحصى (قوله)
 واختلف فى ان ايها
 الاصل قيل وفى تقديم
 مفتوحة اشعار باختيار
 ان الاصل الفتحة لكن
 قوله وقعت الساكنين
 ظاهر فى ان السكون
 هو الاصل وليس كذلك
 لان معنى قوله وقعت
 الساكنين انه لما استحال
 اجتماع الساكنين وجب
 التصريك بهذه الحركة
 لتكونها اولى من غيرها
 وهل فيه ما يشعر برجحان
 السكون فيما نحن فيه
 كلام وقد مرص المص
 بان الصحيح هو الفتح
 (قوله) مثل مسلمين
 اذا اضيف الى ياء التكلم
 قيل لو كان الفرض لتليل
 التثنية كان الظاهر
 ان يقال لانه اذا اضيف
 ولو كان قميده لا

التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض الافراد الانسان) اى بل لاجل بعض
افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ماهو للطيور (كالصبيان والمجانين) ثم ذكر افادة هذا
التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل
التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى
كلام الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعروف بقوله كل لفظ
حكى به صوت (كغاق) ولما كان لفظ غاق اعتبار ان احدها اعتبار كونه نفس المحكى عنه
ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وتانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت
الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف
على ما ارتضاء فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (انسان)
اى بصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) له اى لقصد تشبيه
صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعروف بقوله صوت
به للبهائم (كنخ) حال كونها (شديدة ومخففة عند اناخه البعير) وقال بعض النحاة ان هذا
القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاء الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق
لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح في الاصوات الغير المتقولة ثلاثة انواع فيما سبق
واخل كلام من الثلاثة في الاصوات المبنية حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر
الاتعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على
طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما)
اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لا صوت الحيوان والمجادات هذا
احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان
صوت الانسان لكن المقصود به اناخه البهائم وغيره فايكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول
لانه صوت الانسان نفسه عند عرض المعنى له (قبل) اى في تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل
الهندي (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشأن (لما كان هذان
القسمان) يعنى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان
يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالتالي التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله
(ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى عن
الحاقيهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
الاصوات ليست باسماء كما سر لالها المتعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوم ذلك التعلق انه من
جنس اصوات الحيوانات تشكلم فيما بينها ويحكى فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء
المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان
(كون ذلك القسم) اى القسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى)
بالالحاق من القسمين الاخرين (ليكونه) اى انما كان هذا الاولى بالحاق ليكون

يطلب اذا جوا باذنبى ان
يحول وصار مسلي
بالعطف ولا يحمل جزاء
لا اذا وكذا قوله مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلت واو ياء ومن الظاهر
ان كلنا الصورتين اى
التعليل والتقييد مملانا
يناسب المقام اوقال بعد
قوله وان كان آخره ياء كما
في مسنين ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع التلحين فيما
هو كالكلمة الواحدة
مقتصر على ذلك القدر
وقال بدل قوله مثل
مسلمون اذا اضيف الح فاذا
اضيف المسلمون الى ياء
المتكلم اخ لاجل حسن (قوله)
واما الاسماء الستة التى
صرحت عنها هذا بمنزلة
الاستثناء من قوله فان كان
آخره الغائبة وان كان
ياء ادغمت وان كان واو
اقلت ياء وادغمت فان كان
في آخره هذه الاسماء
الحروف الثلاثة في
الاحوال الثلث اذا
اضيف الى غير ياء المتكلم
ففي الاضافة الى الياء
يجب ان يكون على
الاحكام المذكورة في
الحروف الثلاثة فاستثناءها
بيان حكمها او بمنزلة
الاستثناء من اضافة
الاسم الصحيح لانيها
يحذف عجاها نسيا
منسيا اسما صحيحة مع
ان بعضها ليس كالاسماء
الصحيحة وهو واخى
وابى على ما اجازها
المبرد وبصح انه يبنى
انه يترض لمجرد اخى

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير في غاية البعد
 من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فها هو ابعده منه بالطريق الاولى
 ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل وينتج اولوية كون
 القسم الاول ابعد عن كونه معربا من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن
 الاصرار وهذا لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول اننا لانسلم ان عدم كونه معربا
 يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون اسما معربة
 ولا مبنية كما في المعصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصفة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى
 بالنقل والوجه والوجه لتركه ما علة في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ
 غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمقدم وآل للمتوجع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول
 يعني بقوله كل لفظ حكي به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية
 في ضمن حكي انه اعم من الحكاية بنفس المحكي عنه وبمشابهه كان مثل قال زيدوى داخلا في
 القسم الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الش وحمل الحكاية
 عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فبحرنا الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه
 من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ما سيأتى
 من قوله كل اسم وفسر هال شارح بقوله (اي المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه
 ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للمهدي يعني ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا وهي التي
 عدت في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه كعجلبك
 صرح بذلك في المفصل وقال المعصام جعل اللام للمهد فحمل كل اسم عليها فاما لا يصح
 فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
 اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات
 على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله للجمعية لا يلائم
 جعل نظائر هامة هودات فهذه العيارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
 لا المهورات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه في المركبات
 وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على المهدي فريضة هذا
 التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان
 كون اللام للمهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة
 من المعرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من)
 (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الش لفظ التركيب للاشارة الى ان
 حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كلمتين فصل يخرج به

وابى وفي والتعرض
 بالباقي عارض القائدة
 هكذا قيل وليس بصواب
 اذ ليس مما سبق بمائل
 هذه الاسماء الستة وبيان
 حكمها حتى يكون هذا
 من قبيل الاستثناء من
 الحكم السابق فان هذه
 ليست من الثابت في آخرة
 ياء او واو او الف بل
 من المحذوف الآخر
 محذوف صاربه نسيانسيا
 كيد المحقق بالصحيح
 وليس حكمه بيان
 لحكمه حتى يكون
 مستثنى منه ودعوى
 ذلك باعتبار بعضها على
 مذهب المبردين البطلان
 فانه يخالف لصرح المتن
 الا ترى الى قوله واجاز
 المبرد ولو كان مبنى
 الكلام مذهب المبرد
 لقول واجاز وابى واخى
 وقد صرح في الترحنه
 من قبيل الصحيح حيث
 قاله وتقول في الاسماء
 الستة اذا اضفتها الى
 ياء التكلم ابى واخى كما
 تقول يدى لانهم لما
 حذفوا حرف العلة من
 آخره كخفهم من يدوم
 صار نسيانسيا وكذلك
 امر به على ما قبله فقالوا
 ابواخ فصار وحكمه
 حكم الصحيح ولذلك
 قالوا ابى واخى (قوله)
 فاعنى ابى قيل قدم الاخ
 على الاب لانه ابعدهن
 خلاف المبرد واراد في
 هذا الحكم كيف ولم
 يستعمل اخى بالتشديد

والاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بمجاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لاحاجة اليه ايضا كافي سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العظام بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم محبة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الش قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كعربك خمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب بضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من قوله (وجعلها كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام بمعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة وجعلها كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا ما بالعلمية كعربك او بغيرها كافي خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعين لمعنى خرج منه نحو سيويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا فلا يكون كلمة حقيقة فلا يصدق تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (في حكم الكلمة حيث اجري) اى لانه اجري (بمجرى الاسماء المبنيّة) كما عرفت في الاصوات (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبني (مثل عبد الله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافي بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبد الله وتأبط شرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونها علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما الحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه اسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل في التعريف نحو خمسة عشر فاشار

وانما اجزاء المبرد حلا على ماورد من ابي كاصرح به الشارح قدس سره وهو مراد بقول المص وايجز المبردا حى و ابي بتقديم اخيه ايضا فانه لو كان مبنى التقديم هذا لكان اللازم هنا تأخير والتعرض لامثل ذلك مما يقتضى منه العجب ويراها العاقل اعجب من كل عجيب (قوله) في اكثر موارد استعماله قال المص واما وجه في وهي اللفظة الفصيحة فهو انه انما قيل ثم في الفرد لفرد ضرورة نزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخوانه لقالوا فقلت الواو الفاي جمع ساكنة مع التنوين فيصنف الا لف لا لثاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في الاسم المتكسر من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم الاقتضى بمحذوها واذا وجب ان يثبت العين وهي الواو قياس هذه المواد ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصله فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلت ضنة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بدما فصار في الاحوال الثلث

الشارح الى ركازة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اي بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت بما يتضمن الثاني منه لمعنى حرف العطف او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثاني متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اي عن الحد المركب (مع انه) اي مع ان مثل هذا التركيب (من افراد الحدود) اي من افراد الاسم المركب المبني وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه الحد ودليس بمحد صحيح فحد المركب ليس بمحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر (قبل التركيب) اي قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كليه لكون التكررة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار اتصال السلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الش بقوله في الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندي كما عرفت آتيا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه) آخر اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اي من النسبة المنفية (هذه النسبة) اي مثل بسبب العطف وقوله وتعيين مبتدا وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعوبة انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الش لما رد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) في توجيهه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اي المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الان او لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر اليه يعلم انه قد كان فى اصل تركيب اضافى (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة المتعلقة التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فصح يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظرا اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جمع) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف المهجائية من الجيم والعين (مع الاخر) اي مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اي على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اي من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فالطبق الحد على الحدود وطردا) اي جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اي معناه وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبي نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثاني ما لم يكن على هيئة المركب

(قوله) وكما انه خص
المفهرم بالذكر قبل كان
ما ذكره مقتضيا
لاختصاص ياء التكلم
بالذكر فى مقام النفي لان
ثبوت بعض الاحكام
انما كان بالاضافة اليه
وليس بشئ لان الكلام
فى المضاف الى الياء فلما
نفي صورة الاضافة الى
المفهرم دخل هو فيه
دخولا اوليا لا يقال
لوقيل وذولا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان
الا صرح بذلك لان الكلام
فى المفهرم فلا يناسب
التعرض لغيره قال الشارح
قد سره وانما خص
المفهرم بالذكر مع كون
ذومنى الاضافة الى غير
اسم الجنس مطلقا لان
الكلام فى هذه الاسماء
باعتبار اضافتها الى ياء
التكلم فلم يناسب التكلم
على وجه ياء المفهرم وغيره
لكان احسن (قوله)
كل ثانى متأخر قبل
اراد دفع ما ورد على
التعريف من الشال
فصاعد اول دفعه طريقان
جمل الثانى بمعنى المتأخر
واعتباره ثانيا فى المرتبة
الثانية بالاضافة الى
متبوعه لافى الذكر
والصفة الثالث فى المرتبة
الثانية من الموصوف
وان كانت ثالث فى الذكر
واول كلامه ناظر الى
الدفع الاول واخره الى
الثانى ولا يذهب عليك
ان المسألة بقوله
كل ثانى باهراب

النسبي ونحو الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلا فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا) وانما زاد الشلف لفظ الجزء لبيان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذي تضمنه الجزء الثاني عطفيا (اي حرف عطف) كخمس عشرة (او غيره) كيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنيا) (اي الجزآن معا) ثم بين الشلف علة البناء في كل من الجزئين فقال (الاول) يعني ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (الذي) صفة للوسط اي في الوسط الذي (ايس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون في الآخر (والثاني) اي وجه بناء الجزء الثاني واقع (لتضمنه) اي لتضمن الجزء الثاني (الحرف) فناسب لهذا بمعنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشرة) اي مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني فيه الحرف فبيننا ذلك مثل خمس عشرة (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذف الواو) اي واو العطف التي عطفت الثاني على الاول ليحصل التركيب (وركت عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادي عشر واخوانها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من خمس عشرة يريد ما دون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر في الضمائر والى مجموع المتالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعني) اي انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادي عشر) فقط وهي (من ثاني عشر) منتهيا (الى ناسع عشر) وقوله (واخوات) اشارة الى الاحتمال الثاني يعني اخوات (كل من خمسة عشر وحادي عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد في مثال هذا اعني في مقام لا يحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتب في هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثال فقال (وانما اورد) اي المصنف (مثالين) في اسماء العدد المركبات (ليعلم) اي للاشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اي كونه مبنيا (ثابت في هذا المركب) اي في التركيب التعدادي (سواء كان احد جزئيه) اي جزئي المركب بالتركيب التعدادي (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (او صيغة الفاعل) اي او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اي من احد ونحوه وهذا التعميم مبني على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما في احد عشر او غير ظاهر كما في حادي عشر اذ ليس المعنى حادي وعشر ولما كان تضمن التركيب الثاني لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثاني اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اي في التمثيل للمعنى بالمثال الثاني (لان الثاني) اي لان الجزء الثاني (فيه) اي في نحو حادي عشر (لا يتضمن الحرف) اي حرف العطف (لانه) اي عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اي بمحادي عشر (حادي وعشر) اي مجموع الحادي والعشر كما يراد به في نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اي جواب هذا

سابقه ان المراد بالتالي المبني حيث لم يقل باعراب اوله ونحو قول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء لظرفية فيقاوالت الثالث والرابع في الذكر لان علامتهما ان في الاعراب والكل باطل فان الشارح قدس سره لم يرد بما ذكره بيان طريق الدفع كيف وهذا مما يساعده اللفظ والمعنى فان قوله حق لو حظ الخ تمت لقوله متأخرا ولا يصح له الاكتفاء بالموصوف لان اطلاق ثان وارادة متأخر بلا وجه ليس بسديد فست الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمثل عليك ورحمة الله السلام لتأخر التابع رتبة به ظهر سقوط قوله ان المصنف به قوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالتالي المبني ونحوه من جملة الالاجيب لظهور انه مع ذلك لا يحتاج الى اكمال ذكره الشارح قدس سره (قوله) ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم الخ قبل لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترجم والتاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابيه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التأكيذ وكذا لا يصح في التأكيذ وعطف البيان وبعض

النظر بغير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصل تسليم قوله لا يتضمن معنى انما ان المراد به واحد هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقاً) يعنى لانما انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزداد عليه واحد وايد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلاً) اى الواقع المرئية الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقاً) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحاد الى العشرة (للدلالة) على ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخوانه وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعاً) حال من حروفها اى لاتع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر وفاقترح بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو ثبت كذلك لحصل اسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فاقصروا) اى فلذلك اضطررنا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من اخذ الجزئين) اى من اسمها ما كان (اذا فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطررنا الى الاخذ من احدها لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى الالتباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين ثبت من هذا جواز الاخذ من احدهما من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم لما خوذ (على المقصود) وهو اداة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من تانى الامر وما يدل على المق من اول الامر اولى مما دلالة عليه من تانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من تتضمن معنى المعروف هو تضمن

المطوقا وليس عن ضم المحل فان قول الشارح هي لاء لية زيد العالم شامل لكل بحسب القياس كيف والتابع للمثال المذكور صفة مادة وتسمع زيادة الكلام المتعلق بهذا المقام (قوله) فليس ارادها من جهة واحدة هذا الذى ذكره الشارح قدس سره مراد المص كانه عليه فى الشرح بان من جهة واحدة خرج به خبر المبتدأ والثانى والثالث من باب علت واعلت لانها توافر باهراب سابقهما ولكن من غير جهة واحدة والعجب من الرضى انه حل عبارة هذه مع ظهور معناها على وجه لا حاصل له فقال ذكر المص ان قوله من جهة واحدة يخرج خبر المبتدأ وتانى مفعولى ظننت واعطيت والحال من النصب والحبذ من النصب لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب احد المفعولين من جهة كونه اوامها وانتصاب الثانى من جهة كونه فانها وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولاً وانتصاب الثانى من جهة كونه حالاً وكذا فى جرتنا الارض ميونا انتصب الاول من جهة كونه مفعولاً والثانى من جهة كونه تمهيداً قال وفيه

نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما ممدق الكلام كما قرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغيير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان قول ارتفاع زيدا في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه مفعولا وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو النفور الودود الآية وكذا المسندات نحو علت زيدا طالما قلنا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقدم مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الامر لا يتغير اسماءها ولا جهات امرائها فينبغي ان يدخل في حد التوابع وبما عرفت من كلام الشارح ان الابتداء من حيث انه يقتضي مستندا اليه صار ملاما في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مستندا صار ملاما في الخبر فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظهرا فيه ومظهرا ملاما في مفعوله وليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وعلى هذا القياس سقط ما اورده اولنا وقوله وان قلنا بتغير الجهات ساقط

فمن تركيب الحادى عشر ونبنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ما قال بقوله (فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن) معنى (حرف العطف حادى عشر) معنى (الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه لا مطلقا بل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرطه وقوعه بعد العشرة (لحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف) لا باعتبار (اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه) ببنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى قياس) اى على قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاولى بشئ (الا بذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقي فى الاول وقوله (الاتى عشر) استثناء من قوله كخمس عشر اى كل واحد من احد الى التسعة اذا تركب مع العشرة ببنى الجز آن منه الاتى عشر للمذكر ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكور اذ الشئ ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (وانتى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اتى عشر من تركيب خمسة عشر الذى ببنى فيه الجز آن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجز آن وان يبنى احدهما ويعرب الاخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اتى عشر وانتى عشرة (الجز آن) اى الجز آن الاولان وهما اثنا واثنا (بل يبنى الثانى) منهما وهو العشر (للتضمنه) اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبهه الجزء الاول (بالضاف) اى بالثنية المضاف لان اصلها اثنان واثنتان للاحقهما بالثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهاسا بالثنية (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب الممدود من المبنى قسمان احدهما ما تضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والا امر كبا من ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسر الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف من الحروف (اعرب الثانى) اى اعراب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا قبله بل كان مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيوبه وانما قيد الشئ بقوله مع منع صرفه ليظهر ما به الفرق بين الافصح والفصح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصح والافصح والفرق بين الافصح وغيره

انما هو في منع صرفه وفي صرفه فالاول الافصح والثاني غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله
وان لم يكن الخ تطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب
الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني
وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب ما نال المنصرف بقوله
هناك وشرطه ان لا يكون بالاضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح
كلامه هناك بما وجهه تطبيق الكلام بما هو المشهور (كعملك ونحو الاول) ولعل المصنف
قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتيقيد للاعراب بكونه كاعراب بملك وهو اعرابه
مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في
وسط اللفظ المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع
في الوسط موجبا للبناء وهو ان لم يكن تركيب بملك نسيبا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع
آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا لفتحين البناء ولما
كان الاصل في البناء هو السكنون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح)
اي وانما بنى على الفتح (لانه) اي لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان
وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه في غير ما انتهى وانما لم يتعرض
الشارح لعلة الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب
وقوله (في الافصح) متعلق باعراب الثاني وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايها تعلق
حذف المفعول من الاخر كذا في المرب لزي زاده وتفسير الش بقوله (اي اعراب الثاني مع
منع الصرف) لبيان ما هو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية
(وبناء الاول انما هو في افصح اللغات) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الافصح من التنازع
ثم شرع في بيان اللغتين الغير الافصحين بقوله (وفيه) اي في مثل بملك من المركبات التي لا
ينضم الى الثاني فيها معنى الحرف (لغتان اخريان) اي فصيحان (احديهما) ما يقابل قوله بنى الاول
وهو (اعراب الجزئين معا واطراف الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما) اي
واخرى اللغتين الفصحيتين ما يقابل منع الصرف في الثاني وهي (اعراب الجزئين معا واطراف
الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع في بيان الكتابات التي هي
من جملة المبنيات فقال (الكتابيات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الش في
بيان التكتة في عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اي لفظ الكتابيات جمع والمراد بها
ههنا جميعتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جميعها مضمحلة
(وهي) اي الكناية (في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين) اي غير مبهم (بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه) اي على ذلك الشيء المعين وانما يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض
كالا بهام) اي وذلك لغرض مثل ارادتها بهام الشيء المعين (على السامعين) اما لحفاظته عن
السامعين او محافظته السامعين عنه (كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا) فانه غير

ايضالا لانه لا يدعى تغيير
المجرات بتغيير الاسماء
بتغيير تطلق العوازل
بالمحولات كما ذكر في
نحو قولك جاءني زيد
الظريف لم يتغير تعلق
العامل بما يل هو من حيث
انه كان يقتضى مستندا اليه
عمل فيها ما وما قوله ثم
قول الاخبار المتعددة
الخ الجواب ان ليس شيء
مما ذكرته ثانيا رتبة بل
لفظا والمراد ما هو ثان
يستحق سابقه قدما عليه
رتبة ليكون ثانيا كاملا
مستحقا لكونه ثانيا ومن
قال ان الرفع علامة المدة
والنصب علامة الفضلة
فهذا ايضا ان يبين تعهد
المجرات في العدد والفضلات
فان كون الشيء عمدة من
حيث كونه مستندا اليه جهة
مغايرة لكونه عمدة من
حيث كونه مستندا او كونه
فضلة من حيث انه وقع عليه
الفعل جهة مغايرة لكونه
فضلة من حيث انه وقع فيه
الفعل (قوله) اعلم ان
الاعراب الخ قيل الا حسن
ان التعريف هنا للتابع
في الاعراب ولما لم يكن
عاملا للتابع حركة المضاف
وتابع حركة اسم لا تعرض
لها في علمها ولم تعرض
باحالتها الى هذا الباب
وليس بمستقيم كما لا يخفى
(قوله) ثم ان لفظة كل
ههنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون للعلم
وبالجنس لا بالافراد
وبالافراد قيل وايضا لا

يصدق على تابع وانه كل
 ثان قد كر كل مع صحة
 الحل وليس بشئ لان
 الحل هنا لم يكن على تابع
 نعم ما ورد الشارح
 قدس سره واراد لا يمكن
 دقه بان يقال انه ليس
 تعريفا بل تبيينا لغناه
 وانه على اى شئ يطلق
 بالنسبة الى من صرف
 معنى التابع لان المعنى اهتم
 ببيان فوائد القبول اللهم
 الا ان يقال ان صيغة
 الجمع ونقطة كل
 مقتضيان زائدتان لبيان
 الجمع والتبع (قوله)
 والظاهر انحصار المحدود
 فيها لعدم ذكر غيرها
 يزيد قدس سره ان
 التعريف بالافراد لا
 يحصل الغرض منه صريحا
 وهو كون الحد جامعا
 وما ناوله اصاره عنوفا
 فلا بد ان يقال انه لما افاد
 صدق المحدود على كل
 افراد المحدود منه انه
 لا يصدق على غيرها
 فيكون ما ناوله لكن لا
 يحصل بهذا القدر كونه
 جامعا يقال الظاهر هو
 الانحصار اذ لو كان شاملا
 لغير كمال مذكورا
 وهذا التكلف على تقدير
 اعتبار كل غير مقسم
 محتاج اليه فا قيل هذا
 تكلف مستغنى عنه كالا
 يحى على من له حظ
 ادنى بالسلب دقائق
 التراكيب العربية بل مما
 يلقبه الجبر من وجه
 الماء الصافي الى الساحل

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ايهامه على
 السامعين لاحدى الحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المص من لفظ الكنيات ان كان تعريفا
 لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد يعرفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى
 الكناية فكلا الامرين متفقان ههنا اراد الشارح ان يفهمها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال
 (والمراد بها) اى بالكنيات (ههنا) اى مباحث المنيات (ما يكتفى به) اى لفظ يكتفى به (لا المعنى
 المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعريف بقرينة اطلاقها على نفس
 الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يكتفى به بل بعضه) بقرينة ان
 كثير منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن الفرج الذى يستحسن ذكره وفلان وفلانة
 وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالضمير الغائب ومن ما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع
 (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة
 عليه خفاء وقال المصام لافرق بينه وبين كل ما يكتفى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول
 ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بالمراد بالكنيات بعض معين لامبهم وقوله (فكانهم
 اصطلاحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنيات
 هو العهد الخارجى فلا يبدله من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المنيات ان يريدوا
 بها) اى على ان يريدوا بالكنيات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعد
 وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر
 المص لفظ البعض بان يقول (بعض الكنيات كاقال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين
 حيث صدره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنيات
 يدل على ان تركه للاعتداد على الاصطلاح (وبتقدير) اى فحين اذا اراد بها البعض المعين لا يمكن
 (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى بتصريح كل واحد
 من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لا اختلاف الفاظه ومعانيه ولان
 التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد
 بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنيات مطلقا وقوله
 (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنيات من المبنى والمعرّب
 وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من المطلق الكنيات ومن تعريف البعض المعين
 (وامرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع
 التبيين لمعاني كل منها (فقال الكنيات) (كم) ثم ذكر الشرح كونه مبنية فقال (وبناؤها) اى
 ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى تكون كلمة كم (موضوعه وضع الحروف)
 اى كون الحروف فى كونها موضوعا على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحروف وهذا
 وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (او لكون الاستفهامية متضمنة المعنى الحروف)
 وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية) اى
 فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظم على النظم (وكذا)

اي ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اي ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اي لان هذه الكلمة (في الاصل ذامن اسماء الاشارة) اي التي من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اي على كلمة ذا (كاف التشبيه فصارا المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذي يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي ذاعلى اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائد اعلى اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معناه يعني وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للمعد) وقوله (او الكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للمعد بل كنيهما عن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر معنى آخر للفظ كذا بحث لم يوجد كم فقال (وجاء كذا) اي وجاء لفظ كذا في اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجي للمعد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطفا على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يجي ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مر فوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجي بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعني ومن البعض المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعني يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اي الكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطفا تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذي اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما في الاصل كيت وذيت على وزن المرة حذف اللام وابدل منهما فاما ان ثبت كافي بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضى يعني انهما اذا استعملتا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لا يكونان الا مفتوحين فلا ينافي ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجي لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اي وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي) اي الجملة (من حيث هي) اي من حيث كونها جملة (لا تستحق اعرابا ولا بناء) لانهما من خواص المفردات بل استحقا فهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذي هو من انواع الكلمة التي هي المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعني ولما وقع الاسم المفرد الذي هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اي موقع الجملة المذكورة (ولم يحز خلوه) اي خلو الاسم المفرد (غنهما) اي عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل في الاولى البناء وفي الثانية اعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على الفتح لتقل البناء كما في ابن وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجب ولا

من الايجاب مما يلتفت اليه (قوله) يدل على معنى في متبوعه قيل اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو صرحت برجل حسن فلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصيله بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالتها على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن البارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لاهل حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان دل به اعتبار اسناده الى قاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن فلامه ولا يخفى على التأمل الجبر انه لا فرق بين ما ذكره الشارح فيما بعد وبين ما اختاره القائل هناك الا من جهة الاجال والتفصيل (قوله) اي يدل بنية تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه قيل لا يذهب ان المحقق زيد وعلوه او محقق زيد عليه وجاء في القوم كلام خرجت

يستعملان الاكبرين بواو المعطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى
وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اي على خلاف كونها
مشددين لانه علل قوله فلا تكونان المفتوحين بقوله اثقل التشديد ولما كان اللائق بالمص ان
يذكر كلمة كآين فتركها اراد الش العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن
المكنائيات) اي ومن جملة المكنائيات التي بنيت (كآين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد
الياء (وانما بنى) اي ذلك اللفظ (لان) اي لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اي) اي
على لفظة اي بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التي هي الجزء الاول من المركب شرع
في بيان حال الجزء الثاني فقال (واي) اي لفظ اي (كان في الاصل) اي في اصل وضمة (معربا)
كما سبق في الاستفهام (لكنه) اي لكن الشان (محي) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محابم حواي
ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اي (مضاهيا لافرادى) اي معنى التشبيه من
الكاف ومعنى الاستفهام من اي (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) في كون المجموع
دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملا بسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية)
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اي فذلك صار لفظ كآين (كأنه اسم مبنى على السكون) لكونه
بمعنى الاسم المبنى الذي هو كم الخبرية ومناسبا له في البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدا
اي آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبر والجملة صفة بعد صفة للاسم اي صار ذلك
الاسم مشبها للاسم المبنى الذي آخره نون ساكنة (كما) اي كالنون الذي وقع (في) آخر
(من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لانونين يمكن) عطف على قوله نون ساكنة
اي ليست النون الساكنة التي في آخر نونين يمكن كما كانت تلك النون الساكنة في الاصل
نونين يمكن استشهد على كونها نونساكنة لانتوين بقوله (ولهذا) اي ولكونها نونساكنة
كافي سائر المبنيات عليها لانتوين (يكتب) فيه (بدالياء) اي بدياء اي (نون) في الرسم يعني
الشاهد على كونها نونساكنة لانتوين انه يكتب بدالياء نون وقوله (مع ان التوين لا صورة
لها) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنويناي اي ان كتابة النون بدالياء
علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتوين لانها لو كانت تنوين لم تكتب على صورة النون
لانه لا صورة للتوين (في الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمعرب
وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل الثون تنوين (فترتبه) اي فترتبه لفظه كآين
(في البناء من حطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك) اي فلا
نحاطر بترتبه عن رتبة اخواتها (لم يذكر المص) اي ذلك اللفظ (معها) اي مع اخواتها وقال
المصام ويحتمل ان لا يقول المص ببناء ثم شرع المص في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية
وفي بيان الفرق بينهما وبين غيرها فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدا وقول الش (المتضمنة
معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة لسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله
(يميزها) اي يميز الاستفهامية مبتدا ثان وتفسير الشارح بقوله (اي الذي يرفع الابهام

هذا القيد من التعريف
لان دلالة علمه على حصول
صفة في زيد ليست بهيئة
تركيبه مع زيد بل لضافته
الى ضميره وكذا دلالة
كلمه على الشمول في القوم
ليست بهيئة تركيبه بل
لاضافة الكل الى ضمير
فلا فائدة لقوله مطلقا ولا
يتم ما ذكره في بيان فائدته
وقول ان المراد بقوله
يدل بهيئة تركيبه ليس
بالعادة لزوم الافتراق
والانقسام تنبها على معناه
الخاص المعروف هنا
بذلك يمتاز من العام كما
سندكره فكل ما يكون
مركبا مع متبوعه دالا على
معنى قائم به داخل في الحد
لا نزاع فيه وامر الضمير
وعده مما لا عبرة به كيف
ولو لم يخرج بذلك
الاختيار لكان مثل ما
سبق مررت برجل حسن
غلامه خارجا عنه وليس
فليس ثم هذه الامثلة
خارجة بهذا القيد لكن
من جهة اخرى كما ستقف
عليه وما اختاره الشارح
قدس سره من اخراجها
بقيد الاطلاق مخالف
لمراد المص قال في الشرح
قولي تابع يدخل فيه التمت
وغيره وقولي على معنى في
متبوعه يخرج عنه ما
سواء وقولي مطلقا يدفع
وهم التوهم في مثل
ضربت زيدا قائما انه داخل
في ذلك فانه ان سلم انه تابع
يدل على معنى في متبوعه
فليست دلالة على ذلك
مطلقا وانما هو بتحيده

عن جنس المسئول عنه (للإشارة الى ان رفعه للايهام انما هو عن جنس الذي سئل عنه
يعني ان المسئول عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ
الثاني والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى للاعراب وهو
التمييز وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر او صفة للمنصوب ثم شرع في وجه كون مميز هذا
القسم منصوباً بمفردا فقال (لأنها) اى وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة (لما
كانت) موضوع (للمدد) وكناية عنه وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيحى في اسماء العدد ان
ميزا الثلاثة الى العشرة مخفوض بمجموع وميز واحد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
وميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه منصوب مفرد جعل مميزها) وهو جواب لما اى جعل مميزكم الاستفهامية (كذلك)
كميز واحد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل الاختيار حال العدد الاوسط يعني وانما
جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل بمجموعا مجرورا كافى
الطرف الاول او مفردا مجرورا كافى الطرف الثاني (لكن تحكما) اى لكان دعوى بالادليل
وترجيحا بلا مرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو في الوسطية
مع لوفيه رجحانا من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار
حال لوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان
السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد
نقله عنهما ودفعه عنهما والاوجه ان يقال نصب مميزكم الاستفهامية لانه جعل مميزكم
الخبرية كالطرفين دفعا للحكم فلو جعل مميزكم الاستفهامية مثلها او مثل احدها لالتبس
بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزاً ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية
لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل
وجهة ثم شرع المصنف في بيان حال مميزكم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله
الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الش بتوسطه بينه وبين
المعطف والمبتدأ الثاني محذوف و اشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف عدم
جواز كون قوله (مجروح) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فاعدم المطابقة اللفظية
واما معنى فاعدم جواز الحمل وقرينة الحذف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر
المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الش
على خلاف ما قدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميزكم الخبرية مجروح
لكن الش اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله و اشار الشارح بقوله (بالضافة)
الى الواسطة للجبر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجروح لانها تقيضه بجملة
عليها في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لقوله مجروح
و اشار الش بقوله (تاره) الى انه لاتناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجروح لانه مفرد تارة
(ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمميز المفرد (وكم رجال عندك) بالمميز المجموع

بحال الضرب كما تقدم وقال
في الايضاح الصفة يطلق
باعتبارين عام وخاص
فالعام ما دل على ذات
باعتبار معنى هو الملق
والخاص باعتبار النابع
وهو ان يقال تابع بدل على
معنى في متبوعه من غير
تقييد فنولنا تابع يخرج منه
الخبر اذا الخبر ليس بتابع
وانما هو جزء مستقل
بخلاف الصفة فانها ليست
بمستقلة وقولنا بدل على معنى
في متبوعه يخرج ما عدا
الصفة والحال وقولنا يدل
من غير تقييد يخرج منه
الحال هذا كلامه وخروج
مثل قولك جاءني زيد
صديقك ونحو اعجبتني زيد
علمه وغير ذلك من
المعطوف بذلك القيد اعنى
قوله يدل على معنى في
متبوعه ظاهر لما نقرر في
محله من ان قيد الحيثية
مراد في الحد وذا كر اولم
يذكر فالمعنى تابع يدل على
معنى في متبوعه وذكر
بهذه الحيثية ولكن بقى
كلهم واجمعون في قوله
جاءني التوهم كلهم او
اجمعون فانه ذكر بحيث
يدل على الشمول والاجتماع
وقد ذكر في الامالى انه
اورد هذه الاشكال على
المص فاجاب عنه قائلا ان
كان كلهم دالا على معنى في
المتبوع فليكن قولك جاءني
زيد زيد دالا على معنى في
المتبوع وليس دالا على
معنى فيه وبيانه ان التوهم
الذى وقع بزيد الثاني ليس

(كما تقول) في المميز للمائة وما فوقها من اسماء العدد التي هي احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول في المميز للثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الشانين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) مميز الخبرية (مفردا) اي حال كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميزه) اي مميز ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فاقال (وانما جاء) اي مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) في بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لفظ (بني) اي خبر (عن كثرة) اي عن كونه كثيرا (صريحاً) اي انباء صريحاً لان لفظ المائة ثلاثيني صراحة بكثرة (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اي هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل العدد المذكور المصريح بكثته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جمل جمعة مميزة) اي قصد بجعل مميزة مجموعا ان يصير لجعل المذكور (كأنها) اي مثل ان تلك الجمعية نصير (ناشئة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقول مقامه في التصريح (بها) اي بالكثرة ثم شرع المص بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز في بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اي عليهما اي جواز اذا لم يفصل بينهما وبين مميزهما بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لثلاثين تنوب المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا في الامتحان ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في مميزكم الاستفهامية والخبرية) يعني ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مرة في كلام المصنف لكنه متي بحسب الاضافة الى النوعين كافي قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) في مميز الاستفهامية في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا في مميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكك من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما اتفهم من كلام المص المساواة في جواز دخول من في مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ما هو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اي دخول من (في الخبرية) اي في مميز الخبرية (كثير نحوكم من ملك وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرية اي كثير من ملك وكثير من قرية وقوله (وذلك) لبند اي كونه كثيرا وقوله (لما وافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جر) بالنصب مفعول المصدر (وقوله)

تالما يزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء في اللبس على السامع بالنظر الى الوجود الذي يحتمل ان يكون جاء غلامه او غيره من المدسوين اليه فالتنوع ليس التوهم قائما بالثبوت بل بالمخاطب ونحن قد قصدنا ما دل على معنى في المتنوع وكذلك قولنا جاءني القوم كلهم لم يأت المتكلم بلفظ ظم الارافا بها التوهم عن السامع لثلاثين بقدرا ان بعضهم جاء فليس في المتنوع الذي هم القوم احتمال اسلاص كلهم فبين ان مطلقا ليس الاخراج الحال وقد اورد على المص الحال المؤكدة فانها تدل على معنى في صاحبها مطلقا فلنكن كالصفة واجاب بان قال انما اتى بقوله مطلقا على سبيل التبيين لاهل معنى انه داخل في تمام الحد فان الحال ليس بتابع حتى يجب الاحتراز عنه ثم لو قلنا في الحال ما بين هيئة الفاعل او لمفعول لوردت الصفة اذن فنقول في الصفة من غير تقييد فيخرج هذا مع ان الحال ليس بتابع اذا تمهدت هذا فنقول بتقريب ما قلناه من الايضاح ان الرضى اعترض عليه بانه ينقض الحد الاول باسمه الآلة والمكان والزمان اذا قتل مثلا دل على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو القتل هو الحق من وضع هذا

وقوله (للمميز) متعلق بمجر او مجوز ان يكون بنزع الحائض اى فى الجر متعلقا بموافقة وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) الجر صفة للمميز واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعنى ان وجه كثرة دخول من البيانية فى مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال مميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى استعمال ذلك المميز (مجرور) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن تجوز الزمخشري فى تفسير الآية فقال (لكن جواز الزمخشري) يعنى ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشري جواز (ان يكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آياتناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسألة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الشى بقرينة ارجاء الى كلمة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية) كانت (او خبرية) لانه لو كان ما وجده من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظر فاستقر اعلى انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدا مؤخر اما انقضاء الاستفهامية للصدارة فثبت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامراته) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهرا واما فى الخبرية فاقال (و الخبرية ايضا) اى كالا استفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلالة الخارجتين كانه عليه المقام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصده انشاء التكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اصراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلاهما انكالا لانهما فى تدكير لان الظاهر ان يكون مؤنثا والاخر فى تقييده لان الخبر وهو قوله يقع مفرد والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يمان ليطابق الخبر بالمبتدا اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لو قال) اى المصنف (كلناهما) باقضا المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا باقضا ويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لأنيت الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوقعية

اللفظ على ما فسروا زيف ما اجاب به فى الايضاح عن السؤال الذى اوردته على نفسه وهو ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الكورية والانسانية والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع اسما من ان الصفات المقصود به المعنى لالذات والاسماء التى بها الذات وقد احترزنا فى الحد بقولنا هو الذى قال ان اراد بقوله فى اسما الاجناس ان التى بها الذات وحدها من دون المعنى فلانم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيهما معنى الرجولية بلا خلاف وان اراد ان التى الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينتمى لان الصفات ايضا اذا كرتها مجردة من متبوعها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى التعلق بها وكذا اذا كرتها مع متبوعها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحنس ثم نقول قوله فى الصفات ان التى بها المعنى لالذات مناقض لقوله فى جد الصفة الصامة مادله على ذات باعتبار معنى ولا يذهب على المصنف انه لا يزد على

الص شيء من ذلك فان وردوا اسما الاكلة والزمان والمكان انما يتصور اذا كان المتي بوضعها والتلفظ بها افادة المعنى اولا وبالذات وهذا ضروري البطلان الا ترى الى لفظ القتل فانه لا فائدة موضع القتل وزمانه ليس الاوافهم المعنى منه اعني القتل انما يكون في ضمنه وبقيته وما ذكره في التزييف من التردد في ناش من التردد في الواضحات فان المراد ليس هذا ولاذاك بل كون الفصد الى الذات اولا وبالذات والى المعنى ثانيا وبالعرض ولا ريب في ان اسما الاجناس كذلك وقوله ثم نقول ان غريب جدا فانه لا يفهم من كلام المص في حد الصفة العامة ان المقصود بها الذات لا المعنى حتى يكون منافضا لذكره في الصفات بل قد صرح فيه بان المتي هو المعنى دون الذات المدلول بها الا ترى الى قوله ما دله على ذات باعتبار معنى هو المتي فهل يكون هذا منافضا لقوله في الصفات ان المتي بها المعنى لا الذات كلا (قوله) فان دلالة التوابع في هذا الامثلة على حصول معنى في التبع انما هي مخصوص موادها قيل ذلك في المعنى القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتيوع يفيد تقرير الشمول فلو دلالة على حصول الشمول

يعني انما كان الابراد بالتأنيث اوفق لان تأنيثكم شاع في السنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بذاؤليه مبنى على ما شاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه يفتي ان يكون مفردا لان لفظكم واحدا بالذات فدفعه بقوله (فهو) اي فوجه ابراده بلفظ كلا لذي للتثنية متي (على تاويل كلاهذين النوعين) يعني ان لفظكم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اي النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اي كل واحد منهما) اي من كم الاستفهامية والخبرية اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل الزنجي زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن معنى اللبيب فقال وقد شئت قديما عن قول القائل زيد وعمرو وكلاهما قائم او كلاهما قائمان ايها الصواب فكنت ان قدر كلاهما توكيذا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والخيار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتبين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضي ان يكون الافراد في يقع مخارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا وبجرورا) اما حال من المستكن الذي في يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم ين) اي المصنف (موقع كل واحد منهما) اي من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة منها فيكون راجعا الى التثنية من المرفوع والمنصوب والجرو (قوله) (فكل ما) فاشارة الى تفسير ما بقوله (اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبر) الى ان لفظ كل ههنا افرادي لا مجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على ما الموصول توهم انه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير و اشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعي لفظكم كما قال زنجي زاده ان لفظ ما ههنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما بقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الش اراد ان يثبت بقوله (او شبه فعل) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحوكم يوما انت ساروكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقدير) سيبه فيما بعده وقوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل بتضمن معنى الفراغ والضمير الجرو راجع الى ما روقوله (بضميره) متعلق ايضا بمشتغل وصلة على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة لصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكار انفير المشتغل اي الفارغ عن عملكم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتاج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق بضميره واما على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني تخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به وهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق بضميره) فقال

المشغول بالضمير نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربته
ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربته وانما زاد الشارح
(فهو من حيث هو كذلك) ليكون إشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر
لقوله فكل ما يعني ان كل واحد من هذين الوعين لكم اذا كان مقيد بهذه القيود يكون
اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل اوشبه (على حسبه) اى على اقتضائه
ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معبولات كثيرة توهم منه ان كونه
منصوبا متعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل
كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق
فيه ان يكون مفعولا به فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال
(اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى
وقع بعده هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحوكم رجلا ضربت
يكون اقتضائه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضائه مفعولا به وليس المراد به اقتضاء
الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز ففسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله
لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله لا يكون الا بحسب
المميز ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) في هذا التركيب
(منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء
الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات
فتعنيه) اى فكون كم ههنا معينا (لا حدى من المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعيين
(بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه
من مصوبات الفعل على الافوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم
ان هذا التفسير من الشرح وجه تسميه ساقفه في الاستدلال عليه لدفع ما اعترض عليه الشارح الرضى
بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المصوبات فتعنيه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر
بتقيد عمل هذا الفعل لم يحتاج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه
الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشرح في امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى مثل كم
استفهامية المصوبة هو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلا ضربت) خبره وقوله (في المفعول به) متعلق
بالنسبة (وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكتم وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت) لان كلامنا هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن
عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرهما فاقضى كل من هذه الاعمال بحسب المميز ما اقتضى
من المفعول به في الاول والمصدر في الثانى والظرف في الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه
تقيد الفعل بقوله لفظا وتقدير افعال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

في متبوعه لم يتفرده
الشمول الذى يدل عليه
المتبوع ولا يخفى ان القائل
من من الغافلين ولقد سبق
بيان المقام بالا مزيد عليه
فلهذا من الواضحين
(قوله) رده قبل بناء على
انه لا داعى الى اشتراك
الاشتقاق ولا موجب
للتأويل بالمشق لا عقلا ولا
نقلا وليس بناء الرد على
الامثلة التى ذكرها حتى
ينجها يقال ان اكثر ما
ذكره لا يصح رد الان
كونه نعتا باعتبار انه في قوة
الاشتقاق ولقد اساب القائل
في هذا القول قال المص
في شرح قوله ولا انفصل
الى المعنى يعنى ان معنى النعت
ان يكون تابعا بدلا على معنى
في متبوعه فاذا كانت
دلالته كذلك صح وقوعه
نعتا ولا فرق بين ان يكون
مشقلا وغيره ولكن لما كان
الاكثر في هذا المقام وضع
المشتق توهم كثير من
النحويين ان الاشتقاق
شروط حتى تأ ولو اغير
المشتق بالمشق هذا كلامه
(قوله) ولا انفصل بين ان
يكون مشتقا وغيره قبل
الوضع الا حصر ولا فرق
بين المشتق وغيره بذلك
اذ ليس المطلوب تقي
الفرق بين المشتق وغيره
كيف والفرق بينهما واضح
بل فيه بين التعين وان
اراد القائل انه لا انفصل بين
المشتق وغيره في ان يكون
نعتا يطل دهموى

في قول المصنف (اوشبهه) اي وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) اي ذلك الفعل الذي وقع بعدكم مع عدم اشتغاله بالضمير (ملفوظ) في نحوكم رجالا ضربت (او مقدرا) اي وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعدكم اي بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير في نحوكم رجالا ضربت لانه اضطررت احوال النجاة في هذه الصورة لانها حينئذ تدخل في قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذي بعد لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب في تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندي دخول هذه الصورة في قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف فان منصوبا على وجوب النصب يعني ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كافي نحوكم رجالا ضربت ونوع جاز نصبه ورفع كافي نحوكم رجالا ضربت وقال المصام ويرد ما ذكره الرضي انكم رجالا ضربت يجوز رفعه ولكنه ضعيف انتهى يعني ان هذا الكلام من الرضي يمنع النوع الذي يجب فيه النصب بل يقتضي ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضي في نحوكم رجالا ضربت حيث جوز تقدير الفعل قبلكم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبلكم ثم دفع ما قبل انكم يقتضي الصدارة والتقدير قبله متمم بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامي ههنا توجيهه على وجه لم يحتاج الى ما تكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندي ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضي بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل في قاعدة النصب مثل قولكم رجالا ضربت اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بدمه فعلا غير مشتغل عنه ايكم رجالا ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعني ان طريق جملة من هذا القبيل ان تقدر بعدكم فعلا غير مشتغل اي غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اي فعل هذا التركيب يجوز نصبه ورفع لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اي وان لم يجعل مثله (من قبيله) اي من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اي بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو) اي فعله (من هذه الحجة سرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكونكم مجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح بقوله (اي كل واحد منكم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوف بالكرة التي هي عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (وبكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اي او وقع اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلامكم رجالا ضربت) ومثال الخبرية (نحو (بعدكم رجل اشتريت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله (فمجرور) جوابية وقوله

الاحصية والعول بانه لو اتى بدلا لفصل بالفرق لكان اوضح مما لا يلتفت اليه (قوله) مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية يفتح الراء وضمها وكلمة اي اذا اضيفت الى لفظ موصوفه بينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع اعتبار دعليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع اعتبارها كذا قيل وليس يستقيم فضلا عن كونه وارد الان قوله مررت بضارب اي رجل ليس مما يلتقط به فكيف يصح ان يمثل بتركيب باطل بل الغرض افادة كونه تارة صفة وامتثاعه اخرى وذلك قد حصل بما ذكره الشارح قدس سره (قوله) وتوصيف الكرة قيل اي الكرة وما في حكمهما من ذي لام يقصده الى فرد مبهم كافي قوله ولقد اسر على التميم يسبني و اشار الى وجه تخصيص الجملة بالكرة بقوله في حكم الكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم

مجرور خبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف وأشار
الشارح بقوله (محرف الجر أو الإضافة) إلى عامل المجرور وقوله (وإنما جاز تقديم حرف الجر
أو المضاف إليهما مع أن إلهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر
أو الاسم المضاف على كنه الاستفهامية أو الخبرية مناف لصداقتهما فاجاب بأنه جاز للضرورة
(لأن تأخير الجار) سواء كان حرفا أو اسما (عن المجرور تمتع لضمف عمله) أي عمل الجار
مطلقا وإذا امتنع التأخير (فيجوز) أي وجب (تقديم الجار عليهما) أي على الاستفهامية
والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما
مع إعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على أن يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من
الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم أن يعطى حكم الصدارة للجار يعني مع أنا لا نحتاج
إلى ما قلنا من الجواز للضرورة وإنما نحتاج إليه إذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة
مع أنه جاز أن يجعل الجار (اسما كان أو حرفا) تقدم الشرح الاسم ههنا على الحرف ليكون إشارة
إلى أن الجمل المذكور في الاسم أبعد من الجمل في الحرف فإذا جاز في الأبعد فجوز في
البيد أو (مع المجرور) أي مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) أي مثل كلمة واحدة (مستحقة
للصدر) فإن الجار حينئذ يكون كجزء من الجمل وقال الرضوي حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ثم
شرع المصنف في الحكم الثالث من أعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والأ) ولما
كان قوله والأعبارة عن انتفاء كل من الشروط المقدمة فسر الشرح بقوله (أي وإن لم يكن)
وأشار به إلى أن الأمر كنه من حرف الشرط ولا النافية يعني وإن لم يوجد (بعده) أي بعد كل
واحد من الاستفهامية والخبرية (للفظ أو لا تقدير أفعول ولا شبه فعل غير مشتغل) أي غير فارغ
(عنه بضمير أو متعلق بضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولأقبله) أي
قبل كل منهما (حرف جر أو مضاف) كما هي شروط الجر وزاد الشارح قوله (وكان مجردا
عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالقوله (فرفوع) يعني وإن
لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ والمقدر
ومن الجار وإنما فسر الشارح بقوله (أي فهو مرفوع) للإشارة إلى أن الفاء جزائية داخلية
على الجملة الاسمية التي حذف فيها المبتدأ فتكون جملته أجزاء لقوله والأقوله (مبتدأ) خبر
بعد خبر أو صفة للمرفوع يعني أن مثل هذا مرفوع على أنه مبتدأ (أن لم يكن ظرفا) أي
ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث وما وقع ظرفا فلا كثرة
مقدر بمجمله لا ما يدل على مكان أو زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب
وظرف المكان إن كان مبهما قبل والأفلا كذا في متن المصام وقول الشارح (نحو من أبوك)
تنظير لا تمثيل يعني كأن من الاستفهامية في قولك من أبوك مبتدأ وإن كانت نكرة وخبره
أي أبوك معرفة كذلك يجوز أن يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره وإن كان معرفة
يجوز أن يكون خبرا عنه ثم إن كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون خبره معرفة

النكرة لتكونها لإفادة
نسبة مجهولة كالنكرة التي
هي لإفادة فرد مجهول وإذا
جلت صفة يجب أن يكون
معلومة للمخاطب حتى
يتبين موصوفه عند
المخاطب بما يعرفه من النسبة
ولذا قيل الأخيار بعد العلم
بها أو صاف إلا أن يكفى في
كونها في حكم النكرة بأنها
موضوعة لإفادة نسبة
مجهولة واستعما لها في
النسبة المعلومة طار على
وضمها وقوله لا المعرفة
إشارة إلى أن قوله النكرة
احتراز عن المعرفة لكن
يبنى أن يعلم أنه لم يحترزها
لأنها لا توصف بالجملة
الخبرية بل لأنه لا توصف
بالجملة أصلا فعبارة المص
غير واضحة وليس كما
يبنى لظهور أن وصف
الخبرية كذلك إنما هو
باعتبار ما هي عليه في أصل
وصف ومدار المقام على
مطلق الجملة إلا أنه يجب بقيد
الخبرية لا يسجي ولا ينهم
من المذكوران المعرفة
قد توصف بالجملة الانشائية
فلا ورود لسؤال خفاء
العبارة على أن حل قوله
وتوصف النكرة على
الاحتراز عمالا يصح جدا
وقد أراح لا المعرفة لم
يكن ليان قصد الاحتراز
بل لإفادة أن عدم التعريف
للمعرفة إنما هو مكان
لاختصاص هذا الحكم
بالنكرة ثم إن سبب عدم
اتصاف المعارف بالجل إنما

عند غير سيويه من الحاة اراد الش ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق
 (مبنى على مذهب سيويه) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام مامع
 كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الاعلى مذهب سيويه (فانه يخبر عنه بمعرفة عن نكرة)
 لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيويه) من الحاة (فهذا)
 اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عنه غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل تلك الصورة
 (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يحز كونه مبتدأ (لكونه نكرة) لكون (ما بعده معرفة)
 وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحوكم) بما سافر فكم (اى لفظ كم) (ههنا)
 اى فى هذا المثال الذى كان يميزه طرفا (منسوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار
 الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير
 مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على القاعلية وناسب لكم على الظرفية
 وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى
 فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم
 وقال المصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لار المرفوع محال ليس كم بل الجملة الظرفية
 وهى الناسبة على الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى رداعلى المصام ان ما قاله الرضى مرضى
 موافق لكلام التحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى
 اليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب
 باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشتغل عنه لا لفظ ولا
 تقدير او لا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع
 (لقيامه) اى لقيام لفظكم (مقام عاملة الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذ قام
 مقام عاملة ثبت له حكم العامل ولما فرغ لمصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع
 فى بيان احوال اسماها لاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط
 مثل احكامهما حال اليباء المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار
 اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسر الش بقوله (اى مثل كم)
 وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع
 احكامها بل (فى تأنى الوجوه الاربعه الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على
 حسبته وثانها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا
 يكون ظرفا واربعا كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى
 اشتراط نصبه يكون ما بعده فعلا واشتراط جزمه بكون مدخول احد الجارين واشتراط رفعه
 بكونه مجر دا عنها وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماها الاستفهام والشرط)
 مبتدأ مؤخر ولما يتأتى جميع الوجوه الاربعه فى كل واحد من هذه الاسماء وله الش بقوله
 (يعنى انه يتأتى تلك الوجوه الاربعه) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك

يظهر على ما اختاره المص
 وهو ان الجمل نكرات
 لانها تقدر باعتبار الحكم
 والحكم فى المعنى نكرة
 فان الحكم بشئ على شئ
 يجب ان يكون مجهولا عند
 المخاطب اذ لو كان معلوما
 لوقع الكلام لغوا نحو السماء
 فوقنا والارض تحتنا فكان
 الاسم الذى يسبك فيها
 نكرة وتقريره انك تقول
 فى الفعلية صمرت برجل
 قام ابو فتقدره بقاء ابو
 فتأخذ الاسم من الحكم لا
 من المحكوم عليه ولو كانت
 اسمية كقولك صمرت
 برجل ابو قائم لكان
 تقديره صمرت برجل قائم
 ابو فتسبك من الحكم
 الذى هو الثانى لا يقال فقد
 يكون بعض الاحكام
 معارف فى قولك زيدا قائم
 لانا نقول ليس القائم فى زيد
 القائم بخبر عنه بالقيام بل
 لابدان يكون القائم معلومة
 نسبتة الى صاحبه عند
 مخاطب ولو كان الحكم
 بالقيام اوجب ان يكون
 مجهولا وانما الخبر فى المعنى
 الحكم بان هذه الذات هى
 هذه الذات واذا كان
 كذلك صار زيد محكوما
 عليه والذى يدل على ذلك
 صمرت برجل اخوه القائم
 وعلى ذلك الاعتبار المخار
 عند اكثر النحويين يكون
 نظير القائل مند فمامن
 اصله (قوله) لان الدلالة
 لتليل لوصف النكرة بالجمل
 (قوله) وانما قيد الجمل

الوجوه تتأني (في جميع هذه الاسماء) لاني كلها وهذا لا يتأني ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الاسماء وهذا من الشر تأويل لكلامه في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام لاعرابية فانه يفهم منه ان هذا الوجوه الاربعة تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم ل تجري في بعضها ويجري بانها في البعض يصدق عليه انها تتأني في المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تأني (في كل واحد منها) اي من هذه الاسماء كما سيفصله الشرح وفي العصام ان هذا التأويل من الشرح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جميعا من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اراد في التشبيه فقال ذلك البعض يعني وكذلك انها مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزا لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى ثم بين الشرح ما هو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ما هو مختص احدهما فقال (وهي) اي تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اي لفظ من (وما واي واين اني وتحي مشتركة) اي حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اي وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اي وكلمة كيف (وايار) حال كونها (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الشرح كل واحد منها من حيث يتأني فيها بعض تلك الوجوه فقال (قرن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأني فيهما) اي في من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهي كونها منصوبتين بما بعدهما من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما امر فوعين بالابتداء ومثال كونها منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة مانحو (ما صنعت) ومثال كونهما مجرورتين في كلمة من بحرف الجر نحو (بمن مررت و) الاسم المضاعف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما امر فوعين بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربت و) في كلمة مانحو (ما صنعت) ثم بين وجه عدم تأني الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأني فيهما) اي في من وما (الرفع على الخبرية لا متاع ظرف فيهما) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اي كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتأني فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اي كانتا تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو) اي مثال النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في مانحو (ما تصنع اصنع و) مثال الجر و بحرف الجر نحو (بمن تمر امررو) بالمضاف نحو (غلام من تضرب اضرب و) مثال رفعه ما بالابتداء في من نحو (من يأتي فهو مكرم و) في مانحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأني فيهما) اي من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأني (في جميع اسماء الشرط) سواء كانت ماعداها مشتركة نحو اي واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لا يتأني (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) انذاره الى ان عدم وقوعها خبر ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع (بعدها) اي بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصاح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع

بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة لا يتأويل ببديل قيدا لتأويل بالبيد لان التأويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية اذا جمل الى لها عمل من الاعراب في تأويل مفرد مبسوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان القيد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل ببديل لعدم وقوعها والاولى ان يقال ان القيد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في ضرورة اصفة فهو عند التحقيق متعلق بالصفة ومفعولها والصواب هو التلليل اما بان الانشائية لا تقع صفة ولا خبر او لاصلة ولا حالا لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وما بان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة وهذا ما ذكره المص في الايضاح لم ما ذكره الشارح في نفس الامر فان الطليعية قد تقع صفة لكونها بحكية يقول محذوف هو الاعم في الحقيقة كقوله جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط اي بمدق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لبيت زيدا اضربه واقضه اي

مقولا في حقه هذا القول
ومفعولا تانيا في باب ظن
نحو وجدت الناس اخبر
تقله لكن يرجع جميع ذلك
الى الخبرة فالوجه في
الخطيل ما عرفته (قوله)
واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط تكون اجنبية قيل
اي في بادى النظر فالترام
الضمير احتراز عن ان
يظنها مخاطب اجنبية غير
قابلة لكونها صفة ولم يحترز
عن ذلك في الخبر الجملة
واكتفى بما يقوم مقام
الضمير لان توجه الخطاب
الى الخبر فوق توجهه الى
الصفة فليس ههنا مظنة
الغفلة عما لا يظهر الا بزيادة
توجهه والذبا لغوا في رابطة
الحال ايضا فوق المبالة
في رابطة الخبر وبما حققنا
اندفع ما قيل من انه في
اللازمة مناقضة لجواز
حصول الربط بغير الضمير
كافي خبرا مبتدأ وفيه ان
الحكم بالزوم اعم من ان
يكون مذكورا او مقدرا
وايضا حذف الضمير
الربط في الصفة احسن من
حذفه في الخبر لانها مع
الموصوف جزء الجملة
بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ
جملة فالخفيف فيها هو مع
غيره كالكلية الواحدة
اولى كما صرح به الرضى في
مباحث خبر المبتدأ (قوله)
ويوصف بحال الموصوف
سواء كان مفردا او جملة
وكذا عدله فلذا اخر
البحث من بيان كونه جملة

بالمعنى او ما لا بالاسم في نحو وان تصووا (وما هو لازم لظرفية) اى والاسم الذى هو لازم
ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كنى
واين واين وانى وكيف واذا) قوله وما هو مبتدأ وقوله (ن لم ينجر بحجاز) جملة شرطية خبره
يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرطيات فى وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر
بحرف الجر ان دخل عليه واثنيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار ينجر به
(نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية) ابدا باعتبار انه مفعول لمقدر
(وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض الحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع
اسما صريحا) كما طغى التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما
صريحا مجردا عن معنى الظرف (نحو اذا يقوم زيد اذا يقدم عمرو) وقوله (اى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى
الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى)
للإشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا
مستعملا في غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيده لقوله
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح
الرضى من عدم الالحاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض
المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ اخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم
الذى هو لازم الظرفية (يرفع في الاستفهام محلا) وقوله في الاستفهام احتراز عن الشرط
اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريباً وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا سار له محلان
احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه
بقوله (مع انتصابه على الظرفية) اراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب
لان مع بدخل على المتبوع الدال على التقديم وقوله (اذا كان خبرا مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان
بعده فمل كما تقدم (نحو متى عهدك بقلان) فانه متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه
على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد
ان يفسره بقوله (اى متى كان عهدك به) لافادة ان المتعلق قد مر مؤخرا على وفق ما تقدم فى قوله
وقد رت بعده فعلا (وما اى) اى وما اللفظ اى من هذه الالفاظ (فيتأتى فيه الوجود الاربعة كلها
فانه قد يقع فى محل الرفع الخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن
الرفع الابتداء على الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففي هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى الى
وقت) اشارة الى ظرفيت (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة (مجيتك)
مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (الظرفية) اى بكونه ظرفا
(مرفوع المحل) اى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى انه منصوب لفظا لكونه مرفوعا مرفوع محلا
لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايهم

ضربت و) ثانيها الجر نحو (ايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع
 المصنف في مسألة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشروط بها وهي جواز
 الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفي مثل . كم عملة ك باجرير وخالة .) ثم
 فسر الش هذا المثل بقوله (يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه) اي
 يريد المصنف بالمثل انه في التركيب الذي وقع فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لان يكون
 للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون بميزه مذكور او ان يكون محذوفا فان الحال
 في تركيبكم عمه كذلك فقول في مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما
 اختلف النسختان عند الشارح ففي بعضها وفي مثلكم عمه بحذف المميز كما هي مختار
 الشارح فان النسخة تقتضي التعميم في المسئلة من حيث المميز كما فسره بشاره العموم الى
 احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه
 يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اي كما نقلت وفسرت عليه يعني بحذف
 لفظ المميز (في كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفي بعضها) اي وفي بعض
 النسخ (وفي مثل تمييزكم عمه) يعني بزيادة لفظ التمييز فينبذ يكون مراد المصنف بقوله
 في مثل (اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اي في مثل الاسم الذي وقع تمييزا يجري فيه
 بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا ومجرورا وما اذا كان مرفوعا فلا
 يكون فيها وقع تمييز ثلاثة اوجه من الاعراب (فعل النسخة الاولى) وهي النسخة التي
 اختارها الشاعري ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (محتمل) اي احتمالا عنده راجحا
 كما سيصرح (ان يعتبر الوجة الثلاثة) اي التي ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اي بجوزان
 تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (في كم) اي في ذاتها (احدها) اي احدا الثلاثة (رفعه) اي محله كم
 مرفوعا (بابتداء) لعدم شرط النصب الجرح وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ
 عمه ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اي والوجهان
 الآخران من الثلاثة (انصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اي الثاني من الوجوه جملة
 منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون
 المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه في كم (قانه) اي لان المصنف (اشار فيما سبق)
 في بيان وجوه اعرابكم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب)
 حيث لم يقال منصوبا بالفعل بل قال على حسبه ليم كل المنصوبات التي اقتضاها
 الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمه ميمزا ان يكون مرفوعا
 بالابتداء وخبره قوله حلت في المصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون
 عمه مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان
 فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على
 انه مفعول مطلق لقوله حلت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق
 من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اي وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفسكم

فتح قوله يتبعه في النكرة
 يحتاج الى التأويل والمراد
 بحال الموصوف ما جعل
 حاله ولو تجاوز ازيد
 الحسن من قبيل الوصف
 بحال الموصوف وان ليس
 الحسن الوجة وكذا
 المراد بالوصف بحال المتعلق
 ما جعل حاله غير الموصوف
 بحسب دلالة التركيب وان
 كان قائما به نحو زيد الحسن
 نفسه او ذاته فانه من قبيل
 الوصف بحال المتعلق مع
 ان الحسن قائم بزيد
 فاعرف حال قوله اي بحال
 قائمه به وليس بما بلغت اليه
 فان قوله يتبعه في النكرة
 لا يحتاج الى التأويل لان
 الجمل فكرات كما عرفت
 فان كان الموصوف نكرة
 جاز توصيف بالجمل والافلا
 فكيف يكون الحكم
 بالتيمة في التكبر محتاجا
 الى التأويل قوله والمراد
 بحال الموصوف ما جعل
 حاله ولو تجاوز الى آخر
 ما ذكره غلط ناش من قلة
 التدبير فان الجار والمجرور
 في قوله بحال الموصوف
 في محل الرفع فاعل يوصف
 اي يحمل حال الموصوف
 اي هيئته وصفاله كافي
 رجل متعلقه اي وقد يحمل
 حال متعلق قائم ومضروب
 وحسن وكذا معنى قوله
 وبحال الشيء وصفه لذلك
 الشيء لنزله منزلة حاله نحو
 برجل مصري حسابه في
 حصول الفائدة بذلك على
 ما صرح به الرضى وغيره
 كيف ولا سبيل الى ما ذكره

القائل لالفاظ ولا معنى كما
يخفى على المأمل الجدير قوله
يعنى بصفة اعتبارية تحصل
له بسبب من له قيل لا اشكل
عليه الموصوف بحال المتعلق
اذا التفت تابع بدل على معنى
في متبوعه وليس حال
المتعلق معنى في المتبوع
اول قوله بحال متعلق بما
ذكر ويلزم ان يكون
التفت في جاني رجل
حسن غلامه الحسن بل
ما هو اول به اى كان بحيث
يحسن غلامه ولا يخفى ان
هذا الوصف تابع
للموصوف في الامور
العشرة كالوصف بحال
الموصوف بل يلزم ان
يكون جاني رجل كاش
بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف
بصفة اعتبارية تحصل
بسبب المتعلق فالوجه ان
يقال معنى قوله ووصف
بحال المتعلق انه يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم
بالمتعلق ويجرى عليه
اعراب التابع ويجعل نداء
ويتكلف في صدق
التعريف عليه بأنه يدل
بجمله وصفا على معنى
اعتباري حاصل بالقياس
اليه في متبوعه وليس
الامر كذلك فان ما ذكره
قدس سره وان تضمن
رفع ما حكمه من الاشكال
التوجه من التعريف لكن
غرضه بيان كيفية ما هو
المجموع عليه من تنزيل حال
متعلق الشيء منزلة حاله كما

(اليق) ان الوجهين الآخرين (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه) عراب كم وجه الالية
ار في هذه التوجيه تخليصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاختلال بذكره ما لم يذكر قبله
ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال
(ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (في)
مميزها) اى في مميز كل كم (اعنى) اى بذلك المميز هنا (عمة) اى كلة عمة (فاحدة) اى فاحدا الاوجه
الثلاثة (لرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ وحلت خبره الفتح لا يكون مميزا
لان المميز لا يكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء
ان تكون كلة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) لا يكون المحذوف
مجرورا مفردا او مجوعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير الا بحذف المميز فلا يكون
داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه
(والآخران) اى الوجهان الآخران (الحصب) اى احدهما نصب كلة عمة (على تقدير كونها)
اى كون كم (استفهامية) ان يكون عمة تميزها (و) الآخر من الوجهين (لجر) اى جر عمة
على تقدير كونها اى كون كم (خبرية) ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز
حذف المميز لم يرد له ان يشترط اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المص (ناخير هذا) اى تأخير قوله
وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الا فى بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى
يكون قوله على الترتيب الالىق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جازى في بعض المواضع تقديم
الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك لاعتبار
لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف
المميز ولم خصص الش الالية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول
ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه
الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متملقان بحذف
المميز وقال المصام بمداثبات التحل في التميز في التحل على التميز في بعض الوجوه فالاولى
ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جبرير وخالة فانه الذى ذكر اتفاقا يكون اشارة
الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم ممالك كم ضربت تنظير المحذف
هذا التميز وتبيننا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كفى كم ضربت او المقدر
كما في كم ممالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات
وقوع نسخة في اليق المذكور بالجمع بان تكون كم عمت وخالات ولعل الفاضل المذكور
اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها
التمييز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما باعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفي

في الخبر لحصول الفائدة
بذلك على ما ذكره النص
في الترح قال الزمخشري
وقد نزلوا نعت النبي بحال
ما هو من سببه منزلة نعت
بحاله وهو نحو قولك
صرت برجل كثير عدوه
وكان القاتل ذهل عن
صرام القوم وكون هذا
القسم من باب التثني واللا
لما عترض على ما ذكره
الشارح موافقا لما ذكره
بانه يرجع الى ان يكون
الثمت كائن بحيث يحسن
غلامه دون الحسن فينعد
القسمان فان من عرف
ذلك عرف ان الثمت هو
الحسن وان القسمين
متضايان ولعله وقع فيه من
ظاهر قوله اذ كون الرجل
الح غافلا عن كونه لتصور
ذلك الاعتبار والتثني ثم
ان ما اتى به من الوجه ماله
مال ما ذكره الشارح
قدس سره في نصه (قوله)
والافراد والنثية والجمع
والنذكر والتأنيث الا اذا
كان مصدرا فانه يستوي
فيه جميع هذا لا ورنحو
رجل عدل ورجال عدل
واحدة عدل او افضل
التفضيل بمن فانه مفرد
مذكر لا غير او افضل
التفضيل المضاف للزيادة
على من اضيف اليه او
فمولا بمعنى فاعلى نحو رجل
صبور وامرأة صبور او
فعبلا بمعنى مفعول كرجل
جريح وامرأة جريح
وما في الترح في هذا المقام

مثل تميزكم عمة بزيادة ذكر التميز (فلا يحتمل) فلا يحتمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه الاخير)
وهو اعتبار بعض الوجوه في عمة على تقدير عدم كونه يميزا وهو تقدير رفعه بالابتداء بان يكون
الميز محذورا واما اعتبار بعض في عمة ايضا على تقدير كونه يميزا ثم شرع في بيان معنى البيت المذكور
بعده تطبيقه بما سبق فقال (و البيت للفرزدق) هذا بيان لفاعله (يهجو جريرا) معنى مراده بهذا
البيت ان يهجو جريرا بترذيل اقاربه (وتامه) اي وتام البيت (فدعاء قد حليت على عشاري) ثم
شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصرف فقال (الفداء) على وزن حراء مؤنث
الافدع ومعناه (الموجة الرسخ من اليد او الرجل) وفي شرح الابيات الفدع التحريك عوج
في المعامل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال رجل افدع وهو المموج الكف والذراع
او القدم والساق لان في مفاسله انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى الفداء (مقلبة الكف
او القدم بمعنى انها) اي الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اي لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارث) اي رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة - الملة (كذلك) اي
معوجة (او هذا) اي او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعني اعوجاج الاعضاء المذكورة
(خلة لها) اي للعمات والحالات (نسبها) اي نسب الشاعر في مقام الهجو عمت جرير وخالاته
(الى سوء الخاقعة) من اول الامر لالكثرة لخدمة فيحصل الهجو المطلوب في كل من الاعتبارين
(وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اي لفظ حلبت (بملى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى
باللام كما يقال حلبت له ماشيته وهما ناتعدى بملى الاستعلائية (لتضمنه) اي لتضمن لفظ حلبت
(معنى فقلت) مباغاة في الهجو اي حلبت وقلت تلك الحلية على ثم بين وجه كونه استنقل خدمتها
بقوله (اي كنت كارهها لخدمتها) اسوء خلقتها (مستنكفا منها) اي من خدمتها (فخدمتي
على كرهه) اي واخترت اي ولذلك الاكرام اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اي لان
الحلب (خدمة المواشي وهي) اي خدمة المواشي (اباغ في الذم من خدمة الاناس) الخدمة
مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق باباغ اي خدمة المواشي اباغ في الذم من الخدمة
للانسان (والشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهي) اي العشراء
(الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اي واختار الشاهر من المواشي خدمة
الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمز و غيرها من المواشي (لانها) اي لان الناقة الموصوفة
(تتأذى من الحلب) اشد تأذى (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكراهة
وضرب واذا لم تطيع بسهولة (فني حلبها) اي فيحصل في حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها
وزيادة مشقة الحالب هي مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفي ذكر عمة وخالة) اي في
ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى ردالة طرفي) بقوله (ايه وامه) بدل
من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعني ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لاشرف
في واحد من الطرفين وهذا اباغ في مقام الهجو المطلوب ثم شرع في تطبيق لفظكم المقصود على
تقدير كونه استغفامية وخبرية فقال (فالا ستفهام) اي المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير

سهو بين وقع من هفوة
الافلام هكذا قيل وهو من
جملة الاوهام والاعبار على
الشرح في هذا المقام وكأنه
اراد بنسبة السهو اليه انه لم
يذكر المصدر وافعل
التفضيل في الجملة المستتاة
ولاجعل ذلك على السهو
جزما بل لا يبنى ان يحمل
على التفسير ايضا لان
المصدر من حيث انه مصدر
لا يصير صفة فلا وجه
لذكره في هذا الموضع
وكذا افضل التفضيل فان
تساوى الامور فيه انما هو
من جهة استعماله ببعض
ما يستعمل به لا مطلقا على
انه قد عرف حكمه فيما سبق
والشارح قدس سره قد
في ذلك الزعم شري فانه قال
وكما كانت الصفة وفق
الموصوف في اعرابه فهي
وفقه على الافراد والثنائية
والجمع والتعريف والتكثير
والتكثير والتأنيث الا اذا
كان ما هو من سببه فانها
موافقة في الاعراب
والتعريف والتكثير دون
ما سواها اركان صفة
يستوى فيها المذكر
والمؤنث نحو فاعل وفعل
يعني مفعول او مؤنثه يجري
على المذكر نحو علامة هذا
كلامه ونعم المقلد (قوله) فان
قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول اح قيل فيه
بحث لان الالف التي تاتي
الثنائية في الفعل نفس
الفاعل والفعل مفرد كما
كان والالف التي تلتق

النصب) اي نصب عمه خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهمك) خبر بعد خبرا واحدهما خبر
والآخر حال من فاعل الظرف في الخبر يعني الاستفهام ههنا ليس على حقيقة لان حقيقة استفهام
تقتضي جهالة المتكلم وطولية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من
سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستنزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل
فكانه من ذكر الملزوم واردة للالزام واليه اشار شارح بقوله (كأنه) اي كأن المتكلم ههنا
(ذهل) اي غفل (عن كمية عدد عمامته وخالاته) اي لكثيرتهما (فسأل عنه) اي عن عدده
وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجري على الحقيقة كأنه قال اخبرني اي
عدد من العمامات والخالات جلبت على عشاري اي ذلك كثير لا اعراف عدده في الحقيقة
وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اي جر عمه على التمييز
(على سبيل التحقيق) اي على سبيل الحقيقة (اي كثير من عمامتك) يا جري (وخالاتك قد جلبت
على عشاري) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الحد، وهذان الوجهان على تقدير
كون عمه يميزا منصور في الاستفهامية ويجرورا في الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا
فعمه مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله
(واذا حذف المميز) فنصب كم اما على الضرفية واليه اشار بقوله (اي كم مرة) او على المصدرية
واليه اشار بقوله (او كم حبة) النصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على
سبيل التهمك) كما عرفت (او كم مرة او كم حبة) بالجر فيها فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق
وبقوله (على التكثير) اشار اليه اعماء (فارفع عمه) اي فعل تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه
مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اي على كونه مبتدأ ولما كان عمه نكرة احتاج الى تخصيص
ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (ومصححه) اي مصحح كونه مبتدأ (نوصيفه) اي جملة موصوفا
(بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اي خبر ذلك المبتدأ (قد جلبت) اي جملة قد
جلبت والمائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحتها راجعا الى المبتدأ (وكم) اي واعراب كم (استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه في موضع النصب) لكونه داخل في قاعدة النصب (لان
انقلع الواقع بعدها) اي بعد كم وهو جلبت (وسلط عليها) اي على كم لعدم شغله بالضمير او غيره
(تسلطها الظرفية) على تقدير المميز مرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحبة كما مر
(واذا رفعت عمه رفعت خالة وقدعاء) لانها تابعا لعمه فان الاول عطف عليه والثاني صفة له
(واذا نصبتها) اي اذا نصبت عمه على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اي نصبت خالة
وقدعاء (واذا خفضها) اي واذا خفضت عمه على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اي
خفضت خالة وقدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فارغ المصنف من مسئلة كم من حيث مداه ومن
حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع في بيان يميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف)
قال في المغرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف
بعض المسائل الشتي على بعضها وتفسير الشارح بقوله (يميزكم) لبيان الضمير المستتر

الصفة علامة تثنيها
والفصير فيها مستكن واما
ان تثنيها باعتبار ثنية فاعلا
دون موصوفها فنوع بل
الحق انها الموصوفها كيف
ولا يوجب ثنية المسند بلا
شبهة في موضع ويوجب
ثنية الموصوف بلاشبهة
نحو جاء في هذان الرجلان
نعم تنجى على كون الوصف
بحال الموصوف مطلقا تابعا
للموصوف في الحصة
البواقي ايضا لانه لا يظهر
في الوصف بالجملة فان
يضر بان في رجلان
يضر بان لا يتبع الرجلين
بل الحق به ضمير الفاعل
فحصل صيغة التثنية الا ان
يقال اراد التامة حقيقة او
سورة او يقال الجملة التي
وقعت صفة مأولة بمنفرد
مطابق ولا ينبغي على الناطق
حق النظر ان الفاعل
او كسب لدفع السؤال مالا
يرتكب اليه وهو مع ذلك
لا يفيد شيئا واررد ما هو
ظاهر المنع فليس كلامه
مما يلتفت اليه (قوله) حسن
قام رجل قاعد غلامه قيل
ولم يكن كالفعل وكان
تابعا لموصوف لوجب قام
رجل قاعد غلامه وامتنع
قاعدة غلامه وهذا غلط
ظاهر لانه لم يكن كالفعل
لما جاز قاعد غلامه فضلا
عن الوجوب لان المطابقة
واجبة في غير الفعل وكانه
وقع فيه من وجوب مطابقة
الصفة للموصوف مطلقا
اذ لم يكن كذلك كما دل عليه

نحوته يعني اي نائب الفاعل المحذوف مستتر تحته وراجع الى مميزكم لاني فسر كم وقوله
(استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (ومثل كم
مالك) في الجملة الاسمية (وكم ضربت) في الجملة الفعلية ولما كان قوله في مثل اشارة الى
تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اي
في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال
بالقرينة فقال (فانه) اي في مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهي انه (اذا سئل عن
كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اي كثرة المال على تقدير
كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب
لقوله اذا سئل عن المال واخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال
المتكلم دال (على انه) اي السؤال بكم مالك (سؤال عن كية دراهمك او دنانيرك) لان المال يطلق
عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصص بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار)
اي او ظاهرا الحال قرينة دالة على انه اي الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اي دراهمك
ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمنه) اي فعني تركيب كم مالك (كم درهما او دينار)
التمييز في الاستفهامية (او) معناه (كم درهم او دينار مالك) يجوزها في الخبرية ثم شرع في بيان
اعراب كم في مثال كم مالك فقال (فكم) اي افظ كم (في هذا المثال) اي في مثال كم مالك يعني
في كل مثال يكون بعدكم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع
انقضاء الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اي خبر لفظ كم (واذا سئل عن
ضربك) يعني اذا قيل في التركيب الثاني كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد
الضرب بضم قرينة اخرى وهي ان يكون السؤال المذكور (بمدح الملم بوقوعه) اي اذا سئل بعد
على المتكلم بوقوع الضرب من مخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسئل عنه
بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهرا انه علم
بوقوعه ولكن جهل عدده واسئل كذلك (او اخبر به فظاهر) اي الرجوع في المراد ان يقدر
المرقا والضرية وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما ينبغي (ان السؤال) حين
كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اي كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات
ضربك اي كم مرة) بنصب المميز في الاستفهام (او كم مرة) بالجر (ضربت) في الخبرية (او الى
ضربك) يعني او بالنسبة الى ضربك (اي كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او كم ضربة
ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم في هذا المثال) اي في مثال كم ضربت يعني في كل مثال دخلت
لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (امام منصوب على الظرفية) اي على ان يكون ظرف للفعل
الذي يمدد (او المصدرية) اي او على ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا ولما كان المصدر
الذي للعدد مشتركا مع المرة في الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان
يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اي بين جملة ظرفا وبين جملة مصدرا (واذا كان المصدر)

ببارة لكنه لم يدرا نه لا
سبل الى هذا التركيب
بدون اعتباره كالفعل
والهجب منه انه لم يتطعن
لذلك من قوله ويجوز
قعود غلمانه فان جواز
هذا التركيب لجيبه على
سيفة لم يشبه بها الفعل فان
قلت فيلزم اذلا يجوز هذا
التركيب لوجوب المطابقة
اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا
هي كالفعل ايضا الا انه لعدم
مشاكلها لفظا نظر الضعف
فصار سببا لذلك الجواز
(قوله) ونصف قام رجل
قاعدون غلمانه كما ضعف
يقعدون غلمانه لانه كالفعل
والفعل اذا قدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع
لجواز كونه من باب اكلوني
البراعث وما قيل ههنا
ولو لم يكن كالفعل لامتنع
ناش من الوهم المبين فاده
(قوله) اجتمع فيه اء قيل
الاولى تركيب في الظاهر
ليتنصل الاستثناء بلا كفاية
وللايجبه ان جمل الاسم
الظاهر بعد الضمير بدلا
ليس خلاف الظاهر حتى
يكون الظاهر اجزاء فاعلين
واذا كذا القول سديد غير ان
هذا القيد لو لم يوجد لكان
الاستثناء ناطقا بكون ذلك
الابدال خلاف الظاهر
ايضا (قوله) او يجمل الفعل
خبر امقدا على المبتدأ قيل
الاولى او يجمل الجملة ثم قيل
ووجهه ما ذكر العلامة
التننازاني في المطول انه
كثيرا ما يطلق الفعل على

في قوله كم ضربة (للتوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهر) لانه لا يشتركان لان المراد
في المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن نوعها فلا اشترك حينئذ
حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اي واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون يفتح
الصاد فتح تشترك المرة والضربة في السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر
في الاول الظرفية وفي الثاني المصدر مع اتحادهما لهما في فرق بينهما بالملاحظة (فالماحوظ
في الظرفية) اي المعنى الذي لوحظ في جملة منصوب على الظرفية (اولا) اي قبل ملاحظة كونه
حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك الزمان اميس هو الزمان
الذي دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (لدال عليه الالفاظ الموضوعات للزمان)
نحو امس والآن وغدا لان هذا زمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل
الفرق بين الزمان الذي هو مدلول الفعل وبين الذي هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول
الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد
يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب
يقضي تعددا زمانه والله اعلم (وفي المصدرية) اي المعنى الذي لوحظ حين جملة مصدر (اولا)
اي قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذي هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل
التوعية والتعدد بل المراد به الحدث (لدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والتوع وهذا ان
التوجيه في اعراب كم اذا قدر المميز بالمرءة او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الرجح اراد
نسين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال اثنائي) وهو كم ضربت اي ما كان بعده فعل غير
مشتغل (بتقديم كم رجلا) النصب اذ كانت استفهامية (اور جل ضربت بالجرا اذا كانت خبرية)
(فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ
المصنف من مسائل الكليات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما
عبر عنهم المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ بعض احتاج الى توجيه
المهد الخارجي الاستفادة من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فذلك فسر الشارح
بقوله (اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اي تعداد المبنيات
(ببعض الظروف) يعني ان الالف واللام للمهد الخارجي وهو اشارة الى ما ذكر في تعداد
المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان المهد اشارة اليه لالاى مطلق الظروف يكون مغنيا
(فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف
وقوله الظروف مبتدأ (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المحرور بقوله (اي
من تلك الظروف) وقوله (ما) (اي ظرف) الموصول مع صلة التي هي (قطع) على صيغة
المجهول فاعل للظرف كذا في المعرب يعني ان الظروف يكون بعضها الظرف الذي قطع (عن
الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعني ان سبب
قطع هذا الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اي

دون الحذف من التية ونسبانه (فانه عند نسبانه اعرب مع التتوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون التية لانه ان حذف من التية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التي عدت من المبنيات لانها يكون معربا مع وجود التتوين الذي هو من خواص المعرب (محمود رب بعد كان خيرا من قبله) فانه لما حذف المضاف اليه منهما في اللفظ حذف ايضا التية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ من قبلته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من مقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا عبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة على الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غلبة الكلام) اى غاية كل كلام سدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى اسم الذي (اضيفت هي) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لا غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان تكون في ذلك المذنب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون في المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الذي اضيفت هي اليه بلا عوض (صرر) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (يتبى بها الكلام) صفة كافية للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فعرف وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظروف قليل كما سيجي في ما بعد من كلام الشارح ثم شرع في بيان وجه بابها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات من ان الاصل فيها هو الاعراب (لنضمها) اى تضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسباً لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هي اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع في بيان السبب الآخر فخرج بنيت ان تكون النسخة باو كخضبط في بعض الحواشي المرئية يعنى ان سبب بابها ما تضمنها معنى اللام الذي هو الاصل في الاضافة او لمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التي هي مبنى الاصل (في الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافه بالفعل لان في حال اضافته بالفعل مرجح الاعراب به وهو وجود الاضافة التي هي من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذي اضيف الى الجملة فاعدم ظهور اثار الاعراب في المضاف اليه لكونه جملة كذا في المعاصم وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هي كائن كقبل او صفة لا مصدر المحذوف اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما شبههما) تفسير للتمثيل اى والذي كان مشابها بها وقوله (من الظروف) بيان لما هي من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وقاعدة التفسير بقوله من الظروف الاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك

الفعل مع ضميره المتصل وانت خبر بان عبارة الجملة ههنا اجنبية لان الكلام في الفعل والمشببه وليس المقببه الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة السبب بالمحل ويكون اطلاق الفعل عليها من قبيل بعض الاطلاق فكلا قوله من عدم التأمل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح قيل فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليساق مرجه فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليرتق في الوضوح فلام عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لاحاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وجل عليه باقى الضائر وكان القائل غافل عن الخلاف بينهم وعن كون مبنى كلام الشارح ما هو المختار من مذهب سيويه من ان اقوى المعارف المضمرات وضمير المتكلم والمخاطب في مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو مذهب مالك ولاهيتا ان تفصل في هذا المقام لتنف على قول المص والموصوف اخص او مساوئين عندك ما ذكره الشارح فيه فتقول المتقول عن سيويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الأضافة وسمو عبه ولذا قال (ولا يقاس عليها) أى على المذكورات (ما) أى ظروف ملازمة (بعضها) أى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو العين والشمال فإذا لم يقس عليها ما بمعناها فمدم جواز القياس في غيرها أولى ولما كان في ما قطع عن الأضافة تجويز وجيه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز في هذه الظروف على قلة) أى بناء على استعمال قليل (أن يروض التووين من المضاف إليه فتعرب) أى فحينئذ تعرف الظروف المذكورة لعدم جريان أدلة البناء وهي ترك المضاف إليه بلا عوض ثم استشهد لهذا (قال الشاعر) فساغى إلى الشراب وكنت قبلا كاد اغص بالماء الفرات) قوله فساغى أى سهل وقوله متعلق به والشراب فاعل فساغى وضمير المتكلم في كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتووين عوض عن المضاف إليه أى كنت قبل هذا الزمان واكاد من أفعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص بغص غصة من باب علم أفتح وهو بفتح الفين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة هو خبر أكاد وجملة أكاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعنى أصابنى فرح فسهل دخول الشراب في حلقى بعد الغم الذى أصابنى قبل هذا بحيث أكون قريبا إلى عدم دخول الماء العذب في حلقى لشدة غمى وقصته أنه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم الغصت بحيث لا يمرى الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال الغم فسهل مدخله وقوله (فلأفرق) دفع للاعتراض الوارد على هذا القاعدة بأنه لا نسلم أن يكون قوله قبلا ما عوض فيه التووين عن المضاف إليه فلم لا يجوز أن يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف إليه لفظا لونية فيكون من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الش باطل السند بان يقول إن هذا ليس من قبيل ذلك لأنه لا فرق في هذا المضاف إليه لفظا لونية (بين ما أعرب) أى بين الظروف التى أعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة) عنها كفى قول الشاعر (وبين ما بنى أى وبين الظروف التى بنيت (بها) أى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الأول لحذف فيه المضاف إليه ونسى نسبيا ونسيا وليس كذلك لأنه وإن كان المضاف إليه محذوفا ههنا لكنه منوى لنوعين التووين عنه حاصله أنه لا فرق بين ما بنى وبين ما أعرب في تضمينها معنى الأضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتووين المرجح لجانب الإعراب (بل إنما أعربت لعدم تضمينها) أى الظروف المذكورة (معنى الأضافة) كالم تضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الأضافة كما سبق في قوله رب بعد الخ وإذا لم تتضمن لمعنى الأضافة ههنا كذلك (فمعنى) قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (أى قديما) ثم أراد الشارح أن ينقل محاكاة الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح أحدهما قال (وقال الشارح الرضى والأول) أى عدم الفرق بين ما أعرب فى كون المضاف إليه منويا (هو الحق) ثم شرع المصنف في بيان ما الحق بتلك الظروف فى ل (وأجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله

المضمرات ثم الأعلام ثم الإشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وسكون المتكلم مع المخاطب أعرف المعارف ظاهر وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الوضع أى ذات معينة كانت وتعيينها إلى المستعمل بأن يقرن به الإشارة الحسية فكثير أما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية فذلك كالأكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرفة باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخص مما يعرف بأحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى التكررة نحو قوله تعالى لئن أكله الذئب والموصوف كذى اللام وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لأنه يكتسب التعريف منه هذا عند

(اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة
 لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيته بل الى لفظه، في قطع عن الاضافة وقوله (لا غير
 وليس غير) اي اظههما نائب فاعل اجرى وقوله (في حذف المضاف اليه) اي وانما اجرى
 هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتركا كهما في حالين احدهما حذف المضاف
 اليه في كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اي وتانيهما كون كل منهما
 من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وار لم يكن) الخ شروع في علة البناء على الضم وجلة
 وان لم يكن اعتراضية يعني وار لم يكن (غير) اي لفظ غير في اللفظين (من الظروف) اي معدودا
 منها لكنه في على الضم (اشبهه) اي لشبهه غير (بالغايات) وهي لفظ قبل وبعد وشبهه بها (لشدة
 الابهام) اي لوجود شدة الابهام (الذي فيه) اي في لفظ غير لان صفة القرية لا تختص بذات
 دون ذات حتى لا يكتسب التمرير بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهي اشدها ما من مثل
 فلهذا لم يبين مثل على الضم (كما) اي كالا بهام الذي هو حاصل (فيها) اي في الظروف
 المقطوعة (ولا يحذف منه) اي من لفظ غير (المضاف اليه) في اي موضوع كان (الابعد لا
 وليس) اي في موضع كونه واقعا بعد لا وليس (نحو افعل) يحمل الامر والتكلم (هذا لا غير
 وجاءني زيد ليس غير) وقال في شرح اللب ان لا في غير لنفي الجنس وتقدير جاءني زيد لا غير
 جاءني زيد لا الجائي غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التي في ليس
 غير بمعنى الاول المضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس الا كذا قاله الرضى وقال
 العصام في مثله والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير
 والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء وانما خص حذف المضاف اليه
 في حال وقوعه بعدها (لكثرة استعمال غير بعدها) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان
 الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة شابهته بغير فسرر الشارح بتوسط (كذلك
 اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن اضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اي كما
 اجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس
 اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اي لشبهه كلمة حسب (بغير) اي لفظ غير (في كثرة
 الاستعمال) كما في غير بعد لا وليس (وعدم تعرفها) اي وفي عدم اكتساب كلمة حسب
 للتمرير (بالاضافة) كما في غير مطلقا وقال العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذ لا
 فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والقلة عن هذا الوجه اعجب
 وليت شعري انه لم يجمع حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا بهامه لا يتعرف كغير انتهى
 وحاصله اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع انها متساويتا الاقدام (ومنها)
 (اي من الظروف المبنية) اي الممدودة من المبني وفي الامتحان ان ترك قوله ومنها النسب
 انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك في علة البناء مع لا غير ونحوه فلا
 يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير (حيث) اي لفظ حيث (للمكان) وفي الصحاح
 ان حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان وهو موضوع للمكان في اللغة نحو قمت حيث قام

سيويه وعند المبرد قال
 تعريفه المضاف انقص من
 تعريف المضاف اليه لانه
 يكتفى منه ولذا يوصف
 المضاف الى المضمر ولا
 يوصف المضمر فتمتد نحو
 الظريف في قوله رايت
 الرجل الظريف بدلا
 صفة. وعند سيويه هو
 صفة لسلام ومذهب
 الكوفيين ان الاعرف
 العلم ثم المضمر ثم المبهم ذو
 اللام قال الرضى ولعلمهم
 نظروا ان العلم حين وضع
 لم يقصده الامدلول واحد
 معين بحيث لا يشاركه في
 اسمه ما يماثله وان اتفق
 مشاركة فيوضع ثا
 بخلاف سائر المعارف وعند
 ابن كيسان الاول المضمر
 ثم اسم الاشارة ثم اللام
 ثم الموصولة وعند ابن
 الجراح اعرفها اسم
 الاشارة لان تعريفه بالتعيين
 والقلب ثم المضمر ثم العلم
 ثم ذواللام وقال ابن مالك
 اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير
 المخاطب والعلم الخاص
 الذي لم يتفق له مشاركة
 جملتها في درجة واحدة
 ثم ضمير الغائب السالم من
 ليهام اي الذي لا يشبهه
 مفسره ثم المشارة والمنادي
 ثم الموصول وذوالاداة
 والمضاف بحسب المضاف
 (قوله) اي الموصوف
 المرفع اشد اختصاصا
 بالتمريف اراد بذلك
 التفسير التنبيه على ان ليس
 المراد بكونه اخص او

مساوياه يبنى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياه فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في التكررات اما في المعارف فانه نقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت التي العجب واما في التكررات فانه نقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود (قوله) فلا اقل من ان يكون ادون وهذا غير جائز لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فانه كفى به الخطاب فذاك ولم يمتنع الى نعم والازاد عليه من نعم ما يزاد به الخطاب معرفة (قوله) لم يوصف ذو اللام الا بئله قيل اما ان يراد بئله مثله في درجة التعريف فيشمل للمضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقض من المضاف اليه ايضا وان اراد المضافة في كونه ذو اللام وح تبه ان يقال الا حصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذى اللام ويراد ايضا انه يوصف ذو اللام بان المراد بئله مثله ولو صورة ولا يخفى سقوط هذا القول لظهور ان المراد بالمثل هو المتبادر منه الشامل

زيد اي مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اي استمع ما قليلا (لزمان) نحو وقت حيث قام زيد اي زمان قيامه (ولا يضاف) اي لا يضاف للفظ حيث الى شيء من شأنه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اي الجملة (او فعلية) تفسير للجملة الاسمية في قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (في الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعني ان اضافته الى الجملة (اي في اكثر الاستعمالات) لا في اكثر اللغات ثم شرع في بيان ما هو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اي وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالما فحيث) اي لفظ حيث (فيه) اي في هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اي ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اي لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسر بقوله (اي اما ترى مكان سهيل طالما آخره) اي آخر البيت (نحج ايضا) كالشهاب ساطعا (وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها في البيت مفعول ترى اي مكان سهيل كافي قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذان بناء على ان نجم الحركات كاذكره الش بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونحج بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الايات وطالما حال من سهيل والمعنى اما ترى في مكان سهيل حال كونه طالما نحجما ساطعا كالشهاب ثم شرع في بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اي وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اي كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اي لان تلك الكلمة (غاية الاضافة) اي غايه اضافتها (الى الجملة) وان كانت في الاقل مضافة الى مفرد لانه ادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اي الاسم الذي يضاف (الى الجملة في الحقيقة) مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي اي كلمة حيث (وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اي فاضافة كلمة حيث اليها اي الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعني وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت) هي (اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها صفة جرت على غير من هي له لان قوله ما اضيفت اليه نائب فاعله اي الغايات التي حذف الاسم الذي اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اي حيث (على الضم مثلها) اي مثل الغايات في البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب به بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة) والثاني بقاءه على بناءه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاءه) اي بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بناءه) لشذوذ الاضافة الى المفرد فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اي من الظروف المبنية) (اذا) اي انقطعا اذا (زمانية كانت) كانت هو وضمها (او مكانية) وهي التي للمفاجأة ومكانيتها قوله كإسباني في الشرح (وانما بنيت) اي وانما بنيت كلمة اذا (لما) اي للعلة التي (ذكرنا في حيث) بوفيه ان ما ذكره الشر في علة بناء حيث هي علة بناءه على الضم واذا ليست مشاركة لها في تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التي تشتركان فيها هي انهما لما كانتا موضوعين لمبهم

احتاجا الجملة المضاف اليها فاشابهتا في الاحتياج الى الجملة الموصول ولتساويهما شابهتا الحرف في مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ما ذكره في بيان مذهب بعضهم آتفا بقوله لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة كذا في حاشيته لابن قاسم الباري وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عدا انتهى فعلى هذا الاشتراك بينهما في العلة (وهي) اي كلمة اذا ولما عظم الشارح بقوله زمانية كانت او مكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية اي كلمة اذا ما زمانية واما مكانية فاركانت زمانية فهي) (للمستقبل) (اي للزمان المستقبل وان كانت) اي ولو كانت لفظة اذا (داخلة على الماضي) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا في بعض النسخ با تأنيث وهي الموافقة لما قبلها وفي بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اي كونها للمستقبل في حاشي دخولها على المستقبل والماضي حاصل (لان الاصل في استعمالها) اي في استعمال اذا (ان تكون لزمان من ازمة المستقبل مختص من بينهما) اي من بين تلك الازمنة المستقبلية (بوقوع حدث فيه) لئلي في ذلك الزمان (مقطوع وقوعه) اي بوقوع ذلك الحدث (في اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع في الواقع اولا (والدليل عليه) اي على كونها كذلك (استعمالها) اي استعمال لفظة اذا (في الاغلب الاكثر في هذا المعنى) اي في الحدث المقطوع وقوعه في زمان من ازمة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفي الواقع ايضا (وقوله تعالى) اي ونحو قوله (اذا الشمس كورت) اي عورت او اذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل نكوير العمامة كذا في الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اي وليكون اكثر محل اذا فيها تحقق وقوعه وقطع به (كثير في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل) اي لفظ اذا (في الماضي كما في قوله تعالى) اي قصة ذي القرنين عليه السلام (حتى اذا باغى) اي ذو القرنين (بين السدين) وكذا قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اي سوى (بين الصدفين) اي بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (حتى اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه في الزمان الماضي بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله في الشرط فاما قال (وفيها) (اي في اذا) يعني في كلمة اذا (معنى الشرط) يعني تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذي تضمنته فقال (وهو) اي معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اي على مضمون الجملة الاخرى التي وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذ غربت الشمس جئتكم فيها ترتب مضمون جئتكم وهي مجي المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقتابهدها كذلك (فضممت) اي فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهي كلمة ان هذا اشارة الى صورة الا- تدلال وهي ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدهما جملتين يترتب

للموصول على المختار ولو اكتفى بهذا القدر لما ظهر دخول المضاف الى احدهما في هذا الحكم وان كان مساويا لانه ليس مستقلا في ذلك بل هو حاصل له بسبب الاضافة وحال كونه مضافا هذا على مذهب سيويه واما اذا حل على مذهب غيره فلا بد منه جدا (قوله) بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة قبل لا حاجة اليه على مذهب سيويه لو فسر المائلة بالمائلة في الدرجة لانه اذا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيويه ولا يخفى انه محال يلتفت اليه (قوله) مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه قيل من قال انه انقص بمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المرف باللام الا بتملة او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه وهذا من العجائب فانه لم يتطعن لمراد التمسك ومعنى ما تمسك به فانه يقول لو كان تعريف المضاف مساويا لتعريف المضاف اليه لما جاز وصف المضاف الى المضمر اقدم الحاجة اليه كما لا يجوز وصف المضمر لذلك ولا يقول بان كل معرف يجوز وصفه بالمضاف الى المضمر حتى يصح توهم القائل

مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد الشارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اي فاليان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لباثها) اي لباث كلمة اذا مع العلة التي ذكرت فيما قبل من كونها مبذبة ثم ايد المص كلامه (ولذلك) وهو باو او واللام متعاق بمابهده فتعيين الجملة حينئذ لان تكون معترضة او استثنائية وفي بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اي اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض والاستثناف كافي، عرب زني زاده ثم فسر الشارح المشار اليه بقوله (اي لكون معنى الشرط فيها) لتعيين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعاقه للقصر يعني ولتضمنها معنى الشرط فقط لا لاصالتها فيه كافي كلمة ان (اختير) (اي جعل مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها الفعل) يعني اختير ولم يجب يعني ان اهل الكلام انما لم يجملوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احدهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعني انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها في الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قاله الفاضل العصام بان اولي فيه ان يراد بقوله ولذلك لكون معنى الشرط فيها غير قوي اختيار الفعل ولم يجب كافي متى واخواتها لانا جعلنا القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوع للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضي الفعل ثم اراد ان يبين لوجه الغير المختار فقال (وجوه الاسم) اي وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اي لعدم كون كلمة اذا اصلا (في الشرط مثل ان ولو) اعلم ان في هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك في نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضي تقتضي ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفي شرح نجم الدين سعيد والذي يدل على تجويز الامرين الاطباقي على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها اي نحو واذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعيين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون) وقوله (اذا) تفسير للضمير في تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال اذا في المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (بجردة عن معنى الشرط)

(للاشارة)

ويجه ابراده ذلك (قوله) اي باب اسم الاشارة بذى اللام قال المص اور ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف الى مبهم او مضاف الى معرف باللام وهو اخص منهما واجب عن ذلك بقوله للابهام قيل يجب ان يراد بذى اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا والا ظهران يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه وقوله باب هذا اسم الاشارة لان يراد بهذا اسم الاشارة وليس من باب الافادة فانه لا حاجة الى ارتكاب مالا يصح من دعوى وجوب عموم ذى اللام الموصول لانه محمول عليه كما صرح به الشارح وما نقله عن الرضي ليس فيه امر واراد ما ذكره الشارح قدس سره فلا يثبت به وجوب كون ذى اللام اعم من معناه كيف وقد صرح الرضي بعدم كلامه المنقول فانه اقتصر على ذى اللام لتعيينه في نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذو اللام وما ادعاه اظهر احد معاني المذكور في الشرح (قوله) بل رجل اراده فردا من افزاده على ما قال المص من انه ليس من الابيض ما يتبين به حقيقة الذات

للاشارة الى المناقاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده
 فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الشئ لفظة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الأسماء فاجأته) بمعنى انها من مهموز
 اللام ومن باب المفاجأة مأخوذة (من قولهم) اي من قول العرب (فجئت) بكسر الجيم على
 انه من باب سمع او بفتحها على انه من باب مع بمعنى مجئت عليه كذا في القاموس (فجأة بالضم
 والمد) اي بالضم الفاء وانما قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذته بقعة
 والمراد اي بافظ المفاجأة المأخوذة من فجئت فجاء الذي تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا القيت) وانت
 لا تشعربه) اي الملاقة من غير شعور في حضوره ههنا قال الهندي ان الفجأة كالضربة بمعنى
 وكسى رانا كاه دريافتن وبالمعنى ناكاه رسيدين انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثاني
 بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء
 جوازية لا محذوف كذا في العرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اي بين اذا التي للمفاجأة
 (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعني انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق
 بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المناقاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع في باب
 الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اي مراد المصنف
 (بلزوم المبتدأ) اي بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اي وقوع
 المبتدأ (بعدها) اي بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلي واذا كان
 كذلك (فلا ينافي) اي لا ينافي قوله فيلزم (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اي بعد اذا
 المفاجأة (في باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال الصام وهذا بعيد يعني حمل الارادة
 باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقيل ان في دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون
 المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذي لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ او غيره
 في عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذي بعدها يلزم ان يكون
 مبتدأ لافاعلا للظرف ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعني مثال
 كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر)
 اي على طريق حذف خبره (والعامل في اذا هذه) اي التي للمفاجأة (معنى المفاجأة)
 هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا في المتوسط اي لمعنى الذي
 هو المفاجأة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اي العامل في اذا ههنا (عامل) اي
 من العوامل التي (لا يظهر) اي لا يجوز اظهاره كالعامل في المنادى وغيره (وقد استغنوا
 عن اظهاره) اي عن اظهار العامل (لقوة ما) اي لقوة المعنى الذي (فيه) اي في هذا المعنى
 (من الدلالة عليه) اي من كونه مدلولاً على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه
 لفظ اذا (واما الفاء) اي واما الفاء التي قبل اذا (فهي) اي تلك الفاء (اللسبية) اي للسبية
 ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهي المعنى المفهوم من اذا (مسبية) يعني انها حاصلة

المشار اليها بخلاف قولك
 صرحت بهذا العالم لانه يتبين
 به ان المشار اليه رجل فكان
 في ضمنه يتبين حقيقة المشار
 اليه فسط ما قيل بل رجل
 متصف بالعلم (قوله) اي
 قصد لبيته قيل المراد
 بالنسبة ما يمتثل والنسبة
 التفيدية ليشمل غلام زيد
 وعمرو وجاء في فبشكل
 التعريف بجاء في زيد
 الفاضل والعاقل لوجمل
 وصفا لا مطلقا كما يجي
 بشكل بالمعطوف في قوله
 وانواعه رفع ونصب وجر
 الا ان يقال النسبة المقصودة
 في هذا المقام نسبة
 البعضية لان جمل
 المجموع خبرا يفيد بعضية
 كل منها فالمعطوف
 مقصود بهذه النسبة
 منشأ ذلك اليراد قلة
 التأمل فان عموم النسبة
 مسلم لكن الصفة
 خارجة يكون المعطف
 ما هو الملقى بها فان الصفة
 غير مقصود بالنسبة ولا
 ارباب في دخول ونصب
 وجر تجب المحدود لانه
 من جملة الملقى ولا وجه
 لجعل النسبة بمعنى نسبة
 البعضية وصرحها عن
 الظاهر المتبادر المراد في
 هذا الموضع وهو نسبة
 الفعل اليه فاعلا كان او
 مفعولا او غيرها ونسبة
 الاسم اليه اذا كان مضافا
 كما صرح به الرضى وغيره
 بل هو فلفظ صريح ناش
 من عدم اتقان معنى

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجأة زمانية (او) التقدير (مكان وقوف السبع كاذهاب الى المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لمسبق اذا ظرفية) وقوله (بل نصير اسمية) عطف على قوله لم يبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياء اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها للمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتيك اذا احمر البسراى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا بشى كفى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى) (نحو اذا يقوم زيد اذ بقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقدمه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقد مر ان الراجع عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الدال شرع فى بيان اذا بسكون الدال فقال (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذ بسكون الدال وقوله (الكثرة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى واذا يكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت للمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضمنية وهى المضاف اليه قد نجى (اى قد نجى) كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجاز (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ هنا لتزليل المستقل بكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضية فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال المصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز

(ان يكون)

النسبة كما لا يخفى على اصحاب البصرة (قوله) فقولوه بالنسبة متعلق بالقصدا للمفهوم من المتي قليل توضيحه انه ليس متعلقا بالمق والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المتي بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المتي لانه عبارة عن قصد نسبتته الى شئ او نسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المتي او من المتي منه وهو الظاهر من كلام الشارح فدرس سره لكن قوله اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها مناقض لذلك فانه يلزم نفي كون المعطوف مقصودا والبات كونه كذلك فى حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح لا يقبل التوجيه فعليك بضبط ما هو الصواب وهوان الجار والمجرور متعلق بمقصود وليس المتي المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اى قصد نسبتته الى شئ او نسبة شئ اليه ويكون تعلق الجار والمجرور بالقصد المفهوم منه كيف ولو كان كذلك لما خرج به من الصفة

ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاعلال في اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذا قال الله يا عيسى ابن مريم انت قلت كافي تفسير التيسير (ويقع بعدها) اي بعد كلمة (الجلتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجمليتين على طريق البديل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجمليتين الماضوية والاستقبالية كافي اذا يعني ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجمليتين فيها (لعدم اشتغالها) اي لعدم اشتغال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا التوضيح كيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعني ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذ مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معنى مختص بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اي مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثل لوقوع الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثل لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيبا لمعنى الماضى على اصل وضعها ودرجهم في التزويل ووقوع الجمل الثلاث في آية واحدة في قوله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا اناى اثنين اذها في الغار اذ يقول لصاحبه ثم بين الشئ استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يحكى) اي لفظه اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقاة محبيها) اي يحكى اذ في المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب في المثال نحو ينادى فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قد يحكى للمفاجأة والاغلب في جواب بينها اذ في جواب بينها اذ ولا يحكى بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابها عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعي في جوابها لكن خطئ في انكار الفصاحة كذا في المعاصم وفي الامتحان واتى اذ للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله ينادى فلان اذ طلع زيد ولا يحكى ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يحكى بعدها الا الاسمية ولعل مراده من حصرها في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازها على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبيننا للاختلاف الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يحكى للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما استعار اللام للوقت استعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حيث ذكرها فانه لا ترد في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اي ومن الظرف المبينة (ابن واتى) وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى اذ قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر هنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن بمعنى ان في مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبر للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا في المتعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف المستقر

والثأكيد وعطف البيان لان كل واحد من هذه التوابع مما قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا عمالا سبيل الى التاكيد فيه بل هو صفة العطف اي المملوف بالحروف فعدم انتقاض الحد انما هو بان يكون المعنى على ظاهر اللفظ قال المص في الصرح خرج بقولنا مقصود بالنسبة لصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة الا ترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل فالق بالنسبة انما هو زيد والصفة انما هى بها لتوضيحه وشرطها ان تكون معلومة ليصح الايضاح بها وعلى هذا القياس (قوله) قوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل من التوابع قيل لانها لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ لان نسبها غير مقصودة كالبديل منه فادراج الفصد ليس لفصد لاحتراز عن غير البديل بل لبيان المشترك بينهما وبين البديل ثم قيل فاعرف الفصد ولا عمل ولا ريب في ان القائل قد مال عن الفصد والصراط المستقيم ضل بما وجدته في الشرح عن سواء السبيل (قوله) واجيباه قيل فهم هذا المعنى من كون

المطف مقصودا بالنسبة
مع متبوعه بعيد جدا
هل انه يرد عليه ان يدل
الفاظ مقصود بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى
وبالجملة انه لا فرق في المعنى
بين قولنا جاء زيد حماره
وبين قولنا جاء زيد بل
حماره فجعل احدهما
داخلا في مفهوم
التعريف بهذا التعريف
دون الاخر لتحكم وليس
بشيء بل هو غير مستقيم
لان مدار الجواب تعلق
القصد بكليهما ومتبوع
الفاظ غلط غير مقصود
اصلا بخلاف غيره مما
ذكره الا ترى ان
المعطوف عليه ببل مقصود
ابتداء والمطوف انتهاء
يتبدل الرأي فكلاهما
مقصودان بهذا الطريق
(قوله) ولما تم الحدبا
ذكره جمعا ومعنا اردفه
لزيادة التوضيح قيل
يحتمل ان يكون قوله
يتوسط شروعا في بيان
حكم المعطوف بعد تعريفه
سيما اذا ارد به التوسط
في اللفظ كما هو المتبادر
فيكون بيانا لعدم جواز
حذف العاطف وقد قال
المص قولنا بتوسط الخ
شرط بعد تمام الحدلان
الحدبا قبله قدتم (قوله)
ولم يكتف قيل لعدم
الاكتفاء نكات منها
قصد زيادة التوضيح
ومنها بيان ما يقصد في
ايراد المعطوف ومنها

وارى يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون
منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره المصام بقرينة ما بعده وهو
قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اوالوجود حيث فسره
بقوله (اى حال كونهما الاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى المصام او
بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المنلول وهو معناها كذا فى الامتحان ثم بين وجه
كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء قلما ين وانى حاصل (لتضمنهما) اى تتضمن
كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام
(نحو اين زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكن) مثال تضمن انى حرف الاستفهام
(انى زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) اراد لشارح ان يذكر استعمالا
خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لاي معنى الاستفهام عن مكان
زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فانوا حرككم انى شئتم اى كيف شئتم
يعنى من اى جهة شئتم كذا فى البيضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود
فعل بعده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (انى القتال) لاي معنى السؤال
عن مكانه بل (بمعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولا نى ثلاثة معان استفهامية كانت
او شرطية احدها بمعنى اين الا ان مع من فى ملائمة ظاهرة او مقدرة ويحى اى بمعنى
كيف نحو انى يؤفكون ويحى اى بمعنى متى ولا يحى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل انتهى
قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يحى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح
بقوله انى زيد وانى القتال وقال سبرى زاده والحق ما قاله الرضى ثم قال بعد ما رجح قول
الرضى بقى ههنا شئ وهو ان انى فى قوله تعالى انى لهم الذكر بمعنى كيف على ما صرح فى الكشف
ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول وجه التأمل انه يجوز ان يكون
الفعل مقدرا بعد انى فى هذه الآية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون
والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الش بين حرف المطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى
ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها
ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان)
ما سفة لمتى بتقدير الكاشة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه اى كاشا للزمان وقوله
(فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى
الاستفهام (نحو متى القتال) وفى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن
الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكاشة للزمان او هى للزمان (استفهاما) اى حال كونها
الاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللأستفهام وهذا كلام يشير به الى
ما ل كلام المص الى تفسيره باللفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) قاين ظرف زمان خبره
مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان

استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم
 لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبلى (فلا يقال) اى اذا
 كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام
 (و) لا يقال ايضا (ايان قدم الحاج) باللفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى
 وليس هو سؤال عن الزمان المستقبلى (بمخالفة متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ
 متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام والمستقبل بل يستعمل فيهما وفى
 غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد متى قيام زيد ومتى يقوم
 زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشىء بقوله (والشهور فيه)
 اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر
 الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال المصام قوله وقد جاء كسرهما بآداب
 من هذه العبارة اى بجى كسرهما كجى فتحهما وليس كذلك انتهى بغير ان المتبادر منه ان
 كسرهما معانى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال
 الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة
 المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الشىء ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما
 معالفة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرهما
 وان غير المشهورة كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالفة للآخرى
 (و) (منها) (كيف) (الكاشة) (للحال استفهاما) واما صرح الشىء بتوسيط الكاشة ههنا
 ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناهما للزمان فى ماسبق وللحال فى كيف
 ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض
 الشارحين وهو صاحب الوافية لحال ههنا على هذا المعنى اراد الشىء العلامة ان يرد هذا الحال بان
 يفسره بقوله (ى) استفهاما (لحال الشىء وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشارة
 الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشىء لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين)
 وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبكى لتضمنه همزة الاستفهام
 وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسئول عنه فى الحال او فى حال التكلم
 بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا للظرف ثم ايد الشارح تفسيره به
 بالقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف
 (ومعناها السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسئول عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول
 كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى
 الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحى ام سقيم يعنى ولو كان
 ظرفا لابدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة يوم السبت وهذا مذهب سيويه فانه عنده اسم
 لا ظرف وانما جرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان

انه اما ان يمد الحروف
 العشرة فيطول واما
 ان يحبل فيبقى معرفة
 المعلوم موقوفة الى
 وقت معرفة العشرة فى
 قسم الحروف واما ما
 ذكره فيمكن منع كون
 المعلوم على الصفة
 نه آ نحويا عندهم كيف
 ولو كان كذلك لاستحق
 الرفع مرتين فاما ان يؤثر
 فى الرفع الموجود ~~كلا~~
 المنفذين فيكون اثر
 المنفذين واما ان يقدر
 رفع لاحد المنفذين ولم
 يقر به وليس بذلك لان
 النص صرح فى الشرح
 بان عدم الاكتفاء
 ذكره الشارح قدس سره
 حيث قال ولم استغن فى
 الحد بقبول تابع يتوسط
 بينه وبين متبوعه اح
 الحروف العشرة لان
 الحروف قد تتوسط بين
 الصفات فلو حد العطف
 بذلك لدخل فيه بعض
 الصفات وما زعمه من
 امكان المنع لاتباعه عليه لان
 الصفات فى نحو قوله
 يالهي زبابة للبحار فى
 الصايغ فالقام فالارب
 سواء فى صدق حدانعت
 المتبر بينهم عليه فتقول
 لو كانت هذه معطوفات
 ايضا فاما ان يؤثر فى الرفع
 الموجود ~~كلا~~ المنفذين
 وكلاهما باطل بالضرورة
 فتعين عدم دخوله فى
 العطف احد التوابع
 قوله وحكم النص فى

وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقدير لانه بقولك في اي حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال
يعني الحال الاصطلاحية التحوية فالتقدير بقوله في اي حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال
تقديره بعلى وبانه يحجب بالاسماء انتهى (و) هي قد (تستعمل) اي كلمة كيف (للشرط) اي بمعنى
الشرط مطابقة ابل اذا كانت (مع اعلى ضعف) اي على استعمال ضعيف (عند البصريين)
يعني شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها في الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس
اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع اي معنى استعمالها في الشرط
غير مشروط بمقارنته ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجيء في بحث الحروف وان
كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء ثم فصل الشارح ابراهيم انقال (فاركار)
اي وان وجد (بعده) اي بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اي فلفظ كيف
(في محل الرفع بالخبرية) اي بسبب كونه خبرا (عنه) اي عن ذلك الاسم مثاله امر وهو
قوله كيف زيد (وان كان) اي وان وجد (بعده) اي بعد لفظ كيف (فعلى نحو كيف جئت
فهو) اي فلفظ كيف (في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكيا او ماشيا)
(ومنها) (اي من الظروف المبنية) (مذومند) والنسخة التي اختارها الشارح الهندي
ليس فيها اللفظ منها وقال في الامتحان ذكرها في مذومند في الظروف وان لم يكنا ظرفين
لما بهتاه في الدلالة على الزمان انتهى وسيجيء في قوله الشارح ايضا بقوله اعلم
انهما الخ ما يؤيد النسخة التي اختارها الهندي وما قاله صاحب الامتحان (بينا) اي في
مذومند مع اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل في الاسم هو الاعراب
(لما وافقتهم مذومند ظرفين) اي لما وافقتهم مذومند حال كونهما اسمين مذومند حال كونهما
حرفين في اللفظ والمعنى وما اشبه شيء بالحروف لكونها مثل الحرف صورة ومعنى وكذا اللفظ
عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذمبي على السكون واذا التقى الساكن يضم آخره
فيقال هذا اليوم بضم الذال وفي بعض اللغات مضوم ابدا او كسر ميمه وميم من ذلغة سليمية والله
اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر
خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انها يكونان بمعنى آخر كما سيجيء يعني يكون هذان اللفظان
في بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدة (اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها) او الفعل
الذي تقدم عليهما وهو ما رأيت في قوله (نحو ما رأيت مذومند يوم الجمعة) بالرفع في يوم الجمعة
(اي اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير في قوله عدم رؤيتي
راجع الى المفعول على ان الرتبة مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اي عدم رؤيتي
اي وليس الضمير اجمالا الى ارائي الذي هو فاعله ما رأيت ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة
ما قاله الصام من ان الضمير في قوله في التفسير اي اول زمان عدم رؤيتي كضمير رأيت اي في التفسير
وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يشوههم انتهى ثم اراد المصنف
ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليها) وقوله (اي يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو
وقوع شيء من غير فصل وقوله (اي بعد مذومند) تفسير لضمير التثنية والفاء في فيليهما

شرح الفصل ولا شيء
في شرح الفصل يشمر
يكون الصفة من باب
المطف حتى يلزم التخالف
بين قوليه (قوله) انه قال
في امالي الكافية عيارته
هذه عرفوا المطف
بانه تاخ بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة
وهذا برد عليه جاء زيدا
العالم والمسائل فانه تابع
توسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف وليس
بمطف في التحقيق وانما
هو باق على ما كان عليه
في الوصفية وانما حسن
دخول حرف المطف
لنوع من الشبه بالمطوف
لما بينهما من المتغير (قوله)
قال بعضهم فيه نظر
وليس بشيء لان التوابع
كل واحد منها محتاج
الاخر فلا يجوز ان يكون
شيء واحد في حالة
واحدة لتناوعلها معا ولا
سبيل الى دعوى خروجه
عما كان عليه بدخول
المطف ضرورة بقائه
على ما كان عليه اولافهذه
هي ضرورة التي تدعو
اليه قال الرضي يجوز ان
يمترض على حده بمثل هذه
الارصاف فانه يطلق عليها
انها معطوفة ويدفعه في
صورة دعوى انها في
صورة المطف وليست
بمعطوفة واطلاقهم المطف
عليها مجاز (قوله) فكان
يلزم ان يكون هذا
المطوف ايضا تائيدا كيدائيل

للتفصيله وقوله (المفرد) الفاعل لقوله بليهما يعني اذ كانا بمعنى اول المدة وقع بعدها المفرد
 (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازاً على الفعل المفرد وقوله (لا المتنى
 و) لا (المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمتنى ولا بمجموع ولما فسر الش المفرد
 ههنا بما يقابل المتنى والمجموع توهم ان ما وقع المتنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى
 تأويل لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المتنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمراد المقابل للمتنى
 والمجموع اعم من ان يكون مفرداً حقيقة (كالتال المتقدم) يعنى قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة
 لان الاسم الذى وقع بعدها فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرداً حقيقة (او حكماً) اى
 او يكون المفرد مفرداً حكماً واز كان متنى حقيقة (نحو ما رأيت مذ اليوم ما ان اللذان صاحبنا)
 بفتح الباء اى كان مصاحبان او بسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما) اى فى
 هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم
 الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فالاول هذا الزمان هو لزمان الذى وقعت فيه
 المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار السارح بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان
 اليومان) وقوله (فإدام) الخ شرع فى بيان ان المتنى من اليومين ليس عددهما بل المقصود به
 الامر الواحد لانه مادام (لا يلاحظ هذان اليومان او امر احد لا يحكم عليهما) اى على
 اليومين (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاداً لابتداء الخبر فى الخارج وقوله (لان اول
 المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم ولا يحكم بالكلية ان اليومان يلاحظ امر واحد لانه لو لم
 يلاحظ لا يحكم عليهما باولية لكنه يحكم ثبت انه يلاحظ امر واحد اما الملازمة
 فلان اول المدة (انما يكون امر واحد الاشدين) فى صورة المتنى (او اشيا) فى صورة
 المجموع وقوله (فى المتنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت ان يكون ما يصر عنه باول المدة امر
 واحد ثبت ان المتنى والمجموع (اذا واقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحصل عليه
 (يكونان) اى يكون ذلك المتنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول
 المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية
 فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالتال المتقدم) يعنى اليومان المذكور
 فى قوله ما رأيت مذ اليومان (او) معرفة (حكماً) اى فى الحكم لا فى الحقيقة (نحو ما رأيت مذ يوم
 لقيتني فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقة
 الخاطب فيه صار معيناً وانما يكفي كون المعرفة حكماً فى الجواز (لحصول التمين المقصود من كونه
 معرفة وانما كان التمين) بوجه (مقصوداً) لولم يتعين الوقت لكار مجهول ولا يخفى انه
 (لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة على تعيين اول
 الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة)
 دليل لقوله لا فائدة فى جعله الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول
 اول مدة فعل فائدة توهمى تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ
 تكفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون

فيه ان العطف على المؤكد
 ايضا يستلزم ان يكون
 المعطوف مؤكداً لذكرت
 ولنت خبير بان ذلك اى
 ما ذكره السارح قدس
 سره كلام الرضى بعينه ولا
 يرد عليه هذا الاعتراض
 لانه لا يحصل للمؤكد معنى
 يسبب التأكيد حتى يكون
 هو والمعطوف يشتركان
 فيه فانه كان الاعتراض لفظي
 ودفع محذور كما عرفت
 بخلاف التأكيد فان معناه
 قائم به (قوله) لانه قد طال
 الكلام بوجود المفصل قبل
 هكذا فى النسخ والاطهر
 بوجود الفصل او بطول
 الكلام بالمفصل لقوله فحسن
 الاختصار فيه ان طول
 الكلام حاصل لو اخر
 الفصل عن المعطوف مع
 انه حين التأخير يتعين
 التأكيد فانه اذا قل
 ضربت انا وزيد اليوم
 يطول الكلام كطوله اذا
 قيل ضربت انا اليوم وزيد
 فالوجه ان يقال جواز
 العطف على ما هو كالجزم
 من الفعل احترازاً عن
 طول الفصل بين المعطوف
 والمعطوف عليه ولقد
 اصاب فى دعوى ظهور
 الفصل بدل المنفصل لكنه
 اخطأ فى الاعتراض على
 قوله فحسن الاختصار
 لظهور ان قولك ضربت
 اليوم وزيدا خسر من
 قولك ضربت انا اليوم
 وزيد فحسن قوله
 الاختصار بترك التأكيد

وطهران ما ذكره القائل
من قبيل الاوهام فانه اذا
اذقلت خبرت انا وزيد
اليوم لا يكون مائت في
اولا يكون اليوم فصلح
فان المعنى بوقوع الفصل
ان يوجد امر فاصل بين
المعطوف والمعطوف عليه
وماليس كذلك فليس
بذلك اى ليس فصلا
(قوله) والمجرور لا يتصل
من جاره سواء كان ضميرا
او ظاهرا كما صرح به
الرضى وغيره وما قيل هذا
ينقض بقوله تعالى فبارحة
من الله الآية وبقولهم
ضربنى من غير ما جرم
فليس بمستقيم لعدم
انفصال المجرور في هذين
المثالين بحسب الحقيقة
(قوله) بدليل قولهم بئى
وبئسك اذ بين الاضاف
الا الى المتعدد قبل هذا انما
يصير دليلا لولم يكن زيادة
بين الا في صورة العطف
على الضمير وليس كذلك
لشيوع استعمال مثل بين
زيد وبين عمرو والا ان
يقال هذا ايضا من قبيل
اعادة الجار من غير
ضرورة كما في العطف
على الضمير وليس من
سلامة الفهم لان الغرض
اقامة الدليل على كون
الثاني كالعدم بانه لو لم يذكر
ايضا لظهر المراد وحصل
المعنى كما في المثال المذكور
اذ لا يتصور ان يكون
هنا بيان بين بالنسبة الى
انكلم وحده وبين

مفيد الغير ما اقادة الاول فالولية وقت مذمعلوم بالضرورة فلا حاجة الى افاذته فيحتاج الى
فائدة زائدة في ذكر اول المدة بمذومند فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المفهم من الفعل
ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فبهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة)
وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين المعطوف والمعطوف
بقوله تارة يكونان وقوله (اى جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للاشارة الى ان المراد بجميع المدة
جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعنى تكون مذومند تارة بمعنى جمع المدة كما يكونان
بمعنى اول المدة (فيلهما) (اى مذومند) اى فحينئذ يلها (المقصود) وتفسير الشارح بقوله
(اى الزمان الذى قصديانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام
في المقصود موصول الى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لغويل
الظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول الى ان المضاف
محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء في قوله بالعدد للمصاحبة يعنى
بمعنى مع يعنى بلى مذومند الزمان الذى قصديانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول
الرضى حيث قال ولولم يأول بهذا لكنت العبارة فليهما المقصود به العدديته وتحيق
هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباء في العددين المقصود من العدد هو بيان الزمان
وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معاقراد الرضى ان يدفع اشكال
عن العبارة يحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل العصام فدفعه ببقاء
العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد اسم العدديته يلها
الزمان الذى قصد هو باسم العدد بقرينة جملة مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ
وانما شان المبني كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المص المقصود بالعدد يعنى انه قال
المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشتمل المتى والجموع المفرد المقيد بالوحدة نحو
ما رأيت مذومند ومذومند لانها ليست باسم العدد بلى هي اعداد لكونها تقييد المقصود بالعدد
من تقييد الآحاد (اى بعدده المستغرق) اى بعدده الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع
اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الش قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان
بهذا المعنى لان المراد في قولنا ما رأيت مذومند الجملة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة في يوم
الجمعة بعد ان تكون متحصلة في جزء منه بخلاف ما اراد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية
متتية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق الثاني دون الاول ثم اكده الاستغراق بقوله
(بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ) نحو ما رأيت مذومند (فقوله
(اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذومند وقوله (يومان لا يزيد ولا نقص) بيان
لاستغراقه وفرق صاحب المنوسط بين الزمان الذى فى السابق وبين ههنا بان الزمان الذى
فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جواب المتى والزمان الذى فى الثاني ما يصلح ان يكون
جوابا لكم بمعنى اذ قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيت مذومند الجملة واذا قيل كم عدم رؤيتك

قول مذموم ان فسئل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذموم مندرج في بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (قديع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولي وغيره فسر الشارح بقوله (بعدها) اي بعدهم ومذموم سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني ليخص الوقوع بمعنى الولي (المصدر) (نحو ما خرجت مذهابك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي مدة ذهابك (او الفعل) اي وقد يقع بعدها الفعل (نحو ما خرجت مذمومت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك يعني اوله مع اول الذهاب و آخره مع آخره وقال العصام الاولى والجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارة (او ان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة افظا شاملا لما هي المثلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اي ما كتب) يعني ليس المراد بان هي ما كانت مثقلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على الفعلية على التعيين لاحديهما بل المراد بها ما كتب (على هذه الصورة) يعني بالهزرة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (او مخففة) بان قرئت بسكونها لا شترأ كما هي في الاقتضاء لتأويل ما بعدها من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذمومت ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذمومت ذهبت) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا بدون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة والمخففة انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جمعا ولما كان في هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدها بادخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اي او تقع بعدها الجملة الاسمية (نحو ما خرجت مذمومت مسافر ولم يذكره المص) اي لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لفلت) النسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المص قوله (فيقدر) على قوله يقع اي قديع بعدها المذكورات من المصدر وغيره فقدر حينئذ (بعدها) اي بعدهم ومذمومت (زمان) اي لفظ زمان او بمعنى نحو ساعة او وقت او يوم او ليلة لوساعدتهما القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا في حاشية العصام (مضاف) الى احد هذه الامور من المصدر وان الفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اي حمل المصادر التي (بعدها) اي بعدهم ومذمومت (عليهما) اي على مذمومت حملتا موطنا لان مذمومتين عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجي بينهما (فكان التقدير في تركيب) ما خرجت مذمومت (ان تقول) مذمومت ذهابك (و) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ما خرجت مذمومت وما خرجت مذمومت ذهابك او مذمومت ذهبت وقال ابن

آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان اليينية اخرى يقتضى طرفين ولاساس كذلك يكون بين زائدا في صورة العطف على الضمير او في غير هذه الصورة كالايجنى على ذى الفطرة السليمة (قوله) مستدين بالاشعار قيل فيه اشعار لفعل استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلالوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تع تسألون به والاورحام وانت خير بانه لاشعار فيه لما زعمه لان مدار ما ذكره من القواعد النحوية استعمال العرب العرباء واشعارهم وانما لم يتعرض لهذه الآية الكريمة لما قيل من انه غير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم بخلاف قوله فاذهب فمالك والايام عن عجب فانه متعين له ولكنه مدفوع بانه شاذ لا يقاس عليه ولا سبيل الى احتمال ان يكون الواو للقسم لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام انما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو فالיום قربت تهجونا وتشتتنا فاذهب قال الرضى ولا دليل لهم في ذلك اذ الضرورة حاملة ولا خلاف معها اذ

ولا يجوز ان يكون الواو
فالنظم الجليل للقسمة لانه
لا يكون اذن قسم السؤال
لان قبله واتقوا الله الذي
تسألون به وقسم السؤال
لا يكون الامع الباء قال
وكون الارحام مجرورا
انما هو في قراءة حمزة
والظاهر ان حمزة جوز
ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولازم
تواتر القراءات السبع هذا
والعجب من الهندي انه
قال وقوله تعالى تسألون
به والارحام شاذ فان هذا
عما يجترى عليه المنى اللهم
الا ان يربد ان هذا في
القراءة الشاذة لكنه غلط
لانهم من احدى القراءات
السبع وقد ذهب اكثر
العلماء الى تواترها والا
حسن عندي ما قبل ان الباء
مقدر والجربها كما هو
المختار في نحو الله لا فعلن
فانهم جوزوا عمل حرف
الجاء المقدر مطلقا والقول
بانه لو ظهر الجاء فالعمل
للاول ساقط اذا العمل
للتاني في الاصح كما في
المعجم والحرف الزائد في ثم
اسم السلام وكفى بالله
(قوله) جاؤني كلهم اقبل
فيه انه لا اشكال في جواز
جاؤني كلهم وجواز مجيئني
جاءك لوجود الفصل
فالاولى التثنية بجاءوا
كلهم زيدا او مجيئ جالك
زيدا وليس بشيء لان
الكلام في الفصل بالانفصال
(قوله) وقوى اورده عليه

مالك في نكتة وتقدير هذا في المصدر وان صحح لانهما مفردان فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيدويه لان الزمان يكون مضافا الى الجملة لان
الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف
اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
المطر دانتهم ولما فرغ المص من بيان اقسام مذومندوا اقسام ما بعدهما شرع في اعرابها وما واعراب
ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج في التبيين فقال (وهو) (اي
كل واحد من مذومند) حال كونهما (اسمين) اي لاحرفين وانما فسر به بكل واحد ليصح افراد
الضمير الراجع اليهما (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعني كأنه قيل لم يجوز
ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط
المبتدأ موجود فيهما لانهم ما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى
ما لهما (لكنهما) في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او بمعنى (جمع المدة) كما عرفت
وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبره ما بعده) وقوله (اي خبر كل) واحد
(منهما) تفسير لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعد) اي بعد كل منهما تقصير لصلة ما بانها
لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعني بعد
الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن ما بعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند
الجمهور مذومند وخبره ما بعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما)
اي لان مذومند (عنده) اي عند الزجاج ليسا مبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد
عليه) اي على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ في
مثل قولك مذومنان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذومند (معرفة) لكونه اما بمعنى
اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز)
بالاتفاق وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو
الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم
الجمعة بانه اول المدة او جميعها ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذومند
كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنهما مذومند وهذا يقتضي ان يكونا خبرين لامبتدئين لان
الظرف اذا وقع في التركيب يتعين للخبرة فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح
ان يدفع هذا اليراد بقوله (واعلم انهما) اي مذومند اذا كانتا مبتدأ او خبر فهما (اسمان)
صريحان لا ظرفان) لانهما ليسا بتقدير في و اذا كانا كذلك (فلا يصح عد هما) اي عدم
ومند (من الظروف المبينة) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التي اختارها الش
(الان يراد بظرفيهما كونهما من اسماء الزمان) يعني ان المراد من عد هما في
عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضما لزمان (لانهما يقعان ظرفين) بمعنى
ان لفظي مقدر فيهما كاف في سائر الظروف وقوله (في تراكيهم) متعلق بيقعان (ومنهما)
(اي من الظروف المبينة) (لدى) ولما جاء في لدى لغات اشار اليها المصنف فاحديه الذي

ان الظاهر وهو (قوله)
من الاحوال العارضة له
بالنظر الى ما قبله اولى ان
يقول نظر الى غيره كالى
قوله وكذا المطوف عليه
في حكم المطوف في
الاحوال العارضة بالنظر
الى نفسه وغيره لان قوتنا
زيد هو القائم وهو
فمرويه في حكم زيد
في الاحوال العارضة له
بالنظر الى القائم من كونه
مبتدأ واجب التعريف
محصوله القائم بضمير
الفصل واعلم ان قوله
وكذا المطوف بمحمل ان
يكون من جهة عبارة المتن
وبمحمل ان يكون من جهة
مسئلة ذكرها الشارح
لاستيفاء المسئلة والثاني
اوجه لانه على الاول يكون
اعتبار امره في عبارة المص
لا يفهم منه من غير ضرورة
ثم اعلم ان الشارح قد افرط
في التكلف في صحيح كلام
المتن كما ترى ولا يحتاج
اليه لان مناه ان المطوف
في حكم المطوف عليه في
التركيب فكل ما يستحق
المطوف في التركيب
يستحق المطوف في يازيد
وعبد الله يستحق المطوف
عليه على تقدير كونه مضافا
النصب فكذا المطوف في
يازيد والحادث يستحق
المطوف عليه لو كان فيه
لام الفصل عن كذا فكذا
المطوف والكل كما ترى
لان مراد الشارح اعادة
مادة المروض من اى جهة

(بالالف المقصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل
عضد ساكنة النون هي المشهورة ومناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن
حكيم ومناها اول غاية زمان او مكان وقلما تارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان
ثم قال ولدى بمعنى لدن الان يقال لدن ولغايتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها
من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند او ما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى
الابتداء انتهى ولكونهما اصلين في الجمع واكثر افرقة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد
جاء لدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون
النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير
النون وهو قوله (ولد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال)
(ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى في بيان
الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد واما المص فلم يعمد تقييده بشئ
اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل التقييد بالفتح والكسر في الدال
وانما لم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان قيد الدال بحركات ثلاث مما لا يفوته
التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا في المعاصم ثم شرع الش في وجه بناؤها فقال (وبناؤها)
اى بناه لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع
الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاتي والفرق الخ يعنى ان الش مثل في بيان الفرق بقوله
لدى زيد اول دن زيد ولو خصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التثنية بلدى يعنى بناء
المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها هى لدول ولدى يعنى ما كانت بغير النون
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين لمن وعن وان كانت
مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف
(وحمل الباقية) اى وحمل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه)
اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير في المعنى ثم اشارة الى
اشتراك الكل في المعنى بقوله (وكلمها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى
ملازمة بمعنى في الجملة وانما قيدنا بقولنا في الجملة لتلايد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلمها
بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في استعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها
وبين عند (انه يقال) اى في عند (المال عند زيد فيها) اى في المال الذى (يحضر عنده) اى
في كيسه وبيت (وفيها) اى ويقال ايضا في المال الذى ليس عنده بل (في خزائنه) اى في خزائن
زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) او عن حضور زيد (ولا يقال) اى ولا يجوز
في باب لدى ان يقال (المال لدى زيدا ولدن زيدا لا فيها) اى في المال الذى (يحضر عنده) لا فيها
يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهاه المكان (وحكما) اى
وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجز) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع

الى المجرور المتفهم منه وقوله (ها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية
 وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب
 بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو
 المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن)
 اى بلفظ بلدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب ببلدن لا بغيرها من البقية وقوله
 (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) بلدن خاصة على التمييزية
 (سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها لنونها) اى تشبيه نون
 لدن (بنون التتوين فى مثل رطل زينا) فصار لدن كأنها اسم تام بالتتوين فصار عاملا وناصبا للتمييزها
 وهو لفظ غدوة قال الرضى فصحا تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيد انتهى
 وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدمامى عن المفتى لابن هشام واختاره
 الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتتوين فقال (ولذلك)
 اى ولكون نون لدن كالتتوين (بحدف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن
 (ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى تحذف النون تارة ونثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما
 هو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التمييز اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف
 النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التتوين كافى سائر الاسماء
 المنونة تارة لما منع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف
 التتوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التتوين منه جائز فى كل حال سواء حذف
 بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون
 واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتتوين كذلك
 يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحرة الاعلى
 يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يحز حذف النون منها (وغيرها) اى
 وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف التتوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثر الاستعمال كانت
 كالدايل على تعينه للتمييز (و) منها (قط) ترك الشئ ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها واعلم
 وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت
 الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله
 قط على قوله لدى كما هو الايق ههنا قوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلفت اللغات
 فى لفظ قط واحتمل رسم ما ذكره المص الكلى اراد الشئ ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال
 (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم
 الطاء) اى ومضموما طاء (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته)
 اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخرى بقوله

حصلت هذه الاحوال له
 وكلمة غير لتو غله والابهام
 مما لا يقيد هذا البيان ويبد
 حصول المطلوب حسن
 التعبير بما هو تانيا فقال اولا
 بالنظر الى ما قبله وتانيا
 بالنظر الى نفسه وغيره
 ودعوى حصول بعض
 الاحوال له مما اخرعت
 باطلة والاستدلال على
 ذلك بزيده هو القائم وعمره
 وباعتبار ان عمرافه فى
 حكم زيد فى الاحوال
 العارضة بالنظر الى القائم
 من كونه مبتدأ واجب
 التعريف محصورا فيه
 القائم بغير الفصل فاسد
 لانه لا يحتوى على الحكم
 بالتمسار القائم فى زيد
 وانحصاره فى عمرو وهذا
 تناقض بين وايس مراد
 الشارح تصحيح كلام المتن
 وتوجيهه بما ذكره حتى يمد
 من باب التكلف فانه صحيح
 فى نفسه بل هو انحصار
 ما ذكره الرضى فلذلك
 كلامه حق يبين مراد
 الشارح قدس سره قال
 لا يريدون بقوله ان
 المظوف فى حكم
 المظوف عليه ان كل
 حكم ثبت للمظوف
 عليه مطلقا يجب ثبوته
 للمظوف حتى لا يجوز
 عطف المعرفة على التكررة
 وبالعكس وعطف
 العرب على البنى وبالعكس
 وعطف المفرد على الثنى
 او المجموع وبالعكس بل
 المراد به ان كل حكم يجب
 للمظوف عليه بالنظر الى

(وقد تخفف الطاء المضرومة) فصار قبط يفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) أي قاف كل من اللغتين فصار يضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعني لا لاصالهما بل لجلد القاف في كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما في اللغة الأولى (أو المخففة) كما في اللغة الثانية فيحصل منها أربع لغات الأولى اللغة الأشهر والثانية الغير الأشهر وهما اصلان والثالثة فرع الأولى الأشهر والباقية فرع الثانية الغير الأشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصان فقال (و) قد (جاء قبط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما حمل الش ببيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قبط الذي هو اسم فعل) فانه يفتح القاف كقوانا جاءني زيد فقط (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية في كلام الش لتقديره كلمة كلها واماني تركيب المص فيجتمعا ان يكون حالا او صفة او خبرا المحذوف وانما فسر الش بقوله (اي لاجل الفعل الماضى المنفى) للإشارة الى ان اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل مضاء الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليفيد معنى الاستغراق في الزمان الذى نفي وجودا لحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى في اللفظ وجار عليه واماني الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) أي حدث (فيه) أي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب انفاخل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى في قول المص صفة للماضى حقيقة عقابية لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفي الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى لنفي الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له هذا اللفظ وقوله (يستغرق المنفى) للإشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدة معنى انما في هذه اللفظ مع اقادة الفعل السابق لما يفيد استغراق المنفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفى السابق (نحو ما رأيت قط) يعني ان نفي الرؤية مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعني ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضهما) أي لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع الحروف) أي مشابهة بعض افراد الحروف في كونه على حرفين وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة لتشابهها) أي لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) في وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) في كونه

ما قبله لا بالنظر الى نفسه
يجب شبهة للمطوف كما اذا
لزم في المطوف عليه
بالنظر الى ما قبله كونه جملة
ذات ضمير عائده لكونه
صلة لزم مثله في المطوف
وكذا ان انقضى ما قبله كونه
نكرة كسجور رب
او المجرور وربكم وجب
كون المطوف كذلك قال
وكان يجب على الأصل
التقدم ان لا يجوز يا زيد
والحارث لوجود تجرد
المطوف من اللام بالنظر
الى ما قبله لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف
النداء ولم يجتمعا حال
كون اللام في المطوف
جاز كما في يا ايها الرجل
وان وجب للمطوف
عليه حكم بالنظر
الى نفسه والى غيره معا
وجب مثله للمطوف ان
كان في نفسه مثله للمطوف
عليه فلذا وجب بناء
المطوف في يائزه وممرو
وان لم يكن حال المطوف
في نفسه كحال المطوف
عليه لم يجب فيه ما وجب في
المطوف عليه فلذا لم يضم
المطوف في يافيد وعبادة
لا ضم النداء ليس لحرف
النداء فقط بل لذلك
ولكونه مفردا معرفة هذا
وبذلك قد تبين بطلان قوله
لان معناه ان المطوف الى
آخره المنقول وكونه من
جملة الاحاجيب (قوله) او
محول على نكرة التغير
فيل الظاهر ان يحمل المحل
على نكرة الصغير ووجه

ثانياً تقدير التكثير ولا يجعل هدلالة وليس من سلامة الفهم لان معنى تقدير التكثير ان يقدر ذلك منكر القصد عدم التبيين ولا يكون الضمير كضمير ربه رجلاً على الشذوذ فكيف يكون هذا وجهه بل هو قسمة كالاجنح (قوله) فتبين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً على المبتدأ وهو عمرو قبل ولقاء ان يقول لم تبين ذلك الجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رفاً لفاعل هو عمرو لان الصفة اذا طابت مفرداً جاز فيه الاسمان وليس بشئ لان الانسب باعتبار اللفظ جملة خبراً مقدماً عليه وهو المراد بالتبيين دون الوجوب (قوله) وانما جاز الذي الخ قيل جمل لجواب هذا السؤال تلك احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المظوف في حكم المظوف عليه بما اذا لم يكن بين المظوف والمظوف عليه سببية لان المظوف والمظوف عليه يصيران حزمة واحدة فيكون رابطة المظوف عليه للمظوف والثالث ان الفاء السببية قيد معنى في الجملة الثانية رابطاً لها بما ربط به المظوف عليه وهو ان النصب بسبب وطيراته واما قوله ويمكن فمجراب آخر يتقدمه الرابطة ولا يخفى

لاستغراق النفي ولما يخفى عوض لكونه مقطوعاً عن الاضافة كما سيحى بخى قطاً ايضا لكونه محمولاً عليه من قبيل حمل التظير على التظير (و) (منها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصبح المعطف كما سبق وقوله (فتح المين وضم المضاد) تفسير لتصبح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف كونه بضم المضاد هي اللغة المشهورة (وقد جاء) اى وجاء في عوض (فتح المضاد) في لغة (وكسر ها) اى وكسر المضاد في اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل) او حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله لا ماضى (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (النفي) مسنداً في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصفة وقوله (او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ) تفسير على تقدير كون اللام للصفة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد النفي الى الزمان مجازاً عقلياً كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان ايضا للفائدة زيادة للفظ كما عرفت (نحو لا اراه) فتح الهمزة (عوض) يعنى انه لا تتعلق به رؤيتى في جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (الا لضم لكونه مقطوعاً على الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والبناء في قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع على الاضافة باستعانة دلالة كونه مبرأ اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى) يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائضين الذى) اى منها هو الموجود الذى (سبق على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم وقال المعاصم ان الاستدلال بكونه مبرأ على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التى ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء لافتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤه كذلك فتبين فتحهما الا اعراب ثم شرع في بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة) (اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو شرط يكون هذه الكلمة مضاف (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الش وقوله الش (لا كتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لا كتسابها اى لا كتساب ظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور في الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر في الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما في اعداد او بواسطة كافى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

الى الجملة وهي جملة ينفع (وقوله تعالى من خزي يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة اذا
 المضافة الى الجملة وهي جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله
 (فيمرر بالفتح) متعلق بالتاليين يعني ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح
 في قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهما في القراءة المتواترة واما فيمن قرأها بالرفع في الاول
 وبالجر في الثاني كما هي المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يترسض المصنف
 لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد التثان بذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعني
 انه كما يجوز بنؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اي لكون الظروف المذكورة
 (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظروف ولعدم ثبوت الاحتياج الى شيء وهذا
 بيان لمرجع الاعراب وقوله (ولا يجب اكنساب المضاف الى المبنى البناء منه) اي من ذلك المبنى
 اثبات لمرجع الاعراب بردمرجع البناء يعني ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين
 كونها مربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فحذفنا الا اعتبار يقتضي الجواز لا الوجوب
 (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اي كالمذكور من الظروف) يعني انه اشارة الى
 الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق في العبارة ان يقول ومثلها وقوله
 (في جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله
 (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير اوصفة لهما ثم ان ما اختاره
 الفاضل الهندي وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان زيادة الالف والتون
 الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما معن عنه لكررها فيها واما
 النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يأوله ويقول
 (مخففة) وهي التي تدخل على الفعل (ومشددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يأول
 ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قياسي مثل ما قام زيد) وهذا مثال للفظ مثل
 المذكور مع المصدرية (وقيامي مثل ان تقوم) وهذا مثال المذكور مع ان المخففة
 المصدرية (او) قياسي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة واما
 عطفه باولان النسخة التي اختارها الشارح هي ما ليس الالف والتون مكررا فيهما فيقتضي ان يمثل
 مثلا لان سواها كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون المثل احد الامرين
 فيقتضي ان يأتي في المثالين باو والداخل على احد الامرين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح
 في توجيه وجه جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لما شبهتهما) اي وانما الحق مثل
 وغير حال كونهما في هذه الصفات بالظروف المضافة في جواز البناء واعراب لكونهما
 مشابهي (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى
 وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعني ان الظروف المضافة الى
 الجملة وهي التي كان مثل وغير مشبهي لها (نحو اذا وحيث) وقوله (ولهذه المشابهة) يعني
 بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع

عليك ان تكون الجملة الثانية
 مع الاولى بمنزلة جملة
 واحدة لا يتوقف جعل
 الفاء السببية ولا اتماره
 ما هو رابطة الجملة الثانية
 بما ربط به المطوف عليه
 بل يحصل ذلك من الفاء
 العاطفة فان معناه التعقيب
 فكما يجعل الفاء السببية
 الثانية مع الاولى كواحد
 كذلك التقيدية لانه في قوة
 ويفض بزيد عقب طيراته
 ولا يرد ذلك على الشارح
 قدس سره لانه لم يصرح
 بتخصيص كون المطوف
 في حكم المطوف عليه بما
 اذا لم يكن المطوف
 والمطوف عليه ميبية ولا
 ينتم هذا التخصيص مما
 ذكره حتى يترسض عليه بان
 هذا الامر جار في صورة
 انتفاء السببية ايضا بل لا
 اجبى في المتن بجعل الفاء
 على السببية بين ذلك
 باحتمالات ثم بيان الشارح
 قدس سره منظوريه
 وذلك لان مذهب المس
 عدم الجواز في صورة
 العطف مطلقا قال في
 الشرح تقرير الاعتراض
 ان قال يطير صلة الذي
 وفيه ضمير يعود عليها
 فيفض بزيد مطوف على
 الصلة ولا ضمير فيه
 الصحيح ان يكون صلة
 فبطل عطفه على يطير
 فالجواب ان هذه الفاء
 ليست فاء العطف ولذلك
 اذا قلت الذي يطير ويفض
 زيدا الذي لم يجر باقاني

انهم ليسوا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها يبنى ان لا يكون على اطلاق لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذا ما اذا فيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها او لا واجبة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جازية الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما هية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها مفعرا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتكم يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف والمضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤها انتهى ملخصا (المعرفة والتكررة) اى المتداولتان فى السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحاً واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بهما على بحث غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتهما موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرها المص عنه كذا فى العصام ثم فسر الش بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والتكررة) لبيان ان هذين الافظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشير الى ما سيجي من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبنى بالكسر بالمبنى بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزء من الكتاب مبنية للمسائل التى كانت جزء من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهم ما من اقسام الاسم مطلقا لان الاسم المبنى لان الاسم تقسيمات متدخلة باعتراف مختلفى تقسيمه تارة الى المغرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعالم وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والتكررة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المنى والمجموع والمراد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المنصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمية ثم يقسم المنصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والتكررة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام لجنس كما هو الالىق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسير لما به عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان لا موضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فال موضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكلمات لافرادها كوضع الانسان

وانما هى فاء السببية ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف هذا كلامه وبه قال فى الامالى وايضا لوجه لما ذكره فانما فاء ان اراد به انهم سببية الاولى للثانية بان يكون الفاء بالسببية فى الصورة الاولى بعينها اذ لا سبيل الى كون الثانية سببا لاولى وان اراد ذلك لانفهام على تقدير ان يكون الفاء مشتركة بين العطف والسببية فى الصورة الثانية لا تغاير بينهما فقول نجوز ذلك فى صورة كون الفاء عاطفة اما مع السببية كما ذكره الشارح او بدونها كما اورده القائل من مذهب الرضى قال اجاب المص عن ذلك بان هذه الفاء للسببية لا لعطف وكلامنا فى المعطوف هذا ما قاله المص والذى يقول عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مفهوما بعد مضمون الاول متراجها او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اخنها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاول سببا لمضمون الثانية كما فى مسألة الذباب اولا كما تقول تخبر عن زيد فى جاء فى زيد

لزيد وعمر ومع وضعه للحبوان الناطق الموجود فيهما او الثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الجروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيبيجى اراد الشئ ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرهما من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (اوكلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الوضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسماء لماهية الاسماء ان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهم بمنزلة المفهوم الجزئى لا لتحتمل غيرهما والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء جعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عين فالعلاقة بينهما ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كافي الاعلام او عاما كافي البواقي من المعارف والتكررة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا والام في قوله (اشئ) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة لشيء والضمير المجرور في قوله بعينه راجع الى الشئ في قوله ما وضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والتكررات وقوله اشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج التكررات اذ هي لم توضع اشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ المتلبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) افراد بظاهره ان الشئ اذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعنى قيدهم للشيء بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والا فمجيء العين بمعنى الذات المتعينة محال ما ساعد عليه اللغة اذا ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات لشيء ونفس الشئ كافي قولهم جاني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا الامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذ ما من موضوع لشيء الا انه موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات بالنسبة الى معانيها الحقيقة فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن التكررة كذا في العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشئ ما اورده العصام من انه اذا لم يحتمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتميين اعم من المتعينة وغيرها والموصوف بقوله المتلبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمحاطب) بالجر صفة بمد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة تالفة للذات (قال شئ) يعنى انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور في التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلومية) وهى كونه معلوما لهما

فغربت الشمس الذي جاء
فغربت الشمس زيد لان
المتى تعقب بجيشه فروب
الشمس زيد هذا كلامه
ونحن لا نجازوه والعجب
منه انه كيف قوى ذلك
عنده بلا شئ بمسك به من
كلام انصحاء فانه لو كان قد
ظاهر بذلك لاني به ولا
ارتكبت الى الاستدلال بما
صنعه نفسه وايضا كلامه
هذا مناقض لما قلنا عنه
من حكمه بان كل حكم
يجب للمطوف عليه
بالنظر الى ما قبله يجب بيوت
للمطوف كما اذا لزم في
المطوف عليه كونه جملة
ذات ضمير حائلا لكونه
صلة لزم مثله في المطوف
(قوله) مختلفين اى غير
متحدين قل ما ذكره في
توجيه مختلفين فلا عجب ان
يقضى منه العجب والاولى
ان لا يتكلم بمثله بل وجب
قالوجه انه يقرر في محله ان
الوصف قد يكون ابيان
المتى بان يوصف الشئ
بوصف الجنس لبيان عموم
الحكم وشموله الجنس
ومنه قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر
يطير مجناحه فوصف
طالين بمختلفين للتصريح
بالعموم ولا يبعد ان يقال
احتراز عن مثل ضرب
واكرم زيد عمرا وبكر
خالدا فان زيد وعمرا
معمولا والماثلين ما ضرب
واكرم على ما نقله من
الفراء انه على تفريك

(والمهودية) وهي كونه معهودا بينهما (اذ اوضح له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذ اوضح له اسم) يعنى اذا اوضح لذلك الشئ (باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحجية) وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (التكررة فقوله ما وضع لشيء) مع قطع النظر عن معلوماته ومعهوديته (شامل للمعرفة والتكررة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (بمخرج به التكررة) ثم شرع المص في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الشئ قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كاسبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة ليس بمغلق ولا جمل بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بحمل كل واحد منها في مرتبة بان ذكر بعضها اولا وبعضها ثانيا بعده (في الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كل مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الاخر الخ وقيل الى مرتبة ليس فوقها عرف منها وقيل الشارح تبع في ذلك للفاضل الهندي لان الترتيب الذكر ليس بمطابق للترتيب الرتبة في الاعرفية فان المبهات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليها الش هو المشهور من مذهب سيديو به صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المص ما هو المشهور من مذهب سيديو به فلا يمرض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك وكون المبهات مساوية لذي اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعه بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كافى الاعلا بل (باعتبار امر كلى) كما مر لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة للملاحظة (فان الواضع لاحظ اولاً) اى قبل الوضع (مفهوم التكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان التكلم الواحد (يمحكي عن نفسه مثلاً) بان يقول انا فعلت كذا (وجمله) اى وجمل الواضع ذلك المفهوم بمد ملاحظته بهذه الحجية (آلة للملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (دوضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلاً اذا قال

العالمين ليجوز العطف عليها لانه العطف على معمولين غير مختلفين بل متعدين في الممول ولا يخفى انه من جملة الاوهام لاننا علم بالضرورة انه اذا لم يذكر هذا القيد يجوز ان يتوهم امتناع ضرب ضرب زيد عمراو بكر خالد او اما اذا كرر فلا يتوهم كذلك جز ما تضمنه ما قاله الشارح قدس سره كيف لا ومفهوم العالمين عند الاطلاق اهم من المتعدين والمتخلفين فالانيان باحد هذين الوصفين انما هو للاحتراز عن الاخر وقد صرح بذلك صاحب الوافية وانما قيد العالمين بالمتخلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد و عمرا فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثانى تأكيد للفعل الاول فيجوز العطف عليها لانه ليسا بممولين مختلفين قال والمراد باختلاف ههنا هو ان لا يكون الثانى تأكيداً كيدا للاول وقوله ولا يمد الخ مع كونه متانيا لما قبله لانه جزم عليه فاسد لان ضرب واكرم في قولنا ضرب واكرم زيد عمرا ملائمتان مختلفتان لاستقلال كل واحد منهما في العمل فلا يجوز العطف على معموليهما وكان القائل

زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذ اقال عمر وانا قائم وضع لفظ انا لعمر ومع ملاحظة كل منهما متكلم واحد يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه) بنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلاً اذا قاله زيد الا انه وفى تركيب الثانى الا انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمر وفى الثانى (دون القدر المشترك) بنى لان الواضع لاحظ له وضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) امام مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه بنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للاوضح) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام بنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثاله كلى للملاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمر والمتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الاقص من مرتبة المضمرات فى التعيين هو الاعلام (الشخصية) بنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية بنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعين فيه وهما التأنيت والعلمية ولا يجوز ايضاً دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى قادى بعضهم الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى اقراء حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله ابن الحاجب والربضى من ان تعريف مثلها تقديرى كمدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قاله المصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه لم يمكن تصور الله تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى

لم يدرك امة الامتناع قيام الحروف الواحد مقام طاملين وهذه الامة متعققة فيه الا ترى انك اذا قلت ضرب واكرم زيد عمرًا وبكرًا خالداً يكون المعنى ضرب واكرم بكرًا خالداً فيكون الواو قائماً مقام هذين وهو المحكوم عليه بالامتناع ولا وجه تخصيص هذا المثال بتجوز الفراء فانه ممن يجوز العطف على طاملين مختلفين مطلقاً كما ستقف عليه (قوله) قوله ما كل سوداء نمرة ولا بيضاء شحمة فيبيضاء معطوفة على سوداء والعامل فيها كل وشحمة معطوفة على نمرة والعامل فيها ما والنار الاولى عطف على الاسرة الاولى والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على الاسرة الثانية والعامل فيه تحسين وعلى هذا القياس فيما بعد فان الحبرة عطف على الدار والعامل فى الدار هو فى عمر ومعطوف على زيد والعامل فيه الابتداء (قوله) وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور قيل رد لما نجح على المص ان قوله خلافاً للفراء بيان للمخالفة قيل تمام الحكم لانه انما يتم المستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفاً جاداً ينهيه عليه ايضاً

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى ترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه انتهى
 اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاكبر ماني في شرح
 لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة الاسم الاخر الشريف
 في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن
 الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحث لا يستعمل في غيره
 وصار كالمثل الثريا والصق اجري مجراء في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف
 به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفي غير
 معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المحصورة لما فاذا ظاهر
 قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
 مشاركا للاخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان
 توجيه الاكبر ماني وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و)
 (الثالث) اى الذى في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف في المرتبة الثالثة
 في الذكر وهو (المبهمات) (بعضى) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) اسماء
 (الموصولات) فملى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لا يراد بصيغة الجمع
 (وانما سميت) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند مخاطب
 (وكذا الموصول) اى كان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير صلة) مبهم
 صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة الشيرازية متعددة كل محتمل ان يكون مرجع الاشارة
 ثم قال وانما يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
 المخاطب عند النطق به وكذا ذواللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم)
 وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع
 له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان
 الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع بعضى وانما يكون الوضع هذا القسم عاما
 والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعه بازاء معان متعينة معلومة معهودة)
 وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص
 الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى
 موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) (بعضى) بعد
 ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كفى العلم حتى يكون
 الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا
 لهذا الحجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كلية) اى حال كونه وضع
 كلياً غير مانع من وقوع الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان
 الواضع (اذا تعقل مثلاً معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعقل ايضا المشار اليه المتى المذكور

انه حفيد اليان انتفاء
 عدم الجواز مع مخالفة
 الفراء في هذا التركيب
 ويكون محتلا لعدم
 الجواز بلا مخالفة الفراء
 وان مخالفة سيبويه
 في هدم الجواز ومخالفة
 الفراء في جميع الصور
 الا في نحو في الدار زبد
 والحجرة صر ولا يفيد
 ما هو المقي من عدم الجواز
 عند سيبويه مطلقا الجواز
 ان يكون المقصود نفي
 مخالفة الفراء فيما عدا هذا
 التركيب او اثباته فيه ثم قيل
 اعلم ان الشيخ الرضى لم
 يوثق نقل النص ونقل
 المسئلة انه اتفق المتقدمون
 ومنهم الاخفش على انه جاز
 العطف الا فيما اذا كان
 فصل بين العاطف
 والمعمول المجرور و
 خالفهم الفراء وسيبويه
 بالمتع مطلقا والتأخرون
 لا يجوزون الا اذا تقدم
 المجرور في المعطوف
 والمعطوف عليه فملى هذا
 خصوص المثال المستثنى
 في المعطوف والمعطوف
 عليه محفوظ ونقول بيان
 هذا المقام يستدعى التفصيل
 فننقل كلام المصنف وما اورد
 عليه او لا ليتضح المسئلة
 قال في الشرح العطف على
 عاملين متمتع عند البصريين
 المتقدمين مطلقا وصورة
 ان زبد في الدار وعمر
 الحجرة وجاثر عند الفراء
 وبعض الكوفيين مطلقا
 وينقسم امره عند كثير
 من التأخرين كالا هم

وغيره فنه مايجوز وما
يقتنع فيجوزون مال قولك
في الدار زيد والجمرة
عمرو ويمنعون ما بعد ما
ذكر وضابط ما جوزه
ان يتقدم المجرور في
المعطوف عليه وبما غير
المنصوب او المرفوع ثم يأتي
المطوف على ذلك الترتيب
فاما وجه الماين له فلان
حرف المعطف نائب عن
العامل الواحد قائم مقامه
فلم يقول ان يقوم مقام
طالين فاذا قلت زيد في
الدار وعمرو والجمرة فقد
اقامته مقام طالين ولذلك
تأوازا مثل قولهم ما كل
سوداء تمر ولا بيضاء
تحملة على ان المضاف
محذوف وترك المضاف
اليا على اعراجه ووجه
القائلين بالجواز ما ثبت من
ظواهر الامثال المذكور
وهو ما ذكرناه من الترتيب
المتقدم في مثل قولك في
الدار زيد والجمرة عمرو
فوجب نفي الجواز بالباب
الذي ثبت جوازه والبقاء
على الامتناع فيما لم يثبت
تمسكنا بذكره المانعون
في التعميم فثبت ان الوجه
في المعطف على طالين
ما اختاره المتأخرون وان
الظاهر من قوله تعالى
واختلاف الليل والنهار
آيات للموقنين انه مثل
قولك في الدار زيد
والجمرة عمرو وكذلك
قوله ما كل سوداء تمر
وبيضاء تحمة وعليه

او المجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ
هذا وهذا وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه
المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان
هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا
كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعنى كون
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فنابت لان التصور (المعتبر فيه) اى في
هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين
تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار
اليه مفرد مذكرا (والموضوع له خاصا) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثبت (لانه)
اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه
بالجمرة غير المشار اليه بالشجر وقوله (لالمفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى
الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما
بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيو ان الناطق المشترك بين افراد (و) (الرابع
والخامس) (ما عرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس
منها ما عرف بالتداء اى الاسم الذى عرف بالتداء وسيجيى وانما جمع الشارح بينهما بقريته
عطف المصنف في ما سيجيى في قوله والتداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان في
كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح
ان يفسر اللام على وجه يعم لكل من المعاني الاربعة فقال (المهدية او الجنسية والاستغراقية)
يعنى سواء كانت اللام اتى عرف بها الاسم لا ما تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء كان
العهد خارجيا وذهنيا كما عهده الفاضل الامير في حاشيته وقال صاحب الامتحان في تعليقاته
ان اريد بالجنس من حيث هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلوان
اريد من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين الاية وان اريد من حيث وجوده في بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهني نحو
اشترى اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد
الذهني فعلى هذا لا يرد على الشارح انه جعل قسم الشئ وهو الاستغراق قسما له اى للجنس كما
اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهني وهناتى اللام المهدية كما نقلناه عن
الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم
يقول) اى المص (مادخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لثلايدخل فيه) اى في
المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال مادخله
اللام يصدق على اللام اتى دخلت لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام
لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب اثم انه لما كان للمص في حق العبارة

قوله تعالى والذين كتبوا
السيئات جزءا سيئة بمنها
مطلقا على قوله للذين
احسنوا الحسنى وزيادة
والذين كتبوا السيئات
عطف على الذين احسنوا
وجزاء سيئة عطف على
الحسنى وقال فى الايضاح
ما هو مثل ذلك وهو ان
سبويه واصحابه لا يميزون
المعطف على عاملين مطلقا
وجذوه على حذف
المضاف وترك المضاف اليه
على امرائه وغيرهم يجوز
المعطف على عاملين مطلقا
وكثير من الصويين
الحقنين يميزونه ما كان
مثله وهو ما تقدم فيه
المجروروا آخر غيرهم
يقضى بالمطوفين على ذلك
الترتيب وهذا هو الوجه
المستقيم لطواهر القرآن
واشعار العرب ولا حاجة
الى التمسك واما الذين
اجازوا المعطف على عاملين
مطلقا فانهم لما راجعوا
مثل هذه المسائل
وظهروا ظنوا ان الباب
واحد فاجازوا الجمع واما
حيويه الذى هو المانع فانه
لما ظهر له امتناع زبدى
الدار وعروى الحميرة
لفقدان وروده وظهور
ما عليه ظن ان الباب واحد
فتم المنع فى جميع وهو ان
النائب لا يزيد على قوة
الاصل فاذا لم يعمل الاصل
عملين فالنائب اولى هذا
وقال الرضى ان الاخفش
يميز المعطف على عاملين

ان يقول ما عرف باللام والميم حتى يدل فيه ما عرف بالميم لانه مر فعا ايضا اراد الشارح ان يذكر
وجها لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من اميرامصيام فى امسفر)
فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حيرى سأل بلفظه بابدال
اللام الى الميم فقال امن اميرامصيام فى امسفر وانما لم يذكر هالمصنف لان تلك الميم (بدل من
اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا بعد ما) اى
لا بعد الاسم المعروف الذى (دخلته) او دخلت الميم اياه نحو لفظ برو ولفظ صيام (قسما آخر) اى
قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ما عرف باللام والميم وقال المصام
فحينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم انتهى يعنى ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللام لازم لقوله لو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون
بدلا منه واللام لازم لقوله ههنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللام زمان
متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الش بان يقال انا لانسلم التناقض
لان ما ذكره المص فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونها
من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة الاسم فلزم حينئذ شمول التعريف
للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف المعروف باللام ولا شك ان دخول
الميم فى افراده ليس بقاضى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام
فحمله الش ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما
وسط الش قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله
باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هى اماراة لكونه لتقسيم
المحدود ويؤيده عد المصنف كلامهما نواعا على حدة حيث قدر الش بقوله والرابع والخامس
وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعروف بالنداء مشترين بين كونه نكرة
وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تميز ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد
الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يارجل مثلا للمعرفة
اذ اقصده بالنداء لنداء معين (بخلاف) نحو (يارجل) اى قصده بالنداء لغير معين فانه
قوله يارجل امع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثلا للمعرفة ولما ذكر المص المعروف بالنداء
والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعروف باللام اراد
الش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون
هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع
الفرع الى اصله كما بينه (اذا صل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل)
لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و)
(السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى

احدا المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعني ما عرف
 بالنداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة
 الارجاع الى كلها (اي) الى (احدا) لأمور الخمسة) يعني ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها
 هو المضاف الى احدا لأمور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لمنشأ التوهم
 وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل
 منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالنداء فاجاب عنه بان لا يستلزم (صحة الاضافة الى احدها
 صحيحا) اي صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اي في حينئذ لا يرد (انها) اي
 الاضافة (لا تصح) (بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهات وما عرف
 باللام (بالنسبة الى المتبادر) كما رجع الفاضل الهندي كذلك (فان المتبادر لا يضاف اليه) وقال
 العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا
 جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف
 في المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكره ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة على هذه الاربعة
 فلما زاد المصنف واوردها هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشرح ذهب الى ان القضية
 المستبقة من قوله الى احدها في قولنا احدا لأمور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية
 المستبقة هي الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور
 يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص
 والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذي يضاف الى احد
 المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض
 بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اي على المصنف (كان عليه)
 اي كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعني سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا تعريفه
 من الامور المذكورة او من المضاف الى احدا المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل
 فيه) اي في النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اي كادخل فيه المضاف الى
 المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى
 الضمير الذي هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم
 اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اي عن هذا الايراد تحريرا المراد وهو
 (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اي ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا
 غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلاما بيبك اعلم ان هذا السؤال نقض شبهي تقريره ان عبارة
 المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شأنها كذلك فهي باطلة والجواب
 منع الصغرى يعني لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منها اعم منهما ولما كان بعض
 الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال
 (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اي في بحث الاضافة (المضاف اذا كان لفظا تغير او المثل
 العامل ومعموله واجاز

مختلفين . طلقا الا اذا وقع
 فصل بين العاطف
 والمطوف المحرور نحو
 دخل زيد الى عمرو بكر
 خالد فهذا لا يجوز واجازا
 منهم ممن جوز المطف
 حاملين ومن لم يجوز اما
 عند من جوز فللفصل بين
 العاطف الذي وهو كالجار
 وبين المحرور وامان لم
 يجوز فلهذا وقطع على
 حاملين وليس الامر كما
 زعم المس من قوله يحجزه
 بعض الكوفيين . طلقا فان
 كلهم اطلقوا على المع مما
 ذكرنا لما ذكرنا واما الفصل
 بالظرف او غيره بين
 العاطف والمرفوع
 او المنصوب فمختلف فيه
 منع منه الكسائي والافراء
 وابو علي في السعة وذلك اذا
 لم يكن الفاصل مطوقا بل
 يكون معمولا من غير
 مطف لعامل المطوف
 المرفوع او المنصوب الذي
 بعده نحو ضرب زيد وعمرا
 بكر وجاني زيد واليوم
 عمرو وان كان الفاصل
 ايضا مطوقا على مثله لم
 يختلف في جوازه في
 المرفوع والمنصوب وفي
 عدم جوازه في المحرور
 قال ابو علي انما يقع الفصل
 بين العاطف والمرفوع
 او المنصوب بما ليس
 بمطوف لان العاطف
 كالنائب عن العامل فلا يقع
 فيه بالفصل بينه وبين
 مطوفه كما لا يفصل بين
 العامل ومعموله واجاز

ذلك غير هم في السمة لجواز
الفصل بين الرفع والناسب
ومعموليها وامتناع ذلك
بين الجار ومعموله قال
فقول الاخفش لا يمنع
من صور المطف على
حاملين الاما فيه الفصل بين
المعاطف والجرور
سيبويه منه مطلقا والقراء
كانت اليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الاخفش
وهما اي سيبويه والقراء
يفهم ان الجار في كل
صورة توههم المطف على
حاملين فذهب المتقدمين
الجواز مطلقا كما هو مذهب
الاخفش او المنع مطلقا
باضمار الجار كما هو مذهب
سيبويه والقراء في كلام
المص وحالته نظروا ايضا
يرى الاشكال على ما وجه
بكلام المتأخرين واختاره
من ان الذي ثبت في كلامهم
ووجد بالاستقراء من
المطف على حاملين هو
المضبوط بالفاصل المذكور
فوجب ان يقتصر ولا
يقاس عليه غيره اذا المطف
على حاملين مختلفين مطلقا
خلاف الاصل وهو عدم
علة تخصيصهم الصورة
المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان المطف على
حاملين مختلفا للاصل فهلا
اعتذر باضمار الحافض كما
فعل سيبويه والقراء حتى
لا يكون محكما هذا ما
اورده ولا يخفى على
المنصف الحبير انه لا شيء
من ذلك يرد على المص فان

او الشبه فهو) اي ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اي حكم كون المضاف معرفة بالاضافة
الى احد الامور والاولى ان يقد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كقيد به صاحب الامتحان
ولعل المصنف اعمل هذا القيد ههنا وفي بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة
بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذي اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه
الامور وهو مفعول مطلق مجازي لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اي اضافة معنى او بتقدير
الموصوف اي اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اي
وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اي لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة
نقلها زيني زاده من الحواشي الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسر
بقوله (اي اضافة معنى) ثم فسر بقوله (يعني اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من
قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسيرا لشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله
اضافة معنوية موها يكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان
مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اي فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول
مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعني ان قوله معنى مفعول مطلق
بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اي المص (به) اي بقوله
معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما
احترز عما (فانها) اي الاضافة اللفظية (لا تعيد تعريفا) بل قيد التخفيف في اللفظ فقط كما سبق
في بحث الاضافة ولما ترك المص تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد ان يبين
وجه تركه فقال (ولما سبق) في بحث المبني (تعريف المضمرات والمبهمات) يعني الموصولات
واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اي والحال ان معنى
المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام والتداء مستثنى عن التعريف)
حال ايضا يعني لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستثناء القسم
الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بمحس
والباء داخل على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعني امتاز العلم بين المعارف بذكر
تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اي خص المصنف وقال (العلم) ولما كان
المراد بالعلم المعروف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصديق تعريفه عليها اراد الشارح
ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اي سواء كان العلم اسما يعني غير كنية ولقب (اولقبا
او كنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم
انتهى يعني ان لفظ الاسم يطلق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة
وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث (لانه) اي لان العلم
(ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو اباي (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو
بنت عمرو (فهو) اي فذلك العلم (كنية والا) اي وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان

قصد به مدح (نحو صالح (او ذم) (فهو) اى فذلك العلم (اللقب والا) اى وان لم يصدر
ولم يقصد به مدح او ذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمر و قال بعضهم ان تخصيص
الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا فالتخصيص غير لائق لان ما صدر
بالاخذ والاخذ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة الكنية لان المفهوم
منها ان الكنية ما لم يقصد به المدح والا لزم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموم وخصوصا من وجه وانما قد يتصادقان قلنا فحينئذ
يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما
معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بعينه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح
بالاسم فان بعض النفوس تألف من ان تخاطب باسمها فقولها العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء
بعينه) فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشيء معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشيء شخصا
(او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة معينة فى الذهن عينا كاسامة
لحقيقة الاسد المعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله
بعينه (عن النكرات) لانها وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر
الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها بالمعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال
فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت) اى لم يكن التعيين فيها
من الوضع بل تعينها (لغير معين بغلبة الاستعمال) اى بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى
فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فقل تلك الاعلام (داخلة فى التعريف)
اى فى تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة (بمحبة اختصاص العلم
الغالب بغير معين) تكون تلك الغلبة ملازمة (بمثلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء
المستعملين وضوعه) اى لذلك المقرد المعين (ذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال لمعين شابه الوضع
لمعين فى كونها لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشاهرين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام
انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره)
بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضع لشيء
تعينه غير متناول غير ذلك الشيء) وقوله (باستعماله فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول
لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضع لمعين فى غير ذلك
المعين يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول
غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهات وما عرف بالام
او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
المعينة كما قررنا الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحتمله كانوا من وهذا فانها
وان وضعت لتكلم معين ولشاره معين لكنها تناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين
لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا ينافى فى المعروف بلام الجنس فانه

كون الاخفش ممن يحيز
ذلك العطف لا يابى اطلاق
القول بان مقدمى
البصريين مانعون فان هذا
الاطلاق صحيح عند اجتماع
فيه او اكثرهم على المنع
 واجتماع النحويين من
البصريين والكوفيين على
امتناع نحو دخل زيد الى
عمر و بكر خالد لا ينافى
حكم بان الفراء وبعض
الكوفيين يجوزون
العطف على ما بين مطلقا
ولا يوجب الاستثناء لان
جواز هذا التركيب
وامتناعه ليس لجواز ذلك
العطف وامتناعه بل
الامر وراء ذلك وهو
الفصل بين العطف الذى
هو كالجار وبين المجرور
فان جاز لجاز والا فلا
وكلام المص لا يتجاوز
العطف بل يختص ببيان
القائلين بجوازه والمانعين
له من حيث هو وهو لا يرد
قول المص بان الفراء من
المانعين وخالته ذلك
بمجرد نسبت ابن مالك
الاجازة اليه كما هو الظاهر
لن مرف سرائب الكلام
ومتكلميه ولا يرد عليه
سؤال المحكم لانه يقول
كان القياس عدم الجواز
لهذه العلة لكن لما ثبت
ذلك فى صورة الترتيب
كاسبق ما وجازا با السماع
وه قصورا على هذه
الصورة لانثناء السماع فى
غيرها والتأويل خلاف
الظاهر وار تكلم بنفسهم

لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراق كذا في حاشية ابن قاسم المبادئ (وقوله) هو مبتدأ اي وقول المصنف في تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اي تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اي تناولا كأننا بوضع واحد وقوله (للا يخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعني ان هذا القيد في تعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافي هذا تناوله بوضع آخر غير الواضح الاول فان من وضع زيد الشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيدا لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لتلا يخرج لانه يهوم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لانسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعني سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اي المص (الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها) اي بسبب جعل كل من الانواع في مرتبتها في الاعرفية (في الذكر) اي في ذكر الاعرف من الانواع اولاً وما دونه ثانياً وهكذا كاسبق (اراد) اي المص (التبني) هنا (على ترتيب اصنافها) يعني ان المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهي المتكلم والمحاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة في الاعرفية لكن ايس مراده بيان الترتيب في كل من الانواع بمساوي المضمرات بل (فيها) اي في النوع الذي (يكون فيه) اي في اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية كافياً بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها) (اي اعرف المعارف) اي اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعني اقلها لباسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخر مع اشتراكها في الوضع للمعين يعني ان التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فانها قيد قليل الشركاء مع التعيين اكثر مما قيد الاخرى فهو اعرف لكن المقتر في افادة عدم اللبس ايس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المقتر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لامن حيث انواعها وانما قيد بالحقيقة فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم)

(المضمر)

مستغنى عنه ولنرجع الى المتن وكلام الشارح فنقول معنى قوله خلافا لقراء ان الفراء مجيزه مطلقا وقوله الاق نحو في الدار زيد والحجيرة عمرو اي ويجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور وقوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنه مطلقا وان كان بالضابط المذكور فمتعين من هذا انه لا حاجة الى اخذ الفراء في صورة الاستثناء الا ان الشارح اهم في المقام بسبب سبيل ان يقال انه لا وجه لتوسط خلاف الفراء بين المستغنى والمستغنى منه بل لا يصح لانه بيان المخالفة قبل تمام الحكم فاخذه في الاستثناء وحيث يكون المعنى ان الفراء مخالف لما في المطب على العالم في جميع الصور الا في هذه الصورة فانه موافق لهم فيها وذلك جائز وان كان السؤال مندفا من اصله وما اعترضه القائل من قوله يتجه عليه الخ من قبيل التكلم بما لا يعنيه ثم في اقتضائه على قوله يعني الا في صورة تقديم المجزور وتأخير المرفوع او المنصوب قصور اذ لا بد من ضخمة اشتراط كون المعطوف على ذلك الترتيب وايضا في قوله بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على امرائه نظر لان ذلك اي حذف المضاف واخضاره لا يتصور في نحو قوله في

(المضمر) (المخاطب) أي ثم الاعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وإنما المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) أي يحدث (فيه) أي في المخاطب (ما) أي طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سبيل الوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (في المتكلم) وإنما فسرنا التطرق بهذا لانه في الاصل حدوث الطريق وكما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قيل ذكر السبب واردة السبب ثم اراد الش بقوله (الاي يرى انك اذا قلت انا لم يلبس) أي لفظ انا (بغيره) أي بغير من بقوله ويتكلم (واذا قلت انت جازان يلبس ياخر) فانه يجوز ان يكون في حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) أي بسببه (ان الخطاب له) أي لغير من يخاطب فبحسب محتاج الى قرينة لفظية او حالية على تعيين المخاطب الذي يراد بقلولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به في انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعرض حيولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المتعريف الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قيل بقوله يعني اقلها لبس عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) أي التي يمتد بها الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فيجوز ان يوجد اللبس في المضمر المتكلم وفي المخاطب لكن يكون اللبس الذي يوجد في المتكلم اقل من الذي في المخاطب ولما بقي حكم صنف المضمر الغائب اراد الش ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) أي المضمر الغائب ادون منهما في الرتبة وبقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف أي وإنما لم يذكر المضمر الغائب لتعيينه بعدم الاعرفية التي بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم المخاطب انه) أي المضمر الغائب (ادون منهما) أي من المتكلم والمخاطب ثم اراد الش ان يذكر وجهها لاقتصار المص في بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقصر) أي المص في مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ما عداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعني انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التي تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) أي في المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلالان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) أي ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) أي لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) أي بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) أي بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمهمات وغيرها (واضافه) أي وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه بني المضمر ثم اراد الش ان يشير الى ان الترتيب الذي ذكره المص بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذي ذكره) أي المصنف (انما هو) أي هذا

لدار زيد والحجرة عمرو بل المحذوف فيه عند سيبويه الجار واصل الكلام وفي الحجرة عمرو وتقدر المضاف وبقاء المضاف اليه على ما كان عليه انما هو في مثله ما كل سوداء عمرة ولا يبيضاء شحمة اذا الاصل عنده ولا كل بيضاء فعطف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه مطوف على سوداء ولو قال الشارح قدس سره فانه لا يجوز هذا المظن بحسب الحقيقة بل يفهم الجار كما قال الرضي اتم وعم (قوله) ثبتت عنده وتحقق قيل الظاهر ثبت ويتحقق وقد يقال ان التعبير بالماضي ادخل في البيان والبلغ (قوله) او الدفع ظن السامع به تجوزا هذا يتصور على ثلاثة وجوه اثنان منها ما ذكره الشارح هنالك والثالث ان يظن السامع به تجوزا لافي اصل النسبة بل في الغيبة الفعل الى جميع افراد الفسوف اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة في دفع هذا الوهم يذكركلا واجمع واخواته وكلاهما وتشمهم ونحوها وهذا هو الذي في قدس سره في الشمول ومن يعلم ان المص اراد الله اكرت في قوله في النسبة اتم وكفى (قوله) هذا حاصل ما ذكره المص

الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق في بحث النعت (فان فيه) اى في هذا
الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وقائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها فاقى منها يقع موصوفا لا يكون اعرف بالنسبة
اليه (النكرة) اى الاسم النكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع شئ) اى المعنى (لابينه) وقوله
(اى لا باعتبار) تفسير اقوله بعينه المتنى يعنى انه وضع شئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك
الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل
هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلومة سواء كان ذلك الاسم متقولا او مرتجلا مفردا
او مركبا للبا وكنية موضوعا لعين حدثا او قتا واو لفظا يؤذن به او مراد به او محض عدد فانه
اذ لم يعتبر التعيين في كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين
لان وضعه باعتبار وضع الاسم للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع
اسامة على فرد غير معين لا يوجب التكرار لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك ورأسك لان
ذلك وضع شئ لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى ما في شرح الفاضل الهندي ثم اراد
الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف في تعريف النكرة (ما وضع
شئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وبقوله) اى بقول المصنف
(لابينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى ما به الامتياز بينهما
(اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ماسيا تى او خبر لمبتدأ محذوف اى
هذا البحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء
احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الشان بين وجه اختصاصها فقال (انما افرد لها) اى
انما افرد المصاياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى لاسماء
العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لتبهرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع
استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسط ذكر وجه الافراد اراد الشان ان تنبه على كون اسماء العدد
مبتدأ بذكر الضمير المراضى عند الشان لكون اسماء العدد مع حذف الجزاء الاخر جملة مستقلة
فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشارة بقوله (وهى) اى اسماء
العدد (ما وضع) وانما فسر الشان الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع
انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة
واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل
التعريف مثل خمسة عشر فلذا فسر الشان باللفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل
هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها
عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض الاشياء من حيث آحادها (منفردة
كانت) اى (تلك الاحاد) كما كانت في لفظ الواحد (او مجمعة) كما في غيره وانما فسر الشان به
ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندي الاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف

في شرحه حيث قال قولنا
يقرر اصرا المتبوع يخرج
عنه الصفة والبدل
والعطف وقولنا في النسبة
او الشمول يخرج عنه
عطف البيان لانه لم يؤث به
الا بقرار امر متبوعه
وبحققه ولكن لاني النسبة
ولاني الشمول ولعل مراد
الشارح بذلك التصريح
ونسبة هذا المعنى الى المص
هو الاشارة الى عدم ما
اورده الرضى من ان المص
قال دخل عطف الباء في
قولنا يقرر اصرا المتبوع
وخارج بقولنا في الندة
او الشمول وفيه نظر لانه
ان كان معنى التفرير تحقيق
ما ثبت في اللفظ الاول
ودل عليه فليس جميع
ما هو مطف بيان مدلوله
عليه بلفظ المتبوع نحو
جاءني العالم زيد والفاضل
عمر واذا دلالة الم على
زيد بل ربما دل بعض
متبوعاته عليه وذلك مع نلة
الاشتراك نحو انقسم باله ابو
حفص عمر اذا فرضنا انه
ليس هناك ممن سمي بابي
حفص الاثنان او ثلاثة وان
كان المراد بالتقرير
التوضيح فالوصف داخل
فيه ايضا وان شيئا آخر
فليس بواضح وينبغي
صيانة المودود من مثل
هذه المحتلات ومن غفل
من ذلك قال او تعرض
لأكيد متبوعاتها لكن
انسب (قوله) ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التأكيد

غير شامل للواحد والاثنتين لانهما لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنتين فاجاب عنه الفاضل الهندي بان المراد من الاحاد اعم من ان تكون مفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنتين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والاحاد والكمية فقال (قالا شياء) اي المراد بالاشياء (هي المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (واحادها) اي المراد باحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اي من الاشياء (وكية الاحاد) اي المراد منها (ما) اي لفظ (يجاب به) اي بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد او عن اكثر) بقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) نظير مستقر صفة او احد قوله (بكم) متعلق بسئل يعني اذا سئل بكم عن واحد واحد اي على حدة مفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذي هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الاحاد (والالفاظ الموضوعية) اي المراد من الالفاظ الموضوعية (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اي بطريق اي ان يكون (كل واحد منها) اي من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اي من تلك الاحاد وقوله والالفاظ الموضوعية مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعني المراد باسماء العدد هي تلك الالفاظ ثم بين الشئ بالصراحة دخول الواحد في التعريف في اصطلاح النحاة فقال (قالوا احد) اي لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اي اخذت الاحاد (مفردة فاذا سئل) اي فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اي من الاشياء (بكم) هو اي بكم آحاده (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت مفردة واما اذا اخذت مجتمعة فينبها بقوله (والاثنان اي لفظ الاثنان مثلا) (موضوع لكميتها اي لكمية آحادها) اذا اخذت اي تلك الاحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى ما نهاية له) يعني اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنتين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا) اي الواحد والاثنتين (عند بعض الحساب من العدد) يعني انهما داخلان عند بعض اهل الحساب غير داخلين عند بعض والاثنتان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطبا قههم على عددهما في الاصول كما سيأتي والثاني انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اي الطرفين فالواحد ليس له حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والتسالك ان احد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف مجموع الطرفين فاخذ طرفي الاثنان وهو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة

اللفظي قيل على اي تقدير بشكل باجمع وتواضع فانه لا يجري فيها التأكيد اللفظي ثم قيل ودفعه بتأويل التعمول المستفاد من كلها التعمول للأنواع لا لجميع الأشخاص وليس بذلك فان اجمع واخوانه ادوات التأكيد والكلام فيها عددا من الالفاظ وايضا يجوز ان يكون الاداة الثانية مؤكدة للاولى في صورة التكرير فيكون اجمع واخوانه مما يؤكد بتكرير لفظه وقد ذهب بعض النحاة الى ان اخوات اجمع مؤكدات له ثم اعلم ان المصريح بان المراد بالالفاظ كلها ما هو المتبادر منها حيث قال والمراد باللفظي ان يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاءني زيد زيد وهو جار في الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمفهوم هذا كلامه (قوله) قيل لا معنى لهذا الكلام الثلاث قبل وعلى هذا الوجه لذكرها بين الالفاظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المربة وهذه مملات ولذا لم يذكر مثل حسن بسن في التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التأكيد بضرب من المسامحة وتزييلها منزلة الاسماء لانها مربعات مستعملة في كلام العرب لابد من ضبطها في الصيانة من

اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالانسان نصف اربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف في الاثنان عندهم وقول العاضل الشارح بنطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه المصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يتعين التعريف المذكور بحيث يندفع هذا الوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اي من قوله ما وضع للكمية الخ (ان نفس الكمية) اي من غير ان ينضم اليها شيء آخر من الجنس وغيره (هي) اي نفسها (الموضوع له) فقوله هي ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالتقصير فيه قصر افراد اضافي واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعني به الجنسية فان المعنى الموضوع له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجولية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالة عليهما باطن من بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هي الموضوع له وقوله (لا ينتقض التعريف) جواب لما اى فح لا ينتقض تعريف اسماء العدد معنا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال كون المنهى الاخر جنسا (او ذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذا المذكورات وان وضعت للكمية لكنهم لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا يفهم) اي لانها لا يفهم (منها) اي من هذه الكلمات (الوحدة والانثوية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل شئ يشابه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اي اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اي من تلك الاصول (باقيا) اي باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعني انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعني انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كو احد واثنان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كتلات الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالثنية) اي يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل ثنية (كاثنتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثاني الف (او بالجمع) اي اما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كثات والوفو) مشبهة نحو (عشرين) واخوانه (او بالتركيب) او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) او سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كتلاثمائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمس عشرة) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثاني معطوفا في الاصل (او بالعطف) او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمس

(وعشرين)

الحظا في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظي وعلى ضربين احدهما ان تفيد الاول به والثاني ان تفويه بموازنة مع انهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو ههنا مريثا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال في الافراد معنى نحو قولك حسن بن ابي بكر له معنى يتكلف غير ظاهر نحو خبيث ثبت من ثبت الفخر اي استخفجه واستفدما ذكره ان مريثا تأكيد لفظي مع انه ليس بتكرار اللفظ الاول حكاي بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان الماني جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد وقد مررت في الاول الكتاب ان الماهل ما لا يتناقض به وتخصيص اصلا وهذه الفاظ ذكرت لتعيين اللفظ وتقوية المعنى فهي موضوعات فلا وجه لادراك المسامحة والتعجيل في ادراج هذه الالفاظ في التأكيد وليس مذكور في التأكيد معدود منه كما في هذا التركيب وقد نقاما القائل والاعتراض

وعشرين (لان هيتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الحصة مفردة
ومن العشرين كذلك نقوله (اثنا عشرة كلمة) خبر اقوله واصولها يعني ان اصول العدد
هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثنا عشرة او خبره للمحدوف اي هي
لفظ واحد منها الى عشرة او مع العشرة يعني واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية
تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة) الثانى عشر (الف) قال
في الامتحان فان قيل لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم
تناول صدر الكلامه على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول
في تناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد
عليها اليه الا امتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ما وراءه لا لمد الحكم اليه الذي
هو حكم عدم تناول القطعي الملابس انتهى واقول هذا الدوال والجواب اشارة الى المسئلة
الاصولية الا وهي ان الغاية قد تكون داخلية في المعنى وقد لا تكون فان كانت المستدة زائدة
بجورة للغاية كافي قوله تعالى وايديكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى
المضدين فالمرافق داخلية في اليد فتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلية وان كان المتمد منقطعاً
كالنهار المقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كافي قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل
فلا تدخل الغاية فيها فالسائل ينبغي سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج
العشرة والجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة
فالعشرة داخلية فيه كافي المرافق وقد اشرنا اليه في التفسير ثم شرع المصنف في بيان كيفية
تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجحلاً اراد
الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه
انلأهم لما يكون ظرفه وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه
يفتحها على انه جمع العدد يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة
(مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحد اثنان) (في المفرد المذكر ونثيته)
اي الواحد في المفرد المذكر والاثنان في ثنية المذكر (واحدة اثنان وثنان) (في المفردة
المؤنثة وثنيتها) يعني ان واحدة في المفرد المؤنث واحداً للفظين وهما اثنان وثنان في ثنية
المؤنث وقوله (على ما هو القياس) اشارة الى ان هذه الفاظ غير خارجة عن القاعدة
وهي ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اسلاً وما بالتاء فرعا
(وتقول) اي فيها زاد على اثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في المذكر) (ثلاثة الى
عشرة) يعني ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة
(بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما
فوقها جمعا مذكراً فانت كلها بالتاء (اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة
رجال) و (ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلاً على انه

على الشارح بما استفاد ثم
الجواب كذلك من فقدان
التدبر وقلة التسبيح فان ما
ذكره الشارح ما خوذ من
كلام الرضى حيث قال وقد
تكرر التنصل منفصلاً
فتقول في المرفوع ضربت
انت وهو من باب تكرير
اللفظ وان كان الثاني مخالفاً
للاول لفظاً اذا الضرورة
داعية الى المخالفة وما
ذكره من الرضى من
نسي اللفظ ليس الثاني
منها ملتبساً اليه لاني ان
ولاني الصرح والمحكي
المذكور ايسر هو من
الثاني بل من الاول على
قول الرضى ايضا والتم
اثنان باقيا ما التثنية
باب التأنيث بالانفاق
وثبوت المعنى في بعض هذه
الاسماء لا يخرجها من
التأنيث الى الصفه لان
معانيها ليست مغايرة لما
يستفاد من التثنيات
بل هي لافادة معنى تلك
التثنيات على قياس اجمع
واخوانها والالكانت هي
ايضا داخلية في الصفات
وكلا (قوله) ولا حاجة الى
ذكر الافراد قيل بل لا
يصح ذكرها لانه يفيد
جوازها في الانسان كله
من غير ان يراد الاناس
قد افسد من اصل قول
المصنف اجزاء بتأويله
بذى امور متعددة افرادا
كانوا اجزاء وفيه محال
مقال (قوله) اكذلك
الضمير ولا قيل كانه دل

معطوف على ما قبله والماعطف مقدر كذا في المغرب لزي زاده اى ثلاث اربع خمس ست
 سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
 والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى
 بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يستقر
 عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل
 الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا بغير التاء ومؤنثا بها كما هو
 القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ما هو اسبق في الاعتبار بغير التاء يكون
 مؤنثا باداء التانيث كما كان في نحو ناصر وناصره والواحد والاثنتان واذا كان مذكرا بالتاء
 يكون مؤنثا بمحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع ثم شرع
 المصنف في بيان احوال ما فوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا
 للإشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت
 العشر تقول احد عشر (اثناعشر) (في المذكر) اى اذا كان معدودة وتمييزه مذكرا فانها
 بمحذف الالف في احدى وبمحذف التاء في اثنا وبمحذفها في الجزء الثاني ايضا (نحو احد
 عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة اثناعشرة) (وثنا عشرة) اى وتقول
 كذا بزيادة الف التانيث في الاول وبزيادة التاء في اثنتا وثنتا وبزيادتها في الجزء الثاني (في المؤنث)
 اى اذا كان معدودة مؤنثا نحو احد عشرة امرأة حال كونها (على الاصل) اى على
 القاعدة الجارية تم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما في الاولين (وتانيث المؤنث)
 كما في الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من اصول بل
 المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد وهل الاحدى هو الواحدة
 لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احد للتخفيف) ولا يستعمل
 الاحد ولا الاحدى الا في تركيب كاسبق في احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو
 احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون
 في اثنان واثنتان وثلثان حين التركيب وفي العصام ان اصل الاحد واحد على وزن حسن
 صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى
 كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياسا كما في مضمومة (وتقول)
 (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وثمانية عشر
 وتسعة عشر بالتاء في الجزء الاول وبمحذفها في الجزء الثاني يعنى تقول كذا (في المذكر
 نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشر الى تسعة عشرة) معطوف على قوله ثلاثة
 عشر بالماعطف المقدر يعنى وتقول كذا (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها
 من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمان عشرة وتسع عشرة
 حال كون كلها بمحذف التاء في الجزء الاول وبانباتها في الجزء الثاني (ابقاء) اى ليقيد

عليه المنس بالثال ولا يخفى
 انه لا وجه للفصل بين هذا
 الحكم وبين بيان النفس
 والعين كالأوجه للفصل
 بين قوله ولا يؤكذبكل
 واجمع وقوله واكتع
 واخواه مع شدة اتصال
 اكتع واخويه باجمع وشدة
 اتصال هذا الحكم بالحكم
 السابق اذ يعلم منه ان
 الحكم السابق يشمل اكتع
 واخويه ولهذا اقتصر فيه
 على ذكر اجمع وهو من جملة
 الاوهام اذ لا وجه ليزاد
 هذا الحكم متصلا ببيان
 النفس والعين لانه ليس
 لبيان ذات المؤكد المعنوي
 وقد كان الكلام فيما سبق
 مسوقا لبيان ذوات هذه
 المؤكيدات فاقصص به بينهما
 كاتصال بين المعاني وكانها
 والترضى فيما بعد لا كتع
 واخويه انما كان لبيان ان
 كل واحد منها لا يوجد
 بدونه لانه تابع له والتابع
 من حيث انه تابع لا يوجد
 بدون المتبوع وهذا حكم
 يحسن بيانه بعد انعام الكلام
 وابقاء البيان فلا يناسب
 تعقيب بيان جهة استعمال
 اجمع به وتقديمه على
 شرائط استعمال النفس
 والعين (قوله) البدل تابع
 مقصود بانسب الى المتبوع
 قيل يخرج من التعريف
 البدل من المنسوب نحو
 ضيفي زيدا خورك والعبادة
 العجيبة البدل تابع
 مقصود بالنسبة دون
 متبوعه وهذا باطل كما

الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحالها)
 اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكوره
 بالناء ومؤنه بتركها وهكذا يحمل بعد التركيب بان يكون بغير تام فى المؤنث لانهما لا منزلة
 اسم واحد صار آخر الاول تأنه وسط الكلمة فصارت ذلك الاخر محفوظا عن التغيير ثم اراد ان
 يذبحه على توجيه كون الجزء الثانى بترك الناء فى المذكر وبانثائها فى المؤنث فقال (ونذكركم الثانى)
 اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير الناء كما هو الاصل (فى المذكر كراهة اجتماع
 التأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لا اجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكون ناء (فيما)
 اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلاً وان كانتا كلمتين
 لكنهما لما اعتبرتا واحداً كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية (بخلاف احدى عشرة) يعنى
 ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة (اثنا عشرة)
 وكذا اثنا عشرة فلا يلزم فيها هذا المحذور (فان التأنيث فيهما) اى فى كل من احدى واثنا عشر
 العشرة (من جنسين) فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالانث والثانى بالناء فلا يكونان
 من جنس واحد ولما كانت علت ترك الناء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين او رد عليه بان الجزء
 الثانى فى احدى عشر واثنى عشر بغير تام ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيه ما فاجاب عنه بقوله (واما
 نذكركم الثانى) اى نذكركم الجزء الثانى (فى احدى عشر واثنى عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز
 عن المحذور المذكور بل نذكركم فى التركيب محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى
 (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين
 فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من
 جنس واحد لكون كل منهما تاماً فاجاب عنه باثبات المقدمة المنوعة فقال (والناء فى ثنتان) ليست
 اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله سوف اذا كانت كذلك (فلم يمحض) اى ذلك
 الناء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك الناء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولهذا)
 اى ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمناعليه) اى على هذا الناء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر
 من التأنيث) مخالف لساير الاجناس من الناء التى لمحض التأنيث ومن الاف كذا ونظيره الواو
 التى فى واخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما
 اورد عليه النقض بان يقال ان الناء فى ثنتان للتأنيث لا مع البدل لان البدل من لام الكلمة هى
 الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد
 اجاب عنه بقوله (وفى ثنتان) اى والناء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لا مع
 البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء الناء هذا ما افاده الشارح
 وقال صاحب الامتحان وناه ثنتان واثنتان لما لزم ثمان الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين
 من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعمييض كانتا كجنس آخر انتهى حاصله عدم
 التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم اراد ان يذبحه على وجهه اتيان الناء فى المؤنث فقال

ستقف عليه (قوله) اى
 يقصد النسبة اليه بنسبة
 مانسب الى المتبوع قيل لما
 كان من البين ان ليس
 البدل مقصودا فانما نسب الى
 المتبوع اذ ليس المقى من
 جاءنى زيد اخوك اخاك
 تكلف لتجميع التعريف
 بان جملة بمعنى قصد نسبة
 بنسبة ما نسب الى المتبوع
 وبعبارة نظر لان نسبة
 الجبى الى الاخ ايت
 نسبته الى زيد مقصودة من
 ضم السند الى زيد ونسبته
 الى الاخ مقصودة من ضم
 اليه فلا بد من زيادة تحمل
 وهو المقى من النسبة الى
 المتبوع النسبة ليه كما فى بدل
 الفلانة المقى من النسبة
 الى المتبوع النسبة الى التابع
 فالتلفظ بالمتبوع هو وحال
 نسبته من تقرر ولكنه
 فى الذهن كافى البواقي ومن
 المعلوم ان معنى الحد ظاهر
 لا يلتبس على احد وهو
 انه امر مقصود بالامر
 المنسوب الى المتبوع فاذا
 قلت جاءنى زيد اخوك
 يكون المقى بالمتبوع
 المنسوب الى زيد اخاك اى
 هو المقى بذلك الحكم وهو
 المحكوم عليه فى الحقيقة
 ولا يخفى ان مراد القوم
 هذا ليس الا وهل فيه امر
 من التكافؤ كلا واذا كان
 البدل ما قصد بالحكم
 المنسوب الى المتبوع شمل
 هذا الحد جميع الافراد
 المحدود ولا يخرج منه

(واما تأنيث الجزء الثاني) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المونث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة قنات (لانه) اى الثانى (لما وجب تذكير ضمير) المذكور (وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكور يعنى فى ثلاثة عشر رجلا) (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيها هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمونث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لاستفاء المانع وهو) اى المانع المتبني عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكوره ليحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فبقيت فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان بين اختلاف فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (تميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من الاكسار اى تجملها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب للاحتراز عن افراد لانه لا خلاف فى فتحها وبقيد المصنف بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكور فانه لا خلاف فيه ايضا تفسير الشارح بقوله (اى من عشرة لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة يتبدل فتحة الشين عن عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احدا الامرين اما (عن تولى اربع فتحات مع قفل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن تولى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداءها ثلاث عشرة واثنا عشر هاتسعة عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطناهم اثنى عشر اسباطا يسكنون الشين فى القرآء المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة فى دفع المحذور ولكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان القعود الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وقول) الا ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من معقول نقول يعنى ونقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخوانها) اى اخوات كلمة عشرون من القعود الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجرا على تقدير الكسرة ليس

البديل من المنسوب نعم قد تكلف الشارح قدس سره لكن لتصحح التعريف لانه لا يتوقف عليه كما عرفت بل لنطبق كلامه لما سبق منه فى حد العطف وقد عرفت ما فيه وستقف زيادة لم نسمع فيه وقد تبين مما ذكرناه فساد قول القائل وبمد فيه نظرا لـ (قوله) ولا يصدق الحد على المطرف ببل دفع لما اورده الرضى من ان هذا لا يطرد فى نحو جاني زيد بل عمر وفان المقى هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق فان قلت يرد على هذا الجواب ان بدل اللطافة يكون نداء وهو ان تذكر البديل منه عن قصد ونعمد ثم توهم انك غلط لكونه الثانى اجنبيا وهذا يعتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاهلى عند تجميع بدوران اعتبرت هذا من اقسام البديل لا يصح الجواب وان لم تعتبر يصح لكن ينتقض التعريف بخروج هذا القسم اذا اعتد ادمم اعتبارا له عند تحققه ودخوله فى المحذور بحسب نفس الامر قلنا قد اعترف ان المتكلم بهذا القسم من الكلام يظهر كونه غائبا عما فى الاول وهذا اى المطوف ببل ليس كذلك بل الظاهر منه كون القصد اليه ابتداء

فلا محذور قوله وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى
زيد قبل الظاهر ان يقول
على طبق ما ذكر في شرح
التعريف ان ليس المق
نسبة عدم القيام الى زيد
بنسبته الى احد في الكلام
قلب وايس بذاك والقلب
في امثل هذا المقام بعيد
عن القلب والمعنى وايس
ما نسب اليه الى احد من
عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى بسبب النسبة
الى زيد بان يكون المقصد
اليها بسبب تقرير النسبة
الى زيد او بالقياس الى زيد
بان يكون مقصودا باعتبار
زيد وتقرير النسبة اليه ولا
يجب عليك انه من دفع
الاشكال عن تعريف
البديل بمنزل ما سمعته في
تعريف المعطف من ان
معنى كونه مقصودا دونه
ان يكون ذكر المتبوع
توطئة لذكره وكأنه قصد
الى التنبيه على طريق آخر
في الدفع ومن الظاهر ان
ما ذكره في شرح التعريف
عين ما ذكره في هذا الموضع
فانه قال فيه اي بقصد النسبة
اياه بنسبة ما نسب الى
المتبوع وهذا التعبير ليس
بمستقيم لان النسبة الى زيد
غير النسبة الى اخوك بل
النسبة واحدة لكن البديل
هو التي يبادون المبدل منه
قوله اي بدل هو كل المبدل
منه قيل لا ينبغي ان المركبات
الاضافية الاربعة صارت

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل
الهندي هو الاول على ان يكون اخوانها مبتدأ وخبره محذوف اي واخوانها مثلها فالجمل
حينئذ معترضة ولما كان الاعراف المختار عند الشارح هو النصب بالمعطف على ما قبله اشار
الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات ينبغي ان يكون بكسر
التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه
منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا مجرورا ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب له
بقوله (بالمعطف على عشرون) اي نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المثبوب) اي الذي
نصب محلا (بمقولة القول) بسبب كونه مفعولا للفظ نقول المقدر المعطوف على لفظ نقول
الذي في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يحذف عشرون وما عطف عليه مفعولا
للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول
القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسر الاخوات
بقوله (وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اي منتهيا الى تسعين يعني به ستون وسبعون
وثمانون ولما كانت تلك القمود مشتركة بين المذكور والمؤنث نبه المص عليه بقوله (فيهما) (اي)
تقول كذا (في المذكور والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) في اللفظ بان زاد فيه حرف
في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعني
كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان ثم شرع
المص في بيان احوال الاعداد التي بين القمود المذكورة وفسر الشا ايضا بقوله (وتقول
فيما زاد على كل عقد من تلك القمود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون)
معطوف بما طف مقدر على لفظ عشرون وقيد الشارح بقوله (في المذكور) لانك تقول احد
وعشرون تجريد الجزء الاول من علامة لتأنيث في المذكور وتقول (احدى وعشرون)
بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان
من الشارح لتكنة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتب ههنا بذكر الانتهاء
بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالمعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما
غير الواحد الى لفظا حذو غير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اي في استعمالهما مع احد
القمود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اي بدون ان يكون كل منهما جزءا
من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى
احدى كان في حال التركيب لافي حال الافراد وقول (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع
كونهما غير مركبين يعني انما غيراهما مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون
مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد واحد واحد وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان

اسماء للاقسام الاربعة
كعبدة الله علماء وان عطف
البعض على الكل من قبل
العطف على جزء الاسم
ليستفاد منه اسم القسم
الثاني وهكذا في اخره
وهذه مسامحة شاعت
في كلام المصنفين ولا يكاد
يحتج منه فيبان ان
الاضافة في الاولين
بيانية وفي الاخير
من لامية لادنى ملاسة
بيان ما هو اصل معنى
الاضافة لامناه المراد
في هذا المقام فلا يتشكل انه
كيف يعطف المضاف اليه
بالاضافة اللامية على
المضاف اليه بالاضافة
البيانية وما يجيبه عنه
من ان الاضافة في الاولين
ايضا لامية فهو بين ان لمام
ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما يجيبه من ان بين
الحرف والقدر والمذكور
فرقا فيعطف المجرور
باللام القدرة على المجرور
من القدرة وان لا يجوز
عطفه على المجرور من
المذكورة ذلا بحصله
وفيه انه عطف بمعنى هذه
الابدال على البعض الاخر
عطفًا معتبرا من قبل
عطف بعض الاقسام على
بعض فانها افراد المفهوم
كل معروف واقسام له فلا
يصح بالنظر الى الثابت في
الكتاب ان يقال ان عطف
البعض على الكل من قبل
العطف على جزء الاسم
ليستفاد منه اسم
القسم الثاني وانه
من قبل المسامحة

بالقوة لكونه اجتمع المعطوف مع المعطوف عليه (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعني انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الاحاد بسبب التغير لم يكن استعمال لفظي الواحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف الى (ما تقدم) يعني انهما لم يستعمل في حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذي تقدم استعمالا مثل استعماله (يعني) اي يمين ما تقدم من كون مذكرها بالثاء ومؤنثها بمحذوها (فلذلك) اي فلكونه استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدركهما) اي لم يحمل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم) كما في ثلاثة عشر للمذكر بالياء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بمحذوها فان قاعدة اعطف على ما سيجي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعني انه بالياء للمذكر وبمحذوها للمؤنث (بل) اي هل المصنف (خصها) قصر تلك القاعدة (بماعداهما) اي بماعدا احد وعشرون واحدى وعشرون ولم يكتب بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ماعداهما (فقال) (ثم بالعطف) قال المصنف وللنصرح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فنصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والاف بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على اقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعا لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالياء وقال في المسئلة الثانية ثم بالعطف على ما تقدم يعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشرة حيث تقدم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس واما في المسئلة الثانية فيجوز فيها الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما عن الاخر كما استفيد من تفسير الش حيث قال (اي عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اي على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اي الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندي وتسم الش وقوله (كأنه ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وايس بصلة للعطف لانه لو كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة معطوف على العقود

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين
 بعطف الاكثر من المقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا
 بلفظ العدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اسما الاعداد) وهذا بيان
 لماي المراد من قوله ما تقدم هو اسما العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكور ثلاث الى
 تسع في المؤنث حال كونه (بمعينه) وقوله (من غير تغيير) عطاف تفسير لقوله بمعينه يعني المراد
 بكونه بعينه ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة
 ما تقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون اثنا عشر في المذكور وبالناء في المؤنث
 وفي كون ثلاثة وما فوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فقول انسان وعشرون
 في المذكور) اي تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول (انسان وانسان وعشرون
 في المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذا ان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة عشرون)
 اي وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعني بالناء (في المذكور وثلاث)
 اي وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعني بغير الناء (في المؤنث) ثم قال
 (مكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا ولما اكنفى المصنف بيان منتهى
 المذكور زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف في مسئلة
 ما فوقها وجمله الش على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (ونقول فيما) اي في العدد الذي
 (زاد) اي ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والف) (في الواحد) اي اذا كان كل منهما
 واحدا (ماثنان والفاثان) اي وتقول كذا (في الثنية) اي في ثنية كل منهما وايضا بالالف
 رفعا بالياء نصبا وجرا على قاعدة الثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اي في المذكور
 والمؤنث) تفسير لضمير الثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكور
 والمؤنث يعني تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير فرق
 بينهما بلفظ للمذكور ولفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما
 فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما) بين العاطف
 وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة
 والف اي في العدد الذي زاد على مفرد مائة والف وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد
 عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم ما يتفرع عنهما وما يكون فروعا لهما من تنبيههما وجمعهما من
 المائتين والالفين ومن المئات والالوف وكذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء
 يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو ثنية المائة وثنية الالف لاجمعهما لان جمعهما لا يدل على
 عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اسما العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات
 والالوف لا يدل على معين من ثلثائة وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى قيد وتفسير
 الش بقوله (اي بعطف الزائد عليهما) اي على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد
 (او عطفهما) اي اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعني

لانه من قبل عطف الاسم
 على آخر مثله بدون
 المساعة كالايحني على
 صاحب البصرة قوله اما
 اشتمال البديل المح قبل يخرج
 منه نحو جاءني زيد حمارة
 فانه الاشتمال لا محذما على
 الاخر فكأنه جعل وجه
 التسمية اكثر يا غير مطرد
 في جميع الافراد والشهور
 اشتمال البديل منه على البديل
 باعتبار تشويقه الى البديل
 وكونه دالا عليه اجمالا
 بحيث يبي سامع البديل منه
 منتظر الذكر البديل وهذا
 وجه تحقيق مطرد بخلاف
 ما ذكره الشارح فانه كلام
 ظاهري غير مطرد ومن
 قال ينبغي ان يحمل كلام
 الشارح على هذا فقد روي
 بما لا يحتمل وليس كما زعمه
 لوجهين احدهما ان نحو
 جاءني زيد حمارة ليس من
 قسم بدل الاشتمال بل هو
 من بدل اللفظ كيف وقد
 اعترض الرضي على المص
 بعد ان فسر قوله والثالث
 بينه وبينه ملابسة بغيرها
 بقوله اي بين الاول
 والثاني ملابسة بغير الكلية
 والجزئية بان هذا الاطلاق
 يدخل فيه بعض بدل اللفظ
 نحو جاءني زيد غلامه او
 حمارة ولقبته زيد الخاء ولا
 شك في كونهما من بدل
 اللفظ واجاب الشارح
 قدس سره بان المراد
 بالملابسة بينهما هي الملابسة
 بحيث توجب النسبة الى
 المنبوع النسبة الى الملابس

ان حكم المطف في هذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (سورة) (ما تقدم) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعني ان كلا الامرين جائزان ههنا حال كون العدد الزائد الذي عطف على عدد المائة والالف او عطاها عليه واقعا ومستعملا على الصورة التي تقدمت (من اسمها لا عددا من غير تغيير وتبديل) يعني على ما كانت عليه قبل المطف من كون الواحد والاثني للمذكر والواحدة والاثنان بالثاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالياء للمذكر وبخذفها للدوثة كما فصله الش بقوله (فقول مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكر او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعني انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنان للدوثة وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالياء (او ثلاث) اي مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اي او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى) اي مائة واحد (وعشرون امرأة) ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنان (اي مائة واثنان) (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى القياس في العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اي او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بالياء ومؤنثا بخذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال في ثنية المائة) اي مائتين (والالف) اي في الالف (وثنيته) اي في ثنية الالف اي العين بيان لحكم ما يتفرع عليها كما سر وقوله وثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل في حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يمطف قوله والالف على قوله في ثنية المائة لا على المائة ووجه ان الشارح لما اورد في الامثلة المذكورة مثلا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فبح لا يكون قوله ونثيته على ما في بعض النسخ مستدركا زائدا لان في ذكر هكذا فائدة ما بالجملة (وجمعهما) اي في جمع المائة وفي جمع الالف ثم ذكر حكم ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (وبجوز ان يكس المطف في الكل) اي بان يمطف الاكثر على الاقل (فقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف في بيان اللغة اذ كانت الجائزة في تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذا منها فقال (و) (الاصل) (في) ياء الجزء الاول (في) ثمانى عشرة فتح الياء اي اذا كان مستعملا في المؤنث وانما اوسط الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها للمادل

اجالا وليس نحو ضربت زيدا حارمه من هذا القبيل لان نسبة الضرب الى زيد تامة فيكون من باب بدل الفلظ ونائبهما ان ما ذكره من الوجه المشهور لا يكون اهم بما ذكره الشارح فانه لا يشمل ما وهمه بدل الاشتغال من المثال المذكور كما لا يشمل ما ذكره الشارح فان نسبة الجنى الى زيد تامة ولا يلزم من صحتها اعتبار غير زيد فابن الدلالة والتدقيق ثم اعلم ان المص قال انما وقع لبعض الثوبين اختلاف في بدل الاشتغال هل الثاني مشتمل على الاول والاو مشتمل على الثاني فان اريد بالاشتغال التعلق فالثاني متعلق بالاول وان اريد بالاشتغال الدخول فالثاني داخل في الاول فان حسن الدار دخل في الدار اذا قلت اعجبتني الدار حسنها ونحوه وان اريد بالاشتغال الملازمة لكل واحد منهما فلا يس للاخر فان زيدا ملابس لبله وعلمه ملابس له قوله وبدل الفلظ اي بدل سبب عن الفلظ قبل جعل الفلظ مصدرا والاولى جملة بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملازمة قوية اذ هو الشايخ في اضافة المبدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظرنا بها لمن هو اهله فقول بدل الكل

عليه قول المص حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بحجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاول من الاعداد التى تركبت من اخواته او قوله (على المنح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (للتاقل المركب) اى لحصول التاقل فى هذا التركيب التعداد (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما سكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى مركبان التاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجزئه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال المصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتربى معدى كرب انما هو فى التاقل علة الاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الامور وجازئ فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشذ حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذهى ما اختارها الشوا واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فبى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة ح اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح النون) على غير القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذيعنى انما شذفت النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثالها (فالوجه) اى فالقياس (فاما الكسرة كفى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (-وغ) اى جوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى افظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركب) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفرد الوجود بسبب واحد من اسباب التثقل لكن حدوث التى تركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استتقاله فجعل) اى فذلك الرعاية جعل (موضع الكسرة متحة) ثم نقل ما ارتضاء الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسر ها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليبدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اى من الكسر (لبوافق) ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاو اخر) اى مفتوحة او اخر اجزائها الاولى فى كل ما حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا صرفوا على ما فهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنفا لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

مستاهم يدل من كل المبدل منه حيث جئ به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الاول فترك جميع المبدل بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من المتروك بلا يدل فاجئ به من التابع يدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض يدل عن بعض ما قصد بالمبدل اجالا فانه اذا قيل قطع بدق قصد يزيد به نسبة القطع اليه اجالا فقبل يده ابدالا ليد المبدل اجالا باليد المبدل تفصيل اليد بدل عن اجاله فهو بدل البعض اذ غير المبدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشغال بدل عما اشغل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشغل عليه المتروك ولم يجد المبدل بدلا بل الواجد المبدل ما اشغل عليه المتروك وليس بمستقيم اما اولى فانه يكون اللفظ اى المبدل منه مراد بذلك المبدل على قياس ما ذكره فى بدل الكل وبدل البعض وهذا باطل بالقرورة واما ثانيا فلان المبدل منه لا يكون توطئة للمبدل لان المبدل يكون بياناما قبله فى جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه واما ثالثا فانه لو كان الكل والبعض

تذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ في كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون بمعنى الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال في اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقول الآتي وبميز الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (في بيان حال مميزات) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من ميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتداء) اى انما ابتداء المصنف (من ثلاثة) اى من بيان حال ميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لا يميز للواحد والاثنين كما يصريح) المصنف (به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (وبميز الثلاثة) منتها (الى العشرة) فى المذكور (والثلاث الى العشر) اى فى المصنف (مخفوظ) (اى مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميزا مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون ميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) ثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال ميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بعد الهمزة جواب اى اختاروا (فيه جرت التمييز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجرا انما يكون (بالاضافة والاضافة اليه) (للتخفيف لانهما) اى (ان الاضافة) (نسقط التنوين والتنوين) وبخذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) (ة) ثابت (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة احاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الافى ثلثائة) منتها (الى تسعمائة) اى استثناء اى قوله الا فى ثلثائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى ميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة فان المائة الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثائة وانما انتهى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخوانه) اى اخوات ذلك اللفظ من الاربعة وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تمييزا للفظ الثلاث واخوانه بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثائة جملة معترضة وفائدتها بيان ما هو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذا فرض القصد بجمعها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والياء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع

وغير ما فى بدل الكل والبعض وغيرهما هو المبدل منه لازم فساد ما جمع عليه ائمة التفسير والتدريج من التعبير ببديل الكل من الكل وبديل البعض من الكل فالصواب ما ذكره الشارح قدس سره قال المصنف وبديل اللفظ انما ذكره ههنا لانه الذى يقال به اللفظ لانه غلط واضيف الى اللفظ لانه كان سببا للاتيان به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا وغلط لسبب انك قلت حارثم ثبه كان سببا لان ثوبا فاللفظ فى ذكر المبدل منه هل خلاف ما هو عليه هو الذى اوجب ذكر المبدل فسعى بديل اللفظ لذلك واما غيره فى التسمية فواضح هذا كلامه قوله والثانى جزؤه اى جزء المبدل منه قيل لم يردان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم راجع الى المبدل راجع الى الاول فى قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثانى جزؤه يتقدير والثانى مدلوله جزؤه وليس من مطف الثانى على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والالكان عطف على معمول عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جواز عند المصنف ولقد اصاب فى الاول دون الثانى (قوله) بغيره قيل الاول

والا وضع ترك باء الملاسة
والقول بان يتم الملاسة
غير ما هو بين السقوط
(قوله) والرابع ان
تقص الى بعد ان غلطت
بغيره قيل فيه نظر لان
القصد الى البدل قبل الغلط
وانما ذكر خلاف ما قصد
بالقصد والنسيان اوسبق
السان فكأنه اراد ان
تقص الى البدل من حيث
انه بدل بمعنى ان تقصد الى الا
بدل بعد ان غلطت بغيره
وانت خبير بان ابراد هذا
الوهم الباطل الخارج مما
يبحث فيه ودله بما هو
المتعين في صورة الضعف
عمل شنيع (قوله)
ويكونان مرفعين
ونكرتين ومختلفين فيصير
ست عشرة صورة حاصل
من ضرب اربعة فالاول
زيد اخوك والثاني زيد
رأسه والثالث زيد علمه
والرابع زيد الحمار
والخامس رجل غلامك
والسادس رجل يده
والسابع رجل علم له
والثامن رجل حماره
والتاسع الى السادس عشر
تأخذ الاول من الاربعة
الاولى مع الاربعة الثواني
والاولى من الاربعة الثواني
مع الاربعة الاول فنقول
زيد غلامك زيد يده الى
آخره قوله لا يكون الحق
انقض قبل هذا وجه مطرد
في الكل لعمل باطراده ولم
يخص هذا بيدل الكل كما
قوله المص وقال في البعض

المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احدا لجمعين (لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو اى الجمع الذي يكون على صورته (مثنى والثاني) اى والجمع الثاني
(جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئاة) وانما زاد الش لفظ الصورة في جمع المذكر
السالم ولم يزد في جمع المؤنث لانه لا اختلاف في الثاني في كونه جمعا للمائة واما جمع المذكر
السالم ففيه خلاف بين الاخفش في كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسامين
وقال الاخر انه مفرد في صورة الجمع فان اصله م على وزن غضى ابدل الياء الاخرة
نونا فصار مئين كذا في المعاصم ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في نحو ثمانية
واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يحز
اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة
في المعدود ومسلمون ليس في تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى
المعشر على غير القياس كما عرفت واذالم يحز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) في جواز الاضافة
اليه من الجمعين (الا مئاة) فانه يجوز اضافة اليها لمدام المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة
(كرهوا ان يلبى التميز) فقوله التميز بالرفع فاعل بلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور
اى كرهوا ان يلبى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التميز (المجموع بالالف والتاء) بان يقال
ثلاث مئاة (بعدما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التي تعود بها التميز (المجئى
بعدها) اى بعد العدد الذي (هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد
الذي هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتها (الى تسعين) فانه يقال فيها عشر درهما
فاذا لم يحز في المذكر السالم وصار مكرها في المؤنث السالم (فاقصر) اى التميز (على المفرد)
اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن
كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراد فائدة اخرى وهى كون المفرد
(اخصر) من الجمع ثم شرع في بيان حال يميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (ويميز احد
عشر) في المذكر منتها (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف في ذكر يميز هذا النوع
بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان يميز مؤنثه كذلك يعنى
احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ويميز وقوله
مفرد خبر بعد ثم شرع الشارح في بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى
نصب المميز ما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين و
ثلاثين (فلنعد الاضافة) اى لا متاع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزها حتى تكون
مجرورة وانما تعذر الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقعة فى آخر
كل من العقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذ هي)
اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يتمتع ابقاؤها
مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله

ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك المقود مضافة الى تمييزها (اذا)
 اى لان النون فى اواخر المقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر
 (نون الجمع) حتى يجرى فيها ما جرى فى نون الجمع ان الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران
 تعيين ابقه وهما مع غير الاضافة فاذا تعين غدا الاضافة امتنع الجرح فتمين النصب (واما فى ما عداها)
 اى واما نصب التمييز فيما عدا المقود من الاعداد المركبة فبما بين المقود (فلانهم) اى فلان العرب
 (كرهوا) اى جعلوا مكرها فبما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز
 والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جملا
 كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة
 ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيا
 اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقص الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل
 ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمسة
 عشر ك) باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخالف وهو كراهتهم لذلك
 الجعل فاجاب عنه بنوع الجريان بان يقول لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان
 خمسة عشر ك ليست من قبيل جمل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع
 (فيه) اى فى تركيب خمسة عشر ك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف
 الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز
 الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل
 امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا)
 قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز
 بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة
 اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلاثة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثائة (صيورة
 ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شئ واحد وليس هذا
 التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ
 المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة مفردا ولا يمتزج
 ان كراهة شئ لئلا لا ينافى تجويزه لئلا اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع
 فقال (واما افراد فلانة) اى واما جمل مميز هذا النوع مفردا فبني على كونه منصوبا لانه
 (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صارفضلة) لان الحسب علم المقولية التى
 هى الفضلة فى الكلام (فاعتبر افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة
 قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا
 بخلاف كونه جملا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جملا
 ثلاثة آحادا واكثر فى كنه واحدة وقال المعصم الظاهر ان يكون لفظ قليلا مؤنثا لان

والاشتمال انه لا بد فيه ما
 من ضمير يرجع الى المبدل
 منه ليخصص البديل اما
 بالاضافة اليه او بوصفه
 به ثم قيل ولا يمتزج عليك ان
 الوصف غير لازم لان
 الاضافة ايضا كالوصف
 جائز لنقصان التكرار الا
 ان يقال لم يساعد النقل
 مقتضى العقل فذا خصه
 بالعت واعلم ان عبارة
 المص هذه وانما لم يحسن
 ابدال التكرار من المعرفة
 الا بوصف لانه ان كانت
 بديل الكل من الكل ففى
 هى فى المعنى فلا يحسن
 ان يؤتى بالمق من غير زيادة
 على ما هو غير المقى
 وان كان غير بديل الكل
 من الكل لزم ان يكون ثم
 ضمير يرجع الى المبدل منه
 فان كان متصلا به رجع
 معرفة فان كان منفصلا منه
 رجع موصوفا به قال وهو
 فى غير بديل الغلط فاما بديل
 بديل الغلط فلا يجزى فيه
 ذلك الفوات المعنى
 المذكور اذ غلط بذكر
 زيد وانت يعنى حمارا
 فقد علمت ان المص
 لم يخصه بديل الكل
 وان الاضافة لا سبيل اليها
 فيما نحن فيه اذ بها يصير
 البديل معرفة والكلام
 فى ابدال التكرار من المعرفة
 قوله ويكونان ظاهرين
 ومضمرين ومختلفين هذا
 تقسيم آخر باعتبار الظهور
 والاضمار وليس من بقية
 ذلك التقسيم لانه لا يستقيم
 ان يكونا تكررتين او
 مختلفتين وهما مضمران فاذا

موصوفه مؤتث ثم شرع المصنف في بيان احوال ميمز المائة والالف اللذين من الاصول فقال
 (وميمز مائة والف و) (ميمز) (تثنيتهما) اي ثنية المائة والالف يعني به المائتان والالفان
 (و) (ميمز) (جمعه) (اي جمع الالف) وانما زاد الش لفظ الميمز في الموضعين للاشارة
 الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارته في قوله وجمعه
 حيث افراد الضمير فيه اراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل اي المص (وجمعهما) يعني
 لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال
 جمع مائة) وهو مئين او مئات كما مر (مع ميمزها) اي حال كون ذلك الجمع مستعملا مع الميمز
 (في الاعداد) اي في باب الاعداد وهو مفتوح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اي متروك ثم بين هذا
 المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اي كما يجوز ان يقال (ثلاثة لاف رجل)
 فانه لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اي يجوز ان يقال
 في ثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بنصب المثل
 على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اي يجوز فيه ان يقال قولنا مائتا في الجواز لقوله
 الفارجل وقوله (مخفوض) خبرا فوله وميمز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر
 من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعني كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب
 ولكن قال في حاشية المعصام ان ميمز المائة قد يجمع مخفوضا في نحو مائة رجال وقد يفرد
 منصوبا كما في قوله «اذا عاش الفتى مائتين عاما» فقد ذهب للذاذة والفتاء انتهى وانما افراد
 ميمز هذا النوع (لانه) اي الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت في صدر
 الباب (كالاحاد) اي كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب)
 جواب لما في لما اشترك مع الاحاد في كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون ميمزها)
 اي ميمز المائة والالف جاريا (على طبق ميمزها) يعني انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون
 ميمز هذين اللفظين مطابقا في الاحوال لميمز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون
 ميمزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اي وان كان
 المناسب ان يكون ميمزها مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت
 الاحاد) واقعة (في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اي وكانت المائة والالف
 واقعتين (في جانب الكثرة منها) اي من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما في لما كان بينهما
 فرق بوقوع الاحاد في جانب القلة وبوقوعهما جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا
 في ميمزها ايضا بان يختار (في ميمزها) اي في ميمز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار
 (في ميمزها) اي في ميمز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل)
 مفعول له لقوله اختير اي اختير ذلك اتحصيل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على
 الكثير في موضع القليل وذكر مادل على القليل في موضع الكثير ثم شرع المص في بيان
 قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التميز

عرفت امتناع دخولها
 فيها علمت انه تقسيم آخر
 وهي هذا اعتبارا ايضا
 عشر فالاول كقولك زيد
 اخوك الى آخر الاربعة
 الاول والخامس كقولك
 زيد ضربته اياه والسادس
 ي زيد قطعت اياه والسابع
 جعل الزيد بن كرهته اياه
 والثامن كقولك بعد تقدم
 ذكر الحار والزيد اياه
 ومن التاسع الى السادس
 عشر على ما ذكره من التابع
 الى السادس عشر من
 القسمة الاولى قوله ولا
 يلزم من ذلك ان يكون
 عطف البيان اوضح قال
 المص واشترط بعضهم ان
 يكون عطف البيان اوضح
 من متبوعه غير لازم فانه
 ليس هو المتبوع بالنسبة ليعتبر
 فيه ذلك وانما جاء موضعا
 وقد يوضح النسي «الشي»
 عند اجتماعهما وان كان
 الاول اوضح من الثاني لو
 افترقا الا ترى انه لو كان
 جماعة كل واحد بكفي
 اباعهم واحدهم اسمه عبد
 الله والاخير عبد الرحيم فاذا
 قلت جاءني ابو محمد عبد الله
 اوضحت ما كان محمدا
 وان كان ابو محمد اوضح من
 عبد الله لو افرد قوله قال
 اللهم صدق صدق قيل
 الظاهر يقول لان خبر
 افعال المقاربة لا يكون الا
 مضارا وفيه قوله والمراد
 بمثل ان ابن التارك البكري
 بصر كل ما كان عطف
 بيان للمعرفة باللام الذي
 اضيف اليه الصفة الخ
 المراد ما اورده بصيغة

نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان
 المدين (مؤثا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر عنه) اى الذى يعبر به اللفظ عنه (مذكرا)
 وذلك المذكور (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤنث) اى اذا
 قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث
 امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا او اللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت
 بها عن المذكور) نحو رجل والغاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى
 فى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجلته
 جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والأيت) اى بان يعبر بالثلاث الى العشر
 ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك
 اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكر (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص
 (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ
 فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما
 هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس
 وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلث انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى
 يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال
 (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان وثلاثان) وقوله (بمعين) بكسر الياء
 المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله
 ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد بنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه
 لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام
 وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال
 (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع يميز لعدم احتياجه اليه) (فلا يقال) عطف على قوله
 ولا يورد من قبيل عطف المفصل على الجملة يعنى لا يقال على تقدير ايراد الميز (واحد
 رجل ولا اثنان معه) اى ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع يميزه (كما يقال اثنان رجلين) ثم اراد
 ان يذكر حالهم اذا اراد ان يذكر واحد من العدين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكر
 اى اهل اللسان) (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تميزا لهما) اى
 للواحد والاثنان على تقدير (اى على قصد (ذكر التمييز) المميز للجنس (معهما) اى مع
 الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ
 الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلا
 حيث عرف تثنيت وجنسه منه ايضا وقوله (استثناء) بالنصب على انه مفعول لقوله ولا يميز
 وعلته لعدم ايراد تمييزهما معهما يعنى انما لا يميز ان الحصول الاستثناء (بلفظ التمييز) وانما فسر
 الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز المستغنى به هو التمييز

(بالقوة)

لا مكان قال فى الشرح انما
 قلت فى مثل اشارة الى انه
 قد يقع فى غير هذا الباب
 كقولك يا غلام زيد وزيد
 لانه لو جعل بدلا لم يكن
 بدلا من ان يكون له حكم
 الاستقلال لانه المتى
 بالنسبة فى المعنى فكان
 يحكم المتادى اولى واذا
 جعل عطف بيان كان
 المتى هو الاول فجرى كما
 تجرى الصفات فى جواز
 الاصرين هذا كلامه قال
 الرضى بعد نقل كلامه
 هكذا قال المتى انما قلت
 فى مثل اشارة الى ان
 الفرق يقع فى غير هذا
 الباب ايضا كقولك
 يا اخانا الحارث ولا يجوز
 لو جعل بدلا اعمد
 جواز يا الحارث وكذا
 يا غلام زيد وزيد او
 جعل بدلا لوجب الغم
 وقد ذكرت ما عليه فى باب
 البدل يريد ما قاله لما لم يكن
 للبدل معنى فى المتنوع حتى
 يحتاج الى المتنوع كاحتياج
 الوصف ولم يفهم معناه من
 المتنوع كما فهم ذلك فى
 التأكد جاز اعتبار
 مستقلا لفظا اى صالحا لان
 يقوم مقام المتنوع ولا
 كان امره بتمييز الاول
 جاز ان يعتبر غير مستقل
 اخرى فالاول نحو يا زيد
 اخ ويا اخانا زيد بمبنيين
 والثانى يا غلامى بشر
 وبشر امربا بالوجهين
 ويا اخانا زيدا بالنصب
 وكذا قوله اما ابن
 التارك الكبرى وبشر
 بالجر وكذا المنسوق يجوز
 جملة مستقلا نحو يا زيد

بالقوة لا التمييز بالفعل يعنى مامن شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اى ذكر
 ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكور معهما بالحقيقة
 بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييز لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله
 (الدال) صفة اخرى للتمييز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على
 الجنس و) يدل (بصفة على الواحد) فى نحو رجل (و) على (الانثى) فى نحو رجلا
 فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقدير بان مستغنيا (عنهما) (اى
 عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز
 (مفردا) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) لتمييز (متى)
 ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد
 لفظ رجل وعن لفظ الاثنين رجلا وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل
 بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل بـ رجل ورجلان فانه يفهم من صيغة
 رجل الجنس الذى هو الرجلى كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا
 (الوحدة) التى هى مدلول صيغة هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله
 (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته
 الدلالة على الانثى (الانثىة فذكرها) متعلق بقوله (استغنى) يعنى يذكر هذين اللفظين
 الدالين على الجنس والمعدود كان الواحد والاثنان مستغنيين (على المميز) وفى بعض
 نسخ الشرح استغنا بصيغة انتية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو
 الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورود على قوله استغناء بلفظ التميز
 فقال (هـ) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدر عنه على سؤالهم الذى يرد
 على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو هنا (ان يميز الواحد عن
 عنه) يعنى ان يكون يميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكننا لانسلم
 ان يميز الاثنين) اى لانسلم ان كون يميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كميز الواحد
 وقوله (نعم) اشارة الى تسام استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان يميزه) اى يميز لفظ
 الاثنين (متى) كفى الامثلة المذكورة (يعنى عنه) اى فى الاستغناء بلفظ التميز عن لفظ الاثنين
 مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان يميزه متى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز (مفردا
 كما قال اثنان رجل) سند للمنع والدليل (على جواز كون يميز الاثنين مفرد وروده فى الشعر
 وهو اثنان رجل خنظل كذا فى المعاصم وقال ايضا ومن اسانيد المع الذى ذكره الرضى
 نحو واحد رجل واثنان رجل انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع
 الش فى الجوابين عن طرف المص لا التزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجملة) هذا
 تقرير الجواب الاول بانبات المقدمة المنوعة يعنى ان يميز لفظ الاثنين مستغنى عن ذكر الاثنين
 كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب باطل السند وهو انه لا يجوز

وعمر وغير مستقل نحو
 يازيد والحارث قامة
 المذكورة بعينها واغلام
 يجوز يازيد وعمر او لا يزد
 وعمر والتوبين كما جازيا
 غلام بشر وبشر فى البدل
 لان الماطف كحرف
 النداء والمطوف صالح
 ابشرته له هذا كلامه
 وانت خير بانه متى
 على ما تقدم به من عدم
 الفرق بين البذل
 وعطف اليان وقد عرفت
 فى كلام الشارح قد سره
 ان ما حمله على تلك المخالفة
 والنقد ايسر بشئ فهذا
 ايضا كذلك كيف ونحو
 اعتبار البدل غير مستقل
 بناء على كون امره بـ بعية
 الاول او من من بيت
 المنكوت فليك بمثابة
 المص فانه موافق للكل
 حقيق لا يتناقى بالقبول
 قوله وهذا الحد لا يصح
 الا ان يعرف ماهية المبني
 على الاطلاق قبل اى هذا
 الحد الاسم المبني كما هو اللفظ
 بعد قوله اى الاسم المبني
 فهذا ما يميز او كان معرفة
 مبنى الاصل موقفا على
 معرفة المبني والاصل
 لكنه مما لانه يمكن
 معرفته بما بينه فيما
 بعد من توقف على
 معرفة مفهوم المركب
 الاضافى وفيه ان الكلام
 مبنى على ان المبني ما هو
 فى تعريف المبني وهذا
 باطل لان المرف
 بالسكر معلوم قبل
 المرف بالفتح فهو
 يستدعى تقديم معرفة
 الشئ على نفسه وكون مبنى

الاصل مما يعلم فيما بعد لا بدفعه بل يقويه وبروجه وتحقيق الكلام ان ما ذكره الشارح ههنا من كلام الرضى او رده على المص قدس سره لما رآه ظاهر الورود بعد في ذلك وليس الامر كذلك لان مبنى الاصل مغاير للمبنى المعرف ومباين له فلا يلزم من اخذه في تعريفه الفساد الناشئ من اخذ المعرف في المعرف لان العبرة بالمبنى دون اللفظ كما تقرر في محله فكون لفظ المعرف من اجزاء المعرف بمعنى غير معنى المعرف ليس بمحذور ثم انه لا يخفى على المتأمل الخبير ما بين قوله لالمن يعرف ماهية المبنى على اطلاق وبين قوله ولا يعرف الاسم المبنى من التدافع والتناقض فاعجاب ان يقول الامان يعرف مبنى الاصل قوله اذا ولم يعرفها قيل مبنى او لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريف للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف المبنى بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف المبنى بنفسه او سلم انما يكون لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس التعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف للمبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل

ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون المميز (في مميز سائر الاحاد) مجموعا يعنى في ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخالف عنه كما عرفت فيما سبق (ببني) جواب لما يعنى انه يبني لهم (ان يعتبر فيها) اى في التميز الذي (لم يتيسر الجمعية فيه) اى في ذلك التميز لكونه تميز الاثنين لانه لو جمع التميز فيه ايضا يكون مخالفا للمميز من العدد وقوله (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى يبني في تميز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من الفرد لان اللائق عند تمدر شئ هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنين) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الاثنيية ثم شرع في جواب آخر فقال (ولا يبعدان يقال) اى ولا يبعدان بحاج عنه تحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله انه لا يميز واحدا ولا اثنين استغناء بلفظ التميز ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تميز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التميز (المصورة) التي صورت (بصورة) بهيئة خاصة نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الداليتين على الافراد والثنية اللتين هما بينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التي صورت بصورة قابلة (للمحقوق علامة الافراد به اعنى) اى بتلك العلامة (التون او علامة الاثنيية) اى القابلة للمحقوق علامة الاثنيية (اعنى) بتلك العلامة (حروف الثنية) وهما الالف والياء والتون (فاذا اعتبر) اى ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتون (استغنى) اى ذلك التميز (به) اى بذكر رجل بالتون (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشا لافادة التون لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعنى الرجال مثلا (مع علامة الثنية) وهى ادخال الالف والتون (استغنى) اى كان التميز مستغنيا (به) اى بلفظ الدال على الاثنيية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنين سلكوا الى طريق اخف من الاخر (فاختاروا) لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما (اى على الطريق هي الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بديها نبه عليه بقوله (ولاشك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنيية بعلامة الثنية في رجلا (اخف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستغناء ونبه عليه بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لا فادته) (اى لافادة لفظ التميز) اى ما من شأنه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقولاه لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل الممثل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله

اي التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى اصولى وهو ما سبق
له الكلام بل المراد به المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوصا (على العدد) وقوله
(والنصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح
به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه الاشارة
الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر
الشارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به
وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى
النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود استغنى في افادته (عن
ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وقول) على
صيغة المخاطب كما نبه عليه في الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشئ لكونه معلوما
بقريئة ماذ كرى في صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قدم به ذلك الفاضل
ليبان وقوعه في نسخته ولا اخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة
المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العمام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل
من العدد باعتبار تصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر في الاستعمال قال
وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من
المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من العدد واما حال كونه من المتعدد ثم فسر الشئ
المراد بقوله (اى في الواحد) الاشارة الى ان المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد
سواء كان بلفظ الواحد او الثانى او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير
لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهى انصريح بلزوم كون الواحد جزء
من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر في تقول فتكون
الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابسا بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اى قول
باعتبار تصيره فيكون بيا بالوجه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير
اختاره الشارح حيث فسر به قوله (اى بسبب اعتبار) وهذا تفسير للباء وقوله (تصير ذلك
المفرد) تفسير للضمير المحرور بان التصير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الباء بمعنى
الجمع مضاف الى فاعله وقوله (عدد انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على
ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه
ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بمحذف اداة التأنيث (في المذكر) اى اذا
اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله
(مقول القول) خبر له مبتدأ أى والفرض من هذا بيان لكون لفظ الثانى في كلام المصنف مفعولا
لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في تطبيقه على المثل يعنى لاشك لفظ الثانى (انما هو)
اى انما يبر بالثانى (باعتبار تصيره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد)

وليس مما يلتفت اليه
ولم لك مستغنى عن البيان
بما سبق آتفا (قوله) مبنى
الاصل وهو الحروف
والفعل الماضى قبل لم يبين
مفهوم المركب الاضافى
واكتفى بتبيين ما يصدق
عليه لانه سبق معرفة
مفهومه في تعريف العرب
ولاحاجة الى تقييد الاسم
بقوله بغير اللام اذا سرق
عرف النحاة الا بغير اللام
ولقد مر بيان وجه ذلك
التقييد في صدر الكلام
قوله والمراد بالشبهة
التي في تعريف العرب
هو هذه المناسبة قيل
الاولى هو المناسبة وهذا
باطل لانه ان اراد ان
المناسبة والمثابة مترادفان
فضرورى البطلان كيف
وقد اعترف نفسه في حد
العرب بكونها اعم من
المثابة وان اراد ان اللام
يحمل على العهد فيكون
المعنى هذه المناسبة فهو مع ما
فيه خلاف الظاهر قوله
فكلمة او ههنا لئلا يخلو قيل
لأنه الجمع كما يتبادر الى
الفهم ويمكن جعلها مائة
الجمع ايضا بان يراد ما تناسب
مبنى الاصل ما تناسب
مناسبة موجبة للبناء وبما
وقع غير مركب ما يكون
سبب بناءه عدم التركيب
ولا خفاء في ان سبب بناء
هؤلاء غير مركب ليس
عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه ليس للشك
حتى ينافى التعريف

اى العدد الاقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام
 الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثاى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين اى
 الى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتداء) اى المص (من الثانى) اى دون
 الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
 وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد
 (واحدا) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالثاء
 (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصيره للواحدة ثانية
 بانضمام الواحد اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية تقول الثالث والرابع او
 الرابعة حال كون سلسلة المذكر متبينة (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشر) اى وحال كون
 سلسلة المؤنث متبينة الى العاشر (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان
 الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقول (فلا يجرى ذلك) اى
 ذلك القول بهذا الاعتبار (فما) اى فى العدد الذى هو تحت الاثنين لما عرفت (يعنى الواحد كما
 عرفت وجهه) (ولا فيما) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر
 وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوق لان (فوق) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من
 العشرة ومن الوحدات التسعة لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا
 يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على
 صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح
 بتوسط قوله تقول المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار
 الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته)
 يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار
 معنى التصير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر
 ههنا معنى التصير وقال العصام لا يخفى ان التصير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة
 لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصير من مقولة الفعل لانه يعتبر
 فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضع فى نفسه فيكون من مقولة الكيف
 فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله
 بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال
 ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما
 ان قوله باعتبار حاله معطوف على مقوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشئين بحرف واحد
 على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى
 (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى)
 اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون

فقد بعد من السوق فان
 قلت يخرج من القسمين
 فاق فى قوله فاق صوت
 الغراب قلت الاصوات
 ليست من الاسم المبني لانها
 ليست موضوعات فليست
 كلمات فضلا من كونها اسما
 وانما ذكرت فيما بين المبنيات
 لزيد مناسبها بها وانت
 خبير بان ما ذكره من
 تجويز الحمل على منع الجمع
 بعيد عن الاعتبار بحيث
 لا يجوز اولو الابصار
 والقول بنى كون كلمة
 اولئك صواب جدا فاته
 لو كان لتلك لفسد
 التعريف جز ما قال المص
 فى الشرح وليست او هذه
 بالتى يفسد بها الحد لان
 المراد ههنا ما كان على احد
 هذين الوصفين وانما يفسد
 الحد بها اذا كان المراد بها
 الشك وهكذا قال فى
 تعريف المضمرة وما اجاب به
 عما اورده من الرؤال
 ليس بذلك لما سبق عليه
 من كون الاصوات
 المذكورة فى المبنيات من
 قبيل الموضوعات كما
 ترى ومنه من قال
 المراد غير مركب
 حقيقة او حكما باعتبار
 قصد المشاكلة للمبنى الواقع
 غير مركب فدخل فيه نحو
 فاق صوت الغراب قوله
 والمراد ان الحركات البنائية
 لا يعبر عنها الخ قيل نبيه على
 ان المراد بالقلب ما يعبر به
 عن شئ جريا على اللفظ
 قسم العلم كما هو مصطلح
 الصناعة وان التعبير بها

فمنها لا بخصوصها لا شرا
 كهما بين المركاب
 الامرية والبنائية
 وبغيرها وذلك هو الظاهر
 من كلامه لكنه مستقيم
 بشهادت قول الامم اردت
 ان الحركات الثلاث
 والاسكان يقع فيه كما يقع
 في المركب فالضم كقولهم
 منذ وقيل ويازيد والفتح
 كقولهم ابن وكيف ولا
 رجل والكسر كقولهم
 وامس والاسكان
 كقولهم من ولم وجعلوها
 القابا بخصوصة لحركات
 البناء كما جعلوا الحركات
 الاعراب وسكونه القابا
 مخصوصة ليكون القلب اذا
 ذكر منبئا من انهم ارادوا
 حركة احد النوعين او
 سكونه دون الاخر فاذا
 قال قائمهم رفع علم انها
 حركة اعراب واذا قال
 ضم علم انها حركة بناء
 وكذلك بانها وكذلك
 سرفوع ومفعوم الى
 اخرها قال وهذا
 الاصطلاح للبصريين
 المتقدمين والمتأخرين واما
 الكوفيين فيعوزون كل
 واحد من القطنين اكل
 واحد من المعينين ووافقه
 الرضى في ذلك الا انه
 استنبط من قوله ذلك انه
 يجعل الضم والفتح
 والكسر القاب الحركات
 وحدها فلا يقال ان يازيد
 ان مبنى على الضم واما
 القاب الاعراب فانها كما
 تطلق على الحركات تطلق

قصداك (من غير اعتبار معنى التصير) ثم انه لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة
 الى الاول اراد ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة)
 بل قال الاول في المذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي يدل على المرتبة
 لاعلى واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الاول او في اثنتان او في آخرها ولفظا
 الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدل على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم
 يدل على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول) من الواحدة لفظ (الاولى
 للدلالة) اى للدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا)
 اى وتقول هكذا من التا والثانية كما قلت في الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكروه (الى
 العاشر) ينتهى مؤنثه الى (العاشر والحادى) اى وتقول فيما فوق العشرة من
 المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبجذف التاء في الجزء الثانى حال
 كونه (في المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء في الجزئين ويفتحهما حال كونه
 (في المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول في لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول في المرتبة
 الثانية عشرة (الثانى عشر) في المذكر (والثانية عشرة) في المؤنث بحيث ينتهى مذكروه
 (الى التاسع عشر) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد في التذكير
 والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد ان يبينه عليه
 فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل
 مستعملا (معنى المصير) كافي الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار
 حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين من غير المدد (في التذكير) اى بان يكون
 مذكروه بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول في المذكر الثانى والثالث
 والرابع) منتبها (الى العاشر وفي المؤنث) اى وتقول في مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة)
 منتبها (الى العاشرة وكذا في جمع المراتب) بما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب
 التعدادى كما اذا ركب الاحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الاحاد
 على احد العقود الثمانية مثل الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتأنيث في الجزئين ثم يبين كونها بالتأنيث
 بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والاخر اسم
 فاعل مأخوذ مما قصد من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء (في المركب) المؤنث (كما تذكرها)
 اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (في المذكر نحو الثالث عشر)
 ثم يبين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذهو عنها من الاصول السابقة فقال
 (وانما ذكر الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم
 لواحد مذكور) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الاحاد الثلاثة فاذا كان
 اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من
 كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لا اعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشرة

ر جلافاته) اى هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الواحدات الثلاثة عشر
 فاسب فيه اعتبار التانيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التانيث المذكور
 (والثالثة والعشرون) بالتانيث فى الجزء الاول فى المؤنث ثم شرع المصنف فى بيان الفرق بين
 الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين)
 للإشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصرحة
 لان اصل وضعه للإشارة الى المكان واستعمل ههنا للإشارة الى ماسبق من الفرق بين
 الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار تصديره واعتبار حاله) وقوله (اختلف اضافتهما) مقدر ههنا
 ليعلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا له يعنى انما اختلف الاضافة فى الاعتبارين
 لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلا خلاف اضافتهما) للإشارة الى ان قوله (قيل فى
 الاول) معطل باختلاف اضافة وهو معطل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة
 متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف فى الاضافة ومن
 اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول وقسر الاول بقوله (اى فى المفرد من
 المتعدد المقول باعتبار تصديره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل للفظ قيل اى اذا اريد
 بالعدد الاخير الذى يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للاقص الذى اضيف اليه قيل فيه
 ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى
 عبر به عن العدد (الى الاقص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى
 الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله (ثلاثة)
 وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جعل الاثنين الاقص منه بواحد ثلاثة
 ثم بين المصنف ما يشق الثالث منه فقال (من) اى هو مأخوذ من (قولهم) (ثلثتهما)
 (بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيد به الشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما
 بتسديد اللام من التثنية لانه حينئذ يكون مأخوذا من قولهم مثلث بالتسديد وهو الشراب
 الذى طبخ حتى ذهب ثلثه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من
 باب ضرب اذا كان ثلثهم وكلمهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع
 قوله (و) (قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ
 قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر الثانى بقول (اى فى المفرد اى فى العدد المفرد) من المتعدد
 المقول الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اى رابع
 اربعة (او خمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة) اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى)
 اى ذلك المضاف اليه منه (عدده) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة
 (او يكون) اى او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق مأخذ
 اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه (اى احدها) اى المراد من الثالث
 احدا ما اضيف اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احدها تلك

على الحروف ايضا يقال
 نحو جاءنى زيد والزيدان
 والزيدون انها معرفة
 فقال والذى يذهب فى ظنى
 ان المتقدمين لم يضعوا
 القاب الاعراب ايضا اعنى
 الرفع والنصب والجر الا
 للحركات العينة فالرفع
 كالهم والنصب كافتح
 والجر كالسكر ثم انهم
 يطلقون على الحروف
 لقيامها مقام حركات
 الاعراب اسماء الحركات
 مجازا فتقولهم فى نحو رأيت
 الزيد ان الزيد
 منصوب مجازا فاعنى
 المانع على هذا يطلق على
 الحروف القائمة مقام
 حركات البناء اسماء تلك
 الحركات مجازا فيقال فى لا
 وجلين انه مفتوح مثلا
 وهذا كما ترى قوله
 وحكمه قيل حقه ان يؤخر
 عن تقسيم المبني لانه قدمه
 لان غيره جعله تعريفا
 للمبني فبين على ان حكمه
 الذى لا يعرف الا بعد
 معرفته فعقب تعريفه بقوله
 وحكمه تنبها على وجه
 العدول ثم قيل وفيه نظر
 لان حكم المبني مطلقا ليس
 ذاك بل حكم ما ناسب مبنى
 الاصل منه واما الذى بناؤه
 لعدم التركيب فتحكمه ان
 يختلف آخره باختلاف
 العوامل وكلام اردى اما
 الاول فلان التقسيم انما هو
 لغرض فى البيان بتعريف
 كل واحد من الاقسام
 وبيان حكمه وهذا حكمه

الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اولاً واراد الشارح ان يفيد به بحيث يندفع عنه ذلك الوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقاً) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جداً) اى قطعاً يبنى كونه مستبعداً من المرام قطعى ثم شرع في بيان ما فوق العشرة باعتبار الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعنى في اضافة المفرد الذى هو في مرتبة من المراتب التى هي ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) اى عشر واحداث سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة بعد انقضاء لعشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به لكونه مفعولاً له لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) (الثانى) لانه يقال كذا فى اعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه فى قوله الى العاشر والعاشر لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق العشرة (اعتبار بيان حاله) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصير وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من تقول يعنى الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصير لا يتجاوز العشرة كما عرفت) فى قوله لا غير ثم اشار الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (فى اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول ويكون ايضا بقولك (حادى احد عشر) فالمعنى باق فى صورتين ثم اشار الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استثناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستثناء فاراعن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ عن ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره فى المركب الثانى ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تسعة عشر) مقبلاً ويكون قوله حادى احد

مطلقاً اى من غير اعتبار انقسامه الى هذه الاقسام فتحله على واما الثانى فلا نه لاشئ من البنى يكون آخره مختلفاً باختلاف العوامل والالكان معرباً فان المعرب ليس الا ذلك على ما احاط به عليك فهو حكم البنى مطلقاً كيف لا واختلف آخر غير المركب باختلاف العوامل انما يصور بعد التركيب لا قبله وح يكون خارجاً عما نحن فيه بالضرورة قوله وبعض الظروف قيل وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى معربة وحدها قلتما ولان لا يترجم انه على مذهب من جملة اللذان والاثان مبرين لكن يبنى ان يقول وبعض المركبات لان المركبات ثمانية قسم مبنى من بحر خمسة عشر وقسم معرب وهو ما لك وينبى اذ يقول وبعض الكائنات ايضا يخرج فلان وقلة وليس بشئ لان مدار الحكم غائب الامر قوله المضمر ما وضع لتكمال قيل المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لفهوم التكامل والمخاطب والغائب والاضمى وضعها للجزئيات معينة اهذه الفهومات والترتيب اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استفتت عما تكلف الشارح لاخرهما وعلى طريقة النحاة يبنى ان يحمل

عشر مقياسا عليه يعني وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منها الى قاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (قعر ب) (الجزء الاول) يعني انه حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سيبا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعر ب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) قال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب انتهى يعني اذا قلت جادى حادى عشر احد عشر فجادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جادى حادى احد عشر فجادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ في الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى في الاول ومعرب تقديرا في الثانى واما في حاله النصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيما وفي الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الثانى مبنيما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وتانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء في الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد اتى الى قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منهما فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بمحت المذكر ما سيجي اواخر محذوف المبتدأ اى البحث الاقوى بمحت المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لان الجواز مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التأنيث وعدد المؤنث بها كافي ماعدا باب الثلاثة الى العشرة وبالعكس بان كان مذكرا بالتاء ومؤنثة بدونها فانسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث ساثر الاقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر في الذكر على المؤنث (لاصلاته) اى ليكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لالفاظ ولا تقدير بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقدير او غير المحتاج اصل بالنسب الى المحتاج فكان المؤنث فرعاه والاصل مقدم طبعا فالانساب تطبيق التذكير بالطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عديمي) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بينه او مخاطب او فاعل كذلك وهذا يندفع انقطاع التكلم والمخاطب وليس من فهم المقام لان وضع الضمائر لذوات المتكلم والمخاطب والفاعل بالاتفاق الا ترى انك اذا قلت فمخاطب بهذا الكلام المتكلم به لا يكون المراد بالانا الذات والا لامتنع الحمل والموضوع للمفهوم المتكلم والمخاطب وبهذا تبين فساد قوله والمراد ما وضع ليستعمل في متكلم بينه او مخاطب كذلك فخرج لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لان معنى هذه العبارة هو الاستعمال بحسب المفهوم وانما انت ليسنا كذلك فان قلت اذا كان المتكلم والمخاطب موضوعين اهما باعتبار مفهومهما المقيد ليكون كل منهما موضوعا للفاعل وهذا الضمير ان باعتبار ذاتهما فالى حاجة الى قيد الحية فلنا الحاجة اليه لاخراج زيد اذا عبر به عن المسمى بزبد فانه يصدق عليه انه وضع لذات المتكلم والمخاطب لكن لا من هذه الحية وباضاع هذه الحية لاظهار ذلك الاعتبار قوله ويخرج بهذا القيد قبل اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلاثة فلهذا افراد القيد ولم يرد ان يفرض منه اجزا جهلا لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير

(المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعداد تعرف بملكاتها كما ان تصور العمى مؤخر عن تصور البصير لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (مافيه) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشئ لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان الاختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للإشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كاهو الراجع فيه وانما رجع الشئ جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله (لفظ) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ بالحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة او غير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء (كإمرأة) اما من غير العقلاء فهو (ناقة) اما غير حقيقة فهو (غرفة او حكما) اى او كون تلك العلامة ملفوظة حكما (كمقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فى لفظها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فى العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى المقرب (فى حكم ناء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم ناء التأنيث (لا يظهر الناء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كئاء مثلا يقال فيه نيرة فتظهر فيه الناء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقربة بل يقال فيه عقير وقوله (او تقديرا) عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار و نار ونمل و قدم وغير هامن المؤنثات السماعية) وجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

(نفسى الفداء لسائل وافاتى . بمسائل فاحت كروض جنان)

(اسماء تأنيث بغير علامة . هى يافتى فى عرفهم ضربان)

(قد كان منها ما يؤنث ثم ما . خيرت فيه باختلاف معان)

(اما الذى لا بد من تأنيثه . ستون منها العين والاذنان)

(والنفس ثم الدار ثم الدول من . اعدادها والسن والكتفان)

(وجههم ثم السعير وعقرب . والارض ثم الاست والمضدان)

الموصوفة بما وصف به
الفائب بل انهما يخرجان فلا
يرد التقيض بهما وقوله فان
الاسماء الظاهرة الى بيان
لصحة خروجهما به مع
انهما داخلان فى الفائب
ووجه الصحة انهما
موضوعان للفائب مطلقا
فخرجان بهذا القيد المشغل
على الفائب المفيد والمراد
انه يخرج بهذا القيد على
كل من تفسير التكلم
والمخاطب اما الثانى فظاهر
واما الاول فامر التكلم
ظاهر واما امر الفائب
ففى لان المخاطب موضوع
للمخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب
ذلا معنى للمخاطب الا ما
يتوجه اليه الخطاب لان
يراد يتوجه الخطاب به
ولفظ المخاطب لم يوضع
لمخاطب يتوجه اليه
الخطاب بلفظ المخاطب
بخلاف انت فالا حصر الا
وضع ان يقال من حيث انه
مخاطب به ولا يذهب عليك
ما فيه من الاضطراب
والانحراف عن سبيل
الصواب كيف وبيانه
ينطق تارة بان خروج
للتكلم والمخاطب بما ذكر
فيهما من قيد الحيثية
واخرى يكون خروجهما
بما وصف به الفائب وايضا
فسر القيد بانه الوضع
لاحد الامور الثلاثة ويجب
عما اورده على حيثية
المخاطب الاولى بالمثل
على ما جمعه الشارح

(ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها والالغى ويدان)
 (والنول والفردوس والفلك التي * في البحر تجري وهي في القرآن)
 (وعروض شعر والذراع وثياب * والملح ثم الفأس والوركان)
 (والقوس ثم المنجنيق وارنب * والحجر ثم البئر والفخذان)
 (وكذلك في ذنب فهد حكمهم * ابدأ وفي ضرب بكل مكان)
 (والعين للنبوع والدرع التي * هي من حديد قط والقديمان)
 (وكذلك في كبد وفي كرش وفي * سقر ومنها الحرب والنعلان)
 (وكذلك في فرس وفي كأس وفي * انفى ومنها الشمس والعقبان)
 (والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان)
 (والرجل منها والسر اويل التي * في الرجل كانت زينة العريان)
 (وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان)

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة اللفظ للإشارة الى ما قال
 المص في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع اى في الثلاثى كنار وفي الرباعى كمقرب وان
 كانت في الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير
 التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمه في تفسير قدم
 وورثة في تصنيف وراء فظهر ان ادخال نحو وعقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل
 كذا قال في الامتحان ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره
 الشارح بقوله (اى اسم) للإشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
 المقابلة وقوله (المتبس) للإشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث)
 اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمتناه
 كما قال في الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقدمهم خلاف
 رسول الله اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول بمعنى المذكر يخالف المؤنث
 ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
 الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لالفاظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة
 علامة التأنيث وجودا وعدمهما تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة
 التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون
 الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلى)
 مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحيل) مثال له من الصفة وقوله
 (او معدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للمعدودة من الاسم
 وقوله (وحرراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال
 (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها

وجه الله حيث اخرى
 مقابلة لها وفساد كل واحد
 من هذه الامور في غاية
 الظهور وانما المراد اعادة
 كون خروجها بقيد الوضع
 لاحد ما وذاك من الافراد
 يدل على هذه دلالة قطعية
 قوله قد سره فان الاسماء
 الظاهرة كلها موضوعة
 للقائب وبه ظهر ان ما سبق
 من قوله وبهذا استغنى عما
 تكلف التارخ لاخراجها
 مبنى على الفهم السليم والله
 الهادى الى صراط مستقيم
 قوله ويخرج بهذا التقيد
 الاسماء الظاهرة وان كانت
 موضوعة للقائب المصواب
 ويخرج بهذا التقيد الاسماء
 الظاهر الموضوعة للقائب
 قوله او تقدير امثل ضرب
 غلامه زيد قيل جعل النقد
 رتبة داخل في التقديم انظروا
 لكن تقدير الالف ان نسبة
 منه اسائر الاقسام نعم فجه
 عليه انه شاع مقابلة انظروا
 لقوله تقدير اجل تقدير
 داخل تحت ما بس على
 بالبيان وهذا الاعتراض
 مما اورده الرضى لكنه
 ليس بشئ لانه لا مانع
 لكونه مقابلا لكل منهما
 فهو مبنى على اعتبار المعبر
 واسم ليس والاخلاص بما
 لتبين المراد بمسونة لقا
 بحيث لا يذهب الوهم الى
 خلافة قوله من حيث المعنى
 لان حيث اللفظ فان
 المرجع المتقدم ليس
 ملغوظا به ومذكور اللفظه
 بينه وبين التارخ عين

من جملة علامات التأنيت (في قولهم) في مؤنث اسم الإشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان في مؤنث ذواتنا (وزعم) اى ذلك البعض (انهما) اى الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيت) لان مذكرهما بدون الياء ولو لا الياء للتأنيت فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال في خلافها وهما ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لا احتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال في الامتحان وفي هذا التعريف اباحت الاو انه ان اريد بالتاء ما يصيرها في الوقف يخرج نحو صافات واخت وبنت لانها تاء التأنيت مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق اى سواء كانت هاء في الموقوف او لا فلا بد من التقييد بعدم الاصلة وايضا ان لم يقيد بالآخر دخل نحو ترات وتكلان مع انهما ليستا للتأنيت لان اصلهما الواو وان قيد بالآخر بالآخر الحقيقي خرج نحو ضاربتين لانهما للتأنيت ولبست في الآخر الحقيقي وان قيد بالآخر الحقيقي بالآخر لكانت بعد اصول الحروف خرج اخت لان التأنيها ليست بعد اصول بل هي من اصول وان اريد ان المراد من التاء التأنيت لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيت على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيت لزم الدور والبحث الثاني ان من المؤنث صيغة موضوعة كهي في الضمير المنفصل وها في الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضر بين ونون ضربن وتاوتة وهذه وهذى وكتتا وتنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخله في المذكور والبحث الثالث ان الالف قد يكون للإلحاق فان اريد بالفت التأنيت الالف مطلقا فلا يكون التعريف مانعا للدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بالالف التأنيت يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان اريد بالتاء ما هو الاعم من الحجة بقى نحو اخت والكون بمد الاصول نحو قاطمة وعن الثاني ان اقدر والتأني الاثمة المذكورة من نحو هي وغيرها ولا نسلم التأنيث بالصيغة طرد الباب وحفظ القاعدة ونسب الالف لضبط وعن الثالث ان اريد بالالف هو الالف الذي صار مستقلا في منع الصرف فتحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف له نظى يراد به التعيين لانه تعريف حقيقي يراد به التحصيل فلا دور وانتهى ما في الامتحان ما خصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث الذي سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيديويه في الالف الممدودة انها في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف لازمه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كافي كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذف احدهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت تأنيتهما الى حرف قبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احدهما لا احتسج الى قبلها ايضا كافي سائر ودائر كذا في المنهل وقال الجار بردي في شرح الشافية ان الالفين مع التأنيت فعلم من ذلك ان الالف الممدودة

التساع والتسامل ولا وجه لما قيل اراد بالذكر لان حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والافعى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى قيل اى كان لفظ المدل متقدما من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ المدل وقوله من حيث المعنى تدليل والافعى ان يقول فكأنه متقدم من حيث اللفظ وهذا عجيب جدا فان الكلام في اثبات المتقدم المعنوي دون اللفظي حتى يكون سبيل الى هذا الوجه والقول بلزوم القول فكأنه متقدم من حيث اللفظ وبذلك فقط ما قيل على قوله وكأنه تقدم ذكره معنى الظاهر فكأنه تقدم ذكره انظافان مبنى القواين واحد قال المعنى والتقدم المعنوي كقوله تعالى هو اقرب للنفوس فان قوله اعداوا لمدل على المدل صار كانه متقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون من سياق وسباق كقوله ولا يوبى لانه لا تقدم ذكر الميراث دل على ان عمه موروثا لجرى الفع عليه من حيث المعنى هذا كلامه قوله قائما جاء في ضمير الشأن قيل لا يصح المحصر ولو كان راجعا الى علة المعنى كان قوله لانه انما جى

به من غير ان يتقدم ذكره
مستدركا وكان العبارة
المحررة فانما جاء في في ضمير
الشان قصد الخ ولا يخفى
انه لا سبيل الى احتمال وراه
كونه راجعا الى امة المجيء
ودعوى لزوم الاستدراك
في الكلام باطلة لان ما زعمه
مستدركا مقيد لكونه
المجيء به من غير ان يتقدم
ذكره ولا يخفى انه لا بد منه
وبه ظهر قصور العبارة
المحررة قوله وهو مرفوع
ومنصوب ومجرور قيل
الاخير الاوضح والاول
مرفوع ومنصوب
ومجرور الثاني مرفوع
ومنصوب وفساد هذا
التبير مستغن عن البيان
قوله الاول ضربت
وضربت قبل الاولى ان
يقول ضربت ويضرب الى
ضربين ويضرب لكون
افراد الضمير المرفوع
المتصل مستوفاة ثم اوجب
بانه اشارة الى بيان الضمائر
المتصلة بانها دائرة على
التصريف المعلوم في
الصرف فلم يقتض الماضى
والمستقبل وغير ما وانت
خير بانه لا سبيل الى كل
واحد من السؤال
والجواب لان القسم هو
اللفظ الحقيقي اى الضمير
البارز قال في الشرح
شرحنافى تقسيم الضمير لانه
يوضع موضع الظاهر فكما
ان الظاهر يكون مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فكذلك
جاء الضمير وايضا قال هذا

هى الالفان معادون الهمزة فقط فلا يرد ما وردده المصام من ان الالف التى تمدى التى قبل
الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا فى قوله الالف بمدودة نظرا انتهى ثم شرع المصنف فى
بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) وقوله (اى اسم)
تفسير لما و اشارة الى انه موصوفة كما مر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء
بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل
الظرف وقوله (من) (جنس الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس للتايد عليه ان
للنخلة ايضا ذكر امع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة اثنى وقيد الجنس اخرجهما
عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال
للمؤنث الحقيقي من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع
فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي) واعرابه
وباعت التفسير مثل ما مر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو انه اسم
مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ)
فذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة)
كافى غرقة (او تقدير) كمين (او حكما) كمع قرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود
تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث
اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى
تقدير) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تأنيثا للتأنيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها)
اى اذا اريد تغير كلمة العين تصغير (على عينه) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل
امثلة للأنواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للزوعين اراد الشارح اى بين وجه الاقتصار
عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثلا لا مؤنث اللفظى الحكيم كمع قرب لفظه وقوعه) بالنسبة
الى الزوعين الاخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة
اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح
بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص
بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى
لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله
يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه
وعبارة بتن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل
المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة
الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون المؤنث
(حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو ظلمة (ومظهرا) اى سواء كان مظهرا نحو ضربت
امرأة وظهرت ظلمة (او ضمرا نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء)

جوابية وفسره الشارح بقوله (اي فذلك الفعل) للإشارة الى ان قوله بالناء ظرف مستقر
مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالناء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف
ما خوذ من معنى الباء التي للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اي التباسا وجوبا يعني
ان الفعل اذا سندا الى المؤنث كذلك يجب كونه ملاسبا بالناء والقريضة على كونه واجبا قوله فيها
سأيتي وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وقوله (ايذا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اي انما
يجب ان يكون ذلك الفعل ملاسبا بالناء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان
تأنيثه معلوما في غاية الامر وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الى اذا كان) اي الفعل
(مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقي)
وقوله (فانه) علة الاستثناء يعني انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ) الخيار في الحاق الناء
وتركه وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل في القاعدة المذكورة
وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اي اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله)
(وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اي انت
مخبر في الحاق الناء وتركه في الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقي ولما كان هذا
القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقولوا للمشركين
بقوله عليه الصلوة والسلام ولا يقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة
الاستثناء فقال (فهو) اي فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما
قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء في الحقيقة لان استثناء الحقيقي يكون
باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الشرح في تطبيق الامثلة فقال (فلك) اي فجازلك (ان
تقول في) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقي
يجوز ذلك ان تقول طلعت بالناء وان تقول (طلع الشمس) غير الناء وهذا اذا سندا الى ظاهر منه
(بخلاف الشمس طلعت) اي فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظي (فانه لا يجوز
فيه الشمس طلعت) بترك الناء وقوله (لكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعني
انما يجوز فيه الامر ان يكون التأنيث (فيه) اي فيما اسند الى الظاهر الى الظاهر الغير الحقي في
(لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كامرأة وقوله (واستفناه) بالجر عطف على لكون اي والاستثناء
ذلك المؤنث في العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق الناء) بفعله المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق
بالاستثناء اي وعلة له اي انما استغنى عنه للحالة التي في لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اي من
الاعلام (به) اي بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمرة) يعني اسندا الى الضمير
الراجع الى المؤنث اللفظي يجب ان يكون الفعل المسند بالناء (اذ) اي لانه (ليس فيه) اي فيما اسند
الى مضمرة (ما يشمر) اي علامة تلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بان تأنيث فاعله لان
الفاعل حينئذ يكون تحت فيجوز ان يكون الضمير راجعا الى مذكر اذا لا يجب ارجاعه الى المؤنث
الذي تقدم ذكره فيشبهه الامر فوجب الحاق الناء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذي

الضمير الذي ذكرناه في
المرفوع المتصل انما هو
باعتبار الفعل الماضي
والمفعول مالم يسم فاعله
دون غيره من الفعل
المضارع والصفات لان
للك الالفاظ تختص بها
وكان القائل لم يرفعه فيما
بعد والمرفوع المتصل يستمر
الخ قوله وضموا للمتكلم
لفظين يدلان على ستة معان
قبل ظاهره انه مشترك لفظي
والحق انه مشترك معنوي
فانه موضوع للمتكلم مع
الغير اياما كان ذلك الغير
والضاد لانه على اكثر
من ستة معان لانه يدل على
المتى الخلو لا ايضا بخلاف
ضمير التثني ولا شئ في كلام
الشارح قد سسر سره يشعر
بكون دلالة على معان
متعددة بحسب اوضاع
متعددة حتى يقال ظاهر
انه مشترك لفظي بل كلامه
صرح في كون الاشتراك
بحسب المعنى كالايحتمى على
التأمل الخبير وقوله ايضا
دلالة على اكثر من ستة
معان وهم ناشئ من عدم
التأمل فان معانيه لا تزيد
بصورة الاختلاف لاند
جاء تحت هذه الستة
والقياس على التثني قياس
نعم فارق قوله والخامس
غلامي الى غلامين ولي الى
ابن قال المصنف وانما قلت
غلامي ولي تبنيها على
ان هذا المضمير قد
يتصل باسم وقد يتصل
بمخبر جر كما قلت في
المرفوع المتصل ضربت

نحت راجع الى المؤنث الذي تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح في ارجاع الضمير المجرور في قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعني صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اي الضمير الذي في لفظ اليه في قوله واذا اسند الفعل اليه (رجعا الى المؤنث الحقيقي) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اي المؤنث الحقيقي (او ضمير المؤنث اللفظي) يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو ضربت فاطمة واسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فتحكمه كل منهما وجواب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقريته) اي باعانة قريته (قوله) اي قول المص (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافي قيدان احدهما غير الحقيقي والثاني ظاهره فبي في مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقي والثاني ضمير غير الحقيقي اعني اللفظي فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقي اعني ظاهر اللفظي هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحق في مطلقا اي سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقي وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقي فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما دخلا في الاخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والش جعل الثانية مستتاة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما بقي صورة لم يستثنها المصنف نبيه الش على ما قال (ولو كان) اي المص (يستثنى من هذه القاعدة) وهي قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا يوجب الحاق التاء في مسنده (صورة الفصل) اي صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اي كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي بان يقول وانت في ظاهر غير الحقيقي او في ماسواء اذا فصل بالاختيار وقوله (للاحتياج) متعلق بقوله يستثنى يعني ان فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اي الى تقييد القاعدة (بقولنا بل الفصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق في القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (الكان) اي كلام المصنف (احسن) من كلامه الذي لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة في نسبة احسن الى فاعله اي لكان الكلام احسن من جهة كونه وافي (لاحكام جميع الاقسام) اي اقسام المؤنث وانما قال احسن لان في كلامه هذا حسن في الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة انما ادعى على المتبادر كما عرفت في توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاختيار الى الاستثناء فقال (من صورة الفصل) يعني ان حكم صورة الفصل (ايضا) اي حكم ظاهر غير الحقيقي (لك الخيار) اي جازاك الاختيار (في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فقوله) اي فكما تقول (حضرت القاضي) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جازا لالحق التاء في حضرت وان كان لفظ امرأة مؤشرا حقيقيا وتركه ظرف زمان اي زمانا

وضربت تنبيها على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل والفعل مالم يسم فاعله له كما يحذف في آخر الكلمة المستترة قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال لا ان النهاء لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اوائل الشرح وقد عرفت حقيقة الحال قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر يرد عليه ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان مواد استتار المرفوع التصل حتى يحتاج الى مثل ذلك التقييد قوله مطلقا سواء كان متنى او مجزوا او واحدا او فوق الواحد وكأنه سهم من قلم الناسخ وفي الهندي واحد او متنى او مجزوا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر ووضح لانه لا يطلق في العرف المتنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح متنى او مجزوا والاو فوق بالشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشدك الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا

كما نقول (وحضر القاضي امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع
 الفصل المؤنث الحقيقي وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث
 المافظي التقديري مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقي)
 اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقي (منقولاً عما)
 اى عن العلم الذى (يغاب) استعمله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلاً (اذا سميت به) اى بزيد
 امرأة فانه (اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التأني في (نحو جات اليوم زيد)
 اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لدفع)
 هذا (الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل لو قال العصام لظاهران وجوب
 الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جات اليوم زيد الكريمة
 انتهى وقد يقال ان التأنيث فى الكريمة يحتل ان تكون للثقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر
 بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءنى طلحة وجاءتى طلحة
 مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثاً لفظياً وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التأنيث
 فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هو له فصار
 التأنيث فيه نسبياً بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط
 وبما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نعمة عند ابن السكيت كتنأيت طلحة فيجب ترك التأنيث فيه عنده
 اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة
 فى قوله تعالى قالت نملة ائى لان لو كان ذكرها لما جازت التأنيث فى فعله كما لا تجوز فى فعل
 طلحة وروى ان هقادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلونى عما تئنم وكان ابو حنيفة
 حاضراً وهو شاك فساله عن نملة سايان عاياه السلام كانت ذكر ام ائى فافهم فقال ابو حنيفة
 بعد الافحام كانت ائى فقبل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت
 نملة ولو كانت ذكرها لقال قال نملة كما يقال جاءنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير
 ما اراد فى باب غير المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة
 التأنيث لفظاً او لم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة
 المعنوى سواء كان حقيقياً او لم يكن فتحوسلنى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى على ما اريد ههنا
 ولفظى على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد
 ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات
 الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال (وحكم ظاهراً الجمع) وقوله
 (لاضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لاحكام
 الفعل الذى اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا
 بالخيار فى التأنيث وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار فى الاثبات
 والترك والحكمان متغيران (فان الحاق التأنيث) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى

مطلقاً اولاً منصوباً
 لقوله يستتر مصدر
 كان احوالاً او ظرفاً
 وانت خبير بان القائل
 مصيب فى قوله ذلك
 ولعل العبارة كما قاله اى
 واحد او فوق الواحد وما
 قيل زائد من النسخ
 والمراد بالواحد المتكلم
 وحده وبما فوقه هو اذا
 كان معه غيراً من ان
 يكون ذلك الغير واحداً
 او اكثر وحيث يكون كلام
 الشارح موافقاً لما ذكره
 القائل وعليه كلام المص
 فانه قال كقولك انوم
 فلم يبرز مع المتكلم اصلاً
 من حيث كان معه ما
 يرصدك اليه فيصعب كغيره
 من المضمرات لان الهمزة
 تدل على انه للمتكلم المفرد
 والنون تدل على انه لاجد
 الاربعة قال فان قلت كيف
 آتوا به مستترام مع وجود
 اللبس فيه قلت هذا اللبس
 مفتقر الى غيره من البارز
 والمنفصل كقولك ضربت
 وضربنا وانا ونحن فلان
 يقتصر على تحقق الحقة الاولى
 قوله وفى الصفة مطلقاً قبل
 ليس حالاً من الصفة كما
 يشعر به قوله سواء كانت
 اسم الفاعل والالوجب ان
 يقال مطلقة ولا من الضمير
 المرفوع كما يشعر به قوله
 وسواء كان اى الضمير
 مفرد الخ لا سواء كان
 الصفة والالوجب ان يقال

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحقائق التاء (اوجاؤا) اى او الرجال بالحقاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين في نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله (لانه لو كان) علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم لانه لو كان اى المسند اليه جمع المذكر السالم (لم يحجز تأنيته) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلاقا مطلقا (اى سواء كان واحدة) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقة بنحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفرد مؤنث (او كان واحده) (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقى) بالرفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فان بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع في بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل وقوله (من جوع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والون (فان ضمير هم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) اى لا غير من هي ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذه الحكم مخالف للحكم الذى يجبى بقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بخذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك (الضمير المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى في لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان في فعلت ولا تأويل ههنا كفى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين ثم شرع في بيان الجمع المكسر المؤنث وفي الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والاياتم) وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ما سيجي من قوله فعلت وفعلن (اى ضمير

سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا لزمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا يعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى وليس بشئ لان قول المص سواء كانت اسم الفاعل لا يشعر بكون مطلقا حالا من الصفة لفساد المعنى وايضا المضمر في قوله وسواء كان مفردا لا يكون الضمير لذلك ايضا بل هي الصفة كيف والعبارة في بعض النسخ هكذا وسواء مفردا وقوله والالوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة هذام لان المراد من المفرد والمثنى ذاتهما او ما صدقا عليه اى سواء كانت هذه الشيء او ذلك الشيء وانما يلزم ما قاله لو كان المراد بهما المفهوم ليس فليس وكونه ظرفا يعنى زمانا مطلقا بعيد من الاعتبار بل الظاهر التبادر كون التقدير ويسترق الصفة استنارا مطلقا قال المص انما جئت بمطلقا ليفيد ان الضمير للمرفوع لا يكون في الصفة لا مستترا كقولك زيد

النساء وما) أى وضمير الجمع الذى (بماثلها) أى يكون مماثلا (فى كونه) أى فى كون ذلك المماثل
 (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) أى ولم يكن ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه
 اشارة الى ان جهة التشديد بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء
 كالنساء او من غير العقلاء (كالمعيون) وهو الجمع العين المؤنث سمعاقوله (وضمير الايام) عطف
 على قوله أى ضمير النساء أى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) أى وضمير الجمع
 الذى (بماثلها) أى يكون مماثلا لكلمة الايام (فى كونه) أى فى كون المماثل (جمع المذكر غير
 السالم) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فلمت وقلن) فسر الاول بقوله (أى
 ضمير فلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير قلن) ولما كان
 الضمير فى فعلن هو البارز فسر به بقوله (أى بالنون) بخلاف فلت فان الضمير فيه للملم يكن
 بارزا بل كان مستكن تحتها وكان التاء علامة له فسر به بقوله مقرونا تم نبيه الشارح على وجه
 التخيير بين الحكمين فقال (اما فى جمع المؤنث) أى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء
 والمعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) أى لجمع المؤنث
 سواء كان عاقلا او لا (واما فى جمع المذكر) أى واما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير
 العاقل كالايام فلانه) أى فغير ظاهر لانه (لا اصل له) أى الجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير
 كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع
 المؤنث وقوله (فبراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف
 على جملة لا اصل له وهو داخل فى المنفى أى لم يوجد اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك
 الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريضة لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع
 قوله لا اصل له ودخل فى النفي اذا لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان براعى حقه اجرى
 ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة الى
 المذكر العاقل لان فى الثانى كالبين دون الاول فان فيه كالا واحدا وهو كونه من العقلاء واما
 نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا
 على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث وما ليس له اصل منهما قالوا
 موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى
 المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ما ذكر فيها يومى الى كون الامر ههنا على
 وجهين حيث قال (وفى الحواشى الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى) هو
 (ان النون) أى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا او مذكرا
 (كالواو) أى كان الواو (وضعت لجمع الماقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء
 كالمسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) أى فاذا وضعت النون لغير العقلاء
 مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) أى فى قولنا النساء فعان ليس لكونها مؤنثا بل
 (للحمل) أى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) أى على نحو الايام والمعيون على

ضارب وهند ضاربة
 والزيدان ضاربان
 والزيدون ضاربون
 والهندات ضاربات قوله
 فلوكانت ضاربا لا تغير
 الظاهر فى قوله فهما أى
 الالف والواو فى الصفة
 حرفا التثنية والجمع قوله
 او بالفصل الواقع لغرض
 قيل لا حاجة الى تقدير
 العامل للظرف ولا يدعوا
 اليه الغرض بل يصح تعلقه
 بالفصل كما يصح تعلقه بما
 قدره من غير فصل وليس
 بشئ لظهور ان غرض
 الشارح افادة ما هو اولى
 بالتعلق به قوله أى حذف
 طمله قيل ينبغى ان يراد
 حذف طمله دونه اذا و
 حذف ما لم يخرج من
 الاتصال كقولك زيدا
 فلم يخرج الضمير بحذف
 طمله عن الاتصال وكان
 الاصل التمس على القائل
 مع كون اللفظ صريحا
 فى افادة التمس وهو ان
 يكون العامل محذوفا
 فانه يتعذر ان يتصل به
 الضمير لعدم كائنات
 والمفعول المحذوف فلهما
 كقولك ان انت قتقت
 ومنه قوله تعالى قل او اتم
 تملكون فكيف تصور
 احتمال كون السامع
 والممبول محذوفين حتى
 يتم بدفعه وبيان ان
 المحذوف هو العامل فقط
 قوله لانه لا انفصل الضمير

عكس ما وجهه الشارح وإنما حمل المؤنث على غير العقلاء (إذا لانات) أي لان الانات وقوله
 (لقصان عقولهن) متعلق بقوله (مجرين) أي إنما اجريت الانات (مجرى غير العقلاء)
 ولم تجرى مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة
 لجميع المؤنث على ما حققه الشارح وغير العقلاء على ما حققه الهندي تبعاً للرأى فتحوا الأيام
 مضين ليس بحقيقة عند الشارح لأنها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لأنها من غير
 العقلاء ولما فرغ المص من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) أي الاسم
 الذى يطلق عليه المثنى وهو في اصطلاح النحاة (ما) أي اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير
 آخره إلى ما كانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح
 إلى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (أي آخر مفردة) يعني المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة
 لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور
 (أو قدر) أي أو التوجيه في تصحيح المراد أنه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون
 مكسورة قولنا مع الواحق والمعنى على تقدير الأول ان المثنى هي الصيغة التي ركبت من
 المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزء منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثاني ان المثنى
 هو المفرد واللواحق أي مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى قال الأول ان
 المثنى كل مفرد لحق آخره الف أو ياء مع نون مكسورة ومال الثاني ان المثنى اسم في آخره
 الف أو ياء مع نون مكسورة ثم أراد ان يبين وجه الاحتياج إلى التقدير فقال (والأ) أي
 وان لم يقدر المضاف وقولنا مع الواحق (لا يصدق التعريف) أي تعريف المثنى على فرد
 من أفراد (الأعلى مثل مسلم) أي على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى
 هو لفظ (مسلمان) مثلاً في حالة الرفع (و) لفظ (مسامين) في حالة النصب والجر (كما لا يخفى)
 لان الملحقات إنما تلحق باخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل في افراد
 المحدود فيكون التعريف مانعاً ووجد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى
 يلحق باخره أي باخر لفظ مسلمان او مسلمين الف أو ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الالف
 أو الياء باخر لفظ مسلمان او مسلمين ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى
 هو المسلمان او المسلمين وكذا ناصران وضراربان فلا يصدق التعريف على شئ ولما
 كان الاحتياج إلى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج إليه عند
 اظهار المراد اراد الشارح ان يشير إلى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) أي في تعريف
 المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعني ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا
 لكن المقصود الاظهر هو ان يكون في آخره الف ونون كما عرف به القاضى في كتاب اللب
 فحينئذ لا يحتاج إلى هذين التقديرين الذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود
 الاظهر في كثير من الواضع قريبة على المراد واعلم ان ههنا بحثاً من وجوه الأول انه على تقدير
 المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه

على خلاف الظاهر
 الأولى انه جعل انفصال
 علامة إلى ما هو خلاف ثم
 وجه بجعل الانفصال علامة
 خلاف الظاهر الأولى لما هو
 خلاف الظاهر الاحسن ان
 المقام يقتضى الاتيان
 بالظاهر في مقام الاتيان
 فالضمير فيه حل محل
 الظاهر فكما لا يتصل الظ
 لم يتصل الضمير ولا يخفى
 ان مقتضى ما جعل جوابه
 ما ضيا وليس مما يلتفت إليه
 لان مجرد الانفصال لا
 يكون علامة الرجوع إلى
 خلاف الظاهر فكيف يكون
 القول بانه جعل انفصال
 الضمير علامة لرجوعه إلى
 ما هو خلاف الظاهر الأولى مما
 قاله الشارح قدس سره
 وما زعمه احسن مما
 لا ماس له بالمقام وانما
 جعل المضارع جواب لما
 لنكتة هي اظهار استمرار
 واقادته كما كان كذا كان
 كذا فتدبر قوله انما قال من
 هي له دون ما هي له قيل
 ان الأولى بل العوَاب ما هي
 له وما ذكره من النكتة لا
 يحسن ولا يخفى من جوع مع
 ان كون العقلاء اصلاً في
 جريان الصفة عليهم مما اذ
 الاصل ما هو الاكثر
 وليس بشئ لان
 اثبات الاحكام من التمسك
 والحال ما غير ما لذوى
 العلوم غالباً فهي اصل
 في ذلك كما اعترف به حيث

انه ملحق اخره مفردة واو اوياء مع انها جمع لا متنى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه
 بتجريد المردبان المفرد ههنا يراد به ما هو مفرد للتثنية كما يراد به في الجمع ما هو مفرد للجمع لان
 المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقال للتثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفرد للتثنية
 بالنسبة الى ناصران ومفرد للجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظا اتما مشترك بين تثنية المذكور
 والمؤنث وكذا الحال في سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق
 بمفردة الف ونون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المتنى الثاني انه على تقديره قولنا
 مع لواحقه لم يصدق على المتنى الذى حذف نونه بالاضافة في نحو مسلمان بلدة لانه على هذا
 التقدير يكون المتنى مجموع المفرد والالف اويلياء والنون ولانون في مثل هذا المتنى واجيب
 عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال
 لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون في حال الاضافة كالتثوين
 فكما لا تقدير للتثوين مع الاضافة كذلك لا تقدير لالنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون
 كالتثوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التثوين والحركة لا يوجدان الا بعد التركيب
 مع المامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجمعها عوضا عن الحركة
 او التثوين كذا في الامتحان وسيجي في كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنهما
 الثالث ان الاستثناء عن هذه التكاليف على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن
 في التعريف لفظ للحقوق كما لم يكن في عبارة اللب متنا الامتحان اما على عبارة المصنف
 حيث ادخل الحقوق ففي كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله ملحق انه على
 وجه الحقوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله (الف) بالرفع فاعل ملحق
 فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى في حالة كون المتنى مرفوعا الى ان كلمة او في قوله
 (اوياء مفتوح) لتقسيم المحدودين اى ان المتنى قسمان احدهما ملحق اخره الف وهو ما كان
 مرفوعا والاخر ملحق اخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسر به فيما سيجي
 ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد ان يحرز عن التثنية في الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها)
 ثم اراد يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان)
 اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء) اشارة الى ان
 الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالي النصب والجرح) للاشارة الى محل الياء وهو
 حال النصب والجرح بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ما قبل
 الياء مفتوحا يعنى انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز بين الياء التي في المتنى وبين التي في الجمع
 لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة في المتنى بقوله (ولم يعكس)
 اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ما قبل الياء في المتنى ويضع في الجمع (لكثرة التثنية
 وخفة الفتحة) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا في الالسة
 بخلاف الجمع فانه لما كانت له جوع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال فكان استعمال السالم

قال اذا لاصل ما هو الاكثر
 ويجوز ان يكون من بمعنى
 ما كما ثبت في عدة مواضع
 وما ذكره الشارح احسن
 قوله وحكي سيبويه تجوز
 الاتصال قبل لم قبل حكي
 الاتصال ليعلم انه حكاية عن
 النحاة لا عن العرب
 وحكاية سيبويه من
 النحاة دون العرب مع كمال
 تبيينه دلائل ضعفه كما صرح
 به فقال انما هو شئ قاسوه
 ولم يتكلم به العرب فوضوا
 الحروف غير موضعها
 واستجد المبرد مذهب
 النحاة وانت خبير بان لا
 يعلم هذا من ذوا انما يكون
 كذا ان لو لم يشعروا بحكاية
 سيبويه عن العرب في شئ
 وبانه لا يستفاد من ذلك
 من نقله عن النحاة دون
 العرب وبانه كثير ما ينقله
 في كتابه عن النحاة ما يعنى
 به وكثيرا ما يقبس ما لم
 يسمع على ما سمع وبحكم
 بجوازه من غير ضعف نعم
 يستفاد ذلك من قوله انما
 هو شئ قاسوه ولم يتكلم به
 العرب فوضوا الحروف
 غير موضعها ثم ان سيبويه
 ازم النحاة القائلين بجواز
 اعطاهمك واعطاهاني
 تجوز متعنتين اى
 متعنتي نفسه وهذا دليل
 على انهم الاقولون به
 قوله لكن غير الاسلوب
 تنبيه على انه ليس
 بفروري ولو غيره الى

منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب
 ان يتبين انها ما هو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (ونون) بالرفع معطوف على احد
 الامرين المفهوم من الداخلة في التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق او حال من النون
 اى انما لحقت النون في آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا
 (عن الحركة) اى الحركة التى مفردة مطلقا (او) عوضا عن (التوين) الذى في المفرد العارى
 عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى
 في الجمع المذكور السالم وقوله (لثلاثون الى الفتح) عملة ليكون النون مكسورة يعنى انما كسرت
 النون ههنا مع ان الفتحة اخف لثلاث الفتح متواليه (في صورة الرفع) اى فى صورة
 كون المثنى مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتح متواليه اربع ثلاثها موجودة وواحدتها
 مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحديها تحقيقية واثنانها تقديرية انما الموجودة التحقيقية
 فهى (فتحة ما قبل الالف و) اما الموجودة التقديرية فهى (الالف التى) هى (فى حكم الفتحين و)
 اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل
 فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك اللحق) اى
 ليدل ذلك اللحق السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف والياء
 والنون (وحده) بدون الملحق هذا يلائم تقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل
 ذلك اللحق (مع الملحق) اى مع صيغة المفرد وهذا يلائم تقدير مع لواحقه ولما كان بين
 كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع
 ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتغال) اى فى اشتغال اللحق او تعريف المثنى (على لحق النون)
 حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحق النون
 (على ذلك) اى على ما سيجي فى قوله على ان معه مثله من جنسه لان النون لما كانت عوضا
 عن التوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس
 اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحق النون غير مسلم لجواز ان تكون النون
 لاحقة دالة على المقصود كفى باقى اللواحق (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها
 فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امران من امور
 ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى
 بل اذا دل الامران من ثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال)
 فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشئ فلا يضر خروج
 احدهما الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما فى الباب) اشارة الى التحقيق
 يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ان يكون
 ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان يكون دلالتها) اى دلالة
 النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف

ما هو المتبادر فى
 التصريف لكان اولى
 وفى تغييره مع فوت كمال
 الموافقة ابهام خروج
 ضمه المتكلم من الحكم
 وليس بذلك لان الفرض
 المسوق له الكلام ههنا
 غير ما سبق له فى
 التصريف وامر الابهام
 مع قوله ونون الوقاية
 مع الياء لازمة قبل
 ونون الوقاية مبتدأ
 ومع الياء خبره لازمة
 حال من ضمير الطرف
 وقوله وانت مع النون
 اه وقوله ويختار فى
 ايت الخ وقوله عكسها
 لعل جملة معطوفات على
 الحال وقوله ويختار
 مستثنى من التغيير وكذا
 عكسها لعل او قرينة على
 ان المراد باخوات ان
 ما عدا ايت وعل وذلك
 من عجايب الابهام
 لظهور وان لا سبيل الى
 كون لازمة وما بعده من
 الجمل احوال الفساد
 الظاهر قال المص وهذه
 النون تلزم ياء المتكلم
 مع الفعل الماضى لزوما
 فلا يجوز حذفها بحال
 وكذلك المضارع العرى
 عن نون الاعراب ومن
 ذلك علم ان الايتان بقوله
 الياء وعدم الاكتفاء
 بالخبر اعنى لازمة انما
 كان لافادة لزومها الياء
 يعنى انها لا توجد بدونها
 فانها انما جئ بها لثبوت آخر
 الفعل عن الكسرة كما هو
 الظاهر من التسمية بنون

او الياء المفتوح ما قبلها لان النون لو وجدت مع الواو او مع الياء المكسور ما قبلها تدل
 بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما ورد في الحواشي الهندية حيث اراد
 بالدالة معنى للحق بقرينة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دالة على المقصود
 فدل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة في ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده
 هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يالحق حتى يشمل النون ولما
 دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة
 من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه
 منع ما جمع عليه من كونه علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهي عوض عن الحركة
 او التثنية في المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض
 من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل مجرد الحاق الالف او الياء انتهى بمعنى ان قوله
 على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها يجمع عليه
 ومنع ما جمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (على ان)
 متعلق بقوله ليدل اى انما الحاق باخره هذه المناحقات ليدل بعضها على ان (مع) (اى مع
 مفردة) يبنى مع مدلول مفردة وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقرير المقر فى التعريف
 انتهى واقول اما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى ما فى
 ما لحق آخره كذا فى العرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اى مثل
 ذلك المفرد وقوله (فى العدد) بيان لوجه التشبيه المفهم من قوله مثله بمعنى ان المراد بالمعائلة
 بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما متنى هى المعائلة فى العدد
 (بمعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كونه ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من
 جنسه) حال من قوله مثله وقال فى العرب ان قوله من جنسه صفة لثله ويجوز ان يكون حالا
 لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا لا يحتاج الى عامل فيكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ
 ان عاملا لهما مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير
 جنسه راجع الى المضاف المقدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كما
 مروى لما كانت المجانسة بين الشيتين تطلق على معنى ان هذين الشيتين يكونان تحت مفهوم واحد
 اراد الشارح ان بين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو
 مماثلة دخول المائى (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة
 للموضوع بمعنى ان المفرد والمفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما)
 اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذ قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد
 الذى لحق به الالف والنون او الياء والنون وهو مذكور مجزؤه والثانى المفرد الاخر الذى
 دل عليه المجموع وهو غير مذكور مجزؤه وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو
 عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصام ان

الوقاية ثم نقول لوترك
 الشارح قوله اذا لحقه
 تلك الياء كان اولى قوله
 لتقى آخر الماضى من
 الكسرة المختصة بالاسم
 التى هى اخت الجر
 قيل وهى كسرة تكون
 فى آخر الكلمة لا مطلق
 الكسرة ولذا لم يتعاش
 عن كسرة نون الوقاية
 مع ان الحرف ايضا
 يجب ان يصان عن
 اخت الجر لانها لكونها
 على حرف واحد ليست
 كسرتها اخت الجر
 ومنه من اظهر انه لو قال
 لتقى لماضى عن الكسرة
 الخ تم وان ذكر الاخر
 مما لا يحتاج اليه وليس
 بشئ قوله وبخلاف
 كسرة لم يكن الذين
 كفروا وقل الحق
 مروضها لم يعلم مما سبق
 لزوم الكسرة للاخر
 حتى يفرع عليه بيان عدم
 ورود ما كان الكسرة
 عارضة فيه اللهم الا
 ان يقال يستفاد ذلك
 من وصف الكسرة
 بالخصصة بالاسم فان
 شأنها الزوم دون
 العروض ولا يبنى ان
 يتوهم من كلامنا هذا
 الاعتراف بما سبق
 من القائل لظهور
 الفرق بين الاعتبارين
 وما قيل من ان العروض
 مشترك بينهما وبين
 ما قبل الياء وانه يقوى مما
 ثلثها للجر فالاولى
 الامراض منه والنفسك

قوله تحت جنس الموضوع له بشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس
الموضوع له اى الاسم بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان
الثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله
تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالاسد الموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى
المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير الش
المائلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحديلا ثم لقول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه
ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل
للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس ولما زيد بالمائلة هى المائلة فى العدد بقى المائلة فى
الجنس فاقاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الاخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به
لاسم المفرد الذى (يمثله) اى يماثل المفرد (فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف
مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفاد من لفظ مثله ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله)
اى قول المص (ليدل) ايس بقيد مدخل ولا يخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحق هذه الحروف
بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحق الالف والياء والنون (و) ايضا هو اشارة
الى انه لا يجوز ثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس
بوضعين مستقلين مثل القمر فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز ثنية
القمر (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظه قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحد فرده هذه
الثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال
كونه مشترك بينهما كفى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان
القمر وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل
والفرس مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها) اى بل
يجوز ان يقال قرآن ويراد بهذه الثنية (طهران او حيضان على الصحيح) اى عند مذهب
الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لمذهبهم) ثم انه لما ورد النقض عليه بباب التغليب اراد
الشراح تقرير ذلك النقض ثم جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله
وهو انه لا يجوز ثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى ينقض (بالابوين) اى يجوز
اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا (بالقمرين
للقمر والشمس) فانه تنفى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب
القمر على الشمس لكونه القمر مذكرا والشمس مؤنسا معا وكذا سائر باب التغليب
كالقمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه تنفى
الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين) اى ذاك المعنيان احدهما (الاب و) الاخر (الام)
مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض (تنفى القمر باعتبار معنيين
مختلفين) اى ذاك المعنيان احدهما (القمر و) الاخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا

بانه كالسكون حيث لم
يعد هما المحذوف لانتفاء
الساكنين فيه انه ليس
المراد بالمروض هناك
مجرد ثبوت الشئ بعد ان
ان لم يكن والالكانت
لكسرة المختصة بالاسم
متصفة بالمروض وانما
المراد ما يقابل لزوم كما
اشير اليه ولا ريب فى لزوم
نوع الوقاية وما زعمه اولى
من التمسك بما تمسك به برد
عليه ما اورده جملة سبب
الاعراض وهو حصول
القوة بالمائلة فان ما كان
امرء هذا كيف يكون فى
حكم السكون قوله قبل
العوامل اى اللفظة لانها
التبادر ولا حاجة اليه الا
انه ذكر توطئة لقوله او
بعدها وما وان لم يكونا
بعد العوامل مبتدأ وخبرا
لكن يصح التعبير ضمنا
بالمبتدأ والخبر ليسا مشتقين
حتى يجب انصاف ما قصد
بهما عفوهما حين تعلق
الحكم بهما هكذا قيل
وقيل انه من قبيل الجمع
بين الحقيقة والمجاز
وذلك جائز عند
المص وقيل هو مبنى على
عدم عموم المجاز يراد
بالمبتدأ مثلا الجزء الاول
من الاسمية وبالخبر الجزء
الثانى منها قوله ولم يقل
ضمير مرفوع لكان
الاختلاف فاراد بيان
الفصل على وجه لا يكون

النقض يمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسم ان الاب والام والشمس والقمر
معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التاسب
بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (تم بأول الاسم) اى
اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سعى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسعى بالاب
(يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب ادعائى الذى هو الام فاذا كان
امر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسعى بالاب
جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيتنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها
كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذلك
الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسعى بالقمر تم او رد على هذا الجواب بابطال السند بدليل
لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل
القرنين تناف لا يلو جازا اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القمر
ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه فى مثل القرنين (بلا احتياج
الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القمر موضوعا
لاحدهما كما فى الاب ويكون الاخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القمر (موضوع لكل واحد منهما)
اى الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (ولياول)
اى وليأول مفهوم القمر بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقمر (ليحصل) به (مفهوم يتناولهما)
اى الحيض والطهر (فيتنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
(قلنا) اى فى جواب هذا البطلان يمنع ملازمة الشرطية لقائه بانه لو جاز الاعتبار ههناك للزم
جوازه هنا بانه لانسم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة فى صحة هذا اعتبار لكن الكلام) ليس
فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظى بينهما) اى
بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص
اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن
مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان
فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم
للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص للمم يجوز ثنية الاسم وجمعه بمجرد
الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (ثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء)
نحو عمرين (وجمعهما) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك
بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله
فزيد مبتدا وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يأول بالمسمى
بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص

فيه اختلاف اذ كونه على
صفة صرفوع منفصل
متفق وان اختلف فى كونه
ضميرا صرفوعا كما سيجى
وفيه ان قوله صيغة صرفوع
يتبادر منه انه ليس بضمير
صرفوع فليس مشتركا بين
الجميع وامرا متفقا
فاختباره لتثنيته على
رجحانه عنده هكذا
قيل والامر ليس
كذلك فان المص صرح
بمراده قائلا وانما قلت صيغة
صرفوع تنبها على انه لم
يتبين ان يكون ضميرا وانما
هو صيغة فيجوز ان يكون
ضميرا وان يكون غير
ضمير على ما سياتى هذا
كلامه وهو مراد الشارح
قدس سره قوله بسى هذا
الرفوع فضلا قيل الاولى
تسمى صيغة هذا الرفوع
فضلا وكان الشارح ناسخ
لظهور المراد وليس بذلك
قوله التصريح على مثال العمل
من وقيل اقتصر لان
الدخول فيه مع الاستثناء
عن الفصل كل الاستثناء
فيكون فيه ايضاح الغير
بطريق الاولى وليس
بشى قوله وبمضى العرب
يجمعه مبتداى يستعمله
بحيث يحكم التثنية بكونه
مبتدا قى لو كان معنى
الجل مبتدا الحكم
بكونه مبتدا احتياج
الى هذا التوجه واما
لو كان معناه كما هو الظاهر
يجمعه فى الاستعمال من

التي وضع لفظ زيد لها باو ضاع متعددة في المفهوم الذي هو من سمي زيد لا لانها مشتركة في اهل
زيد كما في مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة
الاشتراك في التسمية فياول اول بالمسمى زيد (ثم يثنى ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة
واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذا امر اذا صار علما ادعيا لا يبي) فقوله اذا صار
ظرف لقوله (ياول بالمسمى بعمر) يعني ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هي لا طلاق لفظ عمر على
ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدها حقيقة والاخر ادعاء
(ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعل كثرة الاستعمال فقط وكفاية
هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال
بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة علتين احدها
كثرة الاستعمال والثانية كون الحقة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال
الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها او كون الحقة مطلوبة فيها) متعلق بقوله
(يكفى) وقوله (لثبوتها) اى لصحة جعلها متاة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة
جعلها بجوعة عطف عليه وقوله (بجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد
الاشتراك اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة ثبوت الاعلام وجمعها لكثرة
استعمالها ولكون الحقة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف به
المصنف (بخلاف اسماء الاجناس) كالقرء فانه يشترط فيها الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى
القرء فيحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية
مجرد الاشتراك في الاسم (ينفى ان لا يذكر في تعريف الثنية قوله من جنسه) بخلاف المص لانه
غير قابل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد الثنية في معنى وان كانت علما كما
عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله فالمقصود الخ فقال (ولما كان آخر
الاسم المفرد الذى لحقه علامة الثنية في بعض المواد) وقوله (نما) خبر كان اى مما وقع آخر
الاسم المفرد في بعض مادة من المواد من الاخر الذى (بسطر الى التغيير) لحكم فن التصريف
من كون آخره الفاقمة صورة او معدودة حيث يمنع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف
ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (بسطر) ويعرض (اليه) اى الى
ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يسطر الى التغيير ولم يتعرض لحكم ما وراه
(لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراه) اى وراه حكم ما يسطر الى التغيير (يلم
من تعريف المثنى) لكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقتضتها الالف بغير تغيير
يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصود) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده
وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واواخبره يعنى وحكم المقصود ولما كان
المقصود في اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين
ذات الالف التى ليس بمدى حمزة تقتضى مداه فسر الشارح بقوله (اى الاسم المقصور)

(للإيدان)

افراد المبتدأ فلا يحتاج الى
هذا التوجيه لان جعل
شيء متصفا بمفهوم شيء لا
يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء وذلك سقيم
اولا فلان مدار هذا
التفسير ليس ما زعمه من
اعتبار جعل الشيء مبتدأ
بمعنى الحكم بكونه مبتدأ
كيف ومعنى قوله قدس
سره والا فلا مرابلا
يعرف المبتدأ والخبر انه
ليس معنى مبتدأ الحكم
بابتدائية واما تأنيافلان
معنى جعل الشيء متصفا
باخر وصفه به ومن المعلوم
ان القلاء لا يصفون شيئا
بما لا يعلمون مفهومه قوله
ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع مقدما
من غير سبق مرجع
الضمير قيل مقتضى صيغة
التقدم ان يكون هناك
متاخر فهو اخرجه في هذا
التوجيه عن مقتضاه وجملة
المجرد ان لا يسبق عليه
المرجع وهذا خروج عن
مقتضى التقدم وجعل الجملة
غير مضاف اليه للتقدم
وهو معنى هذا التركيب
قد اخرج التركيب
ايضا عن مقتضاه
فلا يخفى انه في غاية
البد وان سماه بعض
الناس وجها وجها وقوله
وذلك بحسب المفهوم اعم
من ان يكون قبل
الجملة او لا بشر بان
التقييد بقوله قبل
الجملة لاخراج المفهوم

للايدان الى ان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد المعنى الثاني لقال والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمر (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذ واقفت عليه ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى وبين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى آخره الف مدودة فيكون حينئذ من الاضداد (و) اى ويسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس من الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن الغب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشترنا اليه آتفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للإشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان لكن لفظ الالف مذكرا وتأنيت منقلبة للإشارة الى جواز اعتبار التأنيت فيه باعتبار كونه كلمة وفيه إشارة الى انه اسند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيت فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير ظاهر فسر بقوله (حقيقة) ليكون إشارة الى انه مشتمل على النوعين بنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واو لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واو او ياء (ولم يمل) اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائى لان الامالة امالة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وبالإلام المفتوحة تنية الى بكسر الهمزة وبالإلف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالي) بنى كونه علماله لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يبنى وفى حاشية العصام انه يبنى ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم

عن الامة لا للاختراز من متقدم لم يسبق عليه صراجع ليس قبل الجملة لعدم ما يجتزبه عنه مع ان هناك ما يجتزبه عنه وهو ضمير نم رجلا وضمير به رجل ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها فصل ذكره ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الثانى والجملة بتمييز الضمير او بجملة معترضة ومن الظاهر ان مراد الشارح لو قيل وينتقد ضمير قائم من غير ان يقال قبل الجملة لانهم منه ان الغرض بالافادة لزوم التقدم بدون سبق المرجع وهذا يكون على وجهين احدهما ان يكون قبل المفرد وثانيهما ان يكون قبل الجملة وعلى كلا التقديرين يحصل المتأخر هناك وهو اما الجملة تمامها او شئ من اجزائها ولما كان المطع هو الثانى اعنى كونه قبل الجملة اى بهذا التركيب واذا عرفت ذلك فساد قول القائل اخرج عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع فانه قدس سره قد اعتبر مقتضى التقدم وانما قال كذا ابرازا ليكون عدم السبق لازما واظهارا لكونه مرادا فى المقام وعرفت ايضا ان قوله اخرج التركيب عن مقتضاه مما لا حاصل له جدا

وان قوله التقييد لاخراج
المفهوم من الاعمية اخراج
لامقال ذلك واحتراز عنها
قد تبين لك مما ذكرناه ان
كلام الشارح مما لا غبار
عليه واما ما ذكره القائل
وحكم بدم بدمه فما
لا يلتفت اليه قوله اى
قبل هذا الجنس من
الكلام بمنفاه القنوى
اى ما هو اعم من المفرد
والكلام والا فهو يتقدم
نفس الكلام لانواعه ثم
اعلم ان الحامل على ذلك
التفسير التكرار للجملة في
التركيب فان الظمنه ان
ليس المراد واحدا والا
لوجب الاختصار فحل
الاولى على الجنس والثانية
على الحصه منه ولعل الاولى
ما ذكره الهندي من ان
المص وضع المظهر موضع
المضمير لزيادة التمكن في
الفهم لان هود ضمير
انسان الى الجملة خلاف ما
عليه شان الضمير فكان
من مظان التقرير قوله فانه
لادخل في التسمية في هذا
الحكم قيل لا يقتضى
الدخول في القاعدة ان
يكون له دخل فيما وعليه
لثبوتها بل يكفى ان يكون
لتقييد ضمير الغائب وتعيينه
وانت خبير بان هذا الامر
حاصل في صورة الاعتراض
فالقول بدخوله في القاعدة
لذلك هم قوله وايضا يلزم
استدراك قوله الخ قيل فيه
بحث لانه قاعدة اخرى
مثبتة لوجوب تقييده بهذا

ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيذا لا انقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى) وفسره
الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون الواو والحال والى ان الجملة
حالية من الضمير المجزور وفي الفه الرجوع الى الاسم المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا
ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسر
بقوله (اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل
لرابعى والخماسى لا الثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرابعى) بياية لما فى قوله غير ما يعنى ان
المراد بما فيه هو الرابعى اى المجرد (الثلاثى المزيديه) وهو شامل للرابعى المزيد على الثلاثى
وللخماسى والسداسى المزيدين عليهم ما وقوله (قلت) جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور
كاذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان قلب (الفه) (واو) لتمكن الحاق الف التثنية واما قلت ووا
(اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم
كما مر وفي نسخة لا اعتبار الاصل باظهار الانلام في ثبوت يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثى) بالجر
عطف على قوله لا اعتبار واما على النسخة التى ليس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه
معطوف على قوله اعتبار او ان يكون مجزورا معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه ووا
لنظر الى اصله الذى هو الواو مقطوعا وواو هو ما واخصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى
خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف
المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى في ان يكون اكثر حر وفا (حيث لا يرد) اى لانه
لا يرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب
حذف احدهما فيلتنسب بالمفرد ولا يقال يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط
النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حر وفا
وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كاذكر
وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك
الانقلاب اما بان يكون اصلها ياء (حقيقة كرحيان فى رحي) لان الف التى فى آخر كلمة رحي
منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او) لا يكون اصلها ياء لافى الحقيقة بل يكون اصلها ياء
(حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان يكون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور
(مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى
قرد (او عديمه) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون
منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف
فى الاسماء العربية البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من
قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه مالا وقوله
(كسنيان) مثال لما هو معدوم الاصل مما لا وهو بفتح الميم والتاء بعدها ياء مفتوحة
وبعد الياء الف اى تقول متين بقلب الف مفردة ياء (فى متى) اى فى ثنية متى فانه معدوم

الجملة دون أصحار من
تغيير او حرف تفسير
فيلم اعلم انه يجوز ذكر
الضمير من غير سبق
صريح اذا تبين المرجع
من غير حاجة الى تفسير
ويصح ان يكون ضمير
الشان منه باعتبار انه
راجع الى الشان او القصة
لتعيينه في المقام فيكون ما
بمده خبرا صرفا لا ضمير
الضمير وانبات انه يرجع
الى الشان المتعين في المقام
وذكر على الابهام ففسر
دونه خرطا القادر وكلامها
باطل اما الاول فلضرورة
ان الضمير المتقدم على
الجملة المشروط بكونه
ضمير شان الجملة او قصتها
لا يحتمل ان يكون مفسرا
بشيء سوى هذه الجملة
لانه ضمير هذه الجملة فلا
يكون له مفسر غيرها
فيكون قوله مفسر بالجملة
بمده مستدركا لاحالة
فيجب ان لا يكون
بيان التسمية داخلا في
القاعدة واما الثاني فلما
ذكره المص وغيره من
ان هذا الضمير على
خلاف باب الضمائر واما
وضموه افترض التعظيم
في القصة لان ذكر
الشيء مبهما ثم تفسيره
اوقع من نفس من
ذكر مفسرا من اول
الاصح قد رواه لذلك
الحديث المهودي في ذهن
ثم اضمره لهذا الغرض
وجملوه قائلا الاله الغائب

الاصل وقد اميل في قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى محالا) اي وقد جاء مفردة
الذي هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن
لم يرد فيهما بالامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعني ان
الداخل في الحكم الذي بينه بقوله والاهو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد
الذي كان مبنا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى)
فان الفهما اصلية لان كلمة الى على اسم تفضيل مبني على اربعة احرف و آخره الف وكذا
كلمة المصطفى اسم مفعول مبني على الالف ولكن الفهما ليست بمقلوبة عن ياء فان الاعلى
من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التي في آخر
هذا الرباعي زائدة (كحلي) فانه الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة
جزئية لقوله والا والتقدير (اي قاله مقلوبة بالياء) يعني ان كانت حال المفرد المقصور
كذلك فيقلب الفه في التثنية بالياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا
للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء في النوعين وعلة لقوله قاله مقلوبة وقوله (فيما اصله
الياء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعني ان وجه الانقلاب في المفرد الذي كان اصل
الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على
قوله اعتبارا اي وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما
فرغ من حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح
لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للإشارة الى انه معطوف على قوله فالمقصود
واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع في بيان
حكم الاول بقوله (ان كانت همزة اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة اصلية بقوله (اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة) يعني المراد بالاصلية هي الهمزة التي ليست بزائدة
ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (ثبت) اي ان كانت همزة اصلية ثبتت
تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (في الاشهر) يعني بخلاف ما حكاه ابو علي عن بعض
العرب كما سيذكره وقوله (لا صالها) متعلق بقوله ثبتت يعني ان وجه ثبوت الهمزة
كونها اصلية ومثاله (كقراء) اي مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا
اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اي لمن حسن تجديد القرآن (او) موضوع (للمتسك)
اي لمن تعبد وعلى كلا الوضعين انه مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعني انه يقال قرأ فلان
اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام
ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككتمان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لا يكسر وكرمان
التاء المتعبد كالناري والمتقري وجمعه قراؤن وقواري انتهى وعلى كلامي التقديرين
ليست همزة زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثنى ثبتت
فيقال قرآن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو علي) يعني السيرافي (عن بعض

(العرب قلبها) أي قلب الهمزة الأصلية في ثنية (واو أنحوقراوان) وهذا خلاف الأشهر
 وإن كان مشهورا في نفسه ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله (وإن كانت) (الهمزة)
 (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (أي منقلبة عن الف التانيث) للإشارة إلى أن قوله
 للتأنيث خبر لكائن وإلى أن معنى كون الهمزة للتأنيث أنها منقلبة عن الف التانيث
 لأن الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هي منقلوبة عن الحرف الذي للتأنيث وهو
 الألف (حكماء) يعني مؤنث أحر (فإن اصلها) أي أصل كلمة حراء (كان) أي ذلك
 الأصل (حراء بالين) ثم فصل الألفين بقوله (أحديهما للمد في الصوت) يعني أن كلا الألفين
 ليسا للتأنيث بل الألف الذي بعد الراء ليس بدال شيء بل مجرد رفع الصوت ومدّه
 (والثانية) أي الألف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) (الألف) (الثانية) التي
 للتأنيث (همزة) للزوم اجتماع الساكنين أو لغيره بل (لوقوعها) أي لوقوع تلك
 الألف (طرفا) أي في آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهي الألف الأولى كما
 أن الواو والياء إذا وقعتا بعد الألف الزائدة تقلبان همزة فكذلك الألف إذا وقعت بعد الألف
 الزائدة قلبت همزة وقوله (قلبت واوا) جملة جزائية لقوله أن كانت للتأنيث يعني أن الاسم
 الممدود إن كانت همزة للتأنيث قلبت تلك الهمزة في ثنية واو وعلى طريق الإيجاب (فيقال)
 في ثنية حراء (حراوان) وإنما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما في الأصلية ولم يحز فيها
 الأمران كما سيحكي (لأن الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من أقصى الحلق الذي
 يخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل في الأكثر وتسهل ويمد الحرف الذي
 قبلها إن كان حرف مد ويسكن إن لم يكن كذلك وقوله (من جنس الألف) أمحال من الضمير
 الذي في لفظ ثقيل أو خبر بعد خبر يعني أنها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس
 الف أو حرف ثقيل كائن من جنس الألف ومعنى كونها من جنس الألف أن الهمزة أما
 الف متحرك أو الف ساكن ويدل على الأول أن الألف إذا تحرك يصير همزة كما في حراء
 وإنما اختار ذلك لأن مجرد كونها حرفا ثقيل لا يوجب ذلك القلب فإن قوله (فيبنى) إن لا تقع
 بين الألفين) مفرع عليه يعني إذا كانت الهمزة كذلك فيجب أن لا تقع تلك الهمزة بين
 الألفين أحدهما الألف الممدودة والثانية الف الثنية ولما توجه عليه أن حال الهمزة الأصلية
 كذلك فلم يثبت تلك وقلبت هذه فإراد أن يشير إلى علة تقتضي القلب هنا فقال (مع أنها)
 أي مع أن همزة التأنيث (غير أصلية) فإن علة الثبوت هي كونها الأصلية فلما انعدمت علة الثبوت
 نعتت علة الانقلاب وقوله (والواو أقرب) جملة حالية وإشارة إلى علة وجوب الانقلاب
 إلى الواو يعني والحال أن الواو أقرب (إلى الهمزة من الياء لثقلها) أي لثقل الواو بالنسبة
 إلى الياء فناسب الواو الهمزة واشتركتها في الثقل بخلاف الياء فانها أخف بالنسبة إلى الواو
 وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأييدا لأقربية (الواو)
 إلى (الهمزة) يعني كون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء يعني إذا وقعت في أول الكلمة

على التحقيق وسماه
 النحويون ضمير الشأن
 والقصة لأنه في التحقيق
 اضمار لما ضافوه إلى ما
 هو ضميره كما يقول في زيد
 ضربته الياء ضمير لأنها
 المراد بالاضمار فلا يستقيم
 تفسيره إلا بها هذا كلامهم
 وإذا كان شأن ضمير الشأن
 ما ذكر كيف يتصور جملة
 كذلك واعتباره بحيث
 يخالف موضوعة قوله فعلى
 هذا لو لم يحمل التقدم على ما
 ذكرنا انتقض القاعدة
 بقولنا الشأن هو زيد قائم
 قيل لا رأى أن توجيهه
 السابق لقوله يتقدم به
 أبده يتوقف أمام القاعدة
 عليه إذ لو لا انتقضت
 بهذا القول وجه
 الانتقاض أنه لا يجب
 تفسير هذا الضمير
 بالجملة بل يصح بالفرد بأن
 يقال الشأن هو زيد
 ولا يخفى أن هذا التركيب
 مصنوع مستغنى عنه بمجرد
 هو زيد قائم فلا مبالاة
 بانتقاض القاعدة وليس
 الأمر كذلك وإنما يقول
 لم يفسر قوله ويتقدم بكون
 التقدم على المرجع أو بان
 قال أي يتقدم ذلك الضمير
 على ما يتقدم عليه من غير
 سبق مرجع لصديق
 المذكور في الكتاب على
 ضمير سبق مرجه كما
 يظهر من المثال قوله وإذا
 كان متصلا بكون مستترا

وبارزاقيل فالاول عدم
الفصل بين هذا التفصيل
والتفصيل بالتفصيل وكان
القائل لم يدر ان ليس
البروز والاستتار من
اقسامه الاولية بخلاف
الانفصال قوله فان كان
عاطله معنويا قيل لم يأت
بحق التفصيل وحقه ان
يقال ان كان معنويا او
حرقا وهو مرفوع كان
منفصلا والا فان كان
مرفوعا يكون مستترا
والا فبارزاقيل خبير
بان مراد المص ما قاله
الشارح قدس سره فانه
قال فيكون متصلا
ومنفصلا ومستترا وبارزا
على حسب العوامل
واعبر فيه قياس باب
الضمير فاذا وقع مبتدأ
وجب ان يكون مرفوعا
منفصلا واذا وقع فاعلا
وجب ان يكون مستترا
لانه ضمير مفرد ظاهرا
في فعل فلا يكون الا
مستترا واذا وقع منصوبا
فلا بد ان يكون بارزا الا
يستتر المنصوب ثم قال
الرضي ويكون منفصلا
اذا كان مبتدأ واسم
مالكنه منظوره فيه قوله
مع ان المفتوحة اقوى شيئا
بالفعل من المكسورة قبل
فيه بحث لان ان المفتوحة
كمدونة وان المكسورة
كفروا ليس مما يلتفت اليه
اجماعهم على ان المفتوحة
لاقوى شيئا بالمقل من

مضمومة قلبت الواو اليها (في مثل اقتت) من الافعال (و) في مثل (اجوه) من الاسماء
والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة في اول الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو
ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثاني وجوه جمع الوجه ولكن
الاغلب في الاول الهمزة وفي الثاني الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب
الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما
فقال (وربما صححت) يعني ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت في الاصلية (ف قيل)
في ثنية حرام (حرا آن) باثبات الهمزة بين الفين (وحكى المبرد عن المازني قلبها) اي قلب
الهمزة التي للتأنيث (يا نحو حرايان والاعراف) اي المسلك الاعرف (قلها) اي قلب
الهمزة (واوا) ولذا اختار المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهي جملة وان
كانت للتأنيث او على البعيد وهي جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اي وان لم تكن
الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الامركة من حرف الشرط ومن الحروف القائمة
مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اي بسبب ان تكون الهمزة (للاحاق كعلماء) بكسر
العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا في الصحاح من علب فاذا لم تكن
الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن
منقلبة عن واواياه (فان همزة) اي همزة لفظ علماء (للاحاق) اي الحاقه (قرطاس) اي
بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو
اوايه اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (وردا) وهذا مثال لكون اصلها ياء
كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداء) وهو من الردية وقال في المتوسط
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا وفي حكمه ليس شمله ما فيه همزة زائدة لللاحاق نحو حرايا
تقول حرايان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمخذوف العجز نحو اخ واب ير دالي
الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يدودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ
وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للمهدا لخرجي
وخبر ذلك المبتدأ مخذوف وهو (جائزان) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين
بقوله (احدهما) اي احدا الوجهين الذين جازاهما هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها)
عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء
لان الشيء قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة في الصورة الاولى) اي في مثل علماء الذي همزته
للاحاق (منقلبة عن واواياه) وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو
والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملحقة يعني ان الهمزة في الصورة الاولى كان اصلها واوا
اوايه زيدت لللاحاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اي وفي الصورة الاخرى
(عن اصلية) اي منقلبة عن واواياه اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء)
في كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي

(فتبت) تلك الهمزة (في صورتين) اى فى صورة الالحاق وفى صورة الانقلاب عن الواو
او الياء الاصلية (كافى قراء) اى كائت فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين
هو (قلب الهمزة واو) فيقال علوا وان وكسا وان وردا وان (لان عين الهمزة فى صورتين
ليست باصلية) اى ليست كهزمة قراء (فشابت) تلك الهمزة فى كونها غير اصلية (همزة
حمراء) واذا كانت كذلك (فاقلبت) على صيغة المجحول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك
فقلبت الانقلاب (مثلها) اى مثل همزة حمراء (واو) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض
التشرويح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعنى انه
وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المص حيث قال والا
فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انه اشار الى الوجهين المذكورين
فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز ان يقال فى رداء) اى فى المهموز الذى اصل همزته ياء لا يجوز فى
تثنيته (الا احدا الوجهين اما) رداً آن بالهمزة او رداً بالواو (ثم قال) (لكن المشهور) يعنى
لكن هذا اللازم من عبارة المص هو اختلاف ما شتر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان
التثنية فيما اذا كانت همزة منقابة عن ياء مثل رداء يجوز ان يقال فيه (ردا بالياء) اى بالياء
التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المص
والافوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بكرة (ليكون) اى ليكون لفظ فوجهان (عبارة)
عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه
فيشمل الوجهين السابقين والجهين الآخرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد
الوجهين (وردها الى الاصل) اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه وقوله
(لاشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن
ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة (الى الوجهين المذكورين)
وهما اثبات الهمزة وقابها واوا (كاهو) اى تعيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام)
فى كلا المصنف فانه للعهد الجارحى منها فكونه للعهد هو الذى يتبادر للذهن وان كان غير
المتبادر احتمال حمله على العهد الذهنى منها انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة
اعتراضا منه على المصنف فورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة
بعد نقله كلام صاحب الترجمة (اكتناقتصفتنا) اى تتبعنا وهذا منع قوله لكن المشهور يعنى
لانسلم ان اللازم من كلام المص هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لا ناقد تتبعنا
كتب الثقافة كالفصل والمفتاح والباب فا وجدنا فيها اى فى تلك الكتب (اثرا) اى دلالة
خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (عما) ان من الاثر الذى (حكم) على صيغة المعلوم
اى حكم صاحب هذه الترجمة (بإشهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع)
بالنصب صفة لقوله اترابى فا وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله
(من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدنا فى كلام الرضى هو انه (قد قلب المبدلة من اصل)

(وقوله)

المكسورة لفظا ومعنى اما
لفظا فلانها مثل شدود
وعلى انظان بأن اتينا واما
معنى فلذلها على معنى
زاندهلى التأكيدها كالفعل
والمكسورة لا تدل الا على
التأكيده وهو معنى الزوائد
وكان مراد القائل ان جهة
كونها اقوى كونه على زنة
مدوه هذا ليس بتام لان ان
ايضا على وزن فريكر
الفاء وانت خير بما فيه على
انه يبنى لكونها اقوى
تحقق الاتبيه من جهة
المعنى قوله وهى ذاي
اسماء الاشارة ذالح
كونها قبل فيه ان ذاليس
خبر ابل الخبر المجموع
فليس ذا فاعلا للنسبة
حق يصح جملة ذالح
بل الفاعل هو المجموع
من حيث المجموع ولولا
هذه النقضية لكان
لتوجيه الفضيلة والجواب
ان الخبر المحمول هو
المجموع لكن لا يلزم من
ذلك عدم صحة الحالية لانه
بين الهيئة الفاعلية باعتبار
انه اسم الاشارة لا باعتبار
انه اسماء الاشارة قوله
ان هذان السحاران
على احد الوجوه نقل
عنه ان ثانى الوجوه
كون ان بمعنى نم وهذا
ان مبتداً وساحر ان
خبره وثالثها حذف ضمير
الشان اى انه هذان
لساحران واعترض على
الثاني بان لام الابتداء

وقوله قلب انما ينبى عن ضعف هذا الوجه لاعن قوته وشهرته كإزعمه صاحب الترجمة
يعنى انه اذا اريد تنبيه ما فى آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك
الاصل واوا او ياء قد قلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الش (وهذا) اى
قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء) نحو رداء فيكون
الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثاني قلبها واوا سواء كان اصلها واوا
اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المص والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى
يقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو انه ان كان اصلها واو قلب اليه فقط
وان كان ياء قلب ياء كما قلب واوا اكتفى الش بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى المصام
عصمه الله عن الاثبات فقد نقل عبارة كل من الفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الش فى الحاشية
فعبارة الفصل هذا وما فى آخره همزة لا يخلو ما ان يسبقها الالف او لا فالتى سبقها الالف
على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصى كراء وكساء او زائدة فى حكم الاصل
ككلاء ومنقلبة عن الف تأييد كحمراء فى هذا الاخير قلب واوا لا غير كحمراء وان القياس
فى البواقي ان لا قلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت
للتأنيث قلبت همزتها واوا والام قلبت سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
اصل ككساء او عن جار مجرى الصحيح وهو ان تكون للحاق كعلياء وقد رخص فى القلب
وعبارة الباب توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة
الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو اكثر فى افادة
الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع
المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المتن فقال (ويحذف نونه) (اى نون التنبيه)
(للاضافة) وقد فسر الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام
الاجلية فانه مفعول له ليحذف لان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفهوم ما لفيه كما فى المعرب ثم
بين علة حذفها باضافة الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التنبيه وقوله (لقيامها مقام
التوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجلة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله
(واقطاعها) بالنصب اى اقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع
عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف
تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة لان النون تقتضى
الاقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللزامين منافاة حصل بين الملزومين
كذلك (فيتنافيان) اى فيتنافى النون والاضافة ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها
تاء التأنيث ان لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التنبيه على خلاف ذلك القياس وبقي باقيا
على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء التأنيث) ولما احتمل
ان يكون هذا الحذف موقفا للقياس ومخالفه وصفه الشارح بقوله (التى قياها) ان لا تحذف

لا يدخل على خبر المبتدأ
وعلى الثالث بان حذف
ضمير الشاذ ضعيف قوله
وته وذه بقلب الالف
والياء اى الالف من تاء
والياء من ذى فلا يظهر
والياء هكذا قيل وهو
سهو ظاهر لان الكلام
ليس فى الهاء بل فى تاء
فلا يصح الانفصال قوله
ولا يتنى من افاته قيل اى
لا يورده على صورة المتن
والا فلا تنبيه فى المعنى
بل اللفظ بتمامه موضوع
لمعين واو كان معنى لم
يكن فى مفهومه تعيين
لان المعرفة لا تنبى الا بعد
التشكيك وفساده اظهر
من ان يحذف قوله ولا يمد
ان يحذف ذلك اشارة الى
كلمة ذلك قبل يبعده ان كلمة
ذلك هناك مشار اليه
متوسط يستحق ذاك
وكأنه غفل عن شروع
استعمال كل من هذه
الكلمات التلك مقام
الاخرين نعم يبعده
الايهام المتأني لمقام البيان
قوله ولا يصير جزأنا
ان كان يتم من الافعال
الناقصة قيل بغير تفسير
الكلام على القولين فى
الافعال الناقصة القول
الثانى انه لا حصر اما
والاول انه مضمرة فيما
ضبط وما عداها ما التزم
بعد مرفوعه منصوب
افعال تامة لا تنفك
عن الاحوال فانه صواب

عن آخر المثني كشجرتان وتمران) ليكون اشارة الى ان حذفهما (في خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعني ان تاء التأنيث حذفت في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان واليتان بالتاء قبل الالف التثنية لكن لا وجوب ابل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا في جواز اثبات اتفاقا ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين دون غيرها (ان كل واحدة من الخصيين والاليين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما لما اشتدا اتصالهما بالآخرى اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والاليين بالمفرد الاخرى من كل واحدة منهما يعني ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملاسبا بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية والالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى والالية الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعني لما اشتدا اتصالهما صارتا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى في منزلة (مفرد) واذا كانتا مع كونهما مثنيين في منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل في الاخر واللازم منه ان يقول خصيته واليئة ولما لم تقع التاء في الاخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت التاء في المفرد تقع في آخره وكذا فيها هو بمنزلة وهما مفرد وقع في وسط الكلمة اى في حشوها (وتاء التأنيث لا تقع في حشوها) اى في حشوها هو بمنزلة المفرد ثم نقل الشارح وجه آخر في حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس على القياس وعلى عدول عنه بل هو مبنى على اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما لغتين احدهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وتأتيهما (خصي والي) بغير تاء وهما (مستعملان) وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء فهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على اللغة الكثير وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشاعنا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المص حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضي ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان بين نكتة فيما بين المسئلتين من تغاير العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اى) اى اتى المصنف (في بيانه) اى في بيان حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اى الذي يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف

بمدحها حال وقد ساهو
الراجع في البيان الا انه
جعل المنصوب هنا تميزا
ولا يبعد ولو جملة حالا
لكان اوفق بما قرر في
محله وجعل بمدح كونه
فلا ناقصا بمعنى صار
وهو غير ظ والظ انه
بمعنى كان وجعل الجزء
التام بمعنى الجزء الاول
واراد بالتام جزء
الجزء وهذا انما يتم لو
كان البتداء والخبر
والمفعول مجموع الصلة
والموصول وليس كذلك
بل هو الموصول والصلة
تفسيره ولا نصيب له من
اخراب الموصول فمعنى
قوله الاصلة الامتارنا
بها لا الا ما خوذ منها
وعلى هذا ينبغي ان
يسلك في بيانه ما اشتر
في امثال لا يتم الدليل
لا يتم البيان من ان البيان
تمام بدون التمام والتركيب
كناية عن نفي البيان
والدليل فالمتى هنا
مالا يكون جزا الامع
صلة ولا ينبغي من الفطن
المصنف ان الحق بيد
الشارح فان كون جزا
تميزا اسد والنسب
وليس يتم من المتلزم بمدح
ذكر المنصوب حتى
يكون جملة حالا اوفق بما
قرر في محله ولو قال اى
لا يكون جزء تاما لكان
عين ما ذكره في افادة
المعنى الاول فيلزم الالتباس
ح من جهة اللفظ فاختر
يصير ليتفع الحال في ادى

(قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهي مادة الحصة والالية (فهذا) أي فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (أي) المصنف (في بيانه) أي في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضي) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) أي تعريف الاسم الذي يقال له المجموع (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزائد التي تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزائد حروف معنى أي اياها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالا اعتبار الثاني تكون الزائد حروف مبنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثاني بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسر الشارح بقوله (أي اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعني ان المجموع اسم دل على (جملة) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة ومتفرقة طائفة طائفة واثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلا هكذا في المعاصم وقوله (أي يتعلق) تفسير لعله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بها) أي بتلك الاحاد (القصد) أي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع وسيجي ان هذا القيد مع قوله (بمجرد مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسر الشارح بقوله (أي بحروف هي مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الاحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة (لمفرده الذي هو) أي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد لتعلق القصد بتغيير جملة تلك الاحاد باسم واحد مشتمل على حروف هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيير ما) حال من الحروف والى ان الباء للملابسة وما صفة للتغيير ذكر للايهام يعني بتغيير أي تغيير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (امازيادة) أي سواء كان ذلك التغيير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كاسيحي وانما قال هذا ليدخل في الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال في مفردة ناقة هجان وفي جمه نون هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديره فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما في الحكم لاني الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار في قوله بحرف مفردة) وهو

النظر وقد قال قدس سره ان المراد بالجزء التام ولا يحتاج في كونه جزءا او لا للتركيب الى انضمام آخره كالبدء والجر ولا ريب في ان الوصول لا يكون جزءا كذلك بدون الصلة واما اذا انضم الصلة اليه يكون طرفا من التركيب مستقلا في ذلك مثل المحكوم عليه والمحكوم به والمفعول وغير ذلك فلا يكون بدونها محكوما عليه ومنع ذلك ودهوى كون الوصول وحده احد هذه الامور امر فيج والاستدلال على ذلك بانه لا نصيب للصلة من اعراب الموصول كذلك الا ترى انك اذا قلت زيد قائم ابوه مل تحكم على زيد بالقيام كلا بل تحكم عليه بالقيام ابيه مع ان ابوه لا نصيب له من اعراب قائم مل ان في كلام الشارح ما يمنع ذلك الا برادوه وقوله او ليا نخل اليه المركب الا ترى ان ما يخل اليه قولك الذي يكتب في الدار هو الكاتب في الدار لا قولك الذي في الدار واذا تدبرت في مقالنا هذه وتحققت المذكور عرفت انه لا يصح ان يرتكب ما ارتكب اليه القائل مما دل عليه قوله وعلى هذا ينبغي الخ قوله والمراد بالصلة

الباء (امام تعلق بقوله مقصودة) اى فقط (اى بقوله دل) اى فقط (اوبها) اى هو متعلق
بقوله مقصودة وقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولاً
لاحدها ويجعل معمول الاخير محذوفاً اى مادل بحروف مفردة على آحاد الحروف التى
تقصد تلك الاحاد بحروف مفردة واعلم ان العمام رجح الاول من الوحد الثلاثة
وزيف الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لفردة مادة ايضا للجمع والمذخلة فى الدلالة
كما كانت للحروف كانت للهيشة ايضا كالابحني والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة
المحقق كفى رجال ومن حروف مفردة المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد
فى الاستعمال وهو اسم يضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة
للجمع الذى مفردة على وزن فعالة يضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشي الهندية من ان المراد
بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كفسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذا
من جمع الاول يقصد آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره اما
فى العمام فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالاً حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل
بل لها مدخل فى مقصود الاحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغيير
ما طرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمتعلقة بما
قبلها كفى الباء الاولى ثم بين التغيير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغيير ما جمعا السلامة)
يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى
فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة
الاعرابية والنون عوض للتوين وكلاهما من تمة الاسم وليس باجنبين (وكذا الالف
والهاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى) لان مفردة معرب بالحركة وتام بالتوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى
قول المصنف (مادل على احاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد
(واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها)
اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدخل عليها) اى على الاحاد (وضعا) لكونها
غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الاحاد (استعمالا) فانه كما
يجوز ان يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى ثمرات متعددة هذا تمر وكذا
النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء الجموع) بالنصب عطفت على قوله واسماء الاجناس اى
ويشمل قوله مادل على احاد اسماء التى هى مفردة ولكنها لا تطلق الى على جماعة (كرهط
ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد عطفت ايضا على ما قبله) يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض
اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة)
وقوله (وبقوله مقصودة بخرف مفردة) متعلق بقوله خرجت اسماء الاجناس) يعنى
ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء

منها الفوى لا
الاصطلاح اه كلام
المس صريح فى ان
منها الاصطلاحى قال
وليس ذلك اى قولنا
الموصول ما لا يتم جزءاً
المحتل قوف العالم من
قام به العلم لان حد
الموصول فى الاصطلاح
لا حد الموصول لغة ولو
جعل موضع قوف جملة
لا رقع الاشكال ولكنه
جرى فى ذلك على
الاصطلاح فى تسميتها
صلة ولذلك فسر الصلة
لا رقع الاشكال هذا
كلامه قال الرضى يريد
ان هذا ليس من باب
تعريف الشئ بنفسه
وذلك ان المجهول فى
قولنا العالم ممية العلم
لا كونه ذاهم اذ كل احد
يعلم ان الفاعل ذو الفعل
فلو بين العلم في الحد وقال
العالم من به قام الممية
الفلاية لم الحد وكذا
هنا كل احد يعرف
ان الموصول الذى يلحق
به صلة دائماً الاشكال
فى ممية الصلة اى شئ
هو فتعرف الموصول
بالصلة تعريف الشئ بما
لا يشكل من ذلك الشئ
الا هو ثم اعترض على
المس بانه قال انما قلنا
انه ليس من هذا الباب
لان الراد بالموصول
الموصول فى الاصطلاح
لا فى اللغة ثم قال انما قلت
بصلة ولم اقل بجملة جريا
على اصطلاحهم فعلى
هذا وقع فيما فر فيه لان

الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعني
 مثل الرجلية في نحو رجل والثاني معنى الافراد ولما كان قوله مقصودة بحروف مفردة
 مركبا من قدين احدهما مقصودة والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس
 بمعنى ناظرا الى القيد ان يفسر ويقسم فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء
 الاجناس (نفس الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراده) وهو بكسر
 الهمزة مصدر اي كونه مفردا يعني ان قصد بها احدا للمعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد
 المعنى الاخر الذي كونه مفردا (بقوله مقصودة) يعني فحينئذ تخرج اسماء الاجناس
 بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا
 منتشرا وشاملا لكل من انصف بهذا الجنس لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل المقصود
 منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل للمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اي باسماء الاجناس
 (الافراد) اي كونه مفردا (استعمالا) اي على ما وقع عليه الاستعمال (بقوله) اي فتخرج
 اسماء الاجناس من التعريف بالقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفردة لان الافراد الذي قصد
 باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال
 استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج (بقوله
 بحروف مفردة) اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط وقوم ونفر (و)
 اسماء (العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست بحروف مفردة
 اذ لا مفرد لها ولما وقع اختلاف في اسماء الاجناس التي يفرق بينهما وبين واحدها بالتاء وفي
 اسم الجمع بينهما جمع اولا ذكر المص ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فتحوتمر) والهاء
 للتفريع يعني انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف
 فتحوتمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (تاء) هو (الفارق) ومن في قوله بما يمانية
 وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراد بنحو تمر هو
 الاسم الذي يفرق (بينه) اي بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذي هو من لفظه (التاء) يعني
 من غير تغيير في لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا
 اريد واحد يلحق التاء باخيه فقال تمرة (و) (نحو) (ركب) و اراد الشارح لفظ نحو
 للاشارة الى انه معطوف على تمر يعني ونحو ركب ايضا (تاء) اي من الاسماء التي (هو
 اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيويوه كاسيحي ثم اضرب الشارح عن
 قول المصنف بقوله (بل الاول) اي نحو تمر (اسم جنس والثاني) اي نحو ركب (اسم جمع
 كالجماعة يعني كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركبان
 من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد
 وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعني ان نحو
 تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف

معنى كلامه اذن ان
 الموصول في الاصطلاح
 هو المختار الى ما يسمى
 صلة في الاصطلاح اذ
 معنى الموصول والمحتاج
 الى الصلة شيء واحد ثم
 قال وفرت الصلة بعد
 قوله وصلته جملة خبرية
 ليرفع الاشكال فقد
 اقر بان في نفس الحد
 اشكال من دون التفسير
 هذا كلامه وليس الاصح
 كما زعمه فان المص لم
 يرد بتعريف الموصول
 بين حقيقة الصلة المأخوذ
 فيه ولا يلزم من كون
 الصلة المأخوذ في
 التعريف اصطلاحية
 كون المعنى الموصول في
 الاصطلاح هو المحتاج
 الى ما يسمى صلة
 في الاصطلاح حتى
 يكون هذا بواسطة
 كون الموصول بمعنى
 المحتاج الى الصلة تعريف
 لشيء بنفسه وانما المراد
 ان ذاك تعريف لمعناه
 الاصطلاحى وهو ما لم يتم
 جزءه بالصلة اه ولما توجه
 ان يقال انك قد اخذت
 الصلة في تعريفه فلزم
 الاشكال لانه لا يدري ما
 هي قال لم الانى قد دفعت
 ذلك الاشكال بتفسير
 الصلة عقيب التعريف
 واذا تم هذا هرف
 ان ما ورد الرضى ساقط
 لوجه له وما قاله الهندي
 من ان المص قال اردت

انهم ليسوا بجمع فنج انما ليسا بجمع ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضما) لكونه موضوعا على حقيقة وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت في ضمن فرد او فردين او افراد (بمخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرد بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذي هو الكلمة وعلى متاء الذي هو الكلمتان (وهو) اي والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمتع فقال (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لانسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ما هو بالوضع وهذا لا ينافي عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم ترقى بالعلاوة فقال (على انه لا ضرر) يعني اناسلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اي والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمع (وبافر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منهما (جمع) داخل في المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا في القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباء مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش في ان امثال هذه الاسماء التي هي من اسماء الجموع كلها داخلية في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بنفي ما واما اسماء الاجناس فليست بدخلة في الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني كما ان اسماء الجموع داخلية في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلية فيه لوجود مفردة فيها (كتمرو تمر ونخل ونخلة) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثاني ان بعض اسماء الجموع داخلية لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجع لا واحده من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم شرع في بيان ما هو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك) (عما) اي حال

بالصلة العرفية فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذا المراد بالموصول الاصطلاح افك عظيم فان المص لم يقل ههنا شيئا سوى ما قلناه لك فلا تلقت الى اعتراضه بانه لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لانهم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان متاء فاسد فا ظنك بالميتي قوله وذكر السائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الخ قيل هذا تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم انوا لدخوله في مفهوم الصلة وقد مررت ان مراد المص ذلك ولا نقول بان السائد مأخوذ في الصلة الاصطلاحية لان الصلة في الاصطلاح ليس الا ما فسر ما المص به ولا يلزم من ذلك ان يسمى كل جملة خبرية صلة لان ذلك معتبر في هذه الصورة من غير ان يجعل لفظ الموصول او معناه جزء من تعريفها الا ان يذكر بعد تمام التعريف لمز بدالكشف والابضاح فقد مررت من هذا ان بيان الشارح منظور فيه قوله او ماقى معناه قيل لا حاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما صر كان تامان

كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اى في ذلك الاسم وقوله الجمع مبتدأ وقوله
 (متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة
 مفردة واحدة (جمع) (اصدق الحد) اى حد المجموع (عليه) اى مثل لفظ الفلك
 (فان التغيير المأخوذ فيه) اى تعريفه وقيد معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم
 (وان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كإفسرء الش بما ذكر
 فيما قبل واذا كان التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفرد) اى
 اذا استعمل مفردا كإفى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لا تصافه بالمرء الذى هو
 المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة فاء الفلك اذا استعمل
 مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل
 (جمعا) كإفى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع
 راجع الى الفلك فيكون جمعا فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل
 بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف
 المجموع شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر) اى
 النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون)
 (لمد كرو) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسرء بقوله تارة للتأنيث وهم من العطف بالواو
 اى يكون لمذكر المؤنث معا بان يكون مشترك بينهما (ف) (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك
 الشارح فى التقدير مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة
 وفسرء بالمذكر الجمع صحيحا وكلا التقديرين جائزان كإفى العرب (ما) اى هو جمع (لحق
 آخره) (اى آخر مفردة) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله
 (ما قبلها) نائب فاعله وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله
 (اوياء مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من هى له ولذا ذكرى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث لوجوب
 الموافقة فى مثلها الى ما بعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو
 جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله (فى حالتى النصب والجر) يعنى ان كون ذلك الجمع
 بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين
 اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال من النون يعنى حال كون تلك
 النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (اوالتونين) اى او عوضا عن التونين فقط تارة
 اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة للخلو يعنى انه لا تخلو
 النون فى الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما
 بان تكون عوضا عنهما مما فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف باللام نحو
 الضاريين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفردة الذى هو الضارب

خبر بان وان خبر بان
 اسم الفاعل وكذا اسم
 المفعول يقال له جملة
 خبرية بل يحكمون بانه
 مفرد كيف وقد ذكر
 المص بعد ذلك صورة
 كون الفاعل او المفعول
 صلة وجعلها معطوفة
 على صورة كون الصلة
 جملة خبرية ومن ذلك
 قد ظهر ان الاحتياج الى
 التعميم انما هو فى صورة
 الاكتفاء بالجملة عليها
 قوله والعائد ضمير لا غير
 قيل لم يفرق المالكى
 فى التسهيل بين العائد الى
 المبتدأ والموصوف
 فالخى ان المراد بالضمير
 اعم منه وما ينوب منابه
 وليس المراد ذلك لان
 المص قال وانما فلك
 والعائد ضميره اذ لم يرد
 بالعائد الا ذلك واحتج
 اليه لان الذى لما وضع
 لعرض التعريف وضع
 مبهما فاحتج الى ربطه
 وبين صلتة لثلا يكون
 اجنبية عنه ومن
 الموصوف هذا كلامه
 قوله وصلة الالف واللام
 اسم فاعل او مفعول قبل
 اى اسم فاعل مع ما يتعلق
 به من الفاعل او المفعول
 وغيرهما وكذا اسم
 المفعول يريد ان صلتة
 من بين الجمل هذه الجملة
 فالتعرض لها ليس لانها
 لم يدخل فى تعريف
 الصلة وان الصلة المعرفة
 ما عداها بل لاختصاص

وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذا حركته في مفردة لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثانيها نحو ضاربين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لنعادل خفة المفتحة نقل الواو والضممة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون في الجمع لتكون خفة المفتحة عديلا لتقل الواو المضموه ما قبلها بخلاف النون في التثنية كما عرفت فيها سر وقوله (اي دل) اتماما للتعريف بذكر علة الغائية يعنى انما لحق تلك اللواحق ليدل (ذلك) (للحق) اى المذكور ضمنا في الحق (او اللاحق فقط) بدون ملحوقه (او مع الملحوق) اى (اللاحق مع المحقوق) (على ان معه) (اى مع مفردة وانما فسر به وبقوله) (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هي الواحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الواحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هي الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد الشئ ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المص (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكره في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لعدم لزومه ههنا ولما كان لفظ الاكثر صيغة فضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تنضى توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا او رد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشئ هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) فى جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى فى المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل فى المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حارا وجدازا لكن يجوز ان يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة فى المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا شرع المصنف فى بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الباء او الالف فى آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وقسمه الشئ بقوله (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيد الشارح بقوله (ملفوظة كالتقاضى) يعنى الاسم المفرد ناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم الثوعين من المنقوض وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وفقت قبلها كسرة وقوله

الالف واللام ببعض الحلق وهى اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مفعوله والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير وذلك فى حيز المنع كما ترى قوله (والذين كالتين لجمع المذكر هكذا وجدنا فى بعض النسخ وهو سهو من قلم الناسخ والصواب كاللائين فان الثابت هناك دون ذلك على انه لو وجد لتعين الجمع المؤنث لانه يكون ح جمع التى قال الرضى وجمع الذى من غير افظه الاولى بوزن السلي واللائن رفعا ونعبا وجرا وبجوف النور فيقال اللائى بعمزة بدمها ياء ساكنة كالتقاضى وقد جاء اللاؤن رفعا مثل اللؤن واللائن نعبا وجرا قال وجمع التى الالف على وزن الفاعل وهو اسم كالجاسل والباقر واللائى بالهمزة مكان الالف وهو كثير فى جمع المؤنث واللوائى واللوائى كأنهما جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة قال ولادولى جمع التى ايضا لامن لفظه فالذى والتى يشتر كان فى الاولى واللائى الا ان الاولى فى جمع المذكرا كثر واللائى بالمعكس لا اذا كان فاعلا قبل يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل

(حذفت) (اى الياء) جزاء الشرط يعنى ان كان كذلك حذفت منه الياء التى فى آخره فان قلت كيف يصدق فى الثانى اى الياء المقدرة قوله حذفت فيبنى اى يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للاحاق واوالجمع اوياءه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الاحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا فى العصام وتقرير السؤال ان قوله حذف ليس فى محله لان الياء فى مثل قاض ليست بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليه الحذف وتقرير الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علة فى الجمع لان سبب التقاء الساكنين فى المفرد هو التنوين وفى الجمع سكون واوالجمع (مثل قاضون) بضم الصاد (جمع قاض فان اصله قاضيون) (فقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة ما قبلها) وهى كسرة الضاد (طلبنا للبخفة) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة (وحذفت الياء) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثانى واوالجمع الساكنة وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وواقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء الساكنين (حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعنى يائين بعد الضاد احديهما ياء الكلمة وثانيهما ياء الاعراب (حذفت كسرت الياء لتقل اجتماع الكسرتين) احديهما كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقتان (واليائين) اى ولتقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان (آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا للتفسيره فى الاول للفتن اعلم ان قوله اخره ليس موجودا فى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فاماراجع الى الاسم الذى اريد جمعه والى آخر ذلك الاسم كافى العصام وقال صاحب المعرب اعنى الزينى زاده والاول هو الراجع لان المقصور والمدود من انواع الاسماء المنمكة وجعل الاخر مقصورا اما مساححة او على مقتضى اللغة لاعلى الاصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء هؤلاء مقصور وممدود مع انهم ليسوا من الاسماء المنمكة لكونهم ما بينين انتهى وتفسير الش قوله (مقصورا) بقوله (اى الفاقم مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصود معنى اللغوى وقوله (حذفت الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقى) (بعد الحذف) اى بعد الحذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسر الشارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور والمؤنث راجع

فلا يردان الحذف لا يحصه بل يميم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضئيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء له وفى الارض له فانه طالت الصلة بالمعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متين بطلبه الصلة او باضافة صفة ناسبة تقديرا نحو الذى اذا ضرب زيد اى ضاربه والفاعل اخذ هذا من الرضى ولذا كر كلامه ليقيم الحسالى وفصل تحصيل المقال قال ان الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءنى الذى ما ضربت الا الياء واما فى غيره فلا منع والشرط الثانى ان يكون مقفولا نحو الذى ضربت زيد لان الضمير اذن فصلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف فى نحو الذى انه قائم واما المجرور فيجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناسبة له تقديرا نحو الذى

الى الف وقوله (على ما كان عليه) تفسير ليق وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل بقى وهو
الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يغير
ذلك الحرف الذى قبل الالف (لبدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على
الالف) اى على ان فى آخره الفاحذف لعله فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم
كون آخره الفاء (مثل مصطفون) بالواو والساكنة المفتوح ما قبلها (فى حالة الرفع ومصطفين)
بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها فى حال كون ذلك اللفظ (فى حالتي النصب والجرفان اصلها) اى
اصل هذين اللفظين اللذين يفتح الفاء (مصطفون) يفتح الفاء وضم الياء (ومصطفين) يفتح
الفاء وكسر الياء (قلب الياء) فيهما (الفاء لتحركها) اى لكوا الياء فى اللفظين متحركة
بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولافتاح (ما قبلها وحذفت الف) اى
المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم
الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان بين شرط كل منهما فقال
(وشرطه) (اى شرطاً) لا (اسم) الذى (اريد جمعه اى اريد جمعه جمه وقوله (جمع الصحيح)
بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوباً للتضمن قوله جميته اى اريد ان يجمع ذلك الاسم
جمع الصحيح (المذكور) من انواع الجمع ولما اختلف الاقوال فى كون هذا الشرط شرطاً
لتذكيره او شرطاً لجمعه قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط
ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكراً خاصاً اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد
المصنف بقوله شرطه (شرط صحة جمعه) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا لشرطه (ان كان)
(ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وقوله (اسما) اراد به
ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسر الشارح بقوله (اى اسما محضاً من غير
معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فان ما كان
اسماً فهو الاسم بالمعنى الاعم وما كان خبراً فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما واذنا وقوله
ان كان اسماً شرط وقوله (فذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم)
خبر بعد خبر اوصفة للمذكر وفسر الشارح بقوله (اى فكونه مذكراً علماً) اشارة
الى المبتدأ المحذوف وجلة (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح
بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان
كان اسماً فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما
بعده خبره مركباً من الشرط والجزاء لان قوله فذكر فى معنى فهو مذكور والضمير
راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما
لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكراً علماً يعقل ان كان
اسماً ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى
الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون

انما صار زيد اى ضاربه
او يجر بحرف جر
متين وانما شرط التعيين
لانه لا بد بعد حذف
المجرور من حذف
الجار ايضا لابقى
حرف جار بلا مجرور
فينبى ان يتعين حتى
لا يلتبس بعد الحذف
بغيره كقوله تعالى انسجد
لما تأمرنا اى تأمرنا به
ويتعين حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول او
موصوفه بحرف جر مثله
فى المعنى وغائل المتعلقات
نحو صررت بالذى صررت
اى صررت به فالجار
ان مثنان وكذا ما
تلقا بها ومثال
الموصوف صررت زيد
الذى صررت قال
وربما يحذف المجرور
بحرف وان لم يتبين نحو
الذى صررت زيد اى
صررت به ومذهب
الكسائى فى مثل هذا
الحذف التدرج ومذهب
سيبويه والاخفش
حذفها مما اذ ليس
حذف حرف الجر قياسا
فى كل موضع والمجوز له
هنا استطالة الصلة ومع
هذا المجوز فلا بأس
بحذفها مع المجرور
بها قال واما الضمير
الرفوع لا يحذف الا اذا
كان مبتدأ اذ غير ذلك اما
خبره وكون الضمير خبر
المبتدأ اقل قليل فلا يكون
اذن فى الكلام دليل على ان
خبر المبتدأ هو المحذوف

مذكر او لكون علما وليس في العبارة ما يحملهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين
 المبتدأ والخبر ولا يجوز في السعة فاجاب الشر بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكر او هو
 خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس في العبارة ما يجعله
 مصدرا لانه يندفع بهذا الحجة اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكر علما باني
 انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكان الشارح لم يلتفت اليه لانه منع
 الهندي اختصاصه بالشعروبي ايضا انه هل يسمع منع الهندي لما دعى الرضى من غير سند
 موثوق به كذا في العصام ملخصا ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ
 وخبره محذوف اى شرطه ماسيد كرو قوله فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كفا في
 قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل سبق في صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما بعقل
 بقوله (من حيث مسماء لا من حيث لفظه) ليندفع به ما يتوهم من ان التذكير والعلمية صفة
 اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا
 الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال
 (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلميا للعقل شرط في صحة جمعه بالجمع
 الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف
 (الصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفردة (فيه) اى في ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة
 لانه غير بناء مفرد هافيه فكل ما ليس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح
 اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره اى من المؤنث وغير العاقل
 واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل
 (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى في الاسم الذى اريد
 جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس يعلم للعاقل (كالعين)
 فانها مؤنث سماعي ليس يعلم ولا يستعمل في العاقل فان كلاما من معانيها خالية عن الشروط
 المذكورة وقوله (او انسان) عطف على قوله الكل اى وان لم يوجد الانسان من الشروط
 (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الاخران وهما
 التذكير والعلمية (او واحد) اى او وجد في الشرطان ولم يوجد الشرط الاخر (نحو اعوج
 علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال في القاموس اعوج باللام فرس لبي هلال فيكون حينئذ
 علما للفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الاخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا
 فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يحجزان يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التذكير
 فتجمع العين بالعين او بالالف والتاء كما قيل في جمع اعوجى اعوجيات ولما اورده الرضى
 على كلام المص بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر ان يقول فجرد عن التاء لثلا
 ينقضى بدخول نحو طلحة ونحروج نحو سلمى وورقا ما اراد الشارح ان يحجب بتحرير مراد

بل يحمل على ان المحذوف
 هو المبتدأ لكثرة
 وقوعه ضميرا واما
 الفاعل فلا يجوز حذفه
 واما خبران وحكمه حكم
 خبر المبتدأ واما اسم ما
 المحذوف ولا يحذف
 اصلا لضعف عملها قال
 ويشترط في المبتدأ
 المحذوف ان لا يكون
 خبره جملة ولا ظرفا
 ولا جارا ومجرورا اذ
 لو كان احدهما لم يعلم
 بعد الحذف انه حذف
 تى اذ الجملة والظرف
 يصلحان مع العائد فيما
 لكونها صلة واذا
 حصل المبتدأ المشروط
 فالبصريون قالوا ان كان
 في صلة اى جازا الحذف
 بلا شرط آخر محذوفه
 تعالى ايهم اشد على
 الرحمن عتيا للحصول
 الاستطالة في نفس
 الوصول بسبب الاضافة
 وان لم تطل الصلة وان لم
 يكن في صلة اى لم يحذف
 الا بشرط استطالة الصلة
 كقوله تعالى وهو الذى
 في السماء آله وفي الارض
 آله طالب بالمطف
 عليها واما الكوفيون
 فيجوزون الحذف بلا
 شذوذ مطلقا في صلة
 اى كان او في غيرها مع
 الاستطالة او بدونها كما
 قرئ في الشواذ على
 الذى احسن بالرفع ثم
 تقول لما كان الحال على
 هذا النوال استشكل
 الشارح قدس سره
 جادة المص ونحويته

المصنف بقوله فذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فذكر (ما يكون)
 اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة
 او مقدرة فى نحو انار وغيرها من المؤنثات السباعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه
 (يخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعنى يصدق
 عليه انه مذكر غلما للماقل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور (خلافا
 للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفتين
 للجمهور لكنهما اختلفا فى انه يسكون اللام او يفتحها (فانهما) اى الكوفيين (اى جازوا
 طلحون يسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى يفتح اللام وقوله ابن
 كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جازى بلاتا كيد بالمنفصل فى
 وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لتلا يخرج يعنى انه
 حمل مراد المصنف على هذا البدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة
 (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى
 بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة
 مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما يريد بالمذكر ما يكون بغیر التاء سواء كان
 بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغى ان
 يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الف دون ما فيه التأنيث انما
 اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء
 لا الف) يعنى ان التاء والالف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الف
 ليست بمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالنوء بالتاء لا يمنع ما كان مؤنثا
 بالالف (من الجمع بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا)
 اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتسمى) وهو يفتح التاء وسكون النون
 ومضارع من الانحاء وهو قبول المحوى اذا انقلبت همزة فى الجمع واوانكون (صورة علامة
 التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة)
 اى وحال الف المقصورة نحو سلمى (تحدف وتبقى الفتحة) التى (قلها) حال كونها (دالة
 عليها) اى على الف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال المعاصم فيما اجاب به عما ذكره
 الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو
 سلمى وورقاء علمى ورجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد
 بالمذكر هو المذكر اللغوى يعنى ما كان معناه مذكر الاصطلاحى الذى هو ما ليس فيه
 علامة التأنيث فلا استدرك فيه دخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع
 بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون يسكون اللام عند الكوفيين وفتحها عند ابن كيسان
 فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرة

المائد المفعول مجواز
 المحذوف فارتكب غناية
 للمصنح مالا سبيل الى
 ارتكابه مع انه لا حاصل
 ولقد صرح بانه اراد
 تخصيص ذلك الجواز
 بالمفعول فانه قال فى
 الشرح والآن قد شرحت
 الى تبين ان المائد
 المفعول يجوز حذفه
 للتنبيه على انه انقسم اسره
 الى ما يجوز حذفه ولى
 مالا يجوز فنصرت لما
 يجوز وهو المفعول
 تقول جاء فى لى ضربت
 ويجوز ضربت كل ذلك
 فيصح ولذلك تقول
 جاء فى الاذان ضربت
 والذين ضربت لما فى
 الكلام من قوة الاشارة
 به ولا يحذف المرفوع
 لانه فاعل والفاعل احد
 جزئى الجملة فلا يستقيم
 حذف ولا يحذف
 المجرور لان حذفه
 يستلزم حذف جار
 فتكثر المحذوف هذا كلامه
 فان قلت لا نزاع فى جواز
 الحذف فى المرفوع
 والمجرور ايضا على ما
 سبق تفصيله فالمصنف
 غطى قلنا بل هو مصيب
 وذلك لان مراد
 المصنح بالجواز يكون
 الشيء مع خلاف هذه
 الصورة على السواء من
 جهة الفصاحة والاختيار
 الا ان يمنع منه مانع وبعدم
 الجواز ما ليس كذلك
 سواء ثبت جوازه مطلقا

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم
من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف
للمجهول بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال (وشرطه) (اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه المذكر الصحيح) (ان كان) اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات)
وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر احوال من اسم كان وقال المصام ان قوله غير علم
لا فائدة فيه ولقائل ان يقول اما لان سلم انه لا فائدة في ذكره بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات
نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بالشرط
شي من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح نبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم
قالوا ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه
لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) (فذكر بمقل) قال في شرح
اللب ولو قال يعلم بدل بمقل لتناول نحو قوله تعالى قم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه
تعالى انتهى ولما كان له شروط آخر اشار الشارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو
والنون (شروط) بعضها وجودى اي بشرط شئ وبعضها اعدى اي بشرط لاشئ (فالشرط
الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا بمقل للمصر) (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
كلها اعدى وهو مع كونه مذكرا قاعلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلاء)
(اي مذكرا) يعني ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر
صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله
(اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف للمستوفى وهذه القيود
كلها مستوفى لانها قيود للغير المستوفى لان الصفة نوعان احدها ان تكون صيغة مذكرا
مساوية لصيغة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالناء وعدمها والثاني
ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة
كاحمر المذكر الذي صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهي حمراء وكذلك
وزن فعلا غير مساو لوزن مؤنثه الذي هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية
بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشئ ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير
ان لا تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا غير مساو في صيغة الصفة التي هي
صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا مساويا
لمؤنثها في الصيغة التي كانت صيغة مؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرا با عن قوله غير مستوفى اي لا يكون المذكر في فعل
فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل احمر
حمراء) فانه لا يصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال في جمعه احمر ونون لان صيغته
غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعل كون هذا الشرط شرطه لاي معنى وانما

لكن على ضعف او ثبت
في بعض الصور
بدون البعض لكن
لا من حيث هو هو
بل باعتبار احوال واشترط
شئ وهذا الاصطلاح
شائع ذائع وكثيرا
ما يحكم المصنف بامتناع شئ
مع تصريحه بانه جائز على
ضعف ومما يقطع بانه
حرى ههنا على ذلك
الاصطلاح قوله
في الايضاح ان الفعير
المفعول العائد على
الموصول يجوز حذفه
كقوله تعالى الله يسط
الرزق لمن يشاء اما اذالم
يكن مفعولا لحذفه
ضعيف قال وانما ضعف
اذا لم يكن مفعولا لانه
يكون احد جزئ الجملة
في غير الجر وفي الجر يلزم
من حذفه حذف الجار
فيؤدي الى الاختلاف
او لحذف الكثير بخلاف
المفعول فانه فاعله مفرد
ثم اعلم انه اراد بقوله
في الشرح ولا يحذف
لرفع فاعله لانه فاعل المبتدأ
والجواب ايضا لانه تعرض
لذكر الفاعل في التماثل
لكنه اصلا قوله وبعد
بيانه طريقة الاخبار
فيل يشربان تمرين المتعلم
كان بعد تعليمهم طريق
واذا غير لازم لان الامر
بالاخبار يجوز ان
يكون قبل التلاميذ
فتذكر فيه مسألة تصدير
الذي وضع الضمير

لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعال الذى اعير اسم التفضيل (وبين افعال التفضيل) اى وبين وزن افعال الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمر ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدّر فكأنه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بانه لا يجوز الجمع فى افعال التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعال التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعال التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعلان فعلى) (اى) (والشرط الثالث ان لا يكون) (مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث) (وزن فعلان ليس بمساو) (بل يكون المذكور على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) (وانما لم يصح ههنا للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلان فعلاثة) اى وبين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلاثة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كان وزن افعال من الاوزان المشتركة بين افعال التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلاثة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يحمل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلاّن فعلاثة اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) (وانما كان اصلا) (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان يغير الضمير وفى بالتاء بالتاء واظن انه سهو من قلم الناسخ وبنى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الرجوع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمانة بين مذكرة ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكرة مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلاّن فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) (وتذكير ضمير فيه انما هو) (بتأويل الوصف) (والا فيلزم التأنيث لكونه راجعا الى الصفة) (مع المؤنث) (طرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخفت من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يسوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما

موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعهم فى هذا الباب ولك ان تقول ان تمرين المتعلم فيما تعلمه من المسائل انما يكون بما كان طريق جوابه قد حصل من قبل المعلم حتى يمكن المؤاخذة بعد ذلك فانه اذا لم يبين له طريق الاخبار لا يتم الغرض بالتمرين لانه معذور على ان تذكر تصدير الذى ووضع الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه ان كان بسبب التعلم والاخذ من المعلم فهذا حين ما قاله الشارح قدس سره وان لم يكن به فليس مما نحن فيه لان الكلام فى تمرين المتعلم وقوله وليس هذا من مواضعهم فى هذا الباب ليس به لظهور ان مسئلة تصدير الذى مع ما عطف عليه لا يوجد فى غير هذا الباب قوله اى باستعانة الذى قيل او بما يعبر عنه بالذى قاله صلة للاخبار وفساده غنى عن البيان قوله واخرته اى الخبر عنه من الضمير قيل اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا لتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة وفيه انه يلزم كون الكلام ضمير الجدوى فان

تصدرها يستدعي تأخيرها لاحالة على ان تقدم الفعير من جملة ما يجب معرفته فيكون بالنسبة اليه لاغير قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها قيل بشر كلامه بان ذلك في الاخبار من زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فنقول الضاربه انازيد وتقول المضروب لي زيد ثم قيل ونبيه بالتليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه تليل المسائل ومن الظاهر ان كلامه ليس بمرتبة الاشعار بل هو صريح في ذلك ولا يستفاد من تليله الشروط التي ذكرها الشارح بل المستفاد منه الاختصاص بالفعلية فقط قال في الفرج وانما حكمنا باختصاص ذلك بالفعلية والاسمية لا يصح بناء ذلك منها لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه قال فالجملة الفعلية بخبر فيها بالاصرين والجملة الاسمية لا يخبر فيها الا بالذي قال الا انك اذا اخبرت بالالف واللام وكان الفعل مستندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل او المفعول على غير من هوله فيصير ابراز الضمير كاهو

على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكور لالا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجابه الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا في العصام وقال بعضهم فاذا كره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واما ذكره الشر بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ في نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكور مع المؤنث فى تلك الصفة الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعل بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال للاول فانه بمعنى الجروح (وصبار) مثال للثاني فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى بجروح (وصبور) اى صابر هذا فى المذكر (وامرأة جريح) اى بجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الختنى المشكل الذى لم يحكم بذكوره ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويا) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع ولذى يستوى بان فيه هو وزن فعلى (مثل جريحى وصبرى) (و) (الشرط الخامس العدمى) (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله (بناء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة) فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكور فتل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المتفهم من هذا الشرط يعنى وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذفت التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فليل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا فى عصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكور معنى ولفظا فتحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (ويحذف نونه) (اى نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر فى التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شد) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيد الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة فتحتها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة

حقيقة لفتح السين كما في مفردة (وارضين) (بفتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حلا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى قد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كمفردة وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذها) اى بشذوذ سنين وارضين (لانثناء التذكير والعقل) اى لانثناء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانثناء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما وصفة) وقال في حاشية المصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه ، وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتام البيت « لقين بناتيبا وشيتا مراد » فان نون سنينه متعقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يحذف النون فيه متعقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله « وماذا يتنى الشعراء منى » وقد جاوزت حد الاربعين ، فان نون الاربعين متعقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والتبون والقلون ونحوها من المجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من المجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من النون وهو جمع التبة بمعنى وسط الخوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك المجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من المجموع التى ابقاها (ارضين) جمع الارض (وامثاله فن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل في شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون في امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى في تصغيره ثم قال في الشروع وكذا في سنون وتبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوز بفتحك تحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لا توها انتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح العلامة في هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق في دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الضاربة انا زيد لان الالف واللام تزيد والضارب المتكلم وهو غيره فقد مل غير من هو قوله كالسين وسوف وحرف التني قبل فيه بحث لان السين قيد التأخير كما ان صيغة المستقبل قيد ذلك وصيغة الماضي قيد التثنية فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام ضوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا ضوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل التني اسم الفاعل المدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يسم زيد لا قائم زيد وليس يوارد لظهور امكان افهام معنى الماضي من الفاعل والمفعول على ان ذلك مما اعتبره التصويرين واوجبوه كما صرح به في شرح الرضى وغيره فالقول بانه جاز ان لا يبالوا من قبيل مالا يعنيه وما استدله به من جواز اخذ اسم الفاعل المدول من الفعل المتني شاهد عليه فانه لو جاز عدم المسالة بذلك الحرف لجاز ان يؤخذ من الفعل المتني الفاعل المحصل وليت شعري لم لم يتفطن للمسئلة

وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابق بعضها على الشذوذ منها قلون
وحرون بمالم يكن في اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ودر صاحب
الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذا الخ جواب عن سؤال مقدروا كأنه قيل في صورة
النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين في
جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والشبون مع انتهاء الشرط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحلها ان الواو والياء والتون فيها
ليست للاعراب بل هي عوض عن تاء التأنيث المقدرة كافي ارض او عن الاعلال والادغام
كافي سنة وحررة وهو غابة الساجدة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقوله
(المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالمدكر الصحيح وهو شروع في مباحث النون الثاني من
الجمع الصحيح وفسره الشارح بقوله (اي الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث
صفة للموصوف المحذوف كما مر مافيه وقوله (مالحق) شروع في تعريفه وقوله
(اي جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسر ههنا ولم يفسره
تعريف المذكور المصحح للاهتمام به لبعده المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اي آخر
مفردة) اي مفرد ذلك الجمع (الف وتاء وشرطه) (اي شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعني
ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة اما صفة واما
اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فرفع (ان كان) فقوله كان
من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله
(مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (وله) حالية وله خبر
مقدم (اي لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعني
ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اي فشرطه ان يكون (مذكره)
(اي مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك
المذكر والجملة خبر ان يكون ان كان كذلك فشرطه اي يكون ذلك المذكور مما يجمع
(بالواو والتون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ
لم يجز جمع مثل صحراء وسكري وفيل بمعنى المفعول وفعل بمعنى الفاعل ومفعال
بمعنى المفعيل هذا الامتناع مذكروه بالواو والتون وانما اشترط هذا (للايلزم) اي
لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم
يجمع مذكروه بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء احمر وفعل فعلان
كهطش عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء يلزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل
حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكروه وقوله (وان لم يكن) معطوف على
قوله ان كان يعني ان لم يكن (له) (اي المفردة) يعني للمفرد الذي هو صفة وليس له (مذكره)
وقوله (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان النفي في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعني

من ان استفادة معنى النفي
لا يكون من الفاعل ح
بل من حرف النفي
النضم الى الفاعل قوله
والمصدر العامل قبل
الاخصر الاوفر والعامل
وفساده ظاهر لانه
الامتناع هو الادا الى
كون النضم تاما وهذا
مختص به لا يكون في غيره
واطلاق العامل بـ
وغيره من العوامل ملا
يصح قوله وما الاسمية
قبل تحقيقها للموصولة
وبيان انه ليس مما يختص
بالموصلات وكذا ما
ذكر في اخواته فليس
بيانا لليس بموصول في
بابه قريبا كما ظن هذا
والوجه ذاك الظن كما
صرح به المصنف قائلا لكان
في المبنيات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له باب
برأسه وبين في ضمن
الموصلات كما بين ما
وافق اسم الفعل في اللفظ
من المبنيات في اسماء
الافعال كباب بخار وباب
يا فساق وباب يا قظام ولو
قصدا للاختصار ورواية
الناسبة اللفظية لكان
القياس يقتضي ان يجعل
ابوابا برأسها قوله فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم
الخ اورد عليه انها قد
تكون مصدرية وقد
تكون زائدة ايضا قوله
ربما تنكره النفوس
ويجوز ان تكون كافة
قل من المصنف انه قال

ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والتون كافي حراء وعطشى وقال
 المصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفردة مذكر اصلا لان
 ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو
 والتون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النقي والاثبات مع انه لا تنافي
 في مثل هذا اذ يراد به لفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اي فشرط صحة جمعيته)
 تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية بمعنى ان لم يكن
 لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيته شئ عديم وهو (ان لا يكون) ذلك المفرد
 (مجردا عن تمام التانيث) (كالحائض) فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه
 مجردا عن تمام التانيث لا يجوز ان يقال في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه
 طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى
 من ثبت له الحيض والطمث في الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة لا تختص بزمان
 دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الان او غدا بخلاف حائضة
 بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة طامثات فانها اذا كانتا
 بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل
 في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل في جمع
 حائض ايضا) يعني الذي يغير التاء (حائضات لزم الالنباس) اي التباس الصفة التي
 لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث
 بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصان مشابهة للفعل واذا اعتبر
 فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابها للفعل ويجمع على حائضات والحاصل انه
 اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لاجمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع
 الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذي يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف
 بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اي قوله والامعطوف (على قوله ان كان صفة)
 وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه
 لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله
 (اي وان لم يكن المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامر كمن حرف الشرط ومن الحرف
 القائم مقام الجملة بقريته المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضرب عنه اي ان كان مفردة
 اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاوثاب فاعله تحته
 اما راجع الى مصدره كما قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع الى المفرد وتفسير الشارح له
 بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثاني فمحذوف
 المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول مطلق مجازي اي جمع جمعا مطلقا
 وقوله (اي من غير اعتبار الشرط) تفسير لمطلقا يعني ان صحة جمعية هذا النوع

(بالالف)

ان النواة اختاروا كونها
 موصوفة لثلاث يلزم
 حذف الموصوف واقامة
 الجار والمجرور مقامه
 يعني من الامر وذلك
 تليل الا بشرط تقدمها
 ثم قال النافل والاولى
 ان يقال ان النواة
 اختاروه ولاستغنائها
 من تكلف من حذف
 المبين او تفهين تنكره
 يستدعي كلمة من او الحكم
 بزيادة من اوجملها
 للتبعيض والتبادر منه
 البيان بعد كلمة ما وقوله
 فرجة جملة فعلية حالية
 منطوقة بالامر وعبرة
 المص هذه والموصوفة
 محذولة ربما تنكره
 النفوس من امر فتكره
 جملة واقعة صفة لما كان
 قيل رب شئ تنكره
 النفوس من الامر
 ولو قيل ان هذه هي
 التي في قولك ربما زيد
 قائم لكان مستقيما وهي
 الهيئة لدخول رب على
 الجملة وانما استحسن
 ذلك اجراء لرب على
 بابها الكثير ولما يلزم
 من حذف الموصوف
 واقامة الصفة مقامه
 وهي جار ومجرور لان
 قولك من الامر صفة
 على هذا التأويل على
 معنى تنكره النفوس
 شيئا من الامر وما
 ذكره القائل من
 حذف المبين والزيادة
 ليس مما يلتفت اليه
 والوجهان الآخران
 صرجو طان كما اشار اليه
 الشيخ الرضي حيث قال بعد

بالالف والتاء ليست بمشروط بشر وطلحة مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكروا ان لا يكون
 مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزيئات في جمع طلحة) اى الذى تأنيته لفظى (و) في جمع
 (زيتب) اى الذى تأنيته معنى ثم نقل الشارح اعتراض الرضى للمصنف في قوله مطلقا
 فقال (و) في شرح الرضى ان هذا الاطلاق اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه
 مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة في بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بناء مقدرة) يعنى
 المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوها من الاسماء التى تأنيها غير حقيقى لا يطردها)
 اى في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات
 (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى في تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع
 (كالسموات) في جمع السماء (والكائنات) في جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا
 على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفي تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس
 بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها
 مؤنثا وقوله (ولا ظاهر العلامة) كزرة وسلمى بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها
 ليس ظاهرا علامتها فيه كافي طلحة قوله ولا ظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه
 وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوها كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد
 قوله والكائنات والشمالات في الرياح فحصل مراد الرضى النقض لكلام المصنف يعنى ان
 قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده
 بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشرط المذكور يعنى انها جمع مطلقا من غير
 اعتبار شرط من الشرط المذكور في الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه
 سماعيا او غيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشرط المذكور لخلص من الاعتراض والله
 اعلم ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع في تعريف النوع
 الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا
 وهو النوع الثانى من المجموع (ماتعبر) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة
 ان يكون مجهول المضارع من غير تغيير والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه
 ماضى معلوم من تغيير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ماضى صوف
 وتغير صفة فعلى والنسخة التى اختارها الشارح بكون قوله (بناء واحدة) مرفوعا على انه نائب
 فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره
 الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا
 بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بذيت بهما بناء مستأقفا لمفرد صار
 كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضمت اليها اثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى غير
 المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد
 الجمع بتغيير ما انتهى فلما اراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المصنف بالتغير المذكور في تعريف

نقل كلامه المار ذكره ولا
 يمنع ان يكون من متعلقة
 بتكره وهى لتبويض
 كالى اخذت من الدراهم
 اى من الدراهم شيئا
 فكذا ههنا متاء تكره
 من الامر شيئا ويجوز
 ايضا تضمين تكره معنى
 تشتر وتقبض والقول
 بان له فرجة جملة فعلية
 حالية متعلقة بالامر كما
 يرى والصواب ما قاله
 الرضى من ان قوله
 فرجة صفة الاسر لان
 اللام غير مقصده ولقد
 ذكره بعض اصحاب
 الحواشى فظن الناقل
 انه يتكلم من عند نفسه
 فاجترى على رده بما يرد
 على نفسه قوله وصفة
 نحو اضربه ضربا مالى
 ضربا مالى ضرب كان قبل
 اوضربا حقيرا او عظيما
 او نوع ضرب فان
 التوصيف بما اما
 للتعميم والتعظيم او التحقير
 او التوهية ويتفاوت
 معناها بحسب المقامات
 واختيار المصنف كون
 ماضية اسبغ لاحرفية
 وفيه انه اذا كان حرفا
 لا يكون صفة وايضا
 المعنى المعبر فى صورة
 الاسمية ما ذكره فى
 الشرع لا غير قال المصنف
 والصفة كقولك اضربه
 ضربا مالى ضربا اى
 ضرب كان وهذه عند
 بعضهم حرف للقليل
 قوله الا فى التامة
 قيل من الباحث

جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحثية معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يحمل الشيء الثاني غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحد بل تغير (لتغير بناء واحد بل حقوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذي حصل تغير واحد محذوف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحد بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحد ايس التغير الذي عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينتقض جمع السلامة معنا (بمثل مصطفون) من الجموع السالمة التي يكون آخر مفردا بالالف المقصورة او بالياء المكسور ما قبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى في مثله (يلزم) اى يحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدين لاقبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحمل على المتبادر نظيره الذي هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان في جمع التكسير (ومن حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان في جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا بهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم اراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم في قوله) اى في قول المص (بتغير ما) اى حيث وصف التغير بما فالوصف بالتغير هنا وتركه في تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر في التعريف لانه لما حمل التغير هنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتبارى كالفلك مع ان امثاله داخلة في جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير في تعريف المكسر ايس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد في الاول متغير حقيقة

المهمة التي لا ينبغي ان يدهه الناظر في هذا المقام ان من في وجودها لذوى العلم ولا تقع على ما لا يعلم الاثليا وما لا يعلم الاقليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد في السؤال من صفة وللجهول مهية وحقيقة ومنه مهية الشيء وهو في الاصل مائة نسبت الى انظر ما والهمزة تزداد في ثنائي مقصورا اريد به نفسه فيقال لفظه ماء ولان قلبت الهمزة هاء او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة واحدة كذا في الرضى ولا يخفى ان امثال هذه المباحث وان كانت من المهمات لكنها ليست من وظيفة التوحيين فالقول بانه لا ينبغي ان يدهه الناظر في هذا المقام ليس كما ينبغي قوله واجب بان اى الواقعة هذا لا يراد ودفعه كلاما من كلام الرضى فانه قال واى تقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المص هنا بل جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله رأى ان الصفة في الاصل استهفامية لان معنى برجل اى رجل اى برجل عظيم يستل من حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت من الاستهفامية الى الصفة هذا كلامه وانت خير بان

بكسر راءه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله واسكان الفاء وادخال الف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا بالتغير في بناء واحده (كفلك كاسر) من انه داخل في مطلق الجمع ولما يصدق عليه تعريف النون الاول ان يكون داخلا في النون الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال اعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فهنا لما لم تكون داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه في الثاني اعنى بالنسبة الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في المعصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور لدخلة حيث عرض للقاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحیح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعترف بتعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الواجه اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما ريد في الاول بقرينة المقابلة فال تعريف الاول ما غير بالحاق الزوائد المخصوصة وما ك الثاني ما غير بغير الحاق المذكور ثم قال لا حاجة الى التكلف في اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما يطرأ على الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤ ماى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا ثم شرع المص في تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح والصحيح هو الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء الذسبية اشار الش الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو انتهاء (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد التي بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن الفعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به الوزن لم يصح الحمل عليه لامغايرة وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر

الزخشرى ايضا جمل اى
كن ولم يعتبر صورة كونها
صفة قوله وهى ممرية
بالا تفاق وحدها لا بعد
ما قبل نص المص بقوله
وحدها على رد اعراب
الذان وذو الطائفة وقد
ضبح الشارح رحمه الله ما
قصده بجعل بيانه مخصصا
بما هو المتفق قوله ولم
يستثنى الموصوفه لبنائه
مثل يا ايها الرجل كما
استثنى التى حذف
صدر صاتها الخ فيه
نظرا ما اولافلان بيان
اعرابها لم يكن مطلقا بل
بالنظر الى الموصولات
كأيد عليه قوله وحدها
فلا يصح استثناء الموصوفة
واما ثانيا فلان بناء
الموصوفة ليس بوقوعها
متادى بل وجه بنائها
ما ذكره المص في الايضاح
والذكر كلامه شامله
ولغيره زيادة البيان
قال رحمه الله اى ممرية
في الاستفهام والجزاء
مبذلة في الصفة منقصة
في الصلة الى معرب ومبنى
فاما امرأها في الاستفهام
والجزاء دون بقية
الاسماء الاستفهام
فلانهم لم يستعملوها
الا مضافة والاضافة
من خواص الاسماء
فقوى امرأ الاسمية فيها
فردت الى اصلها في الاعراب
واما بناؤهم لها اذا
كانت موصوفة فلانها

في قوله (وافعلة) اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف)
 (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع)
 (الصحيح) عطف على ما قبله ايضا وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع فلة (مذكرا
 كان) ذلك الصحيح (كسليم او مؤنثا كسلما) وفي شرح الرضى ان الظاهر اى (الراجع
 انهما اى جى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصحان) اى جمعا
 السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر ان جى السلامة موضوعان لمطلق الجمع
 من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحا للقلة والكثرة (وما عدا ذلك)
 وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان)
 اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق
 على ما) اى لعدد الذى (فوق العشرة الى ما لا نهاية له) فيرتقى جمع الكثرة ثلاثة وعشرين
 وزنا . فعل . كحمر . وفعلان . بضم الفاء كغفران جمع غفيرة وبكسرهما كغلمان جمع غلام
 . وفعل . كجرى بفتح الفاء . وفعل . بكسر الفاء وفتح العين كغرف جمع فرقة . وفعل .
 بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم . وافعلا . كاولياء جمع الولى . وفعل . بضم
 الفاء وتشديد العين كحيض . وفواعل . كصواحب . وفعل . بضم الفاء كجلى . وفعل .
 بكسر الفاء كرجال . وفعل . بضم الفاء وفتح العين كغرف . وفعلة بالفتحات كبرة
 . وفعائل . كترائب . وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة . وفعالى . بفتح
 الفاء كيتامى . وفعلة . بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنة جمع القرط
 . وفعل . كعبيد جمع العبد . وفعل . بضم الفاء كوجوه . وفعلاء بضم الفاء وفتح العين
 كالظرفاء . وفعل . بكسر الفاء كضرار . وفعالى . كمعاني . وفعالى . بضم الفاء كاسارى
 ولما جاز استعمال احدهما مكان الاخرى في السعة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما)
 اى كل واحد من القلة والكثرة (للاخر) لا في الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر)
 يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة في الكبير مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل
 ايضا اللفظ الموضوع للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء)
 فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل في القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود
 لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القراء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ وقروء
 كفلس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن
 كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا
 لم ينحصر فيه الجمع والافهوه مشترك كاجادل ومصانع انتهى ما نقله وقال بعضهم ان الفرق
 بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها فكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة
 بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة الفتازانى

غير مضافة واما الموصولة
 فلاها اذا كانت صلتها
 تامة فالامراب وعلت كلمة
 الجزئية والاستفهامية
 وان كانت صلتها معذوفة
 الصدر فالبناء افصح
 كانهما لما تضمنت معنى
 الجزء صارت محتاجة
 الى امر آخر من وجه
 آخر فقوى شبه الحرفية
 فيها فبنيت والوجه
 الآخر انها امرت
 لاجل الاضافة على ما
 قرر في الاستفهامية ولم
 يعتد بهذا التضمن كانه
 جعل حذف من غير
 تضمن كقولك من قبل
 ومن بعد في الوجهين
 جميعا فانها اذا تضمنت
 المحذوف بنيت وان لم
 تضمنه امرت وبنائها
 الافصح وكذلك ههنا
 هذا كلامه واذا تحققت
 وجه النظر الاول مررت
 ان السؤال بالموصولة
 لا يبيح حق يحتاج الى
 دفعه قوله فا مبتدأ
 وما بعده خبره او
 بالمعكس قال المص وفيما
 اذا وصفت وجهان
 احدهما ان يكون ذا
 بمعنى الذى فيكون
 التقدير اى شئ الذى
 صنعت فلا يكون مالا
 مبتدأ لتندر ان تعمل
 الصلة موصولة او يميل
 جزء من الخبر الى مبتدئ
 ويكون ذا بمعنى الذى في
 موضع رفع خبرها قوله
 ما كان اى اسم كان قبل
 الظاهر اى اسماء ثم قبل

في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكسرة انتهى فدل كلامه
بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بال عشرة فادونها
وجمع الكسرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات واقول فعل مراد العلامة من ما ذكره في التلويح من عدم التفرقة به مسلك
الاصوليين وما ذكره بعض التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والله اعلم ثم شرع
المصنف في بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم (المصدر) وهو اللغة امام مصدر ميمي
بمعنى الصدور او اسم مكان وفي الاصطلاح (اسم الحدث) وازداده الاسم الى الحدث
من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة
كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد او تضمننا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث
ومن النوع والعدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد
الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعنى اى المصنف) (بالحدث) اى المذكور
في تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى فاعله (سواء مصدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك
الغير (كالضرب والمشي) فانها صادران عن الضارب والمشي (او لم يصدر عنه كالطول
والقصر) فانه اذا قيل طال زيدا وقصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائما به لا بمعنى
انهما صدر عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى
وسياحه ليس يحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في العصام
وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوي
سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الافعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر
هنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذا لاشتقاق مع ان قوله اسم
الحدث شامل له اراد ان يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد
بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح
فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للإشارة الى ان المراد بجريان
الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيده) اى لذلك الفعل
(او بآثار النوع او عدده) اى لنوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوسا) وهذا التأكيد
(وجلسة) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وجلسة) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به
مبتدأ او موصوفا او ذاحال او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على
الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على
المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم
الفاعل على الفعل بمعنى موازنه اياه في حركاته وسكناته فيقال الناصر مثلا جار على

ومن حق اسماء الافعال
ان لا يكون لها اعراب
كلامى والا صواب
هي مرفوعة المحل
بالابتداء فهو مبتدأ
وقاعله سد مسد الخبر
كما في قولنا اقام زيد
وهذا هو الذى اختاره
المصنف في ابضاح الفصل
وان فاته بيان المبتدأ في
هذا الكتاب ولا يذهب
عليك ان الظاهر خلاف
ما ادعاه ظاهرا الا ترى
الى قوله كان وكان
القائل وقع فيه من قوله
اسماء الافعال ولم يدركه
من قبيل المجرورات ما
اشتمل على علم المضاف
اليه وبيان الاختلاف في
ان لها حظا من الاعراب
ام لا مالا يليق بشان
التخصرات بقوله وان
قائه بيان المبتدأ في هذا
الكتاب كما ترى وقد
ذكر هذا الاختلاف
الشرح وبين القولين فيه
بيان افيد من بيان
الابضاح قوله وفعل
بمعنى الاسم المشتق من
الثلاثي قبل يعنى من
الثلاثي صفة الامر بتقدير
المشتق وتقدير الكائن
اعرف ويصح ان يكون
حالا من ضمير بمعنى الامر
اى كائنا من الثلاثي ولا
يخفى ان كون الشيء قياسا
لا يقتضى ان يجزى من كل
لفظ في كلام العرب بل
يقتضى ان لا يجب التوقف
في اخذها على السماع فلك

ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيذا
له او بيانا لنوعه او عدده ولما كان المراد هنا هو المنى الاخر ففسره به وما يجب ان يعلم
ايضا ان كلاما من هذه المعاني مشهور عندهم في مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام في التعريف
وانما يلزم لو لم يكن مشهورا في واحد منها كذا في العصام ولما اعتبرت في هذا الجريان امران
احدهما ان يشتق منه الفعل والثاني ان يقع بيانا خارجا عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد
الامر من المتعبرين او كلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (قتل القادرية والعالية) اى بما وجد
في آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذا ان المقتلان مثال للاسم الذى يوجد فيه
كلا الامر من المتعبرين لان القادرية وامثاله بما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الافعال لكون
اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله ويحاله) معطوف على قوله قتل
القادرية اى من المصادر التى لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال وحي او ال يويل وقوله
(مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل
منها فقوله قتل القادرية مبتداً وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى قتل هذه الاربعة من
النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحويين لانعدام الامر من النوع الاول
والانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان
مثل ويلاله ويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثاني من الامر من
المتعبرين لكن لما يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين
لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعتراض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع
لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بل يجوز بهذين المثالين في
مثل العالية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على
حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا
مطلقا فبرده قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل
وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجه انه يمكن
ان يحجب عنه تخيير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا
في كلامهم واستعمالهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو
العالية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم
عالية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر
يحكم عليه بانه قياسى شرع المرص في بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال
(وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر
حال اما من الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز تأويله
بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كاستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من
الضمير المجزوء في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع

ان تأخذ من كل فعل وان
لم تسمعه من العرب فتكون
فقال قياسا يقتضى ان
يصح لك ان تأخذ قوام
من قام وان لم يجزى فلا
ينافى كونه قياسا هدم
سماع قوام بمعنى قام على
انه يصح ان يكون المراد
بكونه قياسا ان يناءه
وكون يناءه على الكسر
قياسا غير متوقفين
على السماع ولا يستراب
في بعد امر الحالية
وتقدير المشتق احسن
من تقدير الكائن لان
المبادر في امثال هذا
المقام كون من سلة
للاشتقاق مع ما في تقدير
الكائن هناك من هجنة
التكرار وقوله ان يكون
القياس قياسا الخ شديد
لاغبار عليه واما قوله
على انه يصح ان فليس به
لتعني المراد وظهور
امتناع ما ذكره قال المص
معنى كونه قياسا ان كل
فعل ثلاثى فلك ان تنفى
منه فقال بمعنى افضل
كقولك زال بمعنى ازال
وضراب بمعنى اضرب
وتراك بمعنى اترك قال
ولو قيل ان هذه الصيغة
من الثلاثى فعل امر
لم يكن بعيدا لانها
جرت من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة
افضل ولكنه لم يقله احد
منهم لما راوا فعال من
صيغ الاسماء ولما راوا
دخول الكسر فيه مع
تجنب العرب من ادخال

فعلى التقدير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من ثلاثى المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للإشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذوسماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب الصرف يبنى فى المراح وغيره على مذهب سيبويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ او لم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه امام مفتوح نحو قتل او مكسور نحو فسق او مضموم نحو شغل وان كان بزيادة شئ فذلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء امام مفتوح نحو رحة او مكسور نحو نشدة او مضموم نحو كدرة وان كانت الفاء فالفاء ايضا امام مفتوح نحو دعوى او مكسور نحو ذكرى او مضموم نحو بشرى وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا امام مفتوح نحو لىان او مكسور نحو حرمان او مضموم نحو غفران وفى هذا القسم وزن آخر الحلقى به وهو نزوان بفتح النون والزاي وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ او لا فان كان الثانى فالفاء امام مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب او مكسور نحو خنق ولم يحى مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لا غير نحو صفر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لا غير نحو هدى اذ اصله هدى وان كان بزيادة شئ اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يحى منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان يكون فيه مدة اما الالف او الواو والياء فان كانت الفاء معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب او مكسور نحو صراف او مضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فذلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة او مكسور نحو دراية او مضموم نحو بغاية ولم يذكره سيبويه اندرته وان كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا اما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء اما مضموم نحو دخول او مفتوح نحو قبول ولم يحى منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى فذلك الزيادة هى التاء ولم يحى الامضموم الفاء كصبوبة وان كانت المدة الياء فلم يحى منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون الا مفتوحة فاما مع زيادة شئ آخر او لا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح نحو مدخل او مكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادرا ان ايضا وان كان مع زيادة شئ فذلك الزيادة هى التاء بحكم الاستقراء وعينه امام مفتوح نحو مسعادة او مكسور نحو محمدا وقوله (ومن

الكسر فى الافعال قوله واما فى الرباعى فاقفوا على انه لم يأت الانادوا وهو قرقر بمعنى صوت من التصويت ومرطار اى تلاهوا اياهما الصبيان بالمرعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقر حكاية الصوت الرعد ومرطار حكاية صوت الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافى فى حكاية الاصوات ان لا تخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قارقارو ومارطار وارتضاء الرضى وعند الاخفش فلال اسرا من الرباعى قياس فعنى قول الشارح لم يأت الا نادرا ان اسم الفعل بمعنى الاسم لم يؤخذ من الرباعى الا نادرا الا ان فعال بمعنى الاسم لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الاسم لم يأت من الرباعى وانما الاقنى ما ذكر من قرقر ومرطار وليس فعال قوله وفعال مصدرا معرفة لما كان من المبنيات ما يوافق فقال فى الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل فى الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلاثة ضرب ما هو مصدر معرفة كالفجار وما هو فى معنى الصفة مثل يا

لساق ويا خبات وباه هذا
ان البابان منبذان باتفاق
لشأنهما فقال القدي
هو اسم الفعل من حيث
العدل ومن حيث الزنة
اما العدل فلان فجار
معدول عن الفجور
او الفجرة وفاسق معدول
من فاسقة واما الزنة
فلا تافهما معاني بناء
فقال والمغرب الثالث
وهو ما وضع علما للاعيان
مبنى في لغة اهل الحجاز
مشابهة ما تقدم في العدل
والزنة وهذا العدل
وان كان تقديره اذ
ليس لنا قاطبة وظالبة
عدله انها تحقيقا انما وجب
المسير اليه للعلم بانهم
لا يتنون الا مانع من
الاهراب ولا مانع يمكن
صوى ما قدر ملزم المصدر
اليه وهو مغرب في لغة
بني تميم اهراب مالا
تصرف لاما كان آخره
واء فانهم يوافقون
الحجازيين في بناءه الا
الليل منهم فانهم يسمون
الاهراب في جميع الباب
وهذا جملة ما ذكره
المصنوع واختاره ووردناه
تسهيلا وتيسيرا قوله
ومن اراد الاطلاع
عليه فليراجع اليه ولقد
سبق منا تحقيق المقام
في مباحث غير المنصرف
فعله على ذكر منك قوله
مؤناسة علما وذكره
لتنبيه الخ قبل فان قلت
الاظهر انه احتراز من
لظام اذا سمي به مذكرة فانه

غيره) حال من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اي وهو حال كونه من غيره وفي نسخة
في غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن في قياس لكونه مأولا ايضا بمعنى المفعول
اي مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثاني وعطف قوله قياس سماع لعدم تقدم
المجرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للفرأ فانه
لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده كذا في المغرب (اي غير الثلاثي المجرد
يعني) اي يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثي المزيدي والرابع المجرد) الرابع (المزيد
فيه) (قياس) (اي قياسي كما نقول) ولما اكنفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله
كما نقول اراد ان يفسر مراده فقال ان مراد المص من القياس انه يجوز ذلك ان نقول
يجوز (كل ما) اي كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر (على افعال) اي ما يكون
على وزن افعال (فصدره) اي فيصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة
(وكل ما) اي كذلك نقول كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر يكون (على)
وزن (استفعل فصدره) يكون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ما هو مصدر غير
الثلاثي (مثل اخرج اخرج واستخرج استخرج) اي نقول اخرجا في مصدر اخرج
واستخرجا في مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف)
اي نقول كذلك في سائر المصادر التي هي مصدر غير الثلاثي من الاوزان التي حفظتها بها
في فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع في بيان كونه عاملا
فقال (ويعمل) (اي المصدر بالقطع) اي يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له
اول فعله وانما يقيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيبحثان وبين هذا القسم لان في هذه
المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط
دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اول فعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
مفعول مطلق تشبيهي اي ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذي يناسب المصدر
وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة هي مناسبة الاشتقاق اي فعله الذي يشتق
ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل
اي حال كون ذلك الفعل الذي اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو
اعجبني ضرب زيد عمر امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذي هو الماضى لكونه
مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك
المصدر رفع محل زيد الذي هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمر الذي هو مفعوله وقوله
(و) طائفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه
معطوف على قوله ماضيا (اي غير الماضى) اي حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله
(مستقبلا) تفسير للغير اي مستقبلا (كان) اي ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال
(نحو اعجبني اكرام عمرو خالد اغدا او الان) يعني ان قيده بقدا يكون مثالا للمستقبل

وان قيده بالان يكون مثالا للحال فان الا كرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغيره كان عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالان يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعني ان علة عمل المصدر كعمل فعله (للمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (للاعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة في عمل المصدر (لما يشترط فيه) اى في المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط في الماضي وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان في اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشاهين للفعل الماضى معنى لالفاظا وللماضى لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسر الش بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المص من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشر وطبان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا اصلا) اى صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمر اصرافا (فسيجي حكمه) فلا يدخل في العمل القطعى وما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعده هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيذا او بياناً للتوابع او العددا وما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما في المصام نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثتهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يحجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ مما) اى ومعمول من معمولات التى وقعت (في حيزان) اى في مكان هو من الامكنة التى بعدان مصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظان المصدرية (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (اعجبني عمر اضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عاملة الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان الموصول حق الصدارة اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المأول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل للملازمة اليه

ليس علما مؤثنا لك هو علم مؤثنا لان الزائد على التثنية لا يخرج بتسميته مذكر من التأنيث بئى ان الاظهر انه اجترأ من ذهاب اذا جعل علما مذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤثنا للاصناف ينتقض بذهاب اذا جعل علما مؤثنا فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما فى الاصل وصفة من غير نقل من غير العلم وحيث يتم كلام الشارح ايضا ان قيده مؤثنا ليس للاحتراز ولا يخفى ان التردد فى ذلك ناش من التردد فى المسئلة وعدم اتفاقها فان الكلام فى الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤثنة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا فكيف يصح ايراد ذلك ولقد صرح المص بان قيده مؤثنا لتثنيته على انه لم يقع الا كذا قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان قبل بل على لفظ العرب وفساده ظاهر قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هى عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قبل قال الفاضل الهندى لانه ح اسم لا صوت وبه يشرح قول الشارح وهو بهذا الاعتبار ليست باسماءه وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه

في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الا الجانب وانه معمول ضعيف يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدر والعامل فيما ذكر من الاليتين ونحوهما كذا في الشرح اللب وابشار اليه العمام ثم شرع في بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته والظرف الاتي وابشار الشارح بقوله (اي معموله) الى الاول يعني ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعني لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضر اي لا يضر معمول في المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه الثاني يعني او لا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اي نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لو اضر) دليل لعدم جواز الاضمار يعني انه لو جاز ان يضر الفاعل (فيه) اي في المصدر المفرد (لا يضر في النفي والمجموع) اي للزم ان يجوز اضرار الفاعل في مثنى المصدر ومجموعه يعني في لفظ ضربات قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضرار في واحد من الفعل والفعل والصفة يجوز الاضرار في مثله وجمعه لكن الاضرار في مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضرار اذا كان جائزا فيهما فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين في صيغة واحدة احدهما (نظر الى المصدر) الاخر نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احدهما ان ثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان ثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان ثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضرب او ضربوا (وكذا اي كان كالفعل) في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اذا ما وقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مفعولة قوله (لا يلزم) جواب لما اي لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اي في المذكورات من الفعل وغيره الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيين والجمعين لانهم مقصودون بالنظر الى الفاعل ما ذكرتم اشارة بقوله (بمخلاف المصدر) اي المقدمة الاولى يعني ان ثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اي للمصدر (في نفسه) اي في معناه الذي يدل عليه بالمطابقة (ثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدتين الواقعتين المختلفتين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضرار بالاستتار لان الاضرار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضرار بالبارز جائز كما في نحو ضرب زيد فاجاب عنه باننا لانسلم ان كلام المصنف حال عن هذا القيد فانه لا شبهة (ان الاضرار) اي الذي دل عليه قوله لا يضر مقيد بقوله (فيه) والاضرار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم) يعني وان لم يدل مطلق الاضرار

(على)

لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد غيغ ويقال قال زيد غاي فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المتى من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال بردانه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعرف الاصوات يشمل كلها وباعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكمه صوت او صوت به لهما من وكله من عدم التدبر اما نظره الاول فلان المراد بالحكم عليه بانه اسم في

على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير بارزا كما سبق في ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هاء فيكون التعبير بانه مضمرا فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل في باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قبل قوله لا يضر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدثه) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذه القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضر (مثل ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخر اجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعديل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعديل بحثا اما اولا فلان يمنع قياس تنبيه المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع في التنبيه والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجرى في التأكيذ واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذا كلام في الاستتار انه لا بد من علامة في استتار ضمير المتنى والمجموع ولما اتحد في الصفة اكتفى بتنبيههما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فرفع لزومها واستداليه اسم الفعل والحاصل ان التعديل العارى عن هذه المنوعات ما عطل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضع فلا يحتاج الى امر الحكمى انتهى ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير الاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للمعنى الخارجى والقريبة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذکور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالاتى وقوله (لا مظهر او لا مضمرا تفصيل للذكر او عدمه) لا يلزم ذكره حال كونه مظهرا او حال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضر فيه (نحو اعجبني ضرب) بالتثنية زيدا فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل غير مأخوذة في مفهومه) اى في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة

هذه الصورة لا صوت
افادة ان المراد ح لفظه
على ما صرح به المص حيث
قال فان وقع شيء مركبا
من هذا الباب فانما قصد
به اللفظ كقولك نخ
صوت البعير وفاق حكاية
صوت الغراب وتقول
قلت فاقى وقلت نخ وتقول
نخكى صوت الغراب بفاى
وبناخ البعير بنخ فلا
يكون من هذا الباب
والعجب من القائل كيف
اجترى على الحكم بانه
صوت ايضا فانه لو كان
كذلك لكان قد ضرب
في قولك قد حرف
وضرب فعل ماضى من
الاصوات وقد تكلم في
اثبات مطلبه بما لا يتكلم
به من له ادنى مسكة
واما نظراء الثانى فلان
الهندي انما اتى بالوجه
الثانى حيث قال وايس
المراد به اى بقوله كل
لفظ حكى به صوت
حكاية الصوت في نحو
فاقى صوت به الغراب
لانه اسم لا صوت
ولا سواء القسمين من
حيث يقال ايضا صوت
اناحة البعير فيصير
القسمان قسما واحدا
لا فادة انه لو كان المراد
ذلك المعنى لكان قوله
او صوت به البهايم حشا
يجب حذفه واما ما زعمه
حقا فقد عرفت بطلانه
مما سبق من كلام المص في
ابطال النظم الاول ومما
ذكرناه في شرح كلام

الهندي ودعوى التصور
 مثبتة لما عنده من
 التصور قوله يعني مثلا
 قبل الاولى ان يجعل
 ذكر البهائم للتمثيل حتى
 يشمل الطيور وغيرها
 بل يشمل التمثيل للتمثيل
 ليشمل دواعي اخرى
 فتصويت به من قضاء
 فحجب او تسكين توجع او
 تخفيف تحسر فيشمل
 القسم الاول ايضا
 بتكلف واحد لا يدمنه
 لغيره دخول هذا
 القسم واما ما وجه به
 الشارع افتقاء للفاضل
 فهو على ما ترى قدح
 ما كدروا خذ ما صفا ولا
 يحق على اصحاب البصائر
 ان هذا مما لا سبيل
 اليه ثم نقول الظاهر
 من كلام المص انه لم يذكر
 الاثم على سبيل التمثيل
 فانه قال بعد تحقيق المقام
 ومن جعل نخ وبابه مما
 يصوت به للبهائم من
 اسماء الافعال فهو
 مخفى لانه يحكون معنى
 الامر فيؤدي الى ان
 يكون طالبا مما لا يقل
 امتثال الامر بالخطاب
 وذلك مما لا يصدر الا
 عن غفلة هذا فلا وجه
 لادراج الطيور وغيرها
 فيه فالوجه ان
 يكون ذلك محولا على
 المقابلة كان بعضهم حمل
 صوت التوجع والتعجب
 ونحوهما عليها ونسبهم
 الشارع قدس سره ونحن
 لا نقول بذلك لان
 المص قد اعتبر الوضع في

في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسألة اخر للمصدر
 بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اي اضافة المصدر (الى فاعل) كما يجوز عدم
 اضافته بان يكون منونا مضافا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه
 حال كون المصدر منونا نحو ما عجبني ضرب زيد بتونين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه
 حال كونه مضافا الى فاعله بغير تونين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في
 اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احدا الامرين هو القسم الاول كما قال (مع
 ان اعماله) اي اعمال المصدر (منونا) اي حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون
 يعني مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اي لان المصدر (حينئذ) اي حين كونه منونا
 (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة
 قوة المشابهة حين كونه كذلك يعني انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع
 النون (نكرة ومشابهة للنكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة لان الفعل يدل على حدث
 نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التونين منصوص
 بكتارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس)
 وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته
 معرفة باضافة الى المعرفة وهذا ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا
 خلاف ما صرح به الرضي فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك
 تابعا للفظه وجاز جملة تابعا لمحلله ايضا عند الأكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
 يعني اذا اضيف المصدر الى معموله الاشراف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معموله
 مرفوعا وهذا يقتضي عدم الاضافة ثم قال وجاز جملة تابعا لمحلله ايضا يريد به ان جعل
 المصدر تابعا لمحلله المعمول الارجح بان يكون مرفوعا المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو
 كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند أكثر النحاة وعند أكثر الاستعمال وقوله
 عند الأكثر يقتضي ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح في الاستشهاد مثلا بنحو
 قوله تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه في هذه الآية مضاف باقتراف القراءات
 والله اعلم ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسألة اضافته الى غير الفاعل من
 معمولات فقال (وقد يضاف) (اي المصدر) (الى المفعول) اورده هذه المسئلة بقدر يكون
 اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقيد شموله لجميع
 المفعولات اشار الشارح الى عمومها بقوله (سواء كان) اي ذلك المفعول الذي اضيف اليه المصدر
 (مفعولا به او) كان (ظرفا او) كان (مفعولا له) (وقوله على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة
 الى قلة هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كعرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاذ) مثال
 لاضافته الى المفعول به وهو اللص و فاعله الجلاذ بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة) مثال
 لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له ولما فرغ من بيان

ما كثر أعمال المصدر فيه شرع في بيان ما قل فيه أعماله فقال (وأعماله) (أي أعمال المصدر)
 وقوله (ملتبساً) للإشارة إلى أن قوله (باللام) حال من الضمير المجزور في أعماله وإلى أن
 البناء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله (أي بلام التعريف) لتلايظن أن المراد بها هي اللام
 الجارة أو الابتدائية وقوله (قليل) خبر لقوله وأعماله يعني أن استعمال المصدر المعروف باللام
 عاملاً قليل وقوله (لأنه) دليل لقلة أعماله في هذه الصورة يعني وإنما كان أعماله قليلاً حين
 التباسه باللام لأن المصدر (عند عمله) أي عند كونه عاملاً ليس من ذاته بل هو (مقدر بان) أي
 المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني أن معنى قولنا أعجبنى ضرب زيد هو أن يضرب زيد حتى
 تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضي أن لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فإذا دخل
 ضعيف العمل وإذا كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على أن) المصدرية حال كونها
 (مع الفعل) يبنى أن لا يدخل أي لام التعريف (على المصدر المقدرة) أي على المصدر الذي
 قدر بان مع الفعل ثم انه لما توهم من أن مقتضى هذا الدليل وأن اللام منه أن لا يجوز أعماله
 أصلاً ومقتضى لفظ القليل أن يجوز أعماله وأن كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن
 جواز ذلك) أي أعماله مع اللام (على قلة فرقاً) أي ليحصل الفرق (بين شي) وهو أن مع
 الفعل ههنا نحو أن يضرب (وبين المقدرة) أي وبين المصدر الصريح نحو الضرب قال
 أن يضرب أصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للأصل وهو غير
 مرضي عنده ثم قل وجهاً ضعيفاً في زعمه فقال (قليل لم يأت في القرآن شيء من المصادر
 المعروفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله وضعف التكاية
 أعداءه فان التكاية مصدر معروف باللام وقد عمل في أعداءه كذا في الواقية (بل قد جاء) أي
 في القرآن (عاملاً بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق
 بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه ثم شرع في النوع الذي يكون العمل للفعل فقط فقال
 (فان كان) (أي المصدر مفعولاً) (مطلقاً) ولما كان قوله مفعولاً مطلقاً شاملاً لما يأتي
 من كونه بدلاً من الفعل مع أن حكمه مخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفاً) أي وأن كان مفعولاً
 مطلقاً محضاً وهو أن يكون (من غير اعتبار بداله) أي كونه بدلاً (من الفعل) فانه إذا اعتبر
 كونه بدلاً من الفعل لم يكن مفعولاً صرفاً بل يكون حكمه ما سيذكر وأما أن كان صرفاً
 (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز أن يكون) أي العمل (للمصدر) احتراز عما سيجي
 من تجويز أن يكون له أو للفعل وقوله (إذا لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل
 يعني وإنما لم يجز أعماله مع وجود الفعل لأنه لا يجوز (أعمال الضعيف) أي المصدر (مع وجدان
 القوى) أي الفعل (سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيدا أو محذوفاً غير لازم)
 وإنما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما إذا كان محذوفاً لازماً بأن يكون من
 المواضع التي يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ما سيجي فان حذف فعله نوحاً واحداً
 واجب الحذف نحو سقياً وشكراً والآخر عين واجب الحذف (نحو ضرباً زيدا) فان قلة

الاصوات فليست
 الالفاظ الدلالة بحسب
 الطبع من قبيل الاصوات
 عنده قائم قال انما
 في هذا النوع يعني
 الاصوات لان وضعه على
 ان ينطق به مفرداً الا
 ترى انك اذا قلت فاق
 حاكيا لصوت الغراب
 لم يتجمل الى يتركب معه
 لان وضعه على حكاية
 لا غير وكذلك اذا قلت
 نخ وشبهه قبعيه وغيره
 للغم لم تقصدا لا الى
 اسماء هذا الصوت
 جرى المادة باناخته او
 غيرها عنده فلم يتجمل
 باعتبار المعنى الذي وضع
 له الى جزء آخر يتركب
 معه هذا كلامه فان قلت
 على هذا لا يصح ما مر
 من ادخال الشارح ذلك
 في الاصوات وقوله ومع
 بهذا الاعتبار ليست
 باسماء لعدم كونها دالة
 بالوضع وذكرها في باب
 الاسماء الى آخره قلنا
 نعم قائم يتبع فيه ذلك البعض
 فوقع فيما وقع اذا لا ريب
 في تحقيق الوضع في كل
 لفظ حكى به صوت
 او صوت به اليه انما يظهر
 انه موضوع لاحده من
 الاسمين قوله قبل ذلك
 لما كانت هذه العبارة
 مستغنى عنها زعم بعض
 الناس ان قبل صيغة
 المجهول قال ان قائله
 الهندى والاظهر انه من
 الظروف قوله اي
 المركبات المدودة من

البنيات قيل يشعر
عبارة هذه بانه جعل
اللام للمصدر فعمل كل اسم
الح عليهما مالا يصح فلا
يصح التعريف لتوقفها
على صحة الحمل وجعلها
يتقدم بهذا باب المركبات
وجعل اسم تعريفها
لحذف اى المركب كل
اسم لا يلائم جعل التعريف
في اخوانه للمذكورات
على ما هو ظاهر كلام
المصنوع وبين الشارح
جعل اللام للجنس فيبطل
الجمعية لا يلائم جعل
نظائرها مبهودات فهذه
العبارة من المصنوع داعية
الى حل المذكورات
على الاجناس لا على
المهودات ولقد سبق
في حد التواضع ان كل
لا يؤثر به في الحدود
فاذا وجد في شيء منها
ظهوره مقم زيد ففرض
يحصل به مثل التاكيد
ونحوه فيندفع الاشكال
بجذائره ولا سبيل الى
ما ذكره القائل من
حل المذكورات على
الاجناس كما لا يخفى
على الناقد البصير قوله
كل اسم قبل صرح
بجنس المركب ولم يصر
فيه بما هو اهم اعتقادا
على تعيينه بالقرينة
كما هو في اخوانه لان
القرينة تخصه بالاسم
المبنى لانه في قسم الاسم
المبنى والمركب المحدود
هنا اهم من الاسم المبنى
الا ترى ان بعلبك مغرب

المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من الموضع التي وجب
الحذف فيها ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اي المصدر)
تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقما)
اشارة الى ان قوله (بدلانه) خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحي الذي
هو من التواضع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعني وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعني
الذي هو المفعول المطلق بدلا اى عوضا منه (اي من الفعل وهو) اى المصدر الذي وقع
عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذي (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعا له
وشكرا له وحدا له) فان كان واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم
حذف افعالها اعني سقيت ورعيت وشكرت وحدت حذفها لازما ساعيا وجعلت المصدر
المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اي فيجوز فيه) اى في اعمال هذا
النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام في هذا المثال اعني في سقيا له
متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة)
وهذا مذهب السيرافي اى لكون الفعل اصلا في العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و)
الوجه الاخر (عمل المصدر) يعني سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له
وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للتبابة) اى لكون المصدر ههنا
ناثبا عن الفعل وعوضا عنه قيامه مقام الفعل لا مصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل
وهذا مذهب سيبويه حيث يجوز تقديم مفعوله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف
العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان
الذان احدهما عمل الفعل والاخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر
فقط كما كان في النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان في عمله احدهما (عمل
المصدر للمصدرية) اى لكونه ناثبا عن الفعل كما مر (و) الاخر (عمله للبديلية) اى لكونه
مصدرا فقط لا لكونه ناثبا عن الفعل (ففي قوله) اى فيجوز ان يكون في قول المصنف
(فوجهان) فقوله فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول في قوله وقوله (وجهان) اى
توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعني في قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل
والاخر عمل المصدر لتبانيته ومصدرية اعلم ان الشارح تبع في نقل هذا التوجيه لصاحب
الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا
وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عملا انتهى ولكن هذا التوجيه
ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبديلية بقوله بدلا منه لم يلائم حل كلامه
على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع في كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر اراد الشارح
ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف (بين قسمي المصدر اعني) اى اريد
بالقسمين (ما) اى المصدر الذي (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اى والقسم الاخر

هو المصدر الذي كان (اياء) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم مفعوله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المستثنين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم مفعوله (لان عمل المصدر فى القسم الاول) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرت) اى ولو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اى لتاى ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهروا اكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على انه مزيد باختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعنى عن المشترك بعضها لاجمعها والله اعلم ثم شرع فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلتها التى هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو يسكون العين مع كسر الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يبنى المصدر فان سيويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للإشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من (قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للإشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها الفعل) للإشارة الى انه ليس بموضع لمعنى لذات مبهمه من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بمقديم الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لانه اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعتراض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقرب من فلان او متبعده عنه ومجتمع معه فان هذا الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر وقال العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب

وهذا سقط ما ذكر الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كالى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء على ايجام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم حتى انه لا يصح ح وصف المركبات بالمدودة من اليبات الا ان يراد بالمدود من البنى اهم من المدود بنفسه او بمجرته ولا ينبغي ان القرينة اذا كانت مخصصة لما هو اهم من الاسم بالاسم المبني هى مخصصة له به ايضا بل هذا اولى بالطريق فكيف يستط بذلك الوجه السانط اعتراض الرضى على ان ما اراد دفعه بعض منه وتام كلامه هذا لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان مبهمه التى ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كالى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء وله ذكره البيان الواحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحوى مفردة وهذا الامر افاض واورد

مشتق من مصدر هو المضاربة ان قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بمضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقرب باحد المتبیین معنادون الاخر فلا معنى له اذا الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ الاعلى التبيين انتهى ما حققه المعصام جوا بالاعتراض الرضى وهو مفيد للطالين ولما كان لفظ من مختصا بالفعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كانا اللائق على المصنف ان يعبر بعبارة شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لم (لكن) اى (لكن هذا القول) (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى (لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل) (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهور (بلفظ ما) وقوله (وامله) شروع في تأويل كلام المصنف وفي وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى التمايز العقلاء على غير العقلاء كافي قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدث) حال من المستتر في اشتق اى ملتبس بذلك الاسم المشتق بمعنى الحدث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدث) في قوله بمعنى الحدث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما في الحال فبقية بالاتفاق وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق وفي الماضي مختلف ثم شرع في بيان فوائد القيد وفي بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف في شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف في شرحه) فالشرح امام اضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه المعصام في تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد في تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغير) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها يشتق من الفعل فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغبار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بماعدا اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجمع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا في شرحه ان قول المعروف (بمعنى الحدث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال به بعض الشارحين في اسناد خروج

بين وجه كل بامر غير صرة ويقال انه اى باسم لذلك البيان ولا يبالغ الكلام الى هذا المقام ظهر لي وجه دافع للاعتراض ولزوده مبقيا لكلامنا السابق على حاله وهو ان المراد بالاسم المسمى به اى العلم وهذا في غاية الحسن ونهاية العطف لان المحدود هو العلم الحاصل من الكلياتين الموصوفتين بانتفاء النسبة بينهما فلا يتم الحد بدون الاسم بهذا المعنى قوله ليس بينهما نسبة اصلا لاقى الحال ولا قبل التركيب قبل رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع ولكنه ليس بذلك لان الاسم مستغنى عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالخارجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل النسبة فحمل على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر وتقول لم نصب الخارج قد سره في ذلك الموضع لان قول المصنف ليس بينهما نسبة وصف الكائنين المركب منها الاسم اى هو المركب من مثل هاتين الكلمتين

اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسند المصنف الى قوله لمن قام قال
(والظاهر) اي المستفاد من كلام المصنف هنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله
لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل في الجميع) اي فيما عدا الصفة المشبهة (الذي)
اي الجميع الذي (حكم عليه) اي على ذلك الجميع (بانه) اي بان مجموع ما عدا الصفة من اسم
المفعول و اسم التفضيل (ليس) اي ليس موضوعا (ان قام به) ثم صرح الشارح
حقيقة كلامه في الاسناد فقال (والحق) اي الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اي
قول المصنف لا قول بعض الشارحين المتخالفين له فيما سأتى ثم بين حقيقة بقوله (لان المتبادر
من قوله) اي من قول من عرف اسم الفاعل وهو قول له (ما اشتق لمن قام به) والذي
يتبادر منه (ان يكون) اي اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اي والمتبادر
منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة
ونقصان) بيان لتمام اي يعني بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر في اسم
الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره
ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما
خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اي الى تمام معنى الفعل
الذي قام بالفاعل (معنى آخر) اي معنى غير داخل في تمامه واصله (كلا زيادة فيه) اي كاضم
في اسم التفضيل يعني اوجمات تلك الزيادة فضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اي لذلك
المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اي فحينئذ لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع ان قام به الفعل) اي الى تمامه (بل) يصدق عليه انه
موضوع (لمن قام به الفعل مع الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
(لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل
مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير
الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اي الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه)
اي الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظننا منهم) اي لحصول الغلط منهم
(ان الاشتقاق) اي المذكور في ضمن قوله ما اشتق (ان قام به شامل لاسم التفضيل) اي
مجرد اعن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتبهاوا) اي ذلك الغلط فاسد لانهم لم يتبهاوا
لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد الاشتقاق من غير
الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (وليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجرد اعن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اي لمن قام به
(مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على
ما قرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة

لا غير وهذا انما يكون
رد المركب الذي فيه
نسبة قبل العلية اذ لا
يوجد النسبة بين
المفردات بدون التركيب
ولا يساعد اللفظ فيها
باعتبار الحال فحق
العبارة ما قاله الرضي
وفهم ان خمسة عشر
لا يكون عللا وهم فان
خسة عشر اسم لمرتبة
من مراتب العدد وعلم
لها قوله ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد نحو خسة
عشر قيل اراد نحو
خسة عشر خسة عشر
وبيت بيت مما يتضمن
الثاني منه معنى حرف
عطف كان او حرف
جر كقوله بيت قالا ولي
ان يقول في التحليل
لان بين جزئيه قبل
التركيب مثل نسبة
المطف وهذا اندفع
ما يمكن ان يقال تعيين
النسبة على وجه يخرج
نحو خسة عشر ليس
بمفرد ولا متسر على
ما يستفاد من كلام
لامكان تعيينه بنسبة
غير المطف لكن يرد
ارما ذكره بقوله
والاحسن ليس الاتيين
النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة فلم
يكن من الصعوبة في شيء
ان تعيينه بما ذكره الفاضل
الهندي حيث قال اي لا
نسبة اسناد ولا اضافة
ولا علم ولا افادة معنى
فخرج نحو تأبط شر
او هب الله والنجم
وزيد ليس وجه

الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد الشان يثير اليه مع جوابه فقال
 (ويحذره) من الاخذاش وهو من الحدشة والحذشة في الاصل هو السى والكسب كافى
 الصحاح والمراد به هنا ازالة السى بان يكون همزة لازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ
 يجب السى الى ازالته ودفعه بادن سى وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من
 غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير
 كون خروج اسم التفضيل مبنا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج
 صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصارا انما هو
 مع اعتبار المبالغة فيه قوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الحذشة يعنى لا يبعد (ان يلزم ذلك)
 يعنى ان نقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضرا نابلا خروجها لازم وقوله
 (وبدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على
 خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
 من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيا حصر) اى فى الصيغة التى حصر المصنف فيها فى
 قوله الاتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيد على صيغة المضارع وقوله
 (وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى وبدل عليه حصره
 وجعل (احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
 وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على
 ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء
 ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل
 وداخل فيه فان الظاهر ان كلمة من البيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم
 الفاعل باعتبار انها ان قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم
 ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المتنى والمجموع من ايضا لانه ذكرها ايضا بعد فقال
 والمتنى والمجموع مثله فلذلك خفى علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف
 فيما بعده بحمل المتنى والمجموع على متنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه المصنف ثم الشارح
 اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفة بقوله (وفى الترجمة الشريفة مامعاه)
 اى وقع فى الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل
 كضارب وقاتل وماش وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعنى وفيها ايضا
 ان كل (ما استثنى من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به الاعلى هذه
 الصيغة) اى ايس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو) اما (صفة مشبهة او افعال
 التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضرب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج
 صيغة المبالغة منه ثم شرع فى بيان صيغه من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال
 (وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند المصنف ان يقول اى صيغة اسم يقال له

يخرج نحو خسة عشر
 وهذا من جملة الاوهام
 اما اولافلانه على تقدير
 ان يكون المراد بنحو
 خسة عشر ذلك لا يصح
 ان يقال فى التعليل لان
 بين جزئية قبل التركيب
 مثل نسبة المطف
 لضرورة ان ضمير
 جزئية يعود على خسة
 عشر سلما رجوعه الى
 مثل خسة عشر لكن
 لا يصح ايضا الفساد المعنى
 واما ثانيا فلانه لا يمكن
 ان يقال فى صورة ارادة
 خسة عشر بخصوصه
 لاصعوبة فى تعيين النسبة
 على وجه يخرج من هذه
 النسبة لا مكان ان يقال
 ليس بينهما نسبة غير
 المطف لان ذلك لا
 يكون بتعيين نسبة بل
 بتقدير امر وتقيدها به
 على انه لو امكن ذلك
 القول لما اندفع بما قاله
 لا مكان ان يقال نسبة
 غير مثل المطف واما
 ثالثا فلان صعوبة تعيين
 النسبة كذلك انما هو
 فى صورة ان يراد سلب
 النسبة التى قبل التركيب
 وما ذكره من الوجه
 الاحسن هو ان يراد
 سلبها بعد التركيب
 فكيف يرد عليه ما
 اورده ثم قول تبع
 الشارح قدس سره فى
 ذلك الرضى فانه قال
 خرج من هذا المذهب
 الحدود لان المركب
 المقدرفيه حرق عطف

نحو خمسة عشر او حرف
جر نحو بيت بيت بين
جزية نسبة وهي نسبة
المطف وغيره ولا
يدخل في هذا الحد الا
ركب لاجل العلية
نحو ممدى كرب وبطيك
هذا كلامه وكأنه زعم
انه ركب خمسة عشر
واستعمل كذلك ثم جعل
علما وهذا بديهي
البتلان بل هو مثل
بطيك مما ركب لاجل
العلية وليس لقائل
ان يقول ان نسبة المطف
حاصلة فيه قبل التركيب
لضرورة ان النسبة بين
الاصين لا تحقق بدون
التركيب ولا تركيب بين
الحسة والعشرة قبل ذلك
فلا يخرج خمسة عشر
بالحكم بل زعم انتفاء
النسبة قبل العلية واماما
ذكره الشارح من
الوجه الاحسن فما
يلتفت اليه قال المص في
الشرح انما قلت ليس
بينهما نسبة ليجز عنه
باب المضاف والمضاف
اليه فانه وان كان مركبا
فليس مبنيا وليخرج
عنه باب تأبط شرافانه
محكي على اصله قبل
التسوية وليس القرض
ههنا الا حصل بناؤه
بالتركيب هذا كلامه
فأمل تهتد قوله وانما
اورد مثالين ليعلم ان
البناء قبل لم يجعل مدار
البناء كون الجزيين
هذين حتى نبه على
ان صيغة الفاعل
المشتق من العدد في

اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد
انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من) (مجرد) (الثلاثي) ظرف مستقر حال
من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واضافة المجرى الى الثلاثي من قبيل جرد قطيفة يعني
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في المعرب اي صيغة الاسم الذي يقال له اسم الفاعل
حال كونه من الثلاثي المجرى المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله
من مجرد الثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي المجرى ثم فسر ذلك الغير بقوله (ثلاثيا) وهو ما
عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذه الصورة لطابق التفسير بالمفسر لان المفسر
معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرى ثلاثيا (منزدا فيه
اوربا عيا مجردا او) اوربا عيا (منزدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر
على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق من المضارع
المعلوم لا من المجهول وانما حمل المص هذا القيد لان قوله (بهم) الى آخره مفعن عنه كما لا يخفى
يعني انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بهم وفسره بقوله (اي
مع بهم) للاشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم ثم بين الشارح
موضع تلك الميم بنو صيغها بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف
المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا) ليشمل مضارع الرباعي لان حرف
المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويد حرج او مفتوحا كما في الخامس والسادس مثل يفعل
ويستعمل وقوله (و) (مع) كسر ما قبل الاخر) عطف على قوله بهم ولذا وسط الش قوله
مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اي بكسر الحرف الذي قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك
الحرف كسر فيها وانمت وان لم يوجد (فيا) اي في الحرف الذي (قبل آخر المضارع كسر)
اي يجعل مكسورا ايضا (كما) في الابواب الثلاثة وهي (في يتفعل ويتفاعل ويتفعّل) يعني ما
في اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع في بيان امثلة من غير الثلاثي المجرى
فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيا) اي في اسم الفاعل الذي
(وضع الميم موضع حرف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحرف اي موضع الحروف
التي هي مضمومة في مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعيات اي رباعي كان
(ومستغفر) اي ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيا) اي في اسم
الفاعل الذي (وضعت) اي الميم (موضع حرف المضارعة المفتوحة) فان حرف المضارعة في
يستغفر مفتوحة في المعلوم واعلم ان الش قف في كلمة وضع حيث ذكر هاء في الاول وانتهى في الثاني
مع انها في الموضعين مسندة الى الميم فانها في الاول اسندت الى ظاهرها في زالتد كبير والتأنيث
اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقي وامافي الثاني فاسندت الى ضميرها فحينئذ وجب تأنيثها
وانما فسر المثالين بحيث عين الاول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة لانه لو لم يكن
مراد المصنف في التثنية كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعني ان يذكر مثلا للخماسي

المزيد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا للرباعي المجرد ثم قال (ولو اقيم) اي ولو اقام المصنف
 (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اي في مقام كلمة مستغفر يعني التي من
 باب الاستفعال وقوله (لكانه) جواب لو اقيم يعني كذلك كانت الفائدة اتم بما ذكره
 لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون
 (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل آخر المضارع
 كالا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الاخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعني آخر
 الحروف التي بنيت واقعا علم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما
 كان اسم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق
 بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا
 يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل
 وتانيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة
 موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني
 الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل
 الاخر والثاني مفتوح ما قبل الاخر فتحومدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل
 يكون مثالا للقسمين الآخرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا للاخير غير مذكور
 ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويمثل) (اي اسم الفاعل) وقوله
 (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين المشرح وجه
 التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متعد
 الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل
 في المفعول صريح (ويمثل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل
 لفظ الخارج كمله (وان كان) اي فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا)
 اي اسم فاعل الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا كما تقول
 ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متعديا الى اثنين) اي الى مفعولين كاعطى وعلم (كان
 هو) اي اسم فاعله الذي هو معطى وعلم (ايضا) اي كفعله (كذلك) اي يتعدى الى مفعولين
 فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معط زيدا درهما (وكان فعله)
 اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الطرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال
 والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر
 ما هي فضلة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها)
 اي المذكورات ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشابهته للفعل كان عمله
 بشرط شي وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط
 حالا عند الشارح فسر مع الاشارة الى عامله او صاحبها فقال (او يعمل) وهو اشارة الى

حكمه بل على تقمين معنى
 الحرف وان لم يكن شي
 من جزئية عدا نحو
 يت بيت فالاولى ان يقال
 لورد مثالين احدهما
 لتضمن الحدود المعرفة
 بكل اسم الخ ومن الظاهر
 انه خلاف اللفظ بل
 المتبادر من هذا التركيب
 التركيب العددي فلا
 محذور قال المص وهو
 على ضربين ضرب
 يتضمين الثاني معنى حرف
 فيبتان جمعا كخمسة عشر
 وحادي عشر اما الثاني
 فلتضمنه معنى الحرف
 اما الاول فلكونه
 اشبه صدر الكلمة
 فوجب ان يكون فينيا
 قال وكذلك وقوا في
 حيص ويبس وهو
 جاري يت بيت وسهات
 الهزة بين يت وتفرقوا
 شخر بفر وشذر بذر
 وجنع مذع وشبهه
 قوله وجوابه ان المراد
 بصيغة الفاعل الخ قيل
 حاصل الجواب ان المراد
 يتضمين الثاني حرفا اهم
 من تقمين الثاني في الحال
 اولى الاصل لحادي عشر
 في الاصل احد عشر الا انه
 غير الاحد الى الحادي
 فمضى المظف وان لم يوجد
 في المضمر اليه لكنه
 موجود في الغير عنه
 والاولى ان معنى المظف
 موجود في حادي عشر
 مستطوف معنى على واحد
 تضمنه الحادي لا على
 الحادي اذا المنى على

ذاته الواحد والعشرة
في كلام الرضى الذى هو
اصل الجواب الذى
ذكره الشارح بعد
تنقيحه واختصاره ما يدل
على ذكرنا حيث قال
عطف الذى لفظا على
نك الصورة يعنى
الحادى الذى غير اليه
الاحد وهو مطوف
من حيث المعنى على
العدد المشتق ذلك
الفاعل منه فهو عدد
مطوف على عدد لا
متعدد ولا عدد على
متعدد لاستحالتها كما
يتالكن المطوف عليه
في الحقيقة مدلول
المطوف عليه ظاهرا
هذه عبارة ولا يخفى
على الناظر في المقام
اقتضاح القائل بهذا
الكلام ضرورة ان
حادى عشر واحد
من اجزاء احد عشر
فكيف يتصور القول
بوجود معنى العطف فيه
وكونه مرادفا لامتبرا
بمعنى ذات له الواحد
والعشرة وهل يوجد
شئ في كلام الرضى يدل
على ذلك الباطل كلا
قوله والا ضرب الثانى
قيل فيه مسامحة والمعنى
اجرى الاضرب على
الثانى والا فالضرب
بالاضرب الجارى على
الركب هو مجموع المركب
لا الجزء الثانى وقول
الشارح ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا قيد الحكم
ليوافق ما هو الاظهر
والاولى والا فقد نقل

حامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون
اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وطر فامستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى
بشئ يشترط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ
وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى
يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او زمان) (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المتفصلة
حقيقة لانهم لا يجتمعان ولا يجوز الاشتراط عنهما ولما كان الزمان المضاف غيره باين للحال
والاستقبال المضاف اليهما ولم يجوز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله
(فالاضافتان) اى احدهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافة الاستقبال (بيانيتان)
يعنى امستبلايتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى معنى من
فيكون معناها انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع في بيان وجه الاشتراط فقال
(وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا في عمله
(لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى لكون اسم
الفاعل مشابها لى للفعل المضارع بالمشبهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته
واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعها صفة للنكرة فاذا كان عمله
لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع
(في الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له الزمان بان يكون زمانه ماضيا لتقصت المشابهة بينهما
ادرج مثالهما في مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان) هذا مثال لما كان بمعنى
الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه
عمرا غدا فان الضارب في مثالين عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
وهو عمرا لاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه
مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له في الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى
وكلبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه
فقال (والمراد بالحال والاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون)
اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو مامر من زيد ضارب الان (او حكاية) كقوله تعالى
وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالصيد) اى بعتبة الفار (فان باسطا ههنا)
اى في تلك الآية حامل في مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول
الاية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية
الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدّر المتكلم باسم الفاعل
العامل) وهو هنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم
الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود في ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين
فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدّر) شروع في الوجه الثانى لمعنى

الحكاية وهو ان يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام المتصف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لافى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النجاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى النفي والاستفهام ثم قال الاول ان الاشتراط فى ذلك اقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لا نسلم ان يكون هذا ظاهرا كلام النجاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او المهمزة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على قوله صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشلف بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انهما للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسر المعنى وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعلم من ان يكون مبتدأ حالا او منسوبا لخول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضاربا عمرا علمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على مبتدأ ثم انه لا يخفى انه يرد على الشان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المص من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه بقرينة ما سأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد اوليان ان علة عدم الاشتراط فيها دخلت فيه انما هى لوجود الاعتماد فلا نوههم والله اعلم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (تقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط فى العمل كونه ممتدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مستندا الى صاحبه) ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل مبالا للترام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما قرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء

الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص فى هذا المقام وفى بحث نصب المتصرف والاولى ان كان قابلا لامرأب مكان قوله اذ لم يكن مبني قبل التركيب لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المص والا صكنا غير ان المراد بقوله امرأب الثانى حاصل بلا تسامح فيه قال فى الشرح الضرب الثانى من تقسيم المركبات ان لا يضمن الثانى معنى حرف كباب بديك فيبنى الاول فى هذا الباب لتزله منزلة الجزء ويرب آخر الاسمين بأعراب المفرد فلا يتصرف لثنتين هذا هو النصيح قوله فى الاقنع اى امرأب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات قبل تنكفى فى عبارة المص تنكفرا لفائدة والا فالواضح منها ليس الا ترجيع بناء الاول واعرأب الثانى على غيره ولا ترجيع بناء الاول ومنع صرف الثانى غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك وتقييد الأعراب الثانى لا تميلا لحسب وليس بذاك فان المص صرح بذلك فى الشرح وقد نقلناه بعض كلامه آنفا ولا يبعد هذا من باب

الصفات عاملا لمشابهة الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدا الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع في امثلة كل منهما فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد ذى الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر وفي المفعول فان فرطه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتماد) (على) الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسرهما الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) وأشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة ثم بين لفظ النحو بقوله (من الفاظ الاستفهام) سواء كان حرفا كهل واسماء نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكرات وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصلة والموصوفة ثم قال (ونحوها من حروف النفي كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو في الاول بالافاظ وفي الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد في الحرف وفي الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفي فيوجد في الفعل كليس وفي الحرف كما ولا ولم يدخل الفعل في هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف في ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام والنفي كما قال غيره للاشارة الى اصاله الهمزة الاستفهام والى اصالته في النفي ثم شرع بيان توجيهه على الاشتراط باحدهما حين العدم او الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (الفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كايين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبه) اى شبه اسم الفاعل (بالفعل) نحو اقامهم زيد و اقامهم الزيدان وما قامهم زيد وما قامهم الزيدان وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو اياط العاجل فان طالع العمل في جبالا لاعتداده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعتراض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقال اعتمد في مثله على الموصوف المقدر فبنى اياط العاجل جلالا طالعوا هذا اما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوه فهذا يكتفى في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر لقلنا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تحرى عليه ملفوظ او مقرر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل اما الزمان الحال او الاستقبال او

التكلف لانه ليس لتصح
اللفظ بل لبيان المراد
وشرح ما هو كذلك
في الاصح قوله ولا كل
بعض قيل لا فرق بينه
وبين كل ما يكتفى به
والصواب ولا بعض مهم
وكان السهو من الناسخ
وانت خبير بانه لا فرق
بين ولا بعض مهم وبين
ولا كل بعض الا ان
عبارة الشارح قدس
سره انسب بالتعبير ههنا
وذلك لان البعض المنكر
يصح اطلاقه على كل
بعض فيقول اليه وبذلك
ظهر الفرق بين المراد
بقوله كل ما يكتفى به وبين
المراد بكل بعض وبعد
وان هذا ليس من ذلك
قوله ولذلك لم يقل بعض
الكنايات قيل بلى انه
ما وجه الاصطلاح في
الكنايات دون الظروف
وكان القائل نسي ان لا
مشاحة في الاصطلاح
وان سؤال تعيين
الطريق ساقط على ان
الوجه ظ وهو شيوع
لفظ الظروف دون
الكنايات قوله وانما جينا
لان كل الخ قيل لا يخفى ان
بهذا الوجه لا يصير من
شي من قسمي المبني لان
من مشابه مبنى الاصل
ولا مما وقع غير مركب
وله نظائر ترك عليك
واحدا بعد واحد فلا
تفضل وهذا من قلة
التأمل وعدم التتبع
قال المصنف بعد قوله

واما سكت وزيت فاما
بيننا لانهما واقعان معا
موقع الجملة ولا اعراب
للجملة من حيث كونها
جملة فاجريتها مجراها
وهذا البناء يصح ان
يقال انه مما ناسب الاصل
لانه اشبه الجملة التي لا
اعراب لها لفظي ولا
تقدير من حيث هي
جملة ويصح ان يقال انه
مما وقع غير مرتكب لانه
لما كان حكاية عن الجملة
تصدر واقعه مرتكبا
فانه يركب التركيب
المقتضي للاعراب المفردات
واما تركيبه للجل من حيث
كونه جملا فلا يقتضي
اعرابا وهذا كلامه
وعليه فغيره فلهذه حتى
تدفع عنك ما سيورده
القائل من النظائر
واحد ابدء واحد ولا
تفعل قوله لانه لو جعل
كاحد الطرفين لكان
يتمكنا هذا هو المشهور
فيما بينهم وقد قيل الوجه
ان يقال نصب مميزكم
الاستهامية لانه جعل
مميزكم الخبرية كالتعريفين
دفعا للتحكم فلو جعل
مميزكم الاستهامية
مثلا او مثل احدهما لا
لتبس بكم الخبرية فيجعل
كالوسط مميزا ولم يمسك
لان كم الخبرية متقدمة
على الاستهامية لتكون
الاستهامية فرع الخبر
فيجعل كالتعريفين لان
الطرف مقدم على
الوسط وفيه ما فيه قوله
لكن يجوز الزعشري

الماضي وفرع من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان) وفسر
الشارح اسم كان بقوله (اي اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحت وراجع الى
اسم الفاعل واورد له وصفا بقوله (المتعدي) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب
اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتعدي (للماضي) ولما كان كونه للماضي على وجهين
احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اي لازمان
المضي بالاستقلال) يعني سواء كان المراد بكونه للماضي انه مقارن للزمان الماضي دون الحال
والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان
براد استمرار وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو انا ضارب زيد ثم الشئ ضم قوله (واريد
ذكر مفعوله) قوله فان كان الاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت
الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معني) وفسره بقوله (اي اضافة منصوية)
للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازي الاضافة وليبان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات)
الحيلة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى مفعولها يعني انما كانت تلك
الاضافة منصوية لالفظية لا اتمام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى
مفعولها فاسم الفاعل ههنا ليس يضاف الى مفعوله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال
او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمضي
الماضي لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على اشتراط في عمله بكونه مقارنا
لالحال او الاستقبال (خلافا للكسائي) او خوفا خلافا وذلك الخالف لهم هو الكسائي
(فانه) اي الكسائي (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما
لا تجب الاضافة عنده (لانه) اي اسم الفاعل (يحمل) اي يعمل في مفعوله (عنده) الكسائي
بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات
الطرفين فزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة
فروعيت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اي واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون)
اي مفعوله (منصوبا) اي لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى
تقدير اضافته) كما هي الجائز عنده ايضا (ايست اضافته) اي تلك الاضافة (اضافة منصوية)
كما كانت عند الجمهور (لانها) اي وانما لم تكن تلك الاضافة منصوية عنده لان تلك الاضافة
(عنده) اي عند الكسائي (من قبيل اضافة الصفة الى مفعولها) وكل اضافة شالها
كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن منصوية (وتمسك الكسائي) اي استشهد
على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) حيث كان
الباطس عاملا في مفعوله فواصله مع كونه بمعنى الماضي ولو لم يحجز اعماله مع كونه للماضي
لم يقع المفعول منصوبا في هذه الاية (وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اي عن قوله
تعالى بالناويل بالحكاية ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد ذلك الفاعل مفعول

آخر منصوبا (ان كان له) (اي لاسم الفاعل) اي وان وجد لاسم الفاعل الذي كان
للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الاخر
اي المراد بذلك المعمول الاخر هو غير المعمول الذي اضيف (اسم الفاعل اليه)
من نحو المفعول الثاني لباب اعطيت او علمت (يفعل مقدر) (اي فانتصابه) اي فانتصاب
ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لاباسم الفاعل) للإشارة
الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قاب لان الكسائي قائل بان انتصابه
باسم الفاعل (نحو زيد عمرو درهما امس) (فدرهما) اي فان لفظ درهما في هذا
المثال (منصوب باعطي المقدر) اي بفعل اعطى الذي قدر بمد قوله زيد معطى عمرو بان يكون
جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ بمقابله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اي سئل بقوله
(ما اعطاء فقيل درهما اي) فاجيب عنه بانه (اعطاء درهما) ولما فرغ من مسائل اسم
الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التي هي حين دخول اللام عليه فقال (فان دخلت
اللام) واورد الشارح وصفها بقوله (الموصولة) للتخصيص يعني المراد بدخول اللام
(على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام ان الشئ قيد اللام بالموصولة احترازا
عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يثبت عن شرط من شرائط العمل صرح به
الرضي ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهي ان اسم الفاعل
والمصدر التامين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ونسعى لام التقوية في غير نحو
علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها
مع افعالها ايضا يقال علمت بان زيدا قائم كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء
لقوله فان دخلت يعني اذا كان كذلك استوى (اي) استوى (جميع الازمنة) من الماضي
والحال والاستقبال ولم يشترط في عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ
من الصواحب (فتقول) اي فحينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابه زيدا امس)
اي حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اي كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه
زيدا الان او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام
الموصولة عليه يعني انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة
الاحتياج الى اشتراط احدها منتفية ههنا لان علة احتياج انما هي لتقريبه من الفعل
ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل
بالحقيقة حينئذ) اي حين كونه صلة لان اصل الضارب الذي ضرب ولما بدل لفظ الذي
الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل) اي ضرب مثلا (الى صيغة الاسم) الفاعل وهو
ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اي لكراهتهم العرب (ادخال اللام) اي الذي
هو من خواص الاسم (عليه) اي على الفعل ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال

قيل هذا رد لقول الرضى
ولا يدل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن
لانه دل عليه كلام
الرخنري في تفسير
الآية وما يردده ماذكره
قيل هذا الكلام انه
يجوز جر ميمز كم
الاستفهامية المجردة
بحرف الجر نحو على كم
جاء في بيتك وبكم رجل
سررت والجزء قصد
تطابق كم وميمزه جرا
والجزء عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى ميمزه كما
في الخبرية وعند النحاة
هو مجرور بمن مقدرة
وبجوز اختصارها قصد
التطابق وبهذا عرفت
وجه صحة قوله وكم
الاستفهامية ميمزها
منصوب مفرد من غير
استثناء بكم رجل
سررت لانه داخل في
قوله ويدخل من فيهما
وليس من سلامة الفهم
لان الشارح قد سره
لا يريد به الرد على الرضى
ولا يصح له ذلك لان
ميجوز الرخنري في
الكشاف لا يدفع القول
بانه لم يدل عليه كتاب من
كتب هذا الفن وكذا
ميجوز الرضى جر ميمز
الاستفهامية بشرط
انجرار الاستفهامية
بحرف الجر وبيان كون
الخبر ح اما بسبب
اضافة كم الى ميمزه او
بتقدير من على اختلاف
القولين لا يرد منه ذلك
لان انجرار الميمز من

(وما وضع) أى حكم الاسم الذى وضع (منه) (أى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان
 فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على ما فى الترجمة الشريفة وجه
 الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) أى وضع بتغيير
 (صيته) أى صيغة اسم الفاعل (الى صيغة أخرى) أى الى صيغة أخرى حال كون ذلك التغيير
 ملابساً (بحيث يخرج) أى ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل بتغيير صيته الأصلية و
 ضم المبالغة فى معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل
 كما كثير الذى فى باب التفعيل اراد ان يدفع هذا الوهم بتحديد المبالغة بقوله (فى الفعل
 المشتق منه) أى ان تلك الاسماء موضوعات للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم
 من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فمال بتحديد العين وفصول وبكسر الميم
 وزاد سيوبه فيصلا وفعل بكسر الميم وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب
 وضرب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل
 كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين
 الاخيرين للمبالغة عند سيوبه وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ما وضع وقوله
 (أى مثل اسم العاقل) تفسير لا ضمير الجبرور وقوله (فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله)
 تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملاً كفعله
 وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبني
 على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح
 عبارته عليه وفسره به الى هنا وادان بنبه ان كلامه قابل ايضا على احتمال ان يكون داخلا
 فى الحد فقال (هذا) أى حملنا لفظ المثل على التثنية فى العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون
 صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد
 بذلك الاشتراط هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) أى واما توجيه كلام
 المصنف (اذا كانت) أى صيغ المبالغة (داخلة فيه) أى فى حد اسم الفاعل ومشاركة معه
 فى المفهوم (معنى هذه العبارة) أى فىكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) أى
 وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) أى ذلك الفرد منه (مثله) أى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن) أى
 مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة) نحو زيد ضرب ابوه عمرا الان او غدا) يعنى فلان يجوز
 ان يقول امس كالا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد عليه المبتدأ ولوجود واحد
 المئين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا) وامس
 وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) أى واسم
 الفاعل الذى حل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) أى قام ذلك المعنى (مناب ما) أى مقام
 المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملاً بتلك المشابهة وهى موازنته
 له فى الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فقيت المشابهة

المقدرة فى صورة انحرادكم
 الاستفهامية بحرف
 الجر لا يقتضى جواز
 انحراده بمر الظاهرة
 من غير انحراد الاستفهامية
 بحرف الجر كيف
 ولا مناسبة بين هاتين
 المسئلتين وبذلك تحققت
 بطلان قوله وبهذا
 مررت وجه صحة قوله
 الخ على انه لا وجه لذلك
 الاستثناء لعدم دخول
 حكم الجرورة بحرف
 الجر تحت حكم الجرورة
 عنه قوله لو قال وكنا
 هما الخ قيل نعم ما قبل
 اذنى تذكير كلاهما
 تذكير لان تأنيثكم كما
 شاع فى السنة النحاة
 لتأويلها بالكلمة فقوله
 كم الاستفهامية فى تأويل
 كلمة كم الاستفهامية والظ
 فيه التذكير فقوله فهو
 على تأويل كلا هذين
 النوعين كما ترى ولو قيل
 بالتأويل فالظاهر كلا
 هذين اللفظين او الا
 سمين وفيه نظر قوله أى
 كل واحد منهما قيل اشار
 الى وجه افراد الخبر ومن
 وجوهه ان كلا مفرد
 اللفظ وهما وجه لطيف
 قد خفى لطفه وهو انه
 نبه ان كليهما واحد
 بالذات والتعدد اعتبارى
 وذكر كلاهما يتكلف
 اعتبار التعدد لئلا يتوهم
 تخصيص اعتبار الامر
 باحد اعتبارى كم ولا يخفى
 ان مراد الشارح قدس
 سره بذلك التفسير ليس

المضوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم
ان في قوله وماتاب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون
ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لقوات المشابهة بتغيير
الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله
فاجابوا عن قواهم بانه قات المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لمقات من المشابهة اللفظية
فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماتاب ورده المصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية
انما تحمل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال في شرح اللب ويمكن ان
يدفع بان الاصل في اقل التفضيل الزيادة على الغير فلا حظة الغير هي التي بعده من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المتناهي للفعلية ولما لم
يختلف المفرد من اسم الفاعل والمتى والمجموع في هذا الحكم اشار المص الى عدم الفرق بينهما
فقال (والمتى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اي المتى (من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة)
نحو ضاربان وضربان ولما لم يكن للمتى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام
اشار اليه وفرقه عن المتى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اي من اسم الفاعل
ومما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) سواء كان
ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضربان (او مكسرا) كضربة (مثله) (اي مثل
اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (العمل وشروطه)
اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعني وانما لم يفرق
بين مفردة وبين مثاء وجمعه لعدم عروضر (خال) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من
حيث ذاتها) اي ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اي بسبب الحاق (علامتي التثنية) من الالف
والنون او من الياء والنون (والجمع) اي علامة الجمع من الواو والنون والياء والنون
لبقاء صيغة المراد فهما (تقول الزيدان ضاربان او الزيدون عمرا الان او غدا) هذا
مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون
عمرا الان او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع
وقال المصام ان هذه العلة يعني قوله لعدم تطرق انما اتى لوجه عمل المصحح لانه لا تتغير صيغة
مفردة فيه وما في عمل جمع المكسر فلا تقي لانه تتغير صيغة مفردة الان يعتبر معه فصد اطراد
الباب وقال الرضي ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون)
وتنوين النون بقوله (اي نون المتى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة في نون المتى
والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله بنصبه على المفعولية)
تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعني ان حذف النون جائز في الوردية التي عمل اسم الفاعل في
معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المفعول على المفعولية نحو نحن الضاربون ازيدا
زيدو عمرو الضاربين بكرا ويجوز ايضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا

لثنيه على وجه افراد
الخبر لان الحكم الجاري
على كلمة كل انما يكون
باعتبار ماضيف اليه
وما لا يكون خبره بحسب
الظاهر الا مفردا بل
المبارة لان معناها حسبا
يقضيها الظاهر كل شيء
بعده فعل وليس ذلك
صراط الص بدلالة قوله
فما يبدو وكذلك اسماء
استفهام والشرط وبذلك
تبين بطلان قوله ومن
وجوهه الخ وانما
زعمه خفي اللطفة معنى
فاسد ناتى عن سوء
فهمه قوله وعمله لا
يكون الا بحسب مبيزه
ضمن كلامه الرد على
الشيخ لرضي في قوله ان
المص اراد تفصيل مواقفا
في الاعراب يعني اذا كان
بذلك فعل لم يشتغل عن
نصبكم بنصب الضمير
لراجع اليه كاني نحوكم
رجل ضربته او بنصب
متعلق ذلك الضمير كاني
نحوكم رجلا ضربت غلامه
كانكم منصوبا بمعمولا
على حسب اقتضائه فان
التضي المفعول به فكتم
منصوب المحل بانه مفعول
به نحوكم رجلا ضربت
ضربت وكلام ملكك
ملكك والاولى ان يقول
معمولا على حسبه وحسب
المميز معا وذلك انك
تقول كم يوما فكتم
منصوب على الطرف
مع اقتضاء الفعل

المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتصينه
لاحد المنصوبات انما
هو بحسب الفعل وحسب
المدى فبقولك يوم اثنين
للظرفية ولو قلت كم رجلا
لكان انتصابه بكونه
مفعولا به وقلت كم ضربة
لا تنصب بكونه مفعولا
مطلقا هذا كلامه ويؤيد
ما ذكره الشارح قدس
سره قول المص في شرح
الامالي من انه منصوب
على حسب الفعل السلط
عليه مفعول به او مصدرا
و ظرف كقولك في
المفعول كم ضربت وكم
رجلا ضربت وتقول
في الطرف كم يوما ضربت
وتقول في المصدر كم
ضربة ضربت لانه مثل
قولك ضربت رجلا
ضربت وكثيرا من
الغلمان ملكت وعشرين
ضربة ضربت وكثيرا
من الضرب ضربت
واستشرين يوما ضربت
وكثيرا من الايام ضربت
هذا قوله من ابوك نظير
لائثال وقد وقع في بعض
النسخ كم رجلا اخوتك
وهذا اول لان الظاهر
في امثال ذلك التثنية
قبل ينقض تلك القاعدة
بكلمة رجل صبيك فانه
يتبين هناك كم للظرفية
لان النكرة لا تكون
مبتدأ للمعرفة
بالاثنان فيما عدا

كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني انما قيد المصنف جواز حذف التون بقوله
مع العمل الاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجزى
بالاضافة (فان حذفها) اى حذف التون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها
وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع
فيكون من قبيل عصف شرط شئ على شرطه الاخر يعني اشتراط لجواز حذف التون
شئان احدهما كونه عاملا والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا)
واشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله
(اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين) يعني العمل والتعريف (لقصده مجرد التخفيف)
وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصده يعني انما قصد التخفيف في هذه الصورة
لوقوع النفل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب التون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل
اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول
والمشتمل اهم اى يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا
النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن
باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارى الذى قرأ
قوله تعالى (والمقيمى الصلوة) في سورة الحج (ينصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة
انتواترة التى هي بجر الصلوة وباضافتها اليه واعلم ان القارى بهذا هو المطوعى فى احدى وجهيه
وفى الوجه الى قراءة زيادة التون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة التون مخالف
للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التكبر) اى واما
حذف التون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى اذا نقوا العذاب) الا لم اذا قرى لفظ الا لم
بالنصب فحذفها) اى فحذفها التون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة
الى علة الضعف يعني انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة
اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله
(والقراءة) جواب للسؤال المقدرك ان قائلنا يقول لم يكون ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب
بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة (عمالا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ
على الشارح ما عترض به من المحشين بان قوله القراءة عمالا اعتماد عليه ليس مما يبنى لان القراءة
اصل فى العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نفي الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة
بنصب العذاب فى الاية المذكورة لم توجد فى المتواترات ولما فرغ المصنف من مسائل اسم
الفاعل شرع فى مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اى)
حدث موضوعا (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات ما) يبنى انه اسم اشتق من
حدث حال كونه موضوعا للذات وقع ذلك الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه
يشكل بخروج نحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان

المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب اول من وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة في اللام للظرفية والعلية لالانه نجي وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتزليل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليها) للاحتراز عن اسم التفضيل الذي صغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعا لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحينية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحينية في تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع في تطبيق الحد بالافراد يعني ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه امره لانه (موضوع لذات ما) اي لذات من الذوات لالذات معين وقوله ما صفة الذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة لاي للذات المهمة التي وقع عليها الضرب (واعذار اقامة من) اي الاعتذار من المعرفة لاقامة لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اي ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لمعوم ما اي هو الاعتذار الذي (مر في اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (قوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعني بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اي من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اي غير المحدود الذي هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة والمشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو في المتعدي ولما كان اسم التفضيل جهاً في جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اي سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اول تفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجا بهذا القيد (قانه) اي فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل الموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فان (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اي من غير اعتبار زيادته تم شرح في بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال (وصيغته) اسم المفعول حال كونه (من الثلاثي المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اي غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي المزيد فيه والرابع المجرد والرابع

مثل من ابوك وبمرت رجل افضل منه ابوه وكان اخذ ذلك من قول الرضى ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر الا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة لكنه قد غفل عما ذكره اي الرضى في مباحث المبتدأ من ان المبتدأ يقع نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التنجية على مذهب سيده والثاني المبتدأ الذي هو فاعلا في المعنى والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام او ما يقع بعد حرف الاستفهام الخامس ما بعد واو الحال السادس بعد اما السابغ الجواب قال وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له قوله فكم منا منصوب المحل اولا قيل هكذا ذكره لرضى وهو غير مرضى لان الرفع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائية من الخبر هذا وما فيه اظهر من ان يخفى قوله اي مثل كم في تأنيق الوجوه الاربعة الامامية قبل جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ذلك ان يجعل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم يجر

الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام او شرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء وجمل فيه التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعا اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حرازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام يريدان كم الاستفهامية قد مر ذكرها ولكن لجرد ذلك لا يثبت الحرازة في التركيب لالفاظ ولا معنى لاسيما على توجيه الشارح قدس سره كما هو الظاهر في قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لانه في صورة الرفع لا يكون تمييزا وما قيل والظاهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر محالا وجه له قوله فكان الالقي تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم ماله وكم ضربت قيل في هذا التوجيه مع العمل في التمييز بحسب الالقي في بعض الوجوه فرأت حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالوجه الثلاثة نصب همة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد

المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اي على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اي حال كون تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) اي الحرف الذي (قبل الآخر) وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اي لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اي ولكون اسم المفعول اكثر استتمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع في بيان عمله فقال (وامره) (اي شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كما مر خبر ومثبه وقوله (في العمل) متعلق بالامر كذا في المعرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اي) في (عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطفت على قوله في العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اي اشتراط عمله) الى ان اللام في الاشتراط للعهد الحارجي وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذي ذكر في اسم الفاعل وهو انه يشترط عمله في المفعول به (ياحد الزمانين) اي الحال والاستقبال (والاعتماد) اي اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهزمة) اي والاعتماد على الهزمة (او) على لفظ (ما) (كما مر اسم الفاعل) (اي مثل شانه وحاله) وقال المصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كما مر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابي علي ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال والاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس في كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولوا كفي بقوله وامره كما مر اسم الفاعل في العمل لكفي انتهى ثم ذكر الشارح باقي الحال والشان بقوله (واذا كان) اي اسم المفعول (مرقا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضي) اي اذا كان بمعنى الماضي (ايضا) اي كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اي اسم المفعول (برفع ما) اي المفعول الذي (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (ولو كان) اي بعد رفعه لذلك المفعول بالنائية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اي غير المفعول الذي جعل نائبا (سبق) اي ذلك المفعول الآخر (على نصبه) اي على نصبه الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد مطي غلامه درهما) فقوله مطي بفتح المعطاء اسم المفعول رفع الغلام الذي هو مفعوله الاول وبقي درهما منصوبا به على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الان او غدا) وقد امله المصنف لظهوره واحمل ايضا بيان ما كان مرقا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان مرقا باللام ووارده مثلا بقوله (او الماطي غلامه درهما الان او غدا او امس) ثم شرع في بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة)

بقوله وقد يحذف انه
قد يحذف مثل ميز كم
كم مرة ك يا جرير
وخلة فانه الذي سبق
آثقا فيكون اشارة
الى ثلثة اوجه آخر
باعتبار الميز المحذوف
ويكون نحو كم ماله
وكم ضربت تنظير
المحذف هذا الميز
وتبيننا لاحتمال
المحذوف بان يكون
المصدر كما في ضربت
او المقدار كما في ماله
وهذا من جملة
الاهوام لان المراد
بالوجه المحذوف في
التمييز النصب على
الاستفهام والجر على
الخبر والرفع على
معنى كم مرة حلت
على عماك كما صرح
به الزمخشري في
الفصل الخامس في
شرح الايضاح وغيره
وايضا الجر مع الجمعية
لا يتصور في هذا
المثال فيبطل ما زعمه
جدا وكون المراد
بقوله وقد يحذف ما
اقاده مما لا سبيل
اليه قطما قوله
والشاري جمع مشاء
هكذا في بعض النسخ
والصواب المشار
بدون الياء اما
هشاري في البيت
فهو تركيب اضال

بني الصفة التي ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبهية (باسم الفاعل من حيث انها)
اي تلك الصفة (تثنى وتجمع ونذكر وتؤنث) كما بنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر وتؤنث
فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اي اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول
(احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اي المشتقين من المتعدي نحو ضارب
ومضروب وايس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج
عنه افعال التفضيل من المتعدي نحو زيد اعلم من عمرو وكذا في الوافية (ان) اي موضوعا ان
وفسره بقوله (اي لما) اختصارا يعني ان اصل التمييز في امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف
في التعاريف الثلاثة واعتذر عنه واعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال في الوافية
ايضا ان قوله ان قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم يتعرض له الش العلامة
ولما دخل في تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما
بقوله (على معنى الثبوت) يعني انها موضوعه لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم
الفاعل والمفعول وهذا (احتراز عن نحو قائم وذاهب) اي عن اسم الفاعل الذي من اللازم
واشار اليه بقوله (بما اشتق) وهو بيان للنحو في نحو قائم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق
(من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اي فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى
الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفي الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى
انتبوت افعال التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفي العصام ان المراد بالثبوت
في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا
بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك
بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذي ارى ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعا للحدوث ليست موضوعا للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث
والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا انه ذو حسن
سواء كان في بعض الازمنة او في جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيد في حقيقة
في القدر المشترك بينهما وهو الانصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم تجد فيه في جميع الازمنة كانك حكمت بشئونه فلا بد من وقوعه في زمان
كان الظاهر وقوعه في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح الخ اقول فهنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق
بين المصنف والرضي والثاني المتجدد المستمر في جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدد
حادث وباعتبار استمراره في جميع الازمنة مستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث
المستمر الغير المتجدد المراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو
القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقول (واللازم) اي المراد من قوله من فعل
لازم (اعلم من ان يكون لازما ابتداء) اي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اي

من الباب الذي اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال المعارض عند الاشتقاق (كرحم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه في هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمر فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجوز اشتقاقها منه مادام باقيا في ذلك الباب فانه لما يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذي (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق عليه تعريفه ويمتاز من الرحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يحكى من الباب الذي بضم العين في الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الواضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانها بحسب اصل الواضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذي يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنها نحو حسن وجهه بالتثنية وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذي اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل

(ان)

فالياء فيها كلمة مستقلة اضيف اليها لفظ المشار وليست من نفس الكلمة قوله لان الفعل الواقع بسدما مسلط عليها وكون الفعل بحيث وقع خبر الايتمه ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول همرا زيد ضرب وهمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا قبل يعنى حذف لان اللام يفنى فغناه ههنا فيكون ذكره ذكر المالا حاجة اليه ثم قيل ذلك ان تقول حذف ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ومن الظاهر ان لاحذف في المقام وما جوزه من ازالة الابهام امر لا ينساق اليه او هام ذوى الاضمار ثم انه كان على الشارح قد سره حذف ذلك القول لتبيين كون اللام بهذا الى الاخوان والمهمود هو الظروف المبر عنها عند ذكر اقسام المبني ببعض الظروف كما اعترف به نفسه فاني يتصور ان يذكر البعض ويقال

ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثاني المجرد اشارة
 التي تنوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم
 الفاعل من الثلاثي المجرد) الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هي لفظ
 الفاعل وقوله الذي هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة
 بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي
 هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي
 وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة
 من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول
 يحتمل ان يرد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تحجب)
 صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اي للاتفاق في التوجيه الثاني يعني اذا كان المراد
 من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله
 (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم
 الفاعل وقوله (اي كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن
 في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار
 وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار
 المسموع لا يتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع في بيان
 الاعراب الجائز في قوله على حسب السماع يعني ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من
 المستكن في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (او صفة)
 اي او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع)
 وفي العصام انه يرد على قوله كائنة على قدره ان وزن اقل من الالوان نحو احمر ومن العيوب
 نحو اعور واعمى من الثلاثي قياسي في اسم الفاعل مع انه ما مخالفا لصيغة الفاعل فاجاب
 عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها
 من غير الثلاثي قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة
 الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال
 (وخص مخالفتها) اي مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة
 وقوله (باليان) متعلق بنحس والباء داخلة على المقصور ههنا يعني ان المخالفة بمنازة ببيانها
 لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اي مع ان صيغة الصفة المشبهة
 (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اي كائنها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ
 ان يقول مخالفة لصيغة الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة
 اختصاص) اي لوجود زيادة الاختصاص (لها) اي للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد
 ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اي لكون الصفة

بعض الظروف منها
 قوله ما يظرف فصره
 بذلك تنبيهها على ان
 المراد بمالا يتجاوز
 ما اجري مجراه بدلالة
 قوله واجري مجراه لا غير
 ليس غير وزعم بعض
 الناس جواز بقاء ما على
 صومها اشارة الى ان من
 الظروف في باب الذي
 ما قطع عن الاضافة
 من كل وجه حتى لم يبق
 اثر من الاضافة كافي
 ما عوض عن المضاف
 اليه شيء فانه ح كانه
 لا قطع فيدخل في
 الظروف ما اجري
 مجراه قوله لشبهها بغير
 في كثرة الاستعمال
 وعدم تعرفها بالاضافة
 قبل المحب ان يقال لان
 حسب بمعنى لا غير
 اذ لا فرق بين ان يقال
 جاء زيد فحسب وبين
 ان يقال جاء زيد لا غير
 والفلة عن هذا الوجه
 اعجب وليت شدي
 انه لم لم يحصل حسب
 مناسبا للغايات في الابهام
 لانه لا بهام لا يتعرف
 كغير وفيه انه لو كان
 ذلك بسبب التقارب
 في المعنى او الاتحاد
 لكان كثيرا من المعربات
 الموافقة لمعاني البيئات

المشبهة (مشبهة) أي باسم الفاعل في كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هي منه فهي بمعنى
 ذو مضافا إلى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كأن اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
 فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما إلا من حيث الحدث أو الإطلاق كاذ كرنا كذا
 في الرضى ولا يخفى أن هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الأخير
 فإنه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) أي وأيضا أن ذلك الاختصاص
 حاصل لكون عمل الصفة المشبهة أنما هو (لمشابهتها) أي لمساوية تلك الصفة (أياء) أي اسم
 الفاعل (فيما ذكر) في الأوصاف الذي ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (تحسن)
 مع ما بعده خبر للمبتدأ المحذوف أي وتلك الأوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين
 (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها أوزان آخر وقد جمعتها بعضهم
 في بيت «هزده أمد بنظم وزن صفات حسن وضيق وشجاع وجبان» أحول وشكس
 وصلب وصفر وسليم يس خلوع وخشن وجنب وعطشان نفسا أمدودكر قيوم
 يس امام وندس دكر حيوان ثم شرع في بيان عملها فقال (وتعمل) أي الصفة المشبهة
 (عمل فعلها) أي تعمل فعلها الذي هو الفعل اللازم وقد عرفت أن عمل الفعل اللازم وهو
 رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال في المعاصم اعلم أنه يزيد عملها فإنها تنصب المشبه
 بالمفعول دون فعلها فإنه لا ينصب مفعولا ولا شبه انتهى وأقول إن عبارة المصنف مطابقة
 لما سأتى من أن النصب على التشبيه أنما هو مذهب البصريين وأما عند الكوفيين فهو
 منصوب على التمييزية فبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على أنه حال
 من المستكن في تعمل أي تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وأنما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا في العرب وفسر الشارح المطلق بقوله (أي من غير اشتراط زمان) أي
 من الأزمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعني أنها أنما
 لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى
 للزمان لكونه متجددا فإذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) أي فلا فائدة (لاشراطه) أي
 لا اشتراط الزمان (فيها) أي في الصفة المشبهة فإنها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذي
 هو عبارة عن المتجدد وقوله (وأما اشتراط الاعتماد) للإشارة إلى أن قوله مطلقا مصروف
 إلى اشتراط الزمان فقط وأما اشتراط الاعتماد أي على صاحبه (فمعتبر فيها) أي في الصفة
 المشبهة أيضا (لا) أي لكن بينهما فرق آخر وهو (أن الاعتماد على الموصول لا يتأتى)
 أي لا يحصل ولا يقع (فيها) أي في الصفة المشبهة كما أنه معتبر في اسم الفاعل وأنما يحصل
 (لأن اللام الداخلة عليها) أي على الصفة المشبهة نحووا الحسن وجهه (ليست) أي تلك اللام
 (بموصولة بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فإن اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة
 وقد تكون غير موصولة كما إذا كانت بمعنى الثبوت العارض له في نحووا الضامر والخاص
 كما عرفت بتحقيقه واعلم أن قوله بموصولة بالتذكير في أكثر النسخ مع أنه خبر لقوله ليست

داخلة تحمها وليس
 كذلك ووجه التشبيه
 في الإبهام بالضمير
 دون الفاعل كونه
 أدنى مرتبة منه
 فيه قوله وإنما يثبت
 على الضم كالفنيات
 لأنها غالبية الإضافة
 إليه فيه نظر والصواب
 ما ذكره المص من
 أن حيث أنما يثبت
 لاحتياجها إلى جلة
 تبين معناها كاحتياج
 الوصول إلى ذلك
 ولذلك لا يضاف إلا
 إلى جلة لأن وضعها
 لمكان نسبة فلذلك
 افتقرت إلى الجلة
 كافتقار الموصول وما
 جاء مضافا إلى غير
 جلة فساد لا يعمل
 عليه ولذلك بقيت
 على بنائها قوله ولذلك
 أي لكون معنى
 الشرط فيها قيل
 الأولى أن يراد بقوله
 ولذلك وكون معنى
 الشرط فيها غير قوية
 كانه عليه بقوله
 وفيها معنى الشرط
 وهذا فاسدا لأن
 الثابت بذلك اختيار
 الفصل وأيس فليس
 على أن القول بأن
 المص نبه بقوله وفيها
 معنى الشرط على
 ضعف معنى الشرط
 الثابت فيه وهم
 محض كيف وقد
 اعتبر المص هنا قيدا

ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للاخر عنوانه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهي
اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما) وفيه اشارة الى
ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال
اى كونها كما هو المتعارف في تفسير المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول يعنى ان الجاعل
جعل كل قسم منها مذكورا باستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد
هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر
الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها
اقساما يبين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع في وجه التسمية وانما
يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها
(لانه) اى لان الشارح يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل
عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله
(ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يعنى ان لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب
اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء في قوله (باللام) للملازمة والى انه
ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان
تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو
حسن ثم شرع في تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من
التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على
تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد
الشارح لفظ (اما) على قوله (مضاف) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبس) (باللام) او مجرد
عنهما) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى
عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المحرور المتى في عنهما والفاء في قوله (فهذه) للفعلية
يعنى فاذا اقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما
كونها باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام
ثم شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة
المشبهة) للاشارة الى ان اللام للمهد الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة
للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام
الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجهه او حسن وجهه او حسن
الوجه او حسن وجهه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلاثة اقسام (مرفوع) (نارة)
(ومنصوب) (نارة) (ومجرور) (نارة اخرى) وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون
توطئة لقوله (صارت) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعراب الثلاثة

يبطل ذلك الوهم بجميع
اجزائه فان قال وفيها
معنى الشرط فالبا غلط
اختير بعدها الفعل
وبذلك القيد ظهر وجه
قوله يختار فانه لو كان
بمعنى الشرط دائما لما
كان هذا مختارا بل
واجبا وهذا الفعل
الفاضل محل عدم الو
جوب على ضعف ذلك
المعنى وقد عرفت حقيقة
الحال فاذا بعد الحق
الا لضعف قوله والمراد
ب لزوم المبتدئ غلبة
وقوعه بعدها وقبل
لزوم المبتدئ في غير
باب الاختيار على شريطة
التفسير قوله اى حال
مكونها لاستفهام
وشرط كأنه جعل
استفهاما حالا منها
مساعدة بتقدير ذاتي
استفهام لان الاستفهام
متناهما والظاهر ان
المس جعله ظرفا يدل
عليه قوله ومتى لزمان
فيهما والامر كذلك
قوله والمشهور فتح
الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما قيل يتبادر
من هذا العبارة ان
يبنى كسرهما كجى
قتهما وليس كذلك
قال الرضى وكسر
همزته لفة سليم وقال
الاندلسى كسرتونه لفة
هذا او اختلف في اصله
ف قيل هو ابن زيد فيه

صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قميا)
 (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث
 الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة
 (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان
 الوسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجائز (فى المعمول)
 (على الفاعلية) (اى فاعليته للصفة) المشبهة ببنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك
 الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى
 على جعل (معمول الصفة) شيئا (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف
 للطرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول
 معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) معطوف على قوله على
 التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تميزا) للاشارة الى مفارقة الاعتبارين
 لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى الممولات معمولى معين يقال له
 التشبيه فليس فيه الجمل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجمل (فى) (المعمول)
 (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون
 نصبة فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز (عند البصريين) حيث فرقوا بينهما وتبعهم
 المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى
 منصوب على التمييز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احديهما كونه معرفة والثانية
 كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنا
 على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان
 البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا
 ولم يضطروا الى حكم معمول غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوزون تعريف المميز)
 اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة
 على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال
 الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى
 الاخر والانساب (التفصيل) اى مذهب فى التفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التمييز فقوله
 (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر (فى المعمول)
 اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك
 المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع
 الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام)
 للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير

ياه وادغم الياء فى الياء
 وعليه جرى اهل اللغة
 حيث ذكروها فى باب
 النون وقيل اصله اى
 اضيف الى او ان حذف
 منه الياء والهمزة وادغم
 الياء فى الياء وقيل اصله
 اى ان حذف الهمزة
 وزيفه الرضى بانه لم
 يجىء الا ان خاليا
 عن اللام ولم يجىء
 اى مضافا الى المفرد
 المعرفة وزيف الاول
 بان ابن للكان واين
 للزمان وكان القمى
 اراد انه لم يثبت ايان
 فى لفظة من الالفات
 بكسرها مما بل ثبت
 بالكسر فى لفظة بنى
 سلم وذلك اما فى اوله
 او آخره على اختلاف
 القولين مستدلا على
 ذلك بظاهر كلام
 الرضى اكن كلامه ليس
 بنص فيه لانه لا يجمع
 مجىء الهمزة والنون
 مكسورتين معا وقوله
 فقيس هو ابن زيد
 فيه ياء وادغم الياء
 فى الياء ناقص والثام زيد
 فى ابن بتشديد والفت
 فوزنه وزن فصل
 وقوله حذف الياء
 والهمزة وادغم الياء
 فى الياء فلفظ والصواب
 حذفت الهمزة مع الياء
 الاخيرة فبقى ابوان
 فادغم الواو فى الياء وقد
 يقال حذفت الهمزة مع

الواو قوله قال صاحب
 الفصل وقد صرح المص
 في الشرح بذلك قائلا
 تقول كيف زيد معناها
 على اى حال هو هذا
 كلامه وعليه فبقره قوله
 بمعنى اول المدة قيل اى
 معنى مدو ومنذ اول المدة
 وانما يختص باول مدة
 زمان الفصل المتقدم
 عليها بقربته سبق ذلك
 الفعل فلا برادته ينبغي
 ان يقول بمعنى اول
 زمان الفصل المتقدم
 ولا يحتاج في دفعة الى
 ان اللام للعهد وروض
 عن المضاف اليه اى
 مدة ذلك الفعل ولا
 يحسن تفسير قوله او
 المدة باول مدة زمان
 الفصل المتقدم لانه
 ليس مراد المص ولا
 يخفى ان مبنى التفسير
 كذلك هو الاستعمال
 دون الوضع وذلك
 مراد المص صرح به
 حيث قال اى اول المدة
 التى انتفت فيها الرؤية
 يوم الجمعة فقوله ولا
 يحسن تفسير قوله الخ
 مما لا يلتفت اليه قول
 المفرد اى الاسم المفرد
 لالتى والمجموع قبل
 او اريد بالمفرد ما قابل
 التثني والمجموع لم يعلم
 انه لا يصح ما رأيت من ذلك
 ايام اذا تلتث مفرد
 بهذا المعنى بلاشبهة
 فينبى ان يراد بالمفرد

المجرور راجع الى المسائل لانها هي المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأتى عنه
 السياق ولان التفضيل انما يتشبه في الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر
 احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام ثمانية عشر فاتها وان لم يكن
 المذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنهما مذكورة في ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله فتفصيلها
 مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت
 الصفة بالتنوين انقطع احتمال اضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع)
 بالجر عطف على التنوين اى فتح اذا قرأت معمولها الذى هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية)
 اى يكون فاعلا للصفة (او نصبه) اى او قرأت ذلك المفعول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) وارده هنا
 على حيث قال على التشبيه وفي الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية
 معنى مستقلة لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما بين النحاة وقوله
 (وبحذف التنوين وجروجه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة
 بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون
 وجهه مجرورا (بالاضافة) اى بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الش قوله (فهذا التركيب) لربط
 قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة)
 حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها) اى ذكر تلك الامثلة وقوله لتوضيح
 الاقسام) متعلق بالمقصود وعللة القصد المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة
 (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا سر وع في بيان امثلة
 اخرى فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه واليه والى ان الكاف بمعنى امثل وقوله
 (في كونه ثلاثة امثلة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة
 وبمعرفة معمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اى حال كونه ملاسبا بالوجود
 المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بحذفها فيحصل
 ثلاثة ايضا فيكون هذا مثلا للصفة التى هي مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا
 ومنصوبا والصفة التى بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجهه) (عطف) اى
 هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) وقوله (اى هو ايضا) تفسير لصورة العطف
 يعنى ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (ثلاثة
 امثلة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوعة معمولها
 وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله
 مجرورا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه)
 بترك الواو معطوف ايضا بالمعطف المقدر كذا في المعرب حال كون هذا التركيب (بادخال
 اللام على الصفة ورفع اى ورفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا (او نصبه)
 اى او بنصبه (بالتشبيه) اى بسبب تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا

للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها (او جره بالاضافة) اى او مجرد معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام وبالاضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريد هاتين كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى في الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى في الامثلة الانية بمحذوفه اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التغير فقال (وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع) اى في قسم آخر من الصفة المشبهة) اى غير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها غيرا للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى هذه الامثلة كانت مثالا (الصفة ذات لام) فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة الملتبسة باللام مع رفع معمولها والثاني للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) في معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون المفعول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المفعول ونصبه او جره مع كون المفعول مجردا عن اللام والم لم يطابق تفصيل المصنف للاجاء اراد الشارح ان يبين لاختياره وجهها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام) في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثاني) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى مقدم على عدمى طبعاً فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقول (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب في تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (قسما واحدا منها يختلف فيه) هو حسن وجهه كما سيأتى (وسائر الاقسام) منها (صحیح) وهو حسن الوجه حسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه (ممنوع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كقَالَ) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان قسمين منها تمتع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثان منها) لكلامه يعنى ان اثنين (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (عنمان) اى بمنعنا بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين المتضمنين (ان يكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

الواحد كما فى قوله فيما سياتى وتقول فى الرد من المتعدد اى يقع بهما الزمان الواحد المتبروحدته الغير اى تعدده وانت خبير بان مراد الشارح قدس سره جعله مقابلا لهما باعتبار المعنى اى التعدد اللازم لاهيتهما فيكون المراد به الواحد الذى لا يتعدد معناه وان كان فى صورة الثنية والجمع كادل على ذلك تصریح عبارته قوله نحو ما رأيت هذا اليوم ان الاذان صاحبنا فيهما قبل لما دفع عنهم من كلام الرضى انه لا يخص ما يليهما بالفرد بل قد يكون الثنى بتأويل الفرد بما هو اهم من الفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده الجبى متى بقوله اذا لم يكن المقصود عدد اولم يتصرف الهندى فى الفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المس لقلته وقوله فادام لا يلاحظ هذان اليومان اصرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين اصرا واحد بل ادهم بيانه انه مجرد ملاحظة

صفة الممحول يبنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك الممحول ايضا (الى ضمير الموصوف اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق والماتى المصنف فى مثال ذلك القسم المتمتع بالمثل الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل) (الحسن وجه) ضم اليه الشئ المثل الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما تتمتع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه او الى وجه غلامه (فيه) اى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا لم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الحقة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او) بحذف (التنوين) اذا كانت ثنية او جماسا (الحسن وجهه) اى كما وجدت الحقة فى هذا الترتيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الحقة المطلوبة فى المضاف فقد فوجده شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الحقة فى الصفة المشبهة اذ لم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيها اضيف اليه من الممحول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو افظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (بما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجزم معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه بما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه اوبان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضمير ان المزبوران فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجه التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او يحذفها مما) يعنى ان الحقة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الممحول فوجدت الحقة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجهه بالاضافة بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجهه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) فى معرض ابطال كل شئ من الثلاثة فكانه قال ان الحقة اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اى بهل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف متمتع فهذا التركيب متمتع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدهما اى وثانى الوجهين المستعين (ان تكون

اليومين يصيرهما واحدا وليس كذلك فتقول هذان اليومان لوحظ بنون زمان المصاحبة الا انه جئ بالشئ ليعين انه اتي زمان للمصاحبة وليس كما يبنى فانه لا يفهم من كلام الرضى انه لا يخص ما يليهما بالفرد لانه معترض يكون الفرد هنا بمعنى غير المتعدد وقد قال ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدود ايضا بغير شرط ان لا يكون السدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان الخصوص نحو ما رأيت منذسة الجامعة ومنذ شهر رجب ومذبوما لقائك هذا كلامه وهل يفهم منه الخسالة للمص واثبات الجهر المتعدد من الشئ والمجموع كلا ولا يرئاب ذو مسكة فى حصول المقى بكماله من كلام الشرح ومقاله قوله لحصول التبيين المقى من كونه معرفة الخ قبل الاظهر الا وضع ان يقول يوم ليقينى فيه فى قوة يوم الملاقة وليس بذلك لظهور انه هذا القيد لذلك الغرض قال المص وانما وليهما المرة ليقينى فيهما الذى هو المقى بالذكر فكلال

الشارح قدس سره من
وما ذكره القائل
لحصوله صريحا بدون
العكس قوله اي الزمان
الذي قصد بيانه حال
كونه ملتبسا بالعدد جعل
الباء في قوله بالعدد
لمصاحبة وقطعة
من التي الذي يطلب
صلة الباء لما قاله الرضي
انه لو لم ياول بهذا
لكان العبارة فيليها
المقوله بالعدد قلت المراد
بالعدد اسم العدد
بقريئة جملة مقصودا
به والكون مقصودا
به شان اللفظ وانما
شان المعنى كونه
مقصودا واختار المتى
بالعدد على العدد
ليشتمل المثنى والمجموع
والمفرد المقيد بالوحدة
نحو ما رأيته منذ يوم
ويومان منذ ايام لانها
ليست اعدادا لكنها
تفيد المتى بالعدد من
تعيين الافادة وذلك
خبط ناش من قلة
التدبر في كلام الرضي
ولنقله بعبارة حق
يتبين لك ان ما الجاب
به القائل براحل
من الصحة والساد
قال رحمه الله معنى
قوله المتى بالعدد اي
المتى مع العدد والباء
بمعنى مع والا لكان
الواجب ان يقال المتى
به العدد لانك قصدت
بقولك يومان عددين

(الصفة) اي الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اي الى معمولها الذي تجرد (عن
اللام) وهو ايضا مابلا واسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن
(وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام الى وجه) اي الى
معمول نكرة (وان) اي ولو (اذا) اي تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه
(بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور والراجع الى الموصول
(واستتاره) اي وباستتار ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه
(لكنهم) اي لكن النحاة (لم يجوزوها) اي لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا في الحسن
الوجه (لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى نكرة وان كانت) اي ولو كانت
اضافة المعرفة الى النكرة (لفظة مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما ضيف هو اليه وكان
ذلك التخفيف كافيا في الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص
(لكنها) اي لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهي اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اي
صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة
اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود يمتنع
فهذه التركيب يمتنع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ما هو مختلف
فيه فقال (واختلف في) اي وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت
الصفة فيها) اي في تلك الصورة (بجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اي الى
معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسطا الشارح قوله في صورة
الح بين حرف الجر الذي هو لفظ في بين مجروره الذي هو قوله (مثل) (حسن وجهه)
لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب
بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اورد بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد
الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها)
اي يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) جواز كائنا مع قبح ولا يجوزونها مع
حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اي انما يجوزونها مع قبحها
في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف
على فسيبويه اي والكوفيون (يجوزونها) اي تلك الصورة (بلا قبح في السعة وجه
الاستقباح) اي وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة
الصفة المشبهة اي تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين لاخيرين لها وقوله (اقصد
التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غير هالتحصيل
القصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (يفتضي الحال) اي حال القاصدين
(ان يبالغ) اي التخفيف (الى انصاف) اي اعلى (ما يمكن منه) اي تخفيفا لا تخفيفا اعلى منه
وقوله (ويجب) بالنصب على ان يبالغ اي يقتضي تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على

اهون التخفيفين) اى على اسفله وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيفين اى اريد باهون
التخفيفين (حذف التنوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى
اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يترض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقبح
مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيفين وعدم التعرض (لا عظمتها) اى لا عظم
التخفيفين (مع امكانه) اى مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيفين يمكنها هنا لكون
المعمول وجه (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المجرور فى قوله وجهه
او فى قوله غلامه (مع الاستثناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير
المجرور وقوله (بما) متعلق بالاستثناء لان وجود الاستثناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه
وهو الضمير هنا والثانى المعنى يعنى سبب الاستثناء واراد ان يذكره بقوله بما (استكن فى
الصفى) السبب كونه مستغنيا عن الضمير امكن ان يجعل الضمير مستكن تحت الصفة حتى يفيد
ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجارها) الخ دليل الكوفيين
وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها وقوله (والذى مبتدأ وقوله (نظر) خبره يعنى والداعى الذى دعا
الى اجازة مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة
وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه
لاستباح هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال (والباقى) اى
الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد
من الباقى التى من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة)
اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اثنائها تمنعان وواحدها يختلف فيه (وهى) اى التى
بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن
وقيح وقوله والباقى مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره
ما سأتى من قوله احسن يعنى ان الباقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد
والثانى ما كان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال
من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المجرور وانما تى به ليحصل العائد
من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى ولما كان موضع الضمير
المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الاشارح ان يفصل ان اى
قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما
فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها
(وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة قسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها
(الحسن الوجه) حال كونه (بنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام
ومعمولها ليس بفاعل اهل الكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضمير استتر تحتها فيوجد
فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيا (الحسن الوجه بحره) اى بحر الوجه فان هذا القسم

لا ايك قصدت بالمدد
يومين قوله او الفعل
قبل الاولى او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر
مضاف الى الجملة لا الى
مجرد الفعل كما توهمه
عبارة وليس بمستقيم
لان الغرض انما يتعلق
بالجملة الفعلية فلا يقيد به
الجملة وحدها لا اشتراكها
بينها وبين غيرها
ومجموع الجملة الفعلية
تطويل بلا طائل
لظهور ان الفعل بدون
الفاعل لا مقصودا
فى الاستعمال ولا
يكون مضافا لعدم
حصول معناه الطابق
بدونه فلا يذهب او هام
العوام المحرومين من
سلامة الافهام الى انه
اريد بالفعل هنا ما
ليس بجملة قوله اى
ما كتب على هذه
الصورة قبل اراد ان
يجمع عبارة ان مثله
ومخففة قول الكتابة
باستعمالها فى لاقوم
معناها الى ما كتب على
هذه ولا ينبغي انه يوجب
ان يقرأ وما كتب على
هذه الصورة ولا يشك
ما قل ان عبارة الكتاب
ليست كذلك فالحق
ما قيل انه اكتفى من
تكرار الكتابة
بتقيدها بالتشديد
والتخفيف فانه كثيرا
ما يفعله المصنفون وعلمك
محيط بانه لا يمنع فى

الذي تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحتها فوجد في هذه الصفة
ايضا ضمير واحد (و) ثالثا (حسن الوجه بنصبه) اي بنصب لفظ الوجه وفي هذا القسم ايضا
ضمير واحد مستكن في الصفة اعني بهذا القسم ما تكون الصلة فيه مجردة عن اللام والاضافة
ومعمولها منصوبا بالتشبيه (و) رابعا (حسن الوجه بجره) اي بجر لفظ الوجه وهذا
القسم الذي كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وقامها ايضا مستكن تحتها (و) خامسا
(الحسن وجهها) بنصبه اي كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسا
(حسن وجهها بنصبه) اي بنونين الصفة بنصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة
اللام والاضافة (فيهما و) سابعا (حسن وجه بجره) اي بان تكون الصفة مضافة الى معمولها
مجردة على اللام ففي كل هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر في الصفة وقوله (واما
في المعمول) عطف على قوله اما في الصفة اي ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضمير
بارز ارجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اي مثل الحسن
وجهه وقوله (برفعه) قيد لافعال في المثالين اي حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية
(فيها) اي في هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام في الاول وغير مجردة
عنها في الثاني (وهما) اي اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قسمان) اي هذان
القسمان من البواقي الخمسة عشر (والجموع) اي المجموع من السبعة من القسمين
(تسعة) اي ما فيه ضمير واحد تسعة تساموه التسمية (احسن) اي يحكم باسم احسن
الوجوه فانشعب منها تسع مسائل بانها مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه
ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد حسن فهذا التركيب احسن فقس عليه البواقي
فكبري هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر وما دللها حكم من الاحكام
الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذي فيه ضمير واحد وانما كان ما كان
فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اي هذا القسم كائن (بقدر الحاجة)
لان الحاجة انما هي للضمير الواحد الرجوع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت
الصفة او ضميرا مجرورا ايضا اليه المعمول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه
(من غير زيادة) اي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اي ومن غير نقصان من المحتاج
اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا
لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اختلال وكل منهما
منحط عن درجة الاحسنية في البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان)
وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعني البواقي ما كان التركيب الذي وجد (فيه ضميران)
(منها) اي من تلك البواقي ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران في الصفة معا او في المعمول
معا اشار الى ما هو الواقع بقوله (احدها) اي الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين
(في الصفة و) الضمير (الاخر في المعمول) لانهما وجدان معاني الصفة او في المعمول فانه تمتع

عبارة الكتاب من
هذه القراء وما زعمه
حشا انما يتم في
صورة ان يكون
عبارة المصنف هكذا
وان متددة ومختلفة
وليست كذلك ولا
ارى ان احدي قال
كذا وانما قيل لم
يذكر المصنف ان
المتفكر اعتمدا على
تصوير ان بالتشديد
والتحقيق معا ولا
رب ان حاصل هذا
القول ما ذكره
الفاخر قدس سره
من انه اراد ما كتبت
او كانت على هذه
الصورة على اختلاف
النسخ قوله يرد عليه
انه يلزم ان يكون
الابتداء في مثل قولك
مد يومان نكرة والخبر
معرفة فيل يمكن
دفع الفساد الثاني
بجعل مد بمعنى جميع
مدة زمان ما رأيت
فيه ويرد عليه ايضا
انه يلزم تأخير المبتدأ
فيما كما معرفتين فيما
وأيت مد يوم الجملة
ويستدفع بما ذكر من
الجواب وهيها مهابات
بمد المطلب بل قالت
قال المصنف وهذا وهم
منه لان المعنى واللفظ
يأباه اما المعنى فلانك
تخبر عن جميع المدة
بانها يومان وذلك
خبر محقق واما اللفظ
فلان يومان نكرة
لا يصح لها فلا

(مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثاليين اى حال كونه المثاليين ملائسين بنصب الممول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى في هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتلا للضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا لمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتليين على الضميرين احدهما في الصفة والاخر في الممول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذا ان المثالان (قسمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتلان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان فيصحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقيس فقال (وما لاضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البوائى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لا فى الصفة ولا فى الممول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثانيا (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثالثا (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر التكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعا (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه) قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يحز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل الضمير فى كل منها بلا ضمير فهذا القسم (قيسح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضمير امسترا الابعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى اى لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى الممول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجزوف وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الا ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكية الخاصة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت) اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (ممول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رفعت محذوف وهو ممول الصفة فحذف لمعلومية وقوله (بها) متعلق برفعت والباءية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا فرأت الممول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون

يستقيم ان يكون مبتدأ
وكون خبره اسم زمان
مقدما على رأيه لا يسيغ
ذلك وانما يسيغه ان لو
كان ظرفا لالتزم لو
قلت جميع المدة يومان
لم يستقيم ان يكون
مبتدأ وما تقدمه خبره
وان كان اسم زمان لما
لم يكن ظرفا له قوله ولدن
بضم اللام قيل فيها ثمانى
لغات لا يحتمل بيان
الكتاب الاسبعة فانها
ما بقى من بيان الشارح
من لدن بكسر الدال
الا انه يقال كأنه اكنى
المص فى البيان بتعدي
الدال بالفتح والكسر
مما ولم يكتم فى بيان
لدن بضم الدال ايضا
بالتقيد بان يقيد الدال
بالحرركات مماثلا بقوته
التنبيه على اصاله لدن
بضم الدال ولا يخفى
ان الانسب ذكر لدن
بفتح الدال مع لدن
بضم الدال وجمع لدن
بضم اللام مع لدن
بفتحها فقد فات شرح
الشارح الانسب وهذا
كأرى قوله وبنائهما
لوضع بعضهما وضع
الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند
صرح بذلك المص
حيث قال وانما بنيت
لا وضع لدن ولد
ولد وضع الحروف

المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اي) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير
 (في الصفة لان معمولها) اي لان معمول الصفة (ح) اي حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها)
 اي تلك الصفة اذ لا مرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اي وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة
 المذكورة (ضمير) مستكن تحته بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل الظاهر
 والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو وجود الضمير واذا كان للصفة
 فاعل ظاهر (فهى) (اي تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اي حين رفعها
 لفاعلها الظاهر (كالفعل) اي تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكمان الفعل)
 اذ ارفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اي كالايجوز فيه ان يحمل مثنى ولا يجمعوا (بتثنية
 فاعله الظاهر) اي بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمه) اي وسبب كون فاعله الظاهر جمعا
 حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا
 الرجلان للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اي الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل
 فى هذا الحكم حيث (لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها) اي بسبب كون معمولها المرفوع ثنية
 (وجمه) اي وسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسان الوجهان ولا الحسنون الوجوه
 بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه قوله (والا) عطف على قوله مثنى
 رفعت (اي وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اي بتلك الصفة (بل تنصب)
 بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييز (او تجر) بان جعلت
 الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير
 الموصوف) مبتدأ مؤخر اي حينئذ يوجب فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون)
 اي ذلك الضمير (فاعلا لها) اي لتلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث)
 وفسره الشارح بقوله (انت) الاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطبة كما كان رفعت كذلك
 وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت
 مخاطبة قرينة قوله بها فان وجودها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فلا غائبا
 مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما هنا فلا قرينة
 مثلها والله اعلم اي فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث
 الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها حينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع
 تعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحته (او) اي او نقول هند (حسنة وجهها) اي بنصب
 معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله
 فتؤنث (اي) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة
 الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اي الزيدان حسنان وجهها بنصب المعمول على التمييز
 ايضا وكذا قوله (وتجتمع) عطف على احدهما اي وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان
 الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجه) اي بالاضافة (او حسنون) اي والزيدون

فاجرى بقية الثقات
 مجزاها لا تافها مما في
 لفظها ومناها وهذا
 احبه ما يبل به بناؤها
 ولو لم يجي الا لى
 ونحوها من لغاتها لم
 يكن لبنائها وجه لانها
 مثل هند ولا يختلف
 في اصحاب عند هذا
 كلامه وقيل لدن بجميع
 لغاتها بمعنى من عند
 ولدى بمعنى عند على
 ما فى الرضى وسكان
 القائل لم يتدبر في كلام
 الرضى لانه صريح في
 كون لدى بجميع لغاتها
 بمعنى عند كلدى فانه
 قال ولدى بمعنى لدن
 الا ان لدن ولغاتها
 المذكورة يلزمها معنى
 الابتداء فلذا يلزمها
 من اما ظاهرة وهو
 الاغلب او مقدرة فهى
 بمعنى من عند بخلاف
 لدى فانه لا يلزمه
 معنى الابتداء فلا يلزمها
 من والقائل لما رأى
 قوله فهى بمعنى من عند
 جزم بان هذا معنى
 لدن من حيث هو
 هو ولم يدركه ابراز
 لمن المقدرة والعجب
 انه لم ينتظن لذلك
 من انه لو كانت من
 داخل تحت مفهوم لدن
 على رايه لا حكم
 يلزوم من ظاهرة
 او مقدرة قوله لكونه
 مقطوعا من الاضافة
 قبل هذا يقتضى

حسنون (وجها) والما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليدبا مجتمعين تحكم الصفة
احال مستلثما على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما ثنية مرفوع
بالالف على انه مبتدأ ضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الف
واللام التي في الفاعل فحذفت الف لفظا فصارا عرابه تقديره وقوله (غير المتعديين)
بالرفع صفة لذلك الاسم (اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول) والما كان بين اسم الفاعل
وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسألة الفاعل عن مسألة المفعول بقوله (واسم
المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدي
يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي الى
مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بلا كان هو مشتقا
من الفعل المتعدي لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا الى
غير المفعول الواحد يعني ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اي تحكم اسم الفاعل
الغير المتعدي لكن اسم المفعول اذا تعدي (الى مفعول) واحدا وانما كان التعدي معتبرا في
اسم المفعول (لاشتقاقه) اي لا انحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذي لا مفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت
(فاذا بنى) اي فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اي من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فبقى) اي فبقى اسم المفعول
المذكور (غير متعدي الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدي والحاصل
ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد (مثل الصفة) اي حكمهما تحكم الصفة (المشبهة) (في ذلك) (اي فيما ذكر من
من الاقسام الثمانية عشر) اي في الاحكام التي ذكرت من كون بعضها متمما وبعضها مختلفا
وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فضله
الشارح بقوله (فيرفعان) اي فيرفع كل (الفاعل) اي ان كان الرفع اسم فاعل (ومفعول
مالم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصب لهما)
ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يذكر في مقام الفاعل في الاول وفي مقام مالم
يسم فاعله في الثاني على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية كما كان في الصفة المشبهة فيكون
فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اي يجوز ان يضافا (اليهما) اي ان كان اسم فاعل
الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) في
اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اي قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) في اسم المفعول زيد
(مضروب الاب) اي مضروب ابوه (رفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحا
(ونصبه) اي وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير
مستتر فيهما (وجوه) اي ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين

استدراك ذكره بعد
ذكر النيات وذلك
الاقتضاء ثم قوله بدليل
امراه مع المضاف اليه
قبل الدليل غير محكم
لجواز ان يكون ما يرى
منصوبا مفتوحا بالبناء
لان عوض جاء مفتوحا
وجبه مكسورا او مفتوحا
ي بعده من كونه مقطوعا
من لاضافة لان نظاره
لا يكون الا منصوبا
وليس مما بلغت اليه
وذلك لان المضاف
لا يصير مبنيا على التبع
وايضا معنى عوض في
صورة كونه مبنيا على
الضم هو عوض العائضين
فيكون مبنيا لا تقطاعه
عن الاضافة بالضرورة
ولو قال الشارح وانما
بنت لقطعه عن الاضافة
لان المعنى عوض
العائضين كما تقول دهر
الداهرين على ما صرح
به المص لاضل القائل
قال المص ولولا ذلك
لم ين كالم تبين ابدال المالم
يقصد فيها هذا المعنى
والقائل وقع في ذلك
من قول الرضى وجاء
في عوض فتح ايضا
وكسرهما ايضا لكنهما
بنته من ان هذا انما وقع من
كلام الرضى بعد قوله وبناء
عوض على الضم لكونه

مقطوعا من الاضافة
 كقبل وبعد بدليل
 امرابه مع المضاف
 اليه نحو هوض
 العائدين اى دهر
 الداهرين وايضا لم
 يدرك ان مجي الفتح
 والكسر فيه انما هو
 في صورة الافراد
 وعدم الاضافة وان
 سبب البناء على هذه
 اللفظة ايضا ليس الا
 الانقطاع من الاضافة
 اذ لا مدخل في عليّة
 البناء المحصور الفتح
 او الضم او غيرهما
 لانها الانقطاع لا
 غير والتصريح بالضم
 لتبيين قوله لشيء
 ملتبس بعبارة ان بذاته
 التمنية قيل فسر عنه
 بذاته التمنية وهذا
 انما يتم لو جاء العين
 بمعنى الذات التمنية ولا
 يساعده اللفظ اذ ما
 يناسب هذا المقام
 من معاني ذات الشيء
 او نفس الشيء كما في
 قولهم جاء زيد نفسه
 وجاء زيد بنفسه وح
 الباء زائدة فيكون
 المعنى المعرفة ما وضع
 بضمه بنفسه لا لاسم
 متعلق به وهو ح
 يتناول كل لفظ موضوع
 اذ ما من موضوع
 لشيء الا وهو رضيع
 لذلك الشيء بنفسه لكن
 شاع فيما بينهم تفسير
 قوله بعبارة انما هذا

ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه واقام
 اباه واقام اباه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا
 هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعددين فاذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم
 الفاعل والمفعول (متعديين لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول
 المتعدي الى ازيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب
 فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله
 الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يحز اضافتهما
 ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية (لئلا يلزم الالتباس) اى الالتباس الفاعل
 فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول فاذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدي (زيد ضارب
 اباه) فى اسم المفعول المتعدي الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى
 المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحت (او) هو
 (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا
 فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ
 اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقم مقام الفاعل وانصب
 تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثانى) او على تقدير جملة
 نائب فاعل منصوب بالتشبيهة فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة
 فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما
 كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا
 كذلك (تقول زيد تسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة
 وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول
 ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فعال (اسم
 التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احدا لمرين على الاخر ومعناه فى
 الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق
 صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل
 هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) نظرف مستقر حال من
 ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل
 او وصف بالزيادة على غيره كذا فى العصام وسيجي ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو
 اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الش
 ان يفسره على وجهه بضمها فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل
 (او وقع عليه) اى الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تسميته على قصد التعميم فقال
 (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل)

اي لوجود قصد المص شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعني) اي اريد القسمين (ما)
اي اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف
وقال العصام معترضاً لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشيء مقام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعميم لا يثبت في الاعلى تقدير جملة صلة الموصوف الزيادة يعني ان كان
المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتاً موصوفاً بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به
القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل
الفعل فيكون التبادر منه مقام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المنصف بزيادة على
غيره او معنى الفعل المنصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال في اللب ان قياس
اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعاً للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان
القياس كذلك اذ لو كان لهما الكثرة لاشتبه في علمه قياساً في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا
المصنف قال في ماسيجي ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور
والله اعلم (زيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية
او اعتبارية كما في قولهم هذا بسراً اطيب منه رطباً لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد
المشار اليه وهو موصوف بزيادة اطيب باعتبار كونه بسراً على اعتبار كونه رطباً
فالمغايرة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل
ذلك الفعل) للإشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة على
غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد علماً فانه اشتق
لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه كذا وجه العصام ثم قال لا فائدة لادراج لفظ
الاصل ولا يمكن ان يقال ان فائدة الادراج نحو زيد ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع
الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال (والباء في قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف) فيكون المعنى (اي لذات) مبهم (متصفة بتلك الزيادة) فلي هذا التفسير يجري
التعميم على ماض لان الزيادة اعم من ان توجد في جانب مقام به او في جانب ما وقع وقوله
(او ظرف مستقر) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لغو اي الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون
المعنى (اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف
لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره قد برز ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال (فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات) اي من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء
الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج
(لان المراد بالموصوف ذات مبهم) متصفة بالزيادة (ولا يهاجم في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد
مثلاً اشتق لموصوف معين وهو المكان الذي وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة في
الخراج الى حمل الموصوف على ذلك لاسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او
آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعني ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع

المقام بالمتعين فلا يبعد
ان يكون من مواضع
الادب وان يصرح
ان ولا يخفى عليك
ان القائل من قلة
بصيرته وقع في حيس
وبين حيث رد اولاً
حكون معنى بينه
المعين وادعى ان
منه معنى نفسه
على ما سبق في التأكيد
والياء زائدة فشرع
في البيان على هذا فلما
رأى ان الباطل لا
يوصل الا المط لان
التكررات ايضاً بأسرها
موضوعة لاشياء
نفسها فلا يخرج ح
التكررة من حد المعرفة
اعترف بعد الانكار
بكون معنى بينه
المتعين قوله المعلوم
للمتكلم والمخاطب قيل
لا اعتداد بعلم المتكلم
في التبريد ولذلك
يقال حقيقة التبريد
الإشارة الى ما يعرف
المخاطب وليس بمستقيم
لظهور ان الشيء لا
يكون معرفة ما لم
يتحقق في علم المتكلم
فتنفي الاعتداد بعلم
المتكلم فاسد كما ترى
وليس قولهم حقيقة
التبريد الإشارة الى ما
يعرفه المخاطب مبني على
عدم الاعتداد بل على
ضرورة تحققه بحيث لا

لزمان الطلوع والفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب الش بما صرحوا
ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان
اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار
وقوع الفعل عليه وكل منهما موصوف فلا بد وان كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف
فظهر لك من ذلك ان كلاما من اسماء الزمان والمكان والالة موصوف فلا بد من العناية يخرج
انتهى فحينئذ سقط ما قال العصام من انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك
(وقوله) اى قول المصنف في التعريف (زيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة) فان كلامها ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره
في اصل الفعل بل كل منها موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكتفى في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض
لخروج صيغة المبالغة ولو حل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له انعم
خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال
لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل
عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه
فانه لا بد ذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل
شرع في بيان صفته وشرط بناءه وغمله فقال (وهو) (وقوله) (اى اسم التفضيل) تفسير
لارجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام ابيانه من حيث
الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (لامذكرو) ووزن (فعل) بضم الفاء حال كونه
(للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة
اشار الش الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب
الاصل) اى اصل الوضع يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى حين اذا كان المراد
هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر)
فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (في الاصل اخيرا وشررا فحقفا)
اى فاربدا تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لا يكتفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما
ليسافى الاصل اخيرا وشررا بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعل للمؤنث وتحقيقه
ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعل للمؤنث والثنية للثنية والجمع للجمع
وخير وشر مغيرا خيرا وشررا لجميع لانهما مغيرا خيرا وشررا المستعملين بمن انتهى ثم شرع
في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بناءه (ان يبنى)
بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يحمل (اسم التفضيل) مبينا
(من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثي) وقوله (لارباعي) قيد لثلاثي يعنى ان بناءه مقصور على

يحتاج الى التعرض له
وذكره قوله وقوله
يعينه يخرج به التكرة
بقي بعد التكرة التي
كانت علما تكررت
بالتأويل وهو مما
جعله الرضى من غيب
هذا التعريف فعدل
فيه الى ما لا يحتل المقام
بيانه ولا يبعد ان يقال
اطلاق التكرة عليه
تجوزا لما انه في حكم
التكرة ويعامل به مما
ملئها كذا قيل
والصواب ان يقال
ان هذا الحد باعتبار
اصل الوضع لا انه
الضابط والعلم المتكرر
نحو رب سعاد وزينب
لقيتها انما خرج عن
التعريف يساوى
الاستعمال وبذلك
يندفع ما اورده الرضى
ايضا من ان الضمير
في ربه رجلا وبش
رجلا داخل في الحد
والحق انه منكر قوله
واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب
المرتبة قيل اتبع في ذلك
الهندي وليس بذلك
فان المبهات منها ما
يساوى اذ اللام
والمضاف الى احدها
معنى منه يساوى
المعرف باللام ومنه
ما يفوقه والاصح كذلك
وقه اسر وراء ذلك
وهو انه صرح بمبدأ
ذلك بان هذا الترتيب

الثلاثي ولا يجوز ان يبنى من الرباعي (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعني المراد من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن البناء) (اي بناء افعل وفعل منه) اي من الثلاثي المجرد يعني انما اشتراط لبنائه ان يكون مبنيًا من الثلاثي المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذا البناء) اي فان بناء افعل للمذكر وبناء فعل للمؤنث حال كونه (من الرباعي) اي المجرد نحو دحرج والثلاثي (اي ومن الثلاثي) (المزيد فيه) اي من نحو اكرم واكتب واستخرج حال كونه (مع لمحافظة على تمام حروفه) اي من غير حذف حرف منه (متعذر) اي غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهي افعل وفعل (لا تسع) اي لا تحتمل (الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا اريد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اي والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعي فصاعد يجب اي يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثاني ممكن لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعي او من المزيد فيه لتصحيح بناءه (يلزم للناس) اي التباس ما يبنى من الرباعي مثلاً بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثاني (فانه لا يعلم انه) اي افعل او فعل (مشتق) اي هل هو مشتق (من الرباعي او) هو مشتق من (الثلاثي المجرد او) هو مشتق من الثلاثي (المزيد فيه) يعني اذا قيل اخرج على وزن افعل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعل من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج فان هذه الحروف الثلاثة (وهي الحاء والراء والجم) مثلاً في اخرج (تحتل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اي ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعي مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اي ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه) اما من اصوله) يعني احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة اثني ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعني او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او مختزجا منها) اي من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ما هو المشتق) اي الاصل الذي يشتق اسم التفضيل (منه) اي من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتبين المعنى) ايضا يعني فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثي المجرد الذي ليس دالا على (اي من ثلاثي مجرد ليس بلون) اي شرطه ان يكون من الثلاثي المجرد الذي ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اي ولا دالا على عيب (ظاهري) يعني من عيب ظاهري وسيجي فائدة القيد بالظاهري انما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

الذي ذكره وهو مذهب سيويه فان فيه اختلافات كثيرة وليس في مذهبه الثقات بين ضمير المتكلم والمخاطب بحسب الرتبة وايضا الانواع عنده خمسة وهنما ستة قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي متضمن قيل كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التعقيب ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كلياً ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتأخرين والقضاء لم يمتروا عليه حتى المص لم يعمل معنى قوله اثنى بعينه لا فائدة ثنى بعينه وقال الواضع وضع المقهر مثلاً للمفهوم كلى يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي ففهموه الكلي محصور في الاستعمال واللام في قوله اثنى بعينه ليس صلة الوضع بل فرضه والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تطبيقاً لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به والامر كذلك الا

لونا ولا عيا ظاهريا (لانه منها) فاللام في لان متعلق بليس وقوله منها اي من اللون
والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل
لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعني ان وزن افعل الذي اشتق
من اللون والعيب يكون (لغيره) (اي لغير اسم التفضيل) يعني لاسم الفاعل (كاحمر
واعور) فان الوزن الاول من الحرة التي هي لون من الالوان والثاني من العور الذي هو
عيب من العيوب الظاهرة وكلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلواشتق)
اي فحيث لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اي كما اشتق اسم الفاعل الذي على هذا الوزن
(منهما) اي من الحرة والعور (لالتبس) اي التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد)
اي بوزن احمر (ذو حرة و) بوزن اعور (ذو عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمي فاعل
(او) اي المراد بوزن احمرانه (زائدا الحرة او) بوزن اعورانه (زائد العور) ولما كان
المتفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد
الشان ان يقرر معنى يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اي جعل علة امتناع بناءه
من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم
الالتباس (انما يتبع) اي هذا التعليل (اذ اتين) ونظير (ان افعل للصفة مقدم بناؤه) اي
بناء افعل للصفة (على افعل التفضيل) بان يمين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اي وكون
بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اي الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت
مطلق للصفة مقدم بالطبع) اي بتقديم طبعي (على ما يدل على زيادة على الاخر
في الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثاني هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد
(والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره
للتفضيل (الطبع) يعني لكون الاعتبار الاول الطبيعي مقدما على الاعتبار الثاني
الوضعي ثم اراد ان يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان
ان هذا المثال مطابق للمثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثي مجرد) وهو لفظ الافضل الذي
من فضل بفضل والشرط الوجودي الذي هو كونه مشتقا من الثلاثي المجرد موجود
وكذا شرطه المسمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اي الحدث الذي
اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك
يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع في بيان اسم التفضيل الذي
اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثي مجردا يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد
غيره) وفسر الشارح الضمير الجور والمضاف اليه لغير بقوله (اي غير الثلاثي المجرد) وفسر
لقصد بقوله (بان يراد) يعني ان طريق قصد غير الثلاثي المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل)
نائب فاعل يراد يعني ان يراد الدلالة باللفظ الذي هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اي على معنى
وهو ان لاحد (زيادة فيه) اي في هذا الفعل (على غيره) اي على غير ذلك الاحد ولا شك

ان القائل لم يصب في
الاعتراض لان ما سبق
من تقرير الشارح
قدس سره صريح في
اختصاص الجزئي
الموضوع بالتخصيص
بحيث لا يمكن اعتباره
كلية وان اراد ان
ذلك متحقق في غير
هذا من ذلك القسم فم
كيف وقد صرح
بمتنع هذا المعنى
وضيل بكارته في
رسالة المعولة لذلك
البحث بكونه منحصرا
وتفصيل الكلام مما
لا يساعده المقام قوله
من حيث معلومته
ومهموديته بل يبادر
منه لسابق كلامه
المعجوبة في ذهن
التكلم والمخاطب
والتحقيق ما مررت
فلاتنس وكن متذكرا
ويشكل تصوير العلم
الشخصي بانه الذي
تصور الذات بينه
وضيح بازائه بلفظ
الله فانه لم يقع تصويره
تعالى لغيره بتخصيصه
فلا يمكن وضحه ان
كان الواضح غيره
وان كان اياه فلا
يمكن معرفة وضحه
لغيره حتى يترتب
فائدة الوضع العلمي
وهو فهم الشخص بشكل
بوضع الآباء الاعلام
لأبنائهم في قبته
الابناء قبل رؤيتهم
بوضع العلم للشخص

ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يتمتع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذي هو افعال لكون المشتق منه غير الثلاثي المجرد او كونه لونا ووعيا فاح ان قصد هذا المعنى بغير افعال (توصل اليه) (اي الى غير الثلاثي المجرد) (ياشد) اي بلفظ اشد (ونحوه) اي توصل ايضا بنحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعني اذا تمتع اشتقاق لفظ افعال من مادة الحدث الذي قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحو سبيل الوصلة هذا المعنى وفي المصام اللام ان فيما نسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثي المجرد لا معهد اي غير الثلاثي المجرد والمعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي بل اخص منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب (مثل هو اشد منه استخراجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اي هذا مثال (للالثاني المزيدي) وهو الاستخراج يعني انه لو اريد ان يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو ومع ان اشتقاق لفظ افعال من استخراج يتمتع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذي هو مرجع ضمير هو في اشد و مرجع الضمير المستتر في اشد لا استخراج الاشد و مرجع الضمير المجزور في منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تميزه فصل المفضل وهو فاعل لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجزور من قوله (و) اكثر (بياضا) معطوف على قوله اشد في المثال الاول يعني اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمي) عطف على قوله بياض اي وهو اكثر عمي منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهري اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اي لفظ العيب المنفي الواقع في كلام المصنف (بالظاهري) اي بقولنا الظاهري حيث خرج منه العيب الباطني الذي هو الجهل والبلاهة ونحوهما وبقي في جواز البناء منه (لا يراد) اي لا يراد النقص على كلام المصنف (نحو اجهل وابلد) و تقرير النقص ان قوله يشترط في البقاء ان لا يكون عيبا باطلا لانه جار على نحو اجهل وبلد وحكم المدعي متخلف فانها جائز ان يلزم وجود المشروط بلا شرط فيجواب عنه تحرير المراد بان لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مراد العيب المنفي هو العيب الظاهري كالعمور والعمى والرج واما مثل الجهل والبلاهة فهو عيب باطني فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدرك على قوله لا يراد يعني ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقص المذكور ولكن لا يدفع الايراد الاخر الذي يرد على هذا التقييد فانه (يرد) عليه (انه صح على هذا التقدير) يعني صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اي اذا قصد بهما الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلاهة والحق) اي وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعني لو صح

مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور معنى علم تشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا المخصوص وما منه من التبادر هو كونه مملو ما لا يتكلم والمخاطب وما حال عليه من تحقيقه هو ما سبق من عدم الاعتداد بحال المتكلم وقد عرفت انه وهم باطل فلا تفت اليه وخذ من عبارة الشارح ما هو المتبادر منها والاشكالات التي او ردها لا يعتد بها اذ ليس المدعي في الاعلام الشخصية لزوم تصور الذات قبل الوضع ماله وعليه على سبيل الكنه بل بوجه يتبين وبمخرجه مما عده فلا يرد شيء من ذلك كما يعرف بادن تأمل قوله ما عرف بادن تأمل قوله ما عرف باللام المهدية او الجنسية او الاستغرافية قبل فيه ان اللام منحصرة في المهدية والجنسية والاستغرافية والمهدية والذهنية من فروع الجنسية فتقسمها الى

صح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذ) اى
 بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (في نحو احق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه
 من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذ فانه اللفظ الجارى على القياس لا تكون شاذاً ولكنهم
 حكموا بشذوذ فلزم ان لا يصح اشتقاقه ولم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا
 وقال في القاموس في القاف وكملس الاحق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزدبن
 ثروان فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن القبض (بان المراد) يعنى حاصل
 الجواب بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحق في نحو احق من هبنقة يعنى لان سلم ان العيب
 فيه غير ظاهري كالجمل فان المراد (بالحق) اى المذكور في ضمن الاحق في نحو احق من
 هبنقة ليس بالحق الغير الظاهر الذى يصح البناء منه قياساً بل المراد منه الحق الذى لا يصح
 البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (في الظاهر) متعلق بيبدا
 فيكون حينئذ عيباً ظاهرياً فلا يكون على القياس (كما حكي) اى ويؤيد كونه عيباً ظاهرياً ما حكي
 عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكي عنه انه علق خرزات (وعظام وخيوط على عنقه
 وهو ذوالحية طويلة فسئل) اى من هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعاليق
 المذكور (فقال) اى هبنقة في جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفاني
 (بها) اى بتلك المعلقة (نفسى ولا اخل) اى ولئلا اخل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال
 حماقة الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادة) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما
 اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحاً ورأى ان قلادة في عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخي انت
 انا) يعنى انت هبنقة لتكون القلادة الذلالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت
 انا لكنت القلادة في ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى ففي
 هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصة في المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب
 هو الفاضل الهندي (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (مقتضى جواز اشتقاق احق)
 اى لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى لمن (لا يكون بهذا الظهور) اى كظهوره في
 هبنقة (قياساً) لكونه حقاً غير ظاهري (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل
 وابلد ان يكون آثار جهله وبلاذته) فقوله (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون في لمن يكون
 وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق
 لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلاذة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لاعلى سبيل
 القياس لكونهما عيباً ظاهرياً (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد
 لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به ملك ايها المجيب في عدم العقل فانه لم يقل احد ولا يقول
 ايضا بان الجهل والبلاذة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياساً والاخر
 انهما في الظاهر كالحماقة الظاهرة في هبنقة فيكون اشتقاقه شاذاً كمثل بل قال كل واحد
 من القلاء ان مثل اشتقاق الجهل والبلد قياسى لكونهما عيين غير ظاهرين وقال العصام

الجنسية والاستغرافية
 تقسيم للشيء الى نفسه
 وقسمه وهكذا الى
 المهدية والجنسية في
 وجه هذا ومدار كلام
 الشارح قدس سره
 ماشاع فيما علماء العربية
 والمفسرين من التعبير
 بان اللام للجنس او
 الاستغراق او المهد
 وليطاب تحقيق الكلام
 من مقام احق بهذا
 المرام قوله والميم
 في قوله ليس من
 امير امصيام في امسفر
 بدل من اللام قيل
 فح سقط ما ذكره
 في قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه
 لو قال دخول حرف
 التعريف لكان شاملاً
 للميم الا انه لم يذكر
 الميم لعدم شهرته لانه
 اذا لم يكن حرف
 تعريف بل بدلاً منه
 فلا يشمل حرف
 التعريف وهذا
 الاشكال وارد الا
 ان يقال ليس المراد
 بكونه بدلاً من اللام
 انه ليس حرف
 تعريف حتى ينجبه
 ذلك وفيه نظر قوله
 ولم يذكر المتقدمون
 هكذا فيما رأينا
 من النسخ فكيف
 يتصور عدم ذكر

وقد شنع الشرحه الله تشنيعا على الفاضل الهندي وذلك لانه كان منه امر ابدى ما ولا
يرضى بمثله عن مثله مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه
ليس ما نقل من الهندي مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه
انتهى يعني ان الفاضل الهندي لم يلزم محجة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يلزم
فلا يلبق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح
الرضي فقال (والشارح الرضى عد احق) اى عد لفظ احق من يشتق قياسا على انه
من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويبنى ان يقال) اى
يبنى للمصنف ان يقول في بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول
مقيد للعيوب بالظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (بني منها) اى يصح ان يبنى منها
(افضل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بناءه
شرح في بيان ما يشتق على القياس وما يشتق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله
(اى القياس الواقع في اسم التفضيل) تفسير لم يرجع الضمير المحرور والمضاف اليه وقوله
(اشتقاقه) اشارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق
بذلك المحذوف على انه ظرف لفعله وانما فسر الشرح الضمير المحرور بقوله اى القياس الواقع
ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل
ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل
اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله
على غيره (لالمفعول) اى ايس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على
احد زائد على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (الكل منهما)
اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى استقانا على القياس (مطرذا) اى غير متخالف بان كان
لفظ افعل مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثرة الالتباس) اى للزم
كثرة الالتباس فاما اذا قلنا زيد اعلم من عمر ويلتبس لانه هل المراد به زيادة العالمية او زيادة
المعلومة واما اذا علمنا القياس المذكور فلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى
ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار
(على الاشرف) اى على ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى
جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا
للمفعول حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة
القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لن هو اشد معذورية) لانه هو اشد معذورية (والوم) (لن هو
اشد ملومية) لانه هو اشد لاثمية (و) (على هذا القياس) (شغل واشهر) (واعرف) انما
وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات
الثلاث وفسر الكلمتين الاولىين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقبوس على

المتقدمون وارجاع
الضمير الفاعل ففعل
النفي الى المص مع
تصريح الشارح قدس
سره في شرح قوله
وهي المضمرات بان
المعارف ستة على
رأى المص فالتلا اى
المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار
بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب
المرتبة فالاول المضمرات
فلا تلتفت الى ما قبل
من انه قدس سره
قال ولم يذكره
لرجوعه الى ذى اللام
مع انه مذكور في
التون وكانه لم يكن
في متنه ثم قال القائل
ووجه كونه في اصل
يايها الرجل خفي
فالاظهر مالى الرضى
ومن لم يعمده من القويين
فلكونه فرع المضمرات
لان تعريفه لوقوعه
موقع كاف الخطاب
والصواب هندي
ما اختاره الشارح
قدس سره وذلك
لانه على ما ذكره
الرضي يلزم ان يكون
يارجلا معرفة لتعق
هذه الالة فيه بخلاف
مختاره قدس سره
فانه لما كان الخطاب
لتعريف معين لم يكن
اصله يايها الرجل
واما ان اصل

تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا ان هواشده مشغولية والاشهر بقولنا ان هواشده مشهورة والاعرف بقولنا ان هواشده مروية وكذا احب اى اكثر محبوبة واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجي اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعي كافي الرضى الا انه قال في التحفة هذا كثير مطرد اذا من اللبس اما لانه لم يستعمل الامينا للمفعول نحو حب وسقط في يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات التحين كافي النكت للسيوطي وفي شرح العصام اذا قصد في هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حبا لله لان احب شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجي له اقل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زيني زاده في المعرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فلفظه فانه من النفائس واللطائف ثم شرع المصنف في بيان القياس في استعماله فقال (يستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احدثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يحمل معدولا كافي آخره ولم يحمل اسما كافي الدنيا او اذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءني رجل آخر انتهى وانما اهمل الش ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والحارج لا يحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهاله بل على سبيل التنبية والتتميم للفائدة ولما ذكرت الالوان الثلاثة في تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعماله اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اى استعماله باللام ولما كان ما ل هذا الكلام الى تركب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والحلومعا ومانعة الجمع فقط ومانعة الحلوم فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقي) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة في التحقيق والاستقاء بمعنى انها لا يتفقان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالات في كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تفريع على كونها على سبيل الانفصال الحقيقي يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقيق واحد منها ولا متاع خلو عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ على غيره) لما عرفت في ترميزه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينسب احد الشئين الى الاخر اعنى انساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) اى في اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه يعنى المزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح

يارجل ذلك فلا يظهر من ان يخفى قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الخ قيل لا يخفى انه تكاف جدا والتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة واهذا جعل الهندي المرجع الامور اربعة وهوان كان يبدا في اللفظ لكنه طار عن التكاف في المعنى وكا انه عبارة المتقدمين الذى لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زادوا ورد هذه العبارة بعده اختل الضمير وامك ترجيح ما اختاره الشارح قدس سره قوله واحترز به الخ قيل لو قال ملو وضع بوضع واحد بعينه لكان اخضر واوضح وانت خير بما فيه من السجاجة ثم ان المص قال في الا مالى قولنا بوضع واحد رفع توهم من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع بعد ذلك علما لا آخره قد تناول ما شبه فلا يكتفى به بقوله غير متناول ما اشبه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول اشبه بما قرر فاذا زيد

بالمفضل عليه كما يسمى المزيد بالمفضل و لما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اذ ان ينه عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهرا) اى وجوب ذكره فيهما ظاهرا لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيدا علم عمرو زيدا علم عمرو والمفضل عليه الذى هو عار ومذكور فيه ما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه اللام (فهو) اى المفضل عليه (في حكم المذكر ظاهرا) اى في حكم المحقق الذى يذكُر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه في حكم المذكر يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عاياه في صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (بتمين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع في تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا به ما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمر والافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التعليل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمر والشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) عمرو ولا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا تصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد تأمل يا عمرو والافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلوب الغير فاذا لاحظته تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر فتمه فيكون المهديين الاثنين حكما كذا قال الحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون اللام في فعل التفضيل الا للعمد) تقريرا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمر والافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد او منصورا كما كان في المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل المستعمل بها الخارجى الا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور في بطل ارادة الزيادة التى لازمة له وقوله (فيجب) تقييد على كون التقسيم افصلا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يتمتع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبية على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او مضافا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن)

بوضع واحد اندفع هذا الاعتراض لانه وان تناول ما اشبهه فانما تناوله بوضع ثان لم يدخل اسماء الاجناس لانها خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع لشيء بعينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمى به باعتبار تعدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضعه واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعاً فلا حاجة الى قولنا بوضع واحد في التخصيص هذه عبارة قوله اراد التلبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب قبيل يشر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهات وسيصرح به وقد مرقت ان اسم الاشارة امرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما صرح به فالاولى ان يقول

اى او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او معرفا باللام)
 اى او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت
 ما هو المراد منه فالفاء في قوله (فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد افضل
 فانزع الشارح من هذا الكلام ان مراد منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومنزج ذلك
 المنتزع بكلام المصنف وجمل قوله (الجمع الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز يعنى
 ان الافصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لا يجوز خلوا اسم التفضيل عن احدها لا يجوز ايضا
 الجمع بين الاثنين منها بناء على قوله المصنف (نحو زيد افضل من عمرو) يعنى لا يجوز
 هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى
 وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (بكون) احدا الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون انما
 ومن مفيد للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيد للمقصود ولما توجه على
 المصنف نقض بوقوع استعمالها معاني قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله
 (واما قوله) ولست بالاكثر منهم حصى . وانما العزة للكثرة (حيث وقع الجمع في لفظ
 الاكثرين اللام وبين من يعنى في قوله منهم) (ف قيل) اى فاجب عنه بتأويل هذا البيت
 حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة لنقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا
 البيت يعنى في قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية
 التى هى من خصائص اسم التفضيل واما استعماله فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبعض)
 وما هى للتبعض ليست بالتفضيلية (اى ليست) يعنى ان معنى البيت ليست يا علقمة (من بينهم
 بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة
 ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع عامرا اكثر من اتباعك وانما العزة للتكثير
 وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه
 عن احدا الاستعمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولازائدة للإشارة الى انه
 معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف في قول المصنف نحو زيد افضل وفي قول
 الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلوا اسم التفضيل (من الكل) اى كل من الاستعمالات
 الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو
 بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله
 (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كما لا يجوز الامثال الاول الذى يقدر فيه
 جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم
 يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على اى شخص فتح فوات الغرض
 وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف اي يستعمل اسم التفضيل
 باحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت ان يعلم الحصول الغرض فقوله يعلم
 فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولذا فسرته النش بقوله

اراد التنبه على ترتيب
 اصنافها فيما يكون فيه
 هذا الترتيب ويحتاج
 الى التنبه ولا يخفى
 عليك ان كون اسم
 الاشارة اعرف من
 الوصول لا يستلزم
 جريان امرية فيما
 بين اصناف احدها
 وان معنى قوله فيما
 يكون فيه هذا الترتيب
 فيما جرى فيه ذلك
 بحسب ذاته كما هو
 المتبادر ومن الظاهر
 ان جريان الترتيب
 في اصناف المضاف
 انما هو بواسطة
 المضاف اليه فلا
 وجه لتصرف القائل
 قوله تم الغمر المخاطب
 قيل وليس وجه
 كون الغمر المخاطب
 اعرف من النداء ظاهرا
 الا ان يجعل تعرفه
 لكونه في الاصل معرفا
 باللام ولم يصدر
 عن فهم المقام لفروقة
 ان المقال في اصناف
 الغمر من حيث هو
 هو فلا سبيل الى
 السؤال بما ليس منها
 وليته كان بمن تدبر
 في الكلام فلم يقدم
 على تسويد وجوه
 قراطيس البيض بامثال
 هذا الاوهام قوله
 الكمية اتحاد الاشياء
 الخ في اشارة الى جواب

ذكره الهندي عن
اشكال الرضى حيث
قال يخرج منه الواحد
والاثنتان لانها وان
وضعا للكمية لكن
لم يوضع لكمية
الاحاد بل لكمية
الواحد والاثنتين
ومحصل الجواب ان
واحدا وضع لكمية
الاشياء منفردة لا
بجمعة ونحن نقول
قد حقق الرضى في
بحث التعريف باللام
ان الجمع المحل باللام
يشمل كل واحد واحد
وكل اثنين اثنين
وكل جماعة جماعة
فلذا يصح استثناء
ايها شئت عنه فتقول
جاهني العلاء الا
واحد او اثنين او جماعة
فانه بمعنى جاهني كل
واحد من العلاء وكل
اثنين وكل جماعة
والمضاف المستغرق
كالهلى باللام فاخذ
الاشياء في معنى كل
واحد منها وكل اثنين
منها وكل جماعة منها
فلا اشكال ثم قيل
ولي كون كم سؤالا
عن العدد المعين بحث
كيف ولا ينكر صحة
الجواب عن كم رجلا
عندك بقوله الوف او
مأت الا ان يقال هذا

المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتاج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان
المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله
انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الاخران في الجواز
ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه
الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتباره) حال من قوله
ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على
ان اسم التفضيل في مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ) (اى كل موجود
سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كفاي قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله
ان المحذوف اى يجوز ان يقال المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى) الله (اكبر
من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال العاصم انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ
في التقدير الاول انه لا بد من تمويض المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون
المحذوف بلا تمويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتوين ثم
اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافي له تنوين
التمكين كما سبق ولو سلم فاي مانع يمنع من تمويض الضمة عنه كفاي قبل وبعد من الغايات ثم
قال واعلم انه ربما يحى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه
لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا
نحو زيد افضل من عمر او تقدير انحوزيد اعلم من الحار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس
القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افضل التفضيل يخرج عن معناه
التفضيل الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه
فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجود الثلاثة
بجمله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماها عنه غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى
وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة
افعل اكثر من المطابقة اجرا له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن
ان يحاجب ان قوله بجملة بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب الحجاز مفتوح فلا يلزم منه
انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على
القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل في تعريف لفظه الجلالة والله اعلم ثم شرع
في بيان القواعد بالخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف) (اى اسم
التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسألة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعمل
بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك
(معيان) اى جائز ان يراد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجائزين وقوله
(وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر

الذي هو قوله (ان قصده) وأشار تلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الاخر الذي سيجي. يعني احد المعنيين ان قصد باسم التفضيل الذي اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجحلا بانما ابهى شئ قامت ارادة الشئ ان يفسر بمجموع الكلام بقوله (اي احدهما) للاشارة الى ان قوله ان قصد خبره وبقوله (زيادة موصوفة) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله تقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متماق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر لم يصح الحل بين المبتدأ الذي هو احدهما وبين الخبر الذي هو ان قصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اي المقصودة وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حل موصوفه فلامنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة مقصودة كذا في الحواشي الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه الخ لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المقول زيادة الوصف وذكر المصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحل المذكور احدها جعل محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف الجارى احدهما حاصل بان يقصدوا ثالثها جعل محذوف المضاف اي ذوان يقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه الى دفع السؤال الوارد على الحل بقوله احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ما قال المحشى المصام وقوله (على من) متماق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اي علام) للاشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل للاشارة الى ان نائب الفاعل في اضيف مسترور راجع الى اسم التفضيل وقوله اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل في المزيد عليه والباء متعلق بالقصد والضمير في تحققه راجع الى ما وافي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده بمعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل بتحقيق المعنى الذي يوجد في ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه وهو ما عدا المفضل ولا يخفى ما في تركيب الشارح من الاضطراب في افادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذي وجد وتحقق في المفضل ووجه المحشى محمد العيني كلامه بما ذكرناه ولذا قال المصام الاولى في ضمن ما عداه يعني الاولى للشئ ان يقول في ضمن ما عداه المفضل عليه لا ان يقول في ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بمض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعل توجب الشارح

ليس جوابا عن السؤال
بكم بل اعترافا بعدم
العلم بما مثل منه وبيان
ما يستل بقدر الاستطاعة
وكلا القولين من فلة
التدبر اما الاول فاشي
من الفول من لفظية
الكسبة ولو كان لا خطا
لا عترف بفساد المعنى
واما الثاني فلظهور ان
السؤال بكم لا يكون
مما ليس بمعين وصحة
الجواب بالكثرة الغير
المعينة على سبيل الحقيقة
بل هو من باب المجاز
كأنه يقول لانسأل
من كية ما عندي
من الرجال فانهم لكثرتهم
لا يمكن لي تعيينهم ولا
يمكن وعيهم وحفظهم
قوله فالاشياء هي
المدودات واحادها
كل واحد واحد منها
اي ذلك هو الحاصل
من العبارة وقيل جعل
الاحاد اجزاء المدودات
فيلو ذكرها ويكنى
ان يقول لكمية الاشياء
فينبني ان يقال المراد
بالاحاد الواحدات
بالاشياء واسم العدد
موضوع لكمية واحداث
الاشياء لا لكميتها هذا

وكساد ما اختاره
أظهر من أن يحق
ثم أن الأحاد بمعنى
ذكره الشارح قدس
سره لا يكون اجزاء
العدودات لعدم تركها
منها وغيرها بل هي
جزئيات لها إذا لمعنى
كل فرد فرد أى كل
فرد من افراد الحدودات
واصر الاستثناء مما
أورده الرضى لكنه
غير مسلم لظهور الحاجة
إليه على تقدير التسليم
فهو زيادة البيان
قوله أى اصوله أسماء
العدد التى يتفرع منها
بأقربها أما بالحقاق تاء
التأنيث قبل لم يجعل
السؤن فى الواحد
والأثنين من الأصول
ولقد أحسن لأنه
من الفروع الحاصلة
بالحقاق تاء التأنيث أو
والفه وكذا لم يجعله
فيما فوقها إلى العشرة
منها لأنه يتفرع منها
باسقاط علامة التأنيث
فثلاثة أصل وثلاث فرع
وقد أشار الأص حيث
قال واحد إلى عشرة
فد الواحد والعشرة
من الأصول لكن
يجب على الشارح أن
يقول كذلك إلى عشرة
ثم قيل وحصر الأصول

لكلام المصنف بأن هذا التصديقا يصح بهذا الاعتبار لأنه إن لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما
عدها وأبقى على إطلاقه يعنى سواء تحقق فى الفرد الذى يوجد فى المفضل أى فى المفضل عليه
(يلزم تفضيل الشئ على نفسه) فإنه إذا قيل زيد أفضل الناس وأريد وجود الفضل
فى زيد وأفراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من أفراد الناس وداخلا فيهم
أن فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما إذا اعتبر فى الناس أنه الذى ما عدا زيدا فيكون
زيد خارجا عنه ثم أراد أن يبين وجه الأكثرية فقال (وأنما كان هذا استعمال) أى
استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (أكثر) أى من المعنى الذى سيجى (لأن وضع أفعال
لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت فى تعريفه وإذا كان وضعه لذلك (فالاولى) أى المعنى
الموافق للوضع (ذكر المفضول) وهو الغير الذى أريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق
التعريف يكون أولى مالم يوافق وكل ما هو أولى فهو الأكثر فهذا المعنى أكثر ثم أراد تفضيل
اشتراط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (فى استعماله) أى فى استعمال اسم التفضيل المضاف
(بهذا المعنى) أى بمعنى أن يقصد به الزيادة على غيره (أن يكون) وهو بناء على المصدر نائب
فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر فى يكون بقوله (موصوفه) للإشارة إلى أنه راجع
الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لأنه فى معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى أن يكون
موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط فى هذا الاستعمال ولما كان كون
الشئ بعضا من شئ أعم من أن يكون داخلا فيه بحسب المفهوم وبحسب الإرادة أراد أن
يميز بينهما بأن المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل أن يكون (داخلا فيهم
بحسب مفهوم اللفظ) فإن لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وإن
كان) أى ولو كان إلى الموصوف (خارجا عنهم) أى عن لا يصدق عليه لفظ الناس
بحسب الإرادة لأنه لو كان داخلا أيضا (بحسب الإرادة) يلزم تفضيل الشئ على نفسه كما
عرفت وقوله (لأن المقصود) بيان لعل الاشتراط أى وإنما اشترط لهذا الاستعمال بهذا
المعنى كونه بعضا منهم لأن مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد أفضل
الناس ولم يقل أفضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف إلى فاعله وقوله هذا مفعوله
وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لأن يعنى أن مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه
الصورة هو إرادة تفضيل موصوفه (على مشاركته) أى على مشاركته ذلك الموصوف
(فى هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف وغيره من الناس (مثل
زيد أفضل الناس) (أى أفضل من مشاركته فى هذا النوع) أى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد
زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط
الاستعمال وقوله (فلا يجوز) تفريع على مالم يوجد فيه الشرط المذكور وإنما قيد الش عدم
الجواز بقوله (بهذا المعنى) للإشارة إلى أنه يجوز التركيب الأتى إذا قصد به المعنى الثانى
وقوله (قولك) للإشارة إلى أن قوله (يوسف أحسن أخوته) مثال مصنوع لأنه استشهد

من كلام البقاء ولا ان الاشتراك المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعني ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لحروجه) اشارة وتنبه على ما قلنا من توهم العكس يعني انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذي يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذي وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اي عن الاخوة) وقوله (ياضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعني ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اي الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور في اخوته لان حكم الاضافة ان تكون المضاف مابناء للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع في ثانی المعنيين فقال (والثاني ان قصده) اي باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اي ثانی معنييه) اشارة الى ان قوله والثاني مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعني على الاحد المضاف الى الضمير المتني الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعني بقوله اي المعنى الثاني لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذي هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذي هو قول ان تقصدا انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان تقصد انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذوان تقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان تقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة للزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة او رد هالتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعني معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لاعلى غيره كما قصد في المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة في الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعني كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذ لا ينافي هذا الكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعني يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاحقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجمع ماسواه يعني ان تصریح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفي بان يراد بالجميع هو الجميع الذي من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصده ان زيادة حسنة ليست بمقيدة بكونها على اخواته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمردل المراد منه ان حسنة زائدة على غير من الناس سواها كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان

في اتي عشرة كلمة انما يصح لو جعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الضير المبهم قال الرضى بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضمة رجال وبضع نسوة وبضمة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التبيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ عشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا والاول وارد والثاني ليس به اذ الكلام فيما تميز الا ترى الى قوله لكيفية آحاد الاشياء فأتى بعد البضع منها قوله او امتزاجيا كخمسة عشر قيل الصواب او تضييها وفيه ما فيه قوله ولا غير الواحد والواحدة الخ قيل ولتصریح بقوله احد وعشرون احدي وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبه على المراد بقوله ثم باليلطف بلفظ ما

المعنى الثانى سؤال وهو انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فالفائدة فى الاضافة فاراد
 المص ان بين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب
 فاعله بقوله (اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى اضيف اليه) وصح هذا
 التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبة المستلزمة للطرفين
 اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرها المعلوميتما يعنى ان اسم التفضيل
 اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (لتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح
 وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للإشارة الى ان الالف واللام عوض
 عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح
 القاصد لاسم التفضيل (و) قول (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا
 العطف يحتمل ان يكون عطف تقدير حيث قال المصام زاد قوله وتخصيصه لان
 الاضافة اذا كانت الى التكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجهه الذكر وفيه نظر
 اذ لا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل
 بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة
 للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله
 (كما يضاف سائر الصفات) للإشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة فى سائر
 الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله بمصارع يضم الميم اسم فاعل من
 المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله
 (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى
 معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن
 الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المبين الى المبين
 بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم
 وقوله (لما لا تفضل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى
 هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) قريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه
 لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه)
 اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط
 ويجوز ان يكون قريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا
 المعنى) اى بالمتى الثانى (ان تضيفه) اى ان يحمل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله
 (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره
 والجملة صفة للجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذى كان ذلك
 الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف
 الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان يحكم الجواز مشتملا على

تقدم عطف المقود
 على الزائد عليها فصرح
 بصورة العطف فقال
 ثم بالعطف لتبادر
 منه تلك الصورة
 ولهذا لم يصرح فى ماء
 والى بصورة العطف
 بن اجملا يصل العطف
 فى قوله ثم بالعطف
 على ما تقدم على العطف
 المطلق الاغم من
 عطف الاكثر على
 الاقل وبالعكس هذا
 على طبق ما ذكره
 الشارح متبعة لما
 فى الحواشى الهندية
 اما على ما ذكره الرضى
 من ان عطف الاقل
 على الاكثر جائز
 فى الكل والعكس
 اكثر فلا يتم هذه
 النكتة وليس مما
 يلتفت اليه لافيه من
 الخلل الظاهر له ادنى
 بصيرة قوله فنقول ماء
 وواحد واحد قبل
 قوله او واحدة عطف
 على قوله واحد وقوله
 ماء واثنان او اثنان
 عطف على ماء وواحد
 او واحدة واياك وان
 نجعل قوله وماء عطفا
 على واحدة ونجعل
 واحدة وماء عطفا
 على ماء وواحد
 لانه مع ان فيه
 قوت المناسبة بين ماء

وواحد اذ المناسب له
واحد ومائة بمنه قوله
فيما بعد ويجوز ان يعكس
المطف في الكل وبما
تقتضيه من الرضى ان
مطف الاكثر على
الكل اكثر عرفت
ما في قوله ويجوز ان
يعكس المطف في الكل
طبق ما في الحواشي
الهندية لانه يوهى ان
مطف الاقل على
الاكثر ارجح وليس
كما ينبغي اما اولاً فان
التبني على ما في
صورة المطف مما
لا يحتاج اليه اذ لا سييل
الى مطف مائة على واحدة
جدالاته اسرياً بآه ظاهر
اللفظ ولا يساعده
السباق والحق ومن
يجوز ذلك فليس الكلام
معناه ممن لا يحصل له
النظر في هذا الكتاب
واما ثانياً فلان كلام
المص مقصود على افادة
صورة مطف الاقل
على الاكثر وافادة
جريان عكس ذلك من
الشارح قدس سره مع
قطع النظر من كثرة
بجسب الاستعمال او قلته
فيه فلا هتراض عليه بان
الرضى صرح باكثرية
ذلك وهذا لا يستفاد من

ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم
او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف في التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم
اراد الشارح ان يستوفي الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم
بقوله (نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة
قريش والموصوف بالافضالية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس
زيادة مقيدة بكونها عن قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال
(اي افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان تضيفه) يعنى
يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل الى جماعة من جنسه (اي من جنس الموصوف
وقوله (ليس داخل فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة انى ليس الموصوف داخلا
فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته)
(فان يوسف) اي مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف
(لا يدخل) اي لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لما
تبين من ان اضافة الاخوة الى خير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة
الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع
الشارح في بيان النوع الاخر الجائز الذى اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اي فيجوز
بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اي الى غير الجماعة انى اريد
تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة انى اريد تفضيله
عليهم كافسره بقوله (اي اعلم بمساواه) يعنى المراد به انه اعلم بمساواه (وهو) اي لكن المراد
بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اي ممتازة من سائر الاعلمين (ببغداد) اي بكونه
مضافا اليها (لانها) اي لان بلدة بغداد اما (منشأؤه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه
الاضافة افادت تخصيصا مالا انها افادت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع في بيان الفرق
الاخر بين النوعين فقال (ويجوز في) (النوع) (الاول) ثم فسر الشارح بقوله (من
نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول في كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من
الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول وانذا قدر الشارح موصوف الاول
بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم
التفضيل المضاف ثم عنيه بقوله (وهو الذى) اي النوع الذى هو الاول من النوعين هو
النوع الذى (يقصده الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما
(الافراد) والاخر المطابقة (اي افراد اسم التفضيل) يعنى ان المراد بالافراد ان يجعل
اسم التفضيل مفردا (وان كان) اي ولو كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (متى
او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اي ولو
كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان)

او الزيدون) وامثلة التذكير (او هندوا الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق
بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال
زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس
ثم شرع في علة هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم
تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لعله ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعل
من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن (الذى) صفة لا فاعل من يعنى افعل الذى (ليس
فيه) اى فيها يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيحى حكمه وقوله (فى كون المفضل
عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ماهو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل
بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد
افضل من عمرو ويذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد افضل فان
المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله
الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق
بكسر اليا ومفعولا اعنى المطابق فتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله
(اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وقوله (افراد وتذكير) وتأنيثا الى
صورته وما ذكر المصنف بقوله (لمن هو) اشارة الى مطابقة وانما اوردته باللام مع ان طابق
متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر
يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعيد ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل
صفة) (له) والضمير المحرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو
الزيدان افضل الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلهم) اى افضل الناس وهذا ان
المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهند افضل النساء والهندان فضلياتهن والهندات
فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذا الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة
الموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهة) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم
التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ماهو المستعمل
بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل
بمن وجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من المشبهتين فمن حيث كونه
مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثاني يأخذ حكمه
الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله (واما) (النوع) (الثانى) حال
كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصد به
زيادة مطلقة) وقوله (و) (القسم) (المرف باللام) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف
فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف
والثانى من اقسام مطلق التفضيل اكن المراد به ههنا هو المرف الذى يكون من الثانى واشار

كلامه بل عبارة توهم
الاقية مما لا يلىق
بشان المصليين قوله
لا فرغ من بيان حاله
الح قيل يوم ذلك
ان الباب مقفود
ليبان حال اسماء
العدد و مميزاتها
والظاهر انه مقفود
ليبان اسماء العدد
وبيان المميز راجع
الى بيان احوال اسماء
العدد كما ان بيان المفرد
من المتعدد راجع الى
بيان احوال اسماء
العدد والراجع فى
تلك المعرفة الغفلة
الصفية وهذا هم
ضعيف بشهادة الغفلة
الصفية فان مميز العدد
لا يكون من العدد
وليس الفرض هنا
اثبات المميز لاسماء
العدد حتى يكون
راجعا الى بيان احوالها
بل المقصود بيان
حال ذلك المميز
اعرابا وافرادا الى
غير ذلك فيكون
هو بحثا مستقلا منفردا
على ما سبق كدليل عليه
عبارة الشارح قدس
سره قوله ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم قيل
قدنبه بذلك على ان
قول المصن وكان
قياسها مأتاومتين غير
مستقيم والقياس ما لا

غيره وتقول الظ من كلام الشارح قدس سره ذلك وهذا غلط وقع فيه من قول الرضى ان قامة جميع احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مؤن وقد تقدم ان المعدل لا يضاف اليه فلم يبق الامات يضاف اليها كما في تلك هورات لكنهم حركوها ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بمد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني هشرين الى تسعين فاقصروا على المفرد مع كونه اخصر هذا كلامه وهو عجيب منه فان ما تقدم من كلامه وما تأخر منه سبغنه اما التقدم فلاته قال ان الجمع السالم لا يقع بميز العدد عند سيويه ان كان الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلين ولا ثلث مسلما اذا لطف من التمييز الجنس والصفات قاصرة في هذه الفاظة اذا كثرها للعموم فلذا لا تقول في جمع المكسر وصفا ثلثة طرقاء وما غير الوصف فان كان علما قل وقومه بميزا لان جمع العلم لا بد فيه من السلام

الش اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرف الذى يقصده به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلا بد) اى لا بد (فيهما) اى في النوع الثانى وفي المرف منه (من المطابقة) وانما اورد الش قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا ونثية وجما ونذكرا وتانيثا) وباعث التفسير ما مر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لالة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوف في هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها في الافراد والنثية والجمع والتذكير والتانيث اصلا لا يدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل بمنزلة (بمن انتفضيلية لفظا) كما في المستعمل بمن في نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) كما في المستعمل بالاضافة الى معنى بمعنى حرف الجر في نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصده به الزيادة المطلقة والذى هو المرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بدهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا ومالا مجرور له لا جاره واما عدم كون المفضل عليه مذكورا في المرف باللام فظاهر واما في النوع الثانى فانه لو لم يقصده به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه بل هو شئ آخر كما مر (و) (اسم التفضيل) (الذى) (استعمل) (بمن مفرد مذكر لا غير) (اى لا غير المفرد المذكر لكرهتهم لحوق اداة النثية والجمع والاثبات المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احرف فكان من تمام (الكلمة) ولما فرغ المص من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه واقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل) اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله ثم نفى وزاد الش قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسر به (بقريئة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قريئة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه بالفاعلية وقال المصام وجه كون الاستثناء قريئة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان وجه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمفعوله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا في مظهر فاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية انتهى ولا يخفى ان في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه لا يعمل في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام النفى والاثبات في عمله في المظهر لا في رفعه بالفاعلية مع انه يومهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما

خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم يبنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكور ولم يقل ولا يعمل
في الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط
(لان العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم
بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (في اللفظ) لكون المضمر مبني
فاعرابه على واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العامل)
اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض عليه المعاصم بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى
وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره
من التعليل انما يتم في المستترك والمعاد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في
لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله في المضمر يوهم ان ضعف
عمله في المضمر لكونه مضمر لا لكونه مبني فحصل من الحصر في علة عدم ضعف عمله
في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر
هو معناه الأقوى يعنى الذى ظهر في اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظه
في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع في بيان وجه تخصيص التنى بالفاعل فقال
(وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعنى اراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه
ولم يتعرض لتغير الفاعل من الممولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به
سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمر) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى ان وجد بعده
لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فاعمل دال) اى فحين وجد ان ذلك اللفظ كذلك
لا يكون لفظ افعلا عاملا في ذلك اللفظ الذى يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعلا قرينة
دالة (على الفعل) المحذوف (الناسب له) اى ذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو
اعلم من يصل عن سبيله) فان من يصل يوهم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان
المعنى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يصل) ثم
شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز فيعمل) اى
اسم التفضيل (فيها) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل في المضمر (بلا شرط)
وانما لم يشترط العمل بشئ في هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذان الاثنان
من الثلاثة (تكفيهما) اى في عملهما (راحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما
بالفعل باشتراط شئ مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط
في الظرف الذى هو اليوم وفي الحال اى هي راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على
قوله لان الظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصب ما يخلو) اى ينصب
العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصب الفعل وما بمناء ومثال الذى
ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز في هذا

والغرض الاهم من
تمييز العدد ببيان
الجنس لا التبيين
فبزه منكر في الاغلب
وان حكان مجرورا
فلذا نكتة الزيد
ونكت الزينات وان لم
يكن علما فان جاء فيه
مكسر لم يميز بالسالم
في الاغلب فلا يقال
نكت كسرات بل تقول
نكت كسر الة تمييز
العدد بالسالم في غير
هذا الموضع وقد جاء
قوله تعالى سبع
سفلات مع وجود
سنايل وان لم يأت له
مكسر يميز بالسالم
كقوله تعالى نكت
عورات فثبت ان
الاغلب في تمييز التنية
الى المتعرة الجمع
المكسر فيى امر
تأنيها وتذكيرها
عليه دون جمع السلامة
هذه عبارة و مراده
بها افادة كون الجمع
المكسر اول بالتمييز
واكثر بحسب
الاستعمال من الجمع
السالم من غير فرق
بين مذكوره ووثقه
وهنا صرح بعدم
جواز كون الجمع
المذكر السالم مميزا
مع تبين جمع المؤنث
السالم لذلك فيكون
مناقضا لما قبله من
وجهين ففى الجواز
والفرق بين الجمع

المثل هو لفظ رطل لكونه اسما مائما وهو خاء عن معنى الفعل وعن راحته ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازا كما قلنا عن المصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التثيد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلما وجها واحدا وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثانى وهذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا الفعل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل) لانه اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل مصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (لم يعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمه ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فيثبذ يكون قوله (لا يثنى) وما بعده خبرا عنه يعنى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى (ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثانى فقوله لا يثنى وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابته) اى بسبب مشابته لاسم الفاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمشابهته للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل الظاهرى في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اى وصفاسيبيا) اى وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله (هو فى اللفظ) ثم يمد لقوله (لشئ) واشارة الى ان تعلق الصفة بشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المص بقوله الاتى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل

(اذا)

السالمين على ما ان تقدم من كلامه لا يفيد اولوية المكسر من السالم كما يصر بالتأمل الصادق فانه قد اعترف بان السالم كما لا يقع ميذا اذا كان وصفا الا نادرا لا يقع المكسور ايضا الا ترى الى قوله فلا تقول ثلثة طرفاه وماتى به من التعليل في صورة الطيبة لا يختص بالسالم بل يعم وغيره بالضرورة ومقال من انه اذا لم يكن السالم وصفا ولا علما فلا يعزبه عند وجود المكسر فهو مع كونه دعوى بلا دليل يزعمه قوله عز وجل سبع سنبلات فبطل قوله فثبت ان الاغلب الخ وانما التأخر فهو وقوله وقد جاء في الشعر ثلث مئين وخمس مئين على ان ما ذكره في عدم كون المسات ميذا لا يكون صلة كما هو الظاهر فالاولى في التعليل ما قاله المص من ان القياس ان يقال ثلث مائات او مئين لكنهم كرهوا الجمع كما تكرر معنى التانيث فعاملوه بالحقة لذلك الا ترى انك اذا قلت

اذا كان صفة لشيء في اللفظ فسرره كونه صفة لشيء بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على ذلك الشيء في الانظمت فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع لفظه) يبنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء اما ان يكون لفظه اى لفظ الشيء (او) يكون (خبر عنه) اى عن ذلك الشيء (او) يكون (حالا) من ذلك الشيء ولما بين لفظه اللفظ شرع في بيان لفظه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ والحال انه (في المعنى) (صفة) (السبب) واعلم ان المعصام حكى عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسيا وقال الهندي اى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى اجاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جملة اوسقيا انتهى ما قال المعصام مائضا وقال بعضهم المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق اسم المسبب دون السبب ولا مناقشة فيه ولله سماء مسيلا لان الكحل في هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذى ذكره في نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى ككون المسبب جمليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو في المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشرط) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له في اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشيء وسببى فوائده القيود وقوله (مفضل) بفتح الصاد المشددة وبالجر صفة لسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع الى ما فسر الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر في مفضل كذا في المعرب واما تفسير الشارح بقوله (اى باعتبار قيده) هنا وفي قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق البائن بقوله مفضل واعتراض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرقتين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم لم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا قل المعصام عنه ومن ثمة اختار زخى زاده الحالية قال التفسير ان في ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تعبد ذلك

ثلثا امرأة فحسب
مائة صار لهما هو
كالاسم الواحد تانيان
وجمع فتركوا جمه
لذلك بخلاف ثلثة
رجال وبخلاف ثلثة
آلاف هذا ولا يبعد ما
قاله الهندي وانما
فعلوا ذلك لكرامتهم
ان يرجوا بعد ان تمام
المفرد في احد عشر
الى تسعة وتسعين
فهتجرى الى الجمع
الذى طال عهده في
ثلثة الى عشرة قال
وانما رجعوا الى
الخفض تحريزا من
امداد الثلثة الى
التسعة من كل وجه
قوله فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده ليكون
الفضلة قبلا قبل
الظاهر قليلة ثم قبل
وتطمين هذا الوجه
ان الجمع بمنزلة ثلث
مفردات لا محالة
فصاعدا فلو جمع
الفضلة صارت في الكلام
كثرة فافرد لتقليها
والاول ليس بشئ
والثاني خلاف الظاهر
فان المتبادر ان حروف
الجمع اكثر من
حروف المفرد ومن
المعلوم ان جمعي التمييز
لتبيين الذات وهو
حاصل بالافراد
فلا وجه لتكثير

المسبب (بذلك الشيء الذي اعتبر أولا) وهو جريان صفته عليه في اللفظ فقوله اعتبرنا
اولا اشارت الى ان اولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولا وان
اعتبر جانب المعنى يكون الثاني اولا والمراد بالشيء الذي قيد به المسبب هو ما ذكر بقوله
لشيء فكان اعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون الشيء اولا وقوله (على نفسه)
متعلق بقوله مفضل وقوله (اى) على (نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المجرور اى
ذلك السبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال
كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار قيده) اى قيد ذلك المسبب (بغيره اى غير
ذلك الاول) وهو التقييد بالشيء (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار
الثاني مفضلا عليه) وقوله (منفيا) (خبر بمد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا
(او) انه منصوب على انه (حال عن اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل
(او) منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا
مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زيني زاده في معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا
انسب لقوله الاتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو
تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنى التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة
وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم
(مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (فرجلا) اى لفظ
رجلا (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب
صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ومجوز ان
يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين
عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر
لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل
عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه
من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة ليس الموصوف
بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي
في عينهما ولعل المدول عن الحقيقة للإشارة الى ان علة التفاضل الاعتبارى هي تباين العينين
والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم
التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (تابنا) اى انما جعل كون اسم التفضيل تابنا
في اللفظ (لشيء) وجاريا عليه (و) ايضا كونه تابنا (في المعنى لمسيبه) شرطا في عمله
في الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يستمد)
اى اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك صاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كما مر
(ويحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر يتعلق بذلك صاحب)

اللفظ بلا حاجة فيما
بعد من قبيل الفضلات
قوله لان استعمال
جمع مائة في الاعداد
مرفوض لا يقال
ثلثاء رجل كما يقال
آلاف رجل قيل
هذا الوجه انما لم يجر
مات رجل من غير
اضافة عدد اليها لكنه
جاء مات رجل قال
الرضي وان لم يكن مائة
مضافا اليها تلك واخواته
جئت واضيفت الى
المفرد ايضا نحو مائة
رجل وليس بشيء
لظهور انه لو قيل
وجمعا لزم جواز
ثلثاء رجل وقد مر
فيه فيكون خطأ
وذلك مراد الشارح
قدس سره واما ان
مات رجل ثابت
فليس بضار لعدم
المنافاة بين هذا
وبين ذاك قوله واذا
كان المددود مؤنثا
الخ قيل تلقوا هذه
الضابطة عنه بالقبول
حتى الرضى الا انه ذكر
الرضي سابقا ما يوجب
تخصيصه حيث قال
وثلاثة واخواتها اذا
اضيفت الى مائة وجب
حذف تاها سواء كان
مبزا لمائة مذكرا
او مؤنثا نحو
ثلاثة آلاف رجل

حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لان بالاعتماد تحصيل السببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشارة بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشاره الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واثار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لا انحطاط رتبتهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يميل فى مظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعد سواء كان) اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (او لم يكن) اى او لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل واقتل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وما قاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجهه ومفضلا عليه من وجهه بعد اتحادها بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التباين بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضل غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراط (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن كل عينه من كل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الترتيب وجهه ووجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة مستعملان يمتيز مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات مختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (وثلاثى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادها بالذات ثلاثى اى لتحصيل التمام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل

او امرأة لان مبرها
المائة والا لاف لاما
اضيفت اليه المائة
والآلاف هذا كلامه
وانت خير بان هذه
الضابطه بحيث لا يمكن
تمسيها الى ما كان
الميز فيه لمائة او
الالف لانها ليسا
بهذه المثابة كما ترى
ولا يرد ان هذا
الحكم حقه ان يذكر
عند بيان التذكير
والثاني لا بعد بيان
المائة والالف لعدم
افتراقهما تذكيرا او
ثانيا لان هذا حكم
يليق بانه عقيب
الميزات قوله هـ بان
ميز الواحد منه قيل
فيه اشارة الى منع
الاختلاف لجواز افادة
التاكيد كقوله الواحد
والأثنين اثنين وذلك
مما قوله لا التزموا
الخ ولا يبعد ما قيل لا
التموا الموافقة بين
الميز والعدد فى سائر
الاحاد فى الدلالة المتعدد
ينبنى ان يشتر
فى اثنين ايضا قوله
وقول فى الفرد
باعتبار حاله اى
مرتبته قبل لا يخفى
ان التمييز ايضا
حال من الاحوال
فلا يحسن مقابلته
بالحال وفسر الحال

(التعابير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله للتأنيق
 يعني انما اعتبر اخر اجه عما هو اصل في استعماله ليكون (اخر اجه) اى اخراج اسم التفضيل
 (عن المعنى التفضيلي بالنفي) سهلا (كما يستضع فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخر اجه
 بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه ثابتا من وجهه دون وجهه لعدم تحققه
 باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالا اعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط
 العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم
 التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا
 لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليو جدر بطل كلامه
 وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعني انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن في هذا المثال
 اى في المثال الذى اورد المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا اح) بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم
 هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كان لفظا احسن الذى من مادة الحسن اذا ساط عليه النفي يكون
 بمعنى حسن كذلك (كل افع) اى كل ما هو على وزن افع في المواد الاخر) اى سواء كان مشتقا
 من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا ساط عليه النفي يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا
 قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة فيه وفي بعض
 الحواشي انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل ثبت به كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو
 مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط الاول ليتحقق الثاني
 ليحصل له مظهر يتماق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان
 القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد الشارح ان
 يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الخ
 (تحتل معنيين احدهما) اى احدا المعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظا احسن وقوله
 (مثلا) للاشارة الى ان احدهذين الاحتمالين غير منحصر في لفظ احسن بل هو شامل لكل
 ما هو على وزن افع واقما في حيز النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه
 وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعني ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفي
 يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفي على اسم
 التفضيل توجه النفي الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة
 في قيده) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين
 رجل زائد على حسن كحل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على
 اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فيبقى يبقى (اصل حسن كحل عين رجل)
 حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا الى حسن كحل عين زيد) اى الى في عين زيد وقياس الحسن
 الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى
 يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن في احدهما

بالترتبة لانه لو قصد
 باعتبار حاله بمعنى
 انه واحد من تلك
 المدودات من غير
 بيان مرتبة لقال
 واحد الثلاثة او الاربعة
 وواحدتها ولا يستحق
 له لفظ الاول ولا
 الثاني الى غير ذلك
 ومن الظاهر ان مراد
 الشارح قدس سره
 بتفسير الحال بالمرتبة
 المجردة عن اعتبار
 لتعبير افادة حسن
 المقابلة قوله اذ فوّه
 مركبات لا يتيسر
 اشتقاق اسم الفاعل
 منه قبل ينقض بمجادى
 عشر احد عشر
 ونظائره اذ اخذ اسم
 الفاعل من اوله جزء
 تلك المركبات وهذا
 ناشى من عدم التدبر
 لان الاشتقاق على
 ما هو المتبر المصطلح
 عليه انما يكون من
 الفعل فيكون الاسم
 كما قاله قدس سره
 وان اتمت الاشتقاق
 بوجه غير ذلك فكلامه
 ايضا سديد لان عدم
 تيسر الاشتقاق باعتبار
 وتيسره باعتبار وليس
 مراد الشارح قدس
 سره نفي ذلك على
 اطلاقه قاله امم انك
 تشتق من لفظ المدد

زيادة على الآخر (اوبان يكون) اى اوبان يكون حسن كل عين الرجل (دونه) اى منحط عن حسن عين زيد (والمساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان جائزا بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (يا باها) اى يرد ارادة (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى في عين زيد (فيرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا ولائما لقريضة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن في عين كل احد) - وى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النقي اصل حسن الكحل الذى في عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (في عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النقي) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى تانى المعنيين اللذين تحتملها هذه العبارة هو (ان يجعل احسن قبل تسلط النقي عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رايت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائدة على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة من قطع النظر عن النقي جائز (عرفا) وان لم يجز لفظه وانما جاز ذلك في العرف (لان النقي الزيادة لا يلائم المدح) لان المقى بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقى لا يحصل بنقي زيادة الحسن عن غيره لان نقي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لا بد على الاخص الذى هو المقى وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى فتح بقى (اصل الحسن) قبل توجه النقي لما مر من التجريد قبل النقي (وتوجه النقي الى حسن رجل) مقيد ابكونه (مقياسا الى حسن زيد) يعنى ان النقي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد فيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى ما رايت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (اوبكونه دونه) بان يكون المعنى ما رايت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى القياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى يكون حسن رجله (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لا ما اذا قلنا ما رايت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نقي قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (في عين زيد فانتقى) اى فتح انتقى (المساواة (والزيادة) اى اذا انتقى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء مساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاء المقام) يعنى ان حمل نقي المساواة على نقي الزيادة لامر اقتضاء مقام المدح ثم شرع في بيان الوجه الاخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنقي المساواة) يعنى في قولك ليس عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا

ايما المفرد منه ثارة باعتبار قصيره لانه هو الذى صير ما انضم اليه على العدد المشتق هو من اسمه فتقول الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى الصائر والعاشرة لا غير اى اليتعدى باعتبار هذا المعنى الصائر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عدد اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذى اشتق منه وذلك من قولهم ثلثتهم وربتهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد ولما ما تعدى العشرة فليس ثم فل بمعنى جعلتهم احد عشر فافوه فيشتق منه اسم لذلك وثارة باعتبار حاله من غير ان يتعرض فيه الى انه مصير لكن معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثانى فعناه واحد من اثنين واذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا لذهاب المانع فتقول الحادى عشر الى غير ذلك هذا كلامه وهو صريح في عدم الاشتقاق في صورة

في عينه الكحل منه في عين زيد وبين ما رأيت رجلا أفضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل
عليه في المثل المذكور) وهو المثال الجائر الذي اورد له النص في المتن (متحدان بالذات) وهو
الكحل الذي هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كاسم (والاصل في اسم التفضيل) يعني ان
المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات) اي كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة التقض فان المفضل فيه هو ابوه
والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (في صورة الاتحاد) وهي صورة المثال الاول
الجائر حيث اتحاد فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلي) لوجود خلاف ماهو الاصل فيه
والمعدل عنه (فاذا زال) يعني اذا ضعف المعنى التفضيلي باستعماله على خلاف الاصل وزال
ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفي) اي بتسليط النفي عليه (زال) اي زال ذلك المعنى
التفضيلي الضعيف (بالكلية) اي لم يبق له معنى تفضيلي اصلا (ولم يبق له) اي لاسم التفضيلي
(قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل في الظاهر اصلا (بعد الزوال) اي بعد ان يكون
ذلك الحكم زائلا للنفي (بمخلاف ما رأيت) اي بمخلاف مادة التقض وهو قولنا ما رأيت
(رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان
بالذات) اي مختلفان في هذا المثال فحينئذ كان استعاده على الاصل فاذا استعمل على الاصل
(فلا ضعف في معناه التفضيلي) فاذا اعدم الضعف (فله) اي فجاز للمعنى التفضيلي (قوة ان
يمود حكمه بعد الزوال وهو) اي الحكم المذكور (عدم جواز عمله في المظهر) ثم انحاء
لما جوزوا عمل اسم التفضيل في المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك
بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير
الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضي وجهه قريبا للوجوب فقال (مع انهم)
فقول مع منصوب على انه معمول فيه يحمل اي الذي يتعلق به اللام في قوله لانه بمعنى حسن
يعني ان اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة لكونه يعني حسن ولعدم جواز خلافه
وهو رفع احسن لان العرب (لورفعوا) (احسن مثلا بالخبرية) ولم يكن منصوبا بانتهية
(و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لصلوا) اي لازم على من رفعه
كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعهوله) اي وبين معمول احسن وقوله (اي ما عمل
فيه) تفسير للمعمول يعني ان المراد بمعمول احسن هو المفعول الذي عمل فيه (احسن من حيث
انه) اي احسن (اسم تفضيل فيه معنى الفعلية) وانما قيد بهذه الحيلة ليتحقق اجنبية الكحل
في وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن فيما سيأتي لان احسن حال كونه خبرا
عامل في المبتدأ الذي هو الكحل على رأي ضعيف وهو ان العامل في المبتدأ هو الخبر فحينئذ
يرد عليه انه لاسم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبي (وذلك
المعمول) اي المراد بالمعمول الذي عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لان من حيث كونه
خبرا (قوله منه في عين زيد) اي هذا اللفظ الذي وقع مفضلا عليه وتعلق جازه باحسن في هذه

اسم فاعل حقيقة واسم
الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر مبذيان
من العدد الذي فوق
الشرة قوله ومن ثم
اي ومن اجل اختلاف
الاعتبارين قيل
الاول ان المراد من
اجل ان الاول بمعنى
ما قام به الفعل وهو
التصوير من عدد اقل
الى مرتبة العدد
المشتق هو منه بمجرد
انضمامه اليه اضيف
الى ما هو اقل منه
بمرتبة واقتصر على
ما جاء الفعل فيه اذا
ما يؤدى معنى فعليا
لا بد من ان يشتق من
فعل وذلك من اثنين
الى عشرة فانه جاء
من تلك التسعة الفعل
على حد ضرب بمعنى
التصوير الا فيما لاه
حرف خلق فانه جاء
فيه حد فتح ايضا ولم
يحيى مما دون اثنين
لاعتناقه مقلدا ومما
فوق الشرة لامتثاله
استقراء بمخلاف
الثاني فانه باعتبار حاله
وليس فيه معنى فعل
فهو اسم فاعل صورة
لا معنى فيصع اشتقاقه
من نفس العدد
ويصح اضافته الى
ثلاثة مثله وما فوقه لانه

المسئلة وقوله (باجني) متعلق بقوله لقصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذكل ماليس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الراى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وطامله خبره وكل ماليس (معمولا له من هذه الحيتية) اى من حيث كونه اسم تفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبى له) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من) هذه الحيتية (وان لم يكن اجنبيا له من حيتية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون حاصفا لاجنبى او ابتداء يعنى يكون الكحل ح هو الاجنبى الذى لا يجوز (تحال) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولا له من هذه الحيتية) اى من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عاملا عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيتية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيتية ناظر الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرج) ما عرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المتصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ما عرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) هو وانما لا يخرج (اذا العامل بالحقيقة ح) اى حين اذ كان عاملا معنى الابتداء هو (معنى الابتداء) فقط (لاسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبدا على كون الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبى و اشار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل او كان عاملا لكن من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذ عمل) اى احسن (فى الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين اذا كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبيا (فانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولا له) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهر وب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف الجواب عنه بانه لو قدم لزوم عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لا يلو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترضا على المصنف بانه لا نسلم الركاة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخر اللفظ لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدور رتبة فلا تركيب فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف

يعنى واحد فى مرتبة خاصة من ذلك العدد ولا يخفى عليك ان هذا الذى ذكره وان كان صحيحا فى نفسه الا ان الحكم باولويت مما لا يمينه جزما قوله الى عدد يساوى عدده قبل اى العدد المأخوذ منه فلاضافة لادنى ملازمة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدد لان اثنين يعينه عدد اخذ منه الشافى لأمثل ذلك العدد هكذا قيل وكأنه قدس سره اراد بالمساواة المشاركة فى حروفه الاصول قوله والا يلزم جواز اودة الواحد الاول من طائر المشرة لانها فى المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ ومنتهى فينبى ان يقول والا يلزم جواز اودة الواحد الثانى او الثالث مثلا كذا قيل وذلك بط اذلا يشك فائق فى الواحد الاول من المشرة لا يكون الواحد العاشر منها فان هذه مرتبة اولى غير مسبوبة بالآخرى وتلك مرتبة طائفة متأخرة بنسب درجات

قوله المؤنث ما فيه
الح قيل يخرج من
تعريف المؤنث المؤنثات
الصيغة كهندي وناه
والتي وانت وتدخل
في تعريف المذكر
ولو خص التعريف
بالمؤنث بالعلامة
وما يقابلها اقصر حاجة
بيان الاحكام لانها
تصير مختصة بالمؤنثات
بالسلامة مع عدم
اختصاصها لزوم
اطلاق المذكر على
هذه الصيغ وهذا
من قلة الاطلاق
لانها تقع على ان الصيغ
الموضوعة للمؤنث
لا تدخل في تعريف
المؤنث بل هي مذكرات
لا غير وما يرشدك
الى هذا ان الفن
من العلوم الاولية اللفظية
فلا يعتبر فيه اولا
وبالذات الا جانب
اللفظ فاللفظ الموضوع
لمؤنث لا يكون بمجرد
ذلك مؤنثا الا ترى
الى لفظ المؤنث فانه
مذكر لامحالة قال
المس ولد زاد بعضهم
الياء في قولهم هندي
امة الله وزعم انها
لنسائيت وليس ذلك
بحجة لجواز ان يكون
صفة موضوعة
لمؤنث او يكون الياء

فاجاب في دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذي العامل الضعيف على
كونه مبتدأ في هذا التركيب الذي يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح لازوم الاضمار قبل
الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائزه فلا يقتضي ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن
في معناه) اى لكن حصل بهذا التغيير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد
ريك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد في نفسه غل بالفصاحة واذا كان ريكما يزيد
اخلاؤه فان التعقيد ان كان في النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي
وان كان في الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ريك وهما كذلك اما في النظم فبسبب التقديم
 والتأخير واما في الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى
 كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركا كنه لزمت الشبهة المذكورة ايضا (لوقيل) اى لو عبر
 هذا المعنى الذي هو معنى العبارة المشهورة (بهذا العبارة) وهى قوله (مارأيت رجلا احسن
 من الكحل في عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل في عين زيد) وقوله
 (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركا كنه وتعقيد ايضا) اى كما
 لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارة المذكورتين مع وجود التعقيد
 والركاكة مخالفتان للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ايضا)
 من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هى مسألة
 الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العبارة المشهورة وقال العصام
 هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يحجب بالقدر فيما ذكر من
 وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا
 مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجه لادفعه
 بانه لو قدم لم يسبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في
 الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي
 بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه الذى يصف المعنى التفضيل فيعمل
 افضل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار
 ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح
 ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (واقدر) اى المصنف مسألة الكحل
 اى مسألة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر (لا ين شراؤها) اى شرائها التى يعمل
 في المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك
 المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (بطابق) اى يطابق ذلك الطريق
 (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى
 اثبات شئ بل هو عبارة تؤذى المقصود على طريق المساوات (اراد) اى ولما كان كذلك
 اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصر فيما

بدلا من الهاء في
قوله هذه امثلة
قال في الكلام في
الذكر والمؤن في
قسم المتكسر وهذه
من قسم المنيات فلا
وجه لذكرها وانما
اوردنا كلامه ذلك
لتضمنه الرد على
القاتل من وجهين
قوله او ممدودة
لصغرها قبل لا يخفى
ان الالف التي تعد
هي التي قبل الهزة
وعلاوة التأنيث
الهزة اجابا وان
اختلف في انها متقلبة
عن الالف المقصورة
او اصلية في قوله
والالف ممدودة
نظر الا ان يجعل
رصف الالف
بالممدودة وصفا بحال
المتعلق اي الالف
الممدودة ما قبلها وتعرف
علامة التأنيث بالناء
والالف مقصورة
او ممدودة ينتفض
بمرقات وفي وكاء
وتقييد الحروف بما
هو للتأنيث لا يستلزم
الدور وفي قوله علامة
التأنيث التاء رد على
الكوفيين حيث جعلوا
علامة الهاء والتاء
مفيدة فيها والكل
باطل اما الاول
فلان علامة التأنيث
في محذوها مثلا هي

ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اي عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اي بلا اخلال يحصل
في العبارة وينقص حسناتها (وعلى ترتيب) اي يمكن ان يعبر عنها مرتباً على ترتيب (غير ترتيبه)
بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينقل) بالنصب مطوف على ان
ينتهي اي واراد ايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) او يذكر ما يقرب به (الي ما) اي الى شمر (انشد
سيويه واثبت به) اي بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهداً (في اثبات
هذه المسئلة ويطبق) اي وان يطبق (بعض هذه الصور) اي الصورتين اللتين سيذكرهما المص
(عليه) اي على ذلك البيت (فقال) اي المصنف (ولك) اي وذاك (ان نقول) (ما رأيت
رجلا) (احسن في عينه الكحل من غير زيد) اي يحذف لفظ منه يعني الجار والمجرور معا
وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه
لو حذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه
بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه في عين زيد) يعني يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير
المجرور في منه فاقم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر
منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز
حذفه منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوي للمقصود وقوله (بمقدار
ضمير منه وكذا في) يعني ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين في الجملة احدهما ضمير منه
والاخر كلمة في من في عين ولما افتتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر
من الاول فقال (ولورفع) اي ولواريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ
العين من العين) وازيل منه (واكتفى) اي وازيد الاكتفاء (بمن زيد كان) اي هذا
التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير
وكلمة في كما في الاول وكلمة عين وكما اكثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور
المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعني ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات
الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن
باقيا مع الحذف لم يجوز حينئذ حذف شيء منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه
بقاء المعنى يعني وانما بقي ذلك لانه على كل تقدير اي على كل من ارتكاب الحذفين
المذكورين (فالمعنى) اي فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اي على الظهور الذي
(كان) اي ذلك المعنى (عليه) اي على ذلك الظهور الذي كان (قبل هذه التغيير) وانما
بقي المعنى على اصله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب المشهور هو الكحل الذي
هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان
اصله) اي اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله من كحل عين زيد
يعني اذا قرر بذكر المفضل المفضل عليه على اصله الذي هو تارة ما بالذات فيرجع
الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير

عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضمير راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل
عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصل على هذا لتقرر - يتبسط
من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب
وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة اى انما عدل عن هذا
الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود
الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصل وهو تفضيل الشيء على غيره مغايرة ذاتية
والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم
التفضيل حينئذ (من قيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعنى وانما لا يكون
كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من القليل الذى كور ولما فرغ من
جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال المصنف لم يلتفت المصنف الى الوجه الاخر
الذى ذكره الشارح بقوله ولورفع بناء على عدم تحفقه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع
عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتميز آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشمر
المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير
العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه
(مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التي كانت طرفا للكحل
المفضل عليه واحترزه عن الدين التي كانت طرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (فان ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله
ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل
وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على
احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد
قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز
كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة العين ولى جواز كون الكاف
كافا اسمية بمعنى المثل رداعلى ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت
كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله
(مماثلة لعين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا
وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التبيه يعنى ان الذى وارد على هذا القيد وان المراد به
فى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج
الى حذف المعطوف فى الموضعين وتعرفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله
احسن بالنصب اما مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من
مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول
رأيت وقوله احسن فيها الكل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد

الالف المدودة
بالافتاق وانما الاختلاف
فى هذه الالف المدودة
فى عند سيبويه فى
الاصل مقصورة
زدت قبلها الفاء
لزيادة المد وذلك
لان الالف لازمة
صار كلام الفصل
فيما زادت الف المد
قبله كما فى حال وكتاب
فاجتمع الفان فلو
حذفت احديهما لبقى
الاسم مقصورا كما
كان وضاع العمل
فقلت ثابتهما الى
حرف ثقيل الحركة
دون اولى لتبقى
على مدما وعند غيره
مدودة على ظاهر
حالها ولعل القائل
وقع فى هذه الورطة
بما نقله الرضى من
مذهب سيبويه وذلك
لعدم تأمله ارقصود
فكره درويته واما
الثانى فلان المفعول
علامة كما هو المتبادر
من جملة علامة هو
الزائد النزل منزلة
نفسه وناهى حركات
صارت بمنزلة الياء
فى مسلين ولذا لم
يؤثر فى منع صرفه
والالسان فى فتي
وكساء ليسا من
من الزوائد بل هما
من الاسول لكون
كل منهما لام
الكلمة فلا حاجة

الى ما ذكره من
التقييد الردود واما
الثالث فلان الكوفيين
لا يقولون بان ليست
النساء علامة بل
يقولون بان النساء
التي هي علامة
التأنيث اسماء النساء
فكيف يتضمن العبارة
الرد عليهم قوله فانه
مع الفصل يجب اثباتها
قبل الظاهر ان
وجوب الاثبات مقيد
بما اذا لم يكن قرينة
تدل على التأنيث
فلا يجب في جاءت
اليوم زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان
يستثنى من قوله وانت
في ظاهر غير الخفي
بالتحيز علم المذكر
مع النساء فهو طلبة
قائه مؤنث غير حقيق
ولا خيار فيه بل يجب
تذكير الفعل اذا لا
تأنيث لتأنيث علم المذكر
الا في منع الصرف
والجمع بالالف والتاء
وموجب ان يستثنى ايضا
اسم جنس اريد به
مذكر من افراده فانه
يجب ترك النساء فيه
عند ابن السكيت
ليعلم ان المسند اليه
مذكر من افراده
وبهذا يتم استدلال
الامام ابي حنيفة رضي الله
عنه بالقرآن على ان نعمة

ما رأت كمين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها
حذف المطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها
الكحل صفة لقوله كمين زيد لانه يكون المعنى ما رأت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيما زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها ثم اورد سند القول ولا يجوز بقوله وكيف يكون
مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالش اشارة الى انه لا مانع من جعل
احسن صفة لقوله كمين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فيجملها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التاقص الذي ذكره الرضي في السند مندفع اما
بجمله المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما بجمله المماثلة بمعنى المماثلة
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ و اشارة الى الثاني بقوله (او تقول) يعني ان دفاع
التاقص الذي ذكره الرضي اما بما ذكرنا في التقدير الاول او بان تقول (معناه) اى معنى قوله ما
رأت كمين زيد الى آخره (ما رأت عينا كمين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه
التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفي والضمير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها)
متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله
(منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) حال من الكحل ثم اشارة الى طريق استخراج
المعنى المقصود وهو نفي المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفي الحسن الزائد
(على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح يعني انه يلزم من عدم رؤية
عين متصفة بالاحسنية من غيرها مائة لعين زيد عدم رؤية عين مائة لها في الحسن التاقص منها
فيلزم (ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوي ايضا بالبرهان
وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدير رد على قوله ولو قدمت ذكر
العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذکور تقدير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم
التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث
لا يلزم الفصل بين احسن ومعهوله باجنبي اذ لا معمول احسن في هذه العبارة وهو منه فاجاب
عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى في هذه الصورة (فصل
ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعهوله في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا
ههنا في الحكم وقوله (لورفت افضل) قيد لقوله فصل ظاهر يعني ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر
الذي يلزم من كون افعول مرفوعا (بالابتداء) كالزوم في العبارة المشهور (لانها) اى لكن جوز
هذه الصورة شئ آخر وهوانها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله ما رأت عينا احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا فالضرورة
حينئذ معتبرة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبار اياصله او قوله (ولان) الخ جواب آخر بعد
تسليم انعدام الفصل يعني ان الفصل مقتضى اضطرار كون الكحل معمول لا
لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها)

وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كأذكرنا) اى بقولنا وتقديره اى بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديره وقال المصنف ان الفرق بين التركيب الاخير وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بمعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقرير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه محتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقرر بوجه لا يطابق الاول الاعتبار كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم المصنف استشهد على التركيب الاخر بقوله (مثل ولارى) ثم اراد الشارح بيان اعراجه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت ما رأيت كمين زيد اى قول لا يماثل قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كاسياتى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدأ بما) اى باللفظ الذى (هو مبتدأ المائلة) اى به تحصل مماثلة قوله لقوله الشاعر فان مماثلة قوله وهو كمين زيد حاصلة لقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) معطوف على قوله وانما ترك ولا يخفى ما بينهما من غير ما فى الفعلين فحينئذ يصح المعطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصول لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا ما يقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل ما رأيت عينا كمين زيد (لانه) اى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه لتركه وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام الموضعين فرجع ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا وتمام البيت الذى تركه هو قوله (مررت على وادى السباع ولارى) كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه نبيه واخوف الاما وفى الله ساريا ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لاارى واديا اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبتدأ النفى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا

سليمان عليه السلام كانت اتى وهو من مشكلات النحو ولا وجوب فى شيء من ذلك الباب سوى السند الى الضمير المتصل فان السلامة لازمة لرافعه سواء كانت التأنيث حقيقيا أولا وكلام المصنف على الاغلب بحسب الاستعمال فانه قد حكى سيبويه من بعض العرب قال فلانة استقنا بالؤنث الظاهر من علامته وانكار المبرد مما لا يلتفت اليه اذ لا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامامته فاذا ثبت ان الاغلب اثبات العلامة مع الفصل يتم كلام الشارح قدس سره ويبطل قول القائل الظاهر ان وجوب الانبات مقيد بسد القرينة لان الوجوب فى عبارته باختيار اقلية الاستعمال الا ان استفاد من كلام الرضى كون صورة الفصل من باب الحيار مطلقا فانه قال اما الفصل بغير الاستقناء فالالحاق اجود لان السند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الخلف فباعتبار

وقوله به متعلق بأقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله وادى السباع فقير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لا ارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كعين زيد فى المثال السابق ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لانه جمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبي الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكين على شئ مطلقا كان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصوص فى العرف بذات القوائم الاربع (والثنية) وهو بفتح التاء وبعد هاء مكية مكسورة وبعد الهزمة ياء مشددة فاصله تأييد بسكون الهزمة وبعدها الياء المكسورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من اى يؤي كعدى يعدى تعديته وهو مشتق (من اى) يعنى بفتح الهزمة وباليائين كما هى لغة فى امثاله نحو حى بفك الادغام (او) من (اى) يعنى بالادغام وهو جاز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التحية حال الاثنية اى وادى على وزن التحية التى هى مصدر (من حى) بفك الادغام (او حى) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ويحي من حى عن بنة (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والثانى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده (فقوله لا ارى) يعنى المنفى بقوله لا ارى فانه متكلم معلوما (اما) مشتق من رؤية البصر بان كان بمعنى ابصرت معديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى اعلم متعديا الى مفعولين (فعلى الاول) ان فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى) اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه عاينا لا وادى السباع (قدم عليه) اى على تقرير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الاول) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضيا لقراءة ارى بضم الهزمة وهو غير موافق للرواية فانه لو وجدت الرواية لتب عليه (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرتضى بوادى السباع تشبيهه به وقت

(ظلامه)

اغتر طول الكلام ولكون الاثنيان باللامه اذن وهذا بالتى مع تأخير الموهود وقوله واعلم ان يجب ان يستغنى الخ باطل لضرورة جواز جابى طلبة وقوله ويجب ان يستغنى ايضا اسم الجنس باطل ايضا لا تفاق الجمهور على خلافه وقوله وبهذا يتم استدلال الامام الخ م لان له وجه آخر ليس المقام مقام بيان فليطلب فى محله قوله فانه لو كان جمع المذكور السالم لم يجز تأنيها قيل يجب ان يستغنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه يجعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالسوا والنون التى حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثيون والعجب من القائل انه بعدما اعترف بان بنون لتغير ابن جعل كالمكسر كيف امكنه القول بوجوب الاستثناء فان المراد بجمع المذكور السالم ههنا ما كان مفردة سالما واما نحن سنون فقدم

ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع في وقت الظلام لافي النهار (والواو) اى الواقعة (ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الش (او) اى الواو الواقعة في ولا ارى واو (حالية) وسيجي ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجارى) اى الياء الجارة الواقعة (في) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى والضمير المجرور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجلة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتثية) بالنصب على انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تثية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايانا لكونه بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تثية صفة ذلك المصدر فاقامت الصفة مقام ذلك المصدر كما فسره بقوله (اى ايانا تثية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الوادى بنواتيان وهو الاتيان على طريق التاني (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا وقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمنى) اى المنى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجارى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل) به ركب منهم) اى من الركب بواضى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا مخوفته زائدة من مخوفية وادى السباع ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة الواقعة (في) جملة (ما وقي) الله (مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وفي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا) اى ولانظ ساريا لتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وفي) تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقربة الركب مفعول قوله وفي (والمستثنى) اى المستفاد المصريح بقوله الا ما وقي الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقربة كون المستثنى مصدره بما المصدرية لتوقية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في المعرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كافى قوله تعالى وما بناها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن في اخوف وجملة في الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى وقيل مصدرية غير وقية والمستثنى منقطع اى لكن

دخوله تحت جمع المذكور ظاهر الا ترى انه اذا اريد الادخال بر تكب التأويل قوله غير المؤنث الحقيقي قبل يشمل المذكور فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي وليس بشئ لان القرينة المقامية معينة للمراد فلا يسبق وهم احدانى تفريك المذكور فيه قوله في كونه جمع المذكور الغير السالم قبل الظاهر غير الناقل وليس بذلك لا استواء العبارتين في المؤدى واحتياج كل منهما الى مؤنة المقام قوله اى آخر مفردة بتقدير المضاف قيل لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكل وهذا من عدم الاطلاع على معنى التثنية وحده وكلام الشارح قدس سره فيه ومصادره اذ لا يخفى على احد ان نحو مسلمون ومسلمات لا يصدق عليه انه امر لحق آخر مفردة الف او ياء مفتوح ما قبلها الخ قوله مع لواحقه قيل

وقاية الله تثنية تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرة فيها) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارة الى ان الواو فى ولا ارى حالية والى ان جملة لا ارى مضارع منى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية ولا اختار ما قاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقربة تكون هى العادة وقوله اقل من توقفهم (وادى السباع) اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك لو ادى) اشارة الى انه لما سلط النفي على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى بما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الاوقات والمحافات) اى موضع الخوف ولما كان ما يعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وثانيهما جعله وادى السباع كفى عبارة المصنف بعد تفسير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو اردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركبانوه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسند الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمركب بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المركب المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبانوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الاخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا او حالا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ما قصدنا تحشيتة من مباحث الاسم ونتم بعناية الله تعالى وبعد هذا شرعنا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعينى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعانى بها بلفظه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو تخفيف السين واما التشديد فتعريف مستعمل فى كلمة قسم ما ضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل

فح يكون التثنية مجموع الفرد والا لف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد مع تلك الواو لا يقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون وهذا المحش مما سبق فها فان دعوى الثبوت التثنية بلانون مما لا يجزى عليه الاديب ولا يشك احد فى ان النون الساقط بسبب الاضافة فى حكم المذكور والقياس على التنوين غير صحيح لانه ليس من اجزاء اللفظ وحلة سقوطه غير صلة سقوطه على ان ذلك الوهم الفاسد لو ورد على ذلك لورد على حد التثنية مطلقا كما لا يذهب على من له دراية فى ادراك المعانى قوله لانه على تقدير تسليبه قيل هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى الفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية

الانحصار قوله بعد التقسيم لانها امان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعني ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذلك تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت التوبة) اى بمدا تمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما في ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى يذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والا فهو راجع الى الكلمة ولوظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأنيته (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجبر للاشارة الى ان قوله (فى نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجع ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكر الكنى يريد بقوله فى نفسه اى فى نفس الكلمة لكون ما عبارة عنها ولما كان المآل ان المعنى فى نفس الكلمة اراد ان ينبه على تفسير ذلك المآل فقال (والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المفهومة منها (من غير حاجة) اى غير محتاجة (الى ضم كلة اخرى اليها) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيجي وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكان المظروف اذا استقر فى مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهوميته من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شئ ثم شرع فى بيان توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى) توجيهها للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ ارجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد هو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذا لمعنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر

الضافة وكيف لا
وايس الغرض من
الحاق الالف او
الياء والنون الدلالة
بل من مجرد الحاق
الالف او الياء وانت
خبير بان الرد على
القول الناطق نسبة
الدلالة الى التثنية
الدال منها الانسان
تصح ولو باعتبار ان
دلالة هذه التثنية
بواسطة ذينك الاسمين
بان ليست الدلالة
مقصودة من مجموع
التثنية فى غاية السخافة
ونهاية البشاعة قوله
تحت جنس الموضوع
له قبل يشكل بمثل
اسدين بمعنى شجعا عين
فانها لم يدخل تحت
جنس الموضوع له
الاسد بل تحت جنس
المراد بالاسد وكذلك
الابوان على ما بينه
فان التثنية باعتبار
ارادة المسمى بالاب
وهو ليس موضوعا
له للاب فينبى ان
يقال باعتبار دخوله
تحت المراد به ولا
يبعد ان يراد بالموضوع
له اهم من الموضوع
له حقيقة او حكما
والمعنى المجازى فى
حكمه ويجعل ما ذكره
فى القميرين والابوين
كاشفا عنه وكان القائل

عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصل في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شئ آخر بان يكون آلة للملاحظة غيره حتى يحتاج في حصوله الى شئ آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحرف ثم الشارح لما سوى بين الارجاعين ورجع الارجاع الى الكلمة ولم يرجع الوجه الذي هو الظاهر بحسب اللفظ بقربته وتذكيره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف اراد ان يذبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعني ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق (لما ذكر) المصنف (في وجه الحصر) وهو قوله في صدر الكتاب لانها امانة تدل على معنى في نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كالا يخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل في التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان يذبه على ان المراد بالمعنى هنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعني انه مخالف لا خويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وتانيها الزمان) ماضيا كان او حالا او مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدها نسبة الحدث الداخلى الذى هو ممدول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو ممدول ضرب الى زيد وتانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلى في كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجعلنا كلامه بتعميم النسبة بان يقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو ممدول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى هنا اشكال ينشأ عما قال بعضهم ان المشهور فيها بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره هنا ورابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواء والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة للملاحظة طرفيها) اى طرفي النسبة يعني ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويمر فحالهما بان احدهما مسند والاخر

لم يفهم المراد بجنس الموضوع له ولم يتطعن لذلك من قوله قدس سره في بيان ان تأمل تدرك قوله ولو اريد بقوله مشله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قيل هذا كلام الهندي وبه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان منه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف الاحتمال المائلا الى اللفظ كما كما ذكره الهندي ولك ان تقول ان ما ذكر في تعريف الجمع لا يبعد هذا الكلام وذلك انهم يقولون اى بقوله من جنسه اهتماما لبيان مذهبه باحتمال ان لا يحتمل المثلية على مايم الجنسية متعين ان المراد بمثله ما يماثله في الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا ان الوجهان واحد بحسب المال ولذا امكن قدس سره باحدهما التلا

مسند إليه وإذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) وإذا لم تستقل بالمفهومية (فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا يتقضى تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقي صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثاني ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادا بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى قوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعانى الثلاثة وكان الحدث جزء من مجموع المعانى الثلاثة اورده عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوع للمعانى الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء ايضا اذا اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق ليس بمستقبل في نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير مستقل فالركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمني يلزم تخلف الفعل عن ما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا ما دل على معنى فلا يجوز ارادة التضمني منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامي يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى في قوله على معنى (ليس معناه المطابق) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمنيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما ورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عادا للحدود ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن) يعنى انه لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه في ضمن التضمني وقوله (فخرج بهذا القيد) قريع لقوله في نفسه يعنى انه لما قيد المعنى في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق في ضمن التضمني خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيبي في بحثه لكن كان الاسم داخلا في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن) (وضعا) اى اقترنا وضعا لاعقليا وسيبي فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة) وقوله (في الفهم عن لفظه الدال عليه) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة متفهم مع افهام المعنى

يكون قوله من جنسه حسوا ولما اكتفى المص في الجمع بقوله على ان معه أكثر منه ولم يزد عليه قيد من جنسه وكان العلوم من مذهبه ان الامر في الجمع كما انه في الثنية فلا يجوز الميول لمعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب كما لا يجوز القران للحيض والظفر على ما صرح به في الترح وغيره قالوا لم يصرح هناب به اكتفاء بما سبق في حد الثنية فهل يلزم من فله ذلك ان لا يحتمل مثله المسألة بحسب الجنبية كلا وبذلك تبين حال قوله وبهذا ظهر ضعف احتمال المسألة في اللفظ ثم الحق ان المتبادر من مثله هو كونه كذلك في اللفظ والمعنى جميعا فلما لم يرد المسألة المعنوية بقي في دلاله على المسألة اللفظية فكان الاظهر ان يقال في اللفظ يدل قوله في العدد الا انه قال كذلك ليوافق قوله في الجمع يدل على ان معه أكثر منه وهذا الذي اوقع القائل في هذه الورطة قوله او حكما

الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان
يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم ولكنه بشرط الدلة بهيئته على الزمان
المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بمد صفة للمعنى)
وهذا تفريع على كونه قيداً مخرجاً يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل
منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له
قوله مقترن (مخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالاً على
معنى موصوف بكونه فى نفسه لكونه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر
فائدة زيادة لفظ وضما حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه
يعنى انه خرج بقولنا (وضما يخرج اسماء الافعال) نحو هيئات ونزال (لان جميعها منقولة) يعنى
ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احدى الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاولى لان مجموع تلك
الاسماء من الاسماء المنقولة (اما) منقولة عن المصادر او غيرها اى او منقولة عن غير المصادر
(كاسبق) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها
الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (وبدخل) معطوف على متعلق
بقولنا يعنى ان لنا وضما كما خرج به اسماء الافعال التى من الاغيار دخل به (فيه) اى فى
حد الفعل (الافعال المنساختة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها)
اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت
عنه فى الاستعمال وقال المصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل
لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين
فى الفوائد القياسية انتهى يعنى ان كلامنا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع
الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن
باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى
ما يتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد
الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه
(انه) اى المضارع (اقترب باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترب بالزمانين كليهما لانه لما دل
على الزمانين لزمته دلالة على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان
وضع المضارع لمضى الحال والاستقبال من اميل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على
كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترب
باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين
حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الاخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من
الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه
موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك)

(يعنى)

بان كان مجهول
الاصل ولم يعلم كالو
ان فى معنى بالى قيل
الالف فى الاسماء
المريضة البناء كفى
وصلى والى واذا
اعلاما عديم الاصل
ومجهول الاصل ما هو
فى اسم متبكر لم
يعرف اصلها فجعل
الى علما مجهول
الاصل محل نظر
وينبى ان يقول ولم
يل او اميل وكان
لامالته سبب غير
انقلاب الالف عن
الياء فان الرضى شرط
فى قلب عديم الاصل
ومجهول ياء ان يكون
مما سمع فيه الامالة
ولم يكن هناك سبب
للالة غير انقلاب
الالف عن الياء ولا
يلزم من تقييد الرضى
فيه كذلك التقييد
هنا بذلك كيف
والرضى موافق فى
ترك التقييد وهبارة
هذه فان سمع فيها
الامالة ولم يكن
هناك سبب للامالة
غير انقلاب الالف
عن الياء وجب قلبها
ياء وان لم نسمع قالوا
اولى لانه اكثر
وقال بعضهم بل الياء
فى التوضيح اولى سمعت
الامالة اولا ونظرة
مدفوع بان معنى كلام

الشارح قدس سره
كون الامام من
الاسماء الملية في حكم
متمكن الاصل
والفرق كذلك مذهب
البعض قوله بان كان
مجهول الاصل او
عديده وقدا ميل قبل
لا بد من قيد آخر
وهو ان لا يكون
لاماته سببا سوى
كون الالف منقلبة
عن الياء كما عرفت
قلنا اتيان الرضى به
ليس لتوقف الحكم
عليه بل لفرض
الابضاح وزيادة
البيان كما يدل عليه
ما نقل من قوله سمعت
الامامة اولا قوله
كقراء بضم القاف
وتشديد الراء لجيد
القراءة او لتسك
من قراء اذا تسك
قبل هذا سهو في
القاموس القراء
ككتان الحسن القراءة
جمه قراؤن ولا
يكسر و ككرمان
الناسك المتعب
كالقارى والمتقري
جمه قراؤن وقراوى
قلنا بل كلام الشارح
قدس سره مبنى
على ما هو المتعارف
المذكور في الكتب
من ان القراء بضم
القاف وتشديد الراء
جيد القراءة وقد يكون

بني الاشتراك الثاني (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده في بيان خواصه كما هي عادة
فقال (ومن خواصه) (اى) بعض (خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول
قد مختصا في الفعل ولا يوجد في غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل)
بني استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل
الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذه احد المقاصد الثلاثة (اول تقليل الفعل) اى
لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او تحقيقه) اى اول قصد اخبار تحقق الفعل وثبانه وهذا
ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى) ضمن (الفعل)
وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره قد دخول قد خاص بالفعل (و)
(دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين
(على الاستقبال القريب والثاني) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال
فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل وما لا يوجد ان الا فى
الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيده صرح به المحقق
التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتها على الاستقبال
الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر لانه ان اريد انه لا يمكن وجوده فمنوع وان اريد ان وجوده
فى غيره ممكن لكن لا بد فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا
يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجودهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مرادهم
قال فالصواب فيه وفي امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف
فسماهما سببويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
التنفيس فى الحال يقال نفست الحناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل
ان السين منقوض من سوف لدلالة قليله الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول)
(الجوازم) ببنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولها عليه دون الاسم
(لانها) اى الجوازم (وضعت اما لنفى الفعل كالم ولما) فانها وضعت لنفى الحدث الذى
فى مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم (المطلبة) اى لطلب الفعل (كلام الامراء)
وضعت (لتنهى عنه) اى عن الفعل (كلام الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او)
وضعت تلك الجوازم (لتعليق الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية
او فى ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان واسما كهما
ومنى (وكل من هذه المعانى) اى من نفى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشئ به (لا يتصور
الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل اماراة الاختصاص لان الشئ مالم يخص
الشئ لم يعلم فيه واعتراض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص العمل اعنى الجزم
يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها الا ترى ان هذا ولا يختصان
بالفعل ولا يميلان فيه انتهى ويمكن ان يحجب من طرف العصام بان مراده من قوله مالم

جما للقارى ويجوز ان يكون قراء بهم القاف ايضا مبالغة بمعنى المبالغة والقاف غير مذكور في الصحاح قوله لكننا قد تصغنا كتب الثقات كالفصل والباب والفتاح الخ قبل كتب في الحاشية فبارة الفصل هكذا وما في آخره همزة اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اولاً قاتى سبقها الف اصلية كقراء ومنقلة عن حرف اصل كوداء وكساء وزائدة في حكم الاصل كملباء ومنقلة عن الف التأنيث ككسراء وهذه الاخيرة قلب واو الاغبر كسرا وان في الباب في البواقي ان لا يغلين وقد اجيز القلب ايضا وعبارة الفتاح هكذا اما الممدودة فاذا كانت لتأنيث قلبت همزتها واوا والالم قلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلة عن حرف اصل ككساء او من جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كملباء وقد رخص في القلب وعبارة الباب

يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس يعني وبهض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القليل والله اعلم (ولحق تأنيث) ولما غير المصنف عبارة ههنا بذكر اللحق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعني ان اللحق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون اللحق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانما خص به) اي وانما اقتصر على الفعل (لحق) تأنيث (التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها) اي لان تأنيث (تدل) اي لا تدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اي لا تلحق التأنيث المذكورة ايضا (الاجما) اي باللفظ الذي (له فاعل) اي باللفظ الذي لا بد له من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اي الصفات التي لا بد لها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اي عن تأنيث (لما) اي بسبب شيء (لحقها) اي لحق لتلك الصفات (من التأنيث المتحركة الدالة على تأنيثها) اي على تأنيث تلك الصفة (و) (على) تأنيث فاعلها (اي فاعل تلك الصفات) فان التأنيث المتحركة في قائمة مثلا مادلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تأنيثها على التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اي لحق تلك التأنيث (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال عن تأنيثها) لكونها واردة بالثبوت وقوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اي هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التأنيث (المتحركة لاختصاصها) اي لا اختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحق) (نحو تأنيثها) يعني من خواصه ايضا لحق التأنيث التي شبهت بالتاء المضمومة التي في المتكلم الماضي ثم فسر مراده فقال (اراد) اي المصنف (نحو) اي بقوله نحو (تاء فعلت الضائر المتصلة البارزة بالمتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة نحو يعني فتح تدخل (فيه) اي فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اي التأنيث المفتوحة الدالة على الخطاب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اي كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع في بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعني كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الاجما) اي الا باللفظ الذي (له فاعل) فان تلك التأنيث ليست دالة على التأنيث كما كانت التأنيث الساكنة فتعين لحوقها البيان الفاعل فحينئذ يلزم وجودا لفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعني من الصفات التي هي فروع الفعل في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اي ولما كان رتبة الفروع من حطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اي فروع الفعل (عنه) اي عن ذلك الفعل (بمنع) اي بسبب منع (احد نوعي الضمير) اي البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للتوعين ايضا يلزم تساوي الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اي قصد التحرز (عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز شار

يوافق ما في المتن
هذا كلامه قدس
سره والطلبه مصب
الفتح كذا في الصحاح
قوله غير ما وقع في
شرح الرضى من انه
قد قلب البدلة من
اصل ياء وقال الرضى
ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي هذا ووجه
ذلك ما ذكره المص
حيث قال واما قلب
همزة التانيث واوا
فلانها زائدة لا اصل
لها في الهمزة لانها
الف في الاصل وانما
قلبت همزة لتعذر
اجتماعها مع الالف
التي قبلها فلما وقعت
في الموضع الذي صارت
فيه كالتوسط قلبت
حرف لين ايجازا
بزادتها ومفادتها
الاصلية وخصصت
بالواو لانها مثل
الهمزة في الثقل فكانت
اقرب اليها من الياء
قال وانما جاز الاصر
ان فيما سواهما ودا
له الى التشبيه بكل
واحد منهما كقولك
كساآن وكساوان
فن جهة كونها غير
زائدة اشبهت همزة
قراء فقيت همزة ومن
جهة كونها ليست همزة
في الاصل اشبهت همزة

الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع
عن المستكن لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان
المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر)
من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من
تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع في بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان
مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما
موصوفه وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى
ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة
الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة هى الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا
التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق
بدل وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان
الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله
قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى
انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبليّة ذاتية) تفسير لكلمة
قبل فان القبليّة اما ذاتية كقبليّة العلة على المعلوم او زمانية كقبليّة الامس على اليوم فالمراد
بقوله على زمان قبل زمانك هى القبليّة الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد
(بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان
يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمان ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان
لاحق الكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله
تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان قدما بالزمان لكنه
ليس قدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبليّة ذاتية
(لا بحسب الزمان) فان لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم
الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا
اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل
انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب
بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو
نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر
ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء
طارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون
منشأ والمذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر

التأنيث. فقلت واوا
 قيل فاذا كان هذا
 مما لا يقاس عليه
 لا يفتح في بيان
 القاعدة هذا القلب
 بل يكون من الشواذ
 اذ الحارجة من
 القاعدة قوله وهذه
 اهم من ان يكون
 هذا الاصل واوا
 او ياء دفع لما جاز
 ان يتوهم من قول
 التعريف وردما الى
 الاصل ان يكون
 مبنى ما ذكره من
 القلب الى الواو ما لم
 يكن الاصل فيه ياء
 قوله ان لا يحدف
 آخر المتن قيل اى
 عن آخر مفرد المتن
 فلا يثنى قوله وتاء
 التأنيث لا يقع في
 حشوه فالاول ان
 بقوله ان لا يحدف
 من المتن وهذا كما
 ترى قوله المجموع
 ما دل اى اسم دل
 قيل لا يخفى ان مسلمين
 ليس باسم لانه ليس
 بكلمة بل هو كسلي
 صراك فالمراد بالاسم
 اهم من الاسم حقيقة
 او حكما وعدا لثمة
 الامتزاج اسما واحدا
 واهرا يا باعراب واحد
 وفيه ما فيه قوله
 بمحروف مفردة اى
 بمحروف هي مادة

وهنا ليس كذلك فان الامس لا يجتمع اليوم كذا في بعض الحواشي وفيه مباحث آخر
 والوجه في تركها ما قال المصام والتحقيق علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ثم شرع في بيان فوائد
 قيود التعريف فقال (فقط له مادل على زمان شامل لجميع الافعال اى من المضارع وغيره
 فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك
 يخرج ما عداه) فان ما عدا الماضي امدال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل
 زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم
 انتقاض التعريف معناه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه
 لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بالوصول) يعنى ما في قوله
 مادل (الفعل) كما فسر المشرح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالوصول فعلا (فلا ينتقض
 منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه
 لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع في قوله لم يضرب فانه مضارع
 مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا
 وجزاء قائما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد قائما يدلان
 على المستقبل لانه على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقولك (و) المراد (بالدلالة ما هو بحسب
 اصل الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى في ضمن دل هي الدلالة بحسب الوضع فاذا اريد بها
 هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (بل يضرب) فانه ليس موضوعا في اصل الوضع
 للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه
 موضوعا بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجمع)
 اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للأفراد (بان ضربت) فيما وقع في حيز
 الشرط (ضربت) اى فيما وقع في حيز الجزاء قائما موضوعا للماضى عرض لهما الاستقبال
 بسبب وقوعهما في حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف في الاشعار ببعض خواصه الممتاز
 بها عن اخوانه من الافعال لان اخوانه معرفة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح)
 واراد المشرح بيان اعراب لفظ المبني فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى) اى يرجع
 الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان
 آخره حرفا صحيحا (او) وهو مبنى على الفتح (نقد برانحورمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة
 ثم شرع الش في بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك
 التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل في الفعل البناء لفظ المعانى الموجبة
 للاعراب في الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب مقصورة عليه وهي الفاعلية
 والمفعولية والاضافة ولا شئ منهما موحود في الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى
 للمدول عنه وهي المشابهة التامة كما في المضارع اتى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام
 بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا

على الحركة أى التى غير الأصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الأصل) أى ترك ما هو الأصل
 (فى المبنى فلمشابهته) أى لمشابهة الماضى (المضارع) أى الذى هو متحرك لكونه معربا (فى
 وقوعه) أى وقوع الماضى (موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب) فان ضرب
 ههنا وقع فجا يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء)
 بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع ايضا فى وقوع
 الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (قول) أى يجوز ان تقول (ان ضربتني ضربتنيك
 فى موضع ان تفسرنى اضربك) وأما الفتح (أى وأما وجه كونه مبنيًا على الفتح بعد اختيار
 الحركة على السكون (فلكونه) أى فلكون الفتح (أخف الحركات) ولما كان كونه مبنيًا
 على الفتح مشروطا بشئ بلاشئ أى بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)
 (فانه) أى فان الماضى (مبنى على السكون معه) أى مع الضمير المذكور (نحو ضربتني) وهو
 الجمع المؤنث الغائب (أى ضربتني) أى منتها إلى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفي الصيغ
 الثماني معلوما ومجهولا وهى ضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
 وضربتني وضربتني فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت
 وضربتني وقوله (كرهه) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انما بنى
 على السكون لالكون السكون أصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الأصل
 بل بناؤه على السكون لمرجع آخر وهو كراهه (اجتماع اربع حركات متواليات فيما) أى
 حاصلة من الالفاظ الذين (هو) أى احدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) يعنى اجتماع
 اربع حركات ليس بكرهه اذا كان موضعها كلتين ليس اتصال احدهما بالآخرى شديدا
 بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كرهه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين
 اللتين كان اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل احدهما مع الآخرى كالكلمة
 الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت تلك
 الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال لكونه
 مدلول للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) أى المصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك
 احترازا) أى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) أى فان فعل ضربا يعنى الفعل الماضى
 الذى هو مثنى ضرب (ايضا) أى كفرد (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك
 فيه وقوله (و) (مع غيره) (الواو) معطوف على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسط
 لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى ان كون آخر الماضى مبنيًا على الفتح مشروط بشرطين
 احدهما ان لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثاني ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع
 المذكور (فانه) أى لان الآخر (يضم) أى يجعل مضموما (مهما) أى مع كلة الواو وقوله
 (لجاستها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى انما كان مبنيًا على الضم
 اذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

لفردة قبل ومادة
 ايضا والقصد هو
 الدلالة بحروف
 المفرد بمعنى المدخلة
 لحروف المفرد فيه
 لا الاستقلال اذا
 الهمزة ايضا امدخل
 فى الدلالة والمراد
 بحروف مفردة ام
 من حروف مفردة
 المحقق كما فى رجال
 او من حروف مفردة
 المقدر فيه كمال نسوة
 فانه يقدره مفرد لم
 يوجد فى الاستعمال
 وهو نساء على وزن
 غلام فان فصلة من
 الا وزان المشوذة
 فجميع لفرد على فعال
 واما ما فى الحواشى
 الهندية ان المراد
 بالاحاد حقيقة كرجال
 او اعتبار كنسوة
 فى جمع امرأة فليس
 بشئ اذا من جمع
 الا ويقصد به آحاد
 حقيقة وانما التفاوت
 بين الجمع فى تحقق
 المفرد وتقديره ثم
 لا يتحقق ان المراد
 بالارد ههنا ما ليس
 بمنقولا ولا مجموع
 فالترتيب به دورى
 واعتراضه على الهندى
 من قلة الانصاف
 لانه قال فى تعليق كلامه
 المنقول لانها لما كانت على

(كسروا) يعني اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تقديرا) اي او يضم تقديرا يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ما قبله مفتوحا (كروا) بفتح الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وما قبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الش موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجازتها لحرف العلة لما صرح به في المنهل وغيره انتهى ولما فرغ من بيان خواص الماضي وتعريفه شرع في بيان حده المضارع وخواصه فقال (المضارع ما شبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسير لما وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف تأنيث) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف اتين) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زني زاده هذا في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف او صفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اي المصنف بحروف تأيت (الحروف التي جمعها كلمة تأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الفية وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمحاطب ينتهي الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المحاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المحاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلام التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين وتأيت وتأيت في الابتداء في الاول متكلم وحده ثم المحاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلما وافقه لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المحاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ماضى وفسر الضمير المحرور بقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشارك) مفعوله يعني تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المعنيين يعني (بين زمان حال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان في استعمال المضارع في الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فهما يعني انه من لافاظ المشتركة والثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين) اي كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرها

او زان الجوع
واستعمالها في التأنيث
والرد في التصغير
وامتناع النسبة
ومنع الصرف عند
تحقق صيغة منتهى
الجوع مثل عابيد
بمعنى الفرق من الناس
اعتبره واحد تقديرا
كمدل عمر من نحو
عباد وهود ونساء
على وزن فعال بضم
الفاء كغلام وعمله
هذا كلامه فانظر
هل يجد اسرا فيما
اقاد القائل وراء ما
ذكره الهندي او
مفسيرا له في كلام
وقوله ثم لا ينبغي ان
المفرد اه وهم باطل
لعدم توقف معرفة
الجمع على معرفة المفرد
التوقف على معرفته
الجمع قوله فقول ما دل
على ايجاد جنس يشمل
الجوع واسماء الاجناس
اه قيل التبادر من
الدلالة الطباقية
فيخرج بقوله ما دل
اسماء الاجناس قوله
قصو تمر مما الفارق
بينه وبين واحدة
التاء قبل خص نحو
تمر باسم جنس له
واحد من لفظ ليعص
تقيده بقوله على
الاصح واما اسم
جنس لا واحده له
من لفظ فليس يجمع

(وتخصيصه) وهو (بالحرف عطف على قوله وقوعه) وقوله (اي وتلك المشابهة) الخ
 لبيان الاهتمام في تفسير مراد المص كما قلنا يعني ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة
 (انما تكون) اي لا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اي ولكونه
 مخصصا (بواحد من زمانى الحال واستقبال) بمد كونه موضوعا لهما ومشتراكا بينهما
 بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة وقوله وتخصيصه لان التخصيص انما
 يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد
 الذى خصص الفعل به هنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله
 وتخصيصه زالباء سيية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه
 وقوله (قانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سيبا للتخصيص وهو كون
 السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول
 سوف عليه (قانه) اي فان لفظ سوف (الاستقبال البعيد كما مر) في بيان الخواص وقوله
 (كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للشبهة بينهما فان شرطها
 اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه لما عرفت اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الش
 بيان اتصاف الاسم ايضا قانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد
 معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او
 الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال
 (وانما عرفت) اي المصنف (المضارع بمشابهته الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف
 مطابقا لافظ المضارع (لانه) اي لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى) اي
 لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من
 المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها
 مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على
 المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشبهين المشابهين شبا بالاخوين اللذين
 (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل واحد
 من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال (فالهزمة) وقوله (من تلك الحروف) اما
 صفة احوال يعنى المراد بها الهزمة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف
 نأيت فالغام فى قوله فالهزمة تفصيلية والهزمة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر
 خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهزمة معينة لنفس المتكلم
 حال كونه مفردا (مذكرا) اي سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا مثل
 اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره فى الاجال الذى هو لفظ نأيت حيث
 قدم فيه النون وقدم ههنا الهزمة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو
 تقديم الهزمة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال

بالانفاق كما سيذكره
 ولا يخفى انه ح يجب
 ان يقيد نحو ركب
 بماله واحد من لفظه
 فان اسم جمع لا واحد
 له من لفظه فان نحو
 ابل وقم ليس بجمع
 بالانفاق كما سيذكره
 ولا يخفى انه يجب ان
 يقيد نحو ركب بماله
 واحد من لفظه قانه
 اسم جمع لا واحده
 من لفظه نحو ابل
 وغنم ليس بجمع
 بالانفاق كما سيذكره
 ايضا ولك ان ترد
 فهو تمر مطلق اسم
 الجنس ونحو ركب
 مطلق اسم الجمع
 وتقيده بقوله على
 الاصح لان السلب
 الكلى ايضا اختلال
 وبعض نحو تمر وركب
 جمع عند البعض لكن
 ما ذكره من التوجيه
 اصنى واعذب ولك
 ان تجعل تقيده نحو
 تمر واطلاقه نحو
 ركب اشارة الى
 التوجيهين ولا يذهب
 عليك انه لا بد من
 تقييد تعريف المجموع
 بقولنا على الاصح
 ليصح تفريع قوله
 فهو تمر وركب ليس
 بجمع على الاصح
 عليه هذا وقوله

(والنون له) اى التون له (اى للمتكم المفرد) الذى سبق مع تعيينه المذكور والمؤن لكن لا انه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحد اكان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (واكثر فيكونان جمعا) (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمتاة وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة فى المتكم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح فى كتب الصرف وقوله (وكانهما) ابيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والتون للمتكم يعنى ان اظن ان الهمزة فى اضرب والتون فى نضرب (مأخوذاً) اى الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا) التون مأخوذة من نون (نحن) (والياء للمخاطب) (واحد اكان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او متى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المتى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمتى والمجموع مذكرا نحو نضرب ونضربان ونضربون (او مؤنثا) نحو نضربين ونضربان ونضربن وقوله (وللمؤنث) عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة للمؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره فى مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غنية) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو نضرب ونضربان (والياء للغائب غيرها) وقوله (اى غير القسمين) تفسير لضمير غيرهما اى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة) (والاخر) (متاه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالجموع ست صيغ ولما تبين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرها) اى غير القسمين المذكورين (بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافة) اى لم يصر بسبب اضافته الى الضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشأن انه (خرجت بها) اى بالاضافة (عن النكرة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكرة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح هنا وجوز كونه بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورده عليه بانه لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب مثل بالناسية ناصية كاذبة

يجب ان قيد نحو ركب اه صحيح الا ان الشارح قدس سره ترك التقييد اكتفاء بما ذكره فى نحو تمر فان حاله كماله ايجابا وسلبا وذلك ان تريد نحو تمر الخ وكذا قوله وان ان تجعل قيده الخ مما لا يلتصق اليه وقوله ولا يذهب عليك انه لا بد الخ ناش من عدم الوصول الى صمام المس قال فى الشرح مقصودة بمحروف مفردة بخرج منه نحو رط قاه لا مفرد له بمحروف ونحو ركب وتمر لانها وان اطلقت على آحاد فليست مقصودة بمحروف مفردا كما قصد بنحو رجال بل هى فى وضعها كوضع رط ونفر وانما اثنى ان ثم لفظا موافقا لفظها يطلق عليه مفرد قال وانما حكمنا بذلك لدليل دل عليه قانا نحو تمر فالذى يدل على انه ليس بجمع انه فى وضعه للجنس كوضع سمل وماء فكما ان هنا التوصل بجمع فكذلك هذا الذى يدل على انه كذلك صحة

اطلاقه على القليل
والكثير ومنها ان
تصغيره تغير ولو كان
جما لكان جمع كثرة
اذ ليس من ابناء الالة
ولو كان جمع كثرة
لم يصغر على بناءه
وايضا فان فضلا لم
يثبت كونه من ابناء
الجموع ومثل ذلك
لا يثبت الا يثبت واما
نحو ركب فلا يستقيم
ان يدعى فيه انه كوضع
عسل لانه مفهوم
منه احاد فينبغي
الوجهان الاخران
وهو التصغير وكونه
على بناء فعل هذا
كلامه فقول هذا
التعريف ليس يختص
باصطلاح من لا يجعل
التركيب والركب جميعين
كما وهمه القائل حتى
يقيد بمثل ذلك بل
هو تبرؤ للجمع
على كلا الاصطلاحين
صادق على نحو غير
وركب ايضا لان
القائلين بالجمعية
يقولون بان كل واحد
منها دل على احاد
مقصودة بحروف
مفردة والذاهبون
الى خلاف ذلك
يتمنون ذلك التصديق
ويقولون بان هذا لا
كون مفردة مطابقا
لفظه انما كان بحسب
الاتفاق فليس مثله
داخلا في الحد فالصريح

فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعني انه انما يحتاج الى التوضيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة
كما في النامية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوضيف وقوله (او
بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم رجع
فقال (وهو الاولى) اي ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (موافقة
السابق) بيان وجه انحصار الاولوية في كونه حالا يعني ان كونه اولي للحصول الموافقة والمناسبة
للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الا حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى تمام
الرد المذكور يعني وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كانوا هم بل لوجه آخر ثم
شرع في مسائل حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة) اي الحرف التي تحصل
بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة في الرباعي) ولما كان المتبادر من لفظ
الرباعي هو الرباعي المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعمال فقال (اي فيما)
اي في المضارع الذي (كان ماضيه) مبني (على اربعة احرف اصلية) اي سواء كانت تلك
الاربعة مجردة عن الزوائد (كيد حرج اولا) اي اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا وذلك في الثلاثي المزيدي (كيد حرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التي
الحقت بالرباعي المجرد (ومفتوحة) اي حروف المضارعة مفتوحة (فما سواه) (اي فيما)
اي في المضارع الذي (سوى ما) اي هو غير المضارع الذي (ماضيه) يكون مبني (على
اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف (مثل يد حرج) على ستة احرف مثل
(يستخرج ونحوها) اي نحو يتدحرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف
مثل ينصرف ويضرب اما وجه كونها مضمومة في الرباعي فلانه لما فتح اول الماضي يبنى ان
يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعي فلان الثلاثي
لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسي والسداسي
فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما النقلة المستدعية للتخفيف ايضا كذا في بعض الحواشي
(ولا يعرب من الفعل غيره) (اي غير المضارع) وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة
الاعراب) وهي المشابهة التامة للاسم (فيه) اي في ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتقن
بانه لم يحجز تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهّد مقدمة يندفع بها
ذلك الانحياز فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الانحياز فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يعرب يكون حاصلا ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصاله
التأكيده واما اذا اتصل به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره
لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارته الى وجه يوافق المراد
وهو انه لم يتصل بمطلق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب
من الفعل غيره (في قوة قولنا وانما يعرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما اي لما كان في هذه
القوة صح (ان يتعلق به) اي قولنا لا يعرب (قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما في اعراب

غير المضارع انهم منه اثبات اعراب المضارع فان يكون من قيل قولنا ما جاني غير زيد فانه يقتضي انحصار الجنية في زيد يعني ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون (تأكيد) (قيلة كانت) اي تلك النون نحو يضربن فتفتح النون المشددة (او خفيفة) نحو يضربن بسكونها وقال المصام وفي توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تدفع الشبهة اذا كان هذا القول تقييد الحصر اعراجه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تدفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيل لها اي يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالتقدير يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدا النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه في صدد بيان حال المضارع لا في صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولان نون جمع المؤنث) اي وانما يعرب المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب بالاتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اي بالمضارع (احديهما) اي نون التأكيدي او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبذرا) وانما يقتضي اتصال احديهما كونه مبذرا (لان نون التأكيدي لشدة اتصاله) اي لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكور (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعني اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اي قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اي دخول الاعراب (في وسط الكلمة) لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اي الاعراب (عليها) اي على النون (لزم دخوله) اي دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع اما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ بيان لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضي ذلك (لمشابهتها) اي اشابهة نون جمع المؤنث الداخلة في المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (في الماضي) يعني في كونها لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اي المضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع في بيان تعيينه فقال (واعراجه) اي اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع) و (ثانيها) (نصب) (بشارك) اي يشارك المضارع (الاسم فيهما) اي في كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اي وثالث الانواع جزم (مختص) اي يكون الجزم مختصا (به) اي بالمضارع (كالجر) اي كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال في صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال المصام ان قوله واعراجه رفع لا بمعنى الرفع الذي هو علم الفاعلية بل

بعد اتمام التعريف قال فهو نمر وركب وليس بجمع على الاصح فنيها على ما هو المختار عنده ولو كان هذا مستفادا من ظاهر التعريف لما احتج الى هذا التنبيه ولما مع قوله على الاصح وبالجملة انه لا ريب في اشتراك هذا المذهبين الفرقتين فلا يصح القول بتجويز جعل على الاصح من اجزاء المرف فخلا عن لزومه قوله كما مل قيل في القاموس هو جمع جل وباقر جمع وكانه اراد بقوله جمع جل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين والثاني هو الانسب بحال صاحب القاموس قوله فالجمع الصحيح المذكور الخ الاظهر ان قوله فالتدكر يتقدير مضاف اي فجميع المذكرا الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح لذكر حيث لم يقبل فالصحيح مذكر هكذا قيل قوله وشرطه اي شرطه اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم نمر الضمير اي انتشاره في قوله فذكر علم يقبل لانه في تأويل فتكون

مذكرا يقل لاه
في تأويل فكونه
مذكرا يقل كما
يشير اليه ضمير
كونه ليس الى الجمع
بل الى ما يريد جمعه
قال المص في شرحه
شرط التذكير مع
انه مستغنى عنه بكون
الكلام في جميع المذكر
اما التذكير الفاعل
من كون الكلام
في المذكر واما التنيب
الفاعل التوهم ان
جمع المذكر مجرد
تسمية كتنحية اسود
بابيض قال الرضي
هذان عذران يارد
ان الابد ان قلنا
محروقا بنار الاشتباه
وقال الهندي مناط
فاضة الشرط انما هي
وصف المذكر دون
نفسه كانه قال شرط
ماجمع بالواو والنون
ان يكون مذكرا
خاصا ونحن نقول
جمع المذكر السالم
شامل للنين وارضين
وشين وقلين مما
مفرده مؤنث وكيف
لا ولم يضم هؤلاء
الى جمع المذكر السالم
في بيان الاعراب كما
ضم اولو وعشرون
مثلا فلم يندرج
في جمع المذكر السالم
لضم اليه كضم الواو
عشرون واخواتها فلا
يستغنى بكون الكلام

بمعنى ضمة اونون وان اقتضاء العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى
ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فاعرابه الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب
وجزم بمعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع
المصنف في بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظي والتقديرى كما بينهما في الاسم فقال
(فالصحيح) (منه) اى من المضارع ولما كان في تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين
وبين النحاة وهو انه في اصطلاح الصرفين ما سلم جميع حروفه من حروف العلة وعند
النحاة ما سلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو) اى
الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفين (ما) اى لفظ (لم يكن حرفه الاخير حرف علة) سواء
كان لاه او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعد وقال صحيحان عند النحاة وغير صحيحين عند
الصرفين وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لاه لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح
مبتدا وخبره الاتى قوله بالضمه (المجرد بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز
مرفوع متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه
يصدق عليه ان لفظ يضرب لم مجرد عن الضمير البارز المرفوع فان فاعله الضمير الذي ذكر بعد
الواو هو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذ قيد المرفوع بالتصل يصدق عليه انه مجرد عن
التصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير
ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله (للتنية) صفة تالفة لقوله الصحيح
معنى الصحيح المجرد الكائن للتنية (مذكرا كان) اى تلك التنية (او مؤنثا) وقوله مثل يضربان
وتضربان اشارة الى تعميم التنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطبة وهو
تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على التنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر
ليحصل تعميم الجمع الى المذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم
آخري معنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على
قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) هو
للمخاطبة وقوله (والمخاطبة) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص
بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط للحكم الذى سيدكر ان يكون الصحيح معربا مجردا عن
الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذا ربيع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى
فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكور) ثانيها (تضرب) حال كونه
(فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطبة المذكور)
ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد) رابعها (تضرب) حال كونه
(فى المتكلم مع الغير) (بالضمه) خبر المبتدا يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن
الضمائر المذكورة بالضمه (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال النصب) (لفظا) وقوله (اى حال
كون الضمة والفتحة لفظتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى

النسخ التي وجدها الش وليس بموجود فيها وجده صاحب الوافية وزني زاده (والسكون)
 اى بالسكون (في حال الجزم) ثم قالى المصام لم يفيد به بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون
 لا يكون الالفاظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضممة تقديرا وكذلك
 النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك الجزم ولاساكنين
 نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجه بان هذا ناش عن عدم الفرق
 بين اللفظي والتقديرى فالباء في قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرى بل في الاصل ثم
 حرك العارض ولم يعتبر القوم التقديرى في السكون كما اعتبر في الحركات الثلاث تأمل
 ومثال كونه معربا بالضممة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب) (و) مثال
 كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع
 المتصل وقال المصام ان المتصل اكتفى بمثال المرفوع وترك الاخرين فاتفهما الشارح ولعل
 وجهه انه ارد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى
 يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الش انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتفهما الشارح حتى
 انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسياتى
 من قوله بالتون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الش والالف واللام موصول
 عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق والضمير المجرور راجع الى الالف
 واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى الضمير البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك في
 خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها الش في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع
 الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالتون) وقوله (حالة الرفع)
 ظرف للنسبة اى كونه بالتون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) وقوله (اى بحذف التون)
 للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالتون والى ان الضمير المجرور راجع
 الى كلمة التون وقوله (حالى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم
 ناقص حيث اعطى حذف التون الى حالته وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على
 ان حذف التون اعراب في حالته والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم
 اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كانت ان (النصب في الاسماء تابع للجر) يعنى
 انما اعرب بحذف التون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة
 في المفرد حال الجزم فكذلك التون وانما تسقط التون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة
 الجر في الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم وانما وجه
 اعراب المذكرات بالحروف فلمشابهتها صورة المتى والمجموع في الاسماء كذلك في بعض
 الحواشي ثم شرع في بيان امثلة فقال (مثل يضربان) وهو تشبيه الغائب حيث رفع
 بالتون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تشبيه الغائبة والمخاطب والمخاطبة
 (ويضربون) مثال الجمع الغائب (و) كذلك تضربون (وتضربين) مثال المفرد المخاطبة

في جمع المذكر من
 اشتراط التذكير
 وانت خير بان جعل
 ضمير شرطه الى اسم
 اريد جمعه انما هو
 بالجاء الخبر فانه لو لم
 يجعل كذلك لكان
 المحكم لدوا والتعليل
 بما افاده قوله لئلا يلزم
 نشر الضمير الخ ليس
 بذلك ولقد افصح من
 ذلك الهندى حيث
 قال اى شرط ما جمع
 بالواو والياء والتون
 اوبيان شرط الكلام
 او شرط هذا النوع
 من المجموع ان كان
 اى الاسم الذى اريد
 جمعه او المذكر على
 هذا مدار افادة
 فهو مذكر علم يعقل
 هذا كلامه وبمد
 الاطلاق على كلام
 الهندى يظهر حسن
 تصرف الشارح قدس
 سره واماما ذكره
 القائل من ان جمع
 المذكر الشامل لسنتين
 الخ فع مافيه يا بابه
 ان نحو سنين وارشرين
 وامثاله داخل في الحد
 بمد ذلك الشرط
 ايضا ولا نه غفل
 عن قول المص فاما
 بمد وقد تشد نحو
 سنين قوله واراد
 بالمذكر ما يكون
 مجردا من التاء
 ملفوظة او مقدرة
 اشارة الى دفع

وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب المقتل منه فقال (و) (المضارع) (المقتل) (الاخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة ولما كان بين كونه مبتلا بالالف وبين كونه مبتلا باخويه فرق اشار ان هذا الحكم مختص بما يقتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيحكي حكمه يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمه تقدير) (في حال الرفع) وانما كان تقديرا لالفاظا (لان الضمه) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمه (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمه المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (بدعو) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمه التقديرية (والفتحة) يعنى ان اعراب ذلك المقتل بالفتحة (لفظا) (في حال النصب) وانما كان لفظا (لحقة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة (عليهما نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعوا) من اليانى نحو (ان يرمى) (والحذف) تفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للإشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمه والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (في حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم (لان الجزم للام بمجد حركه) في آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركه لان حرف العلة مناسب للحركه في كونهما قابلين للسقوط كذا في العصام فخلا عن الرضى وفي بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال الجزوم من الواوى (لم يغزو) من اليانى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المقتل) (الاخر) شروع في حكم المقتل بغير ما يعنى ان المضارع الذى يقتل في آخره (بالالف) يكون اعرابه (بالضمه والفتحة تقدير) وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا يقبل الحركه) بخلاف الواو والياء (تقول) في حالة رفعه (يرمى) في حالة نصبه (لن يرمى) (والحذف) (اى بحذف الالف في حال الجزم) كما كان في الاولين (تقول لم يرمى) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب شرع في بيان المواضع التى حمله فيه نوما من انواعه فقال (ويرقع) وقوله (المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان وازمان لقوله يرفع يعنى انه يقبل الرفع بماعين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما (نحو) اى مثال التجرد المرفوع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الاخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل فيه هذا التجرد

ما اورده الرضى من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد من التاء ليجر نحو طلة ويدخل نحو سلى ووراء على رجلين ومن الظ ما فيه من ارتكاب التخصيص بالتخصيص قوله لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجملة بالواو والنون مما يجب حذفه قوله الضبط الاول كونه مذكرا يعقل قبل جمل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انها شرطان متابئة لما ذكره الهندي ان مناط الفاعلة الوصف دون قوله مذكر لانه مستثنى عنه لكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما به ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالذكر يجب ان يكون ما ارد بالذكر سابقا والا لكان الكلام مطلقا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتعريف عن التاء لزم صحة جمع حراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بناء التأنيث ولم يسبق في كلام القائل شئ يرد على الهندي بل لم يورد عليه شيئا وقوله ولا يخفى ان المراد الخ

كما هو المتبادر (من عبارته أي من عبارة المصنف) (وذلك) أي كونه عاملا معنى التجرد (مذهب الكوفيين) أي أكثرهم إذا الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع في ذلك الرضي حيث قال هو المتبادر إلا أنه أورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضي هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشي ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعني ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لا يبين اختيار المذهب الاول بل هو يؤول اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الخوف في بيان المجزوم وينجزم بل الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) أي وقوع المضارع (موقع الاسم كافي زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (أي ضارب او مرت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل واذا كانت عبارة محتملة لهذا المذهب فواجه دالة عبارته اعني قوله ويرفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دالتها انه وان لم يدل قوله ويرفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يتمتع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضرب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله وترفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من الموضح فلا يتميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم التزم الش هذا المذهب حيث تعرض الى تفصيله وتحقيقه فقال (وانما رقع بوقوعه) أي المضارع (موقع الاسم لانه) أي المضارع (اذن) على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لا اشتراكه معه في هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) أي اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) أي اعرابه الذي هو اسبق من النصب والجر لانه ما بواسطة العوامل اللفظية (واقواء) أي لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ

غير وارد ليس المراد بالذكر هنا مجردا لتجرد عن التأني كيف ولم يصرح الشارح بذلك ولا يلزم من كلامه هذا لان ما في قوله واراد بالذكر ما يكون عبارة عن المذكر كما بينه المقام ثم نقول لاسيلا الى كون مدار قول الشارح كلام الهندي لانه مبني على ان يكون اسم كان المذكر بل الوجه في عدما واحدا وقوعه بقول صفة تقدير قوله أي مذكره غير مستوفى صيغة الصفة الخ قيل اشارة الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر بمجرد التأني بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتهما بالاسم في ان التابع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعبر والافان والجلج والناسقة والانسان والفرس كما ذكره الرضي قالوا ح ان يبين عدم جمع مثل احر وسكران بالواو والنون بانها كالا سماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افضل التفضيل

اذا هما الممدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واخوى (الرفع
وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين)
وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورده بعضهم على
مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل
(انه) اى المضارع (يرفع في مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موضع
الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها
وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا
بعد دخول حروف التنفيس التى هي من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي
خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم)
وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن
ان وان استعمل من ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والاراد المذكر مبنى
على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يتمتع وقوع الاسم
فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم
فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المتى (واجب) عن هذا الاراد من جانب البصريين
(عن نحو الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى
الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها باننا لانسلم عدم وقوعه
موقع الاسم وقوله (لأنك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه انما
لم يقع اذ لم يحز قواك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ)
وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر
للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صالحة واذا جاز
تقول كذلك بحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان)
بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحت ويكون خبرا مقديما والزيدان مبتدأ مؤخر (ويكفيها
وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكفى في وظيفة
المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى الاعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما
مضارعين (مع تقديرهما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير
قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فلا) فانهما حين
كونهما فملين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا
يضرنا تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا يقوم رحده) يعنى انه لم يحز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع
مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحدا جزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال
مقدر يعنى ان قبل ان عدم قياس السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب

بالواو والنون بانه
لجبر نقصان عمله
حيث لم يعمل في المظهر
وفيه مالا يذهب
على الفطن التنبية
قوله لفرق بينه وبين
فعلان وعلانة قيل
يعني منه جواز جمع
امثال ندمان بالواو
والنون ولم يرض
به الرضى وقال من قال
به قاس من غير
مساعدة السماع قلنا
الامر كذلك ولا
يستفاد من كلام
الرضى عدم الارتضاء
فان عبارة هذه واجاز
سيبويه ندمان قبوله
التاء وكذا اسفيا تون
لقولهم سفينة قال
سيبويه لا يقولون ذلك
وذلك لان الاغلب
في فعلان الصفة
ان لا تلحق التاء
فندمان وسفينة كانهما
من قبيل الضد وذلك لاول
ان لا يجمعان بهذا
الجمع حلا على الاغلب
الامر وما ذكره
القائل من انه قال
من قال به قاس من
غير مساعدة السماع
فريه قوله الشرط
الحاس ان لا يكون
الاسم المذكور ملتبا
ببهاء التأنيث قبل
يعنى منه اشتراك
التذكير وعدم
المساواة فان العلامة
يستوى فيه الذكر
والمؤنث وكان القائل
لم يطلع على كلام

عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين) الذي هو بمثابة
 في الحكم بانه لا يقوم وحده يعني انه لا يقوم حكما كان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو
 كاذب يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاذ (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفاعل
 هو غير الاصل (لما) اي للوجود الذي (يجي) اي ذكره (في باب افعال المقاربة ان شاء الله
 تعالى) (وينصب) (اي المضارع) يعني قبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة)
 بالنصب حال من كلمة ان وانما يقيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها
 تقدير ان كاسيحي لا تكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة
 و اشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة
 لن واختلف في اصلها (قال الفراء اصله لا) اي التام فية بقرينة كونها تنفي الاستقبال (ابدا
 الالف نونا) وردبانه لامناسبة بين الالف والنون الا ان قال النون الحقيقية قلب في الوقف
 الفاو كذا التسوين كذا في حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) اي انها مركبة
 من النافية والمصدرية (فقصركايش) يعني انه حذف الف من لا والهمزة من ان واوصلت
 اللام المفتوحة بالنون يعني ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء)
 يعني في استقحام ماهية الشيء فابقي من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار
 ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يتمتع بتقديم معمول الفعل الذي دخلت
 فيه عليه لان ما في حيزان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه
 تقديم معمول عليه عن بعض العرب في قولهم عمرالن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب
 الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه
 تحكم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستألف الا يرى
 ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التخصيص نحو لو لا
 اخرتني كذا في بعض الحواشي (وقال سيبويه انه) اي لفظ لن (حرف برأسه) يعني ليس
 مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب
 من لا والنون الحقيقية التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأ كيد النفي
 بل التأ كيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأ كيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة
 يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأ كيد النفي اتمها الله اعلم (واذن)
 وهو تلك النواصب (قبل اصله اذن فخفف) يعني ان مركب من اذا الظرفية التي للماضي ومن
 ان المصدرية ههنا عند الجمهور (وقيل اصالة اذ) يعني بكسر الهمزة وبالف والالف وبمد الالف وهي
 (الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه) كانوا اذ حين حذف المضاف اليه في مثله يومئذ
 وحينئذ والمعنى في نحو اذن اكرمك لن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيانك (وكي) وهي رابعا
 اي ينصب بكي ولما فرغ من النواصب الملفوظة شر في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع
 مخصوصة فقال (وبان) واطاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله (مقدرة) لدفع

المس فانه قال وكان
 يستغنى عن قولنا
 ولا بناء التأنيث
 لا ما قد قلنا شرطه
 ان يكون مذكرا
 وعلامة مؤنث وانما
 ذكره لقطع وهم
 من يتوهم ان المراد
 بالتذكير هو التذكير
 من جهة المنى قوله
 وان لم يكن له مذكر
 الخ قيل لا وجه لتقدير
 كلام المتن بما قيده
 بل المراد انه لم يكن
 لفرد مذكر اصلا
 لان ما يكون له مذكر
 لم يجمع بالواو والنون
 قد علم حكمه من قوله
 فان يكون مذكرا
 جمع بالواو والنون
 هذا والاولى لتلخيص
 وجوب حذف ذاك
 القيد اظهار به السباق
 والحقاق قوله فان
 لا يكون مجرد اقبل
 الاخصر فان يكون
 بالهاء وهو كما ترى
 قوله تغيير بناء واحده
 من حيث نفسه واموره
 الداخلة فيه كما هو
 المتبادر قيل فيه
 ان التغيير في التعريف
 غير معمول على ما هو
 المتبادر والالم يتناول
 نحو فلك اذ التغيير
 الاعتباري خارج
 عن المتبادر الا ان
 يقال لا خروج المتبادر
 الا لضرورة والضرورة
 داعية بالنظر الى التغيير
 الاعتباري دون التغيير

توهم المبينة لانه لما قيده بالمقدرة بقي المعطوف عليه ملفوظة والمفوظة غير المقدرة يعني
انه كما ينصب بان حال كونها ملفوظة ينصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل
اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعني سرت الى ان ادخلها البلدة
(و) (بعد) اي وكذا اذا وقع بعد (لام كي) يعني بعد اللام التي بمعنى كي (نحو سرت
لا دخلها) اي سرت كي ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجحود) اي بعد اللام التي اكدها
التي السابق (وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المتني) اي بحرف من الحروف الثمانية
(نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم) وانما قد ران بعد المذكور (لان هذه الثلاثة
جوار) اي حروف جارة والجزم من خواص الاسم (فيتبع دخولها) اي الحروف الثلاثة
(على الفعل) بحال (الابجمله) اي ينصرف في ذلك الفعل بان يحمله مصدرا بتقدير ان
اي بسبب تقدير ان (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا في الاسم (و) (بعد) (الفاء)
اي وكذلك ينصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرتي فاكرمك) (و) (بعد)
(الواو) اي الواو العاطفة (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو
لازمنك او تعطيني حتى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا
(عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعني ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع
الذي هو الخبر وكانا واقعتين بعد الانشاء كانتا المعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع)
اي والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اي بغير تاويل احدهما بما يوافق
الآخر (لجعل) اي ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل
المضارع (مفردا ليكون من عطف المفرد) اي الذي فهم من المضارع (على المفرد المفهوم)
اي على المفرد الذي فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز
(فيكون المعنى في زرتي فاكرمك) انه (ليكون زيادة منك لي فاكرام مني اياك) يعني طلب
المتكلم ان توجد الزيادة من المخاطب وان يوجد عقيبها اكرام منه للمخاطب (وفي لا
تأكل) اي فيكون المعنى في لاتأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك
وشرب اللبن معه) يعني ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب
اللبن واما او فهمي ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لازمنك الى ان
تعطيني حتى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لازمنك في جميع الاوقات الا
وقت ان تعطيني فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد التواصب
اجمالا شرع في تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) بفتح الهمزة
وسكون النون يعني (التي ينصب بها المضارع) (مثل اريد ان نحسن الى) (مثال النصب)
اي هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها (بالفتحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم)
(مثال النصب) اي هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بمحذوف النون) اي نون الجمع اعلم
ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عايه ان يقول قوله تعالى ولعله تركه

باعتبار الاسر اللاحق
فروعي المتبادر في
الاول دون الثاني
في ان تغير نحو افراس
ايضا باعتبار الامور
اللاحقة من زيادة
الالفين وسكون
الفاء الا ان يقال
لا يتكرر في افراس
التغير باعتبار اللاحق
لكن فيه التفسير
باعتبار الامور الداخلة
حيث عرض لفاء
السكون وصيرورة
حرفا ثانيا بعد ان كان
اولا والفصل بين
الراء والسين به
ان كان متصلا به
والفرق بين التكسير
والتحصيص باختصاص
التكسير بالتغير باعتبار
الامور الداخلة وهو
المستبعد في تعريفه
والاوجه ان يقال
المراد التفسير بغير
الحاق الوار والياء
والنون والالف
والفاء ثم نقول
لا حاجة الى التكلف
في اخراج جمع المؤنث
السالم لان الجمع
السالم تفسير مفرد
بتغير آخره لا بتغير
صيغة لان ما يطرأ
الآخر لا يغير الصيغة
قوله ما متغير بناؤه
اي صيغة وان تغير
بتغير آخره والاعتراض
على ما هو المتبادر
نحو ذلك وسكذا
ما يجاب به كلاهما من
سوء الفهم لظهور انه

المراد دهمى كون
التبادر من اطلاق
الفير المسند الى البناء
ما هو بحسب الذات
ولا نظرى هذه
المرتبة الى ما صدق
عليه ذلك المسمى ثم
انا بعد ذلك لما
وجدتم بمدون الفلك
جمعا باعتبار امر
فيه يحصل المذابة
لمفرده كما سبق قسمنا
ذلك الى قسمين حقيقى
واعتبارى فكلام
الشارح قدس سره
مما لا يثنى عليه الفبار
كما لا يخفى على اول
النهى وذو الابصار
وقوله بقى الى قوله
و الاوجه ناش من
عدم التأمل فان
المعتبر فى الحد تغير
بناء الواحد من حيث
نفسه ولا ريب ان
ماهو بحسب نفس
الواحد واجزائه
الاصلية لا يعمل
ما هو بحسب الامور
اللاحقة لان اللاحق
غير الداخلى على ان
الدوال يصو افراس
مما لا حاصل له فان
الكلام مسوق لمرفته
لا غير وقوله والاوجه
الخ مع قصوره فى
الافادة يحنوى على
تصف قوله جمع
القلة قد استدوا على
اختصاص امثلة التكسير
الاربعة بالقلة بنبلة
استعمالها فى تمييز الثلاثة
الى العشرة واختبارها

ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة
او بالتأويل بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحا
بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اماراة الفرق بين المصدرية
وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم) وقوله (اذا لم يكن
بمعنى الظن) قيد العلم بمعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذى لا يكون الظن اى اذا كان العلم
مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذى يكون بمعنى التحقق واليقين لا اذا
كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيحى حكمه
وقال المصنف وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو
سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم
يحى بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان التى
بعد العلم النبر الماول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علامت ان يخرج زيد
بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ
ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كعرف وظهر وتحقيق وغير ذلك لا ينافى
حجة التقييد اذ يكفى فى محنته محى بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى على ان المراد لان علم ان
المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى قوله وقوله
والتي مبتدأ وقوله (هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف
لقوله (المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت بعد لفظ
مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (الثقل) وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل
لانها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعا (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة
خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا
عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى
لان ان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعا (للاجاء والطمع)
وهذا الان على ان ما بعدها غير معلوم التحقيق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقيق
واذا كان كذلك (فلا تناسب) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف ان ما
وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال تقيضه بالاستشهاد فقال
(وليست) وقوله اى ان الواقعة بعد العلم تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله
(هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه اى انها مخففة لانها
لوم تكن مخففة لكانت مصدرية اذلا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما
يلازم دخول السين او سوف او قد او حرف النفى عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع
المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار

يجرى في الاولين ايضا
اذلازمة في المفعول
المطلق وان لراد
وجوب وقوهما
فبرده قوله تعالى ويل
لمطففين قلنا المراد
هو الاول وجزيان
الجواز في الاولين ثم
لظهور انه لا يكون
شيء منهما اسم ماض
فاعل فعل مذكور
عنه وبما ذكره
قدس سره ظهر
الفرق بين المصدرين
فتنبه قوله فيلزم
اجتماع التثنيين قيل
اعترض عليه الرضى
بانه فليضمر فيه الفاعل
الثاني والمجموع كما
يضمر في اسم الفعل
والظرف فلا يلزم
اجتماع التثنيين
والجنيين واجاب عنه
الهندي بان القول
بالاستتار في اسم الفعل
والظرف مجاز بمعنى
الاستتار في الذي
يتوابعه وقومان
مقامه يعني الفعل
والصدر غير قائم
مقام غيره والاظهر
الاخصر ان يقال
لما كان يحدف فاعله
فلو اضمر فيه لا يتيسر
بالحدف وليس
بشيء لان الحدف
ايضا الفاعل فليس
الحدف غير المضمر
حق يلزم الالتباس
الحدود وقوله ويجوز
اضافته الى الفاعل قيل

توجد الاناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشرط التي ذكرت في الثلاثة الباقية وقوله (اذالم
يعتمد مابعدا على ما قبلها) اما ظرف للانتصاب المفهوم يعني انتصابها له وقت عدم ذلك
الاعتماد او ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اي لم يكن
مابعدا) تفسير للاعتماد يعني ان المراد بالاعتماد المنفي هو ان لا يكون مابعد كلمة ان من الفعل
المضارع (معمولا لما) اي للعامل الذي وقع (قبلها) اي قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا
ويكون مابعدا خبرا له كما تستعرف وانما اشترط في نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اي لانه
(اذا) اعتمد مابعدا على ما قبلها لا ينتصب) اي لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها
وانما لا ينتصب (لانها) اي لان كلمة اذن (لضعفها) اي لكونها عاملة ضعيفة (لا قدر) اي
كلمة اذن (ان تعمل) اي ان تكون مؤثرة (فيما) اي في المضارع الذي (اعتمد على ما) اي
على العامل الذي (قبلها) اي قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لا يكون عاملا له يلزم
تنازع العاملين احدهما اذن والاخر ما قبلها فرجع الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني
واذا كان المضارع معمولا للعامل الذي قبلها (فصار كأنه) اي صار المضارع مشابها لما كان
سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اي سبقا حكما بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
لا يكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر
حين كونه معطوفا على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد
ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدا على
ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذي ذكر (بعدها) اي بعد
اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع
خاصا بالاستقبال يعني انما يشترط في النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب
والجزاء (وهما) اي والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اي لا يمكن وقوعها في زمان
من الازمنة الثلاثة (الا في الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
المقابل للمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان في الزمان الاتي الذي هو المستقبل (فان
فقد) اي عدم (احد الشرطين من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا
على ما قبله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدك اذن
اظنك كاذبا او كلاهما) اي او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (كقولك
لمن يحدك انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو اما كان
معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه
مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك
لما وقع حين التحديث يدل على معنى اني اظنك في الحال التحديث ولا يدل على معنى اني لم
اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتي وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله
(وجب الرفع) جواب ان فقد يعني اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب

وهو اقوى المصدر
في العمل لا المنون
كما ظن به الرضى واذا
اضيف المصدر الى
مصوله الارجح جملة
تابع ذلك المصنوع
تايبا لعله ايضا عند
الاكثر وانت خبير
بان اكثر النحاة من
التأخيرين مرجحوا
بكون اقوى اقسام
المصدر في العمل المنون
نعم خالفهم الرضى
زعماء من ان الاقوى
ما اضيف الى الفاعل
لكون الفاعل اذن
كالجزء من المصدر كما
يكون في الفعل فيكون
عند ذلك اشتد تشبها
بالفعل لكن لما رأى
الشارح قدس سره
ضعف كلامه وان
ما ذكره هم اقوى
وهو ان عمله منونا
اولى بلية انه ج اكتر
مشابهة لفعل ككونه
نكرة ج كالفعل
ورأى ان كلام المصنوع
ايضا ظاهر فيه فانه
يعلم من قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل
ذلك لم يثبت اليه بل
تبع المشهور ونعم ما
قل قوله وقيل
عمل المصدر المصدرية
وعمله ببدلية قيل
ان عمله ببدلية لا
لمصدرية فهذا التوجيه
ليس بوجيه ولا ينبغي

رفع المضارع الذى وقع بعدها وفي المصام ان في تعليل الشئ الشرط الثانى بقوله لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال بخلاف لاننا لانسلم وجوب كونهما مستقبلين
لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز
ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤه اذن عصم مالك ودمك
ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل في الحال الذى هو جار للماضى الذى
هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال
اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون
اذن التى ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
الاغلب وهما في المضارع لا يمكنان الا في الاستقبال اذا لم يدخل للجزاء في الحال فاشترط
بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح
ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثل)
بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا
(لا يمتثل الا الاستقبال) اى لا يمتثل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل
تدخل البلد وتمصم دمك ونحوهما بما يمتثل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله)
اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ والكلمة (مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف) اى
لنمو (للانتصاب للمحوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشيرنا اليه) وهو قوله التى ينتصب بها
المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (تمثيل اذن) اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن مادته في اخواتها وذكر مثال خبرا من غير فصل
حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة
بل وسط بينهما وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان يمتثل
المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق هو (على طريقة
تميلات اخواتها) وهى ان ولن (الا انه) اى لكن الشأن (لما كان انتصاب المضارع بها)
اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشارة) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما
بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذ وقعت) (اى
اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جائزان) للاشارة الى
ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله
(النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للمهد والاراد
بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على
ضعف اعتماد ما بعده على ما قبلها (بالمعطف) اى بسبب وجود المعطف وقوله (لاستقلال
المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون المعطف سببا للضعف لكون المعطف دالا

على الاستقلال وإنما يكون المعطوف مستقلاً (لأنه) أي لكون المعطوف (جمله) والجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعني اما جواز كونه مرفوعاً (باعتبار الاعتماد) أي بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها متممة على ما قبلها (بالعطف) أي بسبب العطف من وجه (وان ضعف) أي ولو كانت جهة الاعتماد ضمنية من الاستقلال (وكي) وهي رابعة النواصب وقوله (التي ينتصب بها المضارع) للإشارة إلى أن عملها أيضاً ليس على اطلاق كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كي ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السبية) جملة مترضة بين المعطوفين ولما كان السبية نسبة تقتضي سبباً ومسبباً فسرهما بقوله (أي سبية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذي ذكر قبل كلمة كي (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذي دخلت فيه (كسبية الاسلام) أي في هذا المثال وهو قوله اسلمت الذي ذكر قبل كي (لدخول الجنة في المثال المذكور) (وحتى) (التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتي من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (أي المضارع) (مستقبلاً) ظرف لفعل الانتصاب الملحوظ كما سبق يعني كون المضارع منصوباً بها وقت كونه مستقبلاً (بالنظر إلى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعني ولو كان ذلك المضارع (بالنظر إلى زمان المتكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً) (بمعنى كي) (أي حال كون حتى بمعنى كي) وقوله (للسبية مستقر صفة لكي يعني بمعنى كلة كي الكائنة للسبية) (أولى) أي او كان حتى بمعنى إلى الكائنة (لانتهاه الغاية) وانما قيد كي بكونها للسبية وقيد إلى بكونها لانتهاه الغاية للاحتراز عن كي المصدرية وإلى التي بمعنى مع فلا يرد ما قال المعاصم انه لا فائدة لتقييد كي بقوله للسبية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييداً إلى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن التي بمعنى مع انتهى واورد على الثاني ان إلى حال كونها بمعنى مع لانتهاه الغاية ايضاً وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذي هو حتى يعني حتى التي ينتصب بهما المضارع مثل ما وقعت في هذا المثال وفيما يعجب من المثالين (مثال) أي وهذا مثال (لحتى بمعنى كي ولاستقبال) أي ومثال ايضاً لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلاً (بالنظر إلى ما قبله) وهو وقوع الاسلام الذي هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلاً (بالنظر إلى زمان التكلم ايضاً) أي كما كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله يعني ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلاً ومتأخراً عن الاسلام لكونه سبباً وقد وجدت محجة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضاً بالنظر إلى زمان التكلم لوقوع المتكلم في الدنيا ووقوع الجنة في العقبى وقوله (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديره على انه معطوف على المثال السابق (مثال) أي هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كي) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سبباً لسيرك لكونه عرضاً ومقدماً لك على السير في الدهن (او) بمعنى (إلى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك في الخارج (والاستقبال

(المضارع)

ان هذا المنع غير مسموع اذ لكل مسلك سالك ولكل وجهة هو موليها وقوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني مالم يكون مفعولاً مطلقاً او ما كان اياه قيل يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان تؤخر عنهما فاجاب بانه ذكرها عقب القسم الاول مع الاشتراك فيها على ان لها ضرباً اختصاصاً بالقسم الاول وفيه ان امتناع تقديم المفعول يخص بالقسم الاول وهذه فرية بلاسمية اذ لا يستفاد من كلام الشارح قدس سره اشتراكهما في هذه الاقسام باسمها بل كلامه صريح في خلافه الا ترى الى قوله لبيان بعض احكام عمل المصدر وكذا قوله لان عمل المصدر في القسم الاول صريح في اختصاص النظر بجهة العمل بحيث لا يتجاوز امر تقدم المفعول وتأخره قوله موضوعاً ذلك الاسم لمن قام آه قيل نبه على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجعله لتعليل أي لاجل اعادة من قام به الفعل فيستثنى

عن التضمين ولا يخفى
ما فيه قوله اى لذات
ما قام بها الفعل هذا
يكفى ويغنى عن قوله
اى الفعل وقد اشار
الى ان المراد بمن اهم
من القلاء واشار الى
وجه صحة المشار اليه
بقوله لكان اولى
وقوله انه فصد
التغليب ويغنى ان
يطم ان المراد بمن قام
به الفعل الذات مع
الفعل وقيامه به اذ
اسم الفاعل للجميع
لا مجرد من قام به الفعل
وهو المبادر من عبارة
من قام به الفعل وقد
اعترض الرضى بانه
اخرج هذا القيد
من التعريف مثل
زيد مضارب عمر
او قنبر من فلان
ومتبذ منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث
نسب بين الفاعل
والمفعول لا يقوم باحد
هما ميمنا دون الاخر
ويمكن دفعه بان معنى
المضارب ايسر المتصف
بالضربين بل المتصف
بضرب متعلق بشخص
يصدر عنه ضرب
متعلق بفعل الضرب
الاول وهذا معنى
ما قيل من ان باب
الفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو
المضاربة لن قام به المضاربة

المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط
(واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا خبرت به
حال الدخول بعض انقضاء السير (او مستقبلا) اذا خبرت قبل الدخول وحال السير (واسير
حتى تغيب الشمس) (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل
ان تكون غيبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا
لوجوده كما كان الدخول في المثال السابق حاصل بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبة
الشمس ليست بمحاصلة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (ما بعد ما) اى ما بعد
كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبة تقع بعد السير ثم
اراد المصنف ان يفرع على قيد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترداها
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت (الحال) وفسره الشارح
بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان
لا الحال الذى هو من المعولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله
تحقيقا يميز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله
(بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجيئ مثاله) وفي تخصيص هذا المثال بقوله
تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا في بعض الحواشي (او حكاية)
(اى بطريق الحكاية عن غيره) بقوله ان اردت شرط وجزاؤه ما سيجيئ في قوله كانت حرف
ابتداء ولما كان كلام المصنف حاليين بيان التحقيق في تصوير طريق الحكاية اراد الشارح
ان يخبره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت
سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد
في الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (في هذا الموضع) اى فيما فيه
قريته دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعد ما في الماضى وقوله (حكاية الحال
الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار ماضى مضمونه ماض فصارته اللائقة له ان يقول
حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب
للتلفظ وهو انه (كأنك كنت في زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع في الماضى
بحيث انك قدرت نفسك في ذلك الزمان (هيئت) بتشديد الياء وسكون الهززة على صيغة
الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئت
الساقطة في تمييز (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (في زمان التكلم)
حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيئته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك
(وكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (في هذه العبارة) متعلق بقوله (سرفوعا)
فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد

هو زمان الحال تحقيقا لعبارة التي تؤدي هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان المنكلم وتقرضه موجودا فيه فكأنك هيئت تلك العبارة بتحكيها (فأقيته) بعينه (على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) أي حكيت ما وقع بعينه عن غير تبدل شيء منه واعترض المصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المص وقوله (ففي زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعني انما تعين الرفع في زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) في زمان الحكاية كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) أي لانه (لا يمكن حينئذ) أي حين كان مراده حكاية الحال (تقديران) أي المصدرية (لأنها) أي لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبت يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهي منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزأ لقوله فان اردت فقوله (أي حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى وتأويل الكلمة وقوله (عنده هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لا جارة) أي لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضي تأويل المضارع بالمفرد ثم انه المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضي وجودا مبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) أي كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول واثاب فاعله قوله (كلام مستأنف) أي يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) أي ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) أي المضارع الذي وقع بعده أي المبتدأ (خبره) أي خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلية على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عنده هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (أي ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناسب والجازم) (ويجب السببية (أي كون ما قبلها) أي ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كي فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوي) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) أي ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق يقتضي للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوي ليكون جابرا للمافات حتى لا تخالف لوضعها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) أي هذا مثال

أي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا منتصف قرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب بمعنى قياس قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم بأحد المنسبين مينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لابد وان يقوم بعين ولا معنى لقيام بشيء لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احد هما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون متواليا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف اهم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفعل جميع ذلك مما قيل ولا يخفى ان سؤال الكفاية والافشاء من جياذ التصرف لكنه لا حاصل لقوله و اشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله

(لما) اى المضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا)
وانما كان مثال له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به) اى بقوله لا يرجونه (اننى الرجاء فى زمان
التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اراد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون
ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لئنى الرجاء وقال المعصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما
اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكائية انتهى لكن الشارح
خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد حكائية ماسبق من قوله كنت سرت
امس حتى ادخل البلد (ومن ثمة) فالجار متعلق بما سأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل
التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من هنا اجلية والى انه ثمة
اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء الامرين يعنى
ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الاخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعد) وهذان
الامر ان موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا (امتنع)
(نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع)
(اى رفع ما بعد حتى) (فى) (قولك) (كان سبرى حتى ادخلها) وقوله (فى) (وقت
حصول كان) (الناقصة) (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا
المثال اذا جعلت كان فى كان سبرى ناقصة (بان يجعل) كلمة (كان فيه ناقصة) لاتامة كما يجعل
فى المثال الجائز الذى سأتى فانه حينئذ اقضى اسما وخبرا فيكون سبرى اسما له وحتى ادخلها
خبره فيكون معناه كان سبرى متبها الى دخول البلدة (انما امتنع الرفع على هذا التقدير
(لانها) اى لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد
المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو
المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح
الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى
لاتم الانخير منصوب (بلا خبر) اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها
تعلق معنى فلا يقدر لها عامل فلا يكون ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف
ما اذا كانت جارة فانها تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه
ما قبل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره
بقرينة محبة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعد الحواشى جوابا لما اعترضه
المعصام واذا بقيت بلا خبر (فيقصد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر) وانما
خص البش الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها
سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز ان يكون السير سببا للدخول فى البلد (و) (امتنع
الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية
امتنع الرفع (فى قولك) (اسرت حتى تدخلها) اى بهزمة الاستفهام وانما امتنع السببية

لكان اولى وقوله
ولعله قصد التعليل
لان هذين القوانين
اعتراض وجواب
وليست كما زعمه نعم كان
يجب على الشارح قدس
سره احد الامرين
اما ترك التفسير كذلك
او ترك الدوال ودفعه
بهذا الطريق وقوله
وينبى ان يعلم آه امالا
وجهه لان وضعه
ليس الا لمن قام به
الفعل والذات المجرد
من قيام الفعل به
لا يكون من قام به
الفعل تقييده بهذين
الامر من باب الحشو
الواجب حذفه وما
ذكره فى دفع ما
اورده الرضى لا يفيد
شيئا بل هو اعتراف
بعدم القيام بواحد
معين واعتراضه على
الرضى من سوء الفهم
لانه لا يقول بان
النسب بين الفاعل
والمفعول لا تقوم
بمعين كيف وكلامه
صرح فى انها لا تقوم
باحدهما على التبيين
وهذا لا يستدعى
ذلك لانهما متعينان
للاستناد اليهما فيكون
القيام بالمعين ولقد
اعتدى حيث قال نعم
لايتين النسبة الى
النسبة الى احدهما
ميتا لكنه ضل بعد
ذلك بل الجواب ما
ذكره الهندى
واعترض القائل عليه
بان اطلاق المضارب

في هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذا كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اى ما بعد حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه) يعنى لكونه كلاماً مستأنفاً يكون اخباراً عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ ان ما قبلها سبباً لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سبباً للمقطوع به وانما كان ما قبلها مشكوكاً فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير (وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (محال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع اى ومن ثمة جاز رفع المضارع الذى بعده (فى) (وقت حصول كان) (التامة) وفاعل جاز قوله (كان سببى حتى ادخلها) اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً لانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفظياً (فان معناه) اى معنى كان سببى (ثبت سببى) ومعنى حتى ادخلها (فاننا ادخل الان) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التى تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقاً لما قبلها (و) (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) اى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اى الدلالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سبباً للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من اى فاعل صدر يكون سبباً لدخول البلد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائر اى هو (فقوله) اى قول المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جاز على جاز) اى على قوله جاز (فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سببى) اى لا يجوز ان يكون معطوفاً على قوله كان سببى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يحجز (لعدم صلاحية تقيده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيداً (بقوله فى التامة كالمعطوف) اى كما كان المعطوف (عليه) صالحاً لانه فان المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحاً للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ) اى نسخ نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هذا وهو قوله (وجاز فى كان سببى حتى ادخلها فى التامة) اى بتأخير قوله فى التامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سببى ولا فساد فيه) اى فى كونه معطوفاً على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى فى المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكر العلامة التمازى فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة

مثلاً ليس باعتبار قيام الفريين بالفاعل من قلة التدبر قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع الخ قبل فيه بحيث لانه لا يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المبالغة نحو طاولك فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا ان لم نمر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل لازيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضاً به ومن الظ ان هذه الزيادة ليست فى المشتق بل فى المشتق منه وحصولها فيه بمحصولها فيه وليس هذا من باب التجوز بل هو حقيقة فيه فلا تلتفت الى قوله الا ان يقال الخ قوله وجعل احكام صريح المبالغة مثل احكام اسم الفاعل قيل فيه امران احدهما انه جعل احكام المتى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول قائل بانه لم يجعل المتى والمجموع من اسم الفاعل وتأتيهما انه قال وما وضع

الاولى بتقدير الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذي بمد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لا دخل الجنة) خبره اي اللام الجارة التي تكون بمعنى كذا وينصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لا دخل في اسلمت لا دخل الجنة (وانما يقدر ان بعدها) اي بمد تلك اللام (لانها) اي تلك اللام (جارية) وامتنع دخول الجارة على الفعل لكونه الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التي ينصب بها المضارع) وزاد الش قوله (هي) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (لاني) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا بالفتح وقوله (بعد المنى) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اي للفظ كان متعلق بالنفي اي بعد المنى الذي قصده نفي كان يعني ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه مجازا لان مضاء على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد المنى هي لام التأكيد بعد المنى للفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى اجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان هو المعنى او بعد النفي لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الش ان يبينه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعني ان المثال الذي اورده المص مثل ما يستفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى كان (وهي) اي لام الجحود (ايضا) اي كلام كي (جارية ولهذا) اي ولكونها جارية (يقدر بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كلمة ان ثم انه لما كان لفظا للجلالة في قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الخبر اتحاد مع الاسم وخفي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اي الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورده الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اي فحينئذ كيف (يصح الحمل) اي حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب عنه (على حذف المضاف) يعني انه وان لم يحز حمله بالحمل التواطى بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اي من جانب الاسم (اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اي من جانب الخبر (اي ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) معطوف على قوله او على حذف المضاف يعني ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذفى والاخر طريق المجاز في الكلمة فقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثاني (اي ما كان الله تعذيبهم) وقال المصموردا على الشارح بان الاولى في التقديم في جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم

منه للبالغة فصرح
بادراج لفظ منه ان
صنع البالغة من
افراد اسم الفاعل
وتنبه الشارح للاس
الثاني فتكلف في
تطبيقه على ما ذكره
هنا بما اخرج من
النصف كما ترى
ولما ليس بشئ
اما الاول فلا
الحكم بكون التثنية
والجمع مشتركة في هذه
الاحكام محتاج اليه
فانما قد يغير ان
المفرد الا ترى انهما
اصرا ورا ذلك وهو
جواز حذف النون
بخلاف ما وضع للبالغة
فهو او كان داخلا
في اسم الفاعل لما
احتجج الى افراده
بالذكور الحكم
عليه بانه مثل الفاعل
واما الثاني فلان
قول المصمور ما وضع منه
لا يكون شاهدا عليه
فانه لو كان صنع
البالغة من افراد
اسم الفاعل لافيل
كذلك ما كان منه
على انه لو كانت
صفة البالغة من
افراد لزم انتفاض
الترتيب باسم
الفضيل فان القائل
صرح بعدم خروجه
بالحدوث لانه قد يكون
لشيء ايضا ولا يكون
خارجا عما ذكره الشارح
قد سره لتحقق الز
يادة في الجائين قوله على

بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه نفى التعذيب لانه اذا لم يكن صفة
الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل
المصام اوردته نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر
الى جانب المبالغة في النفي ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار
الشارح بقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها
من الفاءات وقوله (فتقدير ان بعدها لا انتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق
بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل في قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى
تقدير ان بعد الفاء لا انتصاب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اى) قصد
(سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون
المضارع وقال المصام ان قوله فتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا ضرورة
داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان الاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين
وانما اشترط في كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان عدول عن الرفع) اى الذى هو
الاصل في المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتصيص) اى ليكون النصب
نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع
منصوبا (على تغير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ حتى
يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد
السببية يحتاج الى تغير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ
(عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثاني) اى الشرط الثاني للانتصاب بالفاء (ان
يكون قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه في قول المصنف
قوله امر او نهى الخ وفي قول الشارح قوله (احدا الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء
احدا الاشياء (ليبعد) اى لكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (او ما
في معنى) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفي) وهو بيان وقوله (المستدعى صفة
لنفي وبيان لوجه كون النفي بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفي (جوابا) وقوله (عن
توهم كون ما بعدها) متعلق بقوله ليعبد يعنى ليعبد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه
عن توهم كون ما بعدها اى ما بعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائيات وما
بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر ان يعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم
فلا بد من اشتراط ذلك حتى يتقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على
الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع في حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قبيل عطف
المفرد فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد
قبل الفاء امر (نحو زرنى فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكرم منى) يعنى ان
مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة (او نهى)

زنة فاعل قيل قال
المعنى وبه سمي لكثرة
الثلاثي فلم يقل اسم
الفعل ولا المستعمل
فجعل اسم الفاعل
بمعنى اسم له مزيد
اختصاص بهذه الهيئة
وفيه نظر لانه وان
كان وجهها مقبولا
لكن لنا شاهد على
ان قصدهم ليس
الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم
موضوع لذات من
قام به الفعل وليس
المفعل والمستعمل
وغيرهما بهذا المعنى
والشاهد انهم سموا
اخوات اسم الفاعل
بالاسم المضاف الى
الدلول لالى الوزن
كاسم الالة واسم
المكان واسم التفضيل
وقيل كون اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد
على زنة الفاعل هو
القياس وقد باتى على
وزن المفعول كقوله
تعالى وكان وعده ما نيا
وقال الرضى والاولى
ان الماتى فى الآية بمعنى
المفعول من آيت
الامر فملته فهو
بمنزلة قوله فى الآية
الاخرى وكان وعده
مفعولا ونحن نقول
يحتمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده ما نيا
بو عده فجعل اهل
الوعد فى كونهم ما نيا

اي اويوجد قبلها نهي (نحو لا تشمتني فاضربك اي لا يكن منك شتم فاضرب مني) وقوله
(ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو انه ما بال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه
يندرج في الامر والنهي (نحو اللهم اغفر لي قافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولا تؤاخذني
فاهلك) وهذا بصورة النهي وكذا يرد عليه خروج التحصيل والترجي فيندفع بما سيأتي
من ادراج الشارح لهما في محلها (او استفهام) اي اويكون قبلها استفهام (نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني) (او نفي) اي اويكون قبلها نفي (نحو ما
تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث ويندرج فيه) اي في النفي (التحضيض) اي
تحرير من المحاطب الى فعل وسيأتي في بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار
(لولا انزل عليه) اي على الرسول عليه السلا (ملك فيكون) بالنصب اي فيكون ذلك الملك
المنزل (معه) اي مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض في النفي (لاستلزامه)
اي لكون التحضيض مستلزما (نفي فعل) وهو نفي الانزال ونفي كون الملك نذيرا مع الرسول
يعني لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفي بالالتزام (فيندرج) اي مناسب ان يندرج
(في النفي) (او تمن) اي يكون قبلها تمن (نحو ليت لي ما لا فاقفه اي ليت لي ثبوت مال فاقفاني
و يدخل فيه) اي في التمني (ما) اي التمني الذي (وقع على صيغة الترجي) وهو لعل (نحو) قوله
تعالى حكاية عن فرعون (لعل اباع الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب
وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم
لاحد راوي عاصم الكوفي (او عرض) اي اويكون قبلها همزة عرض (نحو لا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خيرا مني) ثم اراد اجمال الكل بقوله (فني
جملة هذه المواضع) فقوله في متعلق بالنسبة التي بين المبتدأ الذي هو قوله (معنى السبية)
وبين الخبر الذي هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على جملة
معنى السبية مقصود يعني ان السبية مقصودة يعني ان في هذه المواقع التي وقعت الفاء بعدها
والفاء حرف دال على السبية (وما) اي المضارع الذي وقع (بعد الفاء في تأويل مصدر
معطوف) اي بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اي فهم ذلك المصدر الاخر (بما) اي من
الفعل الذي وقع (قبل الفاء) اي بما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو) اي قول
الشاعر (و سارك منزلي لبي تميم) والحق بالحجاز فاستريحنا) يعني ينصب المضارع الذي هو
استريح وهو متكمم من يستريح من الاستراحة والمعنى سارك المنزل الذي كان لبي تميم واصبر
ملحقا بالحجاز لا كون مستريحا وقد وقع في هذا البيت المضارع الذي بعده الفاء منصوبا
حال كونه (بدون التقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اي هذا القول محمول
على ضرورة الشعر وقال العصام جملة لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع
من ترك منزلي والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان
تجمل سارك والحق من معنى الامر اي لا ترك ولا الحق فاستريحنا انتهى (والواو) (التي)

لوقد بمنزلة الوعد
المتنع المفارقة من
نفسه فاستد الساتي
الى الوعد قيل بيان
الصيغة من وظائف
التصريف وقع في النحو
استطرادا اقول بيان
الصيغة كالتمريف
تصوير وتبين لموضوع
الاحكام النحوية هذا
وما اعترض به على المعنى
اصله كلام الرضى فانه
قال بعد نقل كلامه
وهو ذاك وبه سى
لكثرة الثلاثي فيجملوا
اصل الباب له فيه
نظرا لانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الانية
على وزن اسم الفاعل
بل المراد اسم ماضل
الشيء ولم يأت المفعول
والمفتعل بمعنى الذي
فعل التمني حتى يقال
اسم المفعول والانصاف
ان هذا وارد على
المعنى ولو قال اطلقوا
اسم الفاعل على من
لم يعمل الفعل كالتكسر
والتندرج والجاهل
والضاصر لان الاغلب
فيما يجمل هذه الصيغة
ان فعل فلا كالقائم
والضاعد والمخرج
والمستخرج لكان
شيئا واما ما أتى به في
معنى الكريمة فبأياه
البلاغة القرآنية وما
ذكره في وجه البحث
عن الصيغة كما ترى بل

كلمة الواو التي (ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان) فتقدير ان بعدها (مشرط) وجعل الش
ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كفي الفاء واستحسنه العمام (بشرطين) (احدها) اى
احدا الشرطين (الجمعية) ولما كان على المص ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية
بانياء المصدرية اشار اليه الش بقوله (اى مصاحبة ما قبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبي
وهو كون ما قبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد
منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى
(فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء
كان داخلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما
بعدها مجتمعما في زمان واحد ولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط
كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما في زمان واحد بالمعنى الاعم وكأنه قال ان انتصابه
بعد الواو ومشرط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فيجئذ لا حشوفيه وانما اشترط هذا
لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة
ما قبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما في زمان وانما دل التنبه على هذا الاختصاص لان تغيير
اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى النزع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو
مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
كذا في بعض الحواشي (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح
بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم
لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده اننا وجدنا في بعض نسخ الشروح
ههنا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع)
يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع
(قبل الفاء) وقوله (في كونه) اشارة الى وجه الممانعة وهو كونه (احدا الاشياء الستة
المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرها (وامثلها) اى امثلة ما وقع بعدها (واو) امثلة
الفاء بعينها (لكن) بابدال الفاء بالواو كما نقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة
ولا كرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولانا كل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع
منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما لاستفهام هل عندك
ماء واشربه والننى نحو ماتنا نينا ونحمدنا والننى نحو ليستلى مالا وافقه والعرض نحو
الاتزل وتصيب خيرا (واو) (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله واى كتبها
مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناسبة للمضارع الذى بعدها بشرط
وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الا ان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط
كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد ان يبين
ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان تكون) لفظا او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلين على ان

البحث عنها اما من
قبيل الياى اول تنصيص
الصناعة بما ليس
منها قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال
قال الرضى وظاهر
كلام النحاة انه يشترط
معنى الحال او الاستقبال
ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي او
الاستفهام والا ولى
ان لا يشترط ذلك
لقوة معنى الفعل فيه
بسبب الحرفين كما
لا يشترط ذلك فيه
اذا دخله اللام هذا
كلامه اقول انما قال
ظاهر كلام النحاة
لان اللفظ مطلق
قولهم او الهزة
او ما على صاحبه
ويجئ ان يجعل
عطفها على معنى الحال
اى بشرط معنى الحال
او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او بشرط
الهزة او ما كذا
قبل وفيه ما فيه قوله
فان دخلت اللام
الموصولة قيد اللام
بالموصولة احتراز
عن لام التعريف فانه
اذا دخل على اسم
الفاعل لا يقبضه من
شرط من شرائط
المسل ولا ينفى
ان قوله فان دخلت
اللام استثناء في المعنى
من قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال
والاعتماد على
صاحبه فان اللام
الموصولة داخل في

المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعدا ويعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به
(ان ان ايضا داخل فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد
به انها بمعنى الى او الامع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعدا (تكرار) يعنى ان يكون لفظ
ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والاخر انه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة
فى المضارع فقط (نحو لا تزمنك او تعطينى حتى اى الا ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى حتى)
وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زبني زاده فى معرب الكافية
من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى فى التركيب لا لكونهما
معنى او كافى الامتحان انتهى وفى بعدا الحواشى وانما يلزم تقدير ان لانها اما بمعنى الى او الا
والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضممار ان ليصح
دخولها على الفعل والثانى كلمة استثناء وهى لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى ولما
وقع بين الجمهور وبين سيويه اختلاف فى تقدير او فى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد
الشارح ان يذكر كلام المذهبين فقال (فسيويه يقدرها) اى يقدر او (بالا) اى بمعنى الا
وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لا تزمنك) يعنى
معنى قولنا لا لزمنك او تعطينى حتى هو لا لزمنك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى حتى
وغیره) اى وغير سيويه من النحاة (قدرها) اى قدر ذلك الغير كلمة او (بالي) اى بمعنى الى
(بتأويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لا لزمنك) اى معنى قولنا لا زمك او تعطينى
حتى عند غير سيويه هو لا لزمنك (الى اعطائك حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف
على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد
الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن
ان المراد بها ههنا هى ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعض الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف
العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك
العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (اولا) اى او لم تكن
من المذكورة (كتم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير
المذكورة (فمن غير اشتراط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط) فان كلمة ثم مثلا لما كانت
من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقدير ان بعدها) اى بعد غير
المذكورة (اى ينتصب) اى فحينئذ ينتصب (المضارع) الذى بعدها (بها) اى بتلك
العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف) ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة المعطوف
يعنى ان كلمة ان تقدير بعد العاطفة اذا كان المعطوف (عليه اسما) صريحا نحو اعجبني ضربك
زيدا وتشم) بالنصب اى وان تشم (او فتشم) اى فان تشم (او ثم تشم قم) اى فلفظ ثم
(ليست من الحروف العاطفة المذكورة) وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروط بالشروط

الصاحب وقد دل
ما سبق على انه
لا يكتفى الاعتماد على
الصاحب فاستثنى
منه اللام لانه يكتفى
بالد من معرفته فى
هذا المقام ان اسم
القائل والمصدر
المتدبين الى المفعول
به بانفسها وقد
يقومان باللام ويسمى
لام التقوية فى غير
نحو علم وعرف
ودرى وجهل وفى
اسم الفاعل من هذه
الافعال يكون التقوى
بالباء لجواز زيادتها
مع افعالها ايضا
فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا يقوى الفعل
باللام الا اذا تقدم
مفعوله فيقال زيد
ضربت مكدا قيل
مطمئنا من الرضى
وهو كذلك الا ان
التاميل تفرد بالنبيه
على الاستثناء وبطلانه
اظهر من ان يحق
قوله وما فيه من
معنى المبالغة ناب
مناب ما فاة من المشابهة
اللفظية قبل فيه ان
معنى المبالغة كالزيادة
التفضيلية يجعل
الاسم بعيدا عن
مشابهة الفعل فكيف
يكون جابر النقصان
المشابهة اللفظية
ومن المعلوم ان ليس
المقاد كونه جابرا
لنقصان المشابهة الفعلية

المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال المعاصم ان الشارح قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لا تقدر ان الجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه يشكل باعجنى انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديرا ان فى الاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح وينمى كون المعطوف اعجنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقييد بالصرح ليس بتقييد يجب ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والماءطة فقال (قوله والماءطة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى) اى اريد باول المعدودات (قوله حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير ان واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى او انه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالحجة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر لحتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والماءطة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه ليعد فيكون المعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الماءطة ثم اراد الشان ان يبين الاعراب المرضي عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهرا ان هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (الماءطة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم بما ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا قرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ الماءطة الحروف الماءطة الا اعم بما ذكر من الواو والفاء واوكاذا كرناى قولنا سواء كانت الخ او راد به ما عدا ما ذكر فان اراد به الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان الاجمال هو قوله الماءطة ان اراد به المعنى الا اعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها ولا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ الماءطة لانه لا يلزم من وجود الا اعم وجود الاخص لجواز ان توجد الماءطة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت الماءطة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا (به ليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس بالحكم المذكور (فى الواقع

كيف وهذا مالا سبيل اليه بل كونه جابر التماسا المشابهة بالفاعل بسبب انتفاء هذا الوزن فيه قال المصنوع وانما حملت هذه الصيغة وان فان ما ذكرناه من الزنة لان فيها معنى المبالغة ما يفهم مقام ذلك الشبه اللفظى وينوب منابه فلذلك حملت مع انها خلف عن اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولذلك لم يعمل قضاى قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الخ هذه الالة لا تنسل المكسر فالأولى التفصيل كما فعله الرضى حيث قال اما التني وجما السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل فى معموله ينصبه على المفعولية يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يهدف مع عمله رفع الفاعل لان حذف النون لاستطالة الصلة بذكر المفعول وبما ان اطلاق العمل محل قوله مع التمرير محل اذ اللام الموصولة لا تقييد اسم الفاعل فعرضا ولا

مخصوصا به) اى بما ذكر (لما سبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى جريانه
 فيها ذكر (وبرد عليه) اى فحين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك الخصوص (انه كان
 المناسب حينئذ) اى حين اذا ريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة
 العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (مرة فى التفصيل)
 بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ما ذكر) وقال
 المصام ويمكن ان يحجب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على تحويز احدها امتياز بعض عن بعض
 فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعدا ولا الخصوصات بالشرط لتبسط وفصل عقبيها
 شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى
 التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان يعدها بالشرط المشترك بين الكل
 بخلاف العاطفة المقدرة ان يعدها بشرط مخصوص كافصل فى حتى واخوانها وهو من قوله
 والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل
 فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع
 فى بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كي) اى كما يجوز
 تقديرها (نحو جئت لان تكرمنى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف عن مع لام كي فى كلام
 المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احدا القائلين على قول القائل الاخر
 وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا المعطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي
 يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كي يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق بها) اى بلام كي
 (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة)
 (نحو اعجبني قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان
 هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كي ومع الحروف
 العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على
 الاسم الصريح حال كونها بمعنى كي (نحو جئت لالاكرام) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو
 (اعجبني ضرب زيد وغضبه) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك)
 فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة
 ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها)
 اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقلب الفعل الى اسم صريح وهو) اى الحرف
 الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه
 الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم
 جواز اظهار لام الجحود (فلما) اى فثبت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح
 ولم تكن معنادة به) (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يحجز ان يقول ما كان
 لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان

يحذف النون مع لام
 التعريف هكذا قيل
 وليس بذلك لظهور انه كما
 قال الرضى اراد بالتعريف
 دخول اللام وبالصل
 النص كقوله الحافظوا
 سورة الشيرة
 لا يأتهم من ورائهم
 نطف والقول بان
 اللام الموصولة ليست
 لام التعريف مما
 لا يمتنع لانه لا يستتاب
 فى صحة اطلاق حرف
 التعريف على مطلق
 اللام قوله اسم المفعول
 فى تقدير المفعول على
 الحذف والايصال
 اذا المفعول هو الحدث
 وما وقع عليه الحدث
 مفعول به واما ما ذكره
 المص فى اسم الفاعل
 ان اضافة الاسم الى
 الهيئة التى هى الكلمة
 فى باب اسم الفاعل
 فلا حاجة الى الحذف
 والايصال وكأنة
 الذى جزاء على
 ما قال هكذا قيل
 ولا يخفى ان القائل
 لم يرد قول المص وصيته
 من الثلاث على مفعول
 وبه سمي ايضا لكثرة
 الثلاث فى كلامهم
 فصار كانه الاصل
 قوله لمن وقع عليه
 قيل بشكل بخروج
 مفروب فى قولنا يوم
 الجمعة مفروب فيه
 والتأديب مفروب به

الاعلى فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره
(وهى) اى حتى حال كونها ملايسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (حتى التى بمعنى الى) وانما حمل عليها
(لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلة حتى
(التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه
المواطف الثلاثة (فلانها) اى ثابت لان المواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت
(نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد المواطف الثلاثة المذكورة (للتنصيص)
اى لترض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كافى الفاء (والجمعية) كافى الواو (والانتهاء)
اى كافى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كمواهل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب
لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان
احدهما ان المقدرة والاخر احد هذه الحروف التى توهمت عاملة ولما فرغ من بيان ما يجوز
اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (يجب) (اى اظهار ان) (مع لا)
(الداخله) اى حال كونها مع كلة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله
مع لا يجوز ان يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب
بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام
ملايسة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كافى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان)
وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتوالين) احدهما (لام كى و) الاخر (لام لا نحو
قوله تعالى لا تعلم اهل الكتاب) ولما كان لا ضمرا ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد ان
ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اى وقت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة
كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصبه بل تضر حال كونها (من
غير عمل لضمفها) اى لضمف ان المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون
عاملة مع اضمارها شرط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعدي خير من ان تراه) فان
قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بالاناء به بالاسم لا يجوز
فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعتك بالمعدي خير من رؤيتك اياه
ولكن لم ينصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطف على قوله
من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مع الشذوذ كقوله لا يهذا
اللائمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول
اللائمى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة
وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ
فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء
بعمل او بغير عمل (ليس قياس كافى تلك المواضع) اى كما كان قياسا فى المواضع السابقة

(ولذلك)

الان قال الاستعمال
على خلاف الوضع
بتنزيل الظروف
الى منزلة المفعول
وذلك من جملة الاوهام
فان يوم الجمعة والتأديب
فى هذين المثالين ليسا
بمضروبين بل المفروب
من وقع عليه ذلك
لاجل التأديب قوله
وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة
الفاعل الذى هو
ميزان اسم الفاعل
قيل ويرد على التوجيه
الاول مع حذف شطر
الاسم ان صيغة الصفة
المشبهة من غير التلاقي
المجرد على وزن اسم
الفاعل صرح به ابن
مالك فى التسهيل وانه
يحيى على وزن اسم
فاعل للمبالغة الا ان لا
يحصل صيغة المبالغة
اسم فاعل والتاخير
بان هذا السؤال انما
نتأ من قلة الوقوف
والاطلاع فان ابن
مالك لا يقوم بان
الصفة المشبهة من
غير التلاقي المجرد
لا يحيى الا على وزن
اسم الفاعل بل صرح
بانه قد وقع وبذلك
الاختلاف يحصل
المخالفة لصيغة اسم
الفاعل فان المراد
ذلك دون انها لا يحيى
على وزن اسم الفاعل
قطعا قال المصنف

(ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه
المواضع الاخيرة وبما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع فى بيان الجوازم فقال (وينجزم)
(اى) يكون (المضارع) مجزوما (لم ولما ولا الامر ولا) (الستعملة) (فى) (معنى)
(النهى) وقال المصام اضاف اللام لانها قابله للاضافة ولم يصف لانها علم لنفسها فلا
قبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لافحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بحمل فى النهى
حالا لان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى
بالاضافة فتننا فى العبارة لاعداد الجواز كقال به المصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه
المصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التثنية وانه اعلم
(احتراز) اى قيد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لالتى (استعمل فى معنى النفى)
نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى النفى وهو اخبار نفى صدور النصر بخلاف النهى فانه
لطلب ترك الفعل كما سيجى وكذا وقع الاحتراز عن لالتى لم تستعمل فى نفى من النهى والنفى
نحو لا قسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تنجزم فعلا واحدا) وانما تركه
المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجى وكلم المجازاة تدخل على
الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال المصام يلزم ان قيد قوله تنجزم
فعلا واحدا بقوله بالاصاله فانه قد يتعدد مجزوما بالمعطى فتقول لا تضرب وتقول انتهى
(وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى) وينجزم المضارع بكلم المجازاة (تفسير
لاعرابه وقوله (اى) كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاصلة
اصله مجازية قلبت الياء الفاء وتكتب ناؤه قصيرة لا طويلة لتكونها مصدرا لاجمعاء وقوله (التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف
المجازاة او اسما المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى
المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحروف والاسم (والجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعلان)
كما سيجى يعنى قد يكونان فعلين كذا فى المصام (وهى) (اى) كلم المجازاة (ان ومهما واذا
وحينما) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله
(فاذو حيث ينجزم المضارع) اذا كانا (مع ما وما يبدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا
ينجزم (واين ومتى) (وما ينجزم المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما واولا) اى
اوليسا بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتثنية (وانى) وهذه الكلمات انجزم المضارع
بها قياس (واما) (انجزم المضارع) (مع كيفما واذا) اى مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يحى)
فى كلامهم وجه الاطراد صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال
(امامع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذ مع كيفما (فلا مناه) اى معنى كيفما (عموم

الشرح وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم
الفاعل على حسب
السماع لانهم لم يجزوا
فيها على قياس يضبط
باسم كالم اسم الفاعل
والفعل بل ابوابها
مختلفة الصيغ مع
اتفاق صيغة الفعل
فى كثير منها ولم
يات شئ منها على
قياس الا لوان
والحلى فانها انت على
افضل كاسودوا بيض
وادعج واشهل
والقول بان فيه
حذف شطرى الاسم
ليس شئ قوله اى
كأنه على قدره قيل
يرد عليه انه فى الا
لوان واليوب الظاهرة
قياسية على وزن
الفعل وانه فى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى
على وزن اسم الفاعل
الا ان يقال بمحمل
ان يكون مع ذلك
فى غير الثلاثى سمعية
بان لا يكون بجيها
من غير الثلاثى قياسا
بل يكون تصورا
على ما سمع ولقد مررت
بما سمعت من الاستثناء
ان الحكم مبناه على
الفالس وقد سبق
ايضا ما يفتيك من الكلم
فيما اورده تاتيا قوله
ويعمل عمل فعلها
مطلقا اى من غير
اشتراط زمان قيل
لا يخفى اختلال عبارة
التى الا ان يقال به على

(الاحوال) وهو ينافي التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيفما قرأ قرأ) اى بالجزم
 فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية قرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك
 الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه
 كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى بماعدا ان قلنا هي الاصل في الشرط
 ودلالته عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها في الاصل ظرف او
 استفهام او غيرها ومحض هذه المعاني لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك
 الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التي هي موضوعة للابهام)
 لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها قلنا (موضوعة للامر
 المقطوع به) (وبان مقبدة) اى حال كونها مقبدة وهو (عطف على قوله لم اى ويخزم
 المضارع بان مقبدة وسيجي بانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه
 الاجمال شرع في بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعاني والاحوال فقال
 (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضياً ونفيه) (اى لنفي المضارع) المراد من
 المعنى القلوب هو الزمان اى قلب زمان المضارع الى زمان الماضي ومن المعنى النفي الحدث
 اى تنفي المضارع الذي يقارن بزمانه المقلب الى زمان الماضي هذا على تقدير ارجاع
 الضمير في نفيه الى المضارع كما شره الشارح ثم اشار الى الاحتمال الاخر الذي يجوز
 بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذي يذكره بقوله (لوجعل
 الضمير) اى الضمير المنصوب في نفيه (عائداً الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى
 بالمرجع الاقرب (ماضياً) فحينئذ يكون المراد انها تنفي الحدث الماضي في التوجه الاول
 بالنظر الى المقلب والثاني بالنظر الى المقلب اليه (ولما) اى كلمة لما (مثلها) (اى مثل)
 كلمة (لم في هذا القلب والنفي) اى في كون كل منهما لقلب المضارع ماضياً ونفيه وهذا ما به
 الاشتراك واما به الامتياز فهو قوله (وتختص) (اى) تمتاز (لما) من لم (بالاستفراق)
 والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستفراق مقصور على لما لان لما مقصورة على
 الاستفراق فيكون من قبيل واخص بواو وقوله (اى استفراق ازمة الماضي من وقت
 الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستفراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به اكون
 الازمنة مستغرقة بالنفي من وقت كونه منقياً الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت
 بالاستفراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان في الاصل لم زيدت عليه ما (يقول ندم
 فلان ولم ينفعه الندم) اى عيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
 بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولا ينفعه اندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء
 الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان يقول في آدم عليه السلام انه
 ندم ولم ينفعه الندم وفي ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم
 ولم ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى و

الها لا تنفك من
 الاعتماد وليس بشئ
 لظهور المراد قال
 في الترح معنى مطلقاً
 من غير شرط في الزمان
 لانها بمعنى الثبوت
 فلا وجه لاشتراط
 الزمان واما الاعتماد
 فذلك مأخوذ في اصل
 وضهماً ومعلماً بعد
 الهمزة وما قد علم
 في باب البدأ وانما
 ذكر مع اسم الفاعل
 على سبيل التنبيه
 والايضاح والاعلام
 بانتفاء محله في مثل
 قائم الزيد ان قوله
 وعلى كل من التقديرين
 معمولها اما مضاف
 او ملتبس باللام قيل
 او هذه مائة لا اجتماع
 اللام والاضافة في
 زيد حسن الضارب
 الغلام بخلاف اخوه
 قائمها للاختصاص
 المحقق وينبغي ان يراد
 بمعمولها معمولها
 الظاهر ان لا يدخل
 زيد الحسن فيما هو
 بصدده فيلزم كذب
 قوله متى رقت بها
 فلا ضمير فيها ويبنى
 ان يراد بالمضاف
 المضاف الى الضمير
 بلا واسطة او بواسطة
 يدخل زيد الحسن
 وجه غلامه بالاضافة
 في المجرى عن الاضافة
 فلا يخرج من المتع
 وزيد الحسن وجه

تختص ايضا) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز الجرم معطوف على قوله بالاستغراق
 اى كاتختص لما وتمتاز من لم يكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى
 بها) ان بلما وهذا الحذف ليس بجائز فيمكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه
 دليل) اى قرينه على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى لما ادخلها
 وتختص) اى لما (ايضا) اى كاتختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم
 دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب
 ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (ان يضرب) ومن لم يضرب (ثم ان
 وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكر له وجهها
 ظاهرا فقال (وكأن ذلك) بتشديد النون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص وهو الاحتراز
 عن الفصل بفصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى
 لكون كلمة (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله)
 الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة حروفها
 بالنسبة الى لما ليست بقوة فى الفصل كقوة لما فيه وقال المصنف ان فيه محتمل لان (ان فى ان لم
 اضرب) يعنى مثلا ليس تاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزم باداة
 الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لما لان ان قارئان فى مجموع لم اضرب انتهى
 واجيب عنه بان لا نعلم ان الفعل المنفى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى
 لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولة تطلق على الفعل لاعلى
 الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كاتختص بالمدكورات
 (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر
 الذى ينتظر وقوعه (اى ينفي بها) اى بلما (فعل) الى حدث (مترقب متوقع) قول ان يتوقع
 ويتنظر (ركوب الامر اى تستعمل فيه لما) وقول (لما يركب الامر) ولا تقول لم يركب
 وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص بالاستعمال الغالب
 لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (وفى غير المتوقع
 ايضا نحو ندم فلان ولما ينفع الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك
 الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفع الندم انما هو لندم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة
 الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات
 التى ذكرها الشارح نظرية لما يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين
 (ولما الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون
 قوله (اللام) خبرا للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو
 شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب
 والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون

وجهه بلامه بالرفع
 فى القبح وفيه مالا
 يخفى على المتأمل التبيه
 قوله وحسن وجهه
 عطف على حسن
 الوجه الخ قل عنه
 قدس سره القول
 بان صورة الخطية
 لا تصلح الا الوجهين
 فانه لا بد فى صورة
 النصب من ثبات
 الالف وقبل هذا
 انما يتجه لو كان مراد
 المس بالامثلة الثلاثة
 ما يحتل صورة الخط
 اما لو كان مراده
 الاحتمالات الثلاثة
 لمعول الصفة من حيث
 الاعراب فلا وليس
 مراد الشارح قدس
 سره تخطة المس
 رح حتى يقال كذلك
 قوله انسان منها
 متمتع قتل اى
 بالاتفاق كما مرح به
 الرضى قرينة واختلف
 فى حسن وجهه وفيه
 بحث لان امتناع
 الحسن وجهه مغل
 بعدم افادة الاضافة
 التخييف وهو عند
 القراء بقيد التخييف
 باعتبار تقدم الاضافة
 على اللام كما فى قولنا
 الضارب زيد وليس
 الامر كما زعمه قدس
 سره لانه اذا لم يكن
 الصفة باللام مضافة
 الى معمولها المضاف
 الى ضمير الموصوف
 قبل هذا يصدق
 على قولنا زيد ان
 الحسن وجهه مع

حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهر فانه لو قال وحى بنى بالضمير لثوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازات التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسيبية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تصاعد عبارة المعنى فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين) يعنى فمليين (لتجعل الاول سببا والثانى) وهذا قرينة على ان مراده السببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجازة فقال (ولاشك) اى من البديهي (ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجملها) اى بجمل الكلم المذكورة (الشئ سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لثى) وقوله (بل ملزومية شئ لثى) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما لثانى لثلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا لثانى لا خارجا ولا ذهنا بل بنى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردهما) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة اراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل المزموم) اى بل فى صورة المزموم (واللازم) كما هو متحقق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وايس الاكرام ايضا مسببا حقيقيا لاذنه اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم الذى والاكرام (اظهار) اى لقصد الاظهار (للمكارم الاخلاق) يعنى انه اى يزيد المتكلم بهذا الجمل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (بصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سببا لاكرام عنده) اى عند المتكلم المذكور (ويسميان) (اى هذان الفلان) الذى ان اعتبر لسببية بينهما (اولهما) (شرطا) وانما سمي الاول شرطا (لانه) اولان الفعل الاول (شرطه لتحقق الثانى) فقولاهما اشارة الى ان الضمير البارز هو نائب فاعل يسمى بكون ثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتب فاقضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين

حيث صار كانه اجنبى ولا بد ان يكون بينه وبين الاول تعلق ولولا تقدير الضمير الضمير لم يجز البتة فهذا الذى قطع منه واذا كان فيه ضمير ان لم يكن كالاول فى الحسن ولا كالثانى فى القبح لانه اندفع الوجه الذى استقيم لاجله وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زائد غير محتاج اليه هو الذى يمد من الوجه الاول فى الاحسنة وهو مع ذلك حسن قوله وما لضمير فيه الخ قيل فيه انه لم يقع ثم الرجل زيد فا الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه ومما يبان فى الاشتغال على التعريف العمدى النائب عن الضمير فى الربط الا ان يقال لم يكن الربط فى ثم الرجل بالضمير فاكفى فيه بالمد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك يعنى ان يتفاوت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجه وذلك من محجبات الازهام فانما نحن فيه لا يصح بدون تقدير الضمير كاهو الظاهر وباب ثم الرجل زيد لا يصح فيه ذلك التقدير لانه المذكور ظاهرا كقولاه لا يرى الموت بسبب

الموت شيء في معنى
يسبقه شيء فان الرجل
عبارة عن نفس
زيد وهما في الحقيقة
شيء واحد كما صرح
المحققون في عمله
وليس اللام فيه نايبا
مناب الضمير ولقد
سقط بذلك قوله
لكن مع ذلك الخ
قوله لان معمولها
فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل قبل فيه بحث
لانه يجوز ان يكون
المعمول بدلا لافعال
فينبغي ان يقال يلزم
تعدد الفاعل او
الناس البدل بالفعل
وليس مماثلت اليه
لانها كالفعل رافعة
بصدده بالاتفاق فلا
يخطر بالبال صورة
الابدال قوله ففيها
ضمير الموصوف قبل
القياس يقتضي فيه
تفصيلا وهو انه ان
كان الجر للاضافة الى
الفاعل لا يكون فيها
ضمير وان كان للاضافة
الى التمييز اولشبه
بالمفعول يكون فيها
ضمير الا انه خولف
القياس لان الاضافة
الى المرفوع الذي هو
عين الصفة قبضة
كضافة الشيء الى نفسه
فيجعل المرفوع حين
الاضافة منصوبا
باعتبار الضمير في الصفة
وجعله كالمفعول الذي
هو في الغالب اجنبى
يلزم حين الجر اعتبار

يسمى احدهما شرطا والاخر جزء اولهما يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزءا)
قوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثاني جزءا ناشى من اجل
كون الثاني (يبنى على الاول ابتداء) اى مثل ابتداء (الجزءا على الفعل) يعنى انه من قبيل
تسمية المشبه باسم المشبه به قوله (فان كانا) شروع في تفصيل الفعلين الذين وقع شرطا وجزءا
وفي بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزءا) يعنى ان كان الفعل الذى وقع شرطا
والفعل الذى وقع جزءا (مضارعين) (نحو ان تزرني ازرك) (او الاول) اى ان كان الفعل
الاول الذى وقع شرط (فقط) اى دون الثاني فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير
البارز المرفوع الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره
مخدوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرني فقد ازرك) وهذا من قبيل عطف
الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره مخدوف وهو
قوله (واجب) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعا فالجزم واجب
(في المضارع) اى الواقع شرطا وجزءا وشرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك
المضارع الواقع (وهو) اى ذلك الجازم الذاحل عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل
في الشرط (واما) اى او الكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة (ان) (مع صلاحية المحل)
لكون المضارع معربا قابلا للجزءا اى مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا وتقديرا وهو
المضارع بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا وتقديرا بل صالح لقبوله محلا لبناء الاصل
(وان كان الثاني) وهو معطوف على قوله ان كانا وخبره مخدوف حيث اشار اليه الش بقوله
(مضارعا) (او الاول ماضيا) (فالوجهان) (اى ففيه) اى فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان)
احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى
يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزءا له (اداء الشرط) (من كلمة ان وغيرها) (و) ثانيا الوجهين
(الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك لضعف (لحيولة الماضى)
اى لكون الماضى الذى وقع موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اى ولو وقع
الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم (بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا
لقبول العمل لفظا وتقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل
في الصورة الاولى اعنى التى وقع في محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا
مضرا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتاني زيد آت) يعنى بالجزم
(او) ان اتا زيد (آتية) يعنى بالرفع ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه
شرع في المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزءا
ماضيا) فقوله (بغير قد) نظير مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلاتيان كلمة قد ولا
يجوز ان يكون حال منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى
ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الش بقوله (تفصيل للماضى) اى

قوله لفظاً تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظاً (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماضى لفظى (او معنى) اى او كان ماضياً بمنوياً (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماضى فى المعنى لكونه جحداً مطلقاً وان كان مضارعاً لفظاً (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظى او معنى (تفصيلاً لقداى لم يقترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (قد - واء كان) اى لفظ (قد ملفوظاً كقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبله او منوباً) مقدراً (كقوله تعالى وان كان قبضه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يحجز الفاء) أى لم يحجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يحجز (لتحقق تأييد حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (انقلب) اى لتأيد الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأييد ماضى اما فى ان ضربت ضربت فظاهراً واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم لم يلان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقاً فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأييد الشرط فيه (فاستقوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة) الدالة على كونه جواباً وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ ان اكرمتى اكرمتك وفى الماضى المنوى (ان اكرمتى لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأييد فيه) حاصل بان (كقوله) ان اكرمتى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأييد الشرط فيه واذا لم يتحقق التأييد لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقدم ملفوظ او مقدراً (وان كان) (اى الجزاء) (مضارعاً مثبتاً او منفيّاً بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى من المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيّاً) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى لم (مدرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (الكونه) اى لكون المنفى لم (ماضياً معنى) وقوله (او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفيّاً لم ينعى كما يكون قوله او منفيّاً بلا احتراز عن المنفى لم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) لانه (موجب فيه) اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأييد اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه كان الجزاء كذلك (قالو جهان) احدهما (الاتيان بالفاء) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانها بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع المثبت او المنفى بلا (كأن تأثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤثر) اى فيجوز ان يؤثر (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (وانت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجهه وهو تأييدها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهراته بتشديد اللام من التلخيص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى

الضمير فى الصفة
كحين النصب فيقال
فى التركيب الزيد ان
الحسن وجهها بالرفع
الزيدان الحسنان
وجهها بالجر وانت
مستغنى عن مثل
ذلك التفصيل بما
عندك من الاجمال
الفيدوهو ان الفاعل
لا جبر بالاضافة او
نصب على التشبيه
بالمفعول خرج من
حقيقة كونه فاعلاً
فلا جرم يكون فيها
ضمير يكون فاعلاً
لها قوله فتؤثرت انت
الصفة قبل جعل
تؤثرت على صيغة
الخطاب والمفعول
محذوف ولا داعى
اليه بل الانصب
بالسابق جملة صيغة
مجهول مستندة الى
ضمير الصفة وانت
خبر بان الداعى الى
ذلك قوله وهى
رفت بها وكان
القائل غفل عنه
فاجترى على القول
بان الانصب بالسابق
جملة صيغة مجهول
قوله الموصوف قام
به الفعل او وقع
عليه قيل صلة الموصوف
اما محذوف اى
موصوفة بالفعل او
الزيادة لا يخفى ان
التبادر من الموصوف
بالشئ مقام به الشئ
مالا وقع عليه
الشئ فالتميم لا يتأتى
الا على تقدير جعل

دخلته خالصا وخالصا (لمنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لاصاحته
 لهما على الصحيح ولما وقع فى حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فترك الفاء) اى فحينئذ
 جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير) فيه اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه
 وهو تأثيرها فى المنى (وان لم يكن) اى ولم يكن التأثير فى المنى (قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ
 فمثل الترك (نحو قوله تعالى «وان يكن منكم الف يفلخوا الفينة») ومثال الايمان نحو قوله تعالى
 («ومن عاد فينتقم الله منه») فان يفلخوا فى المثال الاول ويتقم فى المثال الثانى مضارعان مثبتان
 وقما جزء فترك الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال المصمم يبنى ان يقيد المضارع
 المثبت بغير المحذور بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف
 الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر ويبنى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما
 مستقبلا ن تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لهما فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجي انتهى
 (والا) (اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا
 او كان ماضيا بقدا ومضارعا منفيلا بلام او بلى (فالفاء) (لازمة فيه) اى ذلك الجزاء (لان الجزاء
 حينئذ) اى حين اذا كان ماعدا (اما ماضى بقدا لفظا كما تقول ان اكرمتى اليوم فقد
 اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتى اليوم فاكرمتك امس) حال كون الثانى
 (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقدا لفظا وبقدا تقديرا (لالتأثير) اى
 لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان
 مقارنا بقدا امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا
 كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة)
 معطوف على قوله اما ماضى يعنى الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو
 ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى
 فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيدا
 فتضربه (او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فتضربه (او) (لم) تضربه (او) (لمن)
 تضربه (الى غير ذلك كالتنفي والعرض فى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى الجزاء
 فاحتاج اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء
 والتمنى والعرض والتنفي بان فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط
 واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتصيير الى الاستقبال كالجمله الاسمية واما
 المنفى بما فلانها لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالتنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط
 وقوله (ويجى اذا) استثنائية وقوله (اتى للمفاجأة) تفسير لا اذا وصفة احترازية لها
 وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجي وقوله (التي وقعت جزاء) قيد للجمله للاحتراز
 عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله
 (موضع الفاء) ظرف ليجي يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى للمفاجأة فى موضع الفاء

(الجزائية)

صلة الموصوف الزيادة
 والاولى ان يقال
 النصف بزيادة على
 غيره اذ معنى اقل
 النصف بالزيادة
 سواء وصف بها او لا
 والمراد بغيره غير
 ما سواء كان المنفردة
 حقيقة او اعتبارية كما
 فى قولهم هذا يسرا
 اطرب منها رطبيا
 ولا يخفى عليك انه
 لا سبيل الى الشئ الاول
 لان التعميم لا يتأتى
 على هذه الصورة انك
 اذا اوقت فعلا على
 ذات صحتك ان تقول
 وصف فلانا بقل
 كذا فهو الموصوف
 به لامالة لان قوله
 بزيادة بآباء والحكم
 باولوية مازعه اولى
 مما لا يصدر عن
 اصحاب المعرفة والتميز
 قوله فى اصل ذلك
 الفعل يعنى ان الجار
 والمجرور محذوف
 والتقدير بزيادة على
 غيره فيه والاحتياج
 الى التقدير ليخرج
 زائد عن التعريف فانه
 المشتق للموصوف
 بزيادة على غيره لكن
 لا فى المشتق منه ولا
 قائدة لادراج لفظ
 الاسل والمراد بالزيادة
 فى اصل ذلك الفعل
 اهم من ان يكون له
 ذلك الفعل ولم يكن
 لكن يكون الزيادة على

الجزائية اذا كان الجزء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر
 ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كذا في حاشية المصام وانما استعملت موضعها (لان
 معناها) اي معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اي لان اذا المفاجأة
 (نبي) اي تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه
 انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اي فيحصل في اذا
 (معنى الفاء التقيية) لان غاية التقيية ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك
 الافادة (ولكن الفاء اكثر) اي اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية
 الجملة الجزائية) في قولها موضع الفاء (لاختصاصها) اي لكون اذا المفاجأة مختصة
 (بها) اي بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختلفت بها (لان اذا الشرطية) اي التي
 كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اي مقصورة (بالفعلية) ولما
 وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما
 باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختلفت الشرطية بالفعلية
 (فاختصت هذه) اي التي للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اي لقصد الفرق (بينهما) اي بين
 الشرطية والمفاجأة (كقوله تعالى) يعني مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية
 قوله تعالى (و ان تصبهم سيئة بما قدمتم ايديهم اذا هم يفتنون، اي فهم يفتنون) فان قوله
 هم يفتنون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله
 يفتنون بالفاء فجاء في التنزيل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون
 الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها امر بان احدهما كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره
 وكون بعد الامر ظرفا لثبوت المقدرة والثاني ما اختار الشارح وهو ان كلمة مبتدأ وفسرها
 الشارح بقوله (التي تجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة)
 بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة
 الى ان قوله (بعد الامر) خبر لا مقدر وهو كانت وقال المصام لا حاجة الى هذا التقدير بل
 التوجيه العاري من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو
 زرني اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اي ان تزرني اكرمك) (و) بعد (التمهي)
 (نحو لا تفعل الشر يكره خير لك اي ان لم تفعله يكره خير لك) (والاستفهام) اي وبعد
 الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمني) اي وبعد
 التمني (نحو ليت لي مالا افقته لان المعنى ان يكن لي مال افقته) (والعرض) اي وبعد
 العرض (نحو لا تنزل نصب خيرا اي ان تنزل نصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا) (كان
 المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم) لان قصد السببية
 متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يحجز قصد السببية وقال
 المصام لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق

تقدير ثبوته كافي زيد
 افقته من الحار هكذا
 قيل وهو سد غير
 ان كلام الشارح
 قدس سره لا يستوجب
 تقدير فيه في اللفظ
 لحصول التقي بدونه
 بل اظهر في خلافه
 وان التمرض للفظ
 الاصل والقول بانه
 لا قاعدة لادراج
 ليس كما ينبغي قوله
 او صوف يخرج
 يخرج اسماء الزمان
 والمكان والا لكان
 المراد بالوصف
 الخ قبل لا حاجة في
 الاخراج الى حمل
 الموصوف على ذلك
 لان اسماء الزمان
 والمكان والا لكان
 يوضع لزمان او مكان
 او آلة موصوف بل
 لزمان او مكان او آلة
 مضاف وقوله يخرج
 اسماء الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة لا
 يكفي في كون التعريف
 مانعا مالم ينعرض
 بخروج صيغة المبالغة
 ولو حمل كلامه على
 مذهب من جعل اسم
 الفاعل شاملا له لمنع
 خروجه لانه الموصوف
 بالزيادة الا ان يقال
 لم يوضع للموصوف
 بالزيادة على الغير
 ولم يعتبر اضافته
 زيادته الى الغير ولذا
 وجب ذكره المفضل
 عليه في اسم التفضيل
 دونه اذا لم يكن

المراد الزيادة المطلقة
اي الفضيل على جميع
ما عداه فانه لا يذكر
المفضل عليه للاستثناء
من الذكر بالضم
وقوله لا حاجة في
الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك
باطل لان مراد الخارج
قدس سره بيان لية
الخروج بالموصوف
وعدم كون هذه
الاسماء موضوعة
لموصوف وما ذكره
صنيع المبالغة ليس بشئ
لظهور خروجه بذلك
التقدير حيث لم يقصد
فيها الزيادة على
الغير قوله وهو اي
اسم التفضيل من
حيث صيغة قبل
قدر تميزا ليعلم حمل
افضل على اسم
التفضيل والاول
حذف المضاف بحمل
وهو بتقدير وضيفته
لانه الجادة وملك
محيط بكون ما اختاره
قدس سره اول
بحسب اللفظ والمعنى
قوله وضلي للمؤث
قبل لوجه للاقتصار
على ضم المؤث لتسيم
كلام المتن لان له
ثنتين وجميع ايضا
وليس بذلك فان ما
ذكر ما هو للمؤث
انما كان لاسرين
احدهما دفع توهم
اشترك افضل بين المذكور
والمؤث والاخر السلوك

السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى (و) وقوله اذا (قصد السببية) ظرف للانجزام
المفهوم اي انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية (اي سببية ما تقدم) وهي الاشياء الخمسة (له)
اي للمضارع الذي ينجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اي فحين اذ قصد ان يكون المضارع الذي
اريد انجزامه مسببا لما تقدم (يقدر ان) اي التي للشرط (مع مضارع) اي مع المضارع الذي
(يؤخذ) اي ذلك المضارع (بما تقدم) اي من مادة ما تقدم من الامر وانتهى ومن متعلقات
مدخول الاستفهام والتمني والمرض وغيره امثلا يؤخذ المقدور في زمني اكرمك لفظ ترزني
وفي لا تفعل الشئ ان لا تفعل وهكذا قوله (ويجمل) عطف على قوله قدر اي فحينئذ تقدر ان
مع مضارع ويجمل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اي الخمسة (بجز وما بها) اي بان المقدرة
وجزا لا للشرط المقدور فتكون الاشياء المذكورة قريبة على ذلك المقدور وتكون السببية قريبة
للشرط فانه لو لم يقصد السببية لم ينجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا او تشافا
(وانما اختص تقدير ان بما بعد) اي وانما كان تقدير ان مقصورا على المضارع الذي وقع بعد
(هذه الاشياء لانها) اما لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) اي طلب الفعل
او طلب الترك في الامر وانتهى وطلب العلم في الاستفهام وطلب الوقوع في التمني والعرض
(والطلب غالبا) اي في الغالب (يتعلق) اي الطلب (بمطلوب) يعني ان الطلب الصادر
من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) اي على ذلك
المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا عنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون)
صفة لفائدة يعني يترتب عليه الفائدة التي يكون (ذلك المطلوب سببها) اي لتلك الفائدة
(وهي) اي الفائدة (مسببة له) اي لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق
بمطلوب يكون هو مقصود الذات (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اي اذا كان مضمون
المضارع الذي وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعني اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف
على قوله كان يعني ومع ذلك اذ قصد (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء) اي لتلك الاشياء
(قدر) جواب اذا يعني اذا كان الامر ان احدهما كون المضارع تلك الفائدة وتانيهما قصد
السببية لزم ان يقدر (ان مع ذلك الفعل) يعني مع فعل الشرط (ويجمل) عطف على قدر اي
وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط ويجمل (المضارع) المذكور (الواقع بعدها) اي المذكور الذي
وقع في التلفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اي يجعل جزاء للشرط المقدور قوله (فينجزم) عطف
على يجعل بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذي ذكر بعدها مجزوما (بها) اي بان
المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام في تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن
الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اي بالامر الذي
يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذي (هو الاسلام وهو) اي
الاسلام (مطلوب فائدة دخول الجنة فهو) اي الاسلام (سبب لها) اي لتلك الفائدة

الى سبيل الاستطراد
ولا وجه لبيان الثنية
والجمع في هذا الموضع
قوله فبدخل فيه
خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واثري
قبل لا يكتفي بمجرد
ذلك لدخول خير
وشر مؤنثين لانهما
في الاصل اخير واثري
بل خوري وشرى
على معنى قوله وفعل
لعمول وتحقيقه ان
افعل قد يكون لجمع
الامور وقد يكون
للمذكور وفعل فلوث
والثنية للثنية والجمع
لجمع وخير وشر
مضيا اخير واثري
لجمع لانهما مضيا
اخير واثري المتصلين
بمن والعجب من القائل
انه ادعى اولاً لزوم
القول باصالة خوري
وشرى ثم رجع
وحقق انتفاء ذلك
على انه لو كان في
اصلهما هذان ايضا
لما استحق الشارح
قدس سره بتكرار
المواخذة كما لا يخفى
قوله ليس بلون ولا
عيب قبل ينبغي ان
يقول ولا حيلة لانه
لا يشتق من البليغ
بمعنى كون الحاجين
غير متصلين البليغ
للتفضيل بل لفصاحة
وليس بشئ قوله
فيه شائبة من حق
ابن حنيفة قبل قد
تكرر من الشارح

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد هذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون
دخول الجنة هو المطلوب الاصل (فقدّر) اى فلذلك القصد قدّر (ان مع الفعل اأخوذ من السلم
وجعل تدخل الجنة جزءا له) اى لذلك المقدّر (فقبل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد
الامر (لا) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهي (اى ان لا تكفر تدخل
الجنة) وانما قدّر الشرط بان تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهي قرينة للفعل المنفي) وهو لا تكفر
(لا المثبت) اى لانه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع
عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأه قبل جازا التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل
النار) فانه متمنع (عند الجمهور) (خلافا للكسائي) (فانه) اى الشأن (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا
التركيب مما يكون المقدّر مثبتا مع وقوعه بعد النهي (عنده) اى عند الكسائي فانه يجوز ههنا ان
يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتاعه) اى فامتاع مثل هذا التركيب انما
يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا لاجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتاعه
لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا في تقدير الدليل وهو قوله لان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المثبت وقوله (ان لا تكفر) (تدخل النار) خبر ان بنى انه لما انحصر التقدير
عندهم فيما وقع بعد النهي بالنفي كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر
الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو في التركيب
الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه) اى الكسائي
(يقول مضاه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهي قرينة الشرط المنفي
(والعرف قرينة قوية) اى لانما رضاء قرينة النهي يعنى ان في مثل هذا التركيب تعارض مذلول
القرينة بين احدهما قرينة النهي فقتضاء الامتناع والاخرى قرينة العرف فقتضاء الجواز فاعتبر
الجمهور الى الاولى والكسائي الى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل
(اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم قصد) اى السببية (لم يجز الجزم)
اى في المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازهم مقطوع عند الكل (بل
يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه
صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متافقا يكون ذلك المضارع
صالحا للوصفية (كقوله تعالى وهب من لدك وليا يرثنى فيمن) اى في قراءة من (قرأ)
اى قرأ لفظ يرثنى (مر فوعاى وليا وارثا منى) فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه
يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان يرثنى فحينئذ يكون مجزوما
ومجوزا ايضا لان يقصد به السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان
يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال
كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى وقدرهم) اى قاترك الكافرين (في طغيانهم

بمهمون) أي تجبرون فإن بهمون مضارع واقع بعد الأمر الذي هو فذرهم لكنه ما لم يقصد
 أن يكون التركيبا للبحر لم يحز انجزامه بل يجب أن يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف
 النون بأن تكن الجملة منصوبة المحل على أن يكون حالا من مفهوم ذرهم (أي عهدين) يعني أتركهم
 متحيرين في طغيانهم (أو بالاستئفاف) أي ويجب الرفع حينئذ بأن يكون مستأفا (كقول
 الشاعر) وقال رائداهم أرسوا نزاولها فكل حنف امرئ يجري بمقداره) فإن نزاولها
 مضارع واقع بعد امر وهو أرسوا لكنه ما لم يقصد السببية لم يحز الجزم بل وجب أن يكون
 مرفوعا بأن يكون جملة مستأفة ومعنى البيت أن الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلاب وأرسوا
 أمر من الأرساء وهو أرساء السفينة أي حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة
 وضمير نزاولها راجع إلى الحرب أي قال رائد القوم وهو مقدمهم أقيموا قتال فإن موت كل
 نفس يجري بمقداره أي قدره الذي قدره الله لا الجبن يخيه ولا الأقدام يرديه وقيل الضمير
 للسفينة وقيل للحرب فالأمر بأرساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المصنف من
 مسائل الفعل المضارع أتوا به شرع في مسائل الأمر فقال (الأمر) قال الشارح (هكذا في
 بعض النسخ وفي بعضها) أي وفي بعض النسخ (مثال الأمر) أي بزيادة لفظ المثال كما هو في شرح
 المصنف ثم أراد أن يوجه النسخة الثانية فقال (وكان المراد به) أي اظن أن مراد المصنف
 بقوله مثال الأمر (صفة الأمر فاتهم) أي فإن النحاة (يطلقون أمثلة الماضي وأمثلة المضارع
 ويريدون) أي بالأمثلة (صنفهما) أي صنف الماضي وصنف المضارع وقال العصام أقوى الشاهد
 على إرادة الصيغة أنهم يقولون لهذا الأمر بالصيغة فقله مثال الأمر بمنزلة قولهم الأمر
 بالصيغة انتهى وفي شرح اللب الأمر بالصيغة مقابل للأمر باللام أفرد بالذكر لكونه قسما
 من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف التهي والأمر باللام فأنهما
 مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها
 آخر فقال (وفي بعض الشرح) والظاهر شروح الكافية في بيان التكنة لزيادة لفظ المثال
 (أما قال) أي مصنف (مثال الأمر ولم يقل الأمر لان الأمر) أي لان لفظ الأمر (كما اشتهر)
 أي استعمال ذلك اللفظ (في هذا النوع من الأفعال) كذلك (اشتهر) أي استعماله (في المعنى
 المصدر أيضا) يعني من أمر يأمر امرأ (فاراد) أي المصنف (النص على المقصود) أي ما
 يكون نصا على أن المراد به في هذا المقام هو هذا النوع من الأفعال (وهو) أي لفظ
 الأمر (في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة كاذكره المصنف في
 شرحه) والحاصل أن عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الأمر وبعضهم قال الأمر
 بالصيغة وقال العصام إن ما قال في بعض الشروح من أنه إنما قال مثال الأمر ليندفع توهم
 كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على أنه لا يندفع به لأنه يجوز مع ذلك أن يكون الأمر بمعنى
 المصدر صيغة الأمر كما قال لام الأمر والوجه أن يقال الأمر في السنة الصريقين يشمل
 الأمر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف أن يحمل الأمر عليه فزاد

ابن هبقة واطنه
 سهوا صححه الهندي
 هبقة من غير ذكر
 ابن وقال في القاموس
 في القاف المبتق كملس
 الاحق وهبقة لقب
 ذي الودعات يزيد
 بن ثروان فجعله اقيا
 لاكنية وقال في العين
 الودعة ويمرك جمه
 ودعات حرز بيض
 يخرج من البحر بيضاء
 شقها كندق النواة
 تعلق لدفع العين
 وذات الودع محرك
 الاوتان وسفينة نوح
 صلوات الله عليه
 وسلامه والكعبة
 شرفها الله تعالى وقدس
 لانه كان يعلق الودع
 في ستورها وذو
 الودعات هبقة يزيد
 بن ثروان يضرب
 لخمته المثل والصحاح
 وافقه وزاد أنه أحد
 بني قيس بن نمامة
 وكان يضرب به المثل
 في الحق وقال الشاعر
 عش مجدوكن هبقة
 القيسي أو مثل شبة
 بن الوليد وقد شنع
 الشارح تشبيها للفاضل
 الهندي وذلك كان
 منه امرأ بديما ولا
 يرض مثله عن مثله
 لثله وقد أخذ كثيرا
 من فوائد شرحه هذا
 من حواشيه وأعجب
 منه أنه ليس ما نقله من
 الهندي مرضيا كيف

المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة
الاخري فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اي الامر او مثال
الامر صيغة (يطلب بها) اي بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اي قوله يطلق بها الفعل
جنس شامل (لكل امر قائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما)
نحو لا انصر لتنصر (معلوما) اي وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر
(او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من
الفاعل) (احتراز) اي هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احتريزه (عن المجهول مطلقا
اي غائبا ومخاطبا ومتكلما) فانه اي وانما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به
العمل عن المفعول لاعن الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اي هذا فصل آخر يحتريزه (عن
الغائب والمكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم
والباء في قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق
والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب
بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اي وهذا القول يحتريز
به (عن مثل قوله تعالى «فبذلك فلنفرحوا» فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه
انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة
وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من
الفاعل المخاطب (وعن مثل) اي قوله يحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت
(ورويد) بمعنى امهل فانها وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب
لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من
الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اي آخر الامر) هذا تفسير للضمير المحرور والمراد
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعني وانما
قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند
البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اي
لانتفاء السبب الذي (يقضى اعرابه وهو) اي السبب المقتضى للاعراب هو (حرف
المضارعة لان مشابهته) اي مشابهة المضارع (بالاسم المقتضية) اي المشابهة التي تقتضي
(للاعراب انما هي) اي تلك المشابهة حاصلة (بسيبه) اي بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى
السبب انتفى السبب ايضا وقوله (وفي) حكم (الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني
انه في الحقيقة مبني وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اي مثل حكم
المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان المحل انما يصح
بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله
في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبني لاثر المجزوم يعني ان اثر

وقد كتب فيه اشارة
الى القدر فيه كما هو
دأبه وما ذكره من
زيادة ابن حق لان
الزحرفى وغيره
من الثقات جعلوا
المثل احق من هبنقة
من غير ابن واما
ما في به في الاهراض
على الشارح قدس
سره حيث شنع
على الهندي كذلك
ظلم بذلك لان
هذا ليس اذراء به
بابرأه فوته او وضعا
من رتبته باظهار
سقطانه بل تقييها
على المرام حسبا ظهر
له من الرد والقبول
والنقض والابرار كيف
ورفع قدره قدس
سره اعلى من ان
يروم نحوه ويحوم
حوله فان هذا
شان القاصرين ليس
الافوله واما قوله
ولست بالاكثر منه
حصى الخ قيل والا
قرب ان يقال الام
التفضيلة لعمد فلا
مانع لاجتماع لام
الجلس مع من ومع
ذلك قليل هربا عن
صورة اجتماع مالا
يجوز اجتماعها وهذا
القول باطل لانهم
لم يأتوا بن الايبان
المفضل عليه والام
يفيد ذلك فلم يكن
لجميع بينهما معنى
ايضا فان معنى
التعريف بالام جملة

الامر المبني على الوقف كالمضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا
(وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة
(وحرف العلة) اي وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخره حرف علة وانما كان
حكمه كذلك (لانه) اي الامر بالصيغة (لما شابه) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب
الذي (فيه اللام) اي لام الامر حال كون ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من
المضارع المجزوم (معنى) اي من جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اي
لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبني (حكمه) اي حكم امر الغائب المجزوم
(تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربي
واضربا (واخش) اي وتقول ايضا خش بسقوط الالف في آخره (واغزو ارم) بسقوط
الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش
ولم يغزو ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي
الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم
اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا
وبقي مجزوما بسلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين
على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك عند لحوق
ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانة واما حذف الآخر في المقتل فللتنخيف فيما كثر
استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والتكلم ثم قال ان بعضهم
استحسن ما قيل ان اصل الفعل لتعمل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوم ومنبهة عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف
في الفرع وانما يبعد زوال الجازم لما مر انتهى واقول خذما صفا والله اعلم ولما فرغ
المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع في بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء
تفصيلية يعني ان في حكم اوله تفصيلا لانه اما ان تقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك
او حرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثاني فقط كان على بيانه ان يكون اسم
كان قوله الاتي ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول ما زجالة قول المصنف بان يجعل
اسم كان في قوله ان كان (بعده) (اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (حرف متحرك
اي ان كان بعد حرف المضارعة الذي اريد بحذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك
(اسكن) اي حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجه ما بقى) من جوهره (امر اتقول في تعد)
بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) اي ويقول
في تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد ان يعتذر من طرف المصنف لترك
بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان بعده متحرك (لظهوره)
لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الاخر ثم اوصل الشارح بقوله (وان

للمهود المفضل على
من عهد تفضيله عليه
ومعنى من تفضيله على
من ذكر بعد هادون ما
سواء فيصير باعتبار
العهد لا باعتبار
المهود ذلك متناقض
وايضاً فان من تشر
باحتياجه وتقصاه
وللام تشر باحتياجه
وكاله فلو جمع بينهما
لكان كالجعم بين
التقيضين ثم ان القائل
سمى لام العهد بلام
الجنس بناء على ما
زعمه من ان لام
العهد متفرع على
الجنس وهذا كما
ترى ولم يلتفت الخارج
قدس سره الى
سائر الوجوه التي
ذكروها من زيادة
اللام وتعلق من
بمحذوف اي لت
بالاكثر اكثر منهم
والمحذوف بدل استثناء
بالاحسن قوله ويجوز
ان يقال في مثله
ان المحذوف هو
المضاف اليه اي
اكبر كل شيء اورد
عليه انه لا بد من
تفويض المضاف اليه
واجيب بانه مم لان
المضاف غير منصرف
مناف للتوئين وينتقض
بالتفويض في جوار هند
من جملة تنوين الموض
على انه لا مانع من جملة
تنوين الموض على انه لا

كان بعده حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان بعده والواو في قوله (وليس) حالة
 وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي) خبره والجملة منصوبة للمحل على انها حال من
 قوله ساكن يعني ان كان بعد حرف المضارعة او حذف حرف ساكن حال كون ذلك المضارع
 غير رباعي زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذوى الحال في هذه الجملة هو
 الواو فقط فانه ليس في الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا في المغرب
 وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال تنكرة محضة لكونه مقترنا بالواو
 لان الحال اذا اقترن بالواو كافى جاء فى رجل والشمس طالعة لم يحز تقديم الحال على ذى
 الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما صرح به عصام الدين
 فى الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي المزيد على الثلاثى وللمجرد يوم
 شموله ههنا وليس كولا فان الرباعي المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاذا كان الشارح
 ان يفسر الرباعي ههنا فقال (والمراد بالرباعي) اى المفعول (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى
 رباعي (يكون ما ضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا
 تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفصيل والمفاعلة
 وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال
 لا غير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي
 لا يخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يشكك
 ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعده حرف مضارعة ساكن وكذا
 قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زدت)
 جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة وصل) (على ما)
 اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما
 زدت تلك الهمزة (لتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطاق بالساكن) لتعذر الابتداء
 بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال
 من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو
 عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضمة) يعنى من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه
 مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعاً) اى لقصد الدفع (الالباس) اى الواقع
 (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع المعلوم المتكلم على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح)
 اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة
 يلزم ذلك الالباس (فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقل بفتح التاء) وفتح الهمزة
 (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل
 اقل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم النسخ لان
 الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء

مانع من البناء على
 الضم كما فى قبل
 هكذا قبل وفيه
 ما فيه قوله احدهما
 وهو الاكثر ان
 يقصد به الزيادة
 استشكل حل القصد
 على المعنى الذى هو
 المقى واجب بوجه
 احدهما جعل احدهما
 محذوف المضاف اى
 قصد احدهما وتانيهما
 جعل ان يقصد محذوف
 الجار اى احدهما
 حاصل بان يقصد
 وتالفا جملة محذوف
 المضاف اى ذى ان
 يقصد والشارح الى
 دفعه بقوله اى احدهما
 زيادة موصوفة
 المقصودة به الخ
 وكانه جعل ان يقصد
 مصدرا مضافا الى
 الزيادة بحسب المال
 وجمله بمعنى المفعول
 وجمله الاضافة بيانية
 ولا يخفى انه تكلف
 بل تصف كذا قيل
 وتخصيص ما اختاره
 الشارح قدس سره
 بالنسبة الى التكلف
 مما لا وجه له والوجه
 البرئ منه ان يقال
 ليس المراد بالمعنى
 المعنى بل الناية على
 ما هو المتعارف فلا
 اشكال فى حل القصد
 عليه قوله باعتبار
 تحققة فى ضمن بعضهم
 قيل الاولى فى ضمن
 ماعدا المفضل لثلا
 يتوهم انه يصح قصد
 التفضيل باعتبار اى

وكسرها على انه لا يطلب احد بانه لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون لسانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقل بفتح الهمزة التيسر بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف واذا قيل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو قيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما يريد في الظاهر وقوله ونحزرا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فابعد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله (ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيا سواء) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجزور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الى صور يعنى ان كسر الهمزة فاذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشتمل لما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس في كل صورة منها فانه (لوضم) اى الهمزة (في مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح) اى الهمزة على تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضم) اى الهمزة (في علم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول) للمتكلم (ولو فتح) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعي) (نحو اقل) (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكون رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (فتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلية في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استثنائية يعنى انها هى الهمزة التى كانت في اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الان (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم

بعض كان قلنا بل الامر بالعكس لان التبادر من ما عدا المفضل ما ليس ممن اضيف اليه فيفسد المعنى بخلاف عبارة الشارح قدس سره قوله لان وضحه لتفضيل الشيء على غيره الخ قيل لا يخفى ان هذا الوجه لا يندوجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضلة عليه كافي القسم الثانى من الاضافة وهذا من قيل ما لا يمينه اذ لا ملتزم للاضافة وليس الكلام الا في صورة الاضافة الا ترى الى قوله فاذا اضيف ومن البين ان ما ذكره الشارح قدس سره وجه وجهه متكمل بافادة اولوية هذا القسم من ذلك القسم ووجه كونه اكثر قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده قيل يومه ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواء صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواء الجميع حقيقة او عرفا ما يبادر عرفا لصد تفضيله عليه وليس مما

يلتفت اليه لان هذا
الكلام برى عن مثل
ذلك الابهام ولوسلم
فلا اعتبار به لتصریح
الشارح بمثلين المراد
بالمفضل عليه كليهما
الجميع قوله ويضاف
للتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه قيل زاد
قوله وتخصيصه لان
الاضافة اذا كانت الى
النكرة لتخصيص وفيه
انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح
يشمل التعريف
والتخصيص ولا تقابل
والاضافة للتوضيح
واما التقابل بين
الاضافة للتعريف
وتخصيص وقوله نحو
فوقك نبينا صلى الله
عليه وسلم اقول ونحو
محمد الفضل البشر
حيث يراد انه الفضل
جميع المخلوقات ومن
جلس البشر وليس
الامر كما زعم القائل
بل عطف التخصيص
على التوضيح من قبيل
عطف التفسير كما
يرشدك اليه شرح
المصنوعين الزغزغى
بالتخصيص دون
التوضيح وانما عدل
من عبارته لئلا يتوهم
اختصاص الاضافة
بالنكرات فان الامر
ليس كذلك بدليل

الواحد) وهو اكرم وقوله (لا همزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك
الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزداد لابتداء الكلمة لا لافادة معنى زائد على
الاصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزداد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده
الثلاثى المجرد من المعتدى وغيره من معانى باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد
خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك يعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي عينها
علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لازائدة لاجل
شئ فهمي همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه
فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعنى الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذى) اشارة الى
ان ما في قوله مالم يسم موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان
لم يسم يعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
الذى ذكرتموه في المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واضافة الفاعل شروع
في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول
كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى
ملازمة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملازمة فعله
وقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملازمة
يعنى هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملازمة او على حذف مضاف اي
بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعله فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان
اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملازمة وهي مناسبة وقوعه عليه
وهذا التوجه انما يحتاج اليه اذا كان الموصوف عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة
عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل
العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (ويكون
اضافة الفعل) اي العام الشامل له ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية)
نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي الاضافة لامية من قبيل اضافة العام
الى الخاص كيوم الاحد كذا في المغرب لزي زاده فقوله مالم يسم فاعله مرفوع على انه
مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ماموصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله فعل
او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول
هذا على النسخة التي فيها الواو في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب المارب واما على
النسخة التي وجدناها في بعض النسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ
قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيا في او نحوه وجملة هو ما حذف تكون
جملة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعل هو فعل حذف (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل

يوسف احسن اخوته
وليت شعري ماوجه
التثنية بمحمد افضل
البشر قوله ولا
يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع
بالذاتية وتقديره ثم
بقريئة الاستثناء
قبل وجه يكون
الاستثناء قربة ان
العمل في المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه
بحث لانه يصح
الاستثناء قبل وجه
كون الاستثناء قربة
ان العمل في المستثنى
بالرفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يصح
الاستثناء مع بقاء
العمل على عمومته
يعني لا يعمل اصلا
في مظهر الا في مظهر
كذا فانه ان العمل
في هذا المظهر لا
يتصور الا بالفاعلية
وايس ذلك فان المعنى
ولا يعمل في مظهر
في جميع الاوقات
الا في وقت كذا
فتمين ما قاله الشارح
قدس سره وزوم
اختصاص المظهر
المدكور بالفاعل لانه
يعمل في الطرف
والحال والتمييز بلا
شرط شيء كما في شيء
كما في الترح قوله
وانما خص المظهر لانه
يعمل في المفعول والرضى
قيده بالمستتر فلا
يجوز هند زيد افضل

ولم يذكر ظاهر ولا مضمر ابدا زاولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقم المفعول مقامه) الى
قول المصنف لكونه مراد به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا
القيد) اى قولنا واقم المفعول (ههنا) اى في تعريف المجهول وقد ذكره في تعريف نائب
الفاعل مع انه المراد في كل من الوضيين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر ذلك
القيد (فيما سبق) في تعريف نائب الفاعل حيث قل كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه
وقال المصنف ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتها رانه لا يجوز حذف الفاعل بدون
اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع في تفصيله من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (الفعل
الذى) تفسير للضمير المستتر في كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل
الذى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقم بقوله اريد حذف
واقامة لانه من قيل واذا قرأت القرآن يعنى بذكر الفعل ويراد سبه (ماضيا) وجواب
ان في كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء في الحقيقة هو التغيير وكان الضم
سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس المجهول بالمعروف و اشار
بقوله (بان) (ضم اوله) الى ان علة التغيير هي دفع اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه
وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف على ضم اى غيرت بان يحمل الحرف الاول منه مضموما
والحرف الذى يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج)
بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهزرة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغيير
في المجهول مع انه اذا كان المعروف في هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختبره هذا
النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغيير الذى اندفع به اللبس انواعا
يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى
معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل
الى الفاعل (فاختبره) اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة
كاشفة للغريب لان وزن الغريب هو وزن لم يوجد (في الاوزان) اى المتداولة عند البلغاء
وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (للخروج من الضمة) اى لوجود الخروج فيه من
الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء
وضم العين ايضا غريب ولم يختاروا الاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج
من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب
وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى
ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اقل) اى من عكسه
واذا كان اقل من الاول (فلا ضرورة في اختياره) اى في اختيار الاقل على الثقيل (بمد
حصول المقصود) اعني دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقل الذى

هو اخف بالنسبة الى الاتقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما
في لم يدلانه معطوف على ضم يعني على الجزاء يعني ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره ويضم (الثالث) اي الحرف الذي وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اي انما يضم
الثالث اذا وقع ذلك الماضي همزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذي هو الحرف
الثالث وبكسر اللام الذي هو ما قبل الاخر (واقدر) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث
وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف
الثالث مع همزة الوصل (ثلاثا يلبس في الدرج بالامر) الذي (من ذلك الباب) يعني لو اقتصر
على ضمة الهمزة وهي همزة وصل تحذف الوصل لا تلبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب
في الوقف بخلاف غير - ان الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الاخر
وقوله (و) (يضم) (الثاني التاء) اعني قوله والثاني معطوف على قوله الثالث واليه
اشار الشارح بزيادة يضم ان المجهول الذي ضم اوله وكسر ما قبل آخره امام مصدر بالهمزة
او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثاني (مثل تعلم)
يضم التاء والحرف الثاني الذي هو العين وبكسر اللام الذي هو ما قبل الاخر (وتجوهل)
يضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا في المجهول لانضم ما قبلها
(وتدخرج) يضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثاني اذا وقع التاء (ثلاثا
يلتبس) اي ذلك الماضي الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصفة مضارع علمت وجاهلت
ودخرجت) يعني انهم لو اقتصروا في التمييز على ضم التاء وقالوا في مجهول تلم اعني بفتح
التاء تلم يضم التاء وفتح العين لا تلبس بمجهول المضارع من علم تعلم فانه اذا كان مع التاء يضم
تاؤه في مجهوله يكون يضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تلم الماضي او مجهول
تلم المضارع وكذا في جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضي او
مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل في مجهول ماضى تدخرج يضم التاء وفتح الدال لم يعرف
انه هل هو مجهول تدخرج الماضي او مجهول المضارع من دخرج وانما غير العبارة
هنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع
صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث او الثاني في بعض الاحيان واشار الشارح ايضا
بإيراد علمت وجاهلت ودخرجت بالتاء الى كونها ايضا في الماضي وقوله (خوف اليبس)
بالنصب مقمول له ليضم واليه اشار بقوله (هذه اكلة لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله
الشارح كما عرفت ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الاوضح
منها وهو غير ذلك فقال (ومثل العين) وهي مبتدأ الاول وخبره جملة الافصح فيه قيل
وبيع ولما كان مثل العين شاملا لمثل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد
فقال (اي ما يكون عنه فقط معتلا لا يرد عليه مثل طوى وروى من الليف) يعني المراد
منه ما يكون عنه معتلا لا ما يكون عنه ولا منه معتلين فان الحكم الاتي خاص بالاول ولو

هي منه وما ذكره
من التليل انما يتم
في المستركيف والمراد
بعدم ظهور اثر المصل
في المضمر لانه لا يظهر
وجود المضمر حتى
يعرف اثر العمل فيه
محلا لا انه لا يظهر
في لفظه اثر العمل
والالجاز عمله في
سائر المبتنيات والعجب
من القائل حيث لم
يخطر بباله ما هو
اقرب الى الوقوع
ولم يقل ان الشارح
قدس سره اراد
بالمضمر المستتر وترك
التقييد به اعتمادا على
ظهور كونه مرادا
عما ذكره في التليل
فانه انما يتم في المستر
الى آخر ما ذكره
قوله وانما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول
به سواء كان مظهرا
او مضمرا قيل وبما
قدمناه ظهر لك انه
ينبغي ان يراد بالمظهر
المفوق مظهرا كان
او مضمرا بارزا ونظيره
قوله رافعه اظاهر
في تعريف المبتدأ
فانه يراد بالظاهر
فيه المفوق ظاهرا
كان او مضمرا بارزا
فلا حاجة الى التخصيص
بالفعل لانه يصح
الحكم بانه لا يدل في
المفوق الرفع بالفاعلية

لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول
روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انها من معتل العين مع انها لا تبنى منها
صفة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يمثل عنه) بان قلب واو هاء وان تكسر فاؤها
لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يمثل عين اللين (لثلاثي) اي لا يكون
اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في روى ويطوى) اي في مضارعهما المجهول
فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى
الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التي هي لام
الفعل الفا والثاني نقل حركة الواو التي هي عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفاء بخلاف
مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحا
(قبل الا صوب) اي اورد صاحب الوافية على عبارة المصن بان الا صوب فيها (ان يقال معتل
العين المتقلبة عنه الفا) يعني بزيادة قوله المتقلبة عنه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور والمعتل
الذي لم يقلب عنه الفا (لثلاثي ردي عليه) يعني لانه لو كان شاملا للذي لم يقلب عنه يرد عليه
(مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما
انهما معتلا العين مع انه لا يجوز ان يقال فيهما غير وصيد ولوقيده بهذا القيد ثم يردا عليه
فان عينيهما لا تنقلب الفا (وانما خص معتل العين) اي امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اي
بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف في المبنى للفاعل منه كما ذكر
وتبعية ذكر معتل العين في المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا) اراد به ان المصنف
انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والاختلاف لوقوع
زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى
ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو روى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في روى ولا نقل
في دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كاسيحي ولا اختلاف
في غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهي انه يذكر بديته ومناسبتة احكام معتل العين في المبنى
للمفعول كما سيأتي وهو قوله وباب الماضي المجهول الخ وقال المصنف ان في كلام الشارح
اختلافا فصولا ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر ازيد غموض واختلاف في الماضي
كما ذكر وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعني بهذا الاختلال ان ما
ذكر ايسر المبنى للفاعل منه بل الماضي المبنى للمفعول فلي هذا كان حق العبارة ان يقول
في الماضي بدل قول في المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدا وقوله (فيه)
ان لم يكن في المتن كافي نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه
الجملة الى المبتدأ الاول يعني الافصح في ماضي معتل العين ان يقال في الواو (قيل و) في
البائي (بيع) يعني بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعني اصل
قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثاني (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت

(الكسرة)

والنصب بكونه مفعولا
به الا اذا كان لشي
الخ فلا يصل الرفع
بالفاعلية والنصب
بكونه مفعولا به ولم
يقول لا يصل في المفعول
به لانه يصل فيه
بحرف التقوى فيقال
انا اضرب منك زيد
وقد عرفت كيفية
ما قدمه وانه من اي
قيل وقوله لانه يصح
الحكم بانه لا يصل
الخ باطل لانه ايضا
قد خصص بهذين
لعدم اختصاص العمل
بهما وقوله فانه
يصل الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا
به باطل ايضا لا تاقاهم
على انه لا يصل
النصب بكونه مفعولا
به مطلقا قوله وانما
لم يصل الرفع بالفاعلية
الخ قيل ما ذكره من
الدليل لا يخص بنى
عمل الرفع بالفاعلية
بل يجري في نفي عمل
النصب بكونه مفعولا
به فلا وجه لتخصيص
الدموى وقوله لانه
لما كان الخ الاولى
ترك اعادة اللام لانه
مع السابق وجه واحد
لنفي عمل الرفع وليس
وجه مستقلا كما يفيد
اعادة اللام وذلك
من الاوهام لان
الكلام في رفع الفاعل

الكسرة من العين) يبنى كسرة الواو في الاول وكسرة الياء في الثاني (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف في الاول والياء في الثاني (بعد حذف حركته) اى حذف حركة ما قبلها من القاف والياء لاستقلال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثاني (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم يمتد في الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (قابدل واو قول ياء لكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشياء) ويحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومتعلق المين جاء الاشياء فيه ويحتمل ان تكون استئنافية واعتراضية كذا في المغرب ولما كان المقابل للافصح ايتين اعنى الاشياء ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى الاشياء فصيح بخلاف الواو والخالصة فانها على ضعف كما يشير اليه قوله (نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشياء محصورة فيهما دون ما سيجي ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشياء باقوال ثلاثة واثار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشياء ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى حد تكون واو خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (ناجمة الحركة ما قبلها) يعنى ان كان ما قبلها فتحة قلبت الفا وان كان كسرة استرحت في حالها وان كان ضمة اضطرب حالها (هنا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشياء بانه عبارة عن مجموع المبين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشياء في هذا الموضع) انى في نحو قيل وبيع وكذا في شئ وجى وخيل ونحوها مماوردت به الرواية في القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشياء ههنا) في هذا الموضع (كالاشياء حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط كسر الفاء خالصة) يعنى من غير امالة في الفاء ولا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم) الاشياء هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كفى القول الثاني (عندهم) اى النحاة والقراء بل لم يقل به احدهم انمة لقراءة (والغرض من الاشياء الايدان) اى الاعلام (بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف) يبنى الحروف التى تقع في فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو) فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشياء ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشياء لكنه (على ضعف) اى لا على لغة فصيحة كاشياء (فقيل) اى فاذا اريد ان يقرأ على هذا اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلا نقل)

وعدمه فلا وجه لتشريكه
المفرد به على انه اذا
ثبت عدم فاصيته للمفرد
ببطريق الزوم ولا
يجوز ترك اللام لان
كل واحد منها وجه
مستقل وليس الامر
كما زعمه القائل كيف
والاول ما ذهب اليه
المصر والآخر ما ذكره
الا قدمون قال في
الشرح وانما لم يرفع
الظاهر لتقصانه مما
تقدم من حيث كان
في اصله لا يبنى ولا يجمع
ولا يؤنث وشبه الصفة
انما كان بذلك فضعف
من شبه الفعل قال
هذا قول الصوريين
وخبرته ان يقال انما
عمل ما تقدم عمل الفعل
لان له فعل بمناه
واما هذا فليس له
فعل بمناه في الزيادة
فلم تميل لذلك وانما
عمل عند حصول
هذه الشرائط لكونه
فيها بمعنى حسن ولتتميز
الرفع على الابتداء
لتصوره من غيره
قوله الا اذا كان
اسم التفضيل صفة
اى وصفا سيبيا هو
في اللفظ لئى قبل
الا ولى ان يقال اذا
كان اسم التفضيل صفة
سببية لئى اووصفا
سببيا ولا معنى لتقدير

اي من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة وهذا اي محض الاسكان ظاهر في الاول اعني في الواو اي واما في الثاني فيحتاج الى نصر و اليه اشار بقوله (وجمل الياء وواو السكونها) اي لسكون الياء (وانضمام) اي ولا نضمام (ما قبلها) ثم شرع المصنف في بيان ما قيس على ما سبق في هذا الحكم فقال (ومثله) (اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الش من جهة بقوله (باب) (الماضي المجهول من معتل العين من باب الاقتمال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضي المجهول من باب الاقتمال (واقيد) وهو الماضي المجهول من باب الاقتمال وقوله (في محي اللغات الثلاث فيه) اشار الى وجه المماثلة وقوله (اذخير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعني ان معتل العين الواقع في مجهول الماضي من هذين البابين محي (فيهما) اللغات اثلاث لان ماضيهما من الثلاثي المجرد منه (مثل قيل وبيع بلانفاوت) اي بلانلاوت بين خير بكسر الحاء وقيد بكسر القاف وبين قيل وبيع (دون استخير) اي دون استخير يعني بضم الهمزة والتاء وبكسر الحاء بمجهول استخار (واقيم) اي ودون اقيم يعني بضم الهمزة وبكسر القاف بمجهول اقام فانه لا تحي اللغات الثلاث فيهما (اذ) اي لانه (اييس ذلك) اي ليس استخير واقيم (مثل قيل وبيع) وانما لم يكو نامثلها (لـسكون ما قبل) اي لكون الحرف الذي وقع قبل (حرف العلة فيهما) وهو الحاء في الاول والقاف في الثاني كاناسا كنين (في الاصل) اي قبل الاعلال فيهما (اذا سلهما استخير) يعني بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الحاء وكسر الياء (واقوم) يعني بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو و اليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما) اي في استخير واقوم (اذا سكن ما قبلهما) اي كما في حالهما قبل الاعلال (ان ينقل حركتهما) يعني حركة الياء في الاول وحركة الواو في الثاني (اليه) اي الى ما قبلهما من الحاء والقاف (وتقلب) اي وبعد النقل المذكور بقياسا كنين مكسورا ما قبلها فحينئذ قلب (العين) اي عين فعل الواو (ياء اذا كانت) اي عين فعله (واو) اي في اقوم (فيقال) حينئذ (استخير) اي بضم التاء وكسر الحاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لفظة واحدة) اي حان كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولا يحى الاشمام والواو فيهما لعدم كون ما قبلهما مضموما في الاصل كما كان في اختير واقيد ولما فرغ من بيان الماضي المجهول شرع في بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اي الفعل الذي اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة للممول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر في كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل بمجهول جزاء الشرط اي ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فحكمه ان يضم (اوله) (وهو) اي ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف المضارعة اثلا يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج) وانما فسر الش اسم كان يقول اي الفعل الذي اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذ لم تعتبر الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل مالم يسم فاعله هو ماضيه اوله

الصفة وتفسيره
بالوصف قال الرضي
هذه شروط رفع
افعل الفاعله الظاهر
قياسا مستترا بلا ضم
يعني لا اشتراط اصل
معله حتى لا يمتل
بدون هذه الشروط
لان يونس حكى من
ناس من العرب رفعه
لفاعل بلا اعتبار
تلك الشروط نحو
سردت برجل خير
منه همه ولا يخفى
ان الحكم بالووية
مازعه اولى بما يصدر
عن ارباب التصليل
وليس مراد الرضي
ذلك لانه قال برفع
الاسم الظ في الامرف
الا شهر الا بشروط
فتعين ان هذا اشتراط
الاصل لكن على
ما هو الامرف الا شهر
قوله مشترك بين
ذلك الشيء وبين
غيره قيل على ما حمل
قول المص يخرج
عنه ما رأيت زيدا
احسن في هينه الكحل
اليوم منه في هينه اس
فينبغي ان يطلق السبب
ولا يضر غيره في قوله
باعتبار غيره بشير
الاول بل يفسر في غير
تقييده السابق بالاول
وليس مما يلتفت اليه
قوله والمساواة بأياه
مقام المدح قول هذا
البيان يختص مثالا
بكون المتى منه المدح

الحرف الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله (وتفتح) معطوف على قوله
ضم يبنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وتانيهما ان
يفتح (ما قبل آخره) اي الحرف الذي وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الاخر في المجهول
(لحفة الفتحة) اي بين الحركات (وقتل المضارع بالزيادة) اي بسبب زيادة حرف المضارعة في
طرف اوله (ومقتل العين) وهو مبتدأ وقيد الشارح بقوله (البنى للمفعول) ليتحرز به عن
البنى للفاعل لان الحكم الذي افاده بقوله (تقلب) (العين) (فيه الفا) يخص بالبنى للمفعول
يبنى ان عين فعل ذلك المضارع قلب الفا (يا كانت) اي سواء كانت تلك العين ياء (او واو ونحو
يقال) اصله قول (وبباع) واصله يدع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (وينقاد)
واصله ينقيد بضم الياء وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما قلب
العين الفاقية هذه المذكورات (لتحركاتها) اي ليكون العين متحركة في كل منها اما (حقيقة) كافي
ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة (او حكما) اي بعد النقل كافي قيام فانه كان في الاصل متحركا
(وانفتاح ما قبلها) اي ولكون الحرف الذي وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير
ولما فرغ من من تقسيم الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاخر
وعدم توقفه فقال (المتعدي وغير المتعدي) اي بختلما فها سيأتي او ماسا ذكره بختلما فكأنه
قال الفعل مطلقا اما متعديا او غير متعدي ثم فصل كلا منهما فقال (فالتعدي) وقيد الشارح
بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدي الذي هو قسم من الفعل لان المتعدي
اعم من الفعل وغير هذا بقرينة التعريف فان المتعدي المطلق الشامل للفعل وغيره من
الصفات والصادر لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه
على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل
والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبه فقول المصدر المتعدي
ما يشق منه الفعل المتعدي فالتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم
ما يشق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل (ما يتوقف) اي فعل يتوقف
(فهمه) اي تعقل مضمونه (على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره
وكان المراد ههنا هو الثاني فسر بقوله (اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اي بذلك
الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعني لا يكفي فيه مجرد
التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اي فهم الفعل (عليه) اي على
ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اي انما يشمل
المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بد له من فاعل وفهمه) اي والحال ان فهم الفعل (موقوف
على فهمه) اي على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور)
كقيام (و) بطريق (القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل
وقائم به ومستند اليه ولا يقال في الاصطلاح) اي في اصطلاح النحاة (انه) اي الفعل

وعمل اسم التفضيل
المذكور لا يختص بمقام
المدح فربما يكون النفي
تقيا لزيادة مع قاء افادة
اصل الفعل سواء كان
على وجه المساوات او على
وجه يكون دون حسن
المفضل في الذي وعلى
هذا عرفت ان الممتد
هو هذا الوجه دون
الثاني لعدم اطراده في
في تركيب ليس في مقام
المدح بخلاف هذا الوجه
فان اصل بيانه يجري في
الجميع وان كان لا يجري
بعض ما ذكره الشارح
ولا يتوقف عليه اصل
البيان وانت خبير بانه
على تقدير جريان هذه
الصورة في غير المدح
بوجود الضابط فيه ايضا
لاخبار على بيان الشارح
قدس سره كما لا يخفى
على من رأى قوله وهذه
العبرة تحتل معنيين
قوله وتانيهما ان يجعل
احسن قيل تسليط النفي
عليه مجردا من الزيادة
مرقا قيل لايتا في ذلك
مع وجود من التفضيلية
اذ لا يبق وجه لذكرها
وكان القائل قوله مرقا
على ان ذلك السؤال
لا يجره من اسله للزوم
افضل التفضيل باحد
الثلاثة لعله غير منافية
لذلك على ما سبق
بينما قوله ولولم
قوله منه في عين زيد
على الكمال قيل

(متعلق به) أى بالفاعل وانما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) أى لفظ التعلق
 مخصوص بأنه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء نسب الى الفاعل او غيره
 وبقرينة هذه الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
 موقوفا على فهم شئ) (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل
 وأشار الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه)
 يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف
 على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا
 يمكن تعقله) أى تعقل الضرب (الا بعد آتقه) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة
 لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعلق وعدم امكانه
 وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان
 التعلق بدون وعدم امكانه فالتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن آتقه بدون
 الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل او المفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل
 وتعقله بدون هذه الامور يمكن) (وغير المتعدى بخلافه) (أى بخلاف المتعدى يعنى) أى
 يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله
 ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد
 من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) أى تعقل القعود (مع الفعلة
 عن هذه المتعلقات جائز) أى يمكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى
 متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) أى يتقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة)
 أى بقله الى باب الافعال (نحو اذهب زيد او بتضعيف العين) أى بقله الى باب التفعيل (نحو
 فرحت زيدا او بالف المفاعلة) أى بقله الى المفاعلة (نحو ما شئت او بسين الاستفعال نحو
 استخرجته او بحرف الجر) أى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده
 (نحو ذهب زيد) اعلم ان الصرفين لم يذكر والف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب
 التعدية ولعلمهم لم يذكر وهما اكتفاء بذكر غيرهما والا لافرق بينهما وبين التضعيف والهمزة
 كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو اقطع وبتاء التفعيل
 نحو تدحرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد الى زائد فقال
 (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المتعدى فى اول
 النظر وان لم يحز عقلا يعنى ان المتعدى (يكون) (متعديا) (الى) (مفعول) (واحد كضرب)
 (وهذا) أى المتعدى الى الواحد (فى الكلام كثير) بالنسبة الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة
 (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثاليين اراد الشارح ان يبين
 كل نوع منهما بمخرج المثاليين فقال (ثانيهما) يعنى ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين
 ثانيهما (غير الاول) (كاعطى) (اما متعد) (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا يعنى ان مفهوم

(احدهما)

اشارة الى شبهة نقلت
 من النص من انه فليقدم
 منه على الكل حتى لا
 يلزم الفصل بين العامل
 والمفعول ولم يلتفت الى
 جواب نقل عنه وهو
 انه لو قدم لزم عود الضمير
 الى ما لم يذكر لانه رده
 الهندى بأنه لا فساد
 وفى رجوع الضمير
 الى ما لم يذكره لفظا
 وهو مذكور رتبة كما
 هو فى هذا المثال لان
 الكل المؤخر لكونه
 مبتدأ مقدم رتبة واجاب
 بأنه يلزم تمقيدريك
 فرجع العمل مع ضعفه
 عليه ويمكن ان يحمل
 ما ذكره النص راجعا
 الى ما ذكره يعنى يلزم
 رجوع الضمير الى ما
 لم يذكر لفظا فيكون
 فيه تعيد ويمكن ان يحمل
 جوابه تحريك الما ذكره
 النص قوله مع انها
 ليسا من قبيل العبارة
 المشهورة الواردة الخ
 قيل هكذا ذكره
 الهندى ووافقه الشارح
 وهو مما يقتضى منه
 العجب لانه كيف يجاب
 به القدر فيما ذكره
 من وجه اعمال العرب
 اسم التفضيل الضمير
 فى العمل فان حاصل الوجه
 ان العرب كان مضطرا
 فى اعماله وحاصل القدر
 منع الاضطراب انه كان
 يمكنهم تقديم منه فلا
 يتوجه توجيه لدفعه بأنه
 لو قدم لم يبق التركيب
 على ما هو المشهور واورد
 الرضى ايضا بان هذا

الوجه يجري في الاتبات
ايضا كان يقال رجلا
احسن في جنبه الكحل
منه في عين زيد فاجاب
الهندي بانه لم يسمع فهو
كالسابق منه فلا يفت
اليه وايجاب بانه في النفي
يضعب المعنى التفضيل
فيعمل افضل مع الاضطراب
بمخلاف ما اذا كان معنى
التفضيل قويا فانه لا يصل
مع الاضطراب ايضا ولا
ينحى عليك ان منشأ
هذا التعجب مما يورث
الفصاحة لان حاصل
لان حاصل الوجه ليس
اضطرار العرب ولا
بتصور القدر بالنسبة
اليهم لانهم اهل اللسان
ولاننا الا التمسك
باستعمالهم باى وجه كان
بل هم لما اعملوه في هذه
الصورة دون غير هاعلى
ما هو الاعرف سلك
النحو سلك بيان ذلك
كما هو دأبهم فوجهوه
وجه وجه عليه ذلك
فدفع وجهين لزوم
التعقيد ولزوم الخالفة
لما هو الوارد عنهم وهذا
مما لا يشك فيه حائل قوله
واورفع لفظ العين الخ
قل لم يفتت اليه المصنف
على عدم تحقيقه في الكلام
العرب وان لا مانع منه
قياسا وفيه قوله وعلى
كل تقدير فالعنى على ما
كان عليه قيل هذا التعجب
لان اصله من كل عين
زيد آه قيل رد على تقدير

احدهما عين مفهوم الاول بمعنى انه عين الاول (فما صدق عليه) يعنى ان الثانى يصدق على
ما صدق عليه الاول (نحو علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللتانى باب علمت (والى)
(مفاعيل) (ثلاثة) اى ونوع منه متعدد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى بمعنى
اعلم يعنى بمعنى رؤية البصر فلا معنى رؤية البصر (وهما) اى علم وارى (اصلان في هذا القسم)
اى في القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اى فان
هذين الفعلين (كما قبل ادخال الهززة) اى حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما
ادخلت عليهما الهززة) اى فلما قلنا الى باب الافعال (زاده مفعول آخر يقال له) اى للمفعول
الآخر الزائد (المفعول الاول) فاننا اذا قلنا علم زيد عمر افاضلناهم قلنا علم زيد بكر عمر افاضلا
فالزائد ههنا هو بكر ولما كان المقصود الشئ ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل
فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه و اشار الى ما هو الاصل منها فارد ان يشير
الى ما ليس باصل منها فقال (واما الافعال الاخر) (و) (هى) اى جملها (ابا ونبأ وخبر واخبر
وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى الثلاثة مفاعيل بل تعديتها)
اى تعدية الخمسة (ايها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتراكها) اى اشتراك
الخمس (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه
من هذه الخمسة الانباء ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة
بعض منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة
مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول)
مبتدأ ثان وقوله (كفعل) (باب) (اعطيت) خبر لثانى والجملة خبر الاول وقوله (في)
جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول له حكم المفعولين لباب
اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخير ان (كقولك اعلمت زيدا)
فانه اقتصاره على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستغناء) بالجر
عطف على قوله الاقتصار يعنى وفي جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف
ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمر اطلقا) فانه وذكر المفعول الثالث ولم
يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فكما
لا يجوز ان يقال اعطيت درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمتني عمر افاضلا كذا في العصام ثم شرع
في بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثاني) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها
الثاني (وانتات) ومن في قوله (من مفعولها) بيانية لاتبضية ولذا لم يقل من مفاعيلها
(كفعلولى علمت) (فوجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب
ذكره الاخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يجوز يقال علمت زيدا بدون
ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا
بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفي جواز تركهما معا)

بالجر معطوف على قوله في وجوب يعني ان حكمها كحكم مفعولي علمت فيما ذكر وفي جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخرين معا وهذا ما فهمت منه من قوله والاستثناء عنه وقال المصنف لوجه التخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان في خصائص آخر لبا ب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيدا العمر وقائم او هل عمر وقائم او ما عمر وقائم وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا علمتني قاعدا انتهى والله در شارح اللب حيث لم يختص بل قال ونحوها ثم شرع في بيان افعال القلوب وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعني الافعال التي تصدر من القلب لا من الاعضاء الظاهرة (تسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعني كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين ولما كانت تسميتهما بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعني اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعني بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الاخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الاخر على ما فى القاموس لا بمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والافلاشي) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلا يجوز تسميتهما بافعال الشك لانه لاشي (من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدأ وقد رشح الشارح قوله (وهى) للإشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر للمبتدأ وانما قدرة كذا الوقوع البعدين المبتدأ والخبر (وحسبت وخت) بكسر الحاء (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما خبر بمذخرا واستثافية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعني على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجمل ما هو المبتدأ مفعولا اول وما هو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (ليان) متعلق بتدخل وعلة له يعني ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبره وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعني ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم او ظن اولانم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعني لبيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك وظننت لبيان ان

ذكره الرضى وتبعه الهندى متمسكين بان التقي تفضيل الكمال لا تفضيل الكمال على اليقين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل يختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبارين وح يتغايران بالذات واما ان التقي تفضيل الكمال على الكمال فلا يوجب تقدير من كل حين زيد فليكن التقدير منه في حين زيد حذف مجرور من جار السين لظهور المعنى مع ذلك الحذف وينحى عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظيره وكلام العرب وهو حذف المجرور وابشاء الجار وحذف كلمة في وإبقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كون كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايرين بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الاتي حال الكمال التفضل عليه ايضا من ذكر الكمال المفضل وليس يوارد لان الشارح قدس سره لا يقول بمثل هذا التقدير وكون الكلام على الحذف والإبقاء كذلك

منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان و
الرؤية وغير هاهنا اما اختاره الشارح حيث راجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة
عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال المعاصم
الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بمجمل الموصول
عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو
عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان يعنى ماذ كره الشارح او يعنى
ما ذكرناه يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة
على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكون عليها
مع انها خلاف ما عليها الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى الافعال عبارة
عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من نواع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان
معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فاقهت انتهى
ما قاله المعاصم ف قوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال)
عقبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسنود اليه على انهما) اى نصبها لهما
بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك
الافعال فقال (ومن خصائصها) (هى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى
الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير اللفظ
الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى
لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر احدها) اى احد مفعولها
(ذكر الاخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدها
ذكر الاخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احده مفعولها) وان جاز ان لا يذكر ما
كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم وقال المعاصم ان
مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى
ان لا يصلح علمت ضربى زيد اقاما وعلمت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين غير مذكور
فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقما
والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر
احدها لكون الخبر فيه ما محذوف او جوابا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدها عند
ذكر الاخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدها ذكر الاخر او ما ينوب منابه انتهى
ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى
سبب وجوب ذكر احدها عند ذكر الاخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه
الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبر او حذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل
ان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونها معا هو

الترى الى قوله ولورفع
لفظ المعين من بين
واكتفى بمن زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى
الذى بل يدعى انه لا فرق
بين هذا التركيب وبين
ما تقدم بحسب المعنى
ويؤيد كلام المعاصم شارحا
اقوله ولك ان تقول
يعنى ان لك فيما بعد
المرفوع عبارة اخصر
من تلك والمعنى على
ما كان كيف ولو كان
مبتدأ المحذوف والتقدير لما
صح عنه صورة اخرى
لان المقدر كاللفظ
وقوله توقف العمل على
تفريق المفضل والمفضل
عليه بالاعتبار دون
الحقيقة ثم لا يملأه قوله
بل يكفى كذلك بحسب
المآل والصورة كما لا
يذهب على الناقد ذى
البصيرة قوله وتقديره
ما رأيت فيها مماثلة لعين
زيد فى اصل التحليل
احسن فيها الكحل من
عين زيد قبل الظ من
عبارة المعنى ان بين
التركيبين الاخصرين
فرقا بان لا يتبين فى ما
رأيت رجلا احسن فى
عينه الكحل من عين
زيد هذا التركيب بل
جاز ان يقال ما رأيت
رجلا احسن فى عينه
الكحل من عين زيد هذا
التركيب بل جاز ان يقال
ما رأيت رجلا احسن فى
عينه الكحل منه فى عين

المفعول به في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف اليه الاول اذ معنى علمت احكاك زيد اعلمت
 زيدا به اخبك (فلو حذف احدهما) اى فيجئذ لو حذف احدا المفعولين عند ذكر الآخر
 (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) في انعدام المعنى عند
 حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقربة بمعنى انه مع عدم جواز
 هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر
 في الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
 الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) (على قراءة) بمعنى حذف المفعول الاول
 بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسبن بالياء المنطوقة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء)
 يعنى الذين يخولون وهو اشارة الى فاعله وقوله (يخولهم) هو المفعول الاول الذى حذف
 وقوله (هو خير لهم) مفعوله الثاني الذى ذكر (فحذف يخولهم الذى هو المفعول الاول)
 بقربة لفظية وهى يخولون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه
 جئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستناره في الفعل وهوانت فيجئذ يكون الذين يخولون
 مفعولا اول وهو خير لهم مفعولا تابعا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما
 في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا . طلما قدوشى بنا الاعداء . فقوله لا تخلنا
 من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف
 (اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثاني) ونقل
 عصام الدين عن الحاشية اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا قدوشى بنا قبل ذلك
 الوشاة يعنى لا تظن انما جازعون اى خائفون لا غرائك اى لا نبائك الملك ولا نعامك حالنا ليه
 لانه قدوشى بنا وانما ليه قبل ذلك الوشاة والنامون عند الملك فلا يضربنا (بخلاف)
 اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى في هذا الباب
 (الاقتصار على احدهما) اى على احدا المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف
 اولم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز ان يقال (فلا يعطى الدانير) يعنى بذكر المفعول
 الثاني الذى هو الدانير فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر معطى له) يعنى المفعول
 الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثاني وقوله (او يعطى الفقراء)
 مثال لحذف الثاني وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو
 الدانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولا معا (كقولك فلان يعطى ويكسو)
 بمجرد استناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة
 بدون المفعولين) يعنى احذف المفعولين كما كان من باب اعطيت بقيد فائدة ناشئة من ذلك
 الحذف ولا يوجد تلك الفائدة في ذكرهما او في ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت)
 فانه لا يستفاد من حذف مفعولى تلك الفائدة (فالمك لا تحذفهما) اى المفعولين (نسبا منسيا)
 فلا تقول علمت وظننت يعنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى في ذكر الفعلين

(المذكورين)

زيد بخلاف ما اذا قد
 ذكر لعين فانه يتعين ان
 يقال ما رأيت كمين زيد
 احسن فيها الكحل ولا
 يصح ان يقال ما رأيت
 كمين زيد احسن فيها
 الكحل منه في عين زيد
 لانه لم يذكر في الاستعمالات
 في هذا التركيب الفضل
 عليه وما يتعلق به حيث
 قال فان قدمت ذكر
 العين قلت ولم يقل فلك
 ان تقول كما قال سابقا
 ولك ان تجعل معنى قوله
 فان قدمت الخ انك ان
 قدمت ذكر العين وجب
 ان تنصب احسن وليس
 لك ان ترفعه بناء على انه
 لا فضل بالاجنبى وليس
 بمعنى حسن مع اتحاد
 الفضل والفضل عليه
 اذا اذكر هناك مفضل
 عليه هو عين المفضل
 لانه وان لم يذكر لكنه
 مقدر لجنتها اعمال احسن
 متحققان نظرا الى الكلام
 وعلمك محيط بان ذلك
 من قبيل الا وهام قال
 المس يعنى اراك مباركة
 فالتة وهى ان تقدم المفضل
 عليه في المعنى قبل الفعل
 فيستغنى عما بعد المرفوع
 وجازت هذه المسئلة وان
 لم يكن فيها فصل ظاهر
 لو رفعت لانها فرعا
 ولان الفصل فيها مقرر
 ايضا على تقدير رفع احسن
 وهذه المسئلة الثالثة مثل
 ما انشد سيويه مبررت

المذكورين بلا تقدير مفعول (اذن المعلوم) يعني وانما توجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم
 (ان الانسان لا يخلو من علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقال
 شارح اللب واما حذف المفعولين معا فاشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان
 نحوم من يسمع يخل وسأ أن زيد عمر ادرها فاعطى او نسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
 يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى وينمى ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف
 بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف لسيا في مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذن المعلوم ان
 الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يقيدنى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي
 الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة مثالا للتزيل منزلة اللازم فاو قيل العلم في الآية
 بمعنى المعرفة فتقول العلة مشتركة وقد سبق العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا
 حذفنا نسبيا بقرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين
 (فلا بأس بحذفهما نحوم من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ويحمله على الكذب (ومنها)
 (اى ومن خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر التلغى
 اى جملة لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فليكون
 كل من المفعولين راجعه الى اصلهما في الغاء بخلاف التطبيق كما سيجي ولعل الشارح اهمل
 هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره في تفسير التعليق كما سيجي ولما كان المراد بالالغاء ههنا
 الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والآخر قيد المصنف
 بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعولها نحو زيد
 ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)
 وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) (بالاشارة الى ان قوله (لاستقلال الجزئين) متعلق
 بالجواز وعله وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدء وخبرا او مفعولين لها) وقال
 العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من
 الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (انما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن
 تاما لم يحجز الالغاء فانه ما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدء وخبرا كذا قيل وقال عصام
 الدين لا تظهر فائدة في وصف الجزئين بمعنى بالصلاحية لهما وكذا الفائدة في تقييد الكلام بانام
 وكلاميته غير مفيدة في التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يجعل الكلام
 اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله
 كلاما تاما يعنى تمامية معتبرة على تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف
 تفسير الالغاء اى ذلك الالغاء بان يجعلهما (مبتدء وخبرا مع ضعف عملها) فذلك الضعف
 (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد قل الالغاء عند التقديم)
 اى عند كون الفعل باقيا في محله الاصل (ايضا) اى كما جاز عند التوسط
 والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال

على وادى السباع ولا
 ارى كوادى السباع حين
 يظلم واديا اقل به ركب
 اتوه تأدية واخوف الا
 ماوق لله ساريا لانه قدم
 ذكر المفضل عليه قيل
 افضل فكان مثل قوام
 ما رأيت كمين زيدا حسن
 فيها لكحل فكذلك قوله
 ولا ارى كوادى السباع
 اقل به ركب اتوه فاقل
 به صفة لمفعول ارى وركب
 فاعل مرتفع ياقل ارتفاع
 لكحل باحسن ولو
 عبرت بالمباراة الاولى
 لقلت ولا ارى واديا اقل
 به ركب اتوه بوادى
 السبع ولو عبرت بالمباراة
 الثانية لقلت ولا ارى
 واديا اقل به ركب اتوه
 منه بوادى السبع ولو
 عبرت بالمباراة الثانية
 لقلت ولا ارى واديا اقل
 به ركب اتوه منه
 بوادى السباع هذا
 بطوله من كلامه جشا به
 به ليتبين المرام قوله لانه
 او كان في مقام بيان
 الاختصار قبل والا حسن
 ان يقال نبه بذكر المثال
 والتشثيل بالشعر على جواز
 حذف الموصوف وذكره
 وبطلانه ظاهر مما سبق
 قوله اعلم ان الفصل
 مشتملا على ثلاثة معان
 قيل هذا هو المشهور
 فيما بين القوم والتحقيق
 انه مشتمل على اربعة معان
 رابعا تقييد الحدوث
 والنسبة بالزمان وهو
 ايضا معنى حرى غير
 مستقل عليك تقول
 ذاك ليس امر وراه

القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالملاج (لكن الجمهور على انه لا يجوز) لانها قويت
 بالتقدم ولان عامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب العامل المنوي ثم شرع في بيان احوال
 هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال) اي افعال القلوب التي يجوز
 الغاؤها واما اعمالها تكون (على تقدير الغائها) اي ابطالها (معنى الظرف فعني زيد قائم ظننت)
 يعني على حالها التي الغيت بسبب التأخر (زيد قائم في ظني) يعني يكون زيد مرفوعا على انه
 مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي قوله جواز
 الالغاء) اي وحصلت في قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل
 ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها ايضا) اي كما حصلت الاشارة الى جواز
 الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفي
 بعض الشروح) اراده به شرح الواقعة اي وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال
 اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر
 (وفي بعضها) اي وفي بعض آخر من الشروح (انهما) اي الالغاء والاعمال (متساويان يعني)
 على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر) وانما كان متساويين لان هذه الافعال
 متقدمة من وجه متأخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني كان الابتداء مستول على
 الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد
 يقع الالغاء اي في هذه الافعال (اذا توسطت) اي تلك الافعال (بين الفعل) اي بين فعل
 من افعال الجوارح (ومرفوعه) اي وبين مرفوعه (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط
 احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسابي وظني (وبين اسم
 الفاعل) اي وقع الالغاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اي وبين معموله (نحو
 لست بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين معموله الذي هو زيد ومعناه
 ايضا اني لست بمكرم زيدا في حسابي (وبين معمولى ان) يعني ان اسمها وخبرها (نحو ان زيدا
 احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعني انه
 يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه
 من الفعل (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه
 وهو يقوم (وبين المعطوف) اي ويقع ايضا توسطت تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف
 عليه نحو جاءني زيدا احسب وعمر) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمر وقمنا جاءني زيد في
 حسابي وظني وعمر يعني ان مجي زيدا محقق ومجي عمر ومعه مظنون (ولا شك ان الالغاء)
 اي الغاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعني في صورة توسطها بين الفعل وفاعله وبين
 اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف
 عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اي
 فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين (قيد) اي المصنف

(جوازه)

هذه الثلاثة لاشتمالها عليه
 فلا وجه لمدد رايها قوله
 ولا شك ان النسبة الى
 فاعل ما معنى حرف قيل
 اختلف في ان معنى الفعل
 النسبة الى فاعل او الى
 فاعل معين ولا شك انها
 على الثاني معنى حرف
 لا يفهم مالم ينضم الى
 الفعل ذكر الفاعل وعلى
 الاول معنى يشغل بشغل
 فاعل ما اجالا وهو
 متفهم بذكر الفعل من
 غير ذكره فيكون معنى
 مستقلا ونظيره لفظ
 الابتداء فان معناه
 يشغل بشغل متعلق اجالا
 متفهم من غيره وبهذا
 يتحقق انه يمكن حمل
 المعنى في تعريف الفعل
 على المعنى المطابق على
 تقدير كون معناه النسبة
 الى فاعل ما وفيه نظر
 لا يخفى قوله او لتقليل
 الفعل فان قلت المراد
 بالفعل الحدث اذ لا معنى
 لتقليل الفعل الاصطلاحي
 وتحقيقه فلا يصح قوله
 ومعنى من ذلك لا يتحقق
 الا في الفعل قلت كانه
 اراد الفعل الاصطلاحي
 واراد بقوله لتقليل
 الفعل مدلول الا ان
 الظاهر ان يقول وشي
 من ذلك لا يتحقق الا
 فيه بالضمير هكذا
 قيل وليس بمستقيم
 لان مدلول الفعل
 الاصطلاحي لدى
 الاطلاق هو المجموع
 المركب من الثلاثة بل

الفعل الاول بمعنى الحدث
والثاني بمعنى الاصطلاح
ولا يصح التعبير ثم كان
الاحسن ان يقال لانه
موضوع لتحقيق الفعل
مع التقريب والتوقع
في الماضي اومع التقليل
في المضارع كما قاله الرضي
لكنه قد سره وافق
الهندي بناء على ظهور
المراد قوله لدلالة الاول
على الاستقبال القريب
قبل مع التأكيد قلنا
ليس جزء معناه الموضوع
له كيف وقد سماه
سيبويه حرف التنفيس
وكذا سوف الا انه
اكثر تنفيسا من السين
ومعناه تأخير الفعل الى
الزمان المستقبل وعدم
التضييق في الحال يقال
نفس الحناق اي
وسعته قوله لانها
وضعت الخ قيل ولان
القيء ما لم يخص بالقيء
لم يعمل فيه وليس
بشيء قوله ولحق نحو
ناهضت قبل الاخير ان
يقول ولحق نحو تاء
فكك وفكك ويستغنى
عن قوله ولحق تاء
التأنيث ساكنة ثم
قيل والاول ان
يضر نحو تاء فكك
بالضمير البارز المرفوع
مطلقا ولا يخفى بالتحركة
لاختصاص البارز
المرفوع المتصل مطلقا
بالفعل كبديل عليه بيان
الشارح والاول من
قيل مالا يعينه والثاني

(جواز) اي جواز الالغاء (المبني) اي لفظا لجواز الذي يجبر (عن جواز الاعمال ايضا) اي
كما هو مبني عن جواز الغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعني به توسط تلك الافعال (بين
مفعولها وتأخرت يعني) به ايضا تأخرها (عنهما) اي عن المفعولين لها وبالجملة ان قيد التوسط
والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرها من الاجنبيات
فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كافي تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة
التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان
احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما شرعنا اليه وهو الالغاء الجائر والثاني
الالغاء المطلق اعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره
الشارح من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما
خص) اي امتاز (هذا الالغاء الخامس بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اي مكفیده
(من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد
شائعا (وكثرة وقوعه) اي كثرة وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اي من خصائص افعال
القلوب (انها) اي افعال القلوب (تطلق) يعني يحكم عليها بانها تطلق يعني يمرض لها
ما يقاله التعليق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعني المراد من تعليقها (وجوب
ابطال عملها لفظا) لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا على ما هما عليه من معنى
المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعبر في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره
المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشتمل القسمين
يعني سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجيئ مثاله او بواسطة كما اذا كان) اي اذا وقع ذلك الفعل
(قبل المضاف) اي قبل اسم اضيف (الى ما) اي الى تلفظ (فيه) اي في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من
واسطة وهو الغلام المضاف الى من وقال المصنف فيه بحث يعني لا حاجة الى هذا التعميم لان
علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذي اورده الشارح لان المضاف الى
ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزا جانا بحيث يرى الاستفهام
في المضاف وحروف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كل تضمن الاستفهام انتهى
(و) (قبل) (البنى) (الداخل) يعني ويمرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي الذي
يدخل (على معمولها) اي معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اي بسبب وقوعها قبل
اللام (اي لام الابتداء الداخلة على معمولها) (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق
اي هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب
ذلك عمله في زيد عمر ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اي المص (مثال اخويه)
اي اخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة) اي بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فقال
النفي علمت ما زيد في الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذي دخل على

عمل نظر لاختصاص البارز المرفوع المتصل بالحركة فقله بالتحركة لم يكن للاحتراز بل للبيان هذا ان قلنا ان الف ضربا واو وكالواو في هاتوا فليست ضميرا هي دلالة على ان المستكن فيما اتصلت هي به ضمير الجمع لا الواحد وان قلنا بخلاف ذلك كما هو الراجح فنقول لم يلتفت اليها مجرد ثبوتها في ثنية الاسم وجمه وان لم يكونا فيه بصيرى الرفع البارز وحل فملت على وجه يم الساكن ايضا وان صح بحسب المعنى لكنه ببسب من جهة اللفظ قوله قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان قيل التقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى لا يجامع فيه التقدم مع التأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالمرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما يكون بين السلة التامة والمطلول وبحققة علم آخر ويضم مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يتدفع لو كان مثنى التباس التقدم بحسب الزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بمحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى مادل على

معمولية (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تلحق) اى انما عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هي لنها (تقع في صدر الجملة وضما) فلا يجوز مخالفة مدعى موضوعه له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمر فو عيتا من البتداء والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئها) على المفعولية لهما لكونها عاملة لفظية فتح تعارض مقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) بينهما (باعتبار احدهما) اى احدا المقتضيين (لفظا والاخر) اى وباعتبار الاخر (معنى فن حيث اللفظ روى الاستفهام والنفي ولا ابتداء) بان اقيمت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى رويت هذه الافعال) بان جعل الجز آن مفعولين لهما في ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين الاصطلاحى فقال (والتعليق مأخوذ قولهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقود (تكون) اى تلك المرأة (كاشي المعلق) اى كاشي الذى يتوقف وقوعه على شئ آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها - حتى يجوز لها الخروج من بينة المؤنة بيتا (ولا) انها (بلا زوج لتجوزها) اى لا اعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها المدم يقيها بموته او بتطايقه (فلا تقدر) اى فتح لا تكون قدرة (على الزوج) اى زوج آخر (فالعمل المعلق) وفي نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (بمنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالعمل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) اى (وهو عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لا مكان اعماله في الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) هو انه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين في حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيد اقامت علمت قيام زيد وهذا بينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو ملاق وبين مضمون غير المعلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزئها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر اقا عدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأ الثاني محل جزئى الاول ولو لم يكن الجزأ أن له معلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء والتعاقب من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين في معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احدا الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثاني) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعلق) بخلافه فانه (ابطال العمل في اللفظ لا في

زمان واقع في زمان
متقدم على زمانك فيلزم
ان يكون لزمان زمان
ولا يندفع الشبه الا
بتبدل لفظ قبل بلفظ
متقدم بان يقال مادل على
زمان متقدم على زمانك
ونقول بكون الله وحسن
نوفية قال الحكماء
التقدم على خمسة اوجه
الاول بالمية كتقدم
المضي على الضوء
وحركة الاصبع على الخاتم
فان القتل يحكم بانه
يمرك الاصبع فيمرك
الخاتم ولا عكس الثاني
التقدم بالذات كتقدم
الواحد الاثنين وهو
السمي بالتقدم الطبيعي فانه
لا يعقل ذات الاثنين
وهو ذلك هذا الواحد
وذلك الواحد ولا يتم
له ذات الا بذاتهما
فهذا التقدم مخصوص
بجزء الشيء مقبلا الى
كله دون سائر حله
الناقصة وذلك على
رواية صاحب المواقف
والمشهور في الكتب ان
الاحتاج اليه ان كفى في
وجود المحتاج كان
متقدما عليه بالمية كالقوة
المستجيب بشرائط البائر
وارتفاع موافقه وان لم
يكف كان متقدما عليه
بالذات والطبع الثالث
لقدّم بالزمان كتقدم
موسى على السلام فانه ليس
اذا كان موسى ولا شيء من
عوارضه الا لزمان فانه

المعنى وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الالفاء جائزا امكن قوله ومنها جواز الالفاء
استدراكا يعني لكون الجواز داخلا في مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالفاء واجب
في الصور المفصلة يعني فانه يقضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية
ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين
خصيصي الالفاء والتعليق في هذا الباب بان الالفاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق
واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجود قد بر استهوى اقول
فكان المحشى اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله الالفاء جائز يعني ان الالفاء مختص ومتاز
من التمايز بالجواز وان وجد الوجوب في بعض افراده كما في الصور المفصلة وان القيد بالجواز
في كلام المصنف قيد بخواصه التي يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اي ومن
خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها)
في تأويل المراد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اي فاعل افعال
القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لثنى واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين
بقولا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اي احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعها
بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت) يعني يفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب
منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارة عن
عن ثنى واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتني
منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضمير ان متصلا بعبارة ان عن المتكلم (وعلمتني) يفتح التاء
(منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارة عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين لثنى واحد (في سائر الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال
(ضربتني وشتمتني) يعني يشتم التاء فيهما (بل يقال) اي بل اذا اريد ان يبر عن هذا المعنى
يقال فيه (ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال
القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل)
اي الاصل في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستر
المرفوع في ان يكون وذلك جائزهما للوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل ان يكون
مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يغير المتأثر) وانما كان التغير اصلا فيه
تغيرا اكثر افراد المؤثر والمتأثر اي وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادها
كذلك بحكم الاستقرار حكما عليه بان الاصل فيهما التغير ولا يتحقق الاتحاد اي اتحاد
المؤثر الا نادرا واذا كان كذلك (فان اتحد) اي فحينئذ ان اتحد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا
متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اي استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل
الذي هو التغير في الجملة (فقص) عطاف على كره اي وبسبب استكره الاتفاق في الضميرين
(مع اتحادهما معنى) اي في سورة كونهما متحدتين (تغايرهما لفظا) بان يحمل احد الضميرين

معبراً بالاسم الظاهر المنبئ عن التغير (بقدر الامكان فنثمة) اى ولاجل قصد التغير (قالوا)
 اى عبروا في الصورة التي اتحد فيها معنى بقولهم (ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني)
 وانما عدلوا عن تمييز المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل
 والمفعول فيه ليسا بمتغيرين) اى في قولنا ضربتني (بقدر الامكان) يعنى في اللفظ (لا تفاهما)
 اى لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً) والحال انه اعتبر تغيرهما
 لفظاً بقدر الامكان هذا حلف (بخلاف ضربت نفسي) يعنى انه يوجد فيه التغير بقدر
 الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى
 تحولت الى الحال التي شابهت (كأنا) اى بحالها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم
 مع انها عين في الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مقابلة المضاف للمضاف اليه فصار) اى
 فحينئذ حصل المقصود الذي هو اعتبار التغير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل
 والمفعول فيه متغيرين بقدر الامكان) هذا في غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان
 المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغيرها بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى في افعال
 القلوب (ليس) اى المفعول به (النصوب الاول) اى الذي وقع منصوباً او لا (في الحقيقة)
 حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من الافعال من اصاله تغير الفاعل والمفعول به (بل) اى
 المفعول به في الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به في قولنا علمت زيدا قائماً ليس زيدا فقط
 بل هو مجرور قيام زيد فكان قولنا علمت قائماً بمنزلة علمت قيامي وهو بمنه قولنا ضربت
 نفسي (لجاء) اى حينئذ جاز (اتفاهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول في كونهما ضميرين
 (لفظاً لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليس في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به وانما جرى) اى
 ومن بعض الافعال التي اجريت (مجرى افعال القلوب في جواز كون الفاعل والمفعول به
 ضميرين اشئ واحد هو فعل) (فقدتني وعدمتني) بضم التاء فيها وانما جرياً مجريها (لانها)
 اى لان هذين الفعلين (نقيضاً وجدتي) بضم التاء (فحملها) اى ولكونها نقيضه حملاً
 (عليه) اى على وجدتي (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان
 مجرى افعال القلوب (اجري) مجراها ايضاً (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتني
 بمعنى ابصرتني (والحلمية) اى رأى الحلمية اى ما رأى في النوم حيث جاز فيها رأيتني
 في النوم (على رأى القلية) اى حملاً على رأى القلية التي بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونها
 محمولين على رأى القلية (جوز) (فيهما) اى في رأى البصرية والحلمية (ماجوز فيه)
 اى في رأى القلية وقوله (من كون) بيان لما يعنى ان ما جوز في رأى القلية هو كون
 (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
 الشاعر) ولقد اراني للرمح درية بمن عن يميني تارة وامامى (هذا شاهد لما وقع في رأى
 البصرية وقوله الدرية يهزم ولا يهزم الحلقة التي يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن
 عن يميني اى من جانب يميني فن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

ال موسى وجد في زمان
 ثم انقضى ذلك الزمان
 وجاء زمان وجد فيه عيسى
 ومفاريه للاولين بينة
 الرابع التقدم بالشرف
 كتقدم ابي بكر على عمر
 رضي الله عنهما الخامس
 التقدم بالرتبة بان يكون
 اقرب الى مبدأ معين
 والترتب اما على كافي
 الاجناس او وسمى كما
 في صفوف المسجد قال
 المتكلمون فهنا نوع
 آخر من التقدم كالاجزاء
 الزمان بعضها على بعض
 فانه ليس بالعلية ولا
 بالذات لعدم الاقتران
 واستحالة فيما بين اجزاء
 الزمان مع ان التقدم
 والتأخر في هذين
 النوعين من التقدم
 يجوز اجتماعهما بل يجب
 ولا بالشرف والرتبة
 وهو ظاهر فان اليوم
 والامس مثلاً متساويان
 في الفضيلة وليس بين
 اجزاء الزمان ترتب
 عقل ولا وضئ بل
 قول امتناع لاجتماع
 كاف في نفى هذه الاربعة
 ولا بالزمان والا لزم
 التسلسل في الازمنة بان
 يكون كل زمان في زمان
 آخر واوجب منه بان ذلك
 هو التقدم بالزمان وانه
 لا يمرض الا للزمان فاذا
 اطلق على غيره كان ذلك
 تقدماً بالعرض كما ان
 القسمة تعرض لكم اولاً
 وبالذات فاذا عرفت

بان الياسار كالعين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرمح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطمن فتأتي من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى اني اراني اعصر خيرا) مثال لرأى الخلية يعنى اني اراني في المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اي لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله (ماعد احسبت وقلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها واخبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى غير متناه ولا لكنه ليس ببعيد بل قريب (من معانيها الاول) يضم الهمزة جمع الاولى (وهي) اي تلك المعاني القريبة (اما العلم والظن) يعنى انها انسان فحينئذ يكون المراد من المعاني على ما وقع في بعض النسخ ما فوق الواحد كذا في حاشية المصام وقوله (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) في اول الوهلة (انه) اي ذلك الفعل [هذا المعنى ايضا متعدد الى مفعولين] كما كان في معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه هذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اي انا قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحجة (للايقال) اي لا يرد على قول المصنف بانه (لا وجه للتخصيص ببعض) اي بما عدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها) اي من افعال القلوب (معنى آخر) فان قلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت) اي جاء (بمعنى صرت احسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اي كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعاني ليست بقريبة من معناها الاول ولا يتوهم منها انه متعد الى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اي بذلك المعنى الاخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (الاثنين) اي كما هو المتوهم من قربته ثم فصله بقوله (فظننت) اي والفعل الذي هو ظننت يكون (بمعنى اهتمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اي فيقال ظننت (زيدا) بمعنى لتهمة اي اخذته مكانا الوهمي والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب منه (ومنه) اي ومن هذا القليل (قوله تعالى) وما هو على الغيب بظنين) اي على قراءة من قرأ بالظاء فظانين بمعنى المفعول (اي بمتهم) بفتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم في خبره عن الغيب بان يتوهم ان يخبر كخبر الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون متهم (وعلمت) اي فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (قوله علمت زيدا) بمعنى عرفت شخصه وهو (اي العرفان) (العلم) اي معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اي بالحاسة البصرية

لغيره كان بواسطة لكم وذلك لا يوجب لكم كما آخر فاذا تمهدت هذا عرفت ان الشارح قدس سره لم يصب في دفع السؤال واما القائل وان اتفق اصابته في القول بان التقدم بين اجزاء الزمان زمني الا انه اخطأ في التقدم الذاتي فان مازعه ذاتيا هو التقدم بالعلية اتفاقا وايضا قد اقتضع اشد الاقتضاح حيث قال لزوم ان يكون لزمان زمان انما يتدفع الخفاة لافرق في ورود السؤال واتدفاعه بين المتقدم وكلة قبل ولا يتصور ان يكون منشأ السؤال ذلك الا لتباس وقد احطت بحقيقة الحال خبرا قوله باحد حروف اتين في اوائله قيل الظاهر في اوله وكان القائل فضل عن سر الجمعية وهو تعدد انواع المضارع قوله كوقوع الاسم مشتركين المعاني المتعددة كالمعين قبل لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماضى مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف يأت دائما فلذا قيد مشابهته باحد حروف تأيت ولو جعل مشابهته باحد حروف تأيت لوقوعه مشتركا بمثل مقلن قاته

(ومنه) اى من هذا القيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصرون فى كون قوله تعالى فانظر من هذا القيل انظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو مبنى لرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره مطابق لما مراد المصنف بالاستدلال بالسابق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لهما معانى اخرى قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان لهما معنى آخر مطابقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (للم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشقة العليا) فانه بعيد معنى من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعاني الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيا (وجدت موجودة) ثالثا (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (خزنت) وانما لم يتعرض لها (لأنها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لأنها) اى لكون تلك الافعال (لا تتم بمفعولها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمفعولها وليست (كلافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمفعولها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمفعول وقال المصام وفيه نظر لانهم لا يسمعون افعال المدح الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غير هابا الزمان ثم قال ولك ان تقول سميت به نقصان عدد هابا بالنسبة الى الافعال التى تتم بمفعولها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والناسبه كون بعض افرادها جزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا للموضوع له واما التحليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المص والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ لا فرق بينهما وبين الافعال التامة فاما اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فبني الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى الممدة فيها وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليهما معتبر فى الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبر عمدة فالعمدة فى الناقصة هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما فى ما وضع

مشتراك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهته وانت خبير بان القول باشتراك الماضى خط صريح وكأنه سبق وهمه الى ان معنى الالفاظ الماضية قد يستعمل فى معان مختلفة وهى موضوعة لها ولم يدور ان هذه حقيقة اخرى وقوله ولو جعل مشابهته الى آخره ايضا من قبور فهم كما هو الظاهر قوله اى للتكلم المفرد قيل يجب ترك قيد المفرد لان التكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى ضرب بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير والاسم كاقيل قوله ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرف المضارع صرح ان يتلقى به الخ قبل دغلا يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مفيد بوقت عدم اتصال نون التأكيد او نون جمع مؤنث هو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التأكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مال البيان انه انما يعرب اذا لم اتصل به نون تأكيد ونون جمع مؤنث وفيه ان

عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزائه فيكون ذكر
 الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقدير الذي هو العمدة
 في الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة
 عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام وبين زيد (فكل من طرفها) اى من طرفي
 النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى بهذا
 التفسير لم يراه خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان
 الافعال التامة (موضوعه لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها)
 اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى
 تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدهما (لالتقرير وحده)
 اى العمدة ليس التقدير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى
 النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لاتمامه) حيث لم
 يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام وضمت له بل قال هو العمدة فيها وضمت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بنام بمجرد التقرير
 (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
 فى الكلام) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار
 للانتقال وكان الدوام وما برح للاستمرار كما سيجي وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى
 تصحيح الحد فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على
 التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم
 يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلاموضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه
 الانتقال) اى طريق الانتقال الفاعل (اليه) اى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان
 الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا) فى (كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة
 وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لا اختل الحد لانه شك (ان كل جزئى)
 من (تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه اى
 عن تمام ما وضع له) (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى
 هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجه الشارح على تقدير
 جعل اللام فى التقدير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام
 الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخل فى الافعال التامة تكلف
 وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام
 فى قوله لتقرير الفاعل لغرض لاصلة الوضع) كما فى السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان
 هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
 هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفات خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة

قوله ولا يرب من الفعل
 غيره فى قوة وانما يرب
 المضارع بمعنى ما يرب
 الا المضارع فيكون
 اتصال الطرف به تقييد
 المحصر الامرأب فيه
 فيكون الشبهة محالها
 للمحصر ولا يرب عدم الا
 اتصال حتى يندفع الشبهة
 فالحق ان قوله اذا لم
 يتصل يتعلق بمعنى المقابلة
 وقيد لما اى لا يرب
 مقابلة فى وقت عدم
 الاتصال فالتقيد تعمم
 الغير بحيث يشمل المضارع
 المتصل به احدى الترتين
 ومن المعلوم ان مراد
 الكلام الشارح الى
 ما قاله الهندى من انه
 ظرف لفهوم ما سبق
 من الكلام فانه اذا قال
 لا يرب غير المضارع
 فهم منه ان المضارع
 مرب واهرابه مقيد
 بهذا افيدوا بما ذكره
 القائل من الاعتراض
 عليه وما راعه حقا
 فى المقام فساد غنى
 عن البيان وقوله واعرابه
 رفع لا بمعنى علم الفاعلية
 بل بمعنى ضمة اوتون
 اقتضاها العامل لا بمعنى
 ما به يتقوم المعنى المقضى
 للأعراب بل بمعنى ما
 اوجب كون آخر الكلمة
 على هيئة مخصوصة فان
 اعراب الفعل ليس لمعنى
 وقوله ونصب بمعنى تفعه
 او حذف تون او جهما
 العامل وقوله وجزم بمعنى
 سكون او حذف تون
 او حرف اقتضاها العامل
 هكذا قيل وفيه نظر قوله

فان الغرض من وضعها (اي من وضع التامة) (مجموعهما) اي مجموع التقرير والصفة (لا التقرير) فحسب كما عرفت فخرجت (اي الافعال التامة) (عن حدها) اي عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين في الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح في الجواب بعضهم يعني الفاضل الهندي خصه بالخبر اي بمحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعني الشريف خصه بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعني صاحب المتوسط والسيد عبد الله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه نفع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو تعالى بل اسما للافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد ما قاله الجامي بقوله وبعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيها وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصلة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمحيته في ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لاقرينة له يمتد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم وفسر بالمبتدأ بمد دخول الفاعل عليه ما كان اقرب انتهى ملخصا ورده العصام ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى التقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيذ والافعال الناقصة موضوعات افترض تقرير الفاعل على صفة وتأكيذ ناقصة بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتأكد النسبة المدلولة لجعل بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيذ هذا على تقدير كون اللام للصلة واما على تقدير جعلها للفرض فقال فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما في حاشية العصام وانما حكينا ما قاله الفاضل في هذا المقام لكونه من شكالات ذوى الافهام فخذ ما هو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وهي) (اي الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآس) (بمد الهزمة) (وعادو غدا وراح وما زال وما افك وما قحى) (بالمهزمة) (يعني بمد التاء المكسورة) (وقيل بالياء) (يعني المفتوحة بمد التاء) (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيويه منها) اي من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال) (اي سيويه) (وما كان نحوهن) يعني انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات

متصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو فاته وان لم يجرد من الضمير البارز لكنه جرد من الضمير البارز المتصل قيل والا شبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى الضمير من الضمير ان يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك وليس مما يلتفت اليه قوله لثنية ميل لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا لثنية والجمع والمخاطب ولقد اجاب عن ذلك المص حيث قال تبين تفصيل انواع الافعال باعتبار الاحراب لان لفظه مختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فيصغى نحو تبينه في الاسماء وبين المقتضى والتقديرى في كل واحد منهما سهولة امره فكل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع فرضا بالغة ونصبه بالغة وجزمه بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون هذا الضمير البارز المرفوع المتصل في مقارعة الا لثنية والجمع والمخاطب المؤنث وانما ذكر تبينه لانه هذا كلامه قوله والمؤنث قيل فيه ان الضمير البارز في الصحيح المرفوع لا يتنقض بالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى

بل ذكر بعضها وأشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى الافعال التى كانت نحوهن
اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (ما لا يستغنى)
بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى (عن الجبر) يعنى لا يتم بمر فوعه كلاما (والظاهر)
اى الراجع من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة)
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال
المصام التضمين ملاحظة بمعنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله بهذه
الملاحظة ولا يرازه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال فى
تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وانما عكس هذا يعنى بان يجعل
الاصل حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث
جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى اصبحت عشرة تامة)
فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار
فى قوله (وكل زيد عالما اى صار زيدا عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ الكامل وجعله
حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسما له عالما خبرا له (وقد جاء) (جاء فى قوائمه)
فى نسخة فى قولك وجاء فلان ماض وقوله (ما جاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل
جاء وجمله وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة
وقد جاءت ما جاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان
الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها)
اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح
اليها بقوله (اما بان يكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
اى لفظة ما فى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضميرها)
تقدم اى راجع لما تقدم (من الفرارة) بالعين المعجمة من الفرورية (ونحوها) اى ونحو
الفرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فناء على هذا التقدير انه لم تكن
(هذه) اى الفرارة (على قدر ما يحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (واستفهامية)
معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى جاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر
(فى ما جاءت يعود اليها) اى الى ما (وانما انث) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون
مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز
تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من كانت استفهامية
مر فوعه المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها
امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو اللام وكذا هذا التركيب
وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى حينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون
بالجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخذ ذكرها زنى

المذكور وذلك مع قوله
فيما بعد والتصل به ذلك
بالتون وحذفها اذ لو كان
المشار اليه بذلك شاملا
لفصير جمع المؤنث لا
تنقض الحكم بجمع
المؤنث وفيه ما فيه قوله
والسكون فى حال الجزم
قيل لم يبيده بقوله افظا
كما قيد اخويه الالفاظ
بخلاف الحركة وهناك
نظر لان الرفع قد يكون
بالضمة قدبرا وكذلك
النصب اذا واقف على
المضارع والجزم قد
يكون بالسكون قدبرا
اذا حرك بالمجزوم
كما كنين نحو لم يضرب
القوم ولقد سبق ان
ذلك تبين لتفصيل
انواع الافعال باعتبار
الاعراب لان افظه
مختلف فى انواعها لان
الاعراب لا يتصور فى
ذلك الالفاظ حتى يفهم
النظر بقوله والمضارع
المتصل به قبل لا يخفى ان
الظاهر من سياق كلام
المس ان قوله والتصل
معطوف على المجرد
وهو مع ما قبله تفصيل
لصحيح تكن الصحيح
عطفه على الصحيح المجرد
لا على مجرد المجرد فيه
الشارح عليه بقوله
والمضارع المتصل ثم قيل
ولو مثل المس بقولنا
يدهوان وتدهوان الخ
بدل يضربان وتضربان
لكان واضحا وليس
بذلك قوله والمضارع
المتلا الاخر قيل
المثل عندهم ما قبل
الصحيح وهو ما كان

زاده هي ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله
ثم ان الاحتمال في حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو مبنى على الرواية قال
في متي الليب روى رفع حاجتك فالجمله فعلية ونصبها فالجمله اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار
فعل الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدا واسمها ضمير ما وانت حملا على
مبنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله
تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه (و) (جاء ايضا)
(قعدت) (ناقصة في قولهم دارهف شفرته) اى حدد سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة)
وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم
وقوله (كانها) حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله
(حربة) خبر له وله قعدت وقوله (اى ربح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى
صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير ولما افهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعملا
ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشارة الى
المذهبين فقال (قال الاندلسى لا يتجاوز وقد) عن (الموضع الذى استعملها العرب فيه)
اى فى ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوزها الموضع الذى استعملها العرب فيه
قال المص الاولى اطراد جاء فى مثل جاء البرق فيزين قال الرضى واجازة المصنف وقيل هو حال
قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البرق جاء فى حال كونه فقيرين ولا معنى له ثم قال المصنف
يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرء وان قلنا بالطرء فانما يطرء فى الموضع الذى استعمل فيه
اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كائنا حال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانه حربة
كذا فى بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللب اختار قول
الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كافى اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى
تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المسترقوله (وما كان نحوهن) الى عموم
هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدا
والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدها الشارح بقوله
(المركبة من المبتدا والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قام زيد فانهما جلتان اسميتان
لكنهما ليستا مركبتين من المبتدا والخبر بل هما مركبتان من المبتدا والفاعل وقوله (لا عطاء
الخبر) متعلق بتدخل ومفعوله ولذا فسر بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك
الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول
وقوله (حكم مضاهيا) بالنصف مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى
ان الضمير المحرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة
الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك
الجملة لاجل تحصيل المقصود وهوان تعطى تلك الافعال خبر تلك الجملة اثره الذى ترتب

(على)

آخره صرف ملة لكن
التبادر من كلام الشارح
ان المثل عام اريد به
الخاص ولعل المتبادر ان
ليس المراد بزيادة الاخر
التنبيه على كون مثل
الوسط وغيره من اقسام
المثل المصطلح بل ايقبه
لمجرد البيان قوله هذا
النبرد قيل لم يقدوا
النبرد فى المضارع
وقيدوه فى المبتدا حيث
قالوا هو النبرد للاسناد
اهم من الاسناد اليه كما فى
قسم المسند من المبتدا
لانه يحتاج الى التقييد
فى المبتدا دون المضارع
لا يفيد منهاء بدون
التركيب مع الغير فيوجد
منه ما مجرد من العامل
وايس بمعرى بخلاف
المضارع فانه لا يستعمل
بدون التركيب فلا يوجد
المجرد منه غير مرفوع
وذلك عجيب فان النبرد
فيما سبق عام وهما خاص
فكيف يكون ثم مقيدا
وفيه مطلقا هل ان ما فى
به فى البيان ينادى باعل
صوت هل لزوم اعتبار
التقيد فى جانب المضارع
دون المبتدا وليت
شعرى لم لم ينفطن
لصواب من قول الشارح
قدس سره هذا النبرد
ولم يغفل من قوله من
الناسب والجازم قوله كما
هو التبادر من عبارة
قيل التبادر من
بيانه لاقسام المضارع
انه لم يجعل الرابع

على معناه (مثل صار زيد غنياً فني صار) وهو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اي اثره المرتب عليه) اي اثر الانتقال الذي ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اي من المعنى الذي كان متصفا به الى المعنى الذي هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اي ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعني) بتلك الجملة (زيد غني واقاد) حكم ان ذلك الفعل (معناه الذي هو الانتقال اعطى) جواب لما يعني ولما دخل واقاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذي هو غني) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثاني وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للاثر وكأن الشئ اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى في قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل اضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء في قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قيل عطف المسبب على السبب يعني انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء) (الاول) (لكونه) اي لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) (وتنصب) (الجزء) (الثاني) (لشبهه) اي لكون الجزء الثاني مشابها (بالمفعول به في توقف الفعل عليه) يعني كما ان الفعل التعدي موقوف في تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر في كونه كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء في قوله (فكان) تفصيلية يعني ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هي ثبوت خبرها لفاعلها واضيا والثاني معنى صار والثالث مافيه ضمير الشأن فتسرع في بيان القسم الاول فقال ان كنه كان (تكون ناقصة) فقدّر الشارح كلمة (كانه) للإشارة الى ان قوله (ثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعني انها تكون الناقصة التي هي لبيان ثبوت (خبرها) اي خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوت) للإشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق لثبوت وفسره بقوله (اي كائن في الزمان الماضي) للإشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي ولذا قال الحسام الاول جعل ماضيا مفعول فيه ووجه تنكيره ابيان انه لزمان معين من الماضي وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعني ان يكون ثابتا في الزمان الماضي اما ان يكون ماضيا دائما يعني بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق واقطاع لاحق نحو كان زيد قاضيا) ومنه امثال قوله تعالى وكان الله عليا حكيما وقوله (او منقطعا) عطف على قوله دائما يعني واما ان يكون منقطعا (نحو كان زيد غنيا فافتقر) يعني اقطع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول يختص بالواجب تعالى لان العدم السابق والاقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واما ما سواه فكله مسوق بالعدم واللاحق الاقطاع اذ كل شئ هالك الاوجه والله اعلم ثم تسرع في القسم الثاني فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعني ان قوله بمعنى معطوف على قوله ثبوت خبرها (اي كان) يعني كنه تكون

له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الى آخره وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد من الناصب والمجازم تبادر منه انه لم يحمل العامل التجرد وانما قال ويرفع اذ التجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجزام يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المتدنى بسهولة والمق الاصل في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لبيان العامل وليس مما بلغت اليه لان من له ادنى بصيرة يفهم من قوله ويرفع اذا تجرد جواز كون العامل فيه التجرد وهذا هو المعنى المتبادر ولو قال ويرتفع بالتجرد لما صح النسبة الى التبادر لان كون العامل التجرد يكون مقطوعا به قال الرضي في قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والمجازم وهذا وان لم

ناقصه كائنة بمعنى صار) بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم
 واذا كان كذلك (فهو) ان هذا المعطف (من قبيل عطف احد القسمين على الآخر) يعني من
 قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على
 القسم الذى (هو) اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا
 على احد القسمين اللذين هما قسيان لكونها للثبوت اعنى قوله دائما ومنة طعا (كقبول الشاعر
 وبنها قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها) والباء فى بنها بمعنى فى والتهاء
 ففتح المشاة الفوقية وسكون اليا التحتية وبالمد الممازة والفقر ففتح القاف وسكون الفاء المكان
 الحالى والمطى جمع مطية وهى المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن ففتح
 الهاء المهملة وسكون الزاى ما غلط من الارض وارتفع وكانت بمعنى صارت بمعنى الانتقال
 من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبسوس جمع بيض والمعنى كنت بمفازة تثير فيها
 السالك والحال ان المطا يافى سرعة سيرها كأنها قطا الحزن اى كأنها الطائر الذى يبيض فى المكان
 المرتفع قد كانت بيوضها فراخا ففسر ع اليها وقوله (اى صارت فراخا بيوضها) اشارة الى ان اسم
 صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة
 الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا
 وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخ لا تثبت
 على البيض (بل) اى بل المعنى الجائز انها (صارت فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية
 فلم تبق البيضية بعد كونها فراخا ثم شرع فى القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر
 ليكون وقوله (ضمير الشأن) اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على
 قوله للثبوت) خبرها (اى كان تكون ناقصة) و (يكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة)
 اى وكانت الجملة التى وقعت (بمدها) اى بمدة كان (خبر مفسر للضمير) وقال العصام وانما
 ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف
 فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال
 والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار
 عدم ظهور عمالها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها
 كونها تامة وزائدة بجماع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقول الشاعر اذا امت كان
 الناس صفنان شامتة و آخر من بالذى كنت اصنع) والقرينة كون قوله صفنان مأخوذا
 بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشأن لكان بالياء لكونه خبر المكان ولكنه لما كان بالالف اقتضى
 ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصفنان بالرفع خبره والجملة
 مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشامتة وهو الفرح بمصيبة العدو
 ومث اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا امت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن
 وشئ يذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع

بصرح بان العامل الرفع
 هو الخبر ومن العوامل
 كما هو مذهب الفراء
 ايماء اليه قال وامل
 اختيار الفراء لهذا حتى
 يسلم من الاعتراضات
 الواردة على مذهب
 البصريين وهو ان
 ارتفاعه بوقوعه موقع
 الاسم وقال المص
 فى الشرح هذا اقرب
 على المتعلم من قوامه ويرفع
 اذا وقع موقع الاسم لانه
 ترد اعتراضات مشككة
 ويحتاج الى الجواب عنها
 هذا وذلك ظاهر فى
 اختياره مذهب الفراء
 وسريفة لما قيل من انه
 لو كان العامل عنده هذا
 لقال ويرفع بالخبر
 وذلك انه لم يقل ويرفع
 بوقوعه موقع الاسم بل
 قال ويرفع اذا وقع
 موقع الاسم على ان التعبير
 كذلك وجمل الخبر
 مجرور بالحرف مما ياباه
 السليقة فان هذا ليس
 مثل قوله وينصب بان
 ونحزم بلم كما يعرف
 بالتأمل الصادق قوله
 ابدال الالف نونا قيل
 فيه انه لا مناسبة بين الالف
 والنون لان يقال
 النون الحفيفة تقلب فى
 الوقف الفا وكذا
 التنوين وهذا كما ترى
 قوله وقال الخليل اصله
 لا ان يرد ان لا
 ان تضرب فى تقدير
 لا ضربك وهو ليس

في كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل
 لكونها ناقصة (اي كان) يعني كنه (تكون تامة) وقوله (تم بالرفع) صفة كاشفة
 يعني ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى المنصوب) اي الى خبر
 منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للتامة اي ملازمة بمعنى ثبت
 (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا
 المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت
 عليه (كقولهم كانت الكائنة) اي ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كان)
 اي ما قدر في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى «كن فيكون») اي اظهر واوجد وقال
 العصام ان قوله كن في موقع الايجاب بمعنى ثبت فعناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفي موقع
 جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون
 بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما
 وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعني ان كان كما
 تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهي) اي الزائدة (التي وجودها وعدمها) سواء وقوله
 (لا يحل) صفة كاشفة لها يعني ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها
 لا يحل (بالمعنى الاصل) اي المعنى الذي استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني ان اصل
 المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية
 عن قول قوم عيسى عليه السلام (دعنا نكلم من كان في المهد صبيا) اي كيف نكلم من
 هو في المهد حال كونه صبيا) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله صيا حال لا انه خبر منصوب
 (فكان زائدة) اي هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى
 على المضى) دليل على كونها زائدة يعني انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذي وجد
 في الزمان الماضي ولودل على هذا المعنى لكان المراد انه كان في الزمان الماضي في المهد
 لا في حال التكلم وليس كذلك فاه في المهد حال التكلم وليس المراد انه كان في الزمان الماضي
 في المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اي المصنف (هذين القسمين) اي كونها تامة
 وزائدة (مع كونها) اي مع كون لفظه كان في القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم
 الاستدراك في ايراد المصنف هذين القسمين يعني ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة
 فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرها المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرها لاستيفاء
 الجميع حالاتها (استمالاتها) اي ليكون الذكركر مستوفى بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر
 ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفي العصام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اي
 بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعني من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريفها من
 مضارعه وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع في بيان معاني سائر
 اخواتها فقال (وصار) يعني ان كلمة صار تكون (للانتقال) اي لبيان ان مرفوعها انتقل

بكلام بخلاف ان تضرب
 اقول ان مركب من لا
 والنون الحقيقة التي
 حقا ان يلحق الفعل
 الا انه الحق بلا تصريح
 بأنه لتأكيد التي لا
 لتأكيد الفعل المنفي حتى
 يفيد اللفظ في التأكيد
 فاحمل على نصب يكون
 آخر الفعل على هيئة
 يكون مع النون ولذا
 خص ان بين حروف
 التي لا تأكيد التي كذا
 قيل وهذا من عجائب
 الارباع فان الرد كذلك
 وانقول بان لا ان تضرب
 في تقدير لا ضربك وهو
 ايس بكلام مما لا يقرب به
 اولوا الافهام قال الشاعر
 يربى المرأ ان يلاق
 ويمرض دون اقربه
 المخطوب اي ان يلاق نم
 لورد بانه مفردا اذ لا
 معنى للمصدرية في ان كان
 كانت في ان ولاه جاء
 تقدير معول معمله
 عليه حكم سيبويه من
 العرب صر ان يضرب
 لكنه مندفع ايضا لانه
 لا يمنع ان تنقير الكلمة
 بالتركيب عن مقتضاها
 معنى وعمل اذ هو وضع
 مستأنف وما تقدم به
 من ان اصله لامع النون
 الحقيقة وحدها باطل
 اذ لا تركيب كذلك
 في كلام العرب قوله
 بعد حتى نحو سرت
 الخ قيل ما ذكره
 الشارح في تفصيل

الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) ينقل
 انقل من صفة الجهل الى العلم (او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خرقا) اى انقل من
 حقيقة الطينية الى حقيقة الجزية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا
 (تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل
 (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انقل وذهب (ويتعدى) حينئذ بالى نحو صار
 زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى
 انقل هذا مثال الانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق صار مثل آل) بمد
 الهمزة (ورجع واستحصل وتحول) وارتد قال الله وفار تد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه
 انقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه
 السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما اتى عليه قيصر رجع بصره
 الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله
 اعلم بالصواب (وقال الشاعر) ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى بضم تحولن
 ابؤساء) قوله تسحيل اى تيسر العداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمى بضم تحولن
 الى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح
 وقوله فيالك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة
 المتعددة بالمقدر كذا فى المعاصم وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى
 المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة
 كانت بؤسا وهمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم الى هى العداوة النعم التى هى المودة
 والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصبح وامسى واضحى)
 (تكون) (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة الاوقات
 يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالازمنة
 التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها
 لا اقترانها بالاوقات التى دلت عليها (تصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة
 فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا يعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل) اصبح زيد
 قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالتك الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران
 مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت
 لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان
 الاخيران) يعنى هما امسى واضحى ففى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت
 المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و) (تكون) اى تلك الافعال
 (بمعنى صار) (نحو) اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا
 و اشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها

الحروف التى يشار
 بهما ان شروع فى الشيء
 قبل آوانه فان المس
 سيفعل ما ذكره
 مقام تفصيل المس وفيه
 قوله اذا لم يكن بمعنى
 الظن والمنصور انه لا
 يستعمل الا فى اليقين
 ولو سلم فالمراد ليس
 لفظ العلم حتى يصح قيده
 بهذا بل ما يدل على
 اليقين سواء كان لفظ
 العلم الرؤية او الوجدان
 او الظن الى غير ذلك
 ومن المعلوم ان استعماله
 فى معنى الظن شائع ذائع
 ولا يكون مثل الظن
 والوجدان بمعنى اليقين
 جزما وايضا لا يتك
 حافل فى ان المراد
 الوقوع بعد لفظ العلم
 والظن كما يشهد به الامثلة
 قوله لكنها جوابا وجزاء
 وما لا يمكن ان لا فى
 الاستقبال قبل فيه بحث
 لان جواب كلام القائل
 لا يكون الا بكلامه
 ولا يجب ان يكون
 مستقبلا وكذا الجزاء
 لجواز ان يكون فيما
 مضى نحو ط قوك
 فى جواب من قال
 اسلمت صار جزاؤك ان
 هم ماك ردك
 قالوه ان يقال اذن
 لضمها لا قدر ان تعمل
 فى الحال الذى هو جار
 لماضى الذى هو مبنى
 لاسل ولا يخفى ان الشارح
 قدس سره تبع فى ذلك
 صاحب الوافية فانه قال

(انه صار في الصباح او المساء والضحى على هذه الصفة) يعني ان مضمون الجملة ليس مقارنا
بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك في الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه
الاقوات اصلا ولا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين (و) (تكون) اي تلك الافعال الثلاثة
كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنه (بمعنى الدخول في هذه الاوقات
تقول اصبح زيدا اذا دخل في الصباح) الفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع
الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على
دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد طالما كان المعنى ان المعلم منسوب
الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناه ان فاعلها
داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح الفصل ثم شرع في بيان صنف آخر
منها فقال (وظل وبات لا قتران مضمون الجملة بوقتهما) فاذا قلت (ظل زيد سائرا فاعناه
ثبت له) اي لزيد (ذلك) اي السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فاعناه ثبت له
ذلك في جميع ليله) (وبمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملايين بمعنى صار (نحو
ظل زيد غنيا وبات عمرو فقير اي صار) زيد غنيا وبات عمرو فقير اي في بلاد دلالة على هذين
الوقتين ايضا (وقد يجي هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كما جاءت الافعال
الثلاثة والاول (نحو ظلت بمكان كذا وبت ميتا طيبا اي دخلت في النهار ودخلت
الليل بميت طيب (لكن لما كان مجيها) اي مجي الفعيل اعني ظل وبات حال كونهما
(تامين في غاية القلة جملة) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف مجيها تامين (في
حكم المدم ولذلك) اي ولكونه في حكم المدم للقلة (لم يذكرهما) اي لم يذكر المصنف اباهما
(تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيها للمعنيين فقط (ونقصهما عن
الافعال الثلاثين السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال
اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (و آس) بعد
الهمزة (وعاد وعادور اح فهذه الافعال اربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صا) يعني لهذه الاربعة
مضيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعنى تامة تكون ناقصة وتاميهما كونها تامة واليه اشار
بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آس او عاد زيد من
سفره اي رجع وغدا) اي كذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا اذا مشى
في وقت الغداة (معنى راح اذا مشى في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (ما بعد
الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى
تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذه
الافعال الاربعة) يعني آس وعاد وغدا وراح (من الين) اي من بين الافعال الناقصة (في
مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام
الاجاب) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (وكان

كذلك وعله بان جواب
الشيء وجزاء لا يكون
الا بعد انتمى فلا يمكن
الاقبال للاستقبال لاقتضائه
البعدية ذلك والتحقيق
ما قاله الرضى من ان اذن
اذا واية المضارع احتمل
ان يكون قشرط في
المستقبل كان وان يكون
الحال فلا يتضمن معنى
الجزاء كما قول ابن جديك
بحديث اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء ههنا
اذ الشرط والجزاء اما
في المستقبل او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في
الحال فلا احتمل اذن ان
يليه المضارع معنى الجزاء
فالضارع بمعنى الاستقبال
وان احتمل معنى مطلق
الزمان فالمضارع معنى
الحال وقصد التنصيص
على معنى الجزاء في اذن
نصب المضارع بالقدرة
لانها تخص المضارع
للاستقبال فيحصل اذن
على ما هو الغالب فيه ان
كونه للجزاء لا تساهل
حل المضارع اذ ذلك
على الحالية المألوفة من
الجزاء وذلك بسبب
النصب الحاصل بان ان
هي علم الاستقبال وقال
الهندي اذن انما حل
لمشابهة ان في الاستقبال
فاذا فات الشبه
فات العمل واما ما
ذكره القائل
من الوجه فليس بوجه
صحاو الظاهر

قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل كذا قبل قوله بمعنى كى السببية قبل لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الضاية للاحتراز من الى بمعنى مع ثم اورد القائل سؤالا وجوابا قائلا فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الضاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان معناها اومعنى كى قلت كانه اراد به انه لا يشترط فى حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه وفيه بن السؤال غير صحيح لان حتى ليس معناها انتهاء الضاية وحده بل هى مشتركة بينه وبين السببية لانها تستعمل بهذا المعنى قالوا قال المص ويكون بمعنى كن قالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى قولا اسير حتى تقيب الشمس قوله فيجمل ان يكون ماضيا او حالا واستقبالا قبل لا يحتمل الاستقبال وذلك وهم باطل اذ لا مانع من التكلم بذلك الكلام قبل الدخول الى البلد قوله كما تقول كنت سرت امس قبل ذكر

الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها صاحب الفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب الباب) اى وصرح صاحب الباب بقوله (والحق بها أض وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (عن الين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النصة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانه) اى لان ما كان مضارعه يزول نامة لاناقصة وفى الصحاح زال التى من مكاه يزول زوالا فلان يفعل كذا انتهى (وما برح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى ما زال يقال ما برح زيد يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها لزوالها (ماضى) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وماضى اى ما زال وما برح ويختص بالجد وقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى ما تفتأ يعنى ما زال فى ذكره (وما انفك) وفى الصحاح ما انفك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزال ههنا مدلوله اللزوم ادمم الانفكك ولذا اشار الى معناه الاصل الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفك) وقوله (لاستمرار خبرها) نظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لفائدة معنى نسبي وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلهما) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال المص ههنا لفاعلهما ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقوله الش بقوله (قيل سعى اسمها فاعلا) اى عبر المص عن الاسم بالفاعل (تنبيه) اى قصد للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ايست) بقسم على حدة من المرفوعات (لان اسمها فى الحقيقة فاعل خبرها واذ قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعمده المص المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ايس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لاتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما استداليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يعد المصنف فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلانه مخالف للمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها واقعا علم وانما اورد الشارح

هذه النكتة بطريق الحكاية ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمرىض لآتيانه في غير محله لان محله في قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذه التنبيه ليس في مرتبة اختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجميع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلامسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من الظروف المبينة اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعد خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل قبل كالم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الفاعل الضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كافسره بقوله (اي قبل فاعلها خبرها) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف اليها المذوف في شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح اب الالباب للسيد عبدالله كذا في المغرب فمناه على الاول ان اول مدة استمرار زمان قبل فاعلها خبرها اي صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمذني ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتهاء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان قبله) اي ان قبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اي في العادة لا في العقل (فنعني ما زال زيد اميرا استمر امارته) اي المفهومة من الخبر الذي هو اميرا (من زمان قابليته وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطفت تفسيره لقابلية واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا به بالفعل وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيام الامارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصباوه فانه لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد من انه مستمر من وقت قلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور ثم شرع في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اي وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفي مأخوذ) اي فلكون النفي مأخوذ (في معاني هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفي عليها) اي على تلك الافعال (كانت معانيها) اي معاني تلك الافعال (نفي النفي) لان معاني كل منها دالة على النفي وهو الزوال والانفصال فاذا دخلت عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعني نفي الزوال والانفصال (ونفي النفي) اي القاعدة العقلية ان نفي (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لا يقتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع في بيان فائدة قوله مذ قبله يعني كانه قبل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية

اسمع مع ماض قبل المضارع لا يجمل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر اسم مع الماض قبل فيجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنف يحكم وذلك من سوء الفهم اذ ليس واحد يدعي توقف كون المضارع لحكاية الحال على ذكر اسم بل ذكره انما هو لتفهيم بعض الناس ان ذلك من باب الحكاية واما انه لا يجمل المضارع حكاية واما انه لا يجمل المضارع حكاية حال فاما لا يصدر من اصحاب الفكر الرؤية لان السير المتصل بالدخول اذا كان واقعا في الامس كيف يتصور خلاف ذلك وقد صرح المصنف في القرح بمثل قال الشارح قدس سره حيث قال ومثال الحكاية قولك وقد سرت ودخلت فيما مضى سرت حتى ادخل البلد اس اذا قصدت الاخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية قوله كانه كنت في زمان الدخول هيئات هذه المباراة الخ قيل جعل حكاية الحال بمعنى حكاية لفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والظاهر ان المراد زمان

فليست بمدلولها ولا اعتبارها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة
 العادة والحاصل ان الفرق بين الداليتين هو ان الاولى وضعية اى داخلية والثانية عقلية
 اى خارجية وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف
 بما لا مقتضى له انتهى اى ان المصنف لما قيد بقوله مذقوله اقتضى عدم التفريق بين
 الداليتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق الواقع لا تفسير
 لكلام المصنف بغيره اى انه في الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير
 للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس
 بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افلا ناقصة (النفى) وهو
 بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تميم النفي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفي
 (عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهرا) كما كانت الافعال
 على صورة ما ذكرت في المتن (او تقدير اى كقوله تعالى حكاية لكلام اخوة يوسف لا يسم
 يعقوب عليه السلام) (ه تالفة فتقو تذكر يوسف اى لا تقو) ولا تزال وانما يلزم النفي (فانه
 لو لم تدخل ادوات النفي عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
 المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر
 خبره وقوله (اى تعيينه) تفسير للتوقيت بغير المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج
 عن الفعل مذكر ما قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها)
 متعلق بالثبوت بغير كلمة مادام لا فائدة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر تابعا للفاعل
 (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد
 ودالتها على الوقت حاصل به (لان لفظا ما) في مادام (مصدرية فهي) اى كلمة ما (مع
 ما بعدها في تأويل المصدر) بغير ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها من الفعل صلتهما
 والموصول مع المصلة في تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
 قبله) اى قبل لفظ ما (فلا بد هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب
 من المجموع بحيث (بغير فائدة تامة الى هذا اشار بقوله) اى مقيد لما ارادة المتكلم وقال
 عصام الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من المصادر
 وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في مادام لا لكونه مصدرا فان مادام صار علما
 في تقدير الزمان حتى يتمتع ذكر الزمان معه وليس الامر به ذه المتأخر في شئ من المصادر انتهى
 وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
 لفاعلها) (احتاج) اى احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالا فائدة
 وقوله (لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حيث) اى حين كونه كذا ذكر
 (مع اسمه وخبره) (ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فصلة) اى ليس بمدة في الكلام
 وقوله (غير مستقل بالا فائدة) صفة كاشفة للفضلة او خبر بعد خبر (نحو اجلس مادام زيد جالسا)

(قوله)

الحال المحكى من حيث انه
 حال بان يبرزه في نظر
 السامع في معرض الحال
 وذلك وارد بحسب
 الظاهر لان الفرض
 حكاية الحال دون حكاية
 العبارة فلا ارتباط في ان
 اللازم من تصور الحكاية
 ان يقال بان تحكيه حالا
 ما ضيا بحيث كانت تتكلم
 في تلك وتعمل تلك الحال
 موجودة وقت التكلم
 قوله لا فاعلم الاستقبال
 قبل فيه انها علم الاستقبال
 حقيقة او بالنظر الى ما
 قبله وهو لا يتاى الحال
 الان يقال يتاى افادة
 الحال فلا يصح ذكره في
 مقام افادة وذلك من
 قبيل الاحام لان ان
 متضمن في الاستقبال
 يدل عليه دلالة قطعية
 وترا دمهنا خلافة فكيف
 يتصور الانيان به قوله
 مثل مرض فلان حتى لا
 يرجوه الان قيل يحتمل
 المثال الحال محققا او
 حكاية ولهذا اكتفى
 المص به فجعله مثالا
 للحال محققا بخالف
 حال التحقيق وليس
 كذلك المص خص ذلك
 بالتحقيق كسائر الامثلة
 المذكورة في المتن اى
 بمثال الحكاية في الدرس
 كما لا يخفى على من نظر
 فيه وكيف يتصور
 فهم هذا المثال مع
 ظهور قصد نفي
 الرجاء في زمان التكلم

فقوله اجلس هو الامر الذي اريد تعيينه وقوله مادام ظرفه (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء في قوله (فادام) تفرية (لم يشفع مادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيغ وهو جعل الشيء زوجا لآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يغيد وقوله (باجلس) متعلق بلم يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام) مستقل عطف على لم يشفع عطاف بيان وقوله (لا يغيد) هو الامر الذي اريد توقيته يعنى ان قولنا في المثال المذكور وهو مادام زيد باجلس لا يغيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ جلس وترقيقه وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر الماثير من الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف النفي) ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها) واخبارها كلام مستقل بالافادة (واذا كان متقلا) فلا حاجة الى وجود كلام اى آخر منها (وراهها) اى وراء تلك الافعال (وليس) مبتداً وفي الصحاح اى ليس كة نفي وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استقلا ولم تقلب الف لانها لا تنصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستوا ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتتم انتهى وقوله (لنفي مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب انه مفعول فيه لنفي (اى في زمان الحال) يعنى ان لفظ ليس الذي هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التي فيها مفعول منصوبه في زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل او لا (مثل ايس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي في الحال (اى الان وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال (هو مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هي لنفي مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا الى ان محل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) الخ اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (بعيدا بزمان الحال كما قول ايس زيد قائما الان ونارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفي ماض عن وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (ونارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى والايوم يا نهم ايس مصر وفاغهم) فان لنفي الصرف في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت الزول (وهذا) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع في بيان مسئلة متقدمة الى انواع تلك الافعال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما افسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذ ايس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها) اى في المعمولات التي (عامله

كما قاله الشارح قدس سره قوله امتنع نظر الى الامر الاول قيل فيه نظرا لانه امتنع نظرا الى الاسرين لان كان سبى لا يصلح سببا لدخول لان السبب وقوع السبر وكان سبى يحتمل ان يكون في تقديره كان سبى منتفيا الى غير ذلك فالم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فيعمل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التأمل وكان القائل من انتفاء شرط صحة التأمل لم يدور مراد الشارح قدس سره ولم يصل الى المعنى الصحيح وذلك ان اعتبار الشرط الثاني وكون الاول سببا لثانيه او لا انما يكون بعد حصول المعنى وصحته واما اذا فسد المعنى في شيء فلا يمل امتناع ذلك الشيء الا بضاد معناه وكلام المص صريح في ذلك فانه قال في بيان علة امتناع ذلك التركيب انك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وتطاعت الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناها قال وامتنع سرت حق تدخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل فعل حال وجب ان يكون ما قبلها

سبباً لما بعدهما فيكون
 حاكماً بوقوع السبب
 شاكلاً بوقوع السبب
 لأنك استغنيت عنه قوله
 فيبي الناقصة بلا خبر قبل
 لا يخفى أن الخبر في صورة
 النصب ليس حتى أدخلها
 بل الفعل العام المقدر
 متعلقاً حتى فك أن خبره
 بقرينة توقف صحة حتى
 أدخلها بالرفع على تقديره
 ويكفي في إبطال ذلك ما
 نقلناه عن المص فاه
 شاهد صدق بأن حذف
 الخبر من باب كان تاماً
 كان أو خاصاً ممنوع قوله
 فقوله أيهم عطف بتقدير
 جاز قبل لا يخفى بعده في
 نفسه وبالنظر إلى سابقه
 لأن قوله استرحت حتى
 تدخلها عطف من غير
 تقدير إلا أنه دعاء إليه
 ما ذكرنا من أنه إذا عطف
 على شيء وسبقه قيد يشارك
 العطف عليه في ذلك
 القيد لإحالة وأما إذا
 عطف على ما خلفه قيد
 فالشركة محتملة وإن
 خبير بوجوب تقدير
 الفعل والخبر مثل وكذا
 أيهم ثلاثاً يلزم المحذور
 الذي ذكره قدس سره
 وما ذكره القائل
 من جهة البعد مع
 ما يليها بين السقوط
 قوله أي ما كان صفة الله
 تعذيبهم قبل الأول
 ما كان فعل الله تعذيبهم
 وفيه نظر ظاهر قوله
 والفاء التي ينتصب

فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا إلى
 منعين أحدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام أشار إلى أنه إن أريد الأول يحتاج إلى
 قيد وإن أريد الثاني يحتاج إلى قيد آخر فقال (فإن أريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن
 جاي وجوده عدمه) أي إن أريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص
 (فينبغي أن يقيد) أي الجواز (بمثل قولنا ما لم يمرض ما يقتضي) يعني أنه يجوز تقديمها ما لم يمرض
 شيء يقتضي (تقديمها) أي تقديم أخبارها (عليها) أي على اسمائها وإنما ينبغي أن يفيد به ليخرج
 ما إذا عارض ما يقتضي التقديم والتأخر لأنه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا
 فيبطل إرادة ذلك الامكان أعني استواء الطرفين لأنه حين وجود ذلك المقتضي يجب تقديمها
 ويتمتع تأخيرها على الأصل (نحوكم كان مالك) فإن كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها
 فضلا عن اسمها لاقتضاء الصدارة حينئذ لم يجز تأخيرها أو قرأها على الأصل وقال المصام
 الظاهر أن هذا بمنزلة عما هو فيه إذا الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل
 في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا ينبغي على قوله قسم بجواز انتهى وقوله (أو تأخيرها عنها)
 بالنصب معطوف على تقديمها يعني أولم يمرض ما يقتضي تأخيرها (نحو صار عدوى
 صديق) فاه لما انتهى أعراب الجزئين واستتمت القرينة أيضا وجب تقديم اسمها على أخبارها
 فوجب التأخير وامتنع التقديم (وإن أريد به) أي بالجواز (نفى الضرورة عن جانب عدم
 فقط) يعني لأن جانب الوجود على هو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لا ينبغي
 الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغي أن يقيد) أي الجواز (بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع)
 يعني لا يحتاج إلى التقييد بما ذكر لأن الصورة المذكورة أيضا من صور الجواز بالمعنى المذكور
 لكن ينبغي أن يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحيث) أي حين أريد بالجواز نفى
 الضرورة عن جانب عدم باعتبار القيد المذكور أعني ما لم يمنع مانع (يجوز أن يكون
 واجبا كالمثال المذكور) يعني نحوكم كان مالك وأمثاله ويجوز أن يكون جائزا كما إذا لم
 يمرض هذا المقتضي وقال المصام يمكن أن يختار الشق الأول ويراد به تجوز تقديم أخبارها
 على اسمائها بمعنى أنها لا تمتنع عن التقديم والمواقع العارضة علم حكمها فلا حاجة إلى
 التعرض لها هنا انتهى قلت وهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الأمثلة وقال في شرحه أنه لم
 يذكر جواز تقديم الأخبار على الأسماء لظهور ذلك ونظر إلى الأصل فقد مر جواز تقديم
 الخبر على المبتدأ ولو إلى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبه انتهى
 ما وجه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقديم الأفعال الناقصة بحسب ذاتها شرع
 في بيان قسمها بالنسبة إلى جواز تقديم أخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهي) وفسر
 الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (أي الأفعال الناقصة) وترك ما هو الأنسب وهو
 رجوعه إلى الأخبار لأن قوله وهو أن كان إلى راح يقتضي أن يصرف الإرجاع إليها
 كذا في المصام يعني أنه لو رجع الضمير إلى الأخبار لم يجز حينئذ إرجاع ضمير هو إلى

المضارع بعدما بتقدير
ان فتقدير ان قبل جعل
خبر الفاء جملة مذكورة
المبتدأ ولا ضروره
داعية اليه ومع ذلك
لاوجه لفناء في قوله
فتقدير ان والاولى
ان بتقدير الكلام والفاء
ناصة بشرطين ونفي
الضرورة في موقعه واما
نفي الفاء من قوله فتقدير
ان فليس بمستقيم اذ لا
يحصل بدونها الارتباط
واما ما زعمه اولي فناقض
لان الفاء بنفسها لا تكون
ناصة قال المس والفاء
تنصب الفعل باضمار ان
لانها او نصبت بنفسها
لنصبت في غير هذا
الموضع لما لم تنصب
دل على ان الناصب
غيرها ولا ناصب بقدر
سوى ما تقدم ان على
الاولى والفاء التي تفسر
ان بعدها متببس
بشرطين او مشروط
بهما قوله من التي
الاستدعي جوابا قبل
وصف التي بما يكشف
عن كونه في معنى الاقتضاء
وند سبق منه موافقا
لما اشتمر ان النصب
بالفاء يوجب تقدير ان
ليصير مفردا فيصح
عطفه على المفرد المسقط
من الجملة الانشائية لان
الفاء عاطفة ولا يمكن
العطف على الجملة انشائية
للاختلاف خبرا وانشأ
وهذا يدل على ان الفاء

القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يحجز ان يقال ان قسمنا من الخبر هو كان
اخوانها لان كان ليس قسمنا من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر
وهو قوله على ثلاثة اقسام (اي) في تقديم اخبارها وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعني انها
منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة
الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم) بالجرب بدل بعض من ثلاثة اقسام
بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ
بتقدير الصفة اي كائن منها فحتمذ يكون قوله (محجوز) خبرا له كما كان التقدير الاول
صمة له يعني ان قسمنا من الثلاثة محجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)
اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف مستقر
خبره اي من لفظ كان منها (الى راح) (وهو) اي هذا القسم (احد عشر فعلا) يعني بها
كان وصار واصبع وامسى واضهى وظلمات وآنس وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها)
بيان لعل الجواز يعني انما يجوز تقديمها في المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز
تقديم المنوب على المرفوع في الاحوال) يعني ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم
المنسوب على المرفوع جائزا بديهي (لقتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجواب بالرفع عطفا على اقسام الاول اي وقسم من الثلاثة (لا يجوز) تقديم اخبارها
(عليها) اي يمنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل (في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل
وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشارة قوله
(كلمة) (ما) وانما تفسير الكلمة ولم يقل لفظ وثلاثا ينتقض بما الزائد فانها واقعة في اول تلك
الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لالكون اللفظ شاملا للمهمات وكذلك قال حرف ما لم يكن
شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعير الشامل لهما هو الكلمة واثار اليه
بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعني ان كلمة ما الواقعة في اولها سواء كانت نافية كافي نحو
ما زال او مصدرية كافي مادام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعني اما منعها
(اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا تمنع تقديم ما) اي تقديم المفعول الذي يقع (في حيز
التي) اي في محل بعده يعني للقاعدة المقررة وهي ان تقديم مفعول ما يقع في حيز التي تمنع وانما
يتمتع ذلك (لانه) اي لكون حرف التي (مقتضى التصدر) اي يجب ان يتصدر في الكلام ولو
قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا الامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم
تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع
تقديم مفعول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا
ابن كيسان اذ ادعى ان يذكر ذلك الخلاف وقد رالش قوله (ويختلف هذا الحكم) ليكون
اشارة الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الش بقوله (ثابتا) الاشارة
الى ان اللام في قوله (لان كيسان) متعلق بثابتا المقدور لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان

متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس
فتعلم ان كيسان قاله بقوله (ان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه) اي من جانب
ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يقتضيه) اي كما يقتضي كون الخلاف من الجانبين (باب
المفاعلة) وهو تمييزه بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الاتي فان باب
المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل وقوله (لقد منهم)
اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعني انما كان المخالف هو
لكون الجمهور متقدما عليه ومنفها على ذلك الحكم (فكانه) يعني فصار ذلك الخلاف
مشابها بحكم (لا مخالفة منهم) اي من واحد من الجمهور (وذلك الخلاف) اي الذي ذكره
المصنف والذي وقع (منه) اي انما صار من ابن كيسان وقوله (في غير مادام اما متعلق
وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعني هذا الخلاف الثابت في غير مادام
يعني في الافعال التي في اولها ما النافية لافيا وقع في اولها ما المصدبة فان ابن كيسان مع
الجمهور فيها في عدم جواز التقديم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم في ما النافية ولم يجوز
في المصدبة (لان اداة التي لما دخلت على الفعل الذي معناه التي) يعني زال وانك
وانفصل كما عرفت (اذا ت) اي تلك الاداة (للتبوت) لما سر من نفي انفي اثبات فتكون
تلك الافعال افعالا تنبؤية لاني قبلها فيكون معنى ما زال واخوانه معنى ثبت واستمر (فصار
بمثلة كان اي صار ذلك المجموع من اداة التي والفعل المتني بمثلة فعل تنبؤي واذا
كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما في حيز التي) اي فلا يجزى هذا الدليل عليها
حتى يلزم التقديم المتمتع وانما يلزم تقديم ما في حيز الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك
الافعال وان كانت في ظاهرها متفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمتفية (بحسب المعنى)
بخلاف غير هاتين اليست كذلك فيجزي عليها الدليل السابق والحاصل ان دليل الجمهور
انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا متفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها
افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ما قبله اي
قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع
صفة او خير ونائب فاعله (فيه) اي في هذا القسم وقوله (ظهر في الخلاف) تفسير
لقوله مختلف يعني ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كاسبق
بل انه ناسي* (من الجمهور) وخلاف بينهم يعني المختلف والمخالف له هو دائر في ما بينهم
كما قال (من بعضهم من بعض) اي بعضهم يخالف للآخر منهم في الجواز وعدمه وقوله (فان
الاقتيال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع ما قيل ان هذا اللفظ من باب الاقتال فلا دلالة على
المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم وكأنه اجاب عنه بان الاقتال وان لم
يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المتقضي لمشاركة
امر من في اصل الفعل صريحا) يعني كاد لفظ مخالف لكونه من باب مخالفة على المشاركة

هنا مبعد من المطف
بتقديم الانشاء المستدعي
للمجواب قال الجواب لا
يمطف فينبهما تناف
ولا يخفى ان مادل كلامه
عليه من انه اذا لم يقصد
السببية في وزني ما كرمك
لا يصح النصب فيه عليه
انه يشكل مع الرفع توجيه
المطف الا ان قال ح
يكون من وضع الفعل
موضع المصدر كما في تسم
بالمعدي خير من ان تراه
ولا يقول الشارح بان
الفاح لا يكون عاطفة
ولا يلزم هذا من كلامه
كيف قد صرح قدس
سره فيما بعد بان في
هذا الواضع معنى
السببية مقصود والفاء
يدل عليها وما بعد الفاء
في تأويل المصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم
مما قبل الفاء وكان القائل
قائل منه ومن اراد
تفصيل الكلام فليطالع
شرح المصنوع قوله اي
بشرط ان يكون بمعنى
الى الخ قيل هذا بعيد
والا ولي ان يراة
ينصب بعدها بتقدير
ان بشرط ان يكون
في التركيب معنى الى
ان فيقدر ان ليم اللفظ
الدال على معنى الى ان
وانت خير بما فيه
من السجاسة وسوء
التكرار ومصاد الشارح
قدس سره دفع ما
او رده المندى
من ان مقدرة

صريحاً بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلاف عام أيضاً بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا
بين اثنين فصاعداً ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) (اي القسم المختلف فيه
كلمة) (الف) والانسب والاولى ان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح لاختلاف المذكور وعين
المخالفة منهم فقال (فالبرء والكوفون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اي تقديم
خبر ليس على نفسها (لا يجوز مراعاة) اي لقصد الرعاية (للتفي) الواقع في ليس (اذ يمتنع) يعني
انما راعوا التفي لانه يمتنع (تقديم معمول الف على) اي على ذلك العامل الدال على التفي وكأهم
قالوا ان هذا مطلق يعني سواء كان التفي مستفاداً من الخارج الاول (والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارس) ثابتون (على انه) اي التقديم (يجوز بناء على انه) اي لفظ ليس (فعل و)
قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اي بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم
معمول الفعل عليه) اي على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اي الداخلتين في جملة الجمهور
(في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله ما مع كونه للتفي (معارضة ومجادة وبهذا) اي بهذا
البيان الصادق (ان دفع ما) اي اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان
يجعل ما) اي القسم الثاني الذي (في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب
ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيها) اي في القسم اليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع
الخلاف منه في القسم الثاني وفي التفريق بينها طنب لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين
منازعين دل عليه بان يكون هذا الخلاف واقفاً ظاهر من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لقد فهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف كـ مخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب
في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما قرر كذا في المعاصم ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس
عن الافعال النفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لا ما اختلف فيه
التحاة فحمل المعنى اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف
بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف في اللغة وتانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف
في ليس بخلاف النافية انتهى ما قاله المعاصم ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة
شرع في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها
بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اي فعل وضع) وقال
المعاصم اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذا لتعريف
للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر
للعائد الى فعل المقاربة اي ما وضع انتهى فكأنه اشار الى يمكن ان يورد على تفسير
الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد
اشارة الى هو اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما مـ ضرة المحل فدفعه بافتراق
الجلتين كما افهم من تقريره واللام في قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع (اي للدلالة)

بعد ما لاداحة في معناها
قوله اذا كان المطوف
عليه اسماً صريحاً قبل
فبدلاً من الصريح ليعبر
نحو اعجبني ان تغرب
زيداً فتشتم فانه قد ران
لجواز عطفه على
مدخول ان ونصبه
بكلمة اذا السابقة وفيه
نظر لانه يشكل باعجبني
انك انسان وقيل فانه يجب
فيه تقدير ان فالاولى ان
لا يقيد الاسم بالصريح
ويمنع كون المطوف
عليه في اعجبني ان تغرب
فتشتم اسماً للمطوف
عليه هو الفعل والتأويل
بالاسم متأخر عن
المطوف وليس بشيء
فان وجوب النصب فيما
اتى به من المثال لم يلظ
فيه الرفع ليس الا وعلى
تقدير التسليم ليس هو
من قبيل الفعل الاول
بالاسم فجاز اندراج في
الاسم الصريح قوله
ويرد عليه انه كان
المناسب ذكرها
سنتين اجب بان لماطفة
في تقدير ان هل نحون
احدهما امتياز بعض
من بعض في الشرط
والثاني اشتراط الجميع
فيه فعدا ولا الخصوصيات
بشرط لينضبط وفصل
حقها شرائطها ثم اتم
العدد بذكر المشتركات
في الشرط مرة واحدة
لعدم احتياجها الى
التفصيل وفيه قوله وكان

وانما فسر به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض كما اشار
اليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله (على قرب حصوله
للفاعل) اشارة الى معنى الونو والى انه مضاف الى فاعله وهو الخبر والى ان المراد
يقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلاً عسى زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع
اعني ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع
لانه اما دلالة رجاء او حصول او اخذ (منصوب) اي لفظ رجاء منصوب (على المصدية)
اي على انه مصدر اي مفعول مطلق مجازي (بتقدير مضاف اي دنو رجاء) ثم اشار الى
تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان الرجاء فعل
المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع
يعني ان المتكلم طمع في حصول الخبر (له) اي للفاعل وقوله (لا يلزمه) يجوز ان يكون حالا
من فاعل طمعه يعني حال كون المتكلم غير جازم (به) اي بالحصول فمسي في قولك عسى
زيد ان يخرج يدل) اي فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد)
وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اي الحصول (وطمعه فيه لانك جازم به) ثم
اشار الى النوع الثاني منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم المحدود يعني ان نوما
منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة الى ان قوله (حصولاً) عطف
على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فانه لما علم الحصول
بتصريح المصنف غير العبارة الى الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر اخبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اي لكمال
قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولاً من الصعود فاذا شرع
الحجر في الهبوط يحزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريباً الى الحصول بهيئة
الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اي مضمون الخبر (للفاعل) فكاد في قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد يلزمك بقرب حصوله بخلاف النوع
الاول فانه في الطع بعد و ليس فيه جزم (او) (وضع لدنو الخبر ولرب حصوله للفاعل) (اخذاً
فيه) (اي دنواخذ) وقوله (وشروع في الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعني انه بمعنى الشروع
فان اخذاً اعدى بقى يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب
جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر) والباب بسبب متعلق بالجزم ايضاً لكنها بمعنى
السببية يعني ان الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (بالتصدي) ومعتزلاً (لما يقضى اليه)
اي للاسباب التي تكون مفضية وموصلة الى الشروع (فطلق في قولك طلق زيد يخرج
يدل) اي ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع) اي
بشروع الفاعل (فيما) اي في السبب الذي (يقضى) اي يوصل (اليه) اي الى خروجه
ثم شرع في بيان تعيين الالفاظ الموضوعة لكل من المعاني الثلاثة فقال (فالاول) (اي ما)

ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله قيل
فيه بحث لان ان في ان لم
اضرب ليس تاملاً في
اضرب لانه مدخول لم
ومعموله وانما مدخول
ان لم اضرب وانت خير
بان ذلك كلام الرضي
وجارته هذه وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين
العامل المحرف او شبهه
ومعموله وهذا البحث
من قلة الاطلاع لا تفاهم
على ان والاخوان لا
يعمل في غير الفعل قوله
ولا انتهى قيل لا يصح
اضافة العلم وكأني تذكرها
او جعل النهى سرفوا
صفة لكلمة لا بمعنى
الناهية ولا ينبغي ما في
دهوى العلمية من القرابة
قوله لسببية الفعل الاول
قيل السببية بمعنى كون
الشيء سبباً لا بمعنى جعله
سبباً فالاثني ان يفسر
الكلام بافادة سببية
الاول وسببية الثاني
فكان المعنى اراده بمجمله
سبباً في نظر المخاطب
وذلك ليس الا بافادة
سببية الاول وكان
الشارح ايضاً اراد
هذا المعنى لانه يهد من
التنقيح ولا يذهب عليك
ان سر هذا الشرح هو
الاقتداء بالخاص
والاقتضاء اثره وقد
بين قدس سره
وجه ذلك الصنيع
وما افادة الفائل

التقدير (في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يفدر كذا (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها (وعلى هذا اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف في احد الطرفين) (عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الاخير الذى يقضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية (مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان في التوجيه الاول وانما لم يحمله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد هنا بالمواظاة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى اتسحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصل) بنى المعنى الذى هو اصل في عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فليرى عسى في هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما ينبى بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من باصل مضاء الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى حين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى عن كونه حاملا لمعنى المفعولية (صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للت نصب (لشبهه بالمفعول) اى في الصورة (وعلى هذا عسى تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب مشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية (يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كافي التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كافي التوجيه الثانى بل هو (في محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا من قبله) هو زيد (بدل الاشتغال) وانما كان بدل الاشتغال (لان فيه اجالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده كل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتغال من الاول وقوله (وفي ايهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان في ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ) في النفس) بخلاف ما يذكر تفصيلا في الاول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضي والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) ان يكون سالما من تقرير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهة وجمله بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام في معنى اليب قول الكوفيين بانه جئنا يكون بدلا لازما يتوقف على فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب عن رده الدمامنى في شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع محى مثل ذلك في بعض التوايع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع في بيان

(الاستعمال)

الصور انما كان بالالف والمائع مستثناة عن القواعد وان لم يستثنى وبه يدفع ما قيل من ان في اطلاقه نظرا حيث يتمتع ترك الفاء في المضارع مصدرا باسمين او سوف قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأخير اداة الشرط فيه معنى نيل الاولى اسلا لثلا يتوهم انه يحزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه وليس بذلك قوله وان التى يحزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة الخ قبل هياوته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المس وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الاسم منصوبا بمقدرة ومقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قلنا انما اختار ذلك لزيادة فائدة لا تحصل بدون على ان الظاهر من كلام المس في الشرح ان قوله مقدرة منصوب بالمعنى الذى ذكره الشارح قدس سره فانه قال في تفسير قوله وان مقدرة الخ اى يحزم ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

الاستعمال الثاني بقوله (و) (قول) على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد)
 (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو في
 تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع
 (كان) منصوب في الاستعمال الاول) وهوان يخرج (فاستغنى) اى ان كان لفظ عسى في هذا
 الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخبر المنسوب الى زيد وهو
 حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد
 لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعبر (في علمت) اى في باب علمت
 (ان زيد اقامت) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول فان المفعول الاول هناك مشتمل
 على زيد الذي هو مفعول الاول وعلى قائم الذي هو مفعول الثاني فكان علمت مستغنيا
 (عن المفعول الآخر) الذي هو مفعول الثاني (قائمه) اى لاستغناءه عن الآخر اقيم مضمون
 ان زيد اقامت (مقامها) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
 يقدرون المفعول الثاني كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلة عسى (في هذا الاستعمال
 ناقصة) كما كانت في الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها في هذا الاستعمال لما قدر ان
 ان يخرج مع فاعله اسم لها وانما مستغنية عن الخبرية واقم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه
 كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من
 غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب) حال كونها (يعنى قرب خروج زيد فهى)
 اى فحينئذ كلة عسى (تامة لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا) ثم قال (وههنا) اى فى
 صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير احتمالين المذكورين (وهو ان
 يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير) اى مستتر
 (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضمير
 فى البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج)
 اى ويكون ان يخرج (فى محل النصب بانه غير عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله
 احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب
 من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج
 اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما تنازعا فيه (فان اعمل الاول كان اسم زيد عسى و)
 كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ بقدر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد
 المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثاني) بان يكون زيد فاعل يخرج ففى عسى مجردا
 عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى فى عسى (من ضمير
 زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد)
 بمجموعه (فهى) اى كلة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة
 فى الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرج زيدا ان

الجنة سالما الخ قبل
 لاجابة في تقدير الى
 اشتراط الصلاحية بل
 بكنى قصد السببية فان
 تحقق السببية كان الكلام
 سادقا والا كان كاذبا
 او ادعاء نكتة ولا غناء
 في كون هذا القول مما
 لا يعينه قوله وفي بعض
 الشروح انما قال مثال
 الاسم الخ قيل الاسم
 المعرف بالصيغة لا بمحتل
 ان يكون بمعنى المصدر
 فزيادة المثال لدفع توهم
 بسبب عدمه لا يندفع لانه
 يجوز مع ذلك ان يكون
 الاسم بمعنى المصدر اى
 صيغة الاسم كما قال لام
 الاسم والوجه ان يقال
 الاسم في السنة الصريدين
 يشمل الاسم باللام وهو
 الاصطلاح المشهور فيها
 بين المحصلين فخاف لها
 يحمل الاسم عليه فزاد
 المثال لكونه في قوة
 التعبير عنه بالاسم بالصيغة
 هذا ولكل وجهة قوله
 صيغة يطلب بها الفعل
 شامل الخ قيل قوله يطلب
 بها اخراج النهي والا
 استفهام والاسم باللام
 لان الطلب فيها باللام
 والاستفهام ولا في النهي
 لا بالصيغة فالحكم بان قوله
 يطلب بها الفعل شامل
 لكل امر لا يتم ولا يخفى
 ان المراد صيغة فعل
 لان الكلام في الفعل
 فلم يدخل اسما
 الافعال في التعريف

بتنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرج امرجه وايضا انه لو كان كذلك كان ينبغي ان يجوز
عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثاني تنوقف
محمته على ثبوت عسيان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما
على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل
عسى فلزم ان يكون عسيانا تثنية كذا في المعاصم ثم شرع في بيان الاستعمال الاقل له فقال
(وقد يحذف ان) (عن الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (و
الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى
يخرج زيد وقوله (تشبيهها بكاد) مفعوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى
بكلمة كاد لا يحتاج الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) لفصل
للتشبيه يعني كاحذفت ان في المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان (كقوله عسى الهم الذي
امسيت فيه . يكون وراءه فرج قريب كان الاصل) اي الاستعمال الاصل في ان يقال عسى
الهم الذي (ان يكون وراءه محذوف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كاد زيد يخرج) وقال المعاصم هذا
واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبره او يكون
اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالشبهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول . اعلم ان في
عسى صورتين احدهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى
ان يخرج زيد بعكسه فهي في الصورة الاولى امانامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان
يخرج في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتمال من
زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد خبرها
بتقدير المضاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا امانامة وانا ناقصة فان كانت تامة
فان يخرج في تأويل المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج
وان كانت ناقصة فان يخرج في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج
ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته
وراجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيدا اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته
وان كان فاعل يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (والثاني) اي النوع الثاني
من افعال المقاربة (اي ما وضع) يعني ان النوع الثاني هو ما وضع (لدنوا الخبر دون حصول)
(كاد) اي كلمة كاد (نقول كاد زيد يحيى) (فتخبر) اي قصصك من هذا الكلام ان تخبر به
(عن دنوا الخبر) اي مضمونه هو الحي ههنا اعلمك باشرافه) اي بسبب طلوع الخبر تلك (على
الحصول للفاعل) وقوله (في الحال) متعلق بتخبر يعني حصول الخبر لزيد في الاستقبال طلوع
عليك باماراته القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اي اسم كاد (اسم

حق يصح انه خرج قوله
يحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلبها
الفعل شامل بشرطه
جملها بمنزلة الجنس
والقيود بعدها فصولا
والاظهر ان صيغة
بمنزلة الجنس وطلبها
يخرج الماضي والمضارع
الغائب والتكلم قوله
الفعل يخرج الهمي وقوله
من الفاعل احتراز قد
عرفت ماقبه وكذا قول
الخطاب احتراز من
الغائب والتكلم وقوله
يحذف حرف المضارعة
احتراز من مثل قوله
تعالى فلنفرحوا ومن
مثل ما قد عرفت ماقبه
والحق انه من نعمة التعريف
والتعريف قد تم بدونه
بل شروع في كيفية
اشتقاق الامر بالتقدير
هو يحذف حرف
المضارعة او يحذف
مضارع والحق ما افاده
الشارح قدس سره
لان القول يكون الامر
باللام غير مطبوع الفعل
بصيغته بل باللام ممالا
يتفوه به العاقل ودعوى
كون المراد بالصيغة ما
يختص بالفصل مما
لا يساعد اللفظ والمعنى
اما الاول فظاهر لانها
منكرة واما الثاني
فلو قوصها في التعريف
موقع الجنس ولم يجعل
الشارح قدس سره
جنس التعريف بمجموع
قوله صيغة يطلب بها

محض كما هو الأصل) أى فى الماعل وهو ان يكون اسما محضالا مأولا به كما هو الجائز ايضا
 (وخبره) أى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) أى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر)
 وقوله (من الحال) متعلق بقرب أى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون
 الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنيه
 من غير ان) أى معني المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد
 زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركيها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم
 الكلام يعنى انما اخبر المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان فى خبر عسى
 لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتأني للحال) ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن
 ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول
 هذا ما اختاره الشارح من الوجود المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح
 اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل
 على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمال فى او شك مع كونه من القسم
 الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عند ان المصدرية على الرجاء
 وهو منافى للزم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان) (على خبر كاد تشبيهه به عسى) أى يرد
 بالتشبيه (كانه) أى الشان (بمحذوف ان عن خبر عسى تشبيهه بكاد) كذلك يدخل هو على خبر
 كاد ايضا بناء على هذه لمثابة لا على شئ آخر فان عسى لما شابه لكاد فى معنى المقاربة المشتركة
 لزم ان يشابه كاده ايضا لاستراكمهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب
 ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (و قد كاد من طول البلى ان يمصحا) واسم
 كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى بلى كرضى بلى بلى ويصح مضارع
 مصحح الشئ مصوحا بمعنى ذهب واقطع والالف ليس للثنية بل للاشباع والاطلاق وهو حبر
 كاد وقد دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من طول البلى (فلما كان
 كل واحد منهما) أى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر
 من وجه) (واذا دخل التنى على كاد فهو) (أى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله
 (أى كاسترا لأفعال) يعنى انه كبرى الأفعال وقوله (فى افادة ادوات التنى فى مضمونها)
 بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الأفعال يعنى انه كما افادت ادوات التنى الداخلة على باقى
 الأفعال ان مضمون ذلك الفعل منى كذلك كاد اذا دخل عليه التنى افاد تنى المقاربة التى
 هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه
 كباقى الأفعال على القول الاصح وقوله (ماضيا كان او مستقبلا) اشارة الى تحقق
 المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول
 الغير الاصح فعنى كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج
 انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال (وقيل فيه) (أى تنى كاد)

الفعل بل لا لمخرج قيد
 يطلب بها الفعل الى
 البيان بخلاف ما بعده
 من القيود سكنت عنه
 دون غيره ولما نه
 القائل لما دى اليه عمله
 الشنيع من الفساد وهو
 لزوم استدراك بعض
 القيود ادعى انه ليس
 من تمام التعريف فبعد
 بمراحل من التعريف
 وافادة الشارح قدس
 سره حسبا اراده القائل
 فانه قال هذا حد لما
 يسبه المحبون والا
 صوليون صيغة الامر
 ولا يمتون بصيغة ما يدل
 على الطلب مطلقا وانما
 اراد واو اوطن صيغة
 وخصوه بهذا القلب
 افلته فيه وهو كل ما
 يطلب به الفعل من الفاعل
 المخاطب بمحذوف حرف
 المضارعة فيخرج الفعل
 زيد كذا لانه ليس للفاعل
 المخاطب ويخرج لتفعل
 كذا لانه ليس بمحذوف
 حرف المضارعة وان
 كان قولهم لتفعل كذا
 قليلا منه ومنه القراءه
 الشاذة فى قوله تعالى
 بذلك فلنفرحوا بالثناء
 هذه عبارته قوله وفى
 الصورة حكم المجزوم
 قبل الاولى حكمه
 حكم المجزوم وليس
 يعنى لان التقدير وفى
 الصورة حكم اخره
 حكم المجزوم وذلك
 ظاهر قوله فى اسكان
 المصحح الخ قيل
 لاخطاء فى اسكان

ليس كسائر الافعال بل (يكون) (اى نفيه) (للانبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للانبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفي مطلقا في القول الاصح فنفى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج وعلى اقول اثنائي انه لم يقرب بل خرج (اما في الماضي) يعني اما كونه للانبات في الماضي (فكقوله اتمالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فعناء على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال الخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فانه المراد اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الانبات (بدليل) قول قبلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به نفي الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للانبات (في المضارع فلتخطئة الشعراء) اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (د الى غير الهجر المحيين لم يكذب ريس الهوى من حمية يبرح) يعني ان بعض الفصحاء خطأ اذا الرمة في قوله هذا فقوله ريس الهوى بالرفع اسم لم يكذب والريس يقال لبقية الشيء وقوله من حمية اماحل من الرئيس يعني حال كونه باقيا من حمة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بنشد يدالياء اسم امرأة وقوله يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكذب والمعنى لم يقرب بقية الحبة حال كونها باقية من حمية تزول يعني لم يقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو سراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه بدل على زوال ريس الهوى وتسليمه) اى ذو الرمة (تخطئهم) اى تخطئه الفصحاء (وتغييره) اى وتغيير ذى الرمة بمد ظهروا خطاؤه (قوله لم يكذب بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد ريس الهوى من حبة مية يبرح ليوافق الكلام بمراده (فلو لا كان نفي كاد للانبات لما حطوه ولما غير له خطئهم) بل يقول لهم حينئذ انه لا خطأ في كلامي فان المستمد من له لم يكذب نفي القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لاثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم محطتهم واعترف بخطاؤه ومحججه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على استثناء الذبح واستثناء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها فريضة) حيث اورد بصفة الماضي الدال على حدوث الذبح (يدل على ثبوت الذبح) بعد استثناءه لاعلى ان الذبح استمر في جميع الازمة (و) على (استثناء القرب منه) اى من الذبح في الوقت السابق (ولا تناقض بين استثناء الشيء في وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك (في وقت آخر واما عن الثاني) اى واجيب عن الثاني بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم

الصحيح وسقوط حرف الملة حكيم الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون طيس آخر الاسم الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون بمنزلة الاخر ولعل مستغن عن التنبيه على ما فيه قوله فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة قيل يعني المعنى بعد كون آخر في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن آخر مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما آخره نون او حرف علة سكان الاخر بل حذفه في نفي ان يقول اسكن آخره او حذف وليس بمستقيم لان المعنى قال تارحاقوله فان كاد بعده ما كن يعني انك اذا حذف حرف المضارعة ودموى القصور معلقة لان آخر الاسم ما كن مطلقا فقوله فام شامد للكل من غير ضمنية قوله والمراد بالرامي ههنا قيل ادنى علم المعصوم وما في علم العرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من

ذى الرمة تلك التخطئة وتغير كلامه بناء على تخطئته خطأ (فلتخطئة بمض الفصحاء مخطئ
 ذى الرمة) اى الفصح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة) ايضا اى كان محطته فى الخطأ
 فى التخطئة كذا وذا الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبه)
 وهو على وزن طلبه من الاسماء للغريبة (انه) اى عتبه (قال قدم ذوالرمة الكوفة واعترض عليه
 ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذوالرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبه) اى مخاطبا
 لذى الرمة (حدثت ابى) وهو ابو عتبه فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأ وسلم ذوالرمة
 كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة
 (واخطأ ذوالرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتغل
 على لم يكده (كقوله لم يكده يراها) اى كلام الله المشتغل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات
 الفعل فانا مقر بخطائى وغيره الى لم اجد وان كان فيه فكلامى على الصواب (وانما هو)
 يعنى المراد بالفعل الواقع حبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو التثنية فانه فى معنى
 لم يراها فان المراد بذلك الاية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى المعظمة
 مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاء التى هو اقرب مرئياته
 لم يكده يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو لبعدها فحينئذ يكون معناها انه
 (لم يراها) وهو منفى ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع
 القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى التثنية
 الداخلة على كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يشق منه) نحو يكده ويكاد (فى الماضى) يعنى
 ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا
 يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالافعال) (اى
 كسائر الافعال فى اعادة التثنية) اى الداخلة على (فى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا
 موافق للقول الاول وقوله (تمسكا) ان كان مصدرا للجهول بمعنى التمسك بفتح السين يكون
 مفعولا له لقليل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له اقلوا المقدر اللازم لقليل يعنى
 لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه لثنى فى الماضى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون)
 (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل اى الذبح لانيه بدليل فذبحوها
 (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى هذا لم تمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها
 لا من التثنية الداخلة على كاد وقال العصام لا يخفى على احد ان كادوا يفعلون ثنى القرب
 وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينشئ به فى الماضى اذا استعقب انتفاء
 القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل
 يؤيده انه قال واثباته ثنى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم ثنى الفعل حينئذ وجه التمسك
 به تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع
 كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكده رسيس الهوى

المزيدي نظرا لارباعى
 لا ينحصر بالمزيد فيه وقوله
 وانما ومن باب الافعال
 ايضا لا يتم انتفاؤه فاعل
 وفعل الا ان يتكلف
 ويقال ان ضمير هو
 يعود الى الرباعى الذى
 بعد حرف مضارعتيه
 ساكن وكذا قوله ههنا
 بمعنى فى مضارع رباعى
 بعد حرف مضارعتيه
 ساكن وكذا قوله ههنا
 بمعنى فى مضارع رباعى
 بعد حرف مضارعتيه
 ساكن والمحجب من
 القائل انه عد المعنى
 المراد الظاهر الذى
 ينادى عليه المقام باعلى
 صوت من قبيل التكلف
 واسند ما لا يتبادر اليه
 الا رجاء مع قطع النظر
 عما فيه من الفساد الى
 ظاهر اللفظ فكس
 ما هو ذلك لانه منكسر
 كذلك قوله دفعا
 للالتباس قيل يعنى
 ضم الهمزة وجعلت
 كالمعين دفعا للالتباس
 المضارع على تقدير فتح
 الهمزة فقوله فانه اذا
 الهمزة فقوله فانه اذا
 قيل فى اقل الخ سهو من
 فلم الناسخ لان الكلام
 فى ابطال فتح الهمزة
 وكسرهما ليعين الضمة
 فلا معنى للتكلم فى ابطال
 فتح التاء وكسرهما على
 انه لا يطلب احدهما لم
 يفتح الا لم يكسر حتى
 يكون لبيانه فائدة
 والصواب انه اذا قيل

من حب مية يبرح) (حين اراد) يضي هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذوار الرمة (بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على
يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للانبات لزوم انبات زوال بقايا المحبة وهو
مضاف لما اراده ثم اراد ان يزيّف قول القائل بالمذهب الثلاث حيث تمسك في الدعوى الاول
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذى الرمة ونحطتم عليه فيه فقال
(وهذا) اى لتمسك بهذين الامرين (سلم) يعنى لو قلت انه في الماضي للانبات لقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وفي المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ في قول ذى الرمة لاجل
استلزامه الانبات المتأني لوضعه (لكن لا يثبت مدعاء) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضي
والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) اى ما لم يقع الانبات منه
(دعواه الاولى) وهى ان كونه الانبات في الماضي ثابت مسلم لان كون كاد للانبات لما كادوا
يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبجوها ودلالتها على ذلك ايضا مسلمة (وقد
عرفت وجه القدح في تمسك عليهما) اى في تمسك القائل الثاني على دعواه حيث اجيب
عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للانبات بناء على استدلاله بقوله فذبجوها مسلما بل
كان في حيز المنع وما دام يكون في حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين
لم يثبتا دعواهما ولذا قال المص انه كسائر الافعال مطلقا في الاصح ثم شرع في بيان النوع
الثالث من افعال المقابلة فقال (والثالث) (وهو ما وضع لدوا الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت
مصمون الخبر (للفاعل) وهذا موال امر المشترك في الانواع الثلاثة وقوله (دونواخذ وشرع
في الخبر) بالنصب مفعول مطلق و اشار به الى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين
يعنى ان هذا النوع هو كنه (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (في الفعل يقال طفق
يطلق) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع (كلم يعلم) ومصدر يحى (طوقا) على
وزن نصر (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) في بعض اللغة (طفق بطلق) بفتح العين
في الماضي وكسر هاء في المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب) (وجعل) (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى
شرع) (وهى) (اى هذه الافعال اربعة في الاستعمال) (مثل كاد) و اشار الى وجه
التشبيه بقوله (في كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير ان تقون طفق زيد
او اخذ او كرب فعل او جعل) زيد (يقول) فالمراد بقوله تقول في المضارع الاول معناه يعنى
امك تقول كذا في مثاله وفي الموضع الثاني لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد في النزبل مثال
الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (لمخضفان) (و
اوشك) حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طافى) (وهى) (اى) كلمة (اوشك)
(مثل عسى وكاد في الاستعمال) يعنى (فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على
وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد ان يحى) وهذا

في القتل اقبل بفتح الهزلة
التبس بواحد المتكلم
المعروف في حال الوقف
واذا قبل اقبل بكسر
الهزلة لزوم الخروج من
الكسرة الى الفتح وهو
قبيل وهذا القول لاحق
صرح بذلك المص
والرضى وغيرهما ومع
قطع النظر عن التصريح
هو متعين بحيث لا يبدل
الى خلافه قوله فيما سوى
ساكن بعده ضمة ايس
كسر الهزلة فيما سوى
ساكن بعده ضمة بل
فيما سوى اسر من مضارع
بعد ساكن منه بعد
حرف المضارعة ضمة
فصغير سواء راجع الى
صيغة الاسم الذى من
مضارع بعد حرف
المضارعة فيه ساكن
بعده ضمة وكلمة ما عبارة
عن الوقت اى وقت
سوى وقت يكون بعد
الساكن ضمة مكدا
قبل وفي ما به قوله مثال
لما يكون بعد حرف
المضارعة ضمة قبل
والصواب مثال لما يكون
بعد ساكن بعد حرف
المضارعة ضمة وليس
يعنى لان التعبير كذلك
انما كان لما في هذا التعبير
من العجبة بسبب اعادة
لفظ واحد مع ظهور
المراد فان الوهم لا يذهب
الى خلافه قوله او على
حذف مضاف اى قائل
فله برده عليه ما قبل ان

هو الاستعمال الاول (واوشك ان يحى زيد) وهذا هو الاستعمال الثانى (ونارة يستعمل استعمال كاليدون ان) وبامتناع تقديم الخبر على الاسم (نحو اوشك زيد يحى) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التى هي ايراد الفعل مفردا لا غير فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقفنا على خلاف الاصل فمحتاج الى بيان نكتة مقتضية للمدول عنه فاراد الشئ ان يشير اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعنى بالجمع (وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تنبس في الرسم لكنها تنبس بالمفرد في اللفظ بخذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فاراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة الافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطراد (وجمه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراد) اى افراد الصيغتين (ونشيت) اى وايراده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (لجنس المفهوم) يعنى لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذ كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر في النسختين الاخرتين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر المدول عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب المذكور في الحواشى الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع يحمل المضاف جنسا كذا يجب عنه في تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احوال اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجملة للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بنفسه الى اصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا الاشارة الى باب مصحح التفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (قسم الافعال) واذ كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حد فعل التعجب منعا (بمثل لله دره) فارسا والتعجب من حسن صنيعه على انه يخرج بقيد الوضع في لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاه) فانه صودت بلفظه عند التعجب خارج عن التعريف بحمل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض نحو قاله الله من شاعرو) نحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قاله وعلى قوله ولاشل انهما فعلا ن وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله

اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملاسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام التقدير الاو علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملاسة ولم يقبله الا ان يدعى سداد المعنى في اضافة الفعل الى المفعول باعتبار قلته بخلاف اضافة الفاعل قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله قيل الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكا انه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشامية وفيه ان المذكور هو الفعل وهو المضاف الى الموصول فكيف يصح الاتيان بالامر العام في صورة كون الاضافة بيانية قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس قيل الاحصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره ضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع هـزة الوصل والثاني مع التاء وليس بذلك لعدم صحة كون خوف اللبس صلة انضم كل متحرك قوله اى ما يكون عينه فقط متعللا قبل ويمكن ان يقال اراد ما يمتثل عينه وعين القيف لا يمتثل وهذا اصوب لانه يدفع به

من شاعر بمن الجارة على ما هو المسموع وليست من الاستفهامية للاستفهامية
تدخل على المعارف لطالب التعيين غالبا ولا تدخل على التكرار كذا في بعض الحواشي
وقوله ولا شلل الشلل اليس في اليد واذا بها يقال شلت مرفقا ومجھولا والمراد بالشر
الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض
يعني ان التعريف ينتقض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قائله ولا شلل ان كل واحد
منهما فعل وضع (لاشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لاما لان لم
انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقض
لانه ليس (لحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة
الى جواب النقض والى ضعفه يعني انه لا يندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت كذلك) اي للتعجب
(بمدالوضع) اي للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال
في الجواب ببحر المراد يعني انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب
انه (ما وضع لانشاء التعجب بحسب) يعني اخص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل
في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الاعلى فعل التعجب (وماد كرم من مواد
النقض) وان استعملت في التعجب احبانا (فكثيرا ما يستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء
ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال
العصام ويمكن ان يحجب يعني لدفع النقض بنحو قائله ولا شلل بان المراد ما وضع لانشاء
التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قائله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من
حسن صديعه لا من لفظ قائله وشل انتهى ملخصا ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد
فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اي لفعل التعجب)
والاخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثاني
مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائزان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق
وهو ضاحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه
ورجع العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينافي للحكم
عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صفتان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى
ما به الاشتراك في الصيغتين والى ما به الامتياز فيهما فقال (احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب) (ما فعله) (اخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل
المتضمن بفتح الميم هو ما به الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران
احدهما بصيغة الماضي والاخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله صفتان على تقدير
الارجاعين ان مقتضاء وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
في ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط

الاصوب قوله وانما خص
معتل العين بالذكر ازيد
غموض واختلاف في
المبنى للفاعل منه كذا ذكر
وتبعيته ذكر معتل
العين في المبنى للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا
هذا كلامه وقد قيل
الصواب ان يقال وانما
خص معتل العين بالذكر
لزيد غموض واختلاف
في الماضي لما ذكره بتبعية
ذكر مضارعه وان لم يكن
فيه ما ذكر وفيه كافي
قوله المتعدي وغير
المتعدي قبل هذا فبد
ان اقسى الفعل لا قسمان
فان المتعدي اهم من الفعل
وشبهه وكذا غير المتعدي
الا ان المتعدي مطلق
لا يمكن تعريفه بما يتوقف
فهمه على متعلق فان
المصدر لا يتوقف فهمه
على شيء فضلا عن المفعول
ولذا جاز حذف عامله
والسري ذلك ان النسبة
الى الفاعل والتعلق
بالمفعول به جزآن من معنى
الفعل وما سوى المصدر
ما يشبه فتقول المصدر
المتعدي ما يشترك منه
الفعل المتعدي فالمتعدي
المطلق ما يتوقف فهمه
على متعلق او يتوقف فهمه
ما يشترك هو منه عليه
وكا" به لذلك قال المتعدي
من الفعل وليه قوله فان
التعلق نسبة الفعل الى
غير الفاعل قبل قد دل

ان تكونا في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر انما تنافي اشتراط وجود ذلك الفعل
في ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع في بيان حكم الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال
(وما) (اي فعلا التعجب) يعني هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير
متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعني المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران
(الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اي ولا الى ماض مجهول (وتأنيث)
اي ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد
مذكر في الثانية ابدا (وفي بعض النسخ وهي) يعني بدل وما فحينئذ كان راجعا الى
مؤنث والتقدير (اي افعال التعجب غير متصرفية) والمناسب ان يقول وفي بعض النسخ
وهي غير متصرفية بدل قوله وما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره في التقدير وهذه
النسخة موافقة للنسخة الواردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد)
وهذه المسئلة هي الخاصة الواحدة له ثم شرع في بيان خاصة اخرى له فقال (ولا يبينان)
(اي فعلا التعجب) يعني ان فعلا التعجب الموجودين في ضمن الصيغتين لا يجوز
بناءؤهما من مادة (الا) اي يجوز ان يبنيا حينئذ (مما يعني) اي من المادة التي يجوز
ان يبنى (منه) افعال التفضيل (للمشابهة) اي لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له)
اي لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما
يعني انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اي من فعل التعجب وافعل التفضيل
يقعان (للمبالغة والتأكيذ) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيذ فله فيه من الزيادة
في الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضي المزيد عليه ثبوت الزيادة موجب لاثبات
اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيذ وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب
للمبالغة والتأكيذ فلانه لا يشترط من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد
اتكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة تأكيذ اصل الفعل وتقريره كذا في
بعض الحواشي يعني ان التعجب هو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع
من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل
الفعل باثبات لازمه الذي هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا يبينان) الى
كلام المصنف يعني انهما لا يبينان ايضا (الا للفاعل) يعني يقعان على صيغة المعلوم
ولا يقعان على صيغة المجهول المبينة للمفعول (كافعل التفضيل) اي كما وقع افعال التفضيل
كذلك (وقد سئد) اي حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله (ما شهي الطام) بصيغة المجهول
يعني يتعجب لن الطعام غير مشتهي وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي
لم يصبر الكذب المذكور وبغضنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكما بشذوذته
ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق
بنائه في ذلك فقال (ويتوصل في) (الفعل) (المتنع) فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل

صارت سببا هذه العبارة
ان المتعلق اسم فاعل هو
الفعل فالمفعول هو المتعلق
اسم مفعول بالمدف
والا يصلح لما وقع في
التعريف اسم مفعول الا
ان التعلق من الجانبين
فكما ان الفعل يتعلق
بالمفعول فالمفعول ايضا
متعلق به فوضح بيان
تمام الفعل معنى التعلق
الذي هو المفعول والتردد
في هذا المقام من مجاب
الا وهام اذ لا يرب في ان
المتعلق هو اسم فاعل
هو الفعل والمتعلق اسم
مفعول هو المفعول به
والمدكور في التعريف
مبنى للمفعول ليس الا قال
في الترح ان المعاني
انقسمت الى قسمين قسم
لا يتعلق له بغير من قام به
وقسم يتعلق بنفسه فا
تعلق لنفسه فهو المتعدي
وما يؤول من غير تعلق
يسمى غير متعد قال ثم
المتعدي قد يتعلق بواحد
فيسمى متعديا الى واحد
وقد يتبعين اثنين فيسمى
متعديا الى اثنين فانظر
هل ترى في كلامه سبيلا
الى كون المتعلق المذكور
في التعريف مبنيا للفاعل
كلامه قوله وهيئة الفاعل
قيل قد حق ان المفعول
الذي يبين الحال هيئة
اخر من المفعول به
فلا وجه لترك هيئة
المفعول في هذا المقام
فان اللازم كالتعدي له

وهو طلب الوصلة الى شئ يتكلف وقوله في المتع نائب فاعله ووسط الشئ قوله الفعل ليظهر
 موصوف المتع ولما كان المتع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك
 المتعلق بقوله (بناء صيغتي التعجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان للفعل الذي
 يتمتع بناء التعجب منه وهو ما يتمتع منه بناء الفعل التفضيل فانه يتمتع بناؤه من فعل رباعي
 فصاعدا (او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد بما فيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثي مجرد غير
 لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعي فصاعدا او من ثلاثي فيه لون او عيب يتوصل (بمثل
 ما اشدد استخرجه واشدد باستخرجه) فانه لما ارد بناؤه من استخرج استخرج يستخرج امتنع
 بناؤه منه فانه فعل يتمتع منه البناء لكونه غير ثلاثي فحينئذ يتوصل الى المطلوب بانشد واستخرج
 ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقول (التي يتوصل ببناءهما من فعل لا يتمتع بناؤه
 منه) وهو اشدهما فانه مشتق من شديشو هو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتع)
 اي وجعل الفعل الذي يتمتع منه وهو استخرجه (مفعولا) في الصيغة الاولى (او مجردا
 بالياء) في الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف فيهما) (اي
 في صيغتي التعجب) يعني ومن خواصه انه لا يجوز ان يتصرف في صيغتي التعجب (بتقديم
 اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز في سائر الافعال
 (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه يتمتع
 هنا (وتأخير) (اي تأخير جائز فيما عداها) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير
 يجوز فيما عدا فعل التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اي عن الجار والمجرور
 ثم اشار الى قاعدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي
 فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (لكون عذم التصرف بهما) اي بالتقديم
 والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حملناهما على الوصف الخصوص بهما بقريئة
 المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما) لبيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم
 جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف
 يعني انه لما لم يحز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (ما زيدا
 احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما
 لم يحز بهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اي بعد نقل الاولى من الماضي
 والثانية من الامر (الى التعجب) اي لانشاءه (جريا) اي كان هذان اللفظان جاريتين (بجري
 الامثال) واذا جرى بالمجرى الامثال في الاخبار عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال
 جرى الامثال ولم يقل انها من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال
 حقيقة وايضا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران
 كلاتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك
 اللفظ من تذكيره وتأنيئه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة

تعلق بهيمة الفاعل
 والمفعول وذلك بين
 البطلان قوله كفعل
 علمت في وجوب ذكر
 احدهما عند الآخر الخ
 لا وجه لتخصيص بيان
 المص بل مماثلة ما في
 خصائص آخر الباب
 علمت ايضا فانه يجوز
 تطبيق علمت قبل الام
 والاستفهام والثني تقول
 اعلمت زيد العمر قائم
 او عمرو قائم او ما عمرو
 قائم وايضا يجوز كون
 المفعول الثاني مع الفاعل
 ضميرين بشئ واحد
 فتقول زيدا اعلمتني قاعدا
 وليس بمقيم فانه في
 صورة جريان هذه
 الاحكام فيه لا أساس
 لها بالبيان ولا يتجاوز
 المقام عما ذكره الشارح
 قدس سره على ما صرح
 به الرضى وقال المص
 شارحا لدوله والثاني
 والثالث كفعل علمت
 اعني انك اذا ذكرت
 احدهما فلا بد من ذكر
 الاخر فان تركتهما معا
 ساء لانهما في المعنى
 مفعولا علمت وانما وجب
 عند احدهما ذكر الاخر
 لانهما في المعنى كاليتبدأ
 والخبر فكما انه لا بد من
 المبتدأ كذلك هذا بخلاف
 مفعول اعطيت لانهما
 لا رابط بينهما فلم يلزم
 من ذكر احدهما ذكر
 الاخر فكان الاول

واحدة كما ان الامثال تكون على طرفة واحدة عند استعمالها في المورد الماوردا لا اعتراض
على تعبير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشارته الى دفعه فقال (قيل) اي على المصنف
(عدم التصرف) بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعني ان عدم التصرف
بالأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعريف باحدهما الآخر (لان تقديم الشيء
اي على الغير) يستلزم تأخير غيره (وكذلك تأخير) اي تأخير الشيء عن الغير (يستلزم تقديم
غيره) عليه لان بين التقديم والتأخير تقابل التصانيف (فلما كُتِبَ باحدهما كُتِبَ) وما وجه
ذكر كلمة زائدة (واجب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيده) اي للتأكيده معنى منهم مما قبله
ضمنا (لا للتأسيس) اي لانه ذكر لا فائدة معنى حديد غير منهم مما قبله حتى يلزم ما ذكرت من
لزوم الاكفاء فورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع
للتقص وتقدير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك
فهو باطل فاجاب عنه الاول بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيده اي بالانسلم لزوم الاستدراك
وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيده وقوله (على ان كل واحد منهما)
شروع في جواب آخر بالملاوة يعني مع ما لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه
الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اي ولو لم ينفصل
احدهما (عن الاخر) بالحوال (لكنه) اي ان كان احدهما (منفصل عنه) اي عن الاخر
(بالقصد) اي بكونه مقصودا امتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم الممول فلا يكون
تأخير مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكأنه) اي اظن
ان المصنف (اعتبر القصد) وبني كلامه على انفصال احدهما عن الاخر فيه فذكر كلاهما
على حدة لعدم اجتماعهما في القصد وقال العصام لا ينبغي على الظن ان شيئا من الجوابين ليس
بالمسكن والماء البادر لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ
احسن يعني في ما احسن زيدا على ما يعني الاستفهامية ولا يؤثر عما بعدهما لانني فعل التعجب
عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فنفطن انتهى ولا ينبغي
ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم وبانه يجوز ان يكون المراد
تقديم شيء وتأخير ما بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخير عنه بحيث يتقدم على
نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن او ما زيدا احسن وتقدم احسن على الكل او تأخير
عنه كما يقال احسن ما زيدا او ما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم الممول على عامله - واه
تقدم على كلمة ما او ذكر بعد ما ولا ينبغي ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا ينبغي عن ذكر التأخير
ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود منه قوله
كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وتأخيرها لخصوصية له بضمه
التمجيب فانه يجوز مطلقا والكلام فيما له خصوصية اقول والاجه ما قبله الشارح من
الجوابين والله اعلم ثم شرع في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) فسر الشارح

منها كالمقول الاول
والثالث في المثلث الثاني
منها كالتثنية معاني المثلث
هذا كلامه قوله وكما لهم
ارادوا بالشك الخ قليل
هذا من غلط القصة
باصطلاح الغزيين والاول
في القصة بالشك خلاف
اليقين وهذا واردا لا
ان يقال امسراد الشارح
لقد سره ان الشك
اذا كان ما يقابل اليقين
فلا شك انه يتم الشك
المصطلح ولا شيء منها
بهذا المعنى فلم يخصه
بالظن ولم يشرع لاهم
لانه اذا سقط الشك
فسقط الوهم اولى به
قوله لبيان ما هي تلك
الجملة من حيث الاخبار
به انما هي من قبل الاظهار
ان المراد لبيان ما هي
اي الجملة المذكورة من
اي عبارة عنه فان علمت
ليان ان زيدا قائم مثلا
عبارة من معلوم يقيني
هكذا وهكذا وهذا
الكلام سواء كان بمعنى
ما ذكره الشارح او
يعني ما ذكرناه يقتضي
ان يكون هذه الاضال
ليان كيفية الجملة
الاسمية وبمثلة ان الداخلة
على الجملة لبيان كيفية
الجملة الاسمية وبمثلة ان
الداخلة على الجملة لبيان
انه امر محقق فلا يفيد
مع قواعدها قاعدة نامة
ولا يصح السكوت عليها
مع انه خلاف ما عليه

بقوله (يتصرف فيها بإيقاع) للإشارة إلى أن قولي (اصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم
أو على قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الإيقاع لأن الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم
المتصرف إنما هو إيقاعه وقوله يتصرف للإشارة إلى أن الباء في إيقاع متعلق بما يتماق به
المعطوف عليه ولا زائدة يعني أنه كما يجوز أن يتصرف في فعل التمتع بتقديم وتأخير كذلك
لا يجوز فيه أن يتصرف بإيقاع كلمة تفضيل (بين العامل) أي الذي هو فعل التمتع (و) بين
(المعمول) أي الذي هو زيد في الصيغة الأولى ويزيد في الصيغة الثانية (نحو ما أحسن في الدر
زيذا وأكرم اليوم زيد) حيث فصل في الأولى بقوله في الدار وفي الثانية بقوله اليوم
فلا يجوز هذا في التركيبين (لأجرائهما) أي لكون هذين المثالين جاريتين (مجزئتين) لأن
كاسبق) من أن التغير كما امتنع في الأمثال امتنع أيضا في جري مجراها وهذا مذهب الجمهور
حيث لم يحزوا ذلك التصرف مطلقا أي سواء كان بالظرف أو بغيره (وأجاز المازني
الفصل بالظرف) (لما سمع من العرب قولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق) حيث وقع الفصل
بين ما أحسن وبين معموله الذي هو أن يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا
التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعني جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده
وفي هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب الوافية بأن تجوز المازني للإتساع في الظرف
ثم أشار إلى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (وأجاز الآخرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان أحسن زيدا) حيث وقع الفصل بين وما بين أحسن بكلمة كان (ومعناه) أي
معنى التمتع الذي فصل بين ما وأحسن بكلمة كان (أنه كان له في الماضي حسن واقع دائم) لما
دل عليه كلمة كان (الأنه) أي لكن ذلك الواقع في الزمان الماضي (لم يتصل بزمان التكلم) بل
زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) أي قبل زمان التكلم ثم شرع في بيان أعراب
الصيغتين بالنظر إلى الأصل قبل النقل إلى التمتع فقل (وما) أي لفظ ما في أحسن
(ابتداء) (أي مبتدأ) وإنما فسر الابتداء بالمبتدأ لأن مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ
بقريته عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا أن ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه إذا كان المراد به
المبتدأ وإنما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء (على أن يكون المصدر) وهو الابتداء
(بمعنى اسم المفعول) أي الذي هو المبتداء كإفسره به (أو ذاب ابتداء بتقدير المضاف) وهذا
إشارة إلى تفسير آخر يعني أن تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين أحدهما التصرف في
نفس الكلمة كما في التفسير الأول فيكون مجازا لغويا والآخر بإبقاء الابتداء على مصدرية
وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو إبقاء المصدر
على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما في المرب وهذا على أكثر النسخ
(وفي بعض النسخ وما ابتدائية) أي بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعني غير محتاج إلى
أن يصار إلى المجاز بأحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بمد خبر حال كونها (بمعنى
شيء) وإنما حمل ما على النكرة (لأن النكرة تناسب التعجب لانه) أي لأن التعجب

(يكون)

الاستعمال فالوجه أن
قال معنى الكلام لبيان
ما هي أي الأفعال منه أي
عبارة منه والمق من
ذلك التفتيح على أنها
ليست من نواحي الجملة
الاسمية بل مذكور لبيان
معانيها وهي مناط
الفائدة لا الجملة المدخولة
وليست كسائر دواخل
الجل وذلك من قبيل
الأوهام الباطلة لفرورة
أن المراد إقادة الشارح
قدس سره قال المص
لأن النسبة قد تكون
عن علم وقد تكون من
ظن فإذا قصد بيان أنها
عن علم قلت علمت ونحوه
وإذا قصدت بيان أنها
من ظن قلت ظننت ونحوه
فيثبت أن النسبة
عن علم فتعصب الجزئين
لأنهما متعلقان لها وقال
الشارح الرضى أي تعيين
الاعتقاد الذي هي
منه أي تلك الجملة الاسمية
صادرة من ذلك
الاعتقاد قال قوله هي
منه على حذف المضاف
أي حكمها من حكم
التكلم على المبتدأ بمضمون
الخبر صادر عنه فقي
قوله علمت زيدا قائما
حكمك بالقيام الذي
هو مضمون الخبر على
المبتدأ الذي هو زيد
صادر من علم ربي
ظننت زيدا قائما من ظن
الشارح قدس سره
لما رأى اعتبار الحقيقة في
الكلام أهون من الحكم

يكون ميا) اى فى الفعل الذى (حنى سبه) وقوله (عندسيويه) متعلق بالنسبة بين
الابتداء والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عندسيويه (وما بعدها) (اى ما بعدها) يعنى
الفعل الذى بعده لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهجزة
فى احسن للتعدي وقوله (من باب شر اهر ذاب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع
كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة
مخصصة من قبل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال المصام وهذا من جعل المعنى
شر عظيم اهر ذاب لاشر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل
معنى قوله شر اهر ذاب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبله لانه يكون المعنى
ما احسن زيدا شئ فيلزم انهاء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيويه بوجه
آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للمعوم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحيث كما يخفى على الفطن وقال
الرضى مذهب سيويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
مانكرة غير مضافة نادر نحو قطعما هى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ
فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذاب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى
ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك الفاعل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح
من قوله من قبل شر اهر الخ لا يرد عليه ما حكى عن المصام من عدم جوازه بالقياض الى
المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير
مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته
وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن
زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول (اى جملة احسن) اشارة الى الهجزة فى احسن
للسبب وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره
المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى
شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى يمد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى
خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى)
وانما يكون قويا (لانه) اى التكلم (كان جعل) اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد
(فاستفهم) اى فاطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يحتمل
سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع
الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادر ايك ما يوم الدين) وقال
المصام وانما لم ياتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان
المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (وما احسن زيدا

محذوف المضاف فل كذلك
ويمع ما فعل والقول بان
علت لبيان ان زيدا قائم
عبارة من معلوم يقين
هكذا وهكذا فلفظ بين
فان زيد قائم لا يكون
عبارة الا عن الحكم
عليه بالقيام واما زعمه
اروجه ففساده ظاهرا سبق
وايضا قد علم بالسابق
ان ما حله على ذلك سوء
الهم قوله فتنبه
الجزئين على انها مفعول
لما قبل لفظ مفعولا
وكاثره اراد ان كلاهما
مفعول لهما ولا يخفى بشناعة
ذلك التوجيه ثم يقول
عبارة اكثر النسخ
هكذا على انها مفعولان
لها ومعنى نسخة القائل
الايماء الى ان كلاهما
مفعول لهما يعنى انها لما
لم يجوز ذكر احدهما
بدون الاخر صار
كأنهما جميعا مفعول
واحد وله ولا نقول علمت
وظننت لعدم الغائبة قبل
هذا الا يوجب عدم جواز
حذف لمفعولين نسبيا لعدم
وقوف افادتها على ذكر
المفعولين لان هناك جهات
افادة اخرى كأن تقول فلان
يظن كثيرا ويعلم قليلا
اى يقع الظن منه كثيرا
ويقع اليقين قليلا ويقول
لا يعلم زيد الا بالبراهين
ولا يظن الا بالامارات
وتقول ما ظننت اليوم او
ما علمت اليوم وليس

فأفعل) يعني صيغته امر من باب الافعال في جميع الصيغ فإشار الى ان كونه امر ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضي من افعل) كما في الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعني معناه ماض وهمة للصيرورة (كالتم اى صار ذا لم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المص بقوله (وبه) محل الاختلاف يعني ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضي متفق عليه لكن في توجه المجرور اقوال احدها انه (اي مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) (كافي كفى بالله (لازمة) اى لا يجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعني انه لا يجوز حذفها في وقت الوقت كون المجرور الذى نشأ من التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) (وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعني جواز حذف حرف الجر من ان وان كاعرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ماتوهم ان هذا التوجيه مغل للقاعدة فان افعل لما كان امرا في الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سيبويه) (في افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ به (اي مجروره) يعني ان محل المجرور بالباء في به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدي) يعني ان مذهب الاخفش بعدم احكام بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهان احدهما انها للتعدي وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ يكون الباء للتعدي (اي لجملة اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثاني في الباء يعني او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا بنفسه و) على ان (يكون همزة احسن للتعدي كاخرج) فحينئذ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذى افاد تعديته (فقيه) (اي في الفعل) اى واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اى مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اى ذلك الضمير (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت زيد) ان كانت الباء للتعدي (او زيدا) ان كانت زائدة (اي اجمله حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين (بمعنى صفة) اى صف زيدا (به) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبها اخري في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجمل زيدا) متعلق بامر يعني كأن التكلم المتعجب

عن سلامة الفهم لاني الكلام فيما يكون اثباته على وجه يتعلق بغيره قوله فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا وكذا لا يعلم زيدا لا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات وما ظنفت اليوم وغيرها ليس من هذا القبيل فتدبر قوله لاستقلال الجزئين وكذا لا فائدة في تفيد الكلام بالتمام وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص والكل باطل لان الواو الواصلة ههنا غير جازمة بشهادة قوله وخبر ادنى فائدة الوصف والتقدير مما لا يثبت وقوله وكلاميته غير مقيدة الخ ناشى من الذهول من الاستقلال فانه على تقدير ترادف الجملة والكلام لا يحصل الاستقلال في صورة النصب كما هو الظاهر قال المص في الشرح ومنها انه لا يجوز فيها الالفاء اذا توسطت او تأخرت لانه اذا توسطت او تأخرت لانه اذا الفيت استقلال الجزآن كلاما قوله بلا واسطة كما يحكى مثاله وبواسطة نحو هل من انت قبل فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستثناء

بأمر كل من هو شاه الخطاب بجعل زيد (حسنا) أي بالحكم بحسنه (وأنما يجعله كذلك) يعني أن مراده بهذا التعميم اعني بجعل زيد حسنا (بأن يصفه) أي بطريق أن يصفه (بالحسن) وأنما فسر الجعل بالوصف فإن الأمر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل وصفه بالحسن كيف شئت فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن في شخص) واحد وفي توجيه القراء من المبالغة ما لا يخفى وقال المصام ويمكن أن تكون الباء سببية يعني احكم بوجود الحسن بسبب زيد فإن الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ما خلا (أفعال المدح والذم) وفسر الشارح بقوله (يعني الأفعال المشهورة عند الحاجة بهذا القلب) للإشارة إلى أنه ليس المراد به مفهوم التركيب الإضافي يعني بأن يراد به مطلق الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الأفعال المشهورة بين النحاة بهذا القلب فإنه لو كان المراد به مطلقا ينتقض الحمد من أجل مدحه وذمته وغيرها من الأفعال التي لم توضع للانشاء والظاهر أن يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين (ما وضع) الخ كما أن المراد من قوله فعل التعجب هذا كذا في بعض الحواشي وفسر الشارح بقوله (أي فعل وضع) للإشارة إلى أن ما موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسها واختار كونها موصوفة للملائمة التكررة في الخبرية وإن كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (للانشاء مدح أو ذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحه وذمته) يعني من الفعل الذي يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن أمثال هذين الفعلين معدودة (منها) أي من أفعال المدح والذم المصطلحة (لأنه) أي لأن كل واحد من مدحه وذمته (لم يوضع للانشاء) لأنهما موضوعان لأخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي للانشاءات هذين الفعلين ثم شرع في بيان أفرادها فقال (فتها) أي من تلك الأفعال فعل (نم وبئس) يعني أن نم من المدح وبئس من الذم لأنهما معاً من نوع واحد (وهما) أي نم وبئس (في الأصل فعلاً) يعني مطابقاً لصيغة الفعل الماضي فانهما في الأصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعني أن أصل نم فتح النون وكسر العين وأصل بئس بفتح الباء وكسر الهيمزة ثم شرع في بيان تصرفيهما فقال (وقد اطر في لغة بني تميم في) كل (فعل إذا كان فاؤه مفتوحاً) كان (عنه حلقاً) أي أحداً من حروف الحلق (أربع لغات) فقوله أربع فاعل اطر د يعني أنه مطرد في كل فعل شأنه كذلك لأنه مختص بهما (أحديهما) أي إحدى اللغات الأربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي) أي وهذه اللغة (الأصل) كبئس وصق (والثانية) أي واللغة الثانية (فعل بإسكان العين مع فتح الفاء) وهي لغة في نم أيضاً كما قال في الصحاح وإن شئت قلت نم بفتح النون وإسكان العين (والثالثة) أي اللغة الثالثة (إسكان العين مع كسر الفاء) كما أنها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) أي اللغة الرابعة (كسر الفاء) أي مع كسر العين (اتباعاً للعين والأكثر في هذين الفعلين) يعني

بلا واسطة لأن المضاف إلى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يميزان منه متزاجاً تماماً بحيث يسرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبراً قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام وليس في لأن مبنى كلام الشارح قدس سره الظاهر وأما أورده أنما ذكره في توجيه تأخير الاستفهام من الجار فلا يصح الاعتراض به نعم في هذا المثال نظر والظاهر نحو علت غلام من عندك قوله والفرق بين الالفاء والتعليق من وجهين أحدهما أن الالفاء والتعليق من وجهين جازئاً ولا واجب والتعليق واجب قبل فيه بحيث لأنه لو كان الالفاء جازاً لا واجباً لكأن في قوله ومنها جواز الالفاء استدراك ولما صرح ما تقدم من أن الالفاء واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن أن يقال أنه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتعليق بل أراد الفرق بين حقيقتي الالفاء والتعليق في هذا الباب بأن الالفاء جازئاً ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد

في لم وبس (عند بني نعيم إذا قصد بهما المدح) أي الشاء المدح (والضم كسر الفاء
واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) أي الكثير منهم (اتفقوا على ائمة بني نعيم)
ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (أي شرط نعيم وبس) (أن يكون الفاعل)
أي فاعل كل منهما مشروطا بأحد شروط ثلاثة أحدها أن يكون (معرفا باللام) أي
باللام التي هي موصوفة (للمهد الذهن) يعني لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله
(وهي) أي تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) أي قبل ذكر المخصوص (وإصير معينا
بذكر المخصوص بعده) أي بعد ذلك المعروف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكر ابتداء
غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الإجمال ليكون) أي لقصد أن يكون ذكر الشيء
الواحد مرتين (أوقع في النفس نحو نعيم الرجل زيد) فكان المدح ذكر مرتين أحدهما مابهما
بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره زيد وقوله (أو) (يكون) (مضافا إلى المرف) بيان
للشروط الثاني يعني أو يكون الفاعل مضافا إلى المرف (ها) (أي باللام) انتهى للمهد الذهن
وهذا أيضا (أما غير واسطة نحو نعيم صاحب الرجل زيد أو بواسطة نحو نعيم فرس غلام
الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (أو نعيم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال
ما يكون بواسطة اثنين (وهلم جرا) وقوله (أو) (يكون) (مضمر أيميزا بكرة منصوبة) وصف
النكرة المميزة لجرد التوضيح إذا تميز أمام منصوب أو مجرور وهنا لا يجتمعا الجرا إلا أن يراد
الاحتراز عن المجرور بمن كافي قائله الله من شاعر ولك أن تريد به المنصوبة لأحلافا حترزه
عن نحو ما في فمعا هي ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما في هذا التفصيل للتوضيح فافهم
وأما في بالذات فصل رد المذهب إلى علي وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة
بمعد صفة يعني أن تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة أي غير مضافة وقوله (أو مضافة إلى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعني أو مشروطة بكونها مضافة إلى نكرة مثلها وقوله
(أو معرفة) بالجر عطف على قوله إلى نكرة يعني أنها إما مضافة إلى نكرة أو مضافة إلى معرفة
حال كون إضافتها إليها (إضافة لفظية) لا تكتسب التعريف منها (نحو نعيم رجلا) هذا مثال
للمضمر المميز بالمفرد (أو ضارب رجل) يعني أو نحو نعيم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف إلى
النكرة (أو زيد) بالجر عطف على رجل أي نحو نعيم ضارب زيدا أراد به التمثيل لما وقع مضافا إلى
معرفة بالإضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا إلى معموله المفعول (أو حسن
الوجه) أي أو نعيم أراد به التمثيل لما وقع مضافا إلى المرف باللام حال كونه صفة مشبهة
مضافة إلى فاعله وقوله (انت) إشارة إلى مخصص الأمثلة المذكورة وقوله (أو) (يميزا)
عطف على قوله يميزا بكرة يعني أن هذا الفاعل المضمر أن يكون يميزا بكرة أو يميزا
(عما) أي باللفظ الذي (يعني شيء) أي بمعنى الشيء النكرة حال كونه منصوب المحل على
التمييز (مثل فمعا هي) (أي نعيم شيئا) ففاعل نعيم ضمير تحت وقوله ما يميزه وقوله (هي)
مخصوصة (وكون أمثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف

لوجوب وليس مما
يلتفت إليه لظهور أن
ليس المراد إضافة كون
الجواز جزءا من معنى الالفاء
الموضوع هو له وكون
الوجوب كذلك
بالنسبة إلى التعلق
كيف وهذا مما لا يتصور
جدا بل المراد بيان
الفرق بين الالفاء
والتعلق المتعبرين في
هذا الباب وهذا هو
المفهوم من كلام الشارح
قدس سره لا غير قال
المص والمعاد بالتعلق
أن يتبع أعمالها العارض
لرؤسها بخلاف الالفاء
فإن المراد به أن يجوز
ترك أعمالها وأعمالها
لعارض قوله وللمض
أفعال القلوب ما عدا
حسب الخ قيل لا يصح
الاستثناء من بعض
أفعال القلوب لا متصلا
ولا منفصلا فيجب حله
على البدل ثم إن لأقائدة
في هذا البيان لكمال
ظهوره مع بيان
المعنى وذلك كما ترى
قوله أي العدة فيما
وضعت له هذه الأفعال
هو تقدير الفاعل
قيل أعلم أن مدلول
كان نسبة الصفة إلى
فاعله الزمان والنسبة
هي ثبوت الصفة للفاعل
وفرق بينها وبين التقرير
الذي هو صفة المتكلم
أن كان مضدرا
مبنا للفاعل كما
هو الظاهر وبين
التقرير الذي هو صفة

ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال القراء وابو على هي موصولة) اى ما فى نعمنا
 (بمعنى الذى) يعنى انها معرفة (فاعل لنم) اى كما فى نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون
 موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فيكون الصلة باجمعا) اى بطرفيها (فى نعمماهى
 محذوفة) وانما حذف (لان هي مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هي اى الصدقات
 وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فنعماهى نعم الشئ هي) حينئذ لا يحتاج
 الى الصلة (فلما) اى حينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي) اى لفظه هي
 (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل مخصوص فقال (وبعد ذلك) (الفاعل) اى فى الاقسام
 الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشرطه يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ
 مؤخر وخبره قوله بعد ذلك يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجالا وذلك
 هو المعنى (بالمدح والذم) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى
 ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعدية) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل
 (انماهى) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
 به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله (وهو)
 (اى المخصوص) (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله غالبا) وهي الجملة الفعلية المركبة
 من نعم و فاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ او المبتدأ مع
 خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم من ان الجملة اذا
 وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبر الاحتياج (الى ضمير المبتدأ القيام
 لام التعريف المهدى مقامه) وقوله (او خبره مبتدأ محذوف) اشارة الى تانى الوجهين وهو
 ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو) اى
 لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم
 الرجل مقدم عليه خبره واما خبره مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية
 استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأيه) اى
 المتكلم (سئل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد) اى هو زيد (فعلى الوجه الاول
 نعم الرجل زيد جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى
 الوجه الثانى جملتان) احدهما اى فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط
 المخصوص ومسائله فقال (وشرطه) (اى شرط المخصوص) يعنى شرط صحة وقوعه
 مخصوصا (مطابقة الفاعل) والماز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة
 الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقة الفاعل) اى
 مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله
 (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل
 والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه التقدير ان لكونه

الفاعل ان كان مبينا
 المفعول فلو اذنبت
 الصفة للفاعل مساعة
 لا يلقى بتمام التعريف
 وذلك وهم محض لانها
 كلها اشتركت فى ان
 وضعها على ان ينسب
 الى الفاعل باعتبار صفة
 له فذلك لم يكن بد من
 الخبر وهو لتقرير الفاعل
 على صفة وليست هذه
 النسبة بمعنى ثبوت الصفة
 حتى يكون ارادتها
 بالتقرير من قبيل المساعة
 بل هي بمعنى الجعل السند
 الى من يستند اليه التقرير
 كما لا يخفى على التأمل
 الخبر قوله وكل من الصفة
 والتقرير عمدة قبل لو
 كان مجرد الدخول فى
 الموضوع له مستلزما
 لكونه عمدة فيما وضع له
 لكان الزمان ايضا عمدة
 فى هذه الافعال ولو كان
 موجب كونه عمدة
 امرا آخر لا بد من بيانه
 حتى نتكلم عليه على ان
 كون كل من الصفة
 والتقرير عمدة فى التامة
 يمنع خروجها بقوله ما
 وضعت لتقرير الفاعل
 بهذا المعنى الا ان يقال
 المراد ما يكون العمدة
 فيما وضع له تقرير الفاعل
 على صفة فقط فيتجه
 ان البارة الاتساعده
 وانت خبير بان الواجب
 ان يكون عمدة هو التصد
 الى ما به يتناز الافعال
 تامة من الافعال

للمشاركة بين الاثنين وقوله (في الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهي في الجنس بان يكون
 المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة) او حكما (او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعي
 الفاعل من كونه مميزا بكرة او بما في نعم راجلا زيدا ونصا هي فان الاول مطابق في الجنس حقيقة
 حيث كان زيد من اصناف الرجال والثاني مطابق له فيه تأويلا بان ما يؤول بالتشبي الذي
 يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشارة الى ماسياتي من التأويل بحذف
 المضاف او غيره في الآية التي ستذكر (وفي الافراد) اي انه لا بد ان يطابق الفاعل
 في الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (ان كونه) علة لوجه كونه
 مشروطا به يعني انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة على الفاعل في المعنى) وان كان
 منفصلا عنه في اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل
 المعنيين اي الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
 في الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق في الثنية (ونعم الرجال
 الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال للذم للمطابق في التأنيث
 (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال للذم للمطابق في الثنية والجمع وقوله
 (ويحوزان يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كاجاز مطابقة لفاعله في التذكير والتأنيث يحوز
 ان لا يطابقه فيحوزان يقال (نعم المرأة هند وبئست المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانها) اي
 نعم وبئست (لما كانا غير متصرفين اشبهما بالحروف) اي كانا مشاهبين للحروف في عدم جواز
 التصرف واذا كانا مشاهبين لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اي الحاق علامة التأنيث
 في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال (و) (قوله تعالى) (وبئس مثل
 القوم الذين كذبوا) و اشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه ايراد المصنف
 يعني ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقص بايراد مادة لم توجد
 فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع والمخصوص) فيها (اعني الذين كذبوا اجماعا مع
 افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يجيب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبهه)
 (بما) اي من المواضع التي (لا يطابق للفاعل) في تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقض
 اذ لم يكن متأولا لكنه (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف في طرف المخصوص
 بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعني بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل
 المقدر المضاف مطابقا للفاعل وتأتيها بحذف المحذوف كإفادته بقوله (او بجملة) لفظ
 (الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناه جمعا وحذف المخصوص اي بئس مثل القول المكذبين
 مثلهم) ثم شرع في ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا
 علم القرينة) ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم (مثل) (قوله تعالى) في قصة
 ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا (نعم العبد) ونحو صه محذوف (اي ايوب بقرينة
 ان ذلك في قصته) (و) (قوله تعالى) (نعم الماهدون) (اي نحن) يعني ان المدح هو ذاته

(تعالى)

الناقصة والزمان ليس
 كذلك لظهور كونه
 مشتركين المصنفين ومن
 المعلوم ان المذكور في
 التعارف يفيد المحصر
 من غير حاجة الى ذكر
 اداته فالمرام ما في به
 في صورة الاستثناء
 وابرار المعنى الظاهر
 الموافق للمراد في صورة
 الاستبعاد من دأبه
 القديم قوله ولوجمل
 الموضوع له الخ قيل
 اشارة الى تصحيح الحد
 بالتصرف في معاني
 الافعال الناقصة وجعلها
 مجرد التقرير بدعوى
 خروج ما زاد على
 التقرير عن معناها وكونه
 قيودا له ولا يخفى انه مع
 ذلك ايضا لا يكون تمام
 الموضوع له التقرير
 بل التقرير والتقييد ان
 جعل الزمان خارجا
 عن هذه الافعال داخلا
 في الافعال التامة تكلف
 وتكلف وذلك من
 سوء الفهم لان تصحيح
 الحد لا يتوقف على ذلك
 الوجه حتى يكون هذا
 اشارة اليه بل هو وجه
 آخر مفيد لا افاده الوجه
 السابق بطريق آخر ولا
 ارباب في ان الصفة
 ليست جزء الموضوع له
 وانه بجميع اجزائه
 داخل في التقرير على
 هذا التوجيه فقوله
 وجعلها مجرد التقدير
 الى آخر المنقول
 مما لا يخفى بطلانه

تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بيناها بايد وانما لموسعون والارض فرشناها فقم
 الماهدون فان الباني للسماء والعارض للارض وما هدها هو الله تعالى وابراده بالجمع للتعظيم
 (وساء) حال كونه من افعال الذم (مثل بئس) (في افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط)
 اى فى الشرائط الثلاثة المذكور فى الماعل (والاحكام) اى فى احكامه من جواز حذف
 المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم) (لفظ) (حب فى) (حبذا) واصل المتن
 ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو
 حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو اى حبذا مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او من حب)
 بضمها (اذا صار) اى ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب قوله (ومن ذا) اشارة الى
 الجزء الاخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الحاء يعنى الحاء كما
 هو القياس وحب بضم الحاء ينقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا صله حب بضم الباء على
 وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله
 اى هو حبيب الخ ولذا قال المص (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسألة
 خاصة له فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (وفاعله) اى ولا فاعله (او ذا) اى ولا
 لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم انما وكفورا يعنى لا آثما ولا كفورا كما فى شرح
 اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلامها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه
 وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص متنى او جمعا او مؤنثا لجرها) اى
 لكون تلك الكلمة المركبة جارية مجرى الامثال التى لا يتغير كاسبق تحقيقه (فيقال حبذا
 الزيدان) حين كون المخصوص ثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا وحبذا
 هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم انذ كور فى قوله وشرط المخصوص مطابقة
 الماعل ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه ومختلف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا)
 (المخصوص) (كأى اخوانه) (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب
 مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى
 كونه خبرا للمبتدأ المحدث وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخوانه وقوله (ويحجور
 ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يحجور فى حبذا فقط ان يقع (قبل
 المخصوص) وقسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لثلاثتهم الاشتراك (وبعده)
 (اى بعد مخصوصه) (مميزا وحال) حال كون كل منهما (على وفق مخصوصه) اى موافقا له
 (فى الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد) (وهذا مثال)
 لما يقع فيه التميز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده
 وكذا اقوانا حبذا رجلين الزيدان او حبذا رجلا الزيدون (وحبذا راكبا زيد) وهذا
 مثال لما وقع حالا قبل المخصوص (و) كذا (حبذا زيدا راكبا) والاولى ابراده ايضا لثلاث
 يتوهم عدم جواز بناء على نوههم كون المخصوص ذا الحال كما استعرفه لكنه اكتفى بالتثنية

على ذوى العقول قوله
 ولا يبعد ان يجعل اللام
 فى قوله لتقرير الفاعل
 للفرض لاصلة الوضع
 ولا شك الخ قبل جعل
 التقرير بمعنى النسبة
 فيحتاج الى تقدير الافادة
 لان الفرض من وضع
 اللفظ افادة المعنى لافسه
 ولا وجه عندى ان
 المراد بالتقرير ما اشهر
 فى بيان فائدة التأكيد
 والافصال النافضة
 موضوعات لغرض
 تقرير الفاعل على
 صفة وتأكيده انصافه
 بالصفة فانها موضوعات
 للنسبة وكيفية اما من
 الزمان وغيره والتزم
 دخولها على الجملة
 الاسمية الدالة على النسبة
 المدلولة لها فيتاكد
 النسبة المدلولة للجميل
 بدخولها عليها ولا ريب
 فى ان الفرض افادة الزمان
 ايضا فايته ان الامدة
 افادة التقرير فعلى تقدير
 حمل اللام للفرض ايضا
 لا بد من حمل قوله ما
 وضع لتقرير الفاعل على
 ان الامدة تقرير الفاعل
 وليس لاسر كما زعمه لان
 التقرير على جميع التقادير
 بمعنى الجميل والتثنية كما
 صرح به الرضى وغيره
 فان اراد بالنسبة ذلك
 المعنى فكونه بمعنى النسبة
 مسلم لكن دعوى
 الاحتياج الى التقدير
 باطل وان اراد به غير

بقوله (وحبذا رجلين اورا كين) اى او حبذا را كين (الزيدان وحبذا الزيدان ورجلين اورا كين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما) اى الصالح للعامة الواقعة (في) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازبد) اى و ليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يحجز ان يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لا يحجز الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر في ضمن را كبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فاراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبت به بطلان نقيضه يعنى ان لم يحجز ان يكون حالا من المخصوص يتبين ان يكون حالا (من الفاعل لان المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل في التمييز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كافي رطل زيدا فالعامل في كلمة ذا كالضمير المبهم في ربه رجلا انتهى وقال في امتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والداوالة دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه رجلا لكونه انساب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الان في احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادال على معنى في غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما و اشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (في غيرها) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة اليه) اى الى الغير صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى في غيره يعنى ان المراد بكونه في غيره ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعلق بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالثنى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا او لان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بدله) اى للحرف (في ذلك) اى في الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (من ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجله والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى في غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى في غيره (احتاج) اى لم لحرف (في جزئته) اى في كونه جزءا (للكلام ركنان كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركناله بان يكون عمدة (او غيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلق معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعلل بالا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقق الخاص لا يتشغل

ذلك فهم وما زعمه اوبه مما لا وجه له الا ان يرجع الى المعنى المراد المشار اليه وح لا يكون معنى غير ما اراد المس وحققه التبراح وكلام الشارح ههنا لا يابى اعتبار الزمان جزءا للموضوع بل سكنت عنه لما سبق بيانه من وجهين فلو تعرض له ههنا لكان بيانه حشو واجب الازالة لقوله القائل ولا رب الخ لكان مبتدأ على الاعتراض فن سوء الفهم والافهم من قبيل ما لا حاجة اليه قوله "بوتاما ضيا قبل الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماضى وتذكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وكان القائل غفل عن قوله اى كاشا في الزمان الماضى قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوت الخ قيل وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة لانه مختلف فيه فمقد مضم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق ففنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيانها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالانضاق وان اختلفت في كونها ناقصة

الابد فعل ضرب ثم شرع في بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وضع)
 خبره يعني ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اي ايصاله) تفسير
 الافضاء اي المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير
 الافضاء بالايصال يعني انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول)
 اي جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدي) جواب لسؤال مقدر يعني انه على هذا
 لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول
 اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعني بقوله يفعل (صار مناه الايصال) اي انتقل
 معناه من الوصول الى الايصال وقوله (او مناه) عطف على قوله يفعل يعني ان ذلك
 الافضاء اما افضاء بالفعل وافضاء بمناه (اي معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى
 الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره
 حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شيء) يعني المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا
 او غير مشتق (استنبط) اي استخرج (منه) اي من الشيء (معنى الفعل) اي الحديث (كاسمى
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك
 (وغير ذلك) (الى ما يليه) اي ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعني يذكر
 بعده متصلا (سواء كان) اي ذلك الاسم الذي يلى ذلك الحرف (اسما صريحا مثل مررت يزيد
 واما ما يزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى ووضاقت عليهم الارض بما رحبت اي رحبها)
 يعني بسعتها قالباء في بما واصل المعنى الذي هو حصول ضاقت الى الرحب الذي هو حاصل
 بعد تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت
 (حروف الاضافة ايضا لانها) اي لكونها (تضيف الفعل او معناه الى ما يليه) (وسميت
 (حروف الجر لانها) اي لكون تلك الحروف (تجر معاني الى ما يليه اولان اثرها فيما
 يليه الجر) اي اوسميت بها لكون الاثر الحاصل بها في الاسم الذي يليه هو الجر من انواع
 الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوي والثاني بناء على المعنى الاصطلاحي وهو
 التأثر في الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجالا ثم ما اختص بكل واحد منها من
 الخواص والمسائل فقال (وهي) (اي حروف الجر) (من) ابتداء بها لانها للابتداء
 وعة بها بالي فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى) لكونها للغاية (وفى) ولما كانت هذه
 الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والاخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح
 ان ينبه عليه بقوله (ذكر هذه الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على
 سبيل الحكاية) اي على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت
 اعراسها تقديرية يعني مرفوعة تقدير اعلى انها خبر للمبتدأ (لانه) اي الشأن (ليس لها)
 اي لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كما كانت للحروف الاتية فان الحروف الاتية
 لها اسماء خاصة (يعبر بها) اي بتلك الاسماء (عنها) اي عن مسمياتها (والباء واللام)

اوتامة ولذا جمع معها
 كونها تامة وزائدة
 بجامع عدم ظهور الصل
 في جملة بعدها هذا وفيه
 مالا يخفى قاله المص
 ويكون بمعنى صار
 ويكون فيها ضمير
 الشأن وهذه الى فيها
 ضمير الشأن من الناقصة
 في التحقيق الا انه يشترط
 ان يكون مرفوعا
 ضمير الحديث فلا يكون
 خبرا الاجلة ولا يكون
 فيها ضمير ماثد على
 المبتدأ فلما افردت
 بهذه الصفات جعلت
 قسما برأسه تقريرا على
 المبتدأ قوله وكقوله
 تعالى كن فيكون قيل
 الاظهر ان قوله تعالى كن
 في موقع الابداع بمعنى
 اثبت وفي موقع جعل
 شيء وصوفا بشيء بمعنى
 كن كذا بل يحتل ان
 يكون في الجميع نافعة
 ويكون في مقام الابداع
 ايضا بمعنى كن موجودا
 وبآباء سياق النظم الجليل
 قوله يسمى فاعلا قيل قد
 فات هذا القائل هذا
 التنبيه في محله وهو قوله
 ما وضح لتقرير الفاعل
 على صفة ولا يخفى ان
 هذا التنبيه ليس في
 مرتبته لاختصاص
 الاطلاق ببعض الافعال
 ونحن نقول به في هذا
 الكلام بجمع الخبر مع
 الفاعل على ان الاصطلاح
 على التسمية بالفاعل

بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرها) اى ذكر المصنفين
الحرفين (باسمهما) فان مسميتهما بالباء واللام المكسورتان (لوجودها) اى كون اسميهما
موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اى للقسم
(والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان اسمائها (وجدت بخلاف ما بقى) اى
الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف (ورب وواوها) (اى الواو التى تقدر
بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية
في ان الجار هل هو رب او واوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون
انه لا واو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح
اليه بقوله (وفي عدها) اى في عده واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح)
بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع و والقسم معها كما
جمع باء مع الباءات فرقا بين المعدود مساححة وبين المعدود حقيقة وقال المصنف والظاهر انه
اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعهما مع و والقسم للتصريح بانها جارة عند ولذا لم يذكر الفاء
وبل مع ان رب مضمرة بعدها ايضا ولا يضمنو بدون هذه الاحرف الثلاثة في البصريين
الاذا انتهت (وواو القسم وتاؤه) اى تاء القسم وتاؤه (وعن وعلى والكاف ومذ
ومذوخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم
وبعضها بين الحروف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (في العشرة الاولى) وهى من
والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة
(الاحرف والحسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومذ
(تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل في بعض المواضع حرفا وفي بعض آخر اسما (والثلاثة
الباقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وملا) والفاء (فن) للتفصيل وهو
مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للاستدعاء) وخبره فسر الشارح بقوله (اى لا ابتداء
الغاية) الاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء
الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة على الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان
يشير الى ان المراد به المجازة فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا
لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجازي يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على
الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى
الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل
منه المعنى المراد لان الابتداء في الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لابل الجزء الذى هو
النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لا ابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا) اى اطلاقا
كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا
كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى

بجامع الاصطلاح على
التسمية بالفاعل بجامع
الاصطلاح بالخبر وليس
الخبر على الاصطلاح من
يسمى الاسم فيه فاعلا
مسمى باسم المفعول
بل الاسم يسمى فاعلا
واسما كما انه يسمى الخبر
مفعولا وخبرا وليس
الاسم كذا لان الفاعل
المذكور في الحد غير
متبين لان يكون اسما
لباب كان الا ترى انه لو
لم يصح اطلاق الفاعل
على مرفوع كان وتسميته
به بحسب الاصطلاح
لكان الحد مما لا يشق
عليه التبار وقوله ولا
يخفى ان هذا التنبية
الحج مما لا يثبت ظهور
ان هذا الاطلاق يتم
باب كان كماله وان اسمه
لم يكن مجرورا عنه في
المرفوعات واما ما تردد
به فسقطه غنى عن
البيان قوله واعتبار
الصلاحيه والقابلية
مملوء عقلا قبل حمله
خارجا عن الوضع مع انه
ظاهر عبارة المصنف مما لا
مقتضى له وكأنه لم يتدبر
فيما قاله يتفطن لما اراده
وهو ان دخول الاستمرار
في الموضوع له معلوم من
جهة قاعدة دخول النفي
على النفي واما دخول
اعتبار القبول فيه فمعلوم
لنا بشهادة عقلنا قال المصنف
يعنى ان معناها ان هذا
الخبر هذا للفاعل على

لان الفعل الذي يبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف
تفسير للعرض يعني ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد وأشار الشارح بقوله قيل الى
ضنف هذا القول لان فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله
العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية اى ان من الابتداء له نهاية لا لابتداء
ليس له نهاية كالأموال الأبدية وأما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية أو التزلية ثم أشار الى نوعي الابتداء
بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) بمعنى شرعت في سيره ابتداء
ونهاية فابتدأه من حيث المكان هو البصرة (أو من الزمان) يعني الابتداء امامان الزمان
(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومي يوم الجمعة (وعلاوة من الابتدائية)
يعني القرينة على كونها للابتداء (صححة اراد الى او ما) اى او اراد نتي (يفيد فائدتها) اى
فائدة الى وهي افادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) متعلق بالاراد اى اراد ذلك في مقابلة
من فنال صححة اراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة) مثال اراد ما يفيد فائدتها (نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله
التجى الى) اى الى الله فحينئذ يفيد ان ابتداء التجاى وفرادى من الشيطان وانتهاه
الى ربى (والتبيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويجى من للتبيين ايضا) وهذا تفسير
للعطف وقوله (اى لاظهار والمقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بأنه بمعنى الاظهار يعنى
اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى قرينة كونه للتبيين (صححة وضع الموصول
في موضعه مثل قوله تعالى (فاجنبوا الرجس من الاوثان) فالتى لو قلت) يعنى اذا قلت قوله
تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى
يكون المعنى مستقيما وقول (والتبعض) (بالجر عطف على مقابلة كما افاده بقوله (اى
وقد يحى من التبعض وعلامته) اى علامة كونه للتبعض (صححة وضع بعض) اى
وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم)
(وزائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لا قوله للابتداء وان كان مجرورا
لفظا لكنه (مرفوع) محلا (بالجرية) وقوله (وزيادتها لا تكون) اى لا توجد (الا) اشارة الى
ان قوله (في غير) متعلق بالزيادة التى تضمنتها قوله زائدة الى انها منحصرة في غير (الكلام)
(الموجب) اى لا توجد في كلام مثبت بل هى منحصرة في كلام منفي (نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد) اوردته بالمثالين الاشارة الى ان المراد بالمتنى اعم من ان يكون منفيا
بالصرحة نحو ما جاءني او منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهام للانكار وهو معنى
الزنى وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش)
(فانهم) لم يحكموا بالحصري غير الموجب بل (مخوذين زيادتها) اى زيادة من (في الموجب
ايضا مستدين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب (وقد كان

سبيل الاستمرار منذ كان
قابله في المتأد لانه لا
يفهم من قول القائل
ما زال زيد اسيرا انه
كان كذلك في اول
وجوده قوله وتقدر
الزمان قبل المصادر
كثير قيل جعل تقدير
الطرف هنا رفع تقديره
في المصادر وذلك مندوحة
عنه لان ما في دام صار
علما في تقدير الزمان معه
حتى يمتنع ذكر الزمان
معه وليس الامر بهذه
المشابة في نتي من
المصادر وفي كلام قوله
ويجوز تقديم اخبارها
على اسمائها قيل كان
الامم ان يقول واسمه
كاسم خبر المبتدأ وح لا
يشكل عليه ما اوردته
الشارح ايضا وانت خبير
بانه لا سبيل الى التسمية
بين الاصوين واسم الا
براد سهل فان المراد هو
الاخير اى معنى الامكان
العام والحاجة الى التفسير
ممنوعة لما سبق من ان
منع الموانع مستثنى من
بيان الاحكام وان لم
يستثنى وما قيل من ان
المراد هو الشق يعنى
الامكان الخاص والمعنى
انها لا تمنع من هذا
التقديم والموانع
المارضة فلا علم حكمها
فلا حاجة الى الترض
هنا من قصور الاطلاع
لان القيد لا يكون
اذا لم يمنع مانع

ولا يتفق كون المعنى انها
لا تنفع من هذا التقديم
لان السؤال بثبوت
الوجوب قوله نحو كم
كان مالك اورد على
هذا المثال انه بمنزلة عما
هو فيه اذ الكلام في
تقديم الخبر على مجرد
الاسم وهذا المثال داخل
في تقديم الخبر على نفس
الفعل نعم هذا فيه على
قوله قسم يجوز قوله
بهذا اندفع ما قبل كان
وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع
المخالفين وتأخر المخالف
والمراد بالاخلاف
كون المخالفين معاصرين
متنازعين دل عليه قوله
بان يكون هذا الخلاف
واقفا ظاهرا من جانبه
لامن جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المفارقة
للتقدم وحاصل الكلام
ضعف جانب المخالف
في الخلاف فانه كخالفه
الاجماع وعدم ضعف
جانبه في الاخلاف
لانه ليس فيه خلاف ما
تقرر ويمكن وجهان
آخران لتمييز ليس من
الافعال الدقية احدهما
ان المراد بالمختلف
فيه اللغات لا ما اختلف
فيه النحاة لجعل المص
اختلاف اللغات ووقع
الاختلاف بينهم بخلاف
مخالفة ابن كيسان
فانه للخطأ في ليس
وثانيهما انه لم يتعين
المخالفون عند المص في

من مطر» فان من قوله من مطر زائدة مع انها وقعت في موجب (فاجاب) اى و اراد
المصنف ان يحيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله)
(وقد كان من مطر وشبهه) وقوله (عما يتوهم) بيان للشبهه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام
هو كلام يتوهم (منه زيادة من في الكلام الموجب) التام وقوله وقد كان مراد به لفظ
وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبر والجملة استئنافية وقوله
(بكونها) متعلق بقوله متأول يعنى اذا وقع من في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون
هذا التوهم فاسدا لان التى وقعت في امثاله ليست بزائدة لانها اما متأول بالهاء (للتبعض او)
متأول بانها (للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو) يعنى هذا وامثاله (وارد
على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل كذا في المصام
(كأن قائلا قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى القائل عنه بقوله (بانه
قد كان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام السائل (والى) اى كله الى موضوعه
(الانتهاه) (اى لانتهاه الغاية) قى الزمان والمكان بلا خلاف ما هو المراد من الغايه واذا كان
كذلك (فهى) اى كلة الى (بهذا المعنى) اى حلك كونها ملابسة بمعنى الانتهاه (مقابلة)
بكسر الباء (لمن) اى لكلمة من التى لا يستند يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من اما لا يستند من
الزمان ولا لا يستند من المكان والى قد تكون للانتهاه فى غيرهما كذا فى المصام (سواء كان) اى
سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان) اى واستعمل فى الزمان
(نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرها) اى واستعمل فى غير المكان والزمان (نحو)
قلبي اليك) فان الانتهاه فيه ليس فى الزمان ولا فى المكان بل هى الانتهاه المطلق فان قلب
المخاطب منه الى اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع)
مطوف على قوله للانتهاه يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى (قليل)
اى فى زمان قليل او استعما لا قليلا (كقوله تعالى ولانأ كلوا اموالهم الى اموالكم) اى
لانأ كلوا اموال اليتامى (مع اموالكم) اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى
الانتهاه بتضمن الضم انتهى يعنى ولانأ كلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح
وقد يحكى بمعنى مع كقوله الذود الى الذود ايل وقال الله تعالى وتأ كلوا اموالهم الى اموالكم
وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من
الذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا لمعنى الانتهاه (وحتى) اى كلمة حتى (كذلك)
وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (لانتهاه
الغاية) تفسير لوجه الشبهه (وبمعنى مع) يعنى حتى تجبى بمعنى مع (كثيرا) وهذا
كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين
احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان تدخل الظاهر والضمير بخلاف
حتى كما سيجى واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون

ليس بخلاف الإقبال
 المنفية ولا وجه لذيتك
 القولين ضرورة كون
 التقسيم الى ما اتفق عليه
 الجمهور وما اختلفوا
 فيه والخلاف بين الجمهور
 انما وقع فيما كان فعلا
 موضوعا لمعنى النفي كليس
 فن نظر اليه من جهة
 معناه قال بالامتناع ومن
 نظرا اليه من جهة انه فعل
 كسائر الافعال قال
 بالجواز والمصدر بما
 الناقية ليس من هذا
 القبيل فلا يصح جعلها
 من ذلك القسم المختلف
 فيه قال المس وقسم
 مختلف فيه وهو ليس
 فن راعى العملية فيه
 جواز التقديم ومن
 راعى معنى النفي منع
 التقديم قال والصحيح
 الاول لما ثبت في مثل
 قوله تعالى الا يوم يأتيهم
 ليس معهم فاعلم واذا
 تقدم معمول العامل
 جاز تقديم العامل ايضا
 قوله صلى طمع واشفاق
 قيل فيخرج عن تعريف
 المقاربة صلى الاشفاق
 فيبني ان يقول رجاء
 او اشفاق لا تقول صلى
 الاشفاقية موضوعا لعدو
 الخبر رجاء لا نا تقول
 قيد الحديث مراد وكيف
 لا وافعال المقاربة قد
 يكون لبعضها معنى لا
 يكون باعتبارها منها
 وفيه ما فيه قوله بتقديم
 مضاف اما في جانب

كلمة حتى (بمعنى مع تشبها بالى كما اكتفى في كونها لاستفاء الغاية) وقوله للتفاوت الواقع
 بينهما متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونها
 بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه الى قليل وفى حتى كثير و اشار الى الفرق الاخر بقوله
 (وتختص) (اى حتى) (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) وفسره بالتنبيه على ان الظاهر
 ههنا ما يقابل الضمير والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر
 ولا توجد داخلية في الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد في الى ايضا
 وقوله (فلا يقال) فربيع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز ان يقال (حثاه)
 حال كونها داخلية في الضمير (يقال) اى كما يجوز ان يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة
 الى وجه عدم جواز دخولها في الضمير مع اشتراك الى وحتى في معناه يعنى وانما لم يجوز
 دخولها في الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير
 المجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعها) اى وقوع المجرور والمنصوب
 (بعدها) اى بعد حتى بل الرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللمطلق وهذا عند الجمهور
 (حلا فالمراد) (فانه يجوز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمر) كالى
 (مستدل بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة) وهو قوله فلا والله لا يبقى
 اناس . فنى حثاك يا ابن ابي زياد (والجمهور يحكون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه
 لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرة (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية
 امرا للبيان الظرف والمطروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعيين
 الظرفين فقال (اى لظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها
 ظرفا (لشيء) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا
 يدخل فيه المطروف (نحو الماء في الكوز او) لم يكن ظرفى حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا
 وكان (مجازا نحو النجاة في الصدق) لان الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
 يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف في الاشتغال
 لكونه سببا للنجاة ومشتملا له او مجازا عقليا لان النجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى
 وهو من عند الله عز وجل فاستدل الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قليلا)
 اى كلمة في نجى . وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون
 حيث اعد السحرة المؤمنين موسى وقال (ولا صلبكم في جذوع النخل) اى على جزوع
 النخل (فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة
 على انه ليس يستعمل فى ما وضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللبان المحققين
 قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الاية مجازا لتمكن المصلوب فى جزوع النخل وتمكن المطروف
 فى الظرف انتهى (والباء للاتصاق) ولما كان للاتصاق ايضا عبارة عن جعل الشيء ملصقا
 بشئ اراد ان يبين ما هو ملاصق فقال (اى لاقادة لصوق امر) اى متعلق الى مجرور والباء

الاسم قبل يربه ما جاء
في كلامهم من قولهم
عسيت صائما ورجع
تأويل الخبر باسم الفاعل
ومن الظاهر انسداد
باب تأويل ان يفعل
بالفاعل وكيف يكون
هذا ضربا لذلك مع
ثبوت انه دليل من جعل
الذكر بعد الاسم في
هذا الباب خبرا وانه
يقتدر فيما ليس كذلك
بقتدير المضاف قال الرضي
التأخرون على ان عسى
يرفع الاسم وينصب الخبر
ككان والمقترون بان يمد
اسم منصوب المحل بانه
خبره استدلالا بالمثل
النادر من قول الزباعي
الغويرا بوسا وقوله لا
تطلى ان عسيت صائما
قائما قاله ونقل سيويه
منع كون ان فعل خبره
لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجنة وقوله
ابوسا وصائما لضمين
عسى معنى كان فاجرى
في الاستعمال مجراء
قال وعبر المتأخرين
ان يقدروا مضافا الى
الاسم اولى الخبر قوله
فالمضارع مع ان وانم
يبقى على المفعولية في
صورة الانشاء قبل
لاولى ان يجعل منصوبا
على المفعولية باعتبار
الاصل ويرده ايضا
نحو عسيت صائما
وهذا وهم باطل
اذ لا معنى لجملة منصوبا

هذه) اى كونها كذلك (كأترى في مررت يزيد فان الباء فيه قيد لصوق مرورك بزيد اى
بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالتصاق
(اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (في صدور الفعل عنه) اى
عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة في صدور الكتابة عنى بالقلم
(والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه قضاء مصاحبة السرج
واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس في الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
في الاشتراء ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق
حيث اجتماع في مادة واقترا في مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس) اى في وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز
ان يكون في مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه
ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالتصاق وان كان الثاني يصدق عليه انه للمصاحبة والالتصاق
معا (فالالصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير
عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم الصاق (والمقابلة) (اى لاقادة وقوع مجروره
في مقابلة شئ آخر نحو بعثت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدي) (اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء) (اى بسبب
ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب
زيد) في حال كونه لللازم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهب بزيد
صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدره وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث
استند الى المنكلم وهو المتعدي وثانيها الذهاب وفاعله في الحقيقة هو المجرور (والتعدي
بهذا المعنى) يعنى بمعنى حمل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع في عبارة الصرفين ان تعدي
اللازم مجزى الجرى الكل اى في الثلاثي المجرد وغيره فمخصوص بالياء وايضا موقوف
على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لفهوم الجار وعمله (واما لتعدي بمعنى
ايصال معنى العمل الى مصوله بواسطة حرف الجر فالجروى الحارة كلها فيها سواء
لاختصاصها بالمجرور دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى في المسجد)
وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعنى ان الباء زائدة (في الخبر) متعلق
بزائدة وقوله (في الاستفهام) متعلق ايضا فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتبار
ظرف زمان يعنى في وقوعه داخل في الخبر حالة لاستفهام (هل) اى ان الاستفهام مقيد بهل
لا يغيرها من ادائها الاستفهام وأشار بقوله (لامطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا
يقال) يعنى انهما احتص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز ان يقال (ازيد بقائم) فانه واقع في
الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي) بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس)
قيد ايضا للنفي يعنى انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذي وقع في النفي بليس (نحو بليس زيد

براك وبما (اي في النفي بكلمة ما التي بمعنى ليس) نحو ما زيد براك وبما (ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهّد بقوله (فهي) يعني فالكلمة التي هي مسمى الباء (تراد في الخبر في هذه الصور) يعني في الاستفهام بهل وفي النفي بليس وبما (قياسا) اي زيادة قياس وقوله (وفي غيره) عطف على قوله في الاستفهام (اي) في (غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي) (سماعا) ولما وقع سماعا عم يعني انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو محسبك زيد) حيث دخلت فيه في المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت في الفاعل (والقي بيده) حيث دخلت في نائب الفاعل وتفسير الكل قوله (اي حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقي بيده او) يعني الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد) حيث دخلت فيه في الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعني الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال زيد) يعني مختص لزيد لكونه مالكا (وبلا ملكية نحو الجمل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعني انها للتعليل (اي لبيان علة شيء) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولاً في ذهنه التأديب ثم شرع في الضرب (او خارجا نحو نحو خرجت للحافك) فان الحافة وقعت في الخارج ثم شرع في الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله للاختصاص يعني ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اي مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه) (وزائدة) اي واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اي ردفكم) (وبمعنى الواو) اي اللام بمعنى الواو اذا كان (في القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيهها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اي لافادة التعجب (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مزاده بالانيان هو التعجب (وانما تستعمل) اي اللام للتعجب (في الامور لعظام فلا يقال) اي فيجئذ لا يجوز ان يقال (لله لقد رطار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية او لا فان قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثاني فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا في المعرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسر بقوله (اي لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله (لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالزام (كما ان كم) اي كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اي

على المفولية باعتبار الاصل ولا يردده نحو عصيت صائما لانها عند غير من جعل المنازع فيه خبرا اما شاذ على تضمين معنى كان او محذوف منه ان اكون قوله والذي ارى هذا وجه قريب قيل يردده نحو عصيت صائما وكان القائل فاعل من قول الرضى بعد ما نقله الشارح قدس سره واما عصيت صائما وعسى الفويرا وسافنا اذ ان هل تضمينها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الفويرا ان يكون عيوسا وعصيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد موضوع عصيت فهو كحذف المصدر وابقاه معموله كما ذكرنا من مذهب سيوطي في المفعول معه هذا بطوله من كلامه قوله وفي يخرج ضمير يعود الى زيد قيل يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ويُرْضيه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يجوز يخرج زيد بحذف ان ولله غفل من ان التثنية على مذهب الكوفيين هكذا وعلى مذهب

لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى اكون كلمه كم (لانشاء الكثير) وقوله (مختصة) خبر
بعد خبر او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة (لعدم
احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام
يرد على هذا التوجيه بان لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم
حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما
للكثرة فينا فيه واما لا واحد للمعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيها فيه مظنة الكثرة
ثم قال وذلك ان قول ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
للتكثير فيها شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجهه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله
(موصوفة) بالجر صفة نكرة اى موصوفة اما بمفرد او بمجملة وانما اشترط بالموصوفة
(ليستحق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا
وصف الشيء سارا خص واقل مما) اى من الشيء الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم
اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونه
موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى
كونها موصوفة يعنى انهم انفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا فى اشتراط كونها
موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا
المذهب الاصح هو (مذهب ابي على ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير
الاصح وهو انه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة
(والمختار عند المص الجواب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها)
اى هو الاصل فى كلمة رب لكنه اصل يمدل عنه كثير او قوله (ثم استعمل فى معنى التكثير)
اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو فى الاصل كفى مقام المدح والذم فيكون
المقام قرينة على استعمالها فى التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة
وفى التقليل) اى وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجواز المحتاج الى
القرينة) وانما قال كالحقيقة كالجواز ولم يقل حقيقة ومجاز لعدم الاطلاع على معناها الحقيقي
ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى القرينة والثانى مشابه بالمجاز
فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى)
اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا
(لانها) اى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
والمعلومية (الافى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعدمضيه ولا يتصور ذلك فى المستقبل فانه ليس
بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم اقينه) فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما
تتحقق بمداق الملاقاة وهذا امثال للماضى لفظا وقوله (اورب رجل كريم لم افارقة) مثال
للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثانى للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة

البعبر بين صيا ان يخرج
الزيدان كما صرخ لرضى
وتغيره ولزوم هذا
الجواب مما سلمناه لكن
لانهم عدم الجواز قوله
واخر وهو ان يجمل
ذلك من باب النازع
قيل يتوقف صحة هذا
التوجيه على ان يثبت
فى الاستعمال صيا
ان يخرج الزيد ان وليس
بذاك قوله لعدم
مشابهته قوله عسى
ان يخرج زيد بقوله
يخرج قيل هذا واضح
على تقدير ان يكون
زيد فاعل يخرج واما
لو كان اسم عسى وان
يخرج خبره او ان يكون
اسم عسى ضمير زيد
كما جوزه فالشبهة
متحققة كما كانت
فى الاستعمال الاول
وذلك مما قوله فخير
من دنو الخبر لملك
بشرافه على الحصول
للفاعل فى الحال قبل
لا يظهر ذلك فى قوله
تعالى وما كادوا يفعلون
وقوله لم يكدر سبس
الهوى من حيث ميتة
يبرح وهذا غريب
فان الكلام فى كاد المجرور
عن التنى واما اذا دخل
التنى عليه فهو كسائر
الافعال على ما صرح به
فى الكتاب قوله ولقد
عرفت وجه التسلية به
والجواب عنه الخ قيل
لا يخفى على احد ان ما
كادوا يفعلون لى القرب
فكان وجه قول من قال

ماض (أى ذلك الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (أى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن)
ولو ذكر ومع وجود القرائن المحققة الفعلية لزم الاطّاب ومثال المحذوف (نحور ب رجل
كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (أى لقيته) (وقد تدخل) (أى رب) تدخل كثيرا على
اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله
(لا مرجع له) أى ان المراد بالمضمر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (بمجن) بفتح الياء صفة
بمد صفة لمضمر يعنى على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بتكررة منصوبة) بالجر صفة نكرة
وقوله (على التمييز) متعلق بالمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتداً وقوله (مفرد) خبره يعنى ان ذلك
المضمر المبهم مفرد دائماً (وان كان) أى ولو كان (المميز متنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بمد
خبر او صفة مفرد (وان كان) أى ولو كان (المميز متنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بمد
وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (او امرأة) أى نحور به امرأة (او امرأتين
او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأييد المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم
متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمبزه مختلف فيه فاذا ذكره المصنف
بقوله مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلاف الكوفيين) وهذه المخالفة
(فى مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وقاعله محذوف أى فى كون المبهم
مطابقا لتمييزه وقوله (فى الافراد) بيان لما به المطابقة وهو كونه مطابقا فى الافراد
(والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) أى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين
وربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (أى
رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع
صفة ما وقوله (المائة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ما التى تكفى وتمنع رب (عن
العمل) أى عن عمل الجر كما تلحق بان وكان وقوله (قد دخل) معطوف على قوله تلحقها
والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بمدلحوق ما) يجوز دخلها (على الجمل)
(نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها
على الجملة هو انها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما
قام زيد وربما زيد قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان
الماضى واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا والكاون المسلمين فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعد
وتحققه فهو اذن بمنزلة الوجود الحاصل فيود بمنزلة ودويق كدما قلنا قوله تعالى فسوف
يعلمون اذا لاغلال فى اعناقهم أى باذوه وللماضى وجع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال
لانه بمنزلة الوجود لتعريه من الريب كذا فى الواقية (وقد تكون ما) أى لفظها (زائدة قد تدخل)
فحينئذ تدخل كلمة رب (على الاسم) أى المفرد (وتجر) أى تعمل الجر فى ذلك الاسم فان
مالكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعنى رب ضربة حاصلة (سيف صيقل) أى
مجلول لقيتها وقوله (وواوها) مبتداً (أى واو رب) وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح

انه فى الماضى للثبات
انه انما يتقى به القرب فى
الماضى اذا استغنى
القرب الوجود فلا يقال
ما كاد زيد فعل الا اذا
كان فعله بعد ان كان
يسيد من الفعل رويده
وانه قال واشياءه فى اذ
لا معنى له الا ان اثبات
القرب يستلزم فى الفعل
فمح وجه التمسك به فام
والجواب عنه ضعيف
وذلك سخي فام من
اين يعلم ان القرب انما
ينفى اذا استغنى الوجود
حتى يكون التمسك به
قويا وهل يلزم من كون
اثبات القرب مستلزما
لتنفى الفعل كون تنفى
القرب مستلزما لفعل
كلا بل تنفى القرب من
الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك
الفعل من تنفى الفعل
نفسه فان ما قربت من
الضرب اكدم من ما
ضربت وما ذكره
الشارح قدس سره من
السؤال والجواب هو ما
ذكره المصنف وتبعه الرضى
قال المصنف وليس ما
احتجوا به بشئ فان معنى
قوله تعالى وما كادوا
يفعلون انهم ما كادوا ان
يفعلوا فعل التبع والذى
يقرر مما سبق من كونه
فى قوله اتخذنا همزا
وادع لنا ربك بين لنا
ماهى ادع لنا ربك بين
لنا ما لونها ادع لنا ربك
بين لنا ماهى ان البقر تشابه

عليه وهذا التثنية دأب من لا يضل ولا يثقل من فعل وفعلهم بعد ذلك لا ينال في مقارنتهم الفعل قبله لانه يلحق من ذلك دأبه الى الفعل ولو لا ما دل على الذبح من قوله فذبحوها وشبه لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقارنة هذا كلامه قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى قيل فيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للآليات وفي المستقبل كالافعال وهو بين وجعل التمسك نصرا مرئيا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا اطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذه يرفها القطن وليس مما يلتفت اليه فان هذا الكلام لا فائدة ان يطلان هذا المذهب انما كان بطلان بعض ما يحتويه وكان ما أثبتته من المؤاخذه هو ان المشار اليه بذلك اما المدعى نفسه او جزئه لكنه بين السقوط لما ان المشار اليه هو الاصابة بكونه مسلما فان قلت بل اراد ان يقاتل ان مدعاه عين دعواه ففيه ما فيه قلنا فكذلك ايضا لان المدعى هو المركب الشتمل على كلا دعويه قوله وهي

اما خبره في كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني ان واو رب حرف جرابضا كلمة رب وحكمها حكمها في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها في حكمها في كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجه المصام بموجه حيث قال وكان الشارح بتقدير في حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يلزم لحق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل اعدم لحق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل «وبلدة ليس بها انيس» الا اليافير والالعيس» (فقوله «وبلدة بالجربا بالواو البلدة كل جزء من الارض غامرا او غامرا والانيس المؤنس وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور طي والعيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليافير بالرفع على انه اسم ايس يعني لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الطيبات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للمطع عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان امر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو وان لم تقع (في اول الكلام فكونها للمعطف ظاهر وان كانت في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اي فخذ بقدر (له معطوف عليه وعند الكوفيين انها) حال اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل (ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصيرورتها) اي لان انتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (عني رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون له) اي لتلك الواو (معطوف عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لان ذلك) اي لان التقدير (نصف) (وواو القسم) اي الواو الجارة الموضوعية للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبر يعني انما تقع (عند حذف الفعل) (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كما قسمت واقسم (فلا يقال) اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي الزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها اي لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها عني) اي اريد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (اغبر السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا يستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختلفت الواو بغير السؤال (حطالوا) اي لجمل الواو من حطة (عن درجة الباء) اي التي هي اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث (لقوله)

لقوله انما تكون يعني ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعني ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسم الظاهر اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعني لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولا فعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اي وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اي كوجه اختصاصها بغير السؤال (لحظ رتبته) اي رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اي الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بخصيصه) اي بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اي وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته اي لاصالة الاسم الظاهر في القسم) (والتاء) اي وتاء القسم (مثلا) (اي مثل الواو) وقوله (في اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو جهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل) (و) الثاني اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذا ان الشرطان في التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع وخبر بمد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه في قوله مثلها وهذا شروع في بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطال رتبته) مقوله يعني ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبته اي رتبة التاء (عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بخصيصها) يعني ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان في الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اي رجح في تعيين البعض (ما) اي اسم ظاهر (هو اصل في باب القسم وهو) اي الاصل فيه (اسم الله) اي لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اي من الواو والتاء) (في الجميع) (اي في جميع ما ذكر) هذا تقييد للجميع وقوله (من حذف الفعل) بيان لما ذكر اي المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونها لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر) والمضمر (مطلقا) اي سواء كان من اسم الله او لا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اي ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في التاء وقوله (فهى) تفصيل للعموم يعني المراد يكون الباء اعم منهما انها اي الباء (كأن تكون) اي توجد (عند حذف الفعل تكون) اي توجد (عند ذكره الفعل مثال المحذوف (نحو بالله) مثال المذكور نحو (قسم بالله وكذا) اي وايضا ان الباء (تكون

مثل على وكاد في الاستعمال قبل نفعه عليه انه يومه ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض ولا يخفى ان بيان الشارح قدس سره قاطع لمرق هذا الايهام وقوله وجهه بالنظر الى كثرة افراده قيل يعني بمنزلة ذكرنا لكل في المرفعات للتنبيه على حال الطرد ولن قيل الجمع المضاف للاستتراق فيكون بمنزلة الكل ويكون النكتة فيه بينه ما يدكر كذا ككل لكان اقرب وكلا الوجهين كما تراء فان الكل من هوب المرفعات بل مقاسدها فكذا ما يقوم مقامها بل اراد الشارح قدس سره ان الاتيان بصيغة الجمع للتنبيه على كثرة الافراد وليس المعروف ذلك بل الجنس المفهوم في ضمن هذا الجمع قوله وانما قيد التقديم والتأخير قبل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقييدات الجاثرة في غيرها واختتمه واماما ذكره من الباء فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان منه مانع آخر وليس به فانه قدس سره يريد بيان اختصاصه وعدم حصول هذا المطلب

اغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كونه
 جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لاعلمان و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما)
 اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل) ايضا (على
 المضمض) اى على الاسم المضمض مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لاعلمان و) مثال
 دخولها على المضمض نحو (بك لاعلمان) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه
 مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز
 دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة)
 كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لاعلمان)
 والباء فى هذه الامور كلها ملابسة (بمخلافهما) اى بخلاف الواو واثناء (فانهما) اى الواو
 والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) قريع على تفسير الشارح
 قوله فى الجميع بما ذكره اذا فسر لفظ يعنى الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ما ذكر
 من الامور المختصة بالاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منها فى الجميع انها اعم منهما
 فى اختصاصات المذكورة فى كل منهما يعنى انها مختصة ايضا بما ذكرنا توهم وهذا اشارة
 الى ما ذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول
 الاختصاص المذكور ايضا فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد
 مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المناقاة وهوانه مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب
 ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال) ان (الباء توجد
 مع الاختصاص وبدونه لمكان التناقى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المناقاة بين قوله اعم وبين
 قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان
 مسائل جواب القسم فقال (ويتبقى) (اى يحجب) يعنى المراد بتاتى القسم جواب القسم يعنى
 انه يحجب (القسم) وقيد بقوله (الذى اغير السؤال) لتحصل الاحتراز عن القسم يعنى
 للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيبقى يعنى ان جوابه يورد
 باللام (وان وحرف النفي) (اى) يعنى سواء كان حرف النفي كـ (ما) ا (و) كـ (لا) ثم نبه على
 مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فباللام) انما تقع (فى المواجهة) او فى الجملة التى اريد ايجاب
 نسبتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة المواجهة (نحو والله لزيد قائم او فعلة نحو والله لافلن كذا
 وان) اى كلمة ان تقع فى الجواب (فهاى فى الاسمية) خاصة لا متنازع دخولها فى الفعلية (نحو
 والله ان زيد قائم وما ولا) اى يقع كل منهما (اى المنفية) اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى
 تلك الجملة المنفية (او فعلة نحو والله ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله
 لا يقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وفى حذف حرف النفي) اى فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة
 كقوله تعالى «فالتفتون ذكر يوسف» اى لا تفتشوا) يعنى بالله لا زوال ان تذكر يوسف (واما قسم
 السؤال) اى الطلب (فلا يتبقى) اى فلا يحجب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل

بدون ما ذكره ظاهر بحيث
 لا يتنازع فيه الامكان قوله
 واجيب الخ قبل ان شيئا
 من الجواب بين ليس
 بالممكن والماء البارد
 لا يحصل من هذه الموارد
 والاحسن ان يقال ان
 المراد انه لا يقدم احسن
 على ما لا يؤخر عما بعدها
 لمنع فعل التعجب عن هذا
 التصرف وان كان هناك
 مانع آخر من تقديم احسن
 على كلمة ما لا يتحقق على
 الفطن ان ابدء الاجوبة ما
 اوتكبه اليه القائل على انه
 لا يبدى كونه قلنا تأكيد
 كيف وقد نطق بمثله قوله
 عز سلطانا لا يستأخرون
 ساعة ولا يستقدون
 قوله بهذا القبول اراد
 بالقبول البتر لا العلم
 الخصوص كما هو المتبادر
 فى اطلاق الصوى
 والاطهر ان المراد بافعال
 المدح والذم افعال وضعت
 لانشاء مدح او ذم كما هو
 فى نظائره ولا داعى الى
 ارادة المظهر بهذا القبول
 فى هذا المقام خاصة وانت
 خير بان الداعى الى ذلك
 شمول المرفع لدى
 الاطلاق وعدم
 اعتبار العهد اغير ما
 قصد بالتعريف بما يفيد
 المدح والذم ولقد اشار
 المحس الى ما ذكره الشارح
 قدس سره حيث قال
 افصال المدح والذم
 الذى يتوباهما موضع
 الخ قوله اتيان لام
 تعريف العهد قبل اى

قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صريحاً والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام (و) قد (يحذف جوابه) (اي جواب القسم) (اذا اعترض) اي وقت اعتراض القسم (اي توسط القسم) (يعني معنى كونه معترضاً انه اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل) اي تلك الجملة (على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدماً عليه وبمضاهمؤخر (او تقدمه) (اي القسم) يعني يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اي الجملة التي (يدل عليه) (اي على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم فان القسم في هذا المثال توسط بين المبدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم وانما حذف جوابه في الصورتين (لاستغناء) اي لكون القسم مستغنياً (عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنياً (لوجود ما يدل عليه) اي على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جواباً له لان الجملة التي ذكرت ليست جواباً بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اي واو كانت (جواباً للقسم بحسب المعنى لكنه) اي الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب للزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام تمتع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على المقصود (ولهذا) اي ولعدم كون الجملة المذكورة جواباً للقسم (لا يجب) اي لا يقع (فيها) اي فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفي (وعن) موضوع (للمجاوزه) وقوله (اي لمجاوزه شيء) اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبمدينه) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشيء بعيداً (عن شيء آخر وذلك) اي ويستعمل هذا بصور ثلاث (امابزواله) اي بان يكون الشيء الاول زائلاً (عن الشيء الثاني) وهو المجرور بمن (ووصله الى الثالث) وهو المجرور بالي (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال عن الشيء الثاني الذي هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذي هو الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهي كونه واصلاً الى الثالث (وحده) يعني لا بزواله عن الثاني (نحو اخذت عنه العلم) يعني ان العلم تجاوز عنه اي عن الثاني ووصل الى لكن لم يزل عن الثاني (او بالزوال وحده) وهي الصورة الثالثة يعني زال عنه سواء وصل اولاً (نحو ادبت عنه الدين) يعني زال عنه الدين (وعلى) اي لفظ على موضوع (للاستعلاء) (اي لاستعلاء شيء على شيء) يعني لافادة كون الشيء عالياً على شيء اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازاً ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اي عن وعلى) اي قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان اشارة الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يلم ذلك) (بدخول من) يعني انما تعين اسميهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو

العهد الذهني ليلام ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأً بعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد كذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في ثم رجلاً زيد فيها بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلاً تمييز من النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم مع تمييزه صار بمنزلة ثم زيد ليس الضمير بل الضمير افرادة فالعائد في ثم رجلاً الرجل وصار الخبر مرتبطاً بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان الخصوص قد تقدم على الجملة لكان الانسب جملة عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأً لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام وما اوردته على كون اللام للعهد الذهني وارد لان التعريف باللام الذهني لا يكون بتعريف واحد مبهود وانما هو لتعريف المبهود في ذهن وذلك مبهم ومن ثمة توهم كثير من الصوريين انه للمبهم فينبغي ان يعمل العهد في كلام الشارح قدس سره على العهد الخارجي وح لا يلزم المحذور واما ان المناسب لما سبق هو الحمل على الذهني فما لا يلتفت اليه لان هذا مقام وما سبق

من عن بمعنى اى من جانب بمعنى ومن عليه اى من فوقه (والكاف) اى مسماه وهو الكاف
 المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى التشبيه شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه
 بالاسد فى الشجاعة (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثل شئ اذ التقدير)
 اى وانما يحكم بانها زائدة فى الاية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان المقصود
 نفي ان يكون شئ مثله لاني ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى
 فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الاية وجهين آخرين
 على ان الكاف ليست زائدة فهما احدهما ان المراد نفي الشئ بنفى لازمه لان نفي اللازم
 يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لـ خ زيد اى لا يوجد لـ خ زيد بل لـ خ زيد بل لـ خ
 والاخ لازمه لانه لا بد لـ خ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا الملزوم والمراد نفي اللازم اى ليس
 لـ زيد اى اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان الله تعالى مثل مثل والمراد
 نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلامه وانثى ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
 قد قالوا منلك لا يخل فى البخل عن المثل والفرس نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكناية
 قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص اوصافه وبسبب مسده فقد نفوه عنه
 كذا فى بعض الحواشى وقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة فى الاية المذكورة حكموا
 بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثانى بزيادة مثل لزيادة الكاف
 (وقد تكون) (اى الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) فتعين اسميتها بدخول عن
 عليها وتعين حرفيتها لوقوعها صلة ويحتملها فى نحو زيد كالاسد (نحوه يضحكن عن كابر
 المنهم) (فسره بقوله (اى عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل
 البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الفمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم
 فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للاطاقة) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع
 الاول قوله ثلاث بيض كمناج جم قوله لـ نـ بالـ كسر جمع لـ نـ وهى بقر الوحش وقوله
 جم بضم الجيم جمع جماع وهى التى لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدا خبره
 يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة والطفافة (وتخص) (اى الكاف) يعنى يمتاز
 الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) فسر به ليكون
 اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر
 دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (نلا يقال) اى فيجئذ لا يجوز ان يقال
 (ك) وقوله (استثناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على
 الضمير لكونه مستثنا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (يمثل ونحوه)
 اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه شئ بشئ معبرا بالضمير يورد نحو
 مثله وشبهه فلا يحتاج الى التفسير عنه بـ (ك) وقد تدخل (السة) اى قد تدخل الكاف
 (على المرفوع) اى على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها

آخر ولقد مر بها هو
 مختار المصنف هنا وهو
 الحق من انه استغنى عن
 العائد المنبدا لما ذكر
 ظاهر كقول لا ارى
 الموت يسبق الموت شئ
 لا معنى يسبقه شئ
 وقوله من قال انما استغنى
 عن العائد لما فى الفاعل
 من معنى العموم غلط
 اذ لم يقصد المتكلم مدح
 الجنس وانما قصد مدح
 ما يطابق هذا الفاعل
 او مطابقة الفاعل اياه
 قبل يعنى الفاعل يحتمل
 ان يكون فاعلا وان
 يكون مفعولا وظنى
 ان المتنبس بالفاعل
 يتعين للفاعل كما اذا
 التبس فاعل الفعل
 بالمفعول يتعين التقدم
 للفاعل وذلك من قبل
 بعض الظن لظهور
 بطلان دموى التعين
 وعدم صحة القاس على
 ما قاس عليه قوله حقيقة
 او تأويل لا قيل لا يخص
 التعميم المطابقة فى
 الجنس بل يجوز فى
 المطابقة فى غيره ايضا
 فالانطباق تأخير ومن
 البين ان التأويل انما
 يخص بالجنس لانه كثيرا
 لا يحصل المطابقة بينهما
 فيه بحسب الحقيقة
 فيحتاج الى التأويل
 لادراج فيه بخلاف
 التشبيه والجمع وغیرهما
 فان الامر فيها هل حسب
 الظاهر قوله والعامل
 فى التمييز او الحال ما

في السعة على المرفوع دون غير (خلافا للمبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اى لانه ينظر نظر (الى) ما جاء في بعض اشعارهم (ومذومند) بقوله مذمبندأ ومذعطف عليه وقوله (للزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كاشا للزمان وقيد الشارح بقوله (الماضى والحاضر) للإشارة الى التسميم من وجه واتخصيص من وجه اما التسميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما التخصيص فلمدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) (للابتداء) بدل اشتمال من قوله للزمان يعنى انهما اما معنى من الابتدائية او بمعنى فى الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثاني يعنى انهما معنى من (فى) (الزمان) (الماضى) وفسره بقوله (يعنى) انهما للابتداء (اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضى (ان مبدأ زمان الفعل) اى الذى تملقته (المثلث او المنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منقبا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان الماضى الذى اريد بها) اى بمذومند (لا) ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعملهما فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا وهذا مثال للفعل المثبت) او ما رأيت فلا نامذسنة كذا (وهو مثال للمنفى) بشرط (يعنى حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين) ان تكون هذه السنة ماضية (لاحضرة كاتيد بقوله (لا تكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا فى الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذللا لابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتى) كافى المثال الاول (او عدم رؤيتى) كافى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبتدأ (هذه السنة وامتد) اى تبوت الفعل او فيه (الى) هذا (الآن) اى الى زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (الابتداء اى وهما) مذومند كاشا (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى وهذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصيل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (فى) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه للإشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما) اى بمذومند (الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بهما (نحو ما رأيت منذ شهرنا ومذومندا) اى ما رأيت فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان) ابتداء (انتهاء) رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

هذا من الفعلية قيل
الاولى من الفعل لان
العامل هو حسب وهو
فعل هذا القياس العامل
فى التمييز من الذات
المذكورة انهم كما فى
رطل زيتا للعامل كلمة
ذا والضمير اليهم كارب
رجلا وليس بمستقيم
كاربه لما وجد فيه الفعل
تعين للعاملية والمبهم
انما يجوز كونه حاملا
اذ لم يوجد الكلام فى
ما يصلح للعاملية غيره
واقطع الرضى وغير
من العلماء بان العامل
فيهما حب واما انه كان
الاولى من الفعل فما
لا يلقى بالقبول لانه
مع قطع النظر عما
هذا التعبير من العبثة
يوهم استقلال الفعل
فيه وانفراد وليس
كذلك كيف وقد ذهب
ابن السراج الى ان تركب
حب مع ذا ازال فعلية
حب لان الاسم توى
وقال آخرون بل التركب
كيب ازال اسبيه اذ لان
الفعل هو المقدم فالفعلية
له فصار الفاعل كمض
حروف الفعل وبذلك
يظهر حسن تمثيل الشارح
قدس سره قوله فالرا
كب حال من الفاعل
لا من المخصوص هكذا
فما رأينا من النسخ
وقيل على ان يكون
العبارة فان الراكب
فيه مصادرة لان
المدعى ان ذا ذو

عندنا) اى ما كان المتكلم والمخاطب فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة
 يعنى ان الظرفية المحضة فى المتالين اعم تحتق اذا كان الزمان المذكور ان (لم يتقضى امد ولم يمتد
 زمان الفعل الى ما وراءها فكيف يصح اعتبارها مبتدء كزمان الفعل) فانهما لو كانا كذلك يصح
 ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فانثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر انهما مثالان
 (للظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فيحكم صاحب الوافية على
 الامتناع حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية وبالثال الثانى
 الظرفية لان العرب لا تريد به ما اذا دخل على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى
 واليه اشار الش بقوله (ويكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان
 حمد المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حملة على انه اورد المتالين للمقصد
 كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف اى ما رأيت مذكور
 شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر
 يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى (وحاشا وخلا وعدا)
 يعنى هذا الثلاثة (للاستثناء) (اى للاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف
 (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان
 كونها حروفا فجارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (بامعدها)
 اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا
 الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى
 واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المشبهة
 بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفها بالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام
 كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روى
 اصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه
 الحروف بالفعل (امالفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابقتها فى اللفظ (فلا تقسامها)
 اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى
 والرابعى والخامسى) يعنى كالم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى
 بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما ينحى على حرف واحد
 وعلى الاثنين (ولبنائها) يعنى مشابقتها لفظا موجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها
 مبنية (على الفتح مثله) اى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابقتها فى المعنى
 او من جهة المعنى (فلا معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف (معانى الافعال مثل اكدت)
 يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن (واستدركت) يعنى فى لكن (وتتميت) يعنى
 فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل والمراد بكونها كلافعال الماضية ايسر انها بمعنى الافعال
 الماضية بان يكون ان مثلا بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء انما كيد

(والتشبيه)

الحال لازيد وهر بينهما
 ان الراكب حال عن
 الفاعل لا من المخصوص
 فالصحيح فالراكب حال
 عن الفاعل لا من
 المخصوص كفى بعض
 النسخ ولا يكون هذا
 من باب المصادرة كما هو
 الظاهر لكن يكون مما
 لا معنى له ولله من
 خصائص نسخة القائل
 قوله وفى عددها من
 حروف الجر تسامح قيل
 ولذا لم يجمع واو القسم
 معها كما جمع باؤه مع
 الياءات فراقبين المعداد
 مساعمة والمدود حقة
 والظاهر انه اختار
 مذهب الكوفيين ولم
 يجمعها مع واو القسم
 فنصرح بانها جارة عنده
 ولذا لم يذكر الفاء وبل
 مع اذ رب يصغر بعدها
 ايضا ولا يصغر بدون
 هذه الاحرف الثلاثة
 الشعر ايضا الا شاذا
 وتخصيص جملة جارة
 بالكوفيين يا بابه اسلوب
 كلامى فى الشرح فانه قال
 انها الواو التى يبدأ بها
 فى اول الكلام بمعنى رب
 كقولهم وبلدة قلعة
 امواها وبلدة ليس بها
 انيس على معنى ورب
 بلدة قد وقيل ان
 الحذف بها مقدرة
 وتقديره ورب بلدة
 وان الواو وار
 العطف لا يكون فى اول
 الكلام واجب بانها قد

والتشبيه والترجي والتمنى في الحال فالنبي عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كصبيغ العقود نحو اشتريت وبت كذا في المصلم وقال في شرح اللب انها مشابهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يعبر عنها بالا حروف المشبهة على صيغة جمع الفعلة) يعني لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالا حروف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدرأ على ارتكاب النجاة للتعبير الغير المناسب يعني انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اي لم يجمعوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يعبر في بعضها بصيغة الفعلة وفي بعضها بالكثرة (مع شيوخ استعمال كل من صيغتي جمع الفعلة والكثرة) يعني مع انه يجوز ان تستعمل احدهما (في الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترقى من التوجيه الاول يعني انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يحجر استعمال احدهما في الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترقى آخر يعني مع قطع النظر عن الوجه الاول والثاني ان هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذ لو حظت مع فروعهما الحاصلة تخفيف نواتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه على (تباع) اي اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكسرة) وهو ما فوق العشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا تنافي فيها عدا المشبهة ثم قال والا قرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافشاء وماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالهم اعراف الخارجية تفصيلا بانتعداد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فخذ ما صفا ودع ما كدر وقوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف عليها بقوله (وان وكأن ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرها) اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة الساقية) فان الاربعة الساقية موضوعا للاخبار (لها) (اي لهذه الحروف) اي الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة الاسمية مستأفة وقوله لها خبر بمد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفقه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وفيد الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم من اللام من معنى الجواز ان تلك الحروف واقعة

تستعمل بتقدير جملة اخرى مقدرة وضعف ايضا بان اضمار خرف الجر مملا على خلاف القياس هذا كلامه والدارح قدس سره تبع في ذلك ظاهر كلام الرضى فانه استند جعل الواو جارة الى الكوفيين فعد كلام المص من قبيل المساحة لان دعوى تبعية المص الكوفيين محدودة ولا يجوزها الا للماثل عما هو شأنه ودأبه قوله كثيرا اما يطلقون الغاية الخ قبل فيه انه يلزم ان يخص من الابتداء بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء نهاية ولا يستعمل في الابتداء لا نهاية كالا مورا لابتداء واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحنوية والتنزيلية وليس من فهم المقام لان من لا ابتداء لا غيره الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى مرووا ليجز لاستعمالها في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودى لصلوة من يوم الجمعة قال

في صدر الكلام وقوما وجوبا لاجوازيها وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اي لافادة ان يعلم (من اول الامرانه) اي كون هذا الكلام دخل عليه حرف من هذه الحروف (اي قسم من اقسام الكلام) يعني انه كلام اريد تحقيقه او تنبيهه (اذ كل منها) اي لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اي من الكلام (كالكلام المؤكد) اي مثل الكلام الذي اريد تأكيده مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اي ومثل الكلام الذي اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اي اشتمل على الاستدراك (والتمني والترجي) وقوله (سوى ان) استثناء من الحروف المذكورة يعني ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (الفتوحة) وقال في المغرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرها مفعول فيه للظرف المستقر اعني اياها ثم حكى عن الرضي وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصول واقامت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد البدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مثل مستوي ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (فهو) اي ان المفتوحة كائنه (بمكسها) (اي بعكس باقيها) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذا ضمير في بعكسها يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضميرها يرجع اليه ولو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشيء بنفسه فان يكون المعنى حينئذ ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعني وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو اخرج المفتوحة عن الضمير الثاني لاختلف الموازنة بين الضميرين لان الاولى حينئذ يكون راجعا الى كلهما والثاني الى بعضها ولقصد الممانعة بينهما ارتكبت هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلهما في الموضعين واعترض بعضهم عليه بانه لاجابة الى هذا التقدير يعني الى تقدير المضاف لتصحيح ارجاع الضميرين وقوله (بان يقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعني ان المراد يكون المفتوحة بعكس الباقي انما يقتضى (عدم الصدارة) وانما فسر به لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضى ان يكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها يتمتع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير في المراد وهو ان المراد بها اقتضاء عدم الصدارة لاجوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اي لان المفتوحة (مع اسمها

المرضى اما لا ادري
الايتين من معنى الابتداء
في من ان يكون الفعل
المعتدى بن الابتدائية
شيئا مبتدئا كالسير والشي
ونحوه ويكون الجبرور
بن الشيء الذي منه ابتداء
ذلك الفعل نحو سرت من
البصرة او يكون الفعل
المعتدى بها اصلا كشي
المتنح نحو تبرأت من
فلان الى فلان فن في
الايتين بمعنى في وذلك
لان من في الظروف
كثيرا ما يقع بمعنى في
وبذلك تبين سقوط ما
ذكره الفاضل اولا
وآخره واما قوله
والاحسن فهو مع
كونه خلاف الظغير
صحيح لانها قد يجيء
في بعض المواضع مستبعد
فيها الانتهاء لعدم القصد
اليه وتوفر الفرض
لمبتدأ منه كقولهم
اموذ باق من الشيطان
الرجيم على ما ذكره المص
قوله فالالصاق يستلزم
المصاحبة قبل فيه بحيث
الجوازا ان يكون اشتراء
الفرس في مكان يقرب
من السرج ولا يصاحب
السرج الفرس في الاشتراء
ولا يذهب على احد
انه لما كان معنى سرت
يزيد التصق سروري
بالمكان الذي يلاسه
ظهر انه لا بد وان
يكون مقارنا له
ومصاحبا معه بخلاف

وخبها في تأويل المفرد) واذ كانت كذلك (فلا بد لها) اي فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى يتم كلاما) اي حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان المفتوحة مع اسمها وخبها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وجيئنا) اي حين اذا كانت محتاجة الى شئ (لو وقت) اي المفتوحة (في الصدر) كما وقع باقي اخواتها (اشتهت) اي التبتت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان لم تلتبس بقرأة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتلها واعترض في شرح اللب على الشارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه انها بعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ما خصا واول ان التعليل بانها لا تقع في الصدر يوم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما حملنا) شروع في وجه تفسيره كس بقوله بان يقتضى يعني انما حملنا قول المصنف (العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعني بقوله سوى ان (يكفي في ذلك) اي في افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعني ان المفهوم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلذلك لم يكف المص بالاستثناء وقال فهي بعكسها وكذا في بعض الحواشي واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يقيد فهي بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اي هذه الحروف) اي الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اي كلمة ما التي هي الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه (قلني) بصيغة المجهول (اي تنزل هذه الحروف) فسر به للاشارة الى ان المراد بتلني لازمه وهو العزل اي تجعل الحروف بسبب لحوقها لقوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبار بهذا المعنى اللازم وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اي لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلني يعني كونها ملغاة بها على الافصح (اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله الواحد وقوله [وقد لعل] اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعني انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابتة حيث قال «الايتها هذا الحمام لنا» الى حمامتنا او نصفه فقد «حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال المصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في لست فقط الا ان يراد بان استماعه في البعض يشعر بمساعدته في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) جيئنا (اي حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اي لما

بمخلاف اشترت الفرس
بمرجه قاه لا يصور
فيه مثل ذلك المعنى بل
يصح مع كون الفرس
في مكان والرج في
مكان آخر بعيد منه
ليحقق المصاحبة بدون
الاصاق بلا عكس قوله
مختصة بتكرار لعدم
احتياجها الى المعرفة
قبل لافرق بين رب
وسائر حروف الجر
حتى تمنع عن المعرفة
لعدم حاجتها ولا يمنع
غيرها فالوجه ما بينه
الرضى انه لا يتحقق
التقليل في المعرفة لانها
اما للكثرة فتتافيه واما
لواحد المعين فلا يجزى
فيه التقليل لانه انما
يجزى فيها فيه مظنة
الكثرة ولك ان تقول
ان مجرد رب في معنى
التمييز عنا لانه لا يتقليل
كما ان كم للتكثير ففيه
شائبة العدد الطالب
للتمييز وهذا وجه
وجه وان خلا عنه
بيانهم هذا ولا يخفى
عليك ان القول باستواء
رب مع سائر حروف
الجر بين البطلان وليس
ما ذكره الشارح الا ما
صرح به المص حيث قال
ولا تدخل الا على تكرة
لان الفرض يحصل بذلك
فلو عرف وقع التبريد
ضايحا واما زعمه القائل
وجاء جميعا فليس مما
يليق بان يتكلم عليه
قوله فلا يقدرون له
مطوقا عليه لان ذلك
يصف قبل وجوب
ارتكابه للقاء وبل يسهل
ذلك ويخرج من كونه

جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذ بطل وجوب عملها
 (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها
 والفاء في (فان) للتفصيل يعنى انه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهوان
 (المكسورة) (لانغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطفت تفسير يعنى
 المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مقبرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم
 اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم افدت) به اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى
 (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيدا قائم) يعنى قبل دخولها عليها لكنه (مع زيادة
 التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى
 كلمة ان كائنه في حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها اسمها جملة)
 للإشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى مانع من الاشياء الثلاثة
 اعنى المسند والمُسند اليه والاسناد التام بخلاف ما ذكرنا فانه ليست بجملة حقيقة بل مجازا
 بملافة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس
 باعتبار كونها جملة في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليها) اى على الاسم والخبر ولذا
 اوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله
 (في حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها في حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح
 السكون عليه بل تقتضى جزء آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم
 اعنى عدم التغير في المكسور والتغير في المفتوحة قوله (ومن ثم) (اى ومن اجل الفرق
 المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة لاف والنون (موضع
 الجمل) (اى في موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (جملة) اى بقاها الجملة (و) (وجب) زاده
 الش للإشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجب (في موضع المفرد) (اى في وقت
 يقتضى المفرد) وفسر الش الاضافة فى الموضعين بهذا الاشارة الى ان اضافة من قبيل اضافة
 السبب الى السبب لان الموضع سبب قوى لا يراد الجملة او المفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت)
 على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار
 اليه بقوله (ان) (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى في ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء
 منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى في وقت
 ابتداء فيصح حذف فى او بلا تقدير عندنا على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا
 فى العرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام المتكلم
 (نحو ان زيدا قائم) او فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل
 فتوالت انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام
 المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا

(وقعت)

تسفا وهذا وهم باطل
 جدا لان المحكوم عليه
 بالتصنيف هو تقدير
 المعطوف عليه وهو لا
 يكون الا في صورة كون
 الواو صدر الكلام ولا يقع
 شئ من الفاء وبطل كذلك
 فلا يكون فيه ذلك
 الا ارتكاب فضلا عن
 وجوبه وتفصيل الكلام
 على ما ذكره الرضى انه
 يحذف حرف الجر قياسا
 مع بقاء عملها اذا كان
 الجار رب بشر طين
 وقوم في الشمر وكون
 بعد الواو والفاء اوبل
 اما الفاء وبطل فلا خلاف
 عندهم ان الجر ليس
 بها بل رب المقدرة
 بعدها لان بل حرف
 مطلق بها على ما قبلها
 والفاء جواب الشرط
 واما الواو فللمطف ايضا
 عند سيويه وليس
 بجارة فان لم يكن في اول
 القصيدة والجزء فكونها
 للمطف ظاهر وان كانت
 في اولها كقولها قام
 الاحماق حاوى المعترق
 فانه بقدر مطلق فاعليه كانه
 قال رب هول اقدمت عليه
 وقام الاحماق وعند
 الكوفيين انها كانت
 كانت حرف مطلق ثم
 صارت قائمة مقام رب جارة
 بنفسها الصبر ورتبها معنى
 رب فلا يقدرون في نحو
 وقام مطرفا عليه لالا
 ذلك تصنف قوله وذلك
 لكثرة استعمالها في التسم
 فيها كثر استعمالها من

وقعت (بمدالقول) أى بمد لفظ القول حال كونه مضدرا (و) بعد (ما يشق منه)
من قال ويقول وقل وإنما كسرت ههنا (لأن مقول القول لا يكون الـجـلـة نحو قال زيدان
عمر أقام) (و) (كسرت أيضا) (بعد) (الاسم) (الموصول) وإنما كسرت بعده
(لأن صلة الموصول لا تكون الـجـلـة نحو جاءنى الذى ان أباه قائم) (وفتحت) معطوف على
قوله كسرت يعنى أنه لما وجب الفتح فى موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) فتفتح
الهمزة (حال كونها) أى حال كون كلمة (ان) (مع جملتها) وإنما أورده الشارح ليكون إشارة
الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر فى فتحت (نحو بلفنى ان زيد أقام) يعنى بلفنى
قيام زيد وإنما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وإنما وجب التأويل ههنا
(لوجوب كون الفاعل مفردا لكونه من اقسام الاسم الذى هو من) نوع الكلمة الدالة
على المضى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت
ان زيد اشاعر) أى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) فتحت ايضا
(حال كونها مع جملتها) (مبتدأ) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى
(لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جملتها) (مضافا اليها) أى فتحت
ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو أعجبنى اشتها انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا) قال المصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة
على ان فى كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ
ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احده هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد
المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى قالها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل
كما مر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو
مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول مالم يسم فاعله مدرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد
بالمفعول غير مقول اقول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان
زيد القائم فانه يجب كسر هاء مع انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث قالها
اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر الجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كما مر من تعريفه
للمضاف اليه انتهى تنبيهات ذكرها المصام رحمة الله عليه (وقالوا) وإنما غير العبارة
للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بمدلولها مع اتفاقهم على فتحها فى غير المبرد
والكسائي ان الواقعة بمدلولها فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم
قرأوا (لولا انك) أى الواقعة بمدلولها (فتفتح الهمزة بمدلولها الامتاعية) أى التى
وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره وإنما فتحوها (لانه) (أى ما بعد
لولا الامتاعية) (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب) أى
قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره

اصلا يعنى حذف فعل
القسم لظهور الواو فى
القسم بخلاف الباء لان
الواو أكثر استعمالا
وفيه نظر لان الباء يستعمل
فى السؤال وغيره ومع
الظاهر والضمير فوجه
الظهور ان الباء معانى
كثيرة شائعة غير القسم
بخلاف الواو كذا قيل
وليس بشئ لظهور ان
مراد الشارح قدس سره
انه لما كثر استعمال الباء
الجارة فى غير القسم بخلاف
الواو ظهر كثرة فيه
بخلاف الواو فجاز فيه مالم
يجز فيه فيكون ماله ما
اختاره القائل وان لم
يتقن له وعلم ان التعليل
كذلك قد فعله الرضى فانه
قال ومن شر وطها حذف
جواب القسم معها وذلك
أكثر استعمالها فى القسم
ففى أكثر استعمالها من
اصلا أى الباء وتبعم
الشارح قدس سره
والوجه عندى ما ذكره
المص من انهم جعلوها
موضا من الباء والفعل
معا ومن ثم اوجب لما
استدل على جواز
الطف على عاملين بقوله
تعالى والليل اذا يشئ
والنهار اذا تجلى بان واو
القسم جرت مجرى الباء
والفعل مافصح اعمالها
باعتبارين فكانت كأنها
عامل واحد قوله فلا
بردانه لا يصح ان قال
الباء توجد مع الاختصاص

لكن يرواه لو قال الباء
اهم من الواو لكني
وليس بذاك كما لا يخفى
قوله ويتاق ان يجاب
قيل يقال تلقيت كذا اي
التي اليك فعمل الشارح
قوله ويتاق القسم على
انه ياتي الى القسم الجواب
باللام الخ فيعمل القسم
ملق اليه جوابه تجوز
فصار ماله ويجاب القسم
والاظهر ان المعنى انه
يأتي القسم الى مخاطب
مع اللام في جوابه اوان
او حرف التثنية وانت
خير بان الجواب هو احد
سند الامور فلا بد وان
يكون يتاق بمعنى يجاب
ولا وجه لما اتى به القائل
من التكلف اللائق بشانه
قال الرضى معنى قول
المس المعنى ويتاق القسم
باللام يجاب به يقال تلقاه
بكذا واستنبطه به اي
اجابه به هذا كلامه
ويشهد به كتب اللغة
قوله الحروف المشبهة
بالفعل قيل كان الانسب
تقديمها على الحروف
المجردة على طبق تقديم
المرفوع والنصب على
المجرور الا انه راعى
اصالة حروف الجري في
جعلها وقرية هذه
الحروف وفيه قوله كما
وقع في بعض اشعارهم
قيل في يشر بان السماع
يساعد الجميع وهو مختص
بليت وليس مما يلتفت
اليه قوله اي في ابتداء
الكلام قيل يجعل
ابتداء الكلام 'ول'
الكلام سواء كان وسط

(كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف
كانه عليه العصام (وكذلك) اي كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة
كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اي لان
كلها (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اي بعض التحضيضية (معمول للعمل)
الواجب) اي معمول للفعل الذي يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اي على ذلك
الفعل (نحو لولا اني معادل) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا الشارة الى تفسير الفعل
المحذوف (اي اوزعمت اني معادل) اي كن معادلا ومثالا فيكون خبرك (ولولا
انك ضربتني اي لولا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذا قالوا) (لوانك) بمطوف
على قوله لولا انك يعني ان النحاة كما قرؤا مادة الالف والثون اذا وقعت بعد لولا بفتح
الهمزة كذلك قرؤوها اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة (لانه) (اي ما بعد لولا) (فاعل)
(لفعل محذوف الفاعل) اي وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما يجب ان يكون
مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اي لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضعين الذين
يجب فيهما احدا الامرين شرع في بيان ما يجوز فيه الامر ان قاله (فان جاز) (في موضع)
(التقدير ان) اي (تقدير المفرد وتقدير الجملة) (جاز الامر ان) اي احدا الامرين (اي
الفتح) حين بقدر مفردا (و) الاخر (الكسر) حين بقدر جملة وقوله (في ان) متعلق بجاز
(الفتح) اي جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون
في تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اي جواز الكسر (على تقدير جعلها) اي جعل تلك
المادة (معها) اي مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمني فاني اكرمه) وقوله (بما
وقع) بيان للمثل يعني المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد العاء الجزئية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع
خبره الذي هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية واسمية فيجوز فيه التقدير ان (وان كان
المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه) يعني بان يجعل مدخول ان في تأويل المفرد خبرا او بقدره
مبتدأ (واكرامى ثابت له) يعني بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اي لان
تلك المادة (وقمت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر
مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجع لكونه اصلا فيه وقوله (و)
منه (مثل قول الشاعر) شروع في بيان موضع آخر يجوز فيه الامر ان وواسطه بين العاطف
وبين قوله (واذا انه عبد القفا والهازم) ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل
والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقول فصيح وقوله (بما وقعت)
بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعني المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا
المأخوذة فيجوز فيها) اي في تلك المادة (الكسر) بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجأة والفتح) اي ويجوز الفتح بناء (على انها) اي كلمة ان (معها) اي مع

اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته) يعنى تقديره في هذا البيت اذا عبوديته
 (للقفا والهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (وتمام البيت
 دوكت ارى زيدا كاقيل سيده اذا انه عبد القفا والهازم) قوله ارى على صيغة المجهول
 يعنى يضم الهززة (يعنى الظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحته
 جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى جعلت ظانا (وكا قيل) اى وهذه
 الجملة (معتزة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر
 بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم
 يكون خادمهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا والهازم
 انه لثيم يخدم قوامه) اى رأسه (ولهازمه اى هبته ان يأكل ليمقام قفاه ولهازمه واللهزمتان
 عظمتان ثاثان في اللحين تحت الاذنين جمعهما) اى قال الهازم ولم يقل اللهزمتان
 (بارادة) اى بسبب كون الشاعر مریدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادته مامع حوالهما)
 اى من الاعضاء التابعة لهما (تقليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره
 اراد ان يشير الى شذوذه فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا
 الخ اى عبد القفا ومثل شبهه) اى في جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه
 (في كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان بين الشارح بعضها فقال (ففي جملة
 اشباهه قواهم اول ما يقول انى احمد الله) حيث جازى قوله انى التقدير ان جاز فيه انقراء ان
 بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) في قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذى (او
 موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولتى تعين الكسر لان اول المقولات
 انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل (ح) المعنى
 المصدرى) بمعنى حمدي الله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد
 (الحمد) اى لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حمد اسند الى المتكلم وتعلق بالله وانه مقدر
 (وايس من جنس المقولات وان جعلت ما) اى في قوله ما اقول (مصدرية) كان حاصل المعنى اول
 اقوالى) فحينئذ (تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة
 مع جلتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان الجمل الاول
 ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغير المكسورة وتغير المفتوحة بحكمهم بجواز
 العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى لاجل ان) كلمة (ان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هي عليها (كان اسمها المنصوب في محل الرفع)
 وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جازا العطف بالرفع لان اسمها كان
 في محل الرفع وكل ما هو في محل الرفع جازا العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة للصغرى
 يعنى انما كان اسمها في محل الرفع لاجل اى لتكون ان المكسورة الذاحلة على تلك الجملة
 (في حكم المدم) فان جملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فاندتها التا كيد فقط)

كلام التكلم او اوله
 و عليه حله الشارح
 الرضى وجه وجه عليه
 انه لا مقابلة بينه وبين
 كونه بعد القول وبعد
 الوصول بل ما تحت
 كون ان فى ابتداء الكلام
 وقدره عليه في شرح
 كلام المتن حيث قال
 وكذا يكسر بعد القول
 ويحتل ابتداء كلام
 التكلم اذ ابل لوسط
 كلامه وح يقابل كونه بعد
 القول والوصول لانها
 وسطا كلام التكلم ولا
 ير عليه الا عدم استيفاء
 مواضع الكسر لان
 منها كونه في اول جملة
 وقمة خبرا او حالا
 او جواب قسم والمراد
 بالقول ما يحكى به لا
 القول بمعنى الاعتقاد
 فانه في حكم الفعل
 والظن وذلك من جملة
 الارهام اذ لا سبيل
 الاخص من اول الكلام
 باوله ما يتبع به التكلم
 فاه والارهم ان لا يكسر
 ان في قولك انكرم زيدا
 انه فاضل وهذا باطل
 بالاتفاق وما ورد من
 انه يلزم النقاء المقابلة بينه
 وبين كونه بعد القول
 وبعد الوصول من سوء
 الفهم لان الجملة المصدرية
 بالقول قابل التي ليست
 بهذه الصفة وكذا ان
 قول بان الوقوع بعده
 شان قابل خلاف ذلك
 قوله حال كونها مع
 جلتها فاعلة قبل نه على
 ان في كلامه فاعلا ولا
 لان ان ليس فاعلا ولا
 مقولا ولا مبتدأ ولا

اى تأكيد مضمونها فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة
ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جازا العطف على محل اسم) (ان) (المكسورة) وقوله
(من جهة انه فى محل الرفع) للإشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع
لا على عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهل المص
نه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
للتعميم المفهم من قوله (لفظا وحكما) قوله (بالرفع) متعلق بقوله العطف وقوله (بان
يكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكيمة بفتحها انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة
فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور
(كما اذا وقعت) اى مادة الالف والذون (بعد العلم) وما يشتق منه مثال المكسورة لفظا (مثل
ان زيد اقام وعمر و) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيد اقام وعمر و
عمر و) حيث جاز عطف عمرو فى المثاني بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال
المصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضها مجموع
الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبناه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال)
بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكيمة لان كلمة ان فى المثال الثانى
(وان كانت) اى لو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها
تكون (مع ما) اى مع المفعول الذى (علمت) اى تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما
(فيه تأويل الجملة) لانه ناب مناب المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان
يرفع المعطوف على اسم حلا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل
الجملة لان مفعول علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها تابعا
مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السير فى العطف على محل اسم ان المفتوحة كذا
فى المصام وقوله (دون) (ان) (المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من
المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة وظرف لجاز بمعنى جاز العطف بالرفع المكسورة
لا فى المفتوحة وبؤيده تفسير الش بقوله (فانه لم يحجز العطف على محل اسمه) اى اسم ان
المذكورة (بالرفع) متعلق بل لم يحجز وانما لم يحجز هذا العطف فى المفتوحة (فالها) اى لان المفتوحة
(لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (يصح فرض عدمها) اى لا يصح
حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبنى ذلك الرفع
ملحوظا كما فى المكسورة فان المكسورة لما تغير معنى الجملة صح الا يفرض عدمها وصحة
فرض عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع وفى المصام ان فى تخصيص جواز العطف بالرفع
فى المكسورة خلافا لى النحاة حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا وما فى سائر التوابع
نمساوى البديل فيجوز فيه الرفع عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت
الكل عن البديل ايضا ثم قال المصام والقياس ان يجوز فى كل التوابع انتهى ملخصا وقوله

مضافا اليه بل هى مع جملتها
احد هذه الاشياء ويحتمل
وان يكون مراد المص
كونها احد هذه الاشياء
فى المعنى فالها بمعنى الثبوت
ومعنى عندى انك قائم
عندى ثبوت قيامك
فالمبتدأ فى التحقيق هو
الثبوت الذى هو مدلول
ان وهكذا البواقي
ومفعول ما لم يسم فاعله
مندرج فى الفاعل على
اصطلاح غير المص
ومندرج فى المفعول على
اصطلاحه والمراد
بالمفعول غير مفعول القول
ومفعول باب علمت اذا
دخل فى خبره لام الابتداء
نحو علمت ان زيد اقام فانه
موجب كسر هاء انما مفعوله
والقياس ان يستثنى من
المضاف اليه ما اضاف اليه
حيث ولا حاجة مع ذكر
المضاف اليه الى ذكر
الجرور بحرف الجر نحو
عجبت من انك قائم لانه
داخل فى المضاف اليه هند
المص كما عرفت فى تعريفه
فالمضاف اليه فلم يفتح ذكر
الجرور بحرف الجر كما
يشعر به كلام الرضى وفيه
ان الواقع فاعلا او مفعولا
او مضافا اليه انما هو
المجموع اعنى ان مع اسمها
وخبرها فلا يصح دعوى
كونها واحدا هذه
الامور بتأويلها معنى
الثبوت وفى بقية كلامه
ايضا مجال مقال قوله
وقالوا لولا انك الخ
قبل خمس ذكره

(ويشترط) متعلق بمسائل ان المكسورة يعني ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
 مشروط بشئ وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشار اليه يعني بشرط فيه
 (مضر الخبر) (اي ذكر خبرها) اي الشرط ان يذكر خبر تلك المكسورة التي عطف على
 اسمها بالرفع (قبل المعطوف) اي قبل ان يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات
 مقدرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله مضى الخبر كافي قوله اعجبني حسنه اياي مضى الخبر
 سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيد اقام وعمر و) (او تقدير) اي او لم يكن
 مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيد او عمر وقام خبر ان زيدا
 لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهم لكان نثية ح وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكانه
 في التقدير مقدم عليه (اي ان زيد اقام وعمر وقام) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط
 مضى الخبر (لانه) اي لان الخبر (لو لم يمس قبله لفظا ولا تقدير الزم اجتماع عاملين على اعراب
 واحد) فان العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل
 المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل في رفعه عاملان
 احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل ان زيدا) يعني مثال عدم مضى الخبر ان
 زيدا (وعمر و ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اي لاشك في ان ذاهبان (خبر عن كل من
 المعطوف) اي الذي هو عمر والمرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد
 بصيغة التنبيه (فمن حيث انه) اي من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله
 من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال من العامل او
 متعلق بكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه من هذه الحية يكون العامل في رفعه
 لفظ (ومن حيث انه) اي ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمر والمرفوع (على اسمه) اي
 على زيد المنصوب (يكون العامل في رفعه) اي رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين
 اعني) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد (باطل)
 وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى
 الخبر فان (ان) اي لفظه (عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو
 (مرفوع بالابتداء) لا بان (كما كان) اي كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان
 عليه) اي ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حينئذ (اجتماع
 عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا
 الحكم بين كون اسم ان معربا ومبني يعني لا فائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم
 ان) (مبني) في جواز العطف على محل اسم ان قيل مضى الخبر عند الجمهور يعني ان
 الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا او تقدير
 وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمر و ذاهبان المحذوف في ذكره فخالف الكوفيون
 اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائي

لولا ولو بالترخيص ردا
 على الخالف فان المبرد
 والكسائي زعمان ناهدا
 لولا فاعل وزعم
 الكوفيون ان ما بعد
 حرف الشرط مبتدأ
 وقد بهد الشيخ الرضي
 حيث جعل قوله وقالوا
 لولا جواب سؤال مقدر
 وهو انه يجب بعد لولا
 جملة اسمية فيجب كسر
 ان ليكون الجملة اسمية
 لانه مع غاية ضعف
 السؤال لانه مرف سابقا
 ان خبر لمبتدأ بعد لولا
 محذوف قطعا وان القمع
 لا يوجب الفعلة لا يساعده
 قوله ولو انك ولانه
 فاعل لانه لا سؤال بعده
 والظاهر انه لا ترش في
 هذا الكلام ولا رد على
 احد فانه لا يفيد الا افتحاحا
 بعد لولا ولا يخالف في
 ذلك بل هو كما ذكره
 الرضي على ما يدل عليه
 صريح كلام المص حيث
 قال اردنا اننا بعد لولا
 من الواصلين وغيرها
 انما هي موضع المبتدأ
 ولا يقدر جملة مستند
 فتكسر لانه لو كان ك
 لكان يجب عند حد
 ان يقول لولا زيدا
 لا كرمك وهو في
 جائز واذا ثبت ان خبر
 المبتدأ لا بد من حذفه
 فاذا وقعت فاعلمنا تقع
 في موضع المبتدأ خاصة
 فلذلك وجب القمع
 واما لو انك انطلقت
 لانطلقت وشبهه فيقع

فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا وتقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يمتص الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان اسم معربا او مبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالف في الثاني اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين ثم فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلما فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله (كما انه لا يجوز ان زيد او عمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اي بين كونه معربا مبنيا (خلافا للمبرد والكسائي) (فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعني انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان بلامضي الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه (فانه) اي الثاني (لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اي لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذي هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة (بنائه) اي بناء الاسم يعني لكونه مبنيا (فكأنها) اي فصارت كلمة ان مشابهة لتي (لم تعمل فيه) اي في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه مؤثرة في محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم يفرقوا في المحذورين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن) اي كلمة لكن التي من الحروف الستة (في جواز العطف على محل اسمه) اي اسم لكن (كذلك) (اي مثل ان) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اي لان حرف لكن (لا تغير معنى الجملة عما) اي عن الحال التي (كانت) اي تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اي معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اي الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصل) اي لا يكون منافيا للمعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله (كما انه) اي كما ثبت انه (لا ينافي) اي المعنى الاصل الذي كان قبل الدخول (التأكيد) يعني في ان المكسورة (فيجوز) اي اذا لم تغير الجملة وبقي معناها الاصل في لكن كما بقي في ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اي الذي هو الابتداء الخ فانه قبل دخوله كان مبتدأ مرفوعا فثبت راحته بعد دخوله (وعطف شيء عليه) اي على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارجا وبكر حيث عطف بكر بالرفع على اسم الذي هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذي بقي (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اي اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصل فيها) اي فيها عداها من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما في ان نظاها واما في

ايضالا ان وما حملت فيه فاعل الفعل المقدر بعد لو اي لو ثبت انك منطلق لا نطقت فلذلك وجب الفتح هذا كلامه وبذلك تبين وجه الانبان بل وانك ايضا وانه مما يساعد ذلك واما القول بانه قد علم مما سبق الخ فهو مطلق وقوله وان الفتح لا يوجب الضمة من سوء الفهم فان السؤال ليس بايجاب الاسباب الكسر قوله لو انك قائم هذا سهو من الناسخ والصواب فت قوله لانها اما مبتدأ او خبر قيل اقتصر الرضى على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه لاستزائه المحذوف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحيث لانهم اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله او اكرامى ثابت له يوم تقديم الخبر مؤخر وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم اتى القائل بسؤال وجواب ما فان قلت خبرا مبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يمدد المس من مواقع المفرد كما عد المبتدأ والمقول قلت الخبر فجزاء

لا يصح جملة لكن اطلاق
 خبر المبتدأ في مقام
 تعليل وجوب القمع
 قاصر وانت خير بان
 ما زعمه من زوائد
 الشارح قدس سره
 قد صرح به المص حيث
 قال ان اردت قانا
 اكرمه وجب الكسر
 لانها وقعت في موضع
 الجملة وان اردت من
 بكرمى لجزاؤه اني
 اكرمه وجب القمع
 لانها وقعت في موضع
 المفرد لانه خبر المبتدأ
 هذه عبارة وما
 اورده على الاول
 ناش من عدم الفرق
 بين المذكر وغيره
 ومن الذمول مما
 اذا كان احد ركني
 الجملة لا يكون ان
 الداخلة عليه الافتوحة
 وبذلك تبين بطلان
 قوله بوجه الخ لانه
 لا يتحقق الالتباس فيه
 سواء قدر الخبر مؤخر
 او مقدما على انه لا يهام
 فيه بل هو صريح في
 تقدير الخبر مؤخر
 كذا فعل الرضى
 ونسبة الفصور من
 افش الفصور لان
 المقام لا يحتمل
 التقيد لكون الخبر
 فيه محولا على
 المذكور في المثال قوله
 وشبهه افش اشباهه
 واجدها بالتحقيق

كان لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانها تغيرا لهما
 من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التي
 دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فقوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك)
 معطوف على قوله (ولذلك جازه) (اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
 اي ولا لاجل ان المفتوحة (تغيره) يعني لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اي جاز
 دخول اللام (التي هي) لتأكيدها معنى الجملة (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي
 هي) اي تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيده) اي للتأكيده الذي استفيد
 من اللام وهو تأكيده معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يحز تأكيدها باللام
 لان التأكيده فرع وجود المؤكد (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال من
 المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا الحكم يعني جواز دخول
 اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يحز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة
 مع اسمها وخبرها (يعني المفرد فلا يجتمع معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز
 ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام الذي (هو التأكيده معنى الجملة) اذ لا مؤكدا فلان تأكيده
 وقوله (على الخبر) متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على
 خبرها) يعني خبر المكسورة (نحو ان زيد القاسم) (او) ووسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها) يعني على اسم
 المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على اسم فرق وهو ان دخولها
 على الخبر اذا لم يفسد ودخولها على الاسم (اذا فصل) على صيغة المجهول ونائب فاعله
 راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم)
 (وبينها) (اي بين ان) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار لزيدا)
 ومنه قوله تعالى (ان في ذلك لاية) وامثاله او ظرف لتعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائما
 ولا يدخل على الخبر الماضي المنصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على
 حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان
 كل رجل اوضيته وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو ان زيد الضحك لرأغب ويدخل على
 انفسها اذا قلبت همزته هاء كقائه فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او)
 وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف
 اما على قريبه الذي هو قوله على الاسم او على بعيد الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز
 دخول اللام على الاسم الذي وقع (بينهما) (اي بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر
 بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد الطعامك آكل) فاسمها زيد او خبرها آكل وليس فيه لام بل
 اللام في الطعامك الذي هو مفعول آكل (وانما خص دخل اللام) اي وانما اقتصر جواز
 دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها على الخبر في صورة تأخيرها عن الاسم ودخولها على

الاسم في صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرفي التأكيد (لان فيما عداها يلزم توالى حرفي التأكيد والابتداء اعني) اي بحرفي التأكيد (ان المكسورة واللام) يعني ان هذه لان الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء في التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كرهوا ذلك) اي النحاة كرهوا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعني انهما كاسا متساويين في الاقدام في افادة التأكيد فايهما يقدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحاً للعامل) اي الذي هو ان (على ما ليس بمامل) وهو اللام لان العامل اخرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذا الحرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اي بين اسمها وخبرها كدخولها في ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبر للمبتدأ المحذوف الذي دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفاً (لانها وان لم يتغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (لاتوافق اللام) اي لا تكون موافقة ومساوية مع (مثل ان) اي لموافقة ان (في معناه الذي هو التأكيد) وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر (ولكنني من حبه المعيد) الضمير عائد الى ليل والمعيد من عمدة المشق اذا اقله وقيا هو من ان كسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اتى فقلت حركة الهزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون كذا في بعض الشروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديد ها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبل عطف الملة عن الملول يعني انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعني اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حينئذ) اي حين اذا كانت مخففة (يحجز الفاؤها) اي ولا يلزم الفاؤها كلزوم اللام (اي ابطال عملها) انظامع بقاء معناها (وهو الغائب) يعني كما يحجز الفاؤها بحجز اعمالها لكن الالف غالب استعمالها وانما كان الالف غالباً على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابعتها) اي مشابعتها الحاصلة بالفعل) وانما قال ببعض وجود لانه لم يفت جميع وجوه مشابعتها لبقاء معناها الذي هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الاخر) يعني مثال المشابهة الفاتئة كون آخرها ساكناً (وكونها) اي وكونها (على ثلاثة احرف) فانها لما خففت وبقيت على حرفين فانت المشابهة التي هي كونها على ثلاثة احرف كالفعل وقوله (كما يحجز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يحجز يعني انه كما يحجز الفاؤها يحجز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعني الاعمال مبنى

(على)

لكثرة استعماله وخفاء اصله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح فلا رد فكلام السابق عند الخليل وزائدة كما لا اقسام عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فصل ماض عند سيويه الخليل وفسره سيويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه من العرب لا جرم على وزن الرشد فنعى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لتأكيده الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لا يتك ولا جرم انك قائم بالكسر فافتح بده نظر الى الاصل والاكسر نظر الى ارض التسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحاليين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فما يتخفن به لا عن ذا جرم ان زيدا قائم وفيه ان ذلك لا يثبت ان يعد من جملة اشياء ذلك فضلا عن

على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اي ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اي لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز لناؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الاخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله فيلزمها اللام يعني ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يعني الالفاء والاعمال (لازم لها) اي المكسورة (اما في الالفاء) اي اما لزمها في تقدير الالفاء (فللفرق) اي فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اي بين كون ان حال كونها مكسورة الهزرة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التي بمعنى النفي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجمعت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) في الاول للثني اي ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي هذا مخففة لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع في الصورتين (واما) لزومها (في الاعمال) مع انه لا الالتباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا في المخففة ومرفوعا في النافية (فلطرد الباب) اي وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين النافيا واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعني لزم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان الالتباس قديع ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند نصب ونافية عند الرفع وعدم ظهور اعراب اللفظي اما (لكون اعرابا تقديرية) كما تقول ان موسى قائم وان موسى قائم (اولكونه) اي واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو القائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى وان هو الاوحى يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اي لزوم اللام في المخففة على الاطلاق يعني سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيوييه وسائر النحاة قائم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضي فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا ومعربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (وبجوز) تقييد آخر للتخفيف يعني انها اذا خففت يجوز (دخولها) (اي دخول) ان (المخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملائمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما لزيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يعني ان

انضموا واحتموا بالترض
له لان الغالب بعده الفتح
كما صرح جوابه والقول
بان لارد لما سبق عند
الخليل غلط والصحيح
وكدة والرضي ليس
اول من قال بكونها
زائدة بل هو قول
غير الخليل والرضي
ليس ممن يقطع به
بل ممن يجوز كلا
الاحتمالين ويرجح
قول الخليل كما هو
الظاهر من كلامه
والقول من القراء
محتاج الى البيان والقول
الفيد من مذهب القراء
لاجرم كلمة كانت في
الاصل بمعنى لا بد ولا
مجاله لانه يروى من
العرب لاجرم والفعل
والفعل بشر كان في
المصادر كالرشد
والرشد والظل والجل
والجرم القطع اي لا
قطع من هذا كما ان
لا بد بمعنى لا قطع من
هذا كما ان لا بد بمعنى لا
قطع فكثرت وجرت
على ذلك حتى صارت
بمعنى التمس فلما كبد
الذي فيها وما حكماء
الكوفون من العرب
وجوه لاجرم ولا
ذا جرم ولا من ذا
جرم قوله جاز المطف
على اسم ان قيل
الظاهر لجاز ليرتبط
بما قبله وكانه حفظ

المكسورة المخففة لا تدخل الاعلى ذلك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله «ولا غير» وفسره مراد المصنف بقربة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التعميم بنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عموما لتلك الافعال ولغيرها. ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والاخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرهما (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر قائما فى قولنا ان زيدا قائم داخل على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالفاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرط لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) الى على الفعل الذى (يقضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان لفظك لمن الكاذبين) (خلافا للكوفيين فى التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم والكوفيين اثبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطفت تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا ولا يس المراد من محل الخلاف ذلك (قائه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجوز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متسكين) اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر دباله ربك ان قلت لمسلماء وجبت عليك عقوبة المتعمدة) يعنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قلت لمسلماء فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلماء عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتمثل) اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الناقضا واعمالها بخلاف المفتوحة

(قائما)

كتابة المتن وامرض عن الربط وقد جاز كما فعله الهندى ولعل الواو والفاء سقط من قلم النسخ واما جمل كان من حروف المشبهة بالفعل فمع ما فيه من الركاكة ياباه قوله من جهة انه فى محل الرفع قوله حيث يكون مع ما حملت فيه الخ قيل رد ذلك بان مفعولى علت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة ما يتعلق بها نائبا عن مفعوله كونه فى تأويل الجملة والجواب النع قوله ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبينا فى جواز الخ قال الشيخ الرضى الكسافى مع باق الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز المطف على محله لان كون شى واحد خبرا لاسمين متغايرا لا عرب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مغايرين الا عرب قائم ليس بتلك المثابة من الاستكثار وليس بناء عدم الجواز فى ان زيدا ومرو قائمان

عنده على انه يلزم
اجتماع عاملين على
معمول واحد في اثر
واحد لان العامل في خبر
ان عنده ما كان قبل
دخولها وما ذكره
المص مستندا الى
المبرد والكسائي لا
يرافق كتب النحو
هذا ولا يذهب
عليك ان عبارة
المص توجه خلاف
المق حيث قال
خلاف المبرد
والكسائي في مثل
اتك وزيد ذاهبان
لاية يشعر بايمسا
لا يخالفان في اتناء
اثر البناء مطلقا
بل في قسم من البناء
بان يكون المبنى هو
المضمر قالوا ضع
ترك في ليعرف
الخلاف والنشال
كلهما الى الحكم
هكذا قيل ولا يخفى
ان ما استند الى الرضى
من القبول بان
ما ذكره المص
مستندا الى المبرد
والكسائي لا يوافق
مكتب النحو كذب
صريح قال الرضى
صرح بان ما استند
المص الى الفراء
مذهب الفراء حيث
قال الظاهر ان هذا
مذهب الفراء
والاطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور
في كتب النحو وقوله

فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (في ضمير شان مقدر) فلا يجوز
الفاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا في المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه في المكسورة
اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعني ان السبب (في تقديره) اى في تقدير ضمير
الشان حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فالا فرق
بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك لاقضاء
(ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كاسبق) اى سبق
ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول
حروفها مبني على الفتح كالفعل حتى انه في بعض المواضع لم تفرق من الفعل في مثل قولك
ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد
فاعله من ان يتن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة في المشابهة وهذا دليل لكن يؤيده
الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة
وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام وقع كقوله تعالى وان كلا لما
لبيوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها
(بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى
في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف)
وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير
جائز قدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجيحها على الاضعف اذ ارجح اعمالها في سعة الكلام حين
وجد معمولها ملفوظا فارجح الاقوى عليها بانها سوا وجدوا لم يوجدوا واعملوا لم يعمل
فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملية) بالرفع معطوف على اسم يكون
اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشان حتى يكون ذلك
المقدر اسما والجملية (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرها) اى للمفتوحة (فتكون
عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك جعل عملها (في المبتدأ والخبر كما كانت)
اى تلك المفتوحة عاملة (في الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الاية (وقد لا تكون)
كما في حال الالفاء (والعمل) اى عمل المكسورة في السعة (في) الاسم (الظاهر
وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في
المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التي
ليست بتلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح على العمل (في وقت دون وقت فلا
يلزم) اى حينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع في بيان فرق آخر بين
المكسورة والمفتوحة فقال (قد دخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد

انتخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان
 المفتوحة المخففة لما عملت في ضمير الشأن المقدور وكانت الجملة التي بعدها تفسير لذلك الضمير
 فبناء على هذا جاز دخولها (على الجملة) (الصالحة لان تكون مفسرة للضمير الشأن) (مطلقا)
 (سواء كانت) أي تلك الجملة (اسمية) نحو واشهد ان لا اله الا الله (او فعلية وداخلا) أي على تقدير
 كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذي (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على المبتدأ
 والخبر (وشذا عملها) (أي اعمال المفتوحة المخففة) (في غيره) (أي في غير ضمير الشأن
 ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) أي اعمال المفتوحة (في الضمير في السعة) أي في سعة
 الكلام (نحو قولهم اظن انك) بسكون النون مخففة (قائم واحسب انه) بسكون النون مخففة
 ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها في الضمير وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية
 شاذة) أي خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما
 في الضرورة) يعني اما اعمال المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن (جاء) أي كلام البلغاء
 (في المضمرة فقط قال الشاعر فلو انك) تخفيف النون (في يوم الرخاء سأنتهي فراقك لم يخل
 وانت صديق) لرخی بالقصر مصدر رخی البال أي واسع الحال وفي الصحاح يقال رخی البال
 أي واسع الحال بين الرخاء بالمد والصدق يستوي فيه المذكر والمؤنث تشبيها به بفعل بمعنى
 المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوب في الرخاء والسعة
 الذي لا يوجب الرقة سأنتي ان افارقك اجيب لك الكراهي لرؤسؤك وحر صاعلي رضاك ثم
 شرع في بيان الاوازم التي تلزم المفتوحة فقال (ويلزمها) (أي المفتوحة المخففة) وهذا تفسير
 للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول
 يلزم وقوله (أي الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذي تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل
 حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدور كما
 صرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل
 الذي هو المتصرف أي الذي له مصدر وقرينة لزوم ما سيأتي من الحروف اليها التحصيل الفرق
 بينها وبين المصدرية لا اشتراكهما في الدخول في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو الفعل الذي
 له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان
 الا ما سعى) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم) (فان لفظ ان في المثالين
 مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر ليس وعسى حتى يحتمل اهما ولا حاجة الى
 الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع (فاعل يلزمها) يعني يلزم السين
 وما ذكره امد اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (د علم ان سيكون منكم
 مرضى) فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدور وجملة ان سيكون مفسرة له
 وعلامة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون الغير
 السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون

(احتاج)

ان عبارة المصدر
 خلاف المتي الخ كما
 ترى نعم اما كانت
 الثابت عند المس
 الخلاف في مطلق المتي
 كان الانسب الاكتفاء
 بقوله خلافا للمبرد
 والكسائي قوله فلا
 يلزم المحذور المذكور
 يعني به ما سبق من
 لزوم اجتماع عاملين
 على امراب واحد
 وفيه نظر اما اولا
 فلان هلة امتناع
 ذلك ان حامل الفع
 عندهم كما يؤثر الحقيق
 والاثر الواحد الذي
 لا ينجزه لا يصدر عن
 مؤثرين مستقلين
 في التأثير كما هو
 المذكور في علم
 الاصول لانه يستغنى
 بكل واحد منهما
 عن الآخر فيلزم
 من احتياجه اليهما
 مما استقتناؤه منهما
 مما وذلك قائم
 سواء ظهر الامراب
 او لم يظهر واما
 ثانيا فلان العامل عند
 الكسائي في خبر ان
 ما كان تاما في خبر
 المبتدأ لان ان
 واخواتها لا تعمل عند
 الكوفيين في الخبر
 فالمعامل في خبر
 ان اسمها لان
 المبتدأ والخبر يرفضان
 عنده فلا يلزم

احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لامصدر
 سيكون (اوسوف) اى اويلزها سوف (كقول الشاعر وداعلم فعل المرء ينفعه ان سوف
 يأتي كل ما قد راى) فان ان الخففة كانت مقرونة بياضى وهو فعل له مصدر وهو الايتان ولما
 دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخله على ضمير الشان وجلة سوف
 يأتى مفسرته وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى اويلزها
 معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (وليسلم ان قد ابلفوا رسالات ربهم) ولزوم هذه الامور الثلاثة
 يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون) اى هذه الامور
 (كالموض من التون المحذوفة) (او حرف النى) اى اويلزم منه حرف النى (نحو قوله تعالى
 (والا يرون ان لا يرجع اليهم) قولان الا فى هذه الاية مركبة من ان ولا ولما قرى يرجع
 فى القراءة المواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرى بالنصب
 ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النى فرق علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف
 النى الا ليكون يعنى) ان لزوم حرف النى ايسر لما يلزم به امور الثلاثة السابقة لان لزومها
 لوجهين احدهما للفرق والاخر للموض ولزوم حرف النى ايسر كذلك بل هو لا يكون لازما
 الا ليكون (كالموض من التون المحذوفة وانما يخص له (قانه لا يحصل بمجرد) اى بمجرد
 وجود حرف النى (الفرق بين المخففة والمصدرية قانه) اى حرف النى (يجتمع مع كل منهما)
 اى مع كل من الخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لئلا يكون وقوله (ان لا تبعدوا) وامثاله
 (فالفارق) اى حين الاشتراك يحصل الفرق (بينهما) معنى ولفظا (اما) اى الفارق (من حيث
 المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النى (الاستقبال) اى النى فى الاستقبال
 (فهى) اى مادة الالف والتون (المخففة والا) اى وان لم يعنى به الاستقبال (فهى المصدرية
 واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم
 يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى الا يرجع (فهى المخففة) (وكان) اى من هذه الحروف
 التى عدت من الحروف المشبهة بوضوعة (للتشبيه ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من
 الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء) اى التنبيه يعنى ان التشبيه حاصل به
 ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (هى) اى وكلمة
 كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان
 اخواتها من لعل وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل
 معطوف على قوله حملا يعنى استدلال صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما
 ما ذكر والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير
 الصحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة
 واصلها كان بكسر الهزة وانما عين المكسورة دون الفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية
 على ما هى عليه ولم تنفرد بدخولها (واصل كأن زيد الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا

مصدر اثر عن
 مؤثرين ومذهب
 الفراء فى ذلك مذهب
 الكسائى كما صرح
 به الرضى وغيره
 فلا يلزمه ايضا
 توارد المستقلين على
 اثر واحد سواء
 ظهر الاعراب او لم
 يظهر وانما العلة
 فى ذلك ما سبق
 من اختلاف النظر
 فى كون الشيء
 الواحد خبرا لاسمين
 قوله ولان كثيرا
 من الاسماء لا يظهر
 فيه الخ قيل هذا
 لا يبنى من اعتبار
 طرد الباب كما هو
 ظاهر العبارة فلا
 يحسن مقابلة بطرد
 الباب وليس لغيره
 لان طرد الباب
 مأخوذ بالنظر الى
 صورة الاعمال مطلقا
 بخلاف ذلك الوجه
 الناطق بكون القصد
 الى الاهتمام والاختصاص
 قانه وان تضمن طرد
 الباب لكننه بالنظر
 الى بعض مواد
 الاعمال قوله اى
 من الافعال التى من
 دواخل المبتدأ والخبر
 لا غير قيل ادرج
 لا غير بقرينة قوله
 خلافا فكيفيين
 فى التعميم دفعا لما
 اعترض به الرضى
 حيث قال قوله المص

اخبار لا انشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (يعلم انشاء
 التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وفتح الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف
 فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة
 والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه
 اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون فتفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على
 مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحاج الى تغيير الجملة والمغيرة لاجملة انما هى المفتوحة
 (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة
 وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى
 كأن) كما تخفف اخواتها من النونيات (تثني) (عن العمل) (على) (الاستعمال)
 (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الغائبا بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات
 فتحة الاخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر ونحمر مشرق
 اللون - كأن ندياه حقان) (والواو فى ونحمر واو رب ونحمر مجرور بها والتحرير بمعنى الصدر
 ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة وندياه نثية
 ندى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم
 انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان عملتها) اى ان عملت
 كأن (قلت كأن نديه) بالياء لانه يقتضى ان تكون النثية منصوبة (لكنه) اى لكن
 القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح
 (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة
 المفتوحة بانها لا تعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل فاضطرر الى
 ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشأن المقدر لثلاث فترت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كأن
 كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كافى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها)
 اى فحينئذ يقتضى ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شأن مقدر عندهم كافى ان) المفتوحة
 (المخففة ويجوز ان يكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى
 هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان)
 المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع
 اللغات وكأن ليست كذلك فانها ما شاء عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق
 لعبارة المتن هنا حيث قال المصنف هنا وتخفف فتعمل فى ضمير شأن مقدر ولم يقل هنا
 كذلك بل قال وتخفف فتانى على الافصح وايضا موافق لعبارة فى بحث ضمير الشأن حيث
 قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع انه اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشأن فى ان
 المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى
 عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة

ويجوز دخولها على
 فصل من الفصل
 المبتدأ ليس بوجه
 والاولى ان يقول
 واذا دخلت على
 فصل من الفصل
 المبتدأ لكن عدم
 دخولها على جميع
 الفعل اوجب كونه
 من نواسخ الابتداء
 لا نقول قوله لا غير
 وان افاد وجوب
 دخولها على فعل
 من افعال المبتدأ
 لكن اوجب دخولها
 على الاسم وهو
 فاسد لانا نقول
 المراد لا غير من
 الافعال اذ جواز
 دخولها على الاسم
 علم من بيان جواز
 الانشاء والاعمال
 قائم لا يكون الا
 اذا دخل على الاسم
 وانما قال من دواخل
 المبتدأ والخبر ولم
 يكف بقوله من
 دواخل المبتدأ لئلا
 يتوهم اختصاص
 دخوله بمثل ان
 كان زيد قائما دون
 ان كان قائما لزيد
 وما وجدنا فى
 نسخ الرضى ذلك
 الا عراض وانما كراه
 هذا فاذا دخلت
 المخففة على الفصل
 لزم عند البصرية
 حكونه من نواسخ
 المبتدأ حتى لا يخرج
 عن اصلها بالكلية

من (لا) أى النافية (و) من (المكسورة) المشددة (المصدرة) أى التى صدرت (بالكاف الزائدة)
 واصله لا كَأَن فقللت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة (فصار لكن بكسر
 الكاف وتشديد النون) (وكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه
 فان (لا) النافية (فيدان مابدها) أى ان حكم مابدها من الجملة (ليس كما) أى كحكم ما (قبلها بل
 هو) أى مابدها (مخالف له) أى لما قبلها (فيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون مابدها) أى ان
 الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقق مضمون مابدها والتحقق بوافق المقام
 لانه مقام تأكيد وتحقق لان السابق او هم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد
 فيه واعتراض الفراء على قولهم فقللت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المنحرك كذا فى المعاصم
 فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندي بانه طلب درك السامع بدفع
 ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق ما فى الصحاح حيث قال
 فلا استدراك ما فات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك ما فات المتكلم بانها كلامه ما ليس بواقع
 بايراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم فاذا فات جاء فى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء كما بينهما من الالفه
 فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يحجى) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان
 موضع استعماله فقال (توسط) (أى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين)
 (فيا واثباتا) يعنى انه كان الكلام الذى قبلها فيا. يكون مابدها اثباتا وبالعكس (معنى)
 وفسره بقوله (أى تغاير معنويا) للإشارة الى انه مقول مطلق ببيان نوع التغاير وهو
 التغاير المعنوى يعنى لا يشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفى فيه
 التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ اولا واليه اشار بقوله (والضرورى) أى
 الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) أى المصنف
 (عليه) ولم يكتب بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى (والاعلى)
 أى والتغاير اللفظى (فد يكون) لتفى صريحا أى قد يوجد (نحو جاء فى زيد لكن عمرا لم يحجى)
 فان جاء فى مقار لقوله يحجى لفظا ومعنى (وقد لا يكون) أى وقد لا يوجد التغاير اللفظى
 (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيد قوله
 حاضر مقار لما يفيد قوله غائب فكانه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف)
 (أى لكن) (قتلى) (عن العمل لخروجها) أى لخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن
 المشابهة) أى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب عملها وانما تلتقى عن العمل ولم يحز اعمالها
 فى المقدر اعتبارا لاصلها لانها لما خففت وخرجت عن المشابهة (فانتهت العاطفة لفظا
 ومعنى) أى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانما لما حصل فيها
 المشابهة لها (فاجريت) أى لكن (مجرها) أى مجرى لكن العاطفة امامشابهتها لفظا فظاهر
 وامامعنى بمعنى الاستدراك (بمخلاف ان وان الخفتين) يعنى المكسورة المخففة والمفتوحة

والكوفيون يسمون
 جواز دخولها على
 الاتصال قياسا
 واظن الرضى اعلى
 كبا ممن يترض
 بمثل هذا الاعتراض
 وقوله وانما قال
 من دواخل المبتدأ
 والخبر الخ مما لا
 يلتفت اليه قوله
 وصدر مشرق اللون
 كأن ثديان حقان
 اشترق بمعنى اضاء
 والندى بفتح الهمزة
 وبكسر خاص بالمرأة
 او عام ومؤنث
 والحقة بالفهم وهاء
 من خشب والجمع
 حق كما فى القاموس
 والطاهر حقان
 وتبرأ أى انه مثل
 خصيان ولا يصح
 ان يكون ثنية
 حق جمعا اذ جمع
 مكسر سوى ما على
 صيغة منتهى الجموع
 يصح ثنية بتأويل
 فرقتين لانه لا
 يناسب معنى اذلا
 وجه لجمع الحقة
 فى تشبيه الندى
 اذ ليس حسن الندى
 فى كونها عظيمة
 غاية العظم هكذا
 قيل وليس بذاك
 لشيوخ مثل ذلك فى
 كلامهم بحيث لا بدعى
 ظهور خلافه ثم انى
 بعض النسخ قد وقع
 ونحر موقع صدر
 وفيه واعلم ان الرضى
 قال واذا خفت

كان قالافصح الناذما
وقد جاء كان وريد به
رشاء احلب وقال وصدر
مشرق الصر كان نديه
حقان وح يكون في كلام
الشارح قدس سره ونقله
نظر وكأنه اعتمد في
ذلك على رواية الهندي
فانه قال قتلني من العمل
نحو وصدر مشرق كان
ثبناه حقان قوله
واللفظي قد يكون نحو
جاني زيد لكن همرا
لم يحمي قيل هذا المثال
مما ثبت الرضى واحكمه
الفراء حيث رفع فيه
وان ربك لدو فضل
على الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون
فنا فاما ما في الاموس
لصحته حيث قال ولكن
وتخفف حرف ثبت به
التي للاستدراك والتحقيق
عمالا يلتفت اليها ويبنى
ان يعلم ان الكلامين
المتضادين لا يجب
يتضادا تضادا حقيقيا
بل يكفي تناهيهما
في الجملة كما في
الاية المذكورة فان
عدم الشكر لا ينافي
الافضل بل لا ينافي
اذا الاثنان يشكروا
هذا ولا يخفى
ما في الكلام مع
صاحب الفاء وس
اذ ذكر وصف لشي
لا ينافي ثبوت وصف
آخر له قوله فالجزآن

لخففة (قانه) اي لان الشان (ليس لهما) اي لا مسكورة المخففة والمعتوحة المخففة (ما اجرينا
عليه) يعني ان مادة الالف والنون مخالفة لما بعد التخفيف فانه ما بعد التخفيف وان خرجتا
عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلها ما هذا في النسخ الكثيرة
من غير قيد (وفي بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعني قتلني على الاكثر (وكأنه)
اي اظن انه (اشاره الى ما جاء عن بونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) اي اعمال لكن بعد
التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهي ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضى)
اشاره الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعني ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء
منها فقال (ولا اعرف له) اي للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) اي كلاما منقول لا عن الالباء
(ويجوز جمعها) اي مع لكن (مشددة) اي هذا الجواز شامل لهما سواء كانت مشددة (ومخففة)
(الواو) مثل قوله تعالى «ولكن اكثرهم لا يشكرون» وقوله تعالى «ولكن كانوا فاسقين»
(وهي) اي تلك الواو التي دخلت على لكن (امالمطف الجملة على الجملة) بان يطف قوله
لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضه وجعل
الشارح الرضى الاخير) اي كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى
وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله
واما يؤتى به لغرض من الاغراض كالنأ كيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون
البقي بالاعتراض (وايت) اي هذا الحرف الذي هو من الحروف الستة موضوع (للتنبي)
(اي لانشائه قد دخل) تفريع لكونها موضوع لانشاء التنبي يعني انها اذا كانت موضوعه
يجوز دخولها (على الممكن) اي على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيدا للحصول حقيقة
نحو ايت البخل يجوز لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن في جواز دخول
التنبي مشروطا بكونه غير مرجو وفي جواز دخول الترجي مرجوا (نحو ليت زيد اقام
وعلى المستحيل) اي وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب
مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين القراء خلاف تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد
ليت منصوبين في ان الجزء الثاني هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله
(واجاز القراء ليت زيدا قائما) (ينصب المعمولين) وبالمعامم لان لليت (بناء على ان ليت
للتنبي فكأنه قيل آتني زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التنبي راجعا الى
الاستناد ولم ينصح دلالة تركيب زيدا قائما على معنى آتني زيدا فاسره الشارح بقوله (اي اتمناه
كأننا على صفة القيام) يعني معنى آتني الذي دل عليه ايت متعلق بالكون الذي هو المفيد بمعنى
الاستناد لانه داخل على القيام الذي دل عليه قائما (فالجزآن) اي فذهب القراء الى ان هذين
الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ايت) ثم حكى مذهب الكسائي في مثل هذا التركيب فقال
(واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان اي) يعني تقديره (ليت زيدا كان قائما متمسكها)
اي متمسك به القراء والكسائي في اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر) يا ليت ايام العبا

رواجما) فالجزء الاول لفظ ايام والثاني لفظ رواجما وكلاهما وقعا منصوبين في قوله
(فالقراء يقول معناه اننى ايام الصبا رواجما والكسائي يقول اى ليت) ايام الصبا كانت
رواجما والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجما منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبرها المحذوف) اى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق
بخبره وهو قوله (اى كائنة لنا حال كونها رواجما) اى هو حال من الضمير المستكن في كائنة
واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائي وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع
التي حذف فيها كان وجوبا لكن عند الكسائي من المواقع التي وجب فيها حذف كان
وعند المحققين من المواقع التي حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا في العصام (ولعل
للترجي) (اى لانثاءه ولا يدخل) اى اعمل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود
ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا او لا وليس المراد به المتعلق
احتاج الى بيان معنى الترجي فقال (ومعناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار
للامر الذي يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى اوانتظار للامر الذي خيف من
وقوعه مثال الامر الذي يرجى (كقوله تعالى ولما لكم تفلحون) ومثال الامر المخوف كقوله
تعالى (ولعل الساعة قريب) والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على
امر مرجو ولما كان في استعمل ال لعل لفتان احدهما ان ما بعده منصوب وانه حرف ناصب
ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المنقبولة المستعملة وثانيتهما ان ما بعده مجرور وانه حروف
وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اى بكلمة لعل كاجاء) اى الجربها (في اللغة
المقباية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم الين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة
(وانشد السيراني في ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله (وداع
دعايا من يحجب الى الندى) فلم يستجبه عند ذلك محجب) فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة) لعل ابي المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مر فوعا تقدير اعلى انه
مبتدأ وان يكون مجرورا بواب رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثاني والندى
بفتح النون النعمة وابي المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجارة والمغوار بكسر
الميم فلم يستجبه محجب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادي
ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابو
المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويحيبك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيراني (بانه)
لا نسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابي في
ابي المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشادوا الانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته
بالياء حكاية عن منشئه لالا التزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف في شرحه يعنى) اى يريد
(انه) اى افظ ابي المغوار (وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان)
اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء) ويكون لفظ اى منصوبا على

منصوبا على المفعولية
قبل لا وجه على هذا
التخصيص اجازة ليت
زيدا قائما بالقراء لان
اجارته متفق عليها
لكن توجيه مختلف
فيه ففند القراء منصوبا
بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان
المقدرة وعند المحققين
بالحالية فالوجه ان
القراء يعمل ليت
تشبيها بنيت ثم هذا
من مواقع وجوب
حذف كان عند
الكسائي ومواقع
حذف عامل الحال
وجوبا عند المحققين
وليس الامر كما زعمه
لان التخصيص بالقراء
هو جواز نصبها الجزئين
لكونها بمعنى اتم لان
القراء اجاز التركيب
وكون الاسمين منصوبين
بأى عامل كان خاصة
كيف وهذا مما لا يحظر
بالبال ولا يساعده
سرق المثال قوله
او كان اشهر ذلك
الرجل بابي المغوار
فيجب ان يحكى في
الاحوال ذلك بالياء
قليل ومنه ما وقع في
كتابه على رضى الله
عنه كتبه على ابن ابو
طالب قوله والا فلا
حاجة الى التأويل بعد
ما جزم بوجود الجربها
وحكم بشذوذه قبل
الجزم بوجود الجرب
هذا التأويل والحاجة الى

انه اسم اهل وقريب خبرا له لكنه استعمل لفظ ابى في محل النصب بناء على شهرته بذلك
 (فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجع نصبه
 لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشهر لفظ بمحل يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله
 يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان المقضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله
 (ولعل مراد المصنف) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف في شرح الكافية بانه بعد حكمه
 بالشدوذ لا حاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره
 من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل) مذهب (اللفظ الشاذة) بل هو مستعمل
 على اللغة المقبولة وابى المقوار منصوب بلعل لكن لما وقع قول شاعر آخر مجرورا حكاية هذا
 الشاعر بعينه (والا) اى ولم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى نورده عليه بانه لا حاجة
 الى التأويل بمد ما جزم) اى بمد ما حكم المصنف نفسه حزما (بوجود الجر بها) اى بوجود
 لغة تقع كلمة اهل جارية فيها (وحكم) اى بمد ما حكم (بشدوذ) فحينئذ يحمل قول الشاعر على
 تلك اللغة الشاذة فلم يحتاج الى تطبيقه على اللغة القوية ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع في
 مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ واله اطفة صفتها وقوله
 الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرفه المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها
 اللغوي فاشار الشارح اليه بقوله (المطف في اللغة الامالة) اى جعل الشيء مائلا الى شئ آخر
 يبنى ان معناه في اللغة لا امالة مطلقة وفي عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا
 في الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى
 اما في الحكم والاعراب كافي عطف المفرد على المفرد او في الحصول كافي عطف الجملة على الجملة
 كذا في بعض الحواشي وفي العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل
 الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهي) اى تلك الحروف (الواو والفاء وثم وحى واواما)
 (بكسر الهمزة) احتراز عن ما بفتحها فانه ليس بعاطف (وام ولاويل ولكن) بسكون النون
 هذا ما عند الجمهور (وعد بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين
 (منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس المبرد واليه ذهب
 الكوفيون واما الجمهور فلا يمدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما يمدها مفسرا للضمير
 المجرور من غير عادة الجار والمرفوع المتصل من غير تأكيد بالمفصل (وعند اكثرين) اى
 واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما يمدها) اى
 للفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعندهم
 البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نحوها كما قال (كاذب) اى ان الخالف
 للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكره بقوله (بعض آخر
 الى ان بل التى يمدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءني زيد بل عمرو) او وقعت بعد
 النفي (و) هو نحو قوله (ما جاءني زيد بل عمرو وليست) اى ليست كلمة بل التى تنصف بتلك الصفة

التأويل للتأويل يقال يجر
 لعل للاشكال فيه مع
 انه لا سند له الا هذا
 البيت الواقع من قبيل
 وفيه ما فيه واللفظ الخ لى
 منه قوله ان الحكم
 بشدوذ الجر بها نظر
 الى الظاهر لا يقتضى
 الجزم بوجود هذا الجر
 الا ترى الى سداد قوله
 وجرها كفى هذا البيت
 شاذ وقد يقال لا جربل
 ورد على سبيل الحكاية
 قوله كاذب بعض آخر
 الى ان الخ قيل ما هو
 المثبت في الكتب ان
 بعض النحاة ذهب اليه
 اما انهم بعض آخر لم
 نعتز عليه ونقول في
 كتب النحاة بعض
 النحاة ذهبوا الى ان
 اى من حروف المطف
 وذهب بعضهم الى ان بل
 ليست منها وهذا صريح
 فيما ذكره الشارح
 الا ترى انه لو لا كذا
 لقليل بعض النحاة ذهب
 الى هذين الامرين
 قوله وليس المراد
 اجتماع المعطوف
 والمعطوف عليه في
 الفعل قيل الاولى
 فيه في الحكم ان يميل
 زيد وعمرو السانان
 وهذا ليس بجى قوله
 فتوك جلدني زيد
 وعمرو او عمرو او
 ثم عمرو اى حصل
 الفصل من كليهما

(منها) اي من الحروف العاطفة (لان ما بعدها) اي لان ما يبدل حين وقوعها في عطف المفرد على المفرد (بدل غلط بما قبلها وبدل الغلط بدونها) اي بدون كلمة بدل (غير فصيح واما) اي واما بدل العطف (معها) مع كلمة بدل (فصيح مطرد) اي مستعمل استعمال لاطراديا (كلامهم لانها) اي كلمة بدل في مثل هذا (موضوعه لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بابرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان يحاج ان تصحيح المذكور بالعطف لا يبدل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع في تفصيل كل منها في معانيها المخصوصة فقال (فالاربعة الاول) بضم الهمزة وقطع الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يبنى هذه الاربعة موضوعه (للجمع) والمراد من الجمع (اعم عن ان يكون جمعا مطلقا) اي من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (او مع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا او مع المهلة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (و مراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يبنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (هنا) من قولهم هذا الاربعة ما يقابل احدا الا من يبنى (ان لا يكون) ذلك الحروف (احدا الشئين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يبنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله مراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع في الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بان يكون (زمان) واحد (او) في (مكان) واحدا فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يحجز ان يقال ان الفاء وثم للجمع فانه في تركيب جاءني زيد فعمر ولا يجوز ان يقال ان زيدا وعمر اجتماع في الجزئية في زمان واحد فانه ينافي التعقيب والامهال (فقولك جاءني زيد وعمر او) جاءني زيد (فممر او) جاءني زيد (ثم عمر او حتى عمر) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اي حصل الفعل من كليهما) خبره يبنى في قولك جاءني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او ثم ان الجزئية حصلت من زيد وعمر وسواء كان في زمان واحد او في زمانين او في مكان واحد او في مكانين يبنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اي من زيد مثلا (دون الاخر) اي من عمر وكما كان في العطف باو ونحوه فانه لو اريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع ثم ميز المصنف بين ما هو من الاربعة للمطلق وبين ما هو للقييد فقال (فالواو) اي من الاربعة التي للجمع المقابل احدا الا من موضوعه (للجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لامن الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفا للواو (لاترتيب فيها) (فقوله لاترتيب فيها) اي هذا الجملة (بيان لاطلاقها) اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اي لاترتيب فيها) اي في كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يبنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم

مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد آهوه بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمر او فمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيدا وعمر او اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف الخ ففعل الشئ ووطن ما قبل قوله بخلاف الخ تاما فاقصر عليه كذا قيل ولعل اي من الساسخ او طينان القلم والصواب يعنى قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة قيل فان قلت معنى الترتيب انساب الشئ الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يعمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى للجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون بترتيب نسبة التكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وأشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة وبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا تقول يفهم من مقابله مع قوله

منها وجود الترتيب في الواقع ولا عده في قوله جاءني زيد وعمر ولا يفهم منه ان الترتيب
الواقع مطابق للترتيب المذكور او غير مطابق له انها عقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها
في جميع موادها استملا مجازيا ضرورة انه لا تنفك في الصور الخارجة عن التقيد
دون الاطلاق كذا في بعض الحواشي (والفاء) موضوع (للترتيب) وفسره المشرح بقوله
(اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقيد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه
لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر
فمضى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني يعقب
الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جاءني زيد فمضى واو في الذكر اللفظي
لا في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان
المعنيين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف الفصل
على الجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى «فقد سألوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ان الله جهره» وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى «ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها بئس مثوى المتكبرين» وقوله تعالى «واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء
فم اجر العالمين» لان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد ذكره او اعتبار حقيقة نحو قوله
تعالى «ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما» فان التعقيب هو كون
الثاني تعقيب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقة بالعلم بتراخي
ما بين ازمته الاطوار المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر
اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقبا وعد الثاني كأنه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا
ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر
حصول مضهونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضهونها بنفس
الامر كذا في بعض الحواشي (وتم مثلها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي
لامقيدة الذي هو الترتيب بغير مهلة لان تم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها
للجمع الترتيب الا انها اي لكن كلمة تم (مترونة) (بمهلة) وقال المصام ان الفاء وتم قد
يصاحبان لترتيب واحد بان يكون المعطوف امرا متندا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف
عليه وابتدؤه عقيب بلامهلة تلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه
وان تعطف بتم نظرا الى بعد انتهاؤه وتراخيه عنه التمه (وحتى مثلها) (اي مثل تم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في تم) واذا كان كذلك (فهى) اي كلمة حتى
(متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها) اي اصلا (وبين تم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين تم وحتى
وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اي المعطوف بحتى) وفيه اشارة الى ان اضافة
المعطوف بضمير حتى لا تدنى ملازمة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للمعطف
بمعنى ان حتى وان وان كانت مثلها فباذكر لكن المتبر في العطف بها ان المعطوف بها (بحسب ما

ومثلها بمهلة لا نقول
فذلك من مقابلة
الحاص بالعام وليس
كذلك فان الشارح
قدس سره لم يرد
البيان المعنى ولا
يتوقف هو على زيادة
قيد فيه لان المتبادر
من الترتيب هو الاصل
ولذا قبله في معنى
ثم بذلك امدم حصوله
بدونه على انه لا ترتيب
في انضمام الوصل
الذي في الفاء من هذا
التقيد المذكور ههنا
فلو اني به فيه ايضا
لكان كلامه مشتملا
على مالا حاجة اليه
وقول القائل فذلك
من مقابلة الحاص
والعام من باب الاوهام
الظهور المقام في الاختراء
على تماثيل التباينين
قوله والفرق بين تم
وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة
من وجهين قيل بل
من ثلثة اوجه ناكها
ما تقدم من ان المهلة في
حتى اقل من تم وكان
القائل لم يتصور معنى
قوله بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة
والا لا يقول بتمثل
ذلك قوله هكذا
في بعض التبروح
ذكر الرضى في بحث
حتى الجار انه لا يجوز
في الساطفة كون
المعطوف غير الجزء الاخير

اقتضاه وضعاً) اى وضع حتى وهو كونها موضوعاً للقاية (جزء) (قوى اضعيف من حيث انه قوى اضعيف) قيدهم ما يكون مصححاً لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع الى المعطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (اوضعا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف والقوة والضعف دلالة عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى يتميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اضعفه انما هو العطف بحتى لا بغيره من المواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره) اى بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء مميزاً بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابهاً بالغير كان صالحاً (لان يحمل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للقاية يعنى صالحاً لان يحمل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك جزء المعطوف (على شموله جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالمعطف فى القوة والضعف مثال الجزء القوى (نحو مات الناف حتى الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما ريد انتهاء الفعل الذى تعلق واستند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه مته فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميزته واستخرج بالمعطف بما دل على الانتهاء فكأنهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من آحاد الحجاج اضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد واترا كهما) اى مع كونهما مشتركين (فى الترتيب) اى فى كونهما لا ترتيب (مع المهلة) فلم يمسبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشترط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزء (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزء فيلزم حينئذ ان يكون المعطوف عليه صالحاً للجزء فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمراً جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بمتعلق (وان كان) اى ولو كان موت الانبياء بحسب الخارج فى انساب سائر الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان

من الملاق له وكأه لم يذكره الشارح فى هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الخ ردا على الحواشى الهندية على نظر لانه نظر وان كان لا يصح على تحقيق الرضى تمثيله للجزء حكماً بقوله تحت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول الماطفة على الملاق للجزء اذ ليس الملاق فى حكم الجزء لكن لا خلل فى جعل الجزء اهم من الجزء حقيقة او حكماً ولا استقنا عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة انما بعد الماطفة يجب ان يكون جزءاً مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكثرته بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى صيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطف على الليل باعتبار انه ملاق للجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الابل لكثرة خاطئه بالليل فى النوم كما اجازته الهندى فلا منافاة بين نفي الرضى وتصحیح الهندى ثم ما ذكره وجها لمدم دخول حتى على الملاق تكلف مستغنى عنه

المناسب ان يكون كذا في المثال كان (المناسب) في قوة المعطوف او ضعفه فلا بد من ان يكون معطوفها قويا او ضعيفا ليكون ايضا (في الذهن) بان يقال في المثال الثاني (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اي كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعني ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا) المثال اي والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم الحجاج - حتى المشاة) يعني فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الحجاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيها وقع في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في - حتى اقل منها في ثم كاسبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزء من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذي هو من مستعلمات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعني ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد استناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اي كنت نائما في الليلة الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) اي فان هذا الانتهاء الواقع في هذا التركيب (يقيدشمول اليوم لجميع اجزاء الليلة) مع ان حتى في هذا التركيب جارة وليست بعاطفة (ولذلك) اي ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا) اي جازا استعمالها فيما يكون المنتهى جزء مما قبله وفيما لا يكون جزء بل كان ملحقا للجزء الاخير (الا انه) اي لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت في العاطفة ما) اي لم يأت المنتهى الذي (يلحق بالجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزء من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اي العاطفة (محمولة عليها) اي على الجارة (لم يستعملوها) اي العاطفة (في معنيها جميعا ليقى للاصل) اي للجارة التي هي الاصل فيه (على الفرع) اي على العاطفة التي هي الفرع (مزية) اي شرف وفضيلة وهذا بيان لفرقهم فيما بينهما وهذا يقتضي ان استعمال الجارة في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (انما استعملوها بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يعني انما استعملوا حتى

لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بطلان الجزء على الشكل المنتفى المتأثرة قوته او ضعفه بحيث يبار مفايرا لساثر الاجزاء خارجا من الشكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الشكل لا يفيد القوة والضعف هذا بطوله مما قيل وهو مشتمل على الخط الصريح فانه حكم اولي بانه لا يصح دخول العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى في حكم الجزء وقال ثانيا بانه لا خلل في حمل الجزء اعم من الحقيقي او الحكمي وجعل الصباح اعنى الملاقى في حكم الجزء من البارحة وهذا تناقض ظاهر واعلم انما ذكره الشارح قدس سره في هذا المقام هو المختار المتبر بين الحقيقين الموافق لمرام المس رحمة الله فانه قال وقد شرط حتى ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه لان الفرض كونه غاية لذلك ومنتهى قصد بيان مخالفته الاول فيما اوجب المهلة من قوة او ضعف وكلام الرضى صريح في ان حتى في ذلك

الجارية التي هي الاصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك في العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذي هو كون المنتهى جزء فاستعملوا العاطفة التي هي الفرع (في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء) اي من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل) لان الانباء والمشاة المذكورين في المثالين لدخولهما في عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القيد اليها اعرف بخلاف الصباح فان المبارحة لما كان طرفا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذي هو الخارج عنها اعرف بما يكون جزء منه وقوله (واكثر في الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعني ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقي والجزء الاخير (هكذا) اي ذكر التوجيه كإقناء (في بعض الشروح ومن هذا) اي ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه) اي ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل) الحقيقي الذي هو المستعمل في العاطفة ويشتمل (المجاور) الذي هو الجزء المجازي (ايضا كما وقع في بعض الحواشي) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التي تكون للجمع شرع في بيان ما لا يمكن للجمع فقال (واو واماوام) (كل من هذه الحروف الثلاثة) (لاحد الامرين) (اي للدلالة على احد الامرين او الامور) وانما فسر بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا في قولنا جاءني زيد او عمر وليس بموضوعة لزيد او لعمر وبموضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى باقله كما اكتفى في قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفي قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احد وفسر الشارح المبهم بقوله (اي غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لا يوضح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما في الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعاني الاخر مثل الشك والابهام وغيرها فانما تعرض في الكلام فحينئذ لا يتجه ما قبل ان هذا التفسير انما يصح في او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما في التقسيات اوله بالابهام فهو للمعين وقوله (ولا يتوهم) رد على ما توهم (ان اوفى مثل قوله تعالى « ولا تطع منهم آثما او كفورا ») يعني اذا وقع في حيز النفي ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل في نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لانني احدهما لانها ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اي كلمة اوفى مثل هذه الآية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما في اثبات وباقية (على ما) اي على

المثال اصنى تحت
البارحة حتى الصباح
لا يكون عاطفة ولا
علينا ان تأتي بما ذكره
قصدا لزيادة البيان
قال ويشترك الجارة
والعاطفة في انه لا بد
قبلها من ذي اجزاء
الا ان ذلك يجب
اظهاره في العاطفة
حتى يكون معطوفا
عليه نحو قدم الحاج
حتى المشاة واما في
الجارة فيجوز اظهاره
نحو ضربت القوم حتى
زيد ويجوز تقديره
نحو تمت حتى الصباح
اي تمت الليلة حتى
الصباح ويتفاوتان
ايضا بان ما بعد العاطفة
يجب ان يكون جزءا
مما قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيد او الجزية
بالاختلاط نحو ضربت
السادات حتى عبيدهم
او جزء لما دل عليه
ما قبلها كما في قوله اني
العصبة كي يخفف
رحلة والزاد حتى
فعله القاهما عند من
قال فله عطف على
العصبة اي التي جميع
مامه ويجب ايضا
دخول ما بعدها في
حكم ما قبلها فالضرب
في ضربت القوم حتى
زيد الاعالة واقع
على زيد ايضا واما
الجارة فلا كثر
على مجوز كون
ما بعدها متصلا باخر
اجزاء ما قبلها كمت
البارحة حتى الصباح

المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى) يعنى ان كلاما من الاتم والكفور واقع فى سياق النفى فيلزم نفي الامرين بناء على ما هو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ اجد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه للعموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خلافاً لانه عبارة تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقي بل بمعنى انها غير مستعملة بدونها (ايها) (اى يذكر بعدها بلافاصلة) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما بلا ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (بل) (الهمزة) فقوله والاخر بالرفع عطف على اجدوا الهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يلها وقد اشار اليه بتكرير ذكر بل وهذا جائز لانه من عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف لقوله يلها وقوله (اى احدهما المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالماً بثبوت احدهما لاعلى التعين وجاهاً فى التعين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلحق احدهما تلك المتصلة والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود واحد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او فانه لا شك فى التحقق وقوله (لطلب التعين) متعلق بقوله يلها اى انما يلها كذلك اقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلا شك لانه دفع الشك وقوله (من مخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعين لما لم يوجد للمتكلم وجب احاطته الى مخاطب (ومن ثمة) (اى من اجل) ما ذكرنا من الشرط وهو (ان ام المتصلة يلها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعين) (لم يحز) (ركيب) (ارأيت زيد ام عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احدهما المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا اى الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يحز اصلاً (والتقول) يعنى ان ما اختاره المصنف لما نقل (عن سيبويه) لان النقل عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الا حسن الافصح بل هو جائز (حسن

(فصيح)

وصحت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا ايضا منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجزء والسبب فى معجاة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا ما قبلها كما فى العاطفة فلم يحزوا تحت الباحة حتى الصباح جريا كما لم يحز ليلها وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطاع الفجر هذا كلامه وقد علم به ان نومه عدم المناقاة بين نفي الرضى وتصحيح الهندى من عجائب الاوهام وعلى تقدير التسميم لا يرد به شئ على الشارح قدس سره لانه لم يقطع بفساده بل بعدم الحاجة اليه وعليه محيط بان ما ذكره قدس سره اسد تحقيقا من كلام الرضى لاشغاله على وجه ذلك الاختصاص المتضمن لافادة القوة والضعف وسره فلا هتراض بانه تكلف مستغنى عنه بما ذكر من المرام والقول بان التمسك ببعض الشروح من عدم تذكر ان الرضى جرى على ذلك مبنى على عدم الاطلاع على مراتب

فصيح) تركيب (ازيدارأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهزمة
 (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث) اى وحين كون المفعول عن سيويه هذا
 (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكون احسن وافصح) فحيث
 ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفاً لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة
 الشريفة) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ
 الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقررة على المصنف وعليه خطه هكذا
 يلىها احد المستويين والاخر الهزمة على الافصح ومن ثمة ضعف رأيت زيدا ام عمرا) وهذا
 ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت
 هكذا خلافاً لان حاصل اشتراط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه
 لكن (ان) هذا (الحكم بضعفه) اى التركيب (لتزله) اى لقصد الاخبار (عن) نزله من
 (مرتبة الافصح الى) منزلة (الفصحى غير مناسب لان ما كان حسناً فصيحاً لا يعد ضعيفاً
 يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً (وبالجملة) اى سواء
 كان الواقع من المصنف قوله لم يحز او قوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب
 والحق ما نقل عن سيويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمة) شروع فى تفريع آخر وقوله
 (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها)
 (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جواباً بصيحاً (بتعيين احد الامرين) بان اجاب
 بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التبيين (دون نم) يعنى لم يحز ان يحجب بنم (اولاً)
 (لانها) اى لان نم ولا حرفاً تصديق لكنهما (لا يفيد ان التبيين) بل يفيد ان اقرار اصل
 الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو وقاجب عنه بنم او
 لا يفيد معنى انه جاء او لم يجرى ولا يفيد ان الجائى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع
 الهزمة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهزمة وبين غيرها من حروف
 التردد وهى او واما فانها ايضا تستعملان مع الهزمة (كما اذا قلت جاءك زيد او عمرو)
 قلت (اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان
 المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لاعلى التبيين جاءك اولاً) واذا قلت فى
 فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لاعلى التبيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما
 لم يجرى بمعنى انهما لم يجرى قوله (وقد يحجب) عنه الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن
 السؤال بالهزمة وام المتصلة لا يصح بنم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنم)
 كليهما) بان يقال لم يجرى زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)
 يعنى قد يكون المستفهم مخطئاً فى دعواه ثبوت احدا الامرين حيث اورد به الهزمة وام الداليتين
 على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طاب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له
 على الرد لما توهمه من وقوع احدا الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرد الى الصواب بنم كلا

الكلام قوله او غير
 معين عند المتكلم
 قيل هذا فى او
 لانه واما التفصيل
 كما فى التسميات او
 للايهام فهو للمعين
 عند المتكلم الا ان
 يقال انه اراد بيان
 المعنى المشترك بين
 التلثة ومعنى التفصيل
 والا فام لا يجرى فى
 او وبهذا اندفع انها
 فى لا تطيع منهم
 تماماً او كفوراً بكلاً
 الامرين لانه لو سلم
 فالكلام فى المعنى
 المشترك بين التلثة
 وهذا غير جارى
 او واما ما اجاب به
 منه فلا بدفع الاشياء
 لانه وان كان فيه
 لاحد الامرين بهما
 والعموم لزوم من
 دخول النى على
 احد الامرين بهما
 ليكنه ليس لاحد
 الامرين بهما عند
 المتكلم وليس كذا
 لاجتماعهم على ان وضع
 او فى الاصل لاحد
 الامرين بهما والتعيين
 فى التفصيل والاهام
 انما كان بحسب
 الاوضاع المرعى فيها
 اصل الموضع فلا يرد
 ما اوردته على الشارح
 قدس سره واما
 ما ذكره من البيان
 الدافع فى زعم فلا
 حاصل له قوله لازمة
 لهزمة الاستفهام
 اى غير مستعلة
 بدورها قيل لومه فى

الامر بان يقال لم يجزى كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا اليمين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على راس الركعتين في احدى الصلوات الرباعية اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فاجاب عنه عليه الصلوة والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام ان مراد الشارح باتيان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التعين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصص الحصص الاضافي يعني انه يصح التعين بنم او لا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في جواب بالتعين اولى بمذهب الیه الشارح فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل تحطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والا جابة انعام المسئول بالامتثال لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتعين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشارح اليه نعمة) في قول المصنف ومن نعمة (في الموضوعين) اي في قوله ومن نعمة لم يجز وفي قوله من نعمة كان (امروا واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتغلا على شرطين لصحة وقوع) ام (المتصلة) يعني باحد الشرطين ولي احدهما الهمزة وبالاخر طلب التعين (فرع) اي المصنف (عليه) اي على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اي من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز فرعا على الاول بانحصر الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعوله يعني ذكر المصنف كلمة نعمة مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اي من الموضوعين (الى شرط آخر لا يخلو) اي هذا الجمل بناء على هذا القصد (عن سهاجة) وهو بالجم بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن نعمة لم يجز) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اي ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعين على قوله لم يجز ونعلق) اي ولو جعل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كالا يخفى) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كبل) يعني ان كلمة ام التي يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اي في كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (لشك في الثاني) اي ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلها بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اي الاسم الذي وقع قبل ام

(المنقطعة)

الفة بمعنى لم يضارقه فاللازم بمعنى غير المفارقة ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو اللازم الجزائي وهذا من باب الغلط اذ لم يثبت في الميزان جواز اطلاق اللازم على المفارقة وانما هو قسم من الغرض قسم للمفارقة قوله لان ما كان حسنا فصحا لا يعد ضعيفا قيل لا كلام في عدم عدده ضعيفا مطلقا اما في عدم عدده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر وليس بشئ قوله وقد يجاب بنفي كليهما قيل اما اعتراض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التعين اوتيه على ان مراده بالحصص بالحصص بالاضافة الى الجواب بنم او لا ولذا صرح بنفيه اذ يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسئول لارد السائل فالجواب ما يطلبه ونفيها تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعين دون نفي طلبها وح نعمة ان الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب بالتعين ولا يخص نم ولا بالنفي الا ان يقال لا شامل لنفي كليهما ولا يجزى ان القائل قد

المنقطعة (اما خبر) يعني ليس بانشاء (مثل) (قولك) (انها لا بل ام شاء) (اي) ان (القطيعة التي اراها لا بل) يعني اذا رايت شجا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهي) اي وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اي بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطأ ذلك في الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شيء معين فانك لو جزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم في الثاني ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك (في انها) اي القطيعة المرثية (شاء وشيء آخر فاستفهمت) اي طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اي بل ام هي شاء) فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة في هذا المعنى هو الاكثر وقد يحجب مجرد الاضراب من غير شك اذا كان مابعدا مقطوعا به نحو قوله تعالى ام ناخير اذ لا معنى للاستفهام في هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال ام ناخير ولا شك انه جزم بكون خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان مابعدا مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور فان وجود هل الاستفهامية يقتضي تجريد ام الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء بانه من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندي بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المنقطعة من حروف المعطف بل تكون حرف استئناف والكلام عن تقدير عدها من الحروف المعاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك ام هي غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان تول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فقتل على معنى ام المتصلة او بدونه فلان شتمل كأن يقتصر على ام هي شاء وعلى اي تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة تستعمل فيه وفي غيره وقال المصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل ام هي شاء الى قولك اشك وتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين قصد) اي انت (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما المعاطفة التي هي لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو (لازمة) وقوله (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة الاممها) تفسير للزوم وقوله (يعني اذا عطف شيء) تفسير للمجموع اي يريد بالزوم انه اذا عطف اي اذا اريد عطف شيء (على آخر) بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه (اولا) اي قبل المعطف (باما) اي بكلمة اما (ثم عطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اريد عطفها على الاول (بان نحو جاءني اما زيد

او قمت لي هذا التردد
قلة التأمل في كلام
الشارح قدس سره
وما في به من القول
بان الاجابة انعام
المسؤول الخ مخالف
لا عليه الاستعمال
فان رد السائل وتخطئة
من وجه يحصل
الابكام والاستكان
جواب في العرف قوله
ومن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية
لمطفا على اما الاول
قبل هذا من مخترعات
الشارح اخذ من قول
الاندي حيث قال
المعاطفة كلنا هما
والواو لمطف احديهما
على الاخرى ليصلهما
كحرف واحد يطف به
مابعد الثانية على مابعد
الا ولي ينجه على
الشارح انه لا يمكن
اما الاول للمعطف
كيف يصح عطف
الثانية عليها يحرف
الجمع المنيذ شركة
المطوف مع المطوف
عليه في حكم التركيب
والمشهور ان الواو
زائدة لتأكيد وزم
الالتباس بغير المعاطفة
حق قبل التزامها فيها
دون لكن فزوما
مصاحبة غير المعاطفة
بخلاف لكن ولا يرد
ذلك على الشارح
قدس سره لانه
لا يلزم من يحكون
المطوف في حكم

واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف عليه (ليعلم) اى لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اى كلة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) ذلك كما في العطف بما بل يجوز في العطف باو (نحو جاءنى زيد او عمرو) اى بلا قصدير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الحذف فان العاطفة (لم تقع) اى يحجز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يحجز دخول العاطفة الاخر عليها وليس كذلك فانه (تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغو او الجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافية التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وايس كذلك (بل) هي (لتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثانى) اى والجواب عن الدليل الثانى وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لو كان كلاهما عاطفين شئ واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها عن ما بعد اما الاولى فلنكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا) تكون (لغو) آ وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاها والواو لاحدهما على الاخرى ليجعلها محرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشى ان الاندلسى كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المصنف في شرح المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين وما المتقدمة ثم قال المصنف فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويجه على الشارح ليس في محله والعجب منه انه بعد اعترافه انه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا بد ولكن) (هذه الحروف الثلاثة) (لا احدهما) اى موضوعا لاحد الامرين كالخروف

المعطوف عليه كون اما الاولى عاطفة ايضا بل اللازم هو التوافق في الفرض المسوق له ذلك وهو حاصل بدون هذا الاعتبار قوله حرف التنبيه قيل الظاهر هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالإلى ان تحصل من قبيل حروف زيادة وذلك من قبيل الواو لان الموضوع للتنبيه يكون معناه التنبيه ففى من جملة حروف المعاني ولقد سبق التنبيه على فساد زعم القائل ان الاصوات من قبيل المهملات قوله يصدر بها الجملاء ولا تكون الا في صدر الكلام سوى هاء المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة ففى صدر الكلام نحو قوله تعالى هاتم اولاء والاصل اتم ها اولاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع الانفصل وغير القسم نحو هاتم ذاتطن هالممر وايه ذاتما وقرق الصحاح بين اما والافعال اما تحقن الكلام الذي

يتلوه قول اما الذي بدا
 قائل بنى انه قائل
 على الحقيقة دون
 الجواز واما الا فحرف
 يفتح به الكلام للتنبيه
 قول الا ان زيدا
 خارج ومنه علم ان
 اعلم يستعمل الجرد
 التنبيه وحسب ان
 يجعل انما بعدها
 مذكورة هكذا قيل
 وفيه نظر فوله ويلزمها
 القسم قيل استعمل
 الزوم على خلاف
 ما هو عادة والالكان
 بقول وتلزم القسم
 وتقول اى والله
 واى الله يحذف حرف
 القسم ونصب الله اذا
 كان قبله كلمة ما للتنبيه
 نحو اى ما الله ذا لانه
 مجرد لا غير لنيابة
 ما ساب الجار في ياء
 اى ثلاثة اوجه حذفها
 ومنها الساكنين
 وانباتها ساكننا مع
 التفاء الساكنين على
 غير حده لان المدة
 والمدغم في كلمتين
 اجراءهما مجرى كلمة
 واحدة كما فعل في ما الله
 وهذا ايضا من
 خصائص لفظ الله هذا
 وفيه انما ذكره
 من ان المنى قد استعمل
 الزوم على خلاف
 عادة نظر الى قوله
 في ام المتصلة لازمة
 لهزة الاستفهام من
 قيل مالا يمينه قوله
 ومنى حكوتها زائدة
 ان اصل المنى بدوتها

الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدها مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا)
 (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين
 (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام ثم فصل الشكلا
 منها فقال (وكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا للنسبة المذكورة هو انها (لنقى
 الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعاقب بنى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت
 متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه) اى فى هذا (لزيد)
 اى نبوته معين لزيد (لا عمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى
 انها تستعمل على وجهين احدها بعد اثبات والاخر بعد النفى فان كانت (بعد الاثبات) تكون
 (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى
 عمرو فحكم المجئ فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه)
 اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ما عطف
 عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفى والاثبات فحينئذ يكون
 (فى حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور
 لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ
 (لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ) لانصرافه عنه الى المعطوف (لا بعده) لانه ثبت الحكم له
 قبل العطف (والاخبار الذى وقع منه) بكسرة الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى
 اخبار المستكلم عن مجئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره بمجئ عمرو (ولهذا)
 اى ولكن الاخبار عن مجئ زيد غير مقصود (صرف عنه الحكم) اى عن زيد (بكلمة
 بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجئية اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو ولو كان نفيه
 عن الاول لقال لم يجئ زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع فى بيان
 الاستعمال الثانى لهما فقال (واما كلمة بل بعد النفى) صدرها بالتفصيلية لوقوع الاختلاف
 فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد النفى (نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ونفيه خلاف) اى فى كون
 الاول فى حكم المسكوت عنه كفى الاثبات وفى كونه محكما عليه بالنفى (فذهب بعضهم الى
 ان كلمة بل لصرف حكم المنى عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تصرف حكم عدم
 المجئية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو ونفى قوله (نحو ما جاءنى
 زيد بل عمرو اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه) يكون (فى حكم المسكوت عنه) كفى الاثبات
 يعنى لا يحكم عليه بنفى ولا باثبات (وبعضهم ذهب الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفى
 (ثبت الحكم المنى) اى لاثبات الحكم الذى بنى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها
 للحكم باثبات ما بنى قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم
 المسكوت عنه) والحكم منى عنه فعنى ما جاءنى زيد بل عمرو) هو انه (بل جاءنى عمرو وزيد اما)
 اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه بقاؤه (فى حكم المسكوت عنه او المجئ) او لم يبق على

السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان المجيء (منى عنه) (ولكن لازمة) تخفيف النون
وسكونها (لننى) (اي غير مستعملة بدونه) اى بدون الننى وقدم ما فيه وما تبدل حكم كلمة
لكن من حيث وقوعها المعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعنى انها اما
لمعطف المفرد او المعطف الجملة فان كانت (لمعطف المفرد على المفرد فى) اى فكلمة لكن
(تقيضة لا) فان لا لما كانت لننى ما ثبت فى الاول (تكون) لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما انتفى
عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة
لننى يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا
الاستعمال لازمة (لننى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم
بالقيام منى عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد ننى الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لمعطف الجملة على الجملة) اى موضوعه له وفى بعض النسخ
فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فمى) اى فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل يحيتها بعد الننى والاثبات
يعنى فى جواز وقوعها بعد الننى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد الننى) اى فان وقعت بعد
الننى تكون (لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد لاثبات تكون (لننى ما بعدها
نحو جاءنى زيد لكن عمرو ولم يجىء) فان قوله عمرو ولم يجىء جملة عطف على جملة جاءنى زيد فلما
وقعت فيه بعد الاثبات كانت لننى ما بعدها هذا مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وما جاءنى
زيد لكن عمرو وقد جاء) مثال لوقوعها بعد الننى (فعلى كل تقدير) من التقديرين غير مستعملة
بدون الننى) وقد عرفت ان المراد باللازم هو هذا المعنى (حروف التنبيه الاواماها) يعنى
كلمة لا تخفيف اللام وكلمة اما تخفيف الميم ايضا وقال المصام الظاهر ان هذه الحروف ليست
حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والاليق ان نجعل من قبيل حروف الزيادة
انتهى وانما قال الظاهر والاليق لاحتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة
بلزوم الصدارة لهما والله اعلم ولما كتفى المصنف باضاقتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد
الشارح ان بينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجل كلها) اى سواء كانت
اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يفغل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت
لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه فلا يفغل عنه اذ قد يفوته
بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (لهذا) اى ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف
التنبيه نحو الازيد قائم) (واما زيد قائم) وهما زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاولين
فقال (وتدخل ها) اى كلمة هامن الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاولين مختصان
بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد امكن ليست بدخلة
فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يفغل المخاطب
عن الاشارة التى لا يتعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الايها) اى الا يفهم
(نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال الاشارة حتى تعين معناه الجزئى

لا يختل قبل بوب
ذلك اليال كون
ان ولا م الابتداء
من حروف الزيادة
ولذلك لم يكتف
به الرضى وقال مع
انها لم تقدم المعانى التى
وضمها الواضع لها
فكانها لم تقدم شيئا
بخلاف ان ولا م
الابتداء والافاظ
التاكيد اسماء كانت
اولا فانها باقية هل
ما وضعت له هذا
وفهم منه ان المعنى
الذى يفيد الحروف
الزوائد من عوارض
الاستعمال وانت خبير
بان الرضى لم يقل
كذلك وانما عبارته
هذه قيل انما سميت
زائدة لانها لا يتغير
بها اصل المعنى بل
يزيد بسببها التاكيد
المعنى الثابت وتقوية
فكانها لم تقدم شيئا
لما لم تضاعف قائمتها
الصارضة الفائدة
الحاصلة قبلها ويلزمهم
ان يعدوا على هذا
ان ولا م الابتداء
والفاظ التاكيد
اسماء كانت اولاً
زوائد ولم يقولوا به
فاقتل اخذ اعتراض
الرضى ببدان حرف
الكلم عن موضعها
واورده على الشارح
قدس سره وقد
عرفت ان هذا كرمه
ما ذكره فى وجه

العصام ان الصدارة فيها لازمة الا في ها المتعدلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينهما وبين اسم
الاشارة واما اذا فصل بينهما ففي صدر الكلام نحو قوله تعالى ها اقم اولاء والا اصل
اتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير
القسم نحو ها الله ذا تعلموا ونحو ها العمر الله ذا قسمي وفرق الصحاح بين اما والافعال اما
تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا
يفتح بها الكلام للثنية تقول الان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم
ان اعلم يستعمل لجر الدلتية وحيث يناسب ان يحمل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله
فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اي الحروف التي تستعمل في النداء
خسة (يا اعمها) اي احدها كلمة يا وهي اعم حروف النداء (استعمالا) اي من جهة الاستعمال
وانما كانت اعمها (لانها) اي لان كلمة يا تستعمل لنداء القريب والبعيد وكذا المتوسط قال
العصام اعلم ان ياكلها اعم بحسب موارد استعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة
ولا يحذف من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث
وايها وايتها والندوب لا ينادى الا بهام (واياها) اي هذه الكلمة موضوعة (للبعيد)
اي لنداء البعيد ومختصة به (واي) (بفتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اي وكذا الهمزة
المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الشارح
ان ياول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكأنه) اي اظن ان المصنف اراد بالقريب
ما عدا البعيد (يدخل) اي فحين اراد به معنى انه ليس ببعيد يدخل (فيه) اي في القريب
(المتوسط ايضا) وانما ادخله في القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله) اي وضمت له اي لهذا القريب (كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب
وله) اي ووضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اي مسمى الهمزة الذي هو ا
(بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب)
لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) (حروف الايجاب)
اي الحروف التي يحجب بها ستوهي (نعم وبلى واي) وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء)
قيد للاخير للاحتراز عن اي التي بفتح الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (واجل)
بفتح الهمزة والجم (وجبر) بفتح الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح
التون المشددة) وقوله (ومن بيان معاني تلك الحروف) متعلق بقوله (يتبين) اي يظهر (وجه
تسميتها بحروف الايجاب) اي من بيان معاني كل من الحروف فيما سأتى وذلك ان معاني
جميعها ايجاب واثبات الا انها تفرق في ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام نفيا
كان او اثباتا استغما كان او خبرا وبعضها لايجاب التني فقط وبعضها لايجاب الخبر
فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون للايجاب فقال (فيتم مقررته

التمسية بشئ وجه
تحقق في غيره ايضا
يستلزم كونه مسمى به
لان المراد بيان صحة
الاطلاق والمرجح
هو الارادة ولذا لم
يلفت الشارح اليه
قد سره ولم يتعرض
لاراده ودفعه واعلم
ان هذه الحروف انما
سميت زوائد لانها
وقد تقع زائدة للاثنا
لا تقع الا زائدة بل
وقوعها غير زائدة
وسميت ايضا حروف
الصلة لانه يتوصل
بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او
سمع او غير ذلك قوله
وان بفتح الهمزة
وسكون التون تزداد
مع لما كثيرا قبل
فهم الكثرة من
تقييد المكسورة بقلة
زيادتها مع لا وكثرتها
في مقابلة زيادة ان
المكسورة لا الزيادة
بين او والقسم حتى
لزم قلنا ذلك ان
فهم الكثرة من تقييد
زيادتها مع الكاف
بالقلة وهذا وفيه ثم
ان الوجه ظاهر فان
المصنف لما صرح بالقلة
في بعض المواضع تبين
ان ما لم يقيد بها

للمسبقة) (أي محققة لضمونه) يعني المراد بكونها مقررّة أنها محققة وبقوله للمسبقة أنه
 لمضمون مسبقها (استفهاما كان) أي ماسبق (أو خبرا فهي) أي فكلمة نعم (في جواب اقام
 زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقيم زيد بمعنى لم يقيم زيد) يعني أن الفرق بين نعم وبلى هو أن
 الأولى لتحقيق ماسبق فإن كان نفيا فهي لتحقيق النفي وإن كان اثباتا فهي لتحقيق الإثبات
 (وبلى) يعني بخلاف كلمة بلى (في جواب الم يقيم زيد) يعني يظهر الفرق بينهما في جواب النفي
 فإنه إذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقيم زيد كما عرفت وإذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام
 زيد) يعني على خلاف لما قلت ثم أراد أن يؤيد هذا بقوله (فمنهني) والفاء في قوله فمنهني تعليلية
 يعني أن كلمة بلى بعد النفي لا يحجب النفي لأن معنى (بلى في جواب الست بربكم أنت ربنا) وقوله
 (ولو قيل) إشارة إلى أنه اثبات باطل نقيضه يعني كون كلمة بلى لا يحجب النفي فقط ثابت لأن
 المعنى الصحيح في تلك الآية هو أنت ربنا فحينئذ لو قيل (في موضع بلى هنا نعم لكان كقرا فان
 معناه ح) أنت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيا أو اثباتا ومضمون ماسبق
 هنا منفي لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر في علم المعاني من أن مضمون النفي
 الداخل عليه همزة الإنكار منفي وقال بعضهم أن مثل هذا المضمون اثبات بناء على أن معنى
 قوله تعالى اليس الله بكاف عبده أنه هو كاف واليه أشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم هنا)
 أي في جواب قوله تعالى الست بربكم (بجملتها) أي بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للثبات
 المستفاد من إنكار النفي) يعني أن الهمزة الداخلة عليه لما كانت للإنكار اقتضى أن يكون
 مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو أنه كاف وكذلك يكون مضمون
 الست بربكم هو أنا زبكم فكلمة نعم تكون مقررّة لمعنى أنا زبكم للمعنى الست بربكم (وقد اشتهر
 هذا في العرف فلو قال أحد يا زيد اليس لي عليك ألف درهم وقال زيد نعم يكون اقرا)
 يعني يكون بمعنى أن لك على ألف درهم (ويقوم) أي لفظ نعم (مقام بلى) في هذا الكلام
 (لتقرير الإثبات) أي لتقرير الإثبات الذي حصل من الإنكار والنفي (بعد النفي) (وبلى
 مختصة بإيجاب النفي) يعني أنها غير مستعملة في تقرير النفي كافي كلمة نعم والباء في إيجاب النفي داخلة
 على المقصور والمعنى أن بلى بمنزلة عن نعم بكونها لا إيجاب النفي وقوله (يعني) تفسير لقوله
 بإيجاب النفي يعني أن المراد بكونها لا إيجاب النفي أنها (تنقض النفي المتقدم) وتهدمه (وتجعله إيجابا
 سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد) يعني إذا أخبر
 أحد بنفي قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (أي قدم) فيكون رداعليه
 وكأنه قال أنك أخطأت في هذا الخبر (أو مقرونا) أي أو كان النفي مقرونا (به) أي
 بالاستفهام (فهي) أي كلمة بلى (أذن) أي في وقوعها بعد النفي المقارن بالاستفهام تكون
 (تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لأنها التقرير الإثبات المفهوم من نفي النفي
 كما هو غير المختار (كقوله تعالى «الست بربكم قالوا بلى») أي قالوا (أي بلى أنت ربنا وقد جاء)
 أي لفظ بلى (على سبيل التأكيد لتصديق إيجاب كقول في جواب اقام زيد بلى اقام زيد)

ليس بهذه المثابة بل
 هو منتصف بالكثرة
 قوله في بئر لا حور
 سري وما تشعير قيل
 الحور الهلكنة على
 وزن العرفة هكذا
 ذكر الجوهري
 فتوهم الشارح أن
 الهلكنة جمع ماك
 كالطلبة جمع طالب
 فوقع في ما وقع
 وأنه لم يجاب فقال
 الحور جمع سائر قال
 الجوهري الهلكنة
 والهلاك في القاموس
 الحور بالضم الهلاك
 وجمع أجود وفي
 شرح الأبيات أخره
 بأفك حتى إذا الصبح
 حشر الجار والجور
 متعلق بشعر ومعنى
 البيت ذلك الرجل
 العاشق سري في
 بئر المهاك وما علم
 أنه سار فيها حتى
 إذا أضاء الصبح
 والحق الكاشف من
 الشبه علم ذلك لكن
 لا يتقنه ذلك هذا
 والمراد بالافك
 الانصراف والاقبال
 اعلم أن ما الكافئة
 من العمل تستحق
 أن تحمل من الحروف
 الزوائد وكما ما
 في حيفا وإذا ما لكن
 يحملوها من الحروف
 الزائدة لأن لها
 أثر في الكلام وهو

(واي) بكسر الهمزة وسكون الياء اي كلمة التي هي من حروف الإيجاب (اثبات بعد الاستفهام) يعني انها مختصة بكونها للاثبات الذي وقع بعد الاستفهام ولما كان مراده به ان كونها كذلك غالي لازومي اشار اليه بقوله (لا شك في غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقه) حال اي لا شك انها في استعمالها الغالي حال كونها مسبوقه (بالاستفهام) يعني انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال الاخير مخالفا للكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم) يعني انها مقررّة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضي ان يذكرها مع نعم بان يقول نعم واي مقررّتان لما سبقهما ولما ذكرها المصنف هنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا للتأويل يوافق ما ذكره ابن مالك (ويلزمها) اي من خواص كلمة اي انه يلزمها (القسم) غير المص العبارة حيث لم يقل مثل ما سبق في لكن وغيره للتفنن فان ما ل قوله واي لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسره بقوله (اي لا يستعمل) اي كلمة اي (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربّي) يعني لا يجوز تصريح بذكر متعلقه كما يجوز تصريح في باء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولا يكون القسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى (تقول اي وربّي واي والله لعمري) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهي انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اي الله الا اذا كان قبله كلمة هاللتنيه نحو اي هال الله فانه مجرور لا غير لنيابة هانصاب الجار وفي باء اي ثلاثة اوجه حذفها وفتحها الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجري لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى (واجل وجير) (بالكسر والفتح) اي بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كاسم والفتح للتخفيف كآين وكيف كذا في بعض الحواشي (وان) بكسر الهمزة وتشديد النون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) بكسر الباء اي لتصديق المتكلم الذي اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جيرا وان للمخبر قد انك زيدا ولم يأتك) فراك بالجو اباحد الثلاثة في الاول تصديق له او رد مثالين للاشارة الى انها تصديق المخبر موجبا ونافيا (اي قد اتى) وفي الثاني تصديق له نافيا اي (او لم يأت وجاء ان) اي دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اي كما جاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حلتني اليك) وقال ابن الزبير له (ان ورا كباها اي لعن الله تلك الناقة ورا كباها وجاء) اي ان خاصة (بعد الاستفهام) ايضا اي كما جاء بعد الخبر والدعاء (في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى جهن ان اللقاء) الجوى قال في القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن والمعنى اني لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه الذي حصل من جهن و اجاب بقوله ان اللقاء (اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيها) اي مجي ان (في هذين الموضعين) اي في الدعاء والاستفهام (خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر) (حروف

كف ما لحقه من العمل ونصح دخوله على الفعل في الكلام وكف حيثما واذ من الاضافة وتصحح صكونها جازمين قال الرضى واحجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في الزائدة بعد الماطفة على النفي وفي من الاستغرافية ويرون تأثيرها لفظيا كاتها مانا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن قرأ عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبيح مسفر اذا لم يخفى ان الحرف الزائد ماو حذف لا يفوت اصل المعنى لمدد توقف فعه عليه وامالك الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم يرفع زيد لا يفهم ان المقصور تا كيد الحكم على زيد لولا كلمة مايل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائما وفي حيثما تضرب يحزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ماوهو سببية الاول لثاني اذا لم يفد حيث بدون ما تلك السببية

(الزيادة) فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفة اى الحروف الزائدة ويؤيد ما قلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها المعنى وفائدة (لانها) اى لان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (لا تقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة) حين تقع زائدة (ان اصل المعنى بدونها) اى بدون تلك الحروف (لا يحتل) بل يبقى على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عندخلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد) فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية) فالمعنوية تأكيد المعنى كافى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يحبى وقولنا ليس زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية) فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (زيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسيبها) اى بسبب تلك الزائدة (متبها) اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر والحسن السجع) او غير ذلك (من محسنات الشعر) ولا يجوز خلوها اى كون تلك الزائدة خالية (من الفائدتين معا) (الا) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين (اكدت) اى لازم ان تكون زيادتها (عبا) ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام الباري سبحانه و(تمالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز ان يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن الباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزداد) للاشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزداد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى مارأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه (وقلت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحت راجع الى الزيادة المفهومة من تزداد اى قلت زيادتها (مع ما المصدرية) (نحو انظرنى ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه) (و) (قلت زيادتها ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع) (لما) (نحو لما ان قام زيدت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) (فتح الهمزة وسكون النون) اى كبتها وهو مبتدأ وقوله (تزداد) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتزداد وقوله (كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تزداد) (بين لو والقسم) اى وبين القسم (المتقدم عليه) اى على

فكلمة ما الى هذه الكلمات بمنزلة حروف الباقى التى لو حذفت لا ختل دلالة اللفظ وما اورده على الشارح قدس سره ظاهرا ورودا واماما اعترض به على الرضى فنأش من انتقاء عين صحيحة وذلك انه لو لم يؤت بما فى انما زيد قائم لقليل ان زيدا قائم فاصل المعنى وهو نبوت القيام لزيد لا يتوقف على ما الكافة طهها بل هو ثابت بدورها ايضا ولا مدخل لان ايضا فى اصل المعنى والتعجب من القائل انه تناقض نفسه فى هذا الموضع فانه قال اولاً ان ما الكافة تسحق ان تجعل من الحروف الزوائد وكذا ماى حيقا واذا ما لكن لم يجعلوها منها لان لها اثر فى الكلام ثم قال ان الحرف الزائد ما يجب ان يكون بحيث لو حذفت لما اختلف اصل المعنى وهذه ليست كذلك فان المعنى يمتثل بعدما وهذا تناقض كارتى بل الجواب مما اورده الرضى ان هذه لا يختص تأثيرها باللفظ منى قال

لم يرجع جانب اللفظ
على جانب المعنى بل لها
تأثير في المعنى ايضا
وتأثيرها اللفظي زائد
على ذلك فلم يبد
بذلك من الزوائد
والاحسن ان موضوع
اللفظ ثابت
له حكم بحسب اللفظ
وتأثير فيه لم يحمل
من الزوائد وما لم يثبت
له ذلك عند معناها
قوله اي يشمل متقرر
في معنى القول اه
اشارة الى توجيه
ظرفية المعنى لفظ
بان المعنى ظرف
اعتباري يستأوله
اداة الظرف ثم
اعتبار اللفظ ظرفا
للمعنى هو الشائع
حتى قال الهندي انه
على القلب جعل القلب
قسما لظرفية الاعتبارية
حيث قال الظرفية
اعتبارية او على القلب
وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية
كما قيل قوله قوله
ان اعيدوا الله تفسير
للتفسير فيه اه قيل
اشارة الى وجه قوله
نهي لا تفسر في الاكثر
الا فمولا مقدرا اه
من ان قوله في الاكثر
لانه قد يفسر فمولا
مذكورا والى رد
من تمك بالاية في انه
يفسر مفعول القول
الصريح زعمانه
ان قوله ان اعيدوا
الله تفسير لا امرى
لكن قال الرضي

لو (نحو والله ان لو قام زيد قت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو) كان ظلية
تعطوا الى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظلية وهذا
(على تقدير رواية ظلية بالجر) والمصراع الاول قوله «ويوما توافينا بوجه مقسم كان
ظلية تعطوا الى ناضر السلم» فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله
مقسم بضم الميم وقع القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن وقوله
تعطوا من المعطو هو التناول برفع الرأس واليدين اي تناول وعدي بالي لكونه متضمنا للمعنى
الميل والجملة صفة ظلية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجه اذا حسن واراد به الخضرة
والطراوة والسلم ففتحين جمع سلمة وهي شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يومانا توافينا كظلية
تجدجدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها في هذه الحالة لانهما تكون
احسن (وما) اي كلمة (ما تزداد) (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج
اخرج) (و) (مع) (متى) اي تزداد ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و)
(مع) (اي) (نحو ايا ما تدعو افله الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس
اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو اما تين من البشر احدا) وقوله (حال
كون تلك المذكورات مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ما ذكر من
مدخولات ان (اي) حال كون اذا ومتى واي واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله
مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان
الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك في الرضى وغير
وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد
كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعالى («فبإرحمة من الله لنت لهم») اي فبرحمة
(و) قوله تعالى («وما خطيتاهم اغرقوا») اي من اجل خطيتاهم (و) قوله تعالى («وما
قليل») اي عن قليل فكلمة ما في هذه الآيات زيد بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل
منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كان
عمرا اخي) مثال لما دخلت بين الكاف ومجرورها الذي هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما)
(مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اي من غير جرم (و) نحو قوله تعالى («ايما
الاجلين قضيت») اي اي الاجلين اديت ومنه قوله تعالى «مثل ما انكم تنطقون» اي مثل
نطقكم (وقيل ما) اي كلمة ما (فيا) اي في هذا لا مثله (كلها تكرر) اي تامة بمعنى شئ
(والمجرور) اي المجرور الذي يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها)
والمعنى في الاول من غير شئ جرم وفي الثاني اي شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم
حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اي كلمة لا تزداد) (مع الواو) (العاطفة)
(بعدا لثني) يعنى انها تزداد مع اذا عطف شئ على مدخول ثني سواء كان ذلك الثني
(لفظا ناجيا في زيد ولا عمرا ومعنى نحو قوله تعالى («غير المنضوب عليهم ولا الضالين»)

تقدير امرى به امرى
بقوله اذا الامر لا يكون
فمن ان اعبدا لله بل
قوله لهم والضمير
مفعول قوله صريح
مقدر لكن قال ان
صريح القول المقدر
كافعل المأول بالقول
في عدم الظهور قال
الرضى رح وينبغي ان
يسلم ان ما بعد ان
المفسرة ليس من صلة
ما قبلها بل يتم الكلام
بدونه ولا يحتاج اليه
الا من جهة التفسير
لديهم المقدر قوله
تعالى واخر دعواهم
اذ الحمد لله رب العالمين
ليست ان فيه مفسرة
لان قوله الحمد لله
رب العالمين خبر
الابتداء المقدم هذا ولا
يذهب عليك ان قوله
ذلك لا يتصور ان
يكون اشارة الى وجه
الاثبات بقوله في الاكثر
فان كلامه صريح في
جملة ناظرا الى قوله
فلا يقع بعد صريح
القول وكون المعنى ان
امر الكرمية هكذا
الا يحظر بياك من
كون انفسر الالفان
مخالفة لما عليه الجمهور
وايات كما نقوه من
الوقوف بعد صريح
القول غيره وانما اشار
اليه بقوله وقد بفسر
بها المفعول به الظاهر
آه وما نقله عن الرضى
مقروبا ربه هذه

فان عمروا في المثال الاول معطوف على زيد داخل في حيز النفي اللفظي وهو ما والضالين
في النظم معطوف على المعضوب الذى هو مدخول غير وايس بنى لفظا بل معنى (و)
(زاد) اى تزداد لا ايضا (بد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لا ابليس وقت
عصيان به استنكاف السجود لادم (و مامنعك) اى اى شئ يمنعك يا ابليس (ان لا تسجد
اذا مرتك اى ان تسجد) فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائد اذا المعنى المطلوب
الجارى على تقدير كون المراد بمامنعك المعنى الحقيقي هو مامنعك ان تسجد لانه انما امتنع عن
السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى مامنعك عن عدم السجود
وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل
قوله مامنعك على الامتناع واما اذا حمل على معنى ما حملك فلا تكون لازامة فيكون معناه اى
شئ حملك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كواقع في غير
هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بمعنى الزيادة اولى من الحكم
بالزيادة كما هو شأن الكلام المتيقن وذكر بعضهم نكتة خاصة في وجه زيادة لان فيها اشارة الى
انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اسم)
وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا اقل كذا في المصام
(نحو قوله تعالى ولا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان معناها اقسم (والسر
في زيادتها) اى زيادة كلمة لا في هاتين الايتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى
تراد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى القسم عن فير زلذلك)
اى لا فائدة هذا المعنى يبرز الكلام (في صورة نفي القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه
لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشذت) اى (زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول
الشاعر (في بئر لاجور سرى وما شعر) * بافكه حتى اذا الصبح جسر (اى فى بئر
حور والاحور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه
متعلق بلا شعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وما علم انه سار فيها
بسبب افكه وكذبه الى اراضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين
المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)
(مشتق على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة
ايضا فى نحو قوله «ما جاءني من احد وكفى بالله ردف لكم» (حرفا للتفسير) اى اللفظ
الذى وضع للتفسير حرفا احدهما (اى) بفتح الهمزة وسكون الباء (فمى) اى كلمة اى
(تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد
(والجملة) اى سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون
جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى)
(اى) كلمة (ان) غير شاملة كاي بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)

كأفسر ما شارح بقوله (أي بفعل مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الطرف) فيه إشارة إلى أن في أعني في قوله في معنى القول مجاز لأن الفعل الذي بمعنى القول ليس داخل فيه بل دالا عليه فشبّه معنى القول بالطرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقرينة أن هذا الفعل (غير منفك عنه) أي عن معنى القول كما لا ينفك الطرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبّه به على المشبه فإن هذا المجاز شائع فانهم تارة يحملون اللفظ مظهرًا والمعنى ظرًا وتارة بالعكس كما في أوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرًا وحكم المظروف لا يشمل الطرف فرع عليه (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيدان جاء عمرو بل يقال زيد جاء عمرو (ولا) تقع أيضا (بعدها) أي بعد الفعل الذي (ليس في معنى القول) لأنه لو كان كذلك لزم انفكاك الطرف عن المظروف ثم أشار إلى خاصة أخرى لها بقوله (فهى) أي كلمة أن (لا تفسر في الأكثر) أي في أكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعني أنها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤدعناه) أي معنى القول (نحو قوله تعالى «ونادينا» يا إبراهيم) نقوله أن يا إبراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدّر (أي لمفعوله المقدّر) وهو كلمة بلفظ في قوله (أي نادينا باللفظ) وهذا هو المفعول المقدّر لنادينا الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدّر يعني أن اللفظ الذي نادينا به هو قولنا (يا إبراهيم) وكذلك قولك كتبت إليه أن أنت أي كتبت إليه شيئا هو أنت (فإن) أي كلمة أن في قولك أنت (حرف دال على أن أنت تفسير للمفعول به المقدّر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولما كان قوله أنها لا تفسر في الأكثر الأمفعولا مقدرا اقتضى أن تكون في الأقل تفسر مفعولا مذكورا فاشتهر بقوله (وقوله تعالى «ما قلت لهم الا ما امرتني به» أن اعبدا الله» نقوله أن اعبدا الله) يعني أن هذا مبال لو وقعها تفسيرًا للمفعول المذكور فإن قوله أن اعبدا الله (تفسير للضمير في به) وهذا إشارة إلى جواز وقوعها تفسيرًا للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) إشارة إلى رد من قال أنها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني أنه لا يجوز وقوعها تفسيرًا لصريح القول وأنه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وأي تفسير الما) أي للفظ ما (في قوله تعالى «ما امرتني» لأنه) أولان ما (مفعول الصريح القول) وهذا لا يجوز (وقد يفسر بها) أي بكلمة أن (المفعول به الظاهر) أي الظاهر الصريح (كقوله تعالى «أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه» (فإن) قوله أن أقذفيه تفسير لما يوحى) أي لهذا اللفظ (الذي هو المفعول الظاهر) الصريح (لا وحينما) وقال الرضى وينبغي أن يعلم أن ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة التفسير للمبهم المقدّر فقوله تعالى «وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين» ليست أن فيه مفسرة لأن قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي أن يحمل من حروف التفسير الغاء في قوله تعالى والزانية والزاني

وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به أن اعبدا الله فقوله أن اعبدا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول ليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لأنه مفعول الصريح وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل قوله فالهزة أهم تصرفا أي التصرف فيها آه قبل جعل تصرفا بغيره من نسبة أهم إلى فاعله أي أهم تصرفه وجعل إضافة التصرف إلى الضمير لادنى ملازمة لأنه غنى به لتصرف فيه وذلك أن يحمل التصرف فعل الهزة أي الهزة تصرفها أهم من تصرف هل لأنها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكما يدخل يتصرف في الكلام ينقله من الخبر إلى الانشاء فإذا كان استعمالها أكثر كان تصرفها أهم وينبغي أن يراد بالأهم الأهم من وجه لأن أصل تصرفات ليست للهزة قال الرضى ويختص هل بأحكام دون الهزة وهي كونها للتقرير في الانبياء نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار أي الموثوب أقادتها فائدة ثالثة

حتى جاز ان يحمي
بهدا الا قصد
اللايجاب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وان
يدخل الباء المؤكدة
لتنفي في خبر البتداء الذي
بهدا نحو هل زيد
يقام ولا يخفى عليك
ان مراد الشارح
قدس سره بذلك
التفسير ابراز الاعمية
والكشف عن معناها
ولا يحتاج الى ذلك
التقدير وجعل الاضافة
من باب ادنى الملازمة
بل يصح كلامه في اسناد
التصرف الى الهمة
كلها الظاهر من
قوله فلا تنصرف
تصرفها ثم ان جعل
الاعم بمعنى الاعم
من وجه ضريب جدا
فان الاعم عند
الاطلاق لا يرا به
غير الاطلاق وايضا
اعتبار هذا العموم
نادر في تلك الامور
وايضا كلام المص
صريح في العموم
المطلق حيث قال
اعني انها تستعمل فيما
لا تستعمل فيه فقول
ازيد اضربت ولا تقول
هل زيد اضربت وتقول
تضرب زيدا وهو
اخوك منك الضربة
وهو على هذه الصفة
فاستعملوا لا ثبات
مادخلت على وجه
الانكار دون هل لاثبات
من استعمالها لاثبات ما

فاجلدوا على الاية على مذهب سيديويه انتهى ما افاده الرضي (حروف المصدر) اي حروف
المصدر هي (ما وان) (المفتوحة المحففة) احتراز عما سيبي من المشددة وهو قوله (وان)
(المفتوحة المشددة) (فالاولان) (اي ما وان المفتوحة المحففة) (للفعلية) (اي للجملة
الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اي بدخلان على الجملة الفعلية) تفسير لللام
يعني المراد بكونها بالفعلية انها يدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها
يعني انهما انما دخلا عليها لافادة جعل تلك الجملة (في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضائق
عليهم الارض بما رحبت) يعني ان ما في بما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التي
هي رحبت وجعلتها في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اي برحبها بضم الراء
وهو) اي معنى الرحب (السمعة) اي وضائق عليهم الارض بسقطها اي مع سعتها (ونحو
قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل المصدر حتى
جوزت كونها فاعلا لا عجبني (اي) اعجبني (خروجك) ثم انما كان في اختصاص ما بالفعلية
خلاف بين سيديويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيديويه
فقال (واختصاص ما بالمصدرية بالفعلية) على ما ذكره المصنف (انما هو) اي ذلك الاختصاص
(عند سيديويه وجوز غيره) اي غير سيديويه (بعدها الاسمية) اي وقوع الجملة الاسمية بعدما
المصدرية (وقال الشارح الرضي وهو) اي تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيديويه من عدم التجوز (وان كان) اي ولو كان وقوعها
بعدها (قليلا) وهذا الشارة الى دليل سيديويه يعني انه رجح عدم التجوز لقلة وقوعها لكن
غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبار الوقفا (كما وقع في نهج البلاغة) قوله (د بقوا
في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التي
هي الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للالسمية) (اي للجملة الاسمية خاصة)
ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اي منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اي بسبب
الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اي يجوز حيث نذر (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اي كون
المشددة المفتوحة انها (للالسمية) هو (انما تعمل في جزئها وتجملها في تأويل المفرد) وهذا
تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخل على مشتق قبل التأويل واما اذا
لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فاراديبانه فقال ان معنى كونها داخل على الاسمية
ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت في جزء الجملة اعني الخبر
جاز ان تجعل الخبر فقط في تأويل المفرد (الذي هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا
(نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه) اي تجعلها في تأويل المفرد الذي ليس بمصدر
صريح بل هو في معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبني ان زيد اخوك اي اخوة زيد)
فالاخوة وان لم تكن مصدر الاخوك الذي هو الخبر لكنها في معنى المصدر له لكونه في معنى
اعجبني ان زيد ابو اخيك او مو اخيك (فان تعذر) اي تعذر مصدر خبرها او ما هو في معناه

بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (لكون نحو اعجبنى ان هذا زيدا كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون قول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن ومعناها واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هي اربعة (هلا والا) (مشددتين) بتشديد اللام فيهما (ولولا ولوما) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدلائها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبين ذلك النوع (فصدر) اى للاحتياج الى البيان يجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اولين قبل شروع المتكلم فى الكلام (تدل) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى يبنى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هو فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم تلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالضرورة عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (معناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناها فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليه (الحض) اى الحدث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى للفعل واذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهي) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات) فانه لا فائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لحيثه) اى لحيث لفظ قد (اهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا يذوقه) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق) (انه) هذا اشار الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما يصنفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها ولرد على من قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد

دخلت عليه على وجه
فى قولك ازيد هندك
ام عمرو دون هل
وتدخل الهمزة على
حرف العطف كقوله
تعالى اثم اذا ما وقع
دون هل ولم يذكر
موضعا ثبت فيه
استعمال هل دون
الهمزة بل اقتصر على
هذا المقدر وكلام
الرضى ايضا صرح
فى الصوم المطلق وما
نقله عنه مستدلا به على
دهواء لا ينفعه لان
الكلام فى النسبة بينهما
بحسب الواضح
والاستعمال فيها دون
الاحكام الثابتة اهما
واما النسبة بحسب ذلك
فمردود من وجه لا غير
لان لكل منهما احكاما
متميزة بها وقد
يجتمعان فى بعضهم كما
فصل فى المطولات ولم
يذكر الرضى جواز
دخولها على الخبر
بدون الهمزة
بل اقتصر على الاوabin
قائلا ويختص هل
بمحكمين وقد نقله
القائل عنه قوله وما كان
حصوله مقدارا فى الماضى
كان منتقيا ليل فيه
ان التقدير لا يشاق
الوجود بل ييم
الوجود والمردود
وذلك من قبيل الاوامام
لان المقدر هناك
بمعنى به المحقق فلا
يتصور وقوعه للوجود
قوله فيلزم لاجل

(يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيمنون به فيقاله قد حرف تحقيق نظرا الى اصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المبتدأ المتصرف كاشته (التقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبه (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل اخباره ولذا فسر الشارح معنى تقريبها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصول مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقدمثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع رهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلوة) مقول القول اى اشرفت على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) الفاء للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعانى ففي كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب) هذا في الماضى وسيأتى لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل وانما نعلم هذه المعانى اذا كانت قد حرفا م اذا كانت اسما فهي بمعنى حسب قول قد زيد درهم اى حسب وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد تكون كلمة قد مصبة (مع التحقيق التقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه في الماضى القريب من الحال والجار في قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيد الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم حرف تنفيس) مثل يجوز فى قولك قد يجوز بالخيال ثم ان في توسيط الشارح كلمة بين العاطف والمعطوف في قول المصنف وفي المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدّر المعطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها في المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذا مراد به دخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل في معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق في الاغلب) احترازه عن غير الاغلب وهو استعمالها المجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنىان كما في (نحو) قولهم (ان الكذب) المبالغ في الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى كلمة قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو قوله) تعالى (قد نرى قلبك وجهك) في السماء قوله (قد يعلم الله المعوقين منكم) اذ هي

انتفاء انتفاء مطلق به ايضا قبل هذا اذا استلزم انتفاء المزموم انتفاء اللازم او يكون سببها وكلاهما ممنوعان ومنشأه الغفول عن معنى التطبيق او وجود ما يعلق به في التركيب قوله وكون انتفاء الاكرام سبب الانتفاء المحيى في زعم المتكلم قيل فيه بحث اراد بالبحث ما سبق منه من منع السببية وغضاده ظاهر قوله موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان بين وجه الله بعدان الواجب لو اتك انطلقت كيف يصح ان قال انطلقت وقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصله افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لو على ما ضبوته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا اتك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت بموضع منطلق ويجوز لو اتك منطلق بتقدير

هنا التحقيق فقط وقيل انها الآية الاولى للتحقيق مع الكثير . ثم انه شارح اراد ان يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اي لا يمنع (الفصل بينها) اي كلة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء في قوله (بالقسم) اي اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت) و قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموحدة للقسم والعين المهمللة اي لحياتي وبقائي (بت ساها) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بلما في التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع ما لجهلهم ما عوضا عن الفعل لان لما كانت في الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو وقول الشاعر اذف الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالتنا وكان قدء اي وكان قد زالت . (حرفا الاستفهام) اي طلب الفهم وهما (الهمزة وهل) فقط واما قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فلفظة في هل بقلب الهاء همزة و (لهما) اي للهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث (لا يتقدمها في حيزها) لوجوب تقديمها عليه (لدالتهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذها الانشاء الاستفهام (كما مر) في الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اي تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اي وتدخل (هل) على الجملتين ايضا (تقول) اي عند دخول الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم) عند دخولها (في) جانب الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اي وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليها حال كونك (تقول) عنه دخولها (فيهما) اي الجملتين (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المص وكذا هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد الهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الوجه ذكره في قوله قول اريدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة الى الهمزة (بخلاف هل قائم لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اي حال من الاحوال (الاعلى) حال (شدود) اي الاستعمال المغير الفصيح كما صرح في المفتحات (وذلك لان اصلها) اي اصل هل في الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذي هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذي هو معنى قد (في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام . قال الرضي فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملها على اختها وهي ازيد قائم وانما لم تحمل على اختها في مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اي اصل هل (قد وهي) اي قد (من لوازم الافعال)

اسم مطلق وبها اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماضى منى بلم او فعل ماضى دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بدوله فانه يكثر حذف الكلام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزعمى هكذا قيل وفي بعض ما افاده كلام قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في آء دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح ترك في لعدم كونه زمان ولا مكانا فيها ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام بمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يبعد ما قيل ان التبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامع والهندي صحفه يتضمن التقدم معنى الدخول اذا تقدم القسم داخل اول الكلام ونحن نقول اول الكلام

و مختص بها (فان) جواب لما (رأيت فعلا في حيزها) اى وجدته في مكانها
 (تذكرت عهدا بالحى) جواب الشرط والمهود جمع عهد والحى كالى ما يحى من
 الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحت) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل
 او بالتشديد من الحين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعاقته)
 التزمته وضمنته الى نفسها (وان لم تره في حيزها) اى لم تجده في مكانها (نسكت عنه)
 تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق
 مع الممشوق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصل التزم والترك ولما كان قول
 المصنف فيما سبق وكذلك هل موها العمر بها والحصول المساواة بينهما وبين الهزمة في جميع
 التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهزمة هى الاصل في الاستفهام وهل فرعها
 فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهزمة
 اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو يتميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله
 (اى التصرف فيها) يعنى الهزمة وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قيد
 للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهزمة بخلاف هل فانه
 يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آتفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من
 التصرف في هل) خبره (تقول) هذا شروع في بيان المواضع التى تستعمل فيها الهزمة
 دون هل وعدمها هنا أربعة احدها ما ذكره بقوله تقول (ازيدا ضربت) ملابسا
 (بادخال الهزمة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت في حيزها
 لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا (بخلاف هل زيد
 ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل في حيزها فانه لا يجوز (لما عرفت) من انها
 لا تدخل على اسمية خبرها فعل الاشدوذا للعللة المتقدمة (و) الثانى ما ذكره بقوله
 (قول) منكرا (انضرب زيدا) الحال (هو اخوك) (باستعمال الهزمة لاثبات ما) اى
 الفعل الذى (دخلت) الهزمة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من
 قيل الانكار التويجى وهو ان يكون ما بعد الهزمة واقعا وما كان ينبغي ان يقع وفاعله
 معلوم نحو : اتمدون ماتحتون والله خلقكم وما تعملون ، وقد يجىء للانكار ابطلا
 وهو ان يكون ما بعد ما غير واقع ومدعيه كاذب نحو : افا صفاكم ربكم بالبنين ، ومن حيث
 كون الانكار قسميه مختصا بالهزمة قيل هنالو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا
 بان يقول باستعمال الهزمة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا)
 الى آخره حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لا معنى
 للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود في الانكار التويجى ومعلوم الانقضاء في
 الانكار ابطلا بخلاف الرضا المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله اترضى بضربك زيدا
 وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقتراه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه

(وهل)

مكان تنزيلا لا حقيق
 والكان التنزيل كالهم
 لعدم ظهور كونه مكانا
 كما ان المكان المبهوم
 غير ظاهر فينتصب
 بتقديم في بلاغة قوله
 واحترزه من توسط
 القسم بتقديم غير
 الشرط قيل وانما قال
 كذلك لان الاحتراز
 من توسطه بتقديم
 الشرط بقوله من
 الشرط وقيل بحث لان
 الاحتراز من جميع
 صور التوسط حصل
 بقوله اول الكلام لا
 محالة فقوله على الشرط
 فلا بد من ذكره وهذا
 من باب الاوهام اذ لا
 سبيل الى كون قوله
 على الشرط قيدا
 احترازيا لانه جزء
 المسئلة لا يفهم ماغ
 ذلك من كلام
 الشارح قدس سره
 حق يقال انه اراد
 ذلك ثم يرد عليه بمثل
 هذا الرد وتوضيح
 المقام على وجه يتكشف
 الحق ويضلل دجى
 الباطل ان المص لوقال
 في افادة هذا المسئلة
 واذا تقدم القسم على
 الشرط لكان منافيا
 لقوله وان توسط
 بتقديم غيره لدخوله
 فيه فيلزم تنقاض هذا
 الحكم بذلك الحكم فاق
 بول الكلام ليخرج ذلك

(وهل ضعيف في الاستفهام) هذا من جهة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا
 فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) في الاستفهام لكونها الاصل (فيه) كما
 تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احدا الامرين (ازيد عندك ام عمرو)
 ملايسا (يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد
 الاستفهام عن احدا الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول زيد عمرو (تعد المستفهم عنه)
 جواب لما اذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والا قوي فيه)
 لكونها موضوعا له (النسب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال
 بما هو الانسب عند العقل فلا يراد به لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على
 عدالته لا نسبية فتأمل (وقد وقع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه
 في صورة ام المنقطعة لم يمتد) بل هو امر واحد (لانها) اي ام المنقطعة واقعة (للاضراب
 عن السؤال الاول) الداخلة عليه هل (واستئناف سؤال آخر) المتقطعة (المقدرة) بل
 (والهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك عمرو) لا تعد فيه اذ هو (في
 تقدير بل عندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو
 (و) الرابع ما ذكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله تعالى (انهم اذا ما وقع) انتم به (و) قوله تعالى
 (ان كن) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا فاحييناه (بادخال الهمزة على ثم
 والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتأمام التصدير لمرافقها
 في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لدخوله بما قبله لودخل على الهمزة لكان لها تعلق بما
 قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزحشري فان الهمزة عنده
 داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل اذلا تعلقون اجنتم فلا تعلقون
 وفي نحو او لا يعلمون اجعلوا ولا يعملون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان
 المعطوف عليه مقدارا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح المعطف عليه مع انه
 لم يحجى في الاستفهام الامنياء على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف (دون هل) (اي بخلاف
 اي) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيد في الكل يعني انك لا تقول هل في
 هذه المواضع بقول الش (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول
 هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تنصرف تصرفها) اذ الفرع لا ينصرف تصرف
 الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر وفواله لا
 ادري وان كنت داريا به سبع رميا الجرام ثمانية يعني اسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل
 (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزام الشيء والتزامه وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهي من اضافة الدال الى المدلول اي
 الحروف الدالة على التعليق وهي ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون التون (ولو اما)
 بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اي لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت

منه ويختص الحكم
 بما هو البرام قوله
 اي لزوم القسم قيل
 جعل ضمير لزمه لقسم
 مع بعده دون الشرط
 مع قرينه لان الكلام
 في القسم لكن وكان
 الجواب لقسم دون
 ان يقوله وكان الجواب
 له يدل على ان
 ان جعل ضمير لزمه
 لغير القسم فلم يفهم
 القسم في قوله وكان
 الجواب له يدل على
 انه جعل ضمير لزمه
 لغير القسم فلم يفهم
 القسم في قوله وكان
 الجواب لقسم اثلا
 يشوهم هود الغدير
 الى ما عاد اليه ضمير
 لزمه ولا يخفى عليك
 اذ هذا الدليل اوهن
 من بيت العكروت
 قوله لانه يلزم ان
 يكون مجزوما وغير
 مجزوم وهو محال
 قيل فيه انه اذا
 كان الشرط ماضيا
 لا يجب جزم الجزاء
 فكيف يلزم كونه
 مجزوما وغير مجزوم
 وجوابه ان يتكلف
 ممنوع لانه اذا كان
 هذا مستديما لصفة
 الجزم وذلك لا يتناهيه
 حسن ذلك التعبير
 وانما كان الجواب
 لقسم لانهم لما قسموه
 وتصدر ان يكون

عليه (لما مر) من انها تدل على نوع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال (وان دخل على الماضي) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعاً نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسه) اى عكس ان وقدينه الشارح بقوله (يعنى هي) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخل على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال وللماضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان للاستقبال عواء دخلت على المضارع او الماضى) يعنى ان الماتعة الموجودة في النسخة الاولى مراده وان لم يصرح بها في الثانية وليس معناه ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرر منى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (اكرمتى اكرمتك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصده (ان وقع منك اكرمى في الاستقبال وقع منى ايضا اكرمك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلافراق بينهما وكذلك لو للمضى على ايها دخلت اى سواء دخلت على المستقبل او الماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فيهما (بمعنى واحد) بلافراق (اى لو وقع منك ضربى في الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وهذا يكون معنى العبارة في النسختين واحدا وقوله (وقد تستعمل كان في المستقبل) اشارة الى ان لو تحجى مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى ولا مئة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم واتعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان النسبة كقوله تعالى ودوالو تكفرون وكقوله ودقالو تدهن فيدهنون وكقوله يود الجرم لو يقتدى ولا يجوز ان تكون ههنا لامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الشرح الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء الثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فاننى الامران وكان انتفاء الثانى وهو اعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعه) اى مطابقة (لتعليق حصول امر في الماضى) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفازانى في المطول وشرح المفتاح والباء في قوله (لحصول امر آخر) متعلق بقوله لتعليق وهو بمعنى على اوسىية وقولو (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى

لها ما لفظا وجب ان يجعل لاحدما وتقديم القسم يدل على العناية به فكان جملة له وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لالفاظ لان اليقين عليه وهو شرط للاتيان اوفيه كما ذكره المصنف في شرح ذلك مراد الشارح قدس سره حيث قال والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط وما قيل فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط والجزاء من عدم التدبر قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز نشرأ على ترتيب اللف قيل لان تقديم الغير مقدم على جواز انتفاء القسم في لذكر وفي قوله انا والله ان تأخى آتاك تقديم الغير مقدم على انتفاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط والجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر فاد تقديم الضمير كما انه مقدم

اي مقدر ومفروض وجوده في الماضي وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اي الامر الذي (كان حصول) وجوده وثبوته (مقدرا) مفروضا في الماضي كان منتفيا فيه اي الماضي (قطعا) اي جزما واذا كان كذلك (فيلزم) لاجل انتفاء انتفاء ما) اي الامر الذي (علق به) اي عليه (ايضا) اي كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فماذا قلت مثلا لو جئتني لا كرمك) مثال لبيان التعليق (فقد علفت حصول الاكرام) وهو المعلق (في الماضي) متعلق بقوله حصول والباء في قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بمعلقة او سببية اي بسبب حصول (بحي) مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اي الماضي والفاء في قوله (فيلزم) سببية اي فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤها) اي المعلق عليه حال كونها (معا) اذ المعلق عليه وهو حصول المحي المقدر في الماضي متنف وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام في الماضي (و) يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسييا لانتفاء المحي) يعني ان انتفاء المحي سبب لانتفاء الاكرام وهو مسبب وناش عنه (في زعم المتكلم) متعلق بقوله مسييا وانما قيد به اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني مسييا في نفس الامر كفي قول ابي اللاء المردى ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ، والحاصل ان معنى او المطابق هو التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثاني لامتناع الاول هو المدلول الالتزامي وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ الفائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو امتناع الثاني لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه ووضعوا موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه وذلك قال الشارح (واستعمال لو بهذه المعنى) اي التزامي المتقدم ذكره (هو الكثير التعارف) بين النحاة (قد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول) اي من غير قصد كونه معلقا عليه وفي هذا اشارة الى انه معنى مجازي لان اللزوم لازم للمعلق والدليل على ذلك قلة الاستعمال في المشار اليها بقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اي باللزوم المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء اللازم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى (ولا يجوز استثناء المقدم وذلك) كقوله تعالى «لو كان فيهما» اي في السموات والارض (آلهة الا الله لفسدناه) مثل هذه الآية الكريمة استظهار للمقام (فان لو ههنا) اي في الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد آلهة المستفاد من الجمع) (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (متنف) وفي هذا اشارة الى ان لو قائما مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اي من انتفاء الفساد الذي هو اللام (انتفاء التعدد) الذي هو الملزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اورهنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذي هو قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كمعدد الالهة في الآية (لانتفاء الثاني) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثاني لانتفاء

على جواز الاله القم
على معنى الاول مقدم
على جواز اعتبار
الشرط على المعنى الثاني
فيكون الشرط على
ترتيب الف باعتبار
التقديم وخوفا اعتبار
الشرط كليهما وان
اريد الف الذي
باعتبار مثالي انا والله
آدواتي والله آه فهو
على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب
الف وعلى المعنى
الاول على غير ترتيب
الف باعتبار الفاء
القسم وباعتباره وعلى
المعنى الثاني على ترتيبه
باعتبار الشرط وانما
فكلامه مما ينبغي عنه
الناظر او يحمل نظره
من الاطاحة بمقصده
الفاصر وقد باننى نسخة
لا تجبه عليه شيء وكانه
اصطه به من اصل
كتابه ان يكون مجازا
من عدة ثم الاولى
والانطباق بسباق
الكلام جعل ضمير
الذي يعتبر الى القسم لانه
في مقابلة وجوب
اعتبار القسم على
تقدير تقدمه اول
الكلام هذا وفيه
ان الشارح قدس
سره يرد بالتقديم
تقديم الذكر كيف
وهذا مما يراه صريح
كلامه بل التقديم
المدكور في المتن ولما

كان تقديم الشرط
ملفوقاً بمجواز اعتبار
القسم على المعنى
الاول وتقديم غيره
بالفاء القسم وعلى
المعنى يمكن ذلك
كان المثال الاول
باعتبار التقديم والفاء
القسم لترا على
ترتيب الف ولا يكون
كذلك على المعنى الذي
بل يكون باعتبار
التقديم كما كان على
المعنى الاول وباعتبار
عدم الفاء لترا على
ترتيب ملاوجه لما
قبل عليه الا انه ينبغي
ان يعلم ان كلام
الشارح قدس سره
ليس كما قلناه بل هو
هكذا فيكون النشر
باعتبار التقديم على
ترتيب الف وباعتبار
الشرط على ترتيب
الف وباعتبار الشرط
على غير ترتيب كما
يرشدك اليه التأمل
الصادق فيما ذكره
في المثال الثاني لا يقال
فعل هذا يتوقف
القائل ايضاً بعدم
الفساد كما اشار اليه
بقول وقد بلي
نصف الخ لان ذلك
دل بجمع ما ذكره
سيما قوله فيكون
النشر على ترتيب
الف باعتبار التقديم
وجواز اعتبار الشرط
كلهما على عدم

الاول (ولم يدر) عطف على توهم اي لم يدر المصنف ان استعمال التعاقب غير استعمال اللزوم
(وان ما ذكره) اي من اللزوم (معنى قصد اليه) اي قصد البقاء (في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضاً (ان المعنى
المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احداث انتفايين المعلومين الاخر) كسببية
انتفاء الحجى لان انتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان
كذلك (فلا يتصور هنا) اي في بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفايين وقوله (فانك
اذا قلت لو جئتني لا كرمك) تعليل لنفي تصور الاستدلال (لم قصد) جواب اذا اي لم يكن
مقصودك في صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء الحجى من انتفاء الاكرام) كما قصد
في صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبي اي كيف قصد
هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفايين معلوم له) اي المخاطب ثم ان الشارح اضرب
عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اي المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الحجى)
اي مسبب عنه لا غير حيث لا استدلال قد بره. ولما فرغ من التكلم عن هذا الاستعمال
الثاني للواستأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خير مقدم (استعمال) مبتدأ
مؤخر (ثالث) صفته (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف
الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام اشئ من الاشياء (فيربط) مبنى
للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اي سبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشئ الذي
اراد بيان استمرار (بابعدا التقيضين عنه) اي ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب التقيضين
منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين وذلك
(كيقولك لو اهانني لا كرمته) حيث ربط الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهي ابد
التقيضين عنه (ليان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة في المثال المذكور
(فانه) الحال والشان (اذا استلزم الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهي ابد
التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة في جواب اذا وكيف استفهام انكارى اي فلا يصح انه
(لا يستلزم الاكرام) بل يكون استلزامه بطريق الاولوية اذ هو اقرب التقيضين
منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزمان) (اي ان ولو) يعنى
يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشروط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية
او مضارعاً مجزوماً وما يلزم او ماضياً في اوله لامفتوحة وقوله (لفظاً) الخ نعميم اي سواء كان
الفعل لفظاً (كما مر في الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك ولو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب (او تقدير) عطف على انفاً وذلك (نحو قوله تعالى ووان احد
من المشركين استجارك) وقوله تعالى وقل (لو اتمتم ملكون) الاولى مثال لان والثانية
للو وقد فسر الشارح التقدير في الاولى بقوله (اي وان استجارك احد) وفي الثانية (ولو
تملكون اتم) هكذا في النسخ والصواب اسقاط اتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحدوا اتم)

اى فى الايتين (مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسا فاعلين لما بعدهما بل
 فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بمد كل منهما
 ولما كان فى فعلية اتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل
 مع الفعل وانما هو تأكيده لفاعل اراد اى شارح بيان ذلك دافعا لتوهم فقال (اما احذف الظاهر)
 اى فكونه فاعلا لظاهر (واما اتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قال السيبكوتى الصواب
 اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الاعلى قول الاخفش والمأزى فانهما قالا الواو وحرف
 والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك
 الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكيده
 لفاعل الفعل المحذوف) دفع لتوهم اى ليس اتم فى الآية تأكيده للضمير المتصل على ان يكون
 التقدير لو تملكون اتم تملكون على ما ذهب اليه البعض قليلا لتصرف (لان حذف الفعل
 والفاعل) اى معا (بعد من حذف الفعل وحده) فيه اننا لانسلم انه بعد من جعل منفصلا وعد
 المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لا متناع وجود الفعل بدون
 الفاعل فتأمل (ومن ثم) اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما) يعنى من حيث ان ولولزم
 دخولهما على الفعل لفظا وتقدير (قيل) اى قال اى نحو يون (بعد) كلمة (لو) (المحذوف
 فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسر ها (لانه) (اى ان)
 الذى هو حرف تأكيده حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل
 المقدر بـ) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصاح لان يكون فاعلا
 من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبني انك
 قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث
 انهم اذا حذفوا الفعل بعدلوا فسرروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزاموا ان يكون خبر ان فلا
 ليكون كالمعوض عن الفعل المفسر فقالوا وانك (انطلقت بالفعل) (اى بصيغة الفعل) المتصل
 بـ الخاطب ولم يقولوا وانك منطلق بصيغة الاسم بل وضوا انطلقت (موضع منطلق)
 وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب
 بنزع الخافض وقوله (لا الاصل فى خبر ان هو الافراد) تأميل لياقة وقوع منطلق خبر اذ
 هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون)
 (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالمعوض)
 (من الفعل المحذوف) يعنى مدخول الوفاء فى قوله (فيقال) لاسبية اى فبسبب ذلك
 يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح
 ان ههنا سؤال وهو ان يقال المصنف كالمعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة
 اجاب عنه بقوله (وانما قال كالمعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو
 (لا بدله من) فعل (مفسر) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو اتم تملكون (وان) اى وكلمة ان

اطلاع على المعنى
 بلطف والنظر فكيف
 يكون ممن يميز
 بين الصحيح والسقيم
 من النسخ ثم انه
 قصد الشنيع على
 الشارح قدس سره
 بانه اجاز ليقيد
 بالاسطلاح واراد به
 القول الحقى بعد
 الغفور ولا يخفى
 ان هذا امك عظيم
 ن هذا الرجل قد
 صرح فى عدة مواضع
 من حواشيه بانه
 كان ينبغي ان يكون
 كذا بناء على ما
 تقرر فى زعمه ولو
 كان الامر كما قال
 القائل لا ضل هو
 مثل ذلك قوله او
 مقدرة كلفوظة فى
 صدر الكلام قبل
 مقدرة كلفوظة مطلقا
 المقدر فى الصدر
 كلفوظة فيه والمقدر
 فى وسطه كلفوظة
 فيه فلا وجه لتفصيل
 البيان بالقدرة اول
 الكلام وليس بذلك
 اذ لا يتكرر احد
 كرون المقدر كلفوظ
 مطلقا الا ان المراد
 هنا ذلك فناسب
 التقييد كذلك فانه
 اذا تقدم همزة
 الاستفهام على كلمة
 الشرط مثلا سواء
 كانت تلك الكلمة
 اسما جاز ما كن وما
 او حرفا كان ولو
 بالجزء لتلك الكلمة

التي دخلت عليها لوفى قولهم لو انك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت)
وضما (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذي هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال
فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كان جلة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو)
فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل
المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع) فيه (خبر)
اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو
ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت
(عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى
عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الايتان بالفعل فى خبر
ان دون الاسم انما يلزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل)
كانطلقت (من مصدره) كالانطلق مثلا وهذا على ما شتهر من ان الاشتقاق من المصادر
(وان كان) الخبر اسما (جامدا) كالخبر فى قولك لو انه حجر لكان جامدا بحيث (لا يمكن
اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يتمتع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا)
حيث لم يكن الايتان بالفعل (لتعذر) (اى تعذر وقوع الفعل موضع الخبر) ضرورة
عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى هو لو ان ما فى الارض
من شجرة اقلام) تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الايتان فيه بالفعل حتى
(يقو ضعه فى موضعه) كوضع انطلقت موضع مطلق ولما نهى المصنف من الكلام على
ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم)
فتحين اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له
بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان محذوف
لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى
ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح تركه) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (طرف زمان)
وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضين التقدم معنى الدخول اى وتقديره فى جاز
فى المبهمة من المكان بعد الدخول وفيه ان ثابت بالاستعمال تقديره فى بعد صريح دخلت فاما قيا
تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن عن المصرح انما يتجه اذا كان التقديم فى المصرح قياسا
فأمل (واحتزبه) اى اول (عن توسط اقسام) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل
(بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كسيأتى فى قول المصنف انا والله ان
تأتى آتاك وقوله (على الشرط) من تمة كلام المصنف ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله
من الشرط قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا للتوهم وقوله (لزمه الماضى) جواب اذا
وفسر الشارح بقوله (اى لزم القدم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير
للقدم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف

ولا يندرج القسم
تقديره على ما صرحوا
به مخصوص بآول
الكلام قوله فانه لو
كان جزاء الشرط
يلزم الايتان بالفاء
قبل فى لزوم الايتان
بالفاء نظر بل اللازم
لما الفاء واذا لا
يوسع فى قوله الايتان
بالفاء وليس بشئ
لا يثبت الكلام على
الظن المتعارف قوله مما
فى خبرها اى فى خبر
فانها قبل هذا هو
الوجه دون الآخر
لانه لا يصح التمييز
بجزء مما فى خبرها
مطلقا ما لم يكن فى
خبر الفاء فان ما فى
خبر اى معمول
الشرط لا يثبت المذهب
الآخر وفى قوله
جزء مما فى خبرها
مطلقا اطلاق محل
اذلا يجوز فى ما زيد
منطلق اما منطلق
فزيد وفى لينا يوم
الجمعة فالى منطلق
اما ان فانا منطلق
يوالجمعة ولا يخفى ان
الشارح قدس سره لم
يجوز الوجه الثانى الا
باعتبار ان موضع الفاء
موضعا فلا يرد ما
اوردته لانه لا يجاوز
فى الامور عن ذلك
واما ما نسب الى المص
من الاخلال فرم
ناش من القمول مما
يتضمنه المقام وتفصيل
الكلام فى التفرع
فلا يرجع اليه قوله ملا
مطلقا لا يبعد ما قبل

لزوم الكل للجزء (لفظا او معنى) تعميم في الماضي (ليكون) اى الشرط الماضى مبنيا (على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تغيره (فيطبق اى الشرط الجواب) في العموم لفظا فهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعنى انه لما يبطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضى وانما كان للقسم لتقويه بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط ووربما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لانه كزائد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط) لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييزاى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (للاقسام والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع التقيضين وهو باطل فقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما واماى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما وغير مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما وانتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون المعين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشروطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال الماضى لفظا) اذ لفظا تبت ماضى (او لم تأتني) عطف على اتيتي وهو (مثال للماضى معنى) لان تأتني وان كان مضارا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما خلت عليه لم قلبت معناه للماضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصديق وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كاعرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترز به قوله اذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى في خلاله واتسائه والياء في قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كاسيأتني في قوله ان اتيتي والله لا تبتك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لاعلى التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخيرها لا يستلزم التوسط وسيأتني مثاله في قوله نا والله ان تأتني آتتك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد

جعل مفعولا مطلقا
وقدر عملا بمعنى
معمولة وتقديره
ظرفا اى زمانا مطلقا
اوضح وابعد من
التكلف قوله واه
أقديره على تقدير
الرفع بمهما يذكر
زيد الخ قيل رد هذا
الذهب الثاني بانه
لو كان معمول
المحذوف مطلقا لجاز
اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مرفوعا على
وجه الاختيار بتقدير
فل رافع اى ومهما
يذكر على صيغة
المجهول مع انه لا
يجوز الا على تأويل
مرجوح هو تقدير
المائد اى منطلق فيه
ولجز نصب زيد في
ازيد فنطلق بتقدير
ناسب مع انه لا يجوز
الشارح اختيار تقدير
لكون وجعل هذا
للايراد رد لتقدير
الذكر ولا يخفى انه
يرد على تقدير الكون
ايضا انه لو جاز رفع
زيد في اما زيد فنطلق
بان يكون المقدر لجاز
الرفع في ام يوم الجمعة
فزيد منطلق بالكون
الذكر كورى مما يمكن
يوم الجمعة فزيد منطلق
وذلك ال وال سديد
قوله وهذه المسئلة
قد قدمت الا انها
ذكرت الخ قيل هذا
لا بدع كون ذكرها
مستغنى عنه فالوجه
ان يقال المتبادر من
قوله يلحق الوجوب

إذا كان مضارعاً مثبتاً (وبلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) الثاني (ان) (يلغى) (القسم) ويعتبر الشرط قد عرفت معناها بما قبلهما فلا تطول بالاعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل في قوله جازان يعتبر ويلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضاً على الشرط نبيه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جازان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيدي في الجواب اذا كان مضارعاً مثبتاً (وبلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضاً (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتى آتاك) بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطاً وجواباً (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليم ما) اى كل منهما (شرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاحتمال ثم ذكر ما لكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتماداً على ان السامع رده الى محله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان مذكورس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا الفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز اللغاء وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشر على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لغاوا واحداً ومجموع المتالين نشر الاله فلا شبهة في كونه نشر الكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفاً على حدة فلا يكون شيئاً من المتالين نشرًا لو احدهما فضلاً عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف وبعض اللف الثاني اللهم الا ان يقال ان اللقين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار واللغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المتالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقريئة الثاني ومن الثاني بقريئة الاول ولا شك حينئذ في اشتغال كل من المتالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثاني وهو تانى الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث حاشى ثمة وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف

فاسئني منه الظاهر الحقيقى وليس مراد الشارح قدس سره الا بيان الوجه الاتيان بها ثانياً وهذا حاصل بما ذكره بلا سربة واما ما اتى به القائل من وجه الذكر فليس يبعد الا انه ليس اوجه بما ذكره قدس سره لانه اذا كان حكمها معلوماً فيها سبق لم يبحج الى ذكرها واستثنائها فسؤال الاستثناء قائم بحاله قوله اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قلما لزيدان الخ فيل الضعف حين الاستناد الى اللفظ لا مطلقة كما افادة عبارة المص ولو جعل مرتبطاً بقوله فان كان ظاهراً غير حقيقى غير لصار مقيداً لكن باكثر مما يبنى ان يقصد لانه مقيد يكون الفاعل ولو جعل مرتبطاً بقوله فان كان ظاهراً غير حقيقى غير لصار مقيداً لكن باكثر مما يبنى ان يقصد لانه مقيد يكون الفاعل ظاهراً غير حقيقى ويضلل المعنى وهذا كما ترى قوله اى ادخلته نونا قبل اطلاق النون ليس على ما يبنى لانه ادخال النون الذى يسمى تنويناً ظاهراً في الصحاح قال

توث الاسم تنوينا
والتنوين لا يكون الا
في الاسماء وهذا مما
لا يبينه لان الغرض
افادة التنوين فلا
يصح فيه التقييد
والقول بان اصل
التنوين ادخال النون
المحيى بالتنوين كما
لا يخفى على صاحب
الفطرة السليمة قوله
فسمى ما به بنون
الشيء قيل لا يقال
لزيد مضروب انه
ما به ضرب زيد
فليس التنوين ما به
يسمى الشيء اى
ادخال النون على
الشيء بل هو التنوين
الداخل وهذا ايضا
مكذوب بل هو
الحش منه لان
النون ليست النون
بل الاسم والمضروب
هو زيد فكيف
يحاس هذا عليه
بل هو مثل ان
يقال لما كان زيد
مضروبا به ما به
ضرب زيد سواء
يسواء قوله نون
ساكنة اى بذاتها
قيل ان اراد بالساكن
بذاتها ما يكون
ساكنا اذا لم يكن
موجب التحريك فكل
نون في آخر المربح نحو
عسن وصائ كذاك
وان اراد معنى آخر
فليبين حتى تشكك عليه

(وان اتيتي والله لا يتك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما
توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم يخالف المص صنيعة الاول حيث اورد الشرط
في ذلك المثال بصيغة المضارع واورد ههنا بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله
(وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي) حال كونه جائزا (على خلاف المثال
الاول) اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط
المنفى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (في الشرط في صورة اعتبار القسم على
تقدير توسطه) اى توسط القسم كما في هذا المثال (كاشترطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا
(على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم
(هذا مثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتي حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال
لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لا يتك وبعد الجزم (فهو) اى
هذا النشر (باعتبارها جميعا) اى اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب
اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في اللف (وعلى المعنى الثاني)
وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز
(الغاء) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به
تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثاني) اى الذى
هو ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه في
اللف قدم اعتبار القسم (ففي كل من المثالين) وهما ان الله ان اتيتي وان اتيتي والله (رفع
من حيث المعنى الثاني) اى بالنظر الى المعنى الثاني الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم
(اختلاف بين اعتباريه) فان في المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل
تقديم غير الشرط وفي المثال الثاني يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتبار
(بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول
يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثاني يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار
القسم واذا لم يوجد الاختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على
المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان
رعاية) اى ولو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى)
اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثاني) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول)
اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال
المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر في الممثل مؤخرا والاتصال يحصل
بتقديم مثال الثاني والشرط ذكر مقدما فآخيرا مثال الاول لا يقتضى تأخير الثاني على تقدير
تقديم (اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثاني تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على
نشرهما) اللذين احدهما المثال الاول والثاني والثاني للاول (من حيث مثالهما) قيد للنشر

ولما فرغ من ذكر القسم الملقوظ شرع في حكم القسم المقدر فقول (وتقدير القسم كاللفظ) (اى لتألف به) وهذا تفسير اقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كلفوظه في صدر الكلام) اى او المعنى ان تقدير القسم في صدر الكلام كذكره في وقوله (فلزم في الشرط) تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كلفوظه لزم في الشرط (الذى بعده المضى وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (ولئن اخرجوا لا يخرجون) (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) اى ورد قوله لا يخرجون في النظم (الجزم بمحذف التون اولى به) اى من وروده بالتون مرفوعا (اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى) (وانا اطعموهم انكم لم شكر كون) (اى والله ان اطعموهم انكم لم شكر كون فالشرط) اى قوله اطعموهم (ماض و) قوله (انكم لم شكر كون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان) اى اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع في بيان ما يقال (واما للتفصيل) (اى تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر) يعنى انه موضوع له والتفصيل يقتضى مجالا وهذا التفسير اشارة الى بيان الجمل الصالحة وهو اجل المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن والاول (نحو قولك جاءني اخوتك) هذا مجمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمر وفاهنته واما بشر فاعرضت عنه واما جملة) اى و اجل المتكلم هذا المجمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا وانها وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيد اضربت ولا زيد اضربت بتقدير اما فاقوع في توجيه اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير بما لا ينبغي انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جات) اى كلمة ما (فلا استئناف من غير ان يتقدمها) اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وقال في شرح اللب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجله المتكلم في الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستئناف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعنى اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينة على ان ضده الاخر من المذكور تقدير (لدلالة احدا الضدين على الاخر كقوله تعالى « فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه » فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير المذكور لكنه مقدر اى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المشابهات) ولما حكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط

ولا يخفى عليك ان المراد كما هو الظاهر المتبادر ما لعبارة يكون ان ساكنا بحسب اصل الوضع وكان وضعه عليه ولا اوتياب ان التونات في امثال المحسن والصائ ليست بهذه الحيلة قوله فلا يضرها الحركة العارضة قبل اللفظ فلا يضرها رجوع الضمير الى تعريف التونين وكأنه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف وذلك من قبيل الاوهام الضرورة رجوعه الى التون الموصوفة بالسكون والمعنى فالحركة العارضة لا يخرجها من ان تكون ساكنة فلا بد من تأنيته قوله وهي شاملة تون الخ قبل مكثا ذكره الرضى وتبه الشارح وظهور ان المراد تون محم كلمة لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك التمول وايس بشيء قوله لان المراد من متابعتهما الاخر الخ قيل فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تحلل حروف فالوجه ادراج الحركة لتثنيه على انه يسقط في الوقف

اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعني ان وجه
الحكم عليها بانها للشرط وعدا من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين
احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الاخر (سبية الاول للثاني) ولم يحكم يكون اذا
وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد
كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فهما بل جعلنا حين الاتيان بالفاء طرفين جاريين
مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل
في الماضي لان الفرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية
وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا في العصام ثم
ذكر ههنا خاصة اخرى لا ما دون الاولين فقال (واتزم حذف فعلها) اي يجب حذف
فعل اما وذلك الفعل (الذي هو الشرط) (وعوض بينهما) (اي بين) كلمة (اما)
(وبين قائما) اي وبين فاء اما (الواقعة في جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملاحظة
لان الفاء في الحقيقة للجزء فقوله عوض فعل المجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعني
جمل (بما في جزها) (اي حيز قائما او حيزا) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على
التفسير الثاني بانه لم جاز ان يرجع ضمير جزها الى اما قال (لان حيز الفاء ايضا حيزها)
اي حيز كلمة اما ثم اشار الى تعميم ذلك الجزاء بقوله (سواء كان ذلك الجزاء مبتداء نحو اما زيد
فمنطلق) حيث قدم زيد الذي هو المبتدأ الواقع في حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او)
كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة
معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار
بقوله (اي تعويض مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني ان ذلك التعويض
تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجوز تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجويزه) يعني لم
يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع في حيز الفاء من المعمول الذي جاز تقديمه على الفاء وبانه لم
يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائزا للتقديم والا (وهذا) اي ما اختاره
المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد) (هو) (اي ما وقع بينهما وبين قائما) (معمول) (الشرط)
(المحذوف) لانه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشار الى انه مفعول مطلق وقوله
(اي معمولية مطلقا) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدرا المعلوم
بمعنى العاملية ومصدرا المجهول بمعنى المعمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعني المراد بقوله
مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجويز التقديم وعدمه)
كاذب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) (فان تقديره على المذهب
الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شيء) فزيد منطلق يوم
الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يمكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط اي جمل (يوم)

باسقاط الحركة ولا
ينبغي ان يلتفت اليه
قوله ولا ينتقض
التريف بالنون في
نون وارسل انطلق
قبل قد عرفت ما في
الاستفاس ودفعه بما
ذكره وجب اخراج
تبع حركة الاخر
نون التأكيد ايضا
وكأنه اراد بما فيه
ما سبق من ان اراد
بالنون ما هي كلمة
لذكرها في قسم الجروف
وعلمك محيط بحاله
وما ذكره من الاحباب
ثم قوله اسكت
السكوت الآن قيل
لا يمكن طلب الشيء
في زمان الحال والا
لكان طلبا لما يمتنع
امتداه اذ ما لم يفرغ
الآمر من امره
ولا يفهم الخاطب
لا يمكنه الاقدام به
فقولهم اي اسكت
السكوت الآن مسامحة
مضاهها اسكت سكوتا
متصلا بالآن وليس
مما لا يحتاج الى التنبيه
عليه قوله وعوض
من الالف عند
التفخ قيل لا وجه
تحصيل المدة بالاشباع
ثم ابداله بالتونين بل
الاظهر ان الحاق
التونين معنى من تحصيلها

الجمعة) الذي هو معمول بمافي حيز الفاء. قدما مذكورا (بين اما و فاتها) واما جعل ذلك (لثلا يلزم توالي حيز في الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اي التقدير (على مذهب الثاني فتقديره مهما يكون من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذي هو يمكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان في الاول (فلما حذف فعل الشرط) اي الذي هو مهما يكن وبقي خبره (صار) اي التركيب (اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل) اي المبرد (لم يحمل لاما خاصة جوازا لتقديم اصلا) يعني ذهب الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما ولا ثم شرع في نقل المذهب الثالث الذي هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يحز فقال (وقيل) (القائل المازني) حيث ذهب الى انه (ان كان) (ما يتوسط بين اما و فاتها) (جائزا لتقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اي مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق (فن) (قيل القسم) (الاول) (وهو) اي المواد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزءا للجزء و قدّم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطابقا (والا) (اي وان لم يكن جائزا لتقديم مع قطع النظر عن الفاء) اي ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اي الى الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان مافي حيز ان لا يعمل فيها قبلها) فانه لما وقع انظان في هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فن) اي فيكون من (قبل القسم) (الثاني) (وهو) اي القسم الثاني (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذي نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اي بين ان يوجد مانع (فجعل) اي جعل هذا القائل بهذا التمييز (لما) اي اعطى لها خاصية (قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعني ان لاما خاصة وهو نسخ ما يقتضى الفاء من امتناع تقديم مافي حيزها في غير ما وقعت مع اما (دون الثاني) اي ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمولاً (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره) اي يكون تقدير الكلام على مذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما (وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اي قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما و الفاء لما ذكره فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد فنطلق) اي فهو منطلق (فارتفع زيد) على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان اولاً) اي قبل التقديم كذلك (وعلى مذهب الثاني) وهو كون المرفوع جزءاً من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فنطلق اي فهو منطلق) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله فنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذي هو يكون (اقم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اي قوله يمكن فاعله مذكورا (فصار اما زيد فنطلق فزيد) اي المذكور بعدما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اي

بالاشباع ثم ابدله بالتنوين بل الاظهر الدال على التنوين معنى من محصيلها بالاشباع وكلامه من الذحول من مسابق كلام الشارح ومن كون الموضع نون التأكيده قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل بين ذلك بان الظاهر ان التنوين الموضع لمرض التنوين والمقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف ودالا على الجمعية كالنون بيده في قول المص وهي لتسكن والتكثير والموضع والمقابلة والترنم ايضا مسابقة حيث ابرز الموضع والمقابلة ولترنم في مرض الموضوع له وفيه ما فيه قوله الا في حذف همزتها فنها لا تحذف حيثما كانت ثلثا تلتبس بين في مثل هذه عند ابنة طاصم او رد عليه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنت فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة لان التفتيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحوز له حذف الالف

لأنه مرفوع بالابتداء ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب
المذكورين فيما بعد أما أراد الشارح أن يردّه فقال (وأما تقديره) وهو مبتدأ وخبره
قوله فوجهه غير ظاهر يعني أن تقدير البعض في المثال المذكور على تقدير الرفع أي
على تقدير كون المذكور فيما بعد مرفوعاً نحو أما زيد فنطلق حيث وجهه (بمعناه) ذكر
زيد فهو منطوق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكّر المحذوف (على أن يكون
زيد مرفوعاً بأنه فاعل الفعل المحذوف يعني نائبه) (وتقديره) أي وكذا تقدير هذا
البعض (على تقدير النصب) أي فيما وقع ما بعد أما منصوباً وجهه (بمعناه) ذكر يوم
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناءً (على أن يكون يوم الجمعة) مثلاً (منصوباً بأنه
مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) أي فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فإنه لو كان
معمول المحذوف مطلقاً لجاز أما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعاً على وجه الاختيار بتقدير
فعل رافع أي مهما يذكّر على صيغة المجهول مع أنه لا يجوز إلا على تأويل مرجوح هو
تقدير العائد أي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في أما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع أنه
لا يجوز وقوله (مع أنه) إشارة إلى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر
لإيهام شيء آخر مضر وهو أنه (يوهم جواز أما زيد فنطلق بالنصب بتقدير تذكّر على
صيغة المعلوم المخاطب و) (يوهم أيضاً) (جواز أما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم)
الجملة (بتقدير يذكّر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها) أي مع أن نصب
زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلا خلاف) ثم إن المصنف لما اكتفى بمثال واحد
وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب أراد الشارح توجيهه فقال
(وإنما مثل المصنف) أي اختار المثال (بما) أي من قبيل ما (يكون الواسطة بين
أما وفاتها منصوبة لظهور أمثلة كونها مرفوعة لكثرة) (حرف الردع كلا) بفتح
الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول اشخص فلان ببغضك) فيقول
أي ذلك الشخص جوابك (وكلاء ردعك) أي زاجرالك وما نعلم من مثل هذا الكلام
(أي ليس الأمر كما تقول) وفي العصام أن هذا مثال لرد الخبر ونفي خبره يعني لأنه رد
لنفس الخبر فإنه يجوز البعض منه وقد يكون بياناً لكون الذي أتى به المتكلم منكراً
في نفسه كقوله تعالى «واخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً وكلاماً» (وقد يحكى بعد
الطلب لنفي إجابة الطالب كقولك لمن قال لك «افعل كذا») وتحيب له بقولك «كلاماً»
أي لا يحجب) يعني لا ينبغي أن يحجب (إلى ذلك) أي ما أمرتني به (وقد جاء) (أي) وقد ورد
لفظ (كلاماً) على غير معنى الردع بل ورد (بمعنى حقاً) يعني ثبت ما يقال ثبوتاً (والمقصود
منه) أي من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز أن يحجب القسم (كقوله
تعالى «كلاماً الإنسان ليطغى») أي حق وثبت طغيان الإنسان ويجوز أن يحجب أيضاً نحو
قوله تعالى «كلاماً يحبون العاجلة» (وإذا كان بمعنى حقاً جاز أن يقال أنه اسم نكرة) يعني

على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا .
الذى هو حرف) فيبينها مناسبة لفظية (ومناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى
حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك
تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عما يقوله بتحقيقا لصدقه) يعنى كأن الله تعالى فى قوله
« كلا ان الانسان ليطغى » لما ثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بصدقه الذى هو عدم
طغيانه . هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء
على انه وان جاز ان يكون الثانى اسما على ما تصرف الشارح فيه (لكن النجاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى
بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيد قائم فحينئذ
شابهت بان (فلم يخرج به) اى بهذا السبب لم يخرج النجاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان
بمعنى حقا (عن الحرفية) (تاء التانيث الساكنة) و اشار بقوله (لا المتحركة) الى فائدة
التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التانيث المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة
بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ رب وتنت
فيه تاء تانيث مع انها قد دخلتا على رب ورب وتم وحما حرفا اللهم الا ان يقال ان قوله
« مختصة بالاسم » بطل على عدم التدرية فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد
المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) فكأن العصام
اشار الى ان ما علقه الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده
به لانه خصص تلك التاء بلحقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما
تلك التاء بالماضى (لتكون) اى اقصد ان تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل
ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله (لتانيث المسند اليه) متعلق بقوله تلحق
بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان
المسند اليه الذى قصد تانيث فعله اعم من ان يكون فعلا بان اسند اليه الفعل على جهة
قيامه به (او) يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه
عليه (وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل
فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فيه) اى فاريد ان يبنى
(من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء ما لحقت) اى على
ان ما لحقت به تلك التاء مبنى (وبحركة) اى وارىد ان يبنى بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة
بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ما وليت له التاء من الاسم معرب وانما جاز التنيث به
(لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف ان خير مما تلحقانه) ثم شرع
فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون غير او قد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى
المسند اليه اسما) (ظاهر غير) (مؤنث) (حقيقى فانه ان كان اسما ضمير ارجا الى مؤنث

(حقيقا)

فى كلمة واحدة وح
لا بد من بيان جهة
عدم حذف الالف
فى ضربان واضربان
كما سيجى فى كلام
الشارح قدس سره
والحق انه لا تردد
فى اشتراط ان يكون
الساكنان فى كلمة
واحدة والمشدودة
فى التثنية والجمع
المؤنث نزلة المتصلة
هكذا قيل قوله
بفعله الاستثناء منه
قيل ولك ان تقول
ما قبلها مفتوح فيها
ايضا لان الالف
ليس حاجزا حصينا
فكانها واقعة بعد
الفظة بلا فاصلة
ويجوز ان يراد بقوله
وتقول فى التثنية
والجمع المؤنث ضربان
واضربان بيان انك
ثبت الالف فى
تأكيد ما بالتون
المشددة لم لا يكون
المق الاستثناء وان
خبر بان هذين
الاحتمالين مع كمال
بدهما يابهما كلام
الصلى فى الشرح
لقطة بالاستثناء
قوله وغرضه من
هذا الكلام بيان
الافعال المنة الاخر
قيل هكذا قاله
الشارحون كلامهم
لكن غرضه لا يقتصر
عليه بل من غرضه

حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واباذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فمخير) (اى فانت محير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (مخير فيه على الحذف والايصال) يعنى ان التفسير الاول نائب الفاعل لقوله مخير تحته مستر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واسترا المجرور تحته كما كان فى قولهم مال مستر عبارة عن المخاطب (و) لما ورد صاحب لتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التأنيث (قد قدمت) اى فى بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاحاب الشارح بانه وان قدمت فى بحث المؤنث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة قد (ذكر فيها تقديم من حيث انها من احكام المؤنث وهنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكره مستغنى عنه قالوجه ان يقال المبادر من قوله يلحق الوجوب فاستغنى منه الظاهر الغير الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمى المذكر والمؤنث فى مثل قاما زيدان وقاموا الزيدون وقن النساء فضعيف) (انعدم احتياجاها) اى لعدم احتياج المذكرات (الى هذه العلامات) مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون مغويا ولم يكن فى انطه علامة كونه مؤنثا كقند (اوسما عيا) شمس ولو لم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلمة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومعناها الوالحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضمائر) اى لم تكن تلك الواحق ضمائر (لثلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة حروف اتى بها (اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه ثنية وجمعا مذكرا او مؤنثا (كتاء التأنيث) او كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى شرح الرضى هذا) اى ما ذكر التوجيه (ما قاله التاج) واليه ذهب المصنف (ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانع بناء على جعلها ضمير افعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان يجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير (والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر) اى فائدة منعت (فى بدل الكل من الكل) وقوله (او يكون) عطف على مدخول من قوله من جعلها يعنى لا منع ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (والفرض) اى يجوز ان يكون الفرض من اضمار الفاعل وذكروه بعدها ظاهرا (كون الخبر مهما) اى الابهام او لا والتصريح ثانيا وهو غرض صحيح عند البلغاء (التونين)

الفرق بين التثنية وصيغ الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز النقاء الساكنين فى التثنية دولهما بان النقاء الساكنين انما يجوز اذا كان الهمزة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالهمزة متصلا بالهمزة او كالمتصل لا متصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سواء الف التثنية كالمتصل واراد بالتصل نحو باه مجاب والف يحى فانه يمتنع من اعلان باه يحى فاه فذكره الرضى ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصلح لان واراد الجمع وباه المخالفة ايضا ضمير ان متصلا بل يبنى ان يشبه بالف التثنية لا ينع اصله ولا يحتاج فى دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشر به بيان الشارح فيما بعد هذا وذلك مع بعده فى المقام يرد كلام المصنف حيث قال اريدان ان التونين فى غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز كالمتصل اى الكلمة المتصلة فيجب ان يصل آخر الفعل من

ولما كان المراد بالتون ههنا معناه الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان بين معناه اللغوى الذى نقل منه فقال (فى الاصل) يعنى التون فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر نونه) يعنى يقال نونت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان التون على هذا فعل المتكلم فالتكلم منون بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتون آلة لذلك الفعل يعنى ما به ينون (فسمى ما به) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى ما به (ينون الشئ) فوضع له وضعاً عرفياً فسمى ما به ينون الشئ (اغنى النون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعاراً) اى لقصد الاعلام (بحدوثه) اى بحدوث ذلك النون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من) معنى (الحدوث ولهذا) اى ولكون الحدوث والعروض مستقرا فى المصدر (سمى سيبويه المصدر حدثاً وهى) اى التون انث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح اهل العربية (نون ساكنة) (اى بذاتها) يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم اذاتها واذا كان كذلك (فلا تنضرها) اى لا تنضر لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عاد الاولى وهى) اى النون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لذن و) نون (لم يكن وامثالها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التون فصار التعريف شاملاً للاغيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ما ذكر (بقوله) (تتبع حركة الاخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه النونات) المذكورة (اواخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات واخرها) فان التون الساكنة من من مثلهى نون ساكنة واخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها) اى لحوق نون التون (به) اى بالاخر (من غير تخلل شئ) بينه اى بين الاخر وبينها اى وبين التون الساكنة (وهنا) اى ولو قال تتبع الاخر لم يوجد اللحق تلك الصفة لانه لا حقة بالاخر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتون) فان ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة وبين التون الساكنة فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الاخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر) يعنى لان سلم انه يفيد المراد لان المراد من الاخر ليس هو الاخر مطلقاً بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الاخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الاخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التون من خواص الاسم (ايشمل) اى التعريف (تنوين التزم فى الفعل) (لأننا كيدا لفعل) يعنى ان التون الساكنة الواقعة فى الاخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لأننا كيدا لفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التنا كيدا للحقيقة لانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل التعريف حتى تحتاج الى الاخراج

ضمة او كسرة او مكون كما هو حكم الكلمتين المتقلبتين اذا اجتمعا والفرض بيان الافعال المعتلة عند الحال النون بها هذه عبارته وقال فى قوله فان لم يكن فكان متصل اريد انه ان لم يكن ضمير بارز فكانت النون مع الفعل كالم متصل بمعنى كجزء من الفعل كقولك للخطاطبرين واخشين واخرون فترد المحدثون فترد المحدثون فى الامر لانه لما نجي النون وجب رده لان حذف للاعراب والاعراب فوجب جعل هذه النون فى حكم الجزء كاف التثنية والرضى لم يقل بان المس اواد به غير الف التثنية او ما هو اهم منها حتى يكون تفسير المتصل بالف التثنية يدفع اعتراضه بل صرح بان مراد المس بالتصل الف التثنية لكن اعتراض عليه بان المتصل ليس هو الا لف فقط بل الواو والياء فى ارضوا وارضى متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام منها كما تثبت مع الالف فليس قوله اذن كالم متصل على

ولا يتنقض التعريف بالنون في نحو يارجل انطلق) فانه بوجه ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر لئلا يكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة في قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام في رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقص به (فان المراد بتبعية حركته الآخر) ليس مجرد وجودها بعد هابل (تطلقها) اي بتبعية النون (لها) اي لحركة الآخر (في الوجود) تطلق العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى ثم شرع بعد تعريف التنوين في بيان انواعه فقال (وهو) (اي التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جار تأنيته باعتبار انه نون ساكنة (للتمكن) (وهو) اي التنوين الذي يكون للتمكن (ما) اي تنوين (يدل على امكانية الكلمة) يعني على تثبيت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسر بقوله (اي كون الاسم لم يشبه الفعل) اي كواسمته محققا ثابتا قويا بحيث لم يجد فيه مشابة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اي بالعتين (المعتبرين في منع الصرف) او بما يقوم مقام العتين في منع الصرف (وحينئذ) وحين اذا فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اي معنى التمكن (في غير المنصرف) يعني فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل التنوين في غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن (والتكثير) اي وهو للتكثير (وهو) اي تنوين التكثير (الفارق) اي التنوين الذي يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فواجب في المعرفة غير تنوين التكثير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اي هذا التنوين (الدال على ان مدخوله) اي من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمال بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اي اسكت سكوتا ما في وقت ما) يعني ان سكوتك مطلوب في اي سكوت كان وفي اي وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا في وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) بكسر الهاء غير منون (فغناه اسكت السكوت الآن) يعني اطلب منك سكوتا خاصا في هذا الآن فلاينا في سكوتك في غير هذا الان ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقبل للفرق بين المعرفة والنكرة فقطضي كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين في نحو احمد و ابراهيم) يعني قبل الحكم بمنع صر فهما واذا استعملتا غير علم (فليس) ذلك (للتكثير بل هو للتمكن) قال الشارح الرضى وانا لا ارى منع من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فاقول التنوين في رجل) كما يفيد عدم انصرافه بفيد التكثير ايضا (فاذا جعلته) اي جعلت لفظ رجل (علما محض للتمكن) يكون لمحض التمكن (والعوض) اي هو للعوض (وهو) اي ما هو للعوض (ما) اي تنوين (لحق) اي ذلك التنوين (الاسم عوضا) اي لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه اتماقهما على آخر الكلمة) اي وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكور عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها

اطلاقه بجميع وليس بشئ فانه اذا ثبت هذا الحكم في شئ من افراد المتصل واشتهر ذلك فيه صح التشبيه به بلا ارتياب قوله اما مع ضمير بارز قبل لا ينصرف في انفسين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ابصرين زيد ولا يخفى سقوط هذا الوهم لما ان الغرض بيان حاله مع الضمير فانه يحتاج اليه على انه لم يفت بيانه قوله والتخفة اما مفتوح ما قبلها قلب الضمير بفاء الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما قرر في محله بوجوب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها فكثرتها على خلاف القياس وفيه ان الوقف الذي نحن فيه مداره على قصد المنكح فاذا لم يقف صحت النون وكتابة ثبوت في اللفظ لا يكون على خلاف القياس بل يكون واردا عليه معتبرا بهذا ما يترسل من ازالة الاوهام وتأيد الحق بتحقيق المقام مع قلة البضاعة وقصور الباع في الصناعة وانا

ارجر منك تصليح
تقر عليه من الخلل
والفساد بعد ان تنظر
فيه بين الرضى وتحتجب
طريق الناداة والى
التعداد والرشاد ومنه
المبدأ والى المعاد ولقد
فاض اختتامه وقض
به ختامه بعد مصر
يوم الجمعة الحادى عشر
من ذى القعدة الحرام
لسنة خمس وثلاثين
والف من هجرة
خير الانام عليه
اكل الصلوة وافضل
السلام وعلى آله واصحابه
ماتناوب النور والظلام
وتعاقب الليل والايام
نمت

٢٢٢

٢٢

٢

(كيومند) او مثل التنوين في مثل يومند وكذا في حينئذ وليستند (اي يوم اذ كان كذا قال يوم
مضاف اذ) اي الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اي
وقت (بعدها) اي بعد كذا (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهي كان كذا (الحق بها) اي
باخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اي لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اي التى حذفت وانما
عوض عنها مع انه جازا جاء المضاف على حاله كافي النيات (لئلا يتبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل ((جعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت) اي
كذا قولك مررت ((بكل قائماى وكل واحد وامثال ذلك)) والمقابلة (اي التنوين المقابلة
(وهو) اي التنوين الذى للمقابلة (ما) اي تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم)
وهو نون مسلمون (كسلمات) اي مثاله كالتنوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم
الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اي في مثل مسلمات (علامة الجمع كان
الواو علامة) اي كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (في جمع المذكور السالم ولم يوجد فيه)
اي في مثل لفظ مسلمات (ما) اي علامة (يقابل النون في ذلك) اي في مسلمون (فزيد
التنوين في آخره) اي في آخر مسلمات (ليقابله) اي ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا
ما اختاره الجمهور من ان التنوين في مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم
بعضهم انه) اي ذلك التنوين (للتمكن) للمقابلة (وهو) اي هذا التوهم (خطا لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف
(ولو كانت) اي تلك التنوين (للتمكن لزاله) كما زالت في مثل ابراهيم احد فان لفظ مسلمات
غير منصرفة (لقطبتين) اي لوجود عتبتين (العلمية والتأنيث وظاهر) يعنى ومن الين (انه)
اي التنوين في مثل مسلمات (ليس يتوون التكثير لوجوده) اي لكونه موجودا (فيها)
اي في اللفظ الذى (كان علما كمرقات) فانه علم للجيل المشهور ووجوب تنوين التكثير
في العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله منكرة (ولان تنوين العوض
اي وليس التنوين في نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اي لما عرفت من
ان تنوين العوض فيها حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه
(ولان تنوين الترتيم) اي وليس ما لحق مسلمات تنوين الترتيم (لوجوده) اي لان تنوين الترتيم
مشرط بكونه في آخر الابيات والمصاريح وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (في غير اواخر
الابيات والمصاريح) يعنى انه يوجد في الاوائل والاواسط (فتعين ان يكون للمقابلة) اذا لم
يبقى قسم آخر (لانها) اي لان المقابلة (معنى مناسب لحل التنوين) اي التنوين الموجود
في مسلمات (عليه) اي على ذلك المعنى التمين الذى هو المقابلة (والترتيم) وفي الصحاح
الترتيم فتحسين الصوت وقد دهم من باب طرب وترنم اذا رد صوتة والترنم مثله وترنم الطائر
في هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق بحرف الترتيم (وهو)
اي اللام لحق بالترتيم (ما) اي تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريح لتحسين الانشاد) وانما

اختبر التنوين لهذا القصد (لأنه) أي لان التنوين (حرف يسهيل بك) أي باستعانتة (ترديد الصوت) أي الذي هو سبب التحسين المطلوب (في الخيشوم) فانه الذي هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) قسبي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال المصام ومن لم يتنبه لما ذكر قال سمي به لان فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا مالحق او اخر الابيات والمصاريح وان كان لحقوها بالحروف والكلمات الواقعة في اثنائها) أي في اثناء الابيات والمصاريح (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاوخر (لان محل التقى به) أي بالتنوين (انما هو الاخر) وانما انحصر في الاخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع في اثنائها يلزم الخلط في سلك النظم (تخلله) أي بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريح ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعني وقوعه في الاثناء كما يقتضي اخلال سلك النظم يقتضي ايضا الخلط بفهم المعاني الذي هو المقصود (وهو) يعني الترنم (اما يلحق القافية المطلقة وهي) أي القافية المطلقة (ما) أي قافية (كان رويها) الروى الحرف الذي تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشعبا باشباع حركته) أي حركة ذلك المتحرك وقوله (لو احد) وقع في بعض النسخ واحدا وعلى هذا يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا لاشباع بتضمين معنى الجعل يعني بجعل حركته مشعبا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) أي الزائدة (حروف الاطلاق الاطلاق) أي لوجود اطلاق (الصوت) التي يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة حروف مد (ولحوق التنوين) وهو بالرفع مبتدأ يعني ان حاصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) أي بالنون (كافي قول الشاعر

« اقل اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان اصبحت لقد اصابن »

فروى هذا البيت الباء لان آخر المصراع الاول العتاب و آخر اقيمت اصاب (وحصل باشباع فتحها) ان فتح الباء في اللفظين (الالف) فيكون العتابا و اباصابا (وعوض) أي ثم عوض (عن هذا الالف) الذي هو للاطلاق (عند التقى تنوين الترنم) فقوله اقل امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء أي يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقي عاذل بفتح اللام والمعنى اقل لومك وعتابك على ما فعله وتأمل في فان كنت مصيبا يعني (واما) أي تنوين الترنم اما يلحق القافية المقيدة وهي) أي القافية المقيدة (ما) أي قافية (كان رويها حرفا ساكنة محيحا كان) أي ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح سميت هذه) أي تلك القافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) أي في تلك القافية (وامتناع امتدادها) أي ولا امتناع الامتداد به وانما امتنع الامتداد (لأنه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتيسر) متعلق بتخصيل يعني لا يتيسر امتداد

(الصوت) لعدم حصوله حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر
 «وقائم الاعماق خاوي المخترق» • مشبه الاعلام لماع الحفقق ،
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعني قاف المخترق في آخر المصراع وقاف
 الحفقق في آخر البيت (ولا يمكن مدا الصوت بها) اي في المذكورة في الاخر لكونها قافا ساكنة
 غير حرف مد (فحركة) اي القاف في الكلمتين (عند التفتي بالفتح) اي في لفظ المخترق
 (او الكسر) اي او بالكسر في لفظ الحفقق لكونه مجرورا بالاضافة فصارا الاول المخترق
 والثاني الحفقق (والحق بها النون فقلل المخترق والحفقق) فقوله وقائم الاعماق مجرور
 بواو رب وجوابه محذوف اي قطعه او سلكته والقائم المكان المظلم المغبر من القتام وهو
 الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المقازة والحاوي من خوى
 البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذي تخترقه
 الريح وتتم فيه بسهولة يعني مهب الريح بحيث لا شيء فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم
 وهو ما ابتدئ به في الطريق واللماع مبالغة للامع واراد بالحقق السراب الخافق اي المضطرب
 من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب في المقازة اي بعيدا اطراف خالي
 الطريق عن الاستخبار مشبه الاعلام اي ملتبس غير متميز لماع السراب قطعه (ويسمى هذا
 القسم من التنوين العالي) اي التنوين العالي (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز)
 فوجد هذا المعنى في هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحق هذا التنوين عن حد الوزن)
 فيكون هذا من قيل تسمية السبب باسم السبب (ولهذا) اي ولكون التنوين متجاوزا عن
 حد الوزن (يسقط) اي وزن البيت الذي لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول)
 اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم مختص به) اي يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس
 موضوعا بازاء معنى من المعاني) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم
 لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني)
 واذا كان كذلك (ففي عدة تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر
 فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اي
 كافي تنوين الترنم (تأمل) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر نقصان
 وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية
 بحيث لا تنبى الفعل الذي هو مبنى الاصل وبخلاف تنوين التشكيك فانه يدل على ان مدخوله
 غير معين (ويحذف) هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اي التنوين وجوبا)
 يعني انه يحذف حذف واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان
 قوله (موصوفا بـ) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافا
 الى علم آخر) حال من الابن يعني اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف
 التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف نحو جاءني زيد بن عمرو) فلان زيدا موصوف

باب مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوقا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
 موصوف به) اى بالابن (والاخر مضاف اليه له) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية
 (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (بمحذوف التنوين من موصوفه وخطا)
 اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (بمحذوف الف ابن وكذلك قوله هذا فلان بن فلان
 لانه كناية عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظا ابن (صفة) اى نعتا
 (لغير العلم او كان) نعتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى
 رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن
 عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان
 الابن فيه مضاف الى لفظ عام وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل
 فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط اقله الاستعمال
 ويعلم من قوله موصوفانه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو)
 انما يكون هذا امثالا لبناء (على ان يكون ابن عمرو وخبر ابن زيد وحكم الابن حكم الابن) فيقال
 هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الافى حذف همزتها)
 اى همزة ابنة (فانه) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيث ما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى
 وانما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت فى ابن (لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى
 بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العاصم ان
 فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظر الاله لا الالتباس ههنا لان تاء بنت اذا
 طولت لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لان لو
 كان طالب التخفيف لاستعماله بها انتهى (نون التأكيد) (قسيان) وفيه اشارة الى ان قوله نون
 التأكيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون
 الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على
 الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية
 على الفتح دون الضمة والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى
 ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله
 (مع غير الالف) كالا ستأمن قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف
 وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو
 اضربان والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة)
 تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى
 الجمع لادنى ملازمة لان الالف لا تكون علامة للجمع فى الفعل (نحو اضربان فانها) اى
 اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين
 المقارنة بهما (لشبههما) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان

الحواص لهما مشتركتين فقال (تختص) (اي نون التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل
المستقل) والباء ههنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل
المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله
(فى) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا للمفرد الغائب للامر والمفرد المخاطبة وجمع
المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكره للتانى وبضمها للتالث وفي
ايراد المثالين اشارة الى ان هذا الصيغة محل لدخول التوين (والنهي) اي ويختص بالمستقبل
الكائن فى ضمن النهى (نحو لا تضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق (والاستفهام)
اي وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) (والتمنى) (نحو ليت تضربن)
(والعرض) (نحو الاتزلن بنا فتصيب خيرا) (والقسم) اي وبالمستقبل الكائن فى جواب
القسم (نحو والله لا فعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان التون قابل للتتمثيل
بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة . وانما اختص هذه التون) اي نون التأكيد مطلقا بهذه
المذكورات (اي بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (للدلالة) اي التى تدل
(على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتنى لطلب ما يتمناه
والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه) اي لان
نون التأكيد (لا يؤكدا الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اي نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النى)
(فلا يقال زيد ما يقوم من) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النى استعمالا
الاستعمالا قليلا وانما قلت فيه (حلوه) اي حلوه النى (عن معنا الطلب وانما جاز
قليلا تشبيها له) اي لنى (بالنهى) (ولزمت) (اي نون التأكيد) (فى مثبت
القسم) (اي فى جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من
يحيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اي مثبت جواب القسم وانما
لزمت التون (لان القسم محل التأكيد فكرر هو ان يؤكدا بالفعل بامر مفصل عنه وهو)
اي الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدا يعنى انهم لما كدوا
الفعل بالقسم الذى هو امر مفصل عنه كرهوا ان ينحصر التأكيد به من غير (ان يؤكده)
اي الفعل (بما) اي بشئ من مؤكداه (يتصل به) اي بذلك الفعل (وهو) اي للمؤكدا المتصل
(التون بعد صلاحيته) اي بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اي لقبول التون وذلك
بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص الزوم بالمثبت وفى قوله (لزمت) اشارة الى ان
زيادة نون التأكيد فيها عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وقال الصا ان قوله لزمت
التون فى الجواب المثبت منقوص بقوله تعالى « ولئن تم اوقلتم لالى الله تحشرون » يعنى
فان تحشرون جواب مثبت بغير التون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرفا وارجا
مقدم عليه فاداة النقص مثبت لكن تعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اي نون التأكيد)

(في مثل اما تفضلن) قوله (اي الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعني ان المراد بمثل اما تفضلن كل شرط أكد (حرفه) اي حرف ذلك الشرط (بما) اي بلفظ ماسوا كان التأكيده لازما كما في حيثما واذا ما و جازا كما في ان ما و انما كثر في مثل هذا (فانه لما أكد الحرف) اي حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدا و تأكيده الفعل ايضا) اي كئيد حرفه (لئلا ينقص المقصود من غيره) اي لئلا يكون المقصود الاصل الذي هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذي هو الحرف و لما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه و لحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال (و ما قبلها) (اي ما قبل نون التأكيده خفيفة كانت او ثقيلة) (مع ضمير المذكرين) (وهو) اي ضمير المذكرين (الواو) يعني اذا وقع كل من النونين مع الواو الذي هو ضمير جمع لمذكر السالم فالحرف الذي قبلها (مضموم) و انما ضم (ليدل) اي ذلك الضم (على الواو المحذوفه لالتقاء الساكنين ان اشترط في التاء الساكنين على حده) يعني ان التقاء الساكنين انما يكون وجها لحذف الواو على مذهب من قال ان يكون التقاء الساكنين على حده اي على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اي اللذان التقيا (في كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما في كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو وليدفعه و قوله (اول نقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين يعني ليدل ذلك الضم على الواو التي حذف لتقله (بعد الضمة و قبل المشددة) وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اي في كونه على حده (ما ذكر) اي كونه في كلمة واحدة و قوله (و) (مع ضمير) (المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعني ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذي يقع قبلها (مكسور) وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اي على الياء التي حذفت اما (لالتقاء الساكنين او لتقل الياء بعد الكسيرة و قبل النون المشددة) (و) (ما قبلها) (فباعدا ذلك) (المذكور) او في ما عدا الذي ذكر (من ضمير المذكرين و ضمير المخاطبة وهو) اي ما عداها (الواحد المذكور غائبا كان) اي ذلك الواحد المذكور (او مخاطبا) نحو ليضربن و اضربن (والمؤنث الغائبة) نحو تضربن و ما قبل كل منها (مفتوح) و انما فتحت (طلبا) اي لقصد الطلب (للاخفة و ظاهرا) يعني ومن الين (ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية و جمع المؤنث و حكمهما) اي مع كون حكم النون في التثنية و جمع المؤنث (غير ما ذكر) من النون المشددة مكسورة فيهما و ان الخفيفة لا تدخلهما و اذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) (و تقول في التثنية و جمع المؤنث اضربان و اضربان) ان يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء عنه) اي عن حكم ما ذكر (فتقول في المثني) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعني انك تقول في المثني (اضربان باتبات الالف) اي بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين في الكلمتين و انما غير

الحكم ههنا (للايشبه) اى لثلا يكون شيها بحذف الفه (بالواحد واضربان) اى
وقول (فى جمع المؤنث) اضربان (زيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لثلا
يجمع ثلاث نونات متواليات) احديها نون جمع المؤنث والاخرى نون التاكيد المشددة
فانها نونان فى التلفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال (ولا تدخلهما) (اى
الثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير الثنية يعنى لا تدخل الثنية وجمع المؤنث (النون)
(الخفيفة) هذا عند الجمهور وقوله (للزوم اتقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم
بانها لا تدخلها بمعنى لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم اتقاء الساكنين
(على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد
عرفت ان اتقاء الساكنين على حالهما انما جار اذا كان على خده وهو كون الاول حرف
مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لا فى الخفيفة (خلافا لىونس) يعنى خولف
الجمهور خلافا ثابتيونس من التحوين (فانه) اى يونس (يحيز اتقاء الساكنين) وان
كان (على غير حده ويجمله) اى يجعل اتقاء الساكنين على غير حده (مقترا) اى مسوفا
وجازا وقوله مقترا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو الفتوى اى يجمله معفوا
عنه فى دخوله الخفيفة (كا) كان معفو (فى الوقف) فان اتقاء الساكنين اجيز فى الوقت
فان قولك نستمين اذا وقف عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجمع الساكنان
احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر اضافه
اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمدغم وقوله (و) (هو) (ليس)
ردا قول يونس يعنى ليس تجوز قياس الوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النون
معاملتان احدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وها) (اى النون الثقيلة
والخفيفة) (فى غيرها) (اى فى غير الثنية وجمع المؤنث) (مع ضمير البارز) (اى واو جمع
المذكر وباء المخاطبة) (كالنفس) (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمها حكمها (يعنى)
تفسير لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف به انه (يحجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين
معاملة) اى معاملة الاخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكها
ضما وكسرا) تارة اخرى كاسيحي (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النونين)
اى عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى
كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث ما ذكر)
وهو قوله ووقول فى الثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث عدم
دخول الخفيفة بهما واجام الالف مع المشددة (ومع غيرها) يعنى واما حكمهما مع غير
الثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (امام ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل
الذى فيه ضمير بارز (ثينان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغروا وارموا واخشوا)

آخر (الواحدة المؤنثة) اى باء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيذ (مع ضمير البارز كاللغة المنفصلة يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالسكان الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منها كذلك) فتقول (نحو) (اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة فى اغزو والكفار وارموا الفرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم نحو اغزن وارمن يا امرأة يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم فى الثانى حال كونهما مع باء المخاطبة بحذف الياء كما حذفت) اى الياء (فى اغزى الجيش وارمى الفرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ما قبلها مفتوحا فتحكمه ايس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ما قبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضمنت الواو المفتوح ما قبلها اذا وقت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وبكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى) مع (الضمير البارز وهو اى عدم كونه مع البارز واقع فى الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش) (فكما اتصل) (اى فالتون كاللغة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالتصلة (الف التنية تقول اغزون وارمين واخشين بردا للامات) اى المحذوفة قبل لحوق النون (وفتحها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزو وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت بردا للامات وفتحها اذا اتصلت الف التنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصل ومع الضمير البارز كالتصل) (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لا يحذفها (فى هل ترى كما يقال هل ترى ان) اذا كان بالف التنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل) (و) (هل) (تروى) اى وقل ايضا هل تروى (فى مثل تروى باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيذ (والحال نون التأكيذ وكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا المثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (و) (هل) (ترين) اى وقل هل ترى يعنى بكسر الراء والياء (فى) (مثل) (هل ترى باسقاط نون الواحدة وانبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى فى مخاطبة ترى والاوّل مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالثالين الاخيرين يعنى حركت الياء فى ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالتفصلة وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون)

(واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترين في هل ترى
 (لاعلى ترين) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا
 عطف على الثاني يكون مثالا للجمع المذكر المخاطب (اي ومن ثمة اغزون بردوا او
 المحذوفة) اي التي حذفت للوقف (كإيراد) اي الواو مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزن) اي
 ومن ثمة قيل اغزن (في اغزوا) والمحذوف الواو المضموم ما قبلها كاقيل (اي بحذفها) (اغزوا القوم)
 فانها كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (في اغزى) بحذف الياء المكسورة
 ما قبلها كما قبل اغزى القوم وهذه الامثلة التي اوردها المصنف (وقعت) اي مرتبة (على
 ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف) يعني لم تورد امثلة التوئين في غيرها مع الضمير
 البارز معا وكذا لم تورد امثلتها مع ما غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها الواقع
 في كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد المؤنث (بعضها)
 اي حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين وهل ترون
 (وبعضها) اي وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين
 واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون) (المخففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع
 مفردا في بعض النسخ فيكون المراد (اي لا لتقاء الساكن الذي بعدها) يعني هذا للنسخة محمولة
 على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذي هو النون (وفي بعض النسخ
 للساكنين اي لا لتقاء الساكنين) اي وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فتحريد واحد الساكنين
 النون المخففة وبالاخر ما وقع في اول الكلمة التي تليها (كقول الشاعر لا نعين الفقير علك ان
 تركه يوما والدمر قدر فمه اي لا تهين) يعني اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء
 وفتح النون بعدها وبالنون المخففة (حذفت النون المخففة لا لتقاءها) اي لا لتقاء تلك النون
 (اللام الساكنة التي بعدها واقيب فتحة ما قبلها) وهي فتحة النون (لتدل) اي تلك الفتحة
 (عليها) اي على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اي وان لم يحمل على هذا
 (لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير) يعني بالنون المكسورة بعدها الهاء المكسورة يعني الواجب
 ان تكون النون متحركة بالكسر كافي امثالها من قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعني وانما
 حذفوا النون ولم يحركوها بالكسر (كما يحرك التوئين) يعني اذا وقع التوئين قبل الساكن
 يحركون ذلك التوئين بالكسر ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اي لتحصيل
 الفرق (بينهما) اي بين النون المخففة والتوئين (وانما لم يعكس) يعني وانما اختاروا الحذف
 في النون والتحريك في التوئين ولم يعكسوا الامر (خطا) اي لقصد الحد (لمرتبة ما يدخل الفعل
 ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعاً) فقوله في البيت لا تهين بمعنى لا تحقرن وعلك
 لغة في لعلك اجري مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تحقر الفقير عسى ان تركه
 وتذل يوما والزمان رفعه واعزه فيستغنى هو وتفقرا انت لان احوال الزمان لا تدوم (و)
 (تحذف ايضا المخففة) (في) (حال) (الوقف) (على ما لحقت) اي على حرف الحقت تلك

التون (به) اى بذلك الحرف (تحقيقا) اى لطلب التخفيف ((اذا ضم) اى هذا اذا ضم) (او كسر
ما قبلها) اى ما قبل التون الحقيقية (كما تحذف التوين لذلك) اى للتخفيف (فرد) اى فحينئذ
رد (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا (لاجل المخففة كما) اى حال هذا
كحال ما (اذا الحقت المخففة باغزوا) اى بجواغزوا (واغزى وقلت) اى وارتبت ان يخلق
بهما المخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسر ها
(بمحذوف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن
واغزن (وجوب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التوين فانه) اى
التوين (لا يردما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التوين لازم فى الوصل والمخففة
ليست بلازمة) يعنى اذا حذف التون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما يريد عدمه فى الوصل
بسببها من الواو والياء بناء على انهم قدروا التون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها
لعدم لزومها للفعل بخلاف التوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف
واذا حصل الفرق بينهما يلزم التوين وبعدم لزوم التون (فجمل) اى لاجل هذا جمل
(للازم مزية) اى اريد ان يعطى للازم فضيلة زائدة وهى (باقاء اثره على ما ليس بلازم) (و)
(المخففة) (المفتوح ما قبلها قلب الفاء) (كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى
وليكونا من الصاغرين وقوله تعالى لنسفعا بالناسية (نثيبا لهما) اى لقصد تشبيه المخففة
بالتوين فان التوين اذا افتتح ما قبلها قلب الفاء واذا انضم او انكسر تحذف نحو
اصبت خيرا) هذا مثال لما فتح (واصابنى خير واختم لى بخبره) ولما ختم الشارح آخر امثله
بالخير تفاؤلا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل ثابته امورنا خيرا ولا تلعق بنا من
تبعه شرورنا) اشار به الى ان الشرور تنابع وقوله (خيرا) بفتح الصاد وسكون الياء
لغة فى الضرور ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئة نون التأكيد
واشار به الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال (واجعل نونات قانصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال
السيئة التى تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوساوس يعنى اجعل ما صدر عنا من النقائص
المؤكد (خفيفة كانت) اى تلك المؤكديات يعنى الصائر (او قبيلة) يعنى الكبار (فى مواقف
الندامة متقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به
الالف من الحروق وبإضافة الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه بمدود مثل
الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقريته اضافته الى الاداب واشار
بقوله (على نهج الاستقامة) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى الحسنات حيث وعده
بقولك فالتك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التألف والمعنى
اللهم وقفنا الى التوبة بتر المكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من
كلمة شفاعته فى محوار قام الضلالات) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لا تنفع فى حقه
شفاعة الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من قوله (وعن مضرة)

معطوف على قوله في نحو يعني كلمة شفاعته عن مضرة (شاعة اسقام الجهالات شافيه) ولا يخفى ما في قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه) وعلى من تبعهم من زمرة احبابه * قد استراح من كد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم الاتهاض * (هو الشروع يعني قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعني كنت بعد تمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لي تمام التبييض ايضا فزال عني ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) * وقوله (العبد) فاعل استراح يعني نال الراحة العبد (الفقيه عبد الرحمن بن محمد الجامي) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامي وقد ولد قدس الله سره بحاج من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندي وتوفي بهراة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة * وقيل لما توجهت الطاقة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واخر قواما فيه من الاحشاب * وتاريخ وفاته * ومن دخله كان آمنا * (وفقه الله سبحانه ووظائف عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعراض والاعراض * ضحوة السبت الهادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شه ورسنة سبع وتسعين وثمانمائة * من الهجرة النبوية عليه افضل التحية *) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرم * اكمل الله تقاضا بحرمة البيت الحرام * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح * في اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم من شهر سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله من ساع غلطات كلماته وافاض انوار غنايته على من اصالح سقطات حروفاته * وارجو من الله الذي اعرب السنة الانسان * وبني له بيتا في جوفه وعلمه اليان * ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم بعناياته * ونصبه خليفة في الارض بمناسب علمه ودراياته * وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله * ان يخلص من قبضه النفس الجامي * وان يحرم على النار برحمته لجامي * برحة حبيبه الذي لا يرضى * واحد من امته في النار حيث قال ولسوف يعطيك ربك فترضى